ورقات جزائرية

دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني

تأليف

د. ناصر الدين سعيدوني

طبعة ثانية منقحة

دار البصائر
الجزائر

ردمك : 3 - 49 - 887 - 9961 - 978
الإيداع القانوني : 4370 - 2008

نشر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة 2008 م
في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها .

دار البصائر
للنشر والتوزيع
العنوان : 50 شارع طرابلس ـــ حسين داي / الجزائر
الهاتف/الفاكس : 21 36 77 021 / 27 36 77 021
الفاكس: 25 36 77 021
البريد الالكتروني : darelbassair@yahoo.fr

ورقات جزائرية

دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني

تأليف

د. ناصر الدين سعيدوني

طبعة ثانية منقحة

دار البصائر

الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية المنقحة

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم الطبعة الثانية من كتاب «ورقات جزائرية»، بعد أن ظلت الطبعة الأولى الصادرة عن دار الغرب الإسلامي ببيروت (سنة 2001م) غائبة عن المكتبات الجزائرية وفي غير متناول جمهور القراء الجزائريين؛ فكانت مبادرة دار البصائر تلبية لهذه الحاجة وسداً لهذا النقص، كما كانت لنا فرصة لمراجعة مادة الكتاب وحذف ما لا يتماشى وتجانس مضامينه وتكامل أطروحاته، مع الحرص على أن لا يؤثر ذلك على مادة الكتاب وفصوله.

إن كتاب «ورقات جزائرية» هو حصيلة جهد مؤلفها في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي؛ فجاءت في شكل بحوث ودراسات تناولت مختلف أوجه الحياة بالجزائر في العهد العثماني؛ وكانت معالجة تاريخية محددة تقوم على التعرف على الأحداث والوقائع وتحليلها وعرض القضايا ونقدها اعتماداً على مادتها الأولية وطبقاً لمتطلبات منهج البحث التاريخي، مما أكسب تلك الدراسات الجدية في المعالجة والأصالة في العرض، وجعلها تعبر بصدق عن توجه وقناعة مؤلفها.

يتناول كتاب «ورقات جزائرية» في طبعته هذه ثلاثة محاور أو أقسام رئيسية كل منها يشتمل على فصول تشكل في مجملها مادة الكتاب. يعالج المحور الأول منهجية البحث التاريخي المتعلق بالعهد العثماني من تاريخ الجزائر، من حيث طبيعة المادة التاريخية ونوعية المصادر واختلاف وجهات النظر وكيفية المعالجة وحصيلة المساهمة. والمحور الثاني من الكتاب يعرض لجوانب التاريخ الإداري والعسكري والسياسي، انطلاقاً من نشاط البحرية الجزائرية وتنظيمات الجهاز الإداري وطبيعة العلاقة بين السلطة المركزية

والأقاليم وما تعبر عنه تصرفات الحكام ورد فعل السكان. أما المحور الثالث فيركز على التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ويحاول أن يتلمس من خلال المواضيع المعالجة خصوصية الحياة اليومية وما يرتبط بها من نشاط اقتصادي وواقع اجتماعي وأوضاع صحية وديمغرافية.

إن أهمية هذا الكتاب في نظرنا تكمن في خصوصية مادته وطريقة معالجته، فأغلب فصوله، كما أشرنا، دراسات نوعية معمقة قدمت في مؤتمرات وندوات تاريخية متخصصة وخضعت للتحكيم والمناقشة، وهي تعالج أحداث التاريخ الجزائري في العهد العثماني وتعرض قضاياه باعتبارها ظواهر إنسانية معبرة عن تفاعل الإنسان مع ظروف عصره وشروط بيئته، بحيث يصبح فيها التاريخ صورة حية معبرة عن ملامح الحياة اليومية، وليس لوحة جامدة تعيد وتكرر ما سبق عرضه وتناوله، وبذلك نبتعد عن التاريخ الوصفي الذي يختزل العهد العثماني في مظاهر خارجية وصور نمطية لا تتعدى أعمال وبطولات الحكام، وغارات وغنائم البحارة، وقوائم وشروط المعاهدات مع الدول الأوروبية.

إن كتاب «ورقات جزائرية» يطمح في أن يحتل مكانه ضمن الدراسات العثمانية المتعلقة بتاريخ الجزائر، وأن يوجه الاهتمام إلى جانب مهم ومجال حيوي وهو التاريخ المحلي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه التاريخ العام، فبدون دراسات مختصة في مختلف النشاطات الإنسانية لا يمكن تكوين صورة متكاملة عن العهد العثماني، فيظل موضوعاً محبباً للمهتمين بالماضي ومرتعاً لهواة الثقافة ومجالاً لإسقاط المفاهيم وإصدار الأحكام الإيديولوجية. ولعل هذا ما يجعل الدراسات التي يتضمنها كتاب «ورقات جزائرية» تحتل مكانها ضمن الجهد العلمي الأكاديمي لإعادة كتابة التاريخ الجزائري اعتماداً على مفهوم نقدي وبالرجوع إلى المصادر الأولية وحسب مقتضيات المنهج التاريخي، وبذلك نتجاوز النظرة الأبوية التي تمثل الجمود، ونبتعد عن الموقف النضالي الذي يتنافى مع متطلبات الموضوعية، ولا نكتفي بالسرد التاريخي المبسط الذي ينقص من

قيمة ومكانة المؤرخ والقارئ، ونصل إلى مستوى معرفي يجمع بين الثقافة الرصينة في طرح المسائل التاريخية وعرض الأحداث، ويتلاءم مع متطلبات التخصص الدقيق في مناقشة تلك المسائل واستخلاص النتائج منها.

هذا وقد حرصت على الإبقاء على مادة الكتاب كما صدرت في الطبعة الأولى باستثناء النصوص المترجمة والمواضيع التي لا تندرج ضمن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، من قبيل تأثيرات الفتوحات الإسلامية في مجتمع الجزيرة العربية. فمع اطلاعنا على المستجد من الوثائق والمعلومات، وتعاملنا مع الجديد من الرؤى والمفاهيم المتعلقة بمضمون الكتاب، إلا أننا حرصنا على الإبقاء على مادته كما هي دون تحوير أو تعديل أو إضافة أو حذف، لتبقى معبرة عن مساهمة تاريخية محددة في المكان والزمان؛ لأن أصالة النص التاريخي ومصداقيته تقتضي أن يعرض على القارئ كما هو؛ لأن ما يكتب في التاريخ مهما كان دقيقاً ليس هو الحقيقة في حد ذاتها، وإنما هو تعبير عن صورة الحقيقة كما يراها كاتب التاريخ انطلاقاً من مصادره واعتماداً على خبرته وكفاءته التي تؤهله لأن يكون متفهماً لمتطلبات بيئته واللسان المعبر عن حاجات مجتمعه والعين الناقدة لواقعه.

وفي الأخير، أجد نفسي ملزماً بتقديم الشكر والعرفان الجميل للباحث القدير الأستاذ د. معاوية سعيدوني الذي كان لي نعم العون في مراجعة الكتاب وتهيئته للطبع، كما لا يفوتني أن أقدم باقات الثناء وأزاهير العرفان لأم طارق التي شدت عضدي وكانت لي خير مشجع على البحث والدراسة، دون أن يفوتني أداء واجب الشكر للقائمين على دار البصائر من الشباب العامل وخاصة الأستاذ العزيز رضا رحموني ومعاونيه، فما كان للكتاب أن يصل إلى أيدي القراء في طبعته هذه لولا مبادرتهم الكريمة لإعادة طبعه تلبية لحاجة القارئ وإثراء للمكتبة الجزائرية.

أ. د. ناصر الدين سعيدوني
الكويت في 9 أبريل 2009م

تقديم الطبعة الأولى

يسعدنا أن نضع بين يدي القارئ مجموعة من البحوث والدراسات في تاريخ الجزائر، التي اخترنا لها عنوان «ورقات جزائرية»، لكونها تحاول في مجملها أن تكون معالجات مستقلة في مواضيعها متنوعة في اهتماماتها، ولكنها هادفة في توجهها ومتكاملة من حيث وجهة النظر وطريقة التناول، ولعل أهم ما يميز هذه الدراسات هي أنها تتحدد من حيث المجال الجغرافي بالبلاد الجزائرية، ومن حيث المدى الزمني بالفترة العثمانية من القرن العاشر إلى الثالث عشر للهجرة (السادس عشر إلى التاسع عشر للميلاد)، أما جوانب الاهتمام فتشمل الأحداث السياسية والعسكرية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهي بذلك تتميز بأنها:

ـ تجمع بين التناول العام والمعالجة المتخصصة لقضايا من صميم التاريخ الجزائري، وهذا ما يجعل من هذه الدراسات في نظرنا مساهمة نوعية في التاريخ المحلي الذي لم ينل العناية اللائقة به من جمهور الباحثين، فأغلب ما كتب عن العهد العثماني منه كان من قبيل المواضيع العامة، حتى أن من يستعرض مجمل الأدبيات التاريخية الجزائرية يكاد يخرج بانطباع مفاده أن معالجة التاريخ الجزائري لا تتعدى الخطوط الرئيسية والإطار العام؛ فإذا استثنينا بعض الرسائل الجامعية تكاد معالجة تاريخ الجزائر بصفة عامة تقتصر على تعاقب الدول وتغير الحكام وبطولات الأفراد وتواتر الأحداث، بينما المسائل النوعية والقضايا الخاصة المتعلقة بحياة المجتمع والتي تشكل اللحمة التي يقوم عليها التاريخ المحلي بقيت تشكو النقص إن لم تكن غائبة عن اهتمامات أغلب الدارسين، سواء من حيث مصادرها أو الإشكاليات المتعلقة بها، وهذا ما حاولنا ـ قدر المستطاع ـ تداركه في هذه البحوث والدراسات.

ـ إن مادة هذا الكتاب هي في أساسها دراسات أكاديمية وبحوث جامعية، قدمت في مؤتمرات تاريخية أو عرضت في ندوات علمية أو طرحت في لقاءات ثقافية مختصة. سبق أن نشرنا قسماً منها في كتابنا «دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر» في جزأيه، الجزء المخصص للعهد العثماني الصادر بالجزائر (1984م)، والجزء الذي يتناول الفترة الحديثة والمعاصرة الصادر أيضاً بالجزائر (1988م)، بينما ظل بعضها متفرقاً في مجلات مختصة يصعب الوصول إليها، بالإضافة إلى دراسات أخرى لم تنشر حتى الآن، ويعز علينا أن تبقى متفرقة في المجلات والدوريات أو متوارية في الملفات والأدراج، ولقد دفعنا لجمع هذه الدراسات والأبحاث خصوصية مواضيعها، وتناولها مسائل من عمق التاريخ الجزائري في العهد العثماني، بنظرة علمية مقارنة ومنهج استقرائي مستحدث، مما يكسبها ـ في نظرنا ـ طابع أعمال نوعية اختصاصية، سواء في طريقة المعالجة أو أسلوب العرض أو نوعية المصادر، وهو الأمر الذي يجعلها موجهة أساساً إلى المهتمين بالثقافة التاريخية، وخاصة طلبة التاريخ بالجامعة.

ـ إن هذه الدراسات والبحوث مع اختلاف المواضيع التي تتناولها والقضايا التي تطرحها، تتوزع على ثلاثة محاور أساسية، تشكل أقسام الكتاب الثلاثة، أولها: يهتم بقضايا تتصل بمنهجية البحث، إذ يعرض للوثيقة التاريخية ويعرف بالمصادر والمراجع ابتداءً من المراجع الحديثة وحتى السجلات الأرشيفية، والمحور الثاني: يتعلق بأحداث مهمة من صميم التاريخ السياسي والإداري والعسكري للجزائر لا يمكن فهم الجوانب الأخرى منه بدون الرجوع إليها، أما المحور الثالث: فيهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهو يشكل ـ في نظرنا ـ الجانب المهم من هذا الكتاب؛ لأن المسائل التي يعرضها تتجاوز الحدث السياسي إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، التي تشكل أساس حركية التاريخ في عمقه الحضاري وبعده الإنساني.

إن هذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ، هو ثمرة تجربة في البحث

التاريخي، ابتدأت مع مطلع السبعينات وأتت أكلها في نهاية الثمانينات، مما يجعله بحق «أوراق في تاريخ الجزائر» هادفة في مواضيعها، أصيلة في طرحها، جديدة في نظرتها وشيقة في عرضها، فعسى أن تكتمل الفائدة بها، وتأخذ مكانها في المكتبة التاريخية الجزائرية.

وفقنا الله لما فيه الخير والنفع للجميع
د. ناصر الدين سعيدوني

القسم الأول

في المنهجية والوثائق

1 ـ الدراسات التاريخية في الجزائر بين الأمس واليوم.

2 ـ طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.

3 ـ وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية.

4 ـ نظرة في المناهج الجامعية والمؤلفات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.

5 ـ المصادر المحلية لتاريخ مدينة الجزائر «الفترة العثمانية».

6 ـ قائمة أولية ببيبلوغرافية التبادل التجاري لأقطار المغرب العربي في العهد العثماني.

7 ـ رسالة يوسف القرمانلي إلى حسين باشا.

الدراسات التاريخية في الجزائر بين الأمس واليوم[1]

إن واقع الدراسات التاريخية بالجزائر يفرض على الباحث معالجة إشكالية فهم التراث وتقييمه انطلاقاً من القضايا التي يثيرها والتساؤلات التي يطرحها. وهذا ما نحاول معالجته في نقطتين رئيسيتين: الأولى نستعرض فيها ما أنجز في مجال التاريخ الجزائري من دراسات وبحوث قبل وبعد الاستقلال مع تحديد توجهاتها والتعرف على خصائصها؛ والثانية نتطرق فيها لواقع الدراسات التاريخية الحالي بالجزائر، من حيث المحتوى وطرق البحث والتوجهات مع الإشارة إلى جملة من العوائق والمثبطات التي حالت ولا تزال دون أداء المؤرخ الجزائري لدوره والقيام برسالته.

أ ـ حصيلة الدراسات التاريخية الجزائرية:

إن التعرف على ما أنجز في مجال التاريخ الجزائري يتطلب منا استعراض المساهمات التاريخية الرئيسية في الفترة الاستعمارية وفي السنوات الأولى للاستقلال، والتي تندرج ضمن اتجاهات فكرية ومناهج تاريخية متباينة الأهداف مختلفة الأساليب متعددة المواضيع والاهتمامات يمكن أن نطلق عليها تجاوزاً تعريف «المدارس التاريخية» وأن ننعتها بالتوجهات أو التيارات التاريخية، وإن كانت في الواقع بعيدة عن مفهوم التيارات الفكرية في التاريخ

(1) بحث عرضت خطوطه الرئيسية في محاضرة بإقامة جنان الميثاق بالجزائر في إطار الموسم الثقافي (1993م)، ثم نشرت بمجلة البيان جامعة آل البيت (الأردن) العدد الخامس/ 1999م، وفي مجلة المبرز (الجزائر)، العدد 12 ـ 1999م، صص. 98 ـ 108.

دون مستوى المدارس التاريخية بالمعنى الأكاديمي، وذلك لمحدوديتها قصور تصوراتها وعدم صدورها عن جماعة من الباحثين يشتركون في خصائص ومميزات تحدد طبيعة إنتاجهم، وهذا ما يجعلنا نفضل استعمال عريف «المساهمة» في محاولتنا لحصر مواضيعها وتحديد مميزاتها، ومن هنا مكن رصد اتجاهين رئيسيين ساهما إلى حد كبير في إثراء الدراسات المتعلقة تاريخ الجزائر وهما: المساهمة الفرنسية، والمساهمة الجزائرية.

1 ـ **فالمساهمة الفرنسية** التي يطلق عليها البعض تعريف «المدرسة لاستعمارية الفرنسية بالجزائر»، غلب عليها نوعان من الإنتاج من حيث نوعية لمواضيع والاهتمامات والفترة الزمنية، الأول: يشمل الكتابات التاريخية التي ظهرت في الخمسين سنة الأولى للاحتلال (1830 ـ 1880م) في شكل مذكرات شخصية وتقارير رسمية وروايات شفوية سجلها القادة العسكريون الحكام المدنيون، وذلك قصد التعرف على واقع الجزائر من خلال المشاهدة الملاحظة أثناء الحملات العسكرية أو بواسطة «المكاتب العربية» أو بالاعتماد على ما كتبه أو أدلى به بعض الجزائريين، ويمثل هذا النوع من الكتابات كل من: آرنو (A. Arnaud) وفيرو (Ch. Féraud) ورين (L.Rinn) واسترهازي (W. Esterhazy) وتروملي (C. Trumelet) وبرتوزان (Le Baron de Berthezène) أوروبان (I. Urbain) وكلوزال (Clauzel) ودي بري (Desprez) وفيالار (Baron de Vialar) ودي جويبر (Des Jobert) وروبان (N. Robin) غايار (Gaillard) وبربروغجي (A.Berbrugger) وفلاندان (M. J. Flandin) ونيتمان (Nettement) وكات (E. Cat) ورواينو دو بليسي (Raynaud de Péllissier) ودوني (Dennié) ودوما (Daumas) وباشرو دو بانهون (Baron Bachrou de Penhoén) روب (Robe) وكاريت (Carette) وروزي (Rozet) وجانتي دو بوسي (Genty de Bussy) وغيرهم، هذا وقد نشرت أغلب أعمال هؤلاء الكُتّاب لعسكريين في النشريات الرسمية التي كانت تصدرها الإدارة الفرنسية في الجزائر بان القرن التاسع عشر مثل: لوحة وضعية المؤسسات الفرنسية بأفريقيا الشمالية (Tableau de la situation des établissements français en Afrique du Nord

ولوحة استكشاف أو استغلال الجزائر (Exploration de l'Algérie) .

أما النوع الثاني: من المساهمة الفرنسية فقد كتب أغلبه أساتذة جامعيون وباحثون مختصون (1880 ـ 1962م) وجدوا التشجيع من الإدارة الفرنسية، والرعاية من المدارس العليا التي أسست بالجزائر تطبيقاً لقانون 1880م، إذ افتتحت الجامعة الجزائرية رسمياً عام 1909م، وأُحدث معهد للدراسات الشرقية عام 1933م، تلاه إنشاء معهد للأبحاث الصحراوية سنة 1940م؛ ومما ساعد على تطوير إنتاج هؤلاء المؤرخين الفرنسيين وجعله أكثر تخصصاً وأغزر مادة تأسيس الجمعيات التاريخية والأثرية، وعقد الندوات والمؤتمرات التاريخية، وإصدار النشريات والمجلات المختصة التي اشتهرت منها: المجلة الأفريقية (Revue africaine)، والنشرية الأثرية لمقاطعة قسنطينة (Bulletin archéologique de la Province de Constantine)، والمجموعة الأثرية لمقاطعة وهران (Recueil archéologique de la Province d'Oran)، وحوليات معهد الدراسات العربية (Annales de l'Institut des Études arabes).

عمل أغلب الأساتذة الجامعيين الذين ساهموا في مثل هذا النوع المختص في الإنتاج التاريخي بجامعة الجزائر والمعاهد التابعة لها، وقد اشتهر منهم خاصة: ستيفان غزال (S. Gzell) وغوتي (Gauthier) ومرسي (E. Mercier) واسكير (G. Esquer) وجورج وليام مارسي (G. W. Marcais) وإميري (M. Emerit) وماصون (P. Masson) وباسي (H. Basset) وإيفير (G. Yver) وروسي (C. Rousset) وفرانك (J. Franc) وإيسنار (H. Isnard) ولوتورنو (Le Tourneau) وبيرك (Au. Berque) وكلومب (Colombe) وجوليان (Ch. A. Julien).

ونظراً لكون المادة التاريخية في حد ذاتها هي نتاج للظروف السائدة وحصيلة للمواقف السياسية والاهتمامات الثقافية، فإن أغلبية إنتاج هذا الصنف من المساهمة التاريخية الفرنسية كان مكرساً لخدمة أهداف الاستيطان الفرنسي تماشياً مع سياسة الولاية العامة بالجزائر (G.G.A.)، وهادفاً لتكريس النظرة الفرنسية التي ترى ماضي الجزائر مرتبطاً بالعهد الروماني وفترة الحكم

فرنسي. أما الحقب الأخرى المتمثلة في العهود الإسلامية خاصة (ق 7 ـ 19م) فهي، حسب هذه النظرة، فترات هامشية ومراحل انتقالية غير مهمة يكتنفها الغموض وتتميز بالفوضى، وهذا ما جعل مجمل إنتاج المساهمة الفرنسية المتعلقة بتاريخ الجزائر تتصف بـ:

ـ تقديمها صورة عن تاريخ الجزائر تبعد الجزائريين عن الوعي بماضيهم وتصرفهم عن التعلق بمآثره والالتزام بقضاياه، مما جعل أغلب إنتاج المؤرخين الفرنسيين في الفترة الاستعمارية يبتعد إلى حد كبير عن الموضوعية والحياد ويرتبط بخدمة الأغراض الاستعمارية والأهداف السياسية، فلم تتخلص أغلب الدراسات التي ظهرت في هذه الفترة من المنظور الاستعماري رغم توفرها على مناهج وطرق الدراسة العلمية.

ـ اقتصارها على استعمال المصادر الغربية والوثائق الأوروبية والتقارير الفرنسية، مهملة في أغلب الأحيان المصادر المحلية العربية منها والعثمانية التي تعطي صورة أمينة وصادقة عن أوضاع الجزائر، مثل المخطوطات العربية والأرشيفات العثمانية والرسائل والعرائض والتقارير التي كتبها جزائريون معاصرون للأحداث.

ـ لم تستطع تغطية الفترات التاريخية المختلفة، ولم تتطرق إلى مختلف أوجه الحياة، بل ركزت على الجوانب السياسية وارتبطت أساساً بالفترة الرومانية فيما يخص التاريخ القديم، والفرنسية فيما يتعلق بالتاريخ الحديث والمعاصر، وهذا ما جعل أحد المساهمين فيها، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأنها لم تنطلق من البداية ولم تصل إلى النهاية.

كل هذه المواصفات تسمح لنا بالقول بأن المساهمة الفرنسية وإن كانت ـ مقارنة بالمساهمة الجزائرية التي سوف نتطرق إليها ـ تتصف بكونها أكثر تخصصاً وأغزر مادة، وأقرب إلى المنهج الحديث في كتابة التاريخ، إلا أنها نظراً للمواصفات السابقة وللأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر في الفترة الاستعمارية ظلت تتصف بقلة العمق وسرعة الأحكام وسطحية التفسير وتحيز

المواقف، مما يوجب إخضاعها للتمحيص والمقارنة والنقد عند قراءتها أو الرجوع إليها.

إن هذا الحكم ليس مطلقاً أو عاماً، فهناك بعض المساهمات الفرنسية التي ابتعدت عن استعراض الأحداث وعرض الأحكام التي توصلت إليها المدرسة الاستعمارية وأصبحت أكثر تعبيراً عن الواقع، إذ أصبحت تستند في أحكامها إلى المادة المتوفرة وتخضعها إلى قيم الثقافة الفرنسية الأكاديمية، وهذا ما يُلمس في الكتابات التي تتصل مباشرة بالجوانب الفنية والعمرانية، مثل كتابات غولفان ومارسي، وتعبر عنه بعض الدراسات التي عكست المد التحرري الذي بدأ مع نهاية الحرب الثانية وأصبح تياراً عالمياً مؤثراً في الخمسينات، يحاول أن يتجاوز النظرة الفرنسية التقليدية حول تاريخ الجزائر إلى تصور الواقع التاريخي، انطلاقاً من مناهج صحيحة ومن حقيقة المادة التاريخية المتوفرة كما هو الشأن في كتابات جوليان وإميرت وآجرون ونوشي وتوران ودي غولزيغر.

ولعل هذا التطور في النظرة لصيرورة التاريخ الجزائري خاصة وتاريخ المغرب العربي عامة، نلمسه على الخصوص في منحى كتابات جوليان. فقد عدل هذا المؤرخ أحكامه التي عرف بها حول تاريخ الجزائر في الثلاثينات، لينتهي إلى نظرة أكثر واقعية وتحرراً عكستها كتاباته في الخمسينات، فكتابه «شمال أفريقية تسير» (L'Afrique du Nord en marche) الذي أصدره في 1952م يعدل أفكاره التي طرحها في كتابه: «تاريخ شمال أفريقية» (Histoire de l'Afrique du Nord) الذي صدر في طبعته الأولى عام 1931م.

وقد كان لهذا التحول في النظرة إلى أحداث التاريخ الجزائري الذي فرضته ظروف تاريخية معينة، تأثير إيجابي تمثَّل خاصة في طرح تساؤلات حول النظريات والأحكام القديمة، فلم تعد هذه النظريات والأحكام بديهيات مسلم بها، وإنما أصبحت قضايا تناقش، كما هو واضح فيما نشر حديثاً حول تاريخ الجزائر من قبيل كتاب «ماضي الجزائر» (Le Passé de l'Algérie) لمجموعة من المؤرخين والجغرافيين الفرنسيين.

2 ـ المساهمة الوطنية الجزائرية، كتب أغلبها باللغة الوطنية والقليل منها باللغة الفرنسية، وهي تعبر بصدق عن الشعور الوطني الفياض الذي صاحب اليقظة الجزائرية في العشريات الثلاثة الأولى من القرن العشرين، والتي مهدت لها كتابات بعض الجزائريين في أوائل عهد الاحتلال أمثال حمدان خوجة وابن العنابي، رغم كون هذه الكتابات هي في الواقع استمرار للعهد العثماني من تاريخ الجزائر.

تميزت المساهمة الوطنية الجزائرية في تاريخ الجزائر بمرحلتين:

الأولى: غلبت عليها حركة إحياء التراث ونشر المصادر التاريخية الجزائرية، من تآليف وتراجم شخصيات ورحلات، وقد مثل هذه المرحلة بجدارة كل من محمد بن أبي شنب (1869 ـ 1929م) وأبو القاسم الحفناوي (1850 ـ 1942م)، فالأول: نشر العديد من أمهات كتب التراث الجزائري، مثل «عنوان الدراية» للغبريني (1910م)، و«نزهة الأنظار» للورتلاني (1908م)، و«نحلة اللبيب» لابن عمار (1902م)، و«البستان» لابن مريم (1907م) وغيرها، والثاني: أصدر معجماً بأعلام الجزائر (1906م) عرّف فيه بحياتهم وإنتاجهم وأطلق عليه عنواناً يعكس اهتمامه والغرض من تأليفه وهو: «تعريف الخلف برجال السلف».

أما المرحلة الثانية للمساهمة الوطنية الجزائرية في مجال التاريخ، فقد ابتدأت مع مستهل الثلاثينات من القرن العشرين (1930م)، وتوجهت إلى معالجة التاريخ الجزائري باعتباره وحدة من حيث المدى الزمني والحيز الجغرافي، مع التركيز على إظهار البطولات والأعمال الجليلة وحركات التحرير ضد المحتلين الأجانب المتمثلين في الرومان والوندال والبيزنطيين والإسبان والفرنسيين. ويمثل هذه المرحلة كل من الشيخ محمد مبارك الميلي الهلالي (1880 ـ 1945م)، والأستاذ أحمد توفيق المدني (1898 ـ 1983م)، والشيخ عبد الرحمٰن الجيلالي أطال الله في عمره، والشيخ علي دبوز (1918 ـ 1981م). فالشيخ المبارك الميلي وهو أحد مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشر كتابه «تاريخ الجزائر في القديم والحديث»

في مجلدين (1919 ـ 1930م)، والأستاذ أحمد توفيق المدني ألف عدة كتب كان في طليعتها «كتاب الجزائر» (1932م)، و«محمد عثمان باشا» (1938م)، و«قرطاجنة في أربعة عصور» (1927م)، و«حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر» (1974م)، أما الشيخ الجيلالي فقد نشر في فترة متأخرة (1954 ـ 1955م) جزأين من «تاريخ الجزائر العام»، قبل أن يستكمله أخيراً في أربعة أجزاء (1981م)، أما الشيخ علي دبوز فقد نشر عدة كتب أهمها: «تاريخ الجزائر»، و«اليقظة الجزائرية»، و«أعلام الإصلاح في الجزائر».

ورغم ما يؤخذ الآن على هذا الإنتاج التاريخي من كونه يعتمد في أسلوبه على العاطفة ولا يتقيد بطرق البحث المنهجي، إلا أنه لا يخلو في الواقع من قيمة تاريخية ووزن علمي بجانب رسالته التربوية والهدف الوطني الذي عبر عنه، ولعل أحسن تقييم للمساهمة الوطنية الجزائرية ما سجّله الشيخ الإمام عبد الحميد بن باديس في رسالة وجهها للشيخ المبارك الميلي عام 1937م، والذي أثبتها هذا الأخير في الجزء الأول من تأليفه، فقد جاء فيها ما نصه: «وقفت على الجزء الأول من كتابات تاريخ الجزائر في القديم والحديث، فقلت لو سميته حياة الجزائر لكان ذلك به خليقاً، فهو أول كتاب صور الجزائر في لغة الضاد صورة كاملة سوية».

ب ـ واقع الدراسات التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال إلى غاية التسعينات (1962 ـ 1992م):

لقد عرفت هذه الدراسات وضعاً مغايراً وظروفاً مستجدة أثرت في توجهها واهتماماتها ونوعيتها ومواصفاتها؛ ففي الفترة الأولى، أي الستينات والسبعينات من القرن العشرين (1962 ـ 1979م) خضعت في مجملها لتوجيهات إيديولوجية (اشتراكية) وميول سياسية (يسارية)، ومهد لما تحول نوعي في النظرة وكمي من حيث الإنتاج نتيجة المد التحرري الذي حد في الخمسينات من النظرة الاستعمارية، وهذا ما عبرت عنه مقررات ولوائح المؤتمرات الحزبية: الصومام (1956م)، وطرابلس (1962م)، والجزائر

1964م)، بالإضافة إلى الميثاق الوطني (1976م)، وشجعت عليه توجهات الدولة الجزائرية وما حملته من المشروع الوطني للتنمية الفتية، ودعّمه تزايد عدد الخريجين الجزائريين من مختلف الجامعات وحصولهم على درجات علمية سمحت لهم بالتخصص في البحث التاريخي والاهتمام به، خاصة قضايا التاريخ الجزائري الحديث والمعاصر، وإن كانت ميولهم الثقافية وقناعاتهم الإيديولوجية وظروف عملهم جعلت أغلبهم أقرب إلى الهواة منهم إلى المؤرخين المحترفين.

وأثناء هذه الفترة تحول التاريخ إلى وسيلة إقناع سياسي ونضال إيديولوجي وتوجيه ثقافي تطلبته تنظيمات الدولة المركزية وتصورات مواثيق الثورة ولوائح المؤتمرات الحزبية التي تعبر عن الواقع الثقافي الجزائري، هذا الواقع المتميز باستمرار الكتابة التاريخية باللغة الأجنبية (الفرنسية)، وباستبداد النظرة الإيديولوجية اليسارية وتحكم الجهاز الإداري في توجيه الثقافة مادياً ومعنوياً ولعل هذا ما جعل الإنتاج التاريخي في هذه الفترة محدود التأثير وقليل الكمية، فلم يستطع توحيد النظرة الجزائرية نحو قضايا التاريخ بل جعل جزء منه وخاصة المكتوب باللغة الفرنسية مع الوقت يبتعد عن المتطلبات الوطنية وينغلق على نفسه ويتفاعل أكثر فأكثر مع الأدبيات الفرنسية.

إن الإنتاج التاريخي الجزائري في فترة الاستقلال سواء كان باللغة العربية أو باللغة الفرنسية عمل على تجاوز المساهمتين السابقتين، المساهمة الفرنسية ذات الميول الاستعمارية والمساهمة الجزائرية ذات الطابع الوطني الحماسي، إذ حاول تناول قضايا التاريخ الجزائري من خلال نظرة يمكن أن توصف بأنها أكثر اعتدالاً وأقرب إلى الحياد، لكن هذا الإنتاج لم يصل في رأينا إلى حد إرساء أسس «مدرسة تاريخية جزائرية» محايدة في أحكامها منهجية في أسلوبها موضوعية في تقييمها لأحداث الماضي، وإن تميزت بعض الأعمال الناجحة لمؤرخين جزائريين فرضوا أنفسهم على الساحة الوطنية وعلى الصعيد الدولي بمستواهم العلمي الأكاديمي المتميز.

كل هذا يؤدي بنا إلى التساؤل عن سبب قصور المساهمة التاريخية

الجزائرية بعد الاستقلال، ولعل العلة في ذلك تعود إلى عدة عوامل أهمها في نظري غياب التقاليد العلمية وعدم توفر المؤسسات الوطنية ومراكز البحث المؤطرة للبحث التاريخي، وحتى وإن وجدت فإنها تخضع للسلوك البيروقراطي، كما يعود ذلك أيضاً إلى توجه المسؤولين الجزائريين إلى المجالات الاجتماعية والقضايا الاقتصادية نظراً للحاجة الماسة إليها في نظرهم، مما صرف الاهتمام عن تطوير الدراسات التاريخية وتشجيعها، ولم يسمح بخلق حوافز مساعدة على الإبداع الفني والأدبي الذي بدونه يصبح التاريخ اجتراراً للماضي وليس فهماً له وتفاعلاً معه.

وفي ختام هذا العرض يجدر بنا أن نلاحظ:

- أن الواقع الصعب الذي يعيشه المؤرخ الجزائري، والحصيلة المحدودة للإنتاج التاريخي التي نلاحظها اليوم، لا تعود في نظرنا إلى قصور المؤرخين الجزائريين أو ضعف ملكتهم العلمية، بقدر ما ترجع إلى واقع المناخ الثقافي المثبط، وطبيعة التعامل مع قضايا التاريخ التي كرست في عشريات الاستقلال ثقافة النسيان وتسببت في اضطراب القناعات الشخصية لجيل ما بعد الاستقلال، مما أحدث شروخاً في الشخصية الوطنية وأدى إلى اضطراب في الذاكرة الجماعية مما قد ينجر عنه مستقبلاً مشاكل تتصل بالبنية الاجتماعية وبالذهنية الثقافية وحتى بالتوجه السياسي، ومن أعراض هذه الظواهر ما نلاحظه من ضعف في الوازع الوطني وجمود في الروح الوطنية وتناقص في الشعور بالمسؤولية لدى بعض الفئات من المجتمع الجزائري.

- إن هذا الواقع المتأزم الذي تعرفه الدراسات التاريخية في الجزائر يعود في رأينا أساساً إلى تحكم الميول السياسية وشيوع الأطروحات التغريبية، فالميول السياسية لدى النخبة المفرنسة المرتبطة بالسلطة فرضت سلوكاً متحسساً من بعض قضايا التاريخ ورافضاً لأحكامه، فكانوا بهذا الموقف مسايرين بل مبررين لموقف رجال السياسة الذين لا يرون التاريخ ضرورة ثقافية وطنية وإنما يتعاملون معه كوسيلة إقناع وتوجيه لتأييد مبادراتهم وتعزيز وجهة نظرهم.

- لقد عملت هذه النظرة الآنية للتاريخ إلى شيوع الأطروحات التغريبية،

فأصبح هناك ميل عام يطبع الثقافة التاريخية الجزائرية، يتمثل في نسيان الماضي ولو برفع شعار العلمية والمعاصرة والتقدم والادعاء بأن تأخرنا يعود سببه إلى ارتباطنا بقيم لم تعد تتجاوب وواقع الحياة العصرية ومتطلبات المستقبل. وهذا ما جعل دعاة هذا الاعتقاد وأغلبهم من ذوي الثقافة اليسارية في نسختها الفرنسية يخافون من التاريخ ويحاولون تجاوزه ولو بإلغاء ذاكرة الشعب الجزائري وطمس ما تحمله تلك الذاكرة من آمال وتصورات وطموحات.

ـ إن أصحاب هذه الميول السياسية والأطروحات التغريبية يعرفون جيداً أن كلمة التاريخ لا تجاملهم وأن أحكامه قد لا ترحمهم، لا سيما وأنهم كانوا إحدى العوامل الأساسية في تشويش الذاكرة وفي غياب الأصالة في الفكر والسلوك، ولعل من أخطر ما نتج عن استغلال التاريخ سياسياً وتوجيهه أيديولوجياً في فترة ما بعد الاستقلال هو الوقوع في عدة مزالق وتناقضات، نذكر منها على سبيل المثال تحكم النظرة الخارجية في قضايا التاريخ الجزائري وإهمال عوامل الأصالة والإبداع فيه، بحيث لا يطمئن من تتحكم فيه هذه النظرة إلى المسببات الداخلية وإنما يسعى دائماً للبحث عن العلل الخارجية، ولو بمحاولة إيجاد الطرف الثالث وجعله مفسراً لحركية التاريخ الجزائري.

ـ ومن هذه المزالق أيضاً القفز على المقومات الحضارية والروحية والثقافية التي تستند إليها الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، والتي تتلخص في المعتقد الإسلامي واللسان العربي، وقد أدت مثل هذه المواقف المتأثرة بالميول السياسية الظرفية والمصطبغة بالثقافة الغربية في طبعتها الفرنسية وفي صورتها اليسارية خاصة، إلى تكريس الفراغ الثقافي في مجال الدراسات التاريخية، بل نتج عن بعض سلوكاتها الانتقائية في فهم ومعالجة قضايا التاريخ الجزائري إلغاء المحتوى الحضاري الذي يمثل عامل الإبداع فيه وذلك بهدف نشر بعض المفاهيم الخاطئة التي انساقت وراءها جماعات كثيرة أغلبها من طلبة الجامعات، سواء عن حسن نية لانعدام الخلفية التاريخية أو لغياب الوعي الحقيقي بحركية التاريخ الجزائري، هذا الغياب الذي جعل بعض المصابين

بعقدة انمحاء الشخصية يلتجئون إلى استخدام مفاهيم دخيلة على التاريخ الجزائري مثل مفهوم القومية الجزائرية الضيقة، ومجال التفاعل المتوسطي، وفكرة الجنسية الجزائرية المتميزة، ومبدأ الصراع الطبقي والمصالح الخاصة لبعض الفئات... وقد أدى هذا الميل الاستلابي إلى محاولة تجاوز الواقع الاجتماعي والثقافي للجزائر برفع شعارات خادعة من قبيل المناداة بالقطيعة مع الماضي ولو بالتنكر لانجازات هذا الماضي، والاستخفاف بتضحيات رجاله، أو بطرح أفكار بدون محتوى من قبيل «الجزائر قبل كل شيء»، ما دام لم يفكر أحد بأن الجزائريين قبل كل شيء.

- إن هذه النظرة الاستلابية قد أفرغت تاريخ الجزائر من كل محتواه، فتحولت أغلب الحقب التاريخية التي عاشتها الجزائر إلى فترات استعمار وهيمنة أجنبية، حتى أصبح التاريخ الجزائري وكأنه سلسلة متعاقبة من الهيمنة الأجنبية لا أثر فيها لإسهام الشعب الجزائري، تبدأ مع الفينيقيين قديماً لتنتهي مع الفرنسيين مروراً بالرومان والوندال والبيزنطيين والإسبان والأتراك، وقد أدرج أخيراً بعض غلاة عقدة الإلغاء الفترة الإسلامية العربية في قائمة الفترات الأخرى بحجة أن منجزاتها قد أضرت بأصالة الجزائر «البربرية» حسب زعمهم. كما يندرج ضمن هذا التوجه السلبي محاولة رؤية تاريخ الجزائر من زاوية الأحداث الحربية والوقائع الملحمية والجوانب السياسية فقط، وهذا ما غيّب إلى حد كبير المساهمات الحضارية المبدعة والناتجة أساساً عن التفاعل والاندماج الثقافي المخصب مع الحضارات الأخرى، فأصبح ماضي الجزائر من خلال إهمال جانب الأخذ والعطاء والتفاعل الحضاري بين الشعوب وكأنه ميدان معركة وساحة حروب وليس مسرح حياة ومجال تفاعل، فالفعل الجزائري غدا وكأنه عامل هدم وليس وسيلة بناء، فاختفت المساهمة المبدعة لتحل محلها المواجهة المدمرة، فلم نعد نسمع من أحداث الماضي سوى قعقعة السلاح وصخب المعارك التي غطت على كل إبداع فكري أو إنجاز حضاري.

- إن هذه العقد الثقافية والمزالق الإيديولوجية التي أضرت بفهمنا لماضي

الجزائري تعود في بعض جوانبها إلى معطيات التاريخ الجزائري الحديث وذلك بفعل مخلفات الاستعمار، وانعدام الثقافة التاريخية لدى الحكام والمسؤولين، تحت تأثير القناعات الإيديولوجية والمواقف الأبوية للوطنية الفجة، هذا دون أن نغفل تأثير الثقافة المكتسبة في الخارج والنظر إلى التاريخ بأنه صنف من الكتابات الصحفية الموجهة لتبرير الأحداث والوقائع. وهذا ما عمل طيلة عشريات الاستقلال على ترسيخ مفاهيم وتصورات حملت في مضامينها ما هو كفيل بتحطيم الذاكرة التاريخية، ومن هذه التصورات التي أصبحت شائعة والتي يرددها الكثير من طلبة الثانويات والجامعات، نذكر على سبيل المثال الفكرة القائلة بأن الزراعة في الجزائر كانت نتيجة لحلول الفينيقيين وأن العمران بالمراكز الحضارية قد ارتبط بالاستعمار الروماني والوجود الفرنسي، وأن البحرية ظهرت مع الأتراك، وأن الوطنية الجزائرية الحديثة نتجت عن الهجرة العمالية إلى فرنسا، وأن الثورة الجزائرية (1954 ـ 1962م) كانت حرب تحرير من أجل مطالب اقتصادية واجتماعية، وأن الاستقلال كان نتيجة لسياسات فرنسية متعنتة ولظروف دولية ملائمة، وأن الكيان الجزائري في العهد العثماني كان إدارة تركية ذات طابع أوليغارشي استعماري، وأن مبادئ وقيم الجزائر المستقلة كانت نتيجة لأدبيات الحركة الوطنية الموجهة ضد الاستعمار مما يجعلها تخضع لاحقاً إلى المراجعة وإضافة بعض العناصر والأسس لكون العروبة والإسلام في نظر أصحاب المفهوم اللائكي التغريبي لا تتماشى ومعطيات الواقع التاريخي حسب تصورهم.

كل هذه الانطباعات والملاحظات تطرح أمام المهتمين بقضايا تاريخ الجزائر «إشكالية» تحديد شروط البحث التاريخي ورسم آفاقه مستقبلاً، بهدف تجاوز هذا الوضع والحد من محبطاته أملاً في تحقيق مساهمة علمية لا يمكن أن نتصور نهضة ثقافية وتطوراً فكرياً في الجزائر بدونها.

المراجع

المراجع العربية:

- سعد الله، (أبو القاسم)، منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر، الأصالة، عدد 14/ 15 ـ 1973م.
- سعيدوني (ناصر الدين)، حول تدريس في الجامعة الجزائرية، مجلة المبرز (الجزائر)، عدد 7/ 1996م، ص ص51 ـ 61.
- سعيدوني (ناصر الدين)، طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، مجلة الثقافة، عدد 45/ 1978م ص ص25 ـ 45. نشر ضمن كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر 1984م ص ص69 ـ 74.
- سعيدوني (ناصر الدين)، نحو نظرة جديدة إلى تاريخنا الجزائري، مجلة الثقافة، عدد 84/ 1984م ص ص39 ـ 54. ونشر ضمن دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة المعاصرة)، الجزائر، 1988م، ص ص7 ـ 23.
- سعيدوني (ناصر الدين)، نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني)، الجزائر، 1988م، ص ص49 ـ 55.
- طيار (مولود)، تصحيح تاريخنا الوطني وتحديد مبادئه، مجلة الثقافة، عدد 67/ 1982م، ص ص9 ـ 16.
- الميلي (محمد)، مشاكل كتابة التاريخ الحديث الجزائري، المجاهد الثقافي، عدد 10/ 1969م، ص ص23 ـ 40.
- الميلي (محمد)، نماذج من تشويه بعض المؤرخين الأجانب لتاريخ الجزائر، مجلة الأصالة، عدد 16/ 1973م، ص ص133 ـ 140.
- نايت بلقاسم، (مولود قاسم)، مناهج وصيغ خاطئة عن تاريخنا، مجلة التاريخ (عدد خاص بمحاضرات المركز الوطني للدراسات التاريخية) الجزائر، عدد 22/ 1986م، ص ص37 ـ 123.

المراجع الأجنبية :

- Bencheneb (S.), Quelques historiens modernes de l'Algérie, in. Revue africaine, T. 100/1956, pp. 475 - 499.
- Djender (M.), Introduction à l'histoire de l'Algérie, S.N.E.D., Alger, 1968.
- Gzell (S.) et Autres, Histoire et historiens de l'Algérie, in Pub. du Centenaire de l'Algérie française, E. Alcan, Paris, 1931.
- Salhi (M.Ch.), Décoloniser l'histoire, E.N.A.L., Alger, 1986.
- Vingt cinq ans d'histoire algérienne (1931 - 1956), in Revue africaine, T. 100/ 1965, pp. 41 -190.

طبيعة الكتابات التاريخية
حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر[1]

إن الفترة العثمانية لم تنل الدراسة اللائقة بها والاهتمام الجدير بها، ومرد ذلك ـ حسبما نرى ـ أن الكُتَّاب الفرنسيين لم يكونوا يرون أي شيء جدير بالتنويه والإشادة في تاريخ الجزائر سوى العهد الروماني وفترة الاحتلال الفرنسي، كما أن الكُتَّاب الجزائريين ظلوا هم الآخرون يعتبرون الفترة العثمانية خاتمة لأبحاثهم المتعلقة بالقرون الوسطى أو تمهيداً لدراساتهم المتصلة بفترة الاحتلال، بينما أغلب من أرخوا للحركة الوطنية أرجعوا أصول هذه الحركة إلى مقاومة الأمير عبد القادر، ورأوا أنها تنبع من رفض الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي لا أكثر ولا أقل، وبذلك انتهى أغلبهم إلى القول بأن تكوين الأمة الجزائرية يرتبط باندلاع المقاومة ضد الفرنسيين، متجاهلين عن قصد أو عن غير قصد فترة ما قبل الاحتلال، التي عرفت أثناءها الجزائر مقومات الأمة وكيان الدولة[2].

وبفعل هذه النظرة التي لا تعطي للفترة العثمانية مكانتها اللائقة بها ضمن

---

(1) قدمت الأفكار الأساسية لهذا المقال في محاضرة ألقيت بالمركز الوطني للدراسات التاريخية، ونشرت بمجلة الثقافة الجزائرية، عدد 45 ـ 1978م، صص25 ـ 45. هذا وقد يلاحظ القارئ في الأبحاث التالية تكراراً في بعض الآراء والأحكام المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، وذلك راجع لكون هذه الأبحاث كتبت في مناسبات مختلفة، وقد ارتأينا الإبقاء عليها كما هي، محافظة على النص الأصلي وتماشياً مع ما تقتضيه الأمانة التاريخية.

(2) لزيادة الاطلاع راجع دراستنا حول: مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني: محاولة لتقييم الحكم العثماني للجزائر، المنشورة في كتابنا: الجزائر، منطلقات وآفاق، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000م، صص163 ـ 194.

تاريخ الجزائر ظل تاريخ الجزائر العثمانية أشبه شيء بفترة ما قبل التاريخ حسب تعبير جاك بيرك[1]، إن لم نقل بأنها أصبحت تشكل الحلقة المفقودة في تاريخ الجزائر.

وانطلاقاً من هذه النظرة راح بعض الكُتّاب يقومونها حسب ما استخلصوه من دراسات الأوروبيين وآرائهم حول هذه الفترة، دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة البحث والرجوع إلى المصادر الأساسية والوثائق الأصلية، ففي هذا السياق نجد السيد محيي الدين جندر يؤكد بأن حكومة أتراك الأوجاق والرياس ـ حسب تعبيره ـ «أنشئت وتدعمت وحافظت على بقائها، لا نتيجة تطور محلي ساهم به السكان، وإنما بفضل تحكم الإقطاع وتفكك المجتمع وتلاشي السلطة وركود الاقتصاد وانهيار المدن وتقهقر الزراعة»[2]. ولا يختلف عنه في هذا الشأن الكاتب عبد الرحمٰن بن آشنهو الذي يرى «بأن الإدارة التركية عبارة عن أداة تعمل لملء أكياس الخزينة وجيوب الأقلية التركية الحاكمة المسيطرة، مما جعل ثروة البلاد في مثل هذا الوضع أشبه شيء بقطعة حلوى كل موظف يأخذ منها حسبما يخول له منصبه»[3]! ونفس الحكم يشاطره فيه السيد مولود قايد الذي استنتج بأن «الأتراك أجانب وقد ظلوا أجانب طيلة القرون الثلاثة، وذلك لعدم تمكنهم من الاتصال بالسكان المحليين»[4]، رغم أنه في دراسته هذه لم يصل إلى أي شيء يؤكد له عدم الصلة وانقطاع التعامل الذي ينشده.

وبغض النظر عن هذه الآراء والاعتبارات، فإن النظرة الموضوعية للفترة العثمانية من تاريخ الجزائر تفرض علينا أن نقر بأن فهم تاريخ الجزائر الحديث فهماً صحيحاً متماشياً مع الواقع والحقيقة لا يتأتى إلا بدراسة هذه الفترة

---

(1) BERQUE, (J.), Le Maghreb d'hier à demain, in Cahiers Internationaux des Sociologues, Juillet. Décembre 1964, p.51.

(2) DJENDER (M.), Introduction à l'hitoire de l'Algérie, Alger, S.N.E.D., 1968, p.65.

(3) BENACHENHOU (Abd.), L'Etat aglérien en 1830., Alger, S.N.E.D., s.d., p27.

(4) GAID (M.), l'Algérie sous les Turcs, Tunis, 1974, p.6.

دراسة تعتمد على المصادر الأساسية وتستند إلى الوثائق الأصلية، التي تشكل المادة الخام والعمود الفقري لأي بناء تاريخي.

انطلاقاً من هذه النظرة نحاول التعرف على نوع وطبيعة الدراسات التي تمت في هذا المجال، وذلك بتلمس خصائص الإنتاج التاريخي المتعلق بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، هذا الإنتاج الذي يمكن أن ندرجه في ثلاثة أصناف مختلفة[1]: صنف كتبه الفرنسيون أثناء فترة الاحتلال ولا زالوا يواصلون الكتابة فيه، وهو أكثر تخصصاً وأغزر إنتاجاً، ويمكن أن نطلق عليه وجهة نظر الكُتَّاب الفرنسيين؛ وصنف ثان كتبه جزائريون، وهو أقل إنتاجاً وأكثر شمولاً، ويمكن أن نعرفه تجاوزاً بأنه وجهة نظر الكُتَّاب الجزائريين التقليدية؛ وهناك صنف ثالث بدأ يساهم به خريجو الجامعات من جزائريين وغيرهم وهو يتصف باحترام المنهج التاريخي وبالتقيد بطرق البحث الحديث، مع عدم اتخاذ موقف محدد قبل التوصل إلى نتائج معينة، وهذا الصنف الأخير رغم أنه لا يزال نادر الإنتاج، ولم يغط أغلب المواضيع لحداثته وقلة المنتسبين إليه، فإنه يمثل في نظرنا مساهمة جديدة لإعادة تقييم تاريخ الجزائر العثمانية، ضمن إطار مدرسة تاريخية جزائرية موضوعية ومنهجية.

أ ـ مساهمة الكُتَّاب الفرنسيين في تاريخ الجزائر العثمانية:

إن مساهمة الكُتَّاب الفرنسيين التي يطلق عليها البعض من قبيل التعميم المدرسة الفرنسية في تاريخ الجزائر، وإن كانت تتعلق بكل فترات تاريخ الجزائر من أقدم العصور وحتى الثورة التحريرية الكبرى، إلا أن ما يهمنا منها هنا لا يتعدى العهد العثماني من تاريخ الجزائر الذي تناولته هذه المساهمة انطلاقاً من خصائص ومميزات نوجز أهمها فيما يلي من النقاط:

---

(1) قد يلاحظ القارئ فيما يلي تكراراً لما سبق التعرض له، لكن الحرص على بقاء الأبحاث في نسختها الأصلية والرغبة في تأكيد بعض المفاهيم والقضايا تشفع لنا لدى القارئ وتسمح لنا بالإبقاء على مادة البحوث كما هي ولو كان فيها شيء من التكرار والإعادة.

1 ـ إن المادة التاريخية التي استعملها الكُتَّاب الفرنسيون لم تكن تتجاوز في أغلب الأحيان المصادر الغربية والأرشيفات الأوروبية التي يتألف أغلبها من مذكرات الرحالة ومراسلات القناصل وحكايات المسافرين وتقارير البحارة وانطباعات الرهبان والجواسيس، وبذلك ظلت المصادر الأساسية المتمثلة في وثائق الأرشيفات ومخطوطات المكتبات المحلية بالجزائر وتركيا مهملة، مع كونها تتضمن المادة الخام في مثل هذه الدراسات، والغريب في الأمر أن الكُتَّاب الفرنسيين لم يفكروا في الرجوع إليها واستغلالها في الكتابة التاريخية، بل لم يكلفوا أنفسهم حتى مجرد البحث عن أماكن وجودها بالجزائر واستانبول[1].

وهذا الاعتماد على المصادر الأوروبية دون سواها راجع ـ حسب ما نرى ـ إلى أن من كان في مقدورهم جمع هذه المصادر المحلية وهم الحكام العسكريون والإداريون انصب اهتمامهم على محاولة التعرف على واقع الجزائر آنذاك من خلال المشاهدة والملاحظة لا بواسطة الوثائق والنصوص القديمة، أما الكُتَّاب الآخرون من ذوي الاختصاص في الدراسات التاريخية، والذين كان في استطاعتهم استغلال الوثائق التركية والعربية فإنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء الترجمة وتعلم لغة تلك الوثائق، ولم يروا فائدة في الرجوع إلى تلك المصادر بعد أن وجدوا ضالتهم في الأرشيفات والكتب الأوروبية السهلة المنال.

وقد نتج عن هذا الإهمال للمصادر المحلية أن أصبح كثير من هؤلاء الكُتَّاب يشككون في صحة تلك الوثائق العربية ـ التركية، ويصفونها بالتجريد والمبالغة مثلما فعل دوغرامون في كتابه «تاريخ الجزائر تحت الحكم التركي»[2].

---

(1) MANTRAN (R.), Les données de l'Histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, note pour une étude plus approfondie, in Annuaire de l'Afrique du Nord, C.N.R.S. Aix-en-Provence, 1962, p.244.

(2) Pérès (H.), Études arabes en Algérie, 1830-1930.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل راح بعض الكُتّاب المختصين يؤكدون بأن الجزائر «التركية» يجب أن تدرس من خلال الروايات والملاحظات الأوروبية المتوفرة، لا عن طريق المصادر المحلية[1]، بحجة أن هذه المصادر الأخيرة لم تهتم بالسادة الأتراك ولا بعلاقتهم مع الأوروبيين أو السلطان العثماني حسب تعبيراتهم[2]، ولم يكتفوا بهذا بل اتهم بعضهم المؤرخين المسلمين بتعمد نشر الأخطاء والمبالغات والأكاذيب في حولياتهم كما نص على ذلك دوغرامون مثلاً[3].

وهكذا نرى أن إهمال المصادر العربية ـ التركية والاعتماد الكلي على الوثائق الأوروبية المتصلة بالفترة العثمانية بالجزائر، كان بمثابة رفض للتعرف على الحقيقة التاريخية، ومعاداة الرؤية السليمة للتاريخ، وتجاهل صريح لواقع الطرف الآخر الذي يكتبون عنه بغية التعرف عليه.

2 ـ إن جل ما كتب حول الفترة العثمانية يعتبر بالنسبة لاهتمامات التاريخ الجزائري من قبيل القضايا الجانبية والموضوعات الهامشية، بحيث ظل الاهتمام والتركيز منصباً على مدينة الجزائر وما يهم الأوروبيين من نشاطها مثل الاحتكارات التجارية ومشاكل القرصنة (الجهاد البحري) المتعلقة بفداء الأسرى ودفع الإتاوات والهدايا من طرف الدول الأوروبية، وما انجر عن هذا النشاط من أعمال عدائية وغارات وهجمات انتقامية شنها الأوروبيون على السواحل الجزائرية، وحتى إذا تجاوزت هذه الكتابات الفرنسية مدينة الجزائر ـ وقلما تفعل ذلك ـ فلا تبرز أوضاع البلاد إلا من خلال الحملات الانتقامية للحكام الأتراك والاعتداءات المتكررة لرجال البايليك والفوضى والاضطرابات

= DE GRAMMONT (H.D.), Histoire d'Alger sous la domination turque, E. Peroux, Paris, 1887.

(1) MARÇAIS (W.), Un Siècle de recherches sur le passé de l'Afrique musulmane, in Histoire et Historiens de l'Algérie, Paris, E. Alcan, 1931, p.161.

(2) GZELL (S.), Introduction, in Histoire et Historiens de l'Algérie, Paris, E. Alcan, 1931, pp.6-7.

(3) DE GRAMMONT (H.D.), op. cit., introduction.

التي كانت تعيشها المجموعات العشائرية، حتى يكاد المتتبع لمثل هذه الدراسات أن يسلم بأن مثل هذه الحالة لا يمكن وضع حدّ لها إلا بالتدخل الأوروبي المتمثل في الغزو الفرنسي.

أما حكومة الإيالة الجزائرية وجهازها الحكومي ووضعية أسطولها وتنظيمات جيشها وعلاقاتها الخارجية، ولا سيما مع بقية أقاليم الإمبراطورية العثمانية وأفريقيا، وما كانت تمتاز به أوضاعها الاجتماعية وأنظمتها الاقتصادية وأحوالها الثقافية، فقد ظلت في مثل هذه الدراسات مهملة إن لم نقل مشوهة[1]، ولعل هذا راجع إلى طبيعة هذه الدراسات التي لم تكن تعكس بصدق وضعية البلاد وحالة السكان، فهي موضوعة من طرف كُتَّاب أوروبيين لم يكونوا يعيشون الأحداث أو يتفاعلون معها، بل كانوا يتفرجون عليها ويسجلون منها ما كان يتماشى مع طباعهم الأوروبية ونظرتهم الخاصة إلى الحياة، هذه النظرة التي تتجلى لنا بكل وضوح في بعض عناوين هذه المصادر، مثل كتاب مشاهير الأسرى أو تاريخ بلاد البربر وقراصنتها للأب

---

(1) نذكر على سبيل المثال بعض الكتب العامة التي تعكس لنا وجهة النظر هذه:

DE GRAMMONT (H.D.), op. cit.

ROY (J.J.E.), Histoire de l'Algérie depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours, Mance, Tours, 1864.

Cat (E.), Petite histoire de l'Algérie, Tunisie, et Maroc, Alger, 1889.

MERCIER (E.), Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie), Paris, T. III, 1891.

LAPENE, Tableau historique de l'Algérie, Metz, 1845.

GALIBERT (L.), Histoire de l'Algérie, ancienne et moderne, Paris, 1843.

GARROT (H.), Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1910.

PECHOT (L.), Histoire de l'Afrique du Nord avant 1830, T. III, Alger, 1914.

HATIN, (E.), Histoire pittoresque de l'Algérie, Paris, Guiraudet, 1840.

Piquet (V.), Les civilisations de l'Afrique du Nord, Berbères, Arabes, Turcs, Paris, A. Colin, 1921, (p.398).

Clauzolles (P.), l'Algérie pittoresque, Toulouse, Paya, 1843, 2ème partie.

Bignet (F.), Histoire de l'Afrique septentrionale sous la domination musulmane (époque turque Ch. 15-16), Paris, s.d.

دان[1]، أو تاريخ الاستعباد أفريقيا للأب دومون[2]، أو تاريخ الجزائر وقرصنة الأتراك لروتاليه[3] وغيرها كثير[4].

3 ـ إن أغلب الدراسات التاريخية المتعلقة بالجزائر العثمانية، والتي تمت على يد كُتّاب فرنسيين، تعتبر دراسات مغرضة، فهي تهدف إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ، بحيث أخضعت منهجية التاريخ ومتطلبات البحث إلى واقع الاحتلال ومرامي السياسة الاستعمارية، مما يحط من القيمة العلمية لمثل هذه الدراسات وينزل بها في بعض الأحيان إلى مستوى الدعاية المغرضة.

فالوجود العثماني بالجزائر في نظر المساهمة الفرنسية كان بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقومات الدولة الوطنية وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ليخلصوا إلى مقارنته بالحضور الفرنسي، فالحكم التركي في هذه المقارنة غير العادلة كان يقوم على الاستبداد ويتصف بالظلم والعدوان، بينما الحضور الفرنسي كان حسب استنتاجهم أقرب إلى العمل الحضاري منه إلى التدخل الاستعماري.

وقد أدت هذه النظرة المغرضة بالكُتّاب الفرنسيين إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري[5]، واعتبار الجزائر منطقة فراغ حضاري يفتقر إلى

---

(1) Dan (P.), Histoire de la Barbarie et de ses corsairs, Paris, P.Rocdet, 1637.

Dan (P.), Les illustres captifs, Alger, 1884.

(2) Quesene (J.S.), Histoire de l'esclavage en Afrique de P.d. Dumont, Paris, 1820.

(3) Rotalier (ch. de) Histoire d'Alger, et de la piraterie des Turcs dans la Méditerranée à dater au seizième siècle, T.3, Paris, Paulin, 1841.

(4) نذكر على سبيل المثال أيضاً:

Martin (M.), La vie et la condition des esclaves chrétiens dans la région d'Alger, Alger, A.Jourdan, 1900.

L'Abbé Orse, Alger pendant cent ans et la Rédemption des capifs par A. Leclerc. S.T. (p.214).

(5) الميلي، محمد، موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر، الأصالة، عدد 14 ـ 15، 1973، ص58.

وجود شعب متماسك وأمة متكاملة، فبهذه النظرة لم تكن الجزائر تعدو عن كونها منطقة جغرافية يتعاقب عليها الحكام وتنتقل عبرها القبائل المتنابزة والعشائر المتنافرة والجماعات المتطاحنة التي لا تخضع إلا للقوة[1] ولا تسكن إلا تحت الإرهاب والقسر الذي طالما سلّطه عليها الحكام الأتراك حسب زعمهم، فالجزائر بهذا المفهوم كان ينظر إليها على أنها جزء من الغرب اغتصب وافتك من طرف الشرق في مناسبتين: الأولى عند الفتح الإسلامي (القرن 7م) والثانية مع ظهور الأتراك وتأسيس إيالة الجزائر (القرن 16م)، كما لم تعد الجزائر بهذا المفهوم تتجاوز لفظاً اخترعه الفرنسيون (L'Algérie) سنة 1838م ليطلقوه على جزءٍ اقتطع اعتباطاً من أفريقيا الشمالية حسب تعبير غزال[2].

ولقد بلغت هذه الأحكام المتحيزة أوجها مع الذكرى المئوية للاحتلال (1930م)، عندما انعقد في الجزائر المؤتمر الوطني الفرنسي الثاني للعلوم التاريخية تحت شعار تبرير الاستعمار والتأريخ له والعمل على إنجاحه واستمراره بكل الوسائل، وبذلك ضحى المؤرخ الفرنسي في الجزائر بقيم البحث وأخلاقياته في سبيل مصلحة استعمارية وقضية سياسية غير عادلة.

وهكذا نلاحظ أن الكُتّاب الفرنسيين من خلال دراساتهم المغرضة حاولوا التعرض إلى كل الموضوعات تقريباً ما عدا المجتمع الجزائري، الذي لم يسلموا بوجوده[3]، وإن استعملوا مثل هذه العبارة في بعض الأحيان فإنهم كانوا يقصدون بها طائفة المعمرين الدخلاء الذين كانوا يرون فيهم البديل الشرعي للشعب الجزائري.

أما مرد هذه الدراسات المغرضة التي عبر بها الكُتّاب الفرنسيون عن وجهة نظرهم إزاء الجزائر العثمانية، فهي صادرة عن عقدة الذنب ومركب

---

(1) سعد الله، أبو القاسم، منهج الفرنسيين في كتابة تاريخ الجزائر، الأصالة، عدد 14 - 15، 1973، ص12.

(2) Gzell, op. cit. p.2.

(3) Le Tourneau, op. cit., pp. 135-137.

Gzell, op. cit., pp.2-4.

التفوق الذي أصاب الاستعمار في الجزائر بعد أن واجهته مقاومة الشعب الجزائري المتمسك بقيمه الدينية والثقافية، مما جعل هذا الاستعمار ينطلق في معاملته للشعب الجزائري من مفهوم السيطرة ومبدأ القوة والإكراه، هذه القوة التي دفعت الحكام الفرنسيين إلى إنكار وجوده ومحاولة تذويبه بكل الطرق، وهي نفس القوة التي أملت على كثير من الكُتَّاب الفرنسيين تشويه ماضيه والحط من عاداته وتقاليده وثقافته.

4 ـ إن وجهة نظر الكتابات الفرنسية حول الفترة العثمانية، رغم الهدف الواحد التي كانت ترمي إليه والمتمثل بالخصوص في خدمة الاستعمار، تتصف بتعدد المشارب وتنوع الاهتمامات واختلاف المستويات الثقافية نظراً لأن هؤلاء الكُتَّاب الفرنسيين كانوا يختلفون من حيث الثقافة والتكوين، فمنهم من كان ينتسب إلى سلك القادة العسكريين ومنهم من كان من العلماء المختصين.

وقد كان للقادة العسكريين والحكام المدنيين قصب السبق طيلة السنوات الخمسين الأولى للاحتلال، أي من 1830م إلى 1880م، ففي أثناء هذه المدة واظب هؤلاء القادة والحكام على نشر كثير من المذاكرات الشخصية والتقارير الرسمية والروايات التاريخية، اعتماداً على وثائق مكتوبة أو روايات شفوية تمكنوا من حيازتها بفضل الحملات العسكرية التي كانوا يقومون بها، أو بواسطة المكاتب العربية ومذكرات رجال العلم وشيوخ الزوايا أو عقود الأحوال الشخصية والمعاملات الخاصة.

لكن انعدام التخصص واعتماد هؤلاء الحكام والقادة على دافع الهواية الشخصية في تسجيل الأحداث ووصف الانطباعات والتعليق عليها، جعل مثل هذا الإنتاج أقرب إلى الثقافة العامة منه إلى الكتابة التاريخية بالمعنى الصحيح للكلمة، وهذا ما يلاحظ على كتابات كل من آرنو[1]، واسترهازي[2]،

(1) Arnaud (A.), Histoire des Ouled Nail, in Revue africaine, T.15-16, 1870-1871.

(2) Esterhazy (W.), Domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger, Gosslin, Paris, 1840.

Esterhazy (W.), Notice historique sur le Maghzen d'Oran, 1849.

وروبان[1]، وفلاندان[2]، وفيرو[3]، وديـنيـيـه[4]، ورين[5]، ودوما[6]، وتروملي[7]، وغيرهم كثيرون.

أما أساتذة الجامعات وذوي الاختصاصات في مجال الدراسات التاريخية فإنهم واصلوا الكتابة حول تاريخ الجزائر طيلة السنوات الممتدة من 1880 إلى 1954م مثل: روني باسي[8]، وميرسييه[9]، وإسكير[10]، وماسون[11]، وشارل أندري جوليان[12]، وايفير[13]، وإمري[14]، وذلك بفضل البيئة الملائمة والظروف المساعدة المتمثلة في توفر إنتاج الفئة السابقة

---

(1) Robin (N.), Note sur l'Organisation militaire et administrative des turcs dans la Grande Kabylie, in Revue africaine, T.17, 1873. pp.132-140 et 196-207.

(2) Fandin (M.J.), Prise de Possession des trésors de la Régence d'Alger, Paris, 1848.

(3) Féraud (Ch.L.), Notice Historique sur la tribu des ouled Abd-en-Nour, Constantine, 1864.

Féraud (Ch.L.), Le Sahara de Constantine, Alger, A.Joudan, 1887.

Ephémérides d'un secrétaire official sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805, in Revue africaine, T.18, 1874, pp.295-319.

(4) Denniée (Le Banon), Précis historique et administrative de la campagne d'Afrique, Le Pannay, Paris, 1830.

(5) Rinn (L.), Le Royaume d'Alger sous de dernier Dey in. Revue africaine, T.41-42, 1897-1899, p.331, esq.

(6) Daumas (Le Lieutenaut), Sahara aglérien, Paris, Fortin-Masson, 1887.

(7) Trumelet, Les Français dans le Désert, Challanet, 4 édition, Paris, 1887.

(8) Basset (R.), op. cit.

(9) Mercier (E.), Histoire de l'Afrique septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française, T.3, Paris, E. Leroux, 1891.

(10) Esquer (G.), La prise d'Alger, Paris, Larouse, 1929.

(11) Masson (P.), Histoire des établissements et du commerce français, essai d'histoire coloniale, Paris, Hachette, 1912.

Masson (P.), A la veille d'une conquête, concessions et campagnes d'Afrique 1800-1830, Bulletin de Géo-historique et description, année, 1909, pp.48-120.

(12) Julien (Ch.-A.), op. cit.

(13) Yver. (G.), op. cit.

(14) Emerit (M.), op. cit.

من الحكام الإداريين والقادة العسكريين وإنشاء المدارس العليا عملاً بقانون عام 1930م وتكوين معهد للأبحاث الصحراوية عام 1940م.

وقد ساهم هؤلاء العلماء والمختصون الفرنسيون عن طريق التدريس وتأسيس الجمعيات التاريخية والأثرية والمشاركة في المناسبات الثقافية التي وجدت دافعاً قوياً لها بإحياء الذكرى المئوية للاحتلال 1930م، في إثراء المساهمة الفرنسية وتنويع إنتاجها واختصاصاتها.

على أن الشيء الملاحظ هو أن اختلاف اختصاصات وتنوع اهتمامات الكُتَّاب الفرنسيين جعل جهودهم غير منسقة وغير مترابطة، مما أبقى فجوات وثغرات شبه مجهولة أو مهملة، رغم المدة الطويلة التي استغرقتها والمجالات التي تطرقت لها جهود هؤلاء الكُتَّاب الفرنسيين، وهذا ما لفت انتباه الأستاذ لوتورنو عندما تعرض إلى تقييم المجهود الفرنسي في الكتابة التاريخية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس المجلة الأفريقية (1956م)، إذ أشار إلى ذلك بقوله: «إن ما بقي من المجالات التي لم تعالج بشكل أو بآخر من تاريخ الجزائر يماثل ما تم إنجازه في جميع الميادين، وهذا يرجع إلى كون المساهمين في هذا العمل القيم لم يعمدوا إلى تنسيق عملهم بالقدر الكافي، أكثر مما يعود إلى كون هؤلاء الباحثين قليلي العدد»[1].

ب - محاولة تقييم المساهمة الفرنسية المتعلقة بالفترة العثمانية:

وحتى نخرج بتقييم أكثر شمولاً، وأقرب موضوعية لوجهة النظر الفرنسية، فإننا نستعرض جانبي الجوانب الإيجابية والسلبية من المساهمة الفرنسية في تاريخ الجزائر العثمانية، فالجانب الإيجابي يتمثل بالخصوص في هذه النقاط:

1 - جمع المادة التاريخية، وإن كان أكثرها من مصادر غربية وأرشيفات أوروبية، والقليل منها عبارة عن وثائق محلية تم الاستحواذ عليها في الغالب

---

(1) LE TOURNEAU, op. cit., p.143.

بطرق غير شرعية، مثل الوسائل التي استعملها بربروقجي (Berbrugger) في حيازة حوالي 800 مخطوط أثناء مصاحبته للفيلق الثاني الذي دخل مدينة قسنطينة غازياً (1837م)[1]، أو التي تستر وراءها البارون دوسلان (Le Baron de Slane) أثناء زيارته لكثير من المكتبات الخاصة بقسنطينة واطلاعه على أكثر ودائعها، فبفضل نفوذ السلطات الفرنسية الحاكمة بقسنطينة تمكن دوسلان من الانتفاع من مكتبة سيدي حمودة من عائلة بن الفقون، التي كانت تضم ما يزيد عن 2500 مجلد[2]، ومكتبة باش تارزي التي كانت تحتوي على 500 مجلد[3]؛ أما روني باسي (Basset) فقد آزرته السلطات الاستعمارية في مسعاه للحصول على المخطوطات والاطلاع على الوثائق، فقد وجه الوالي العام تيرمان (Tirman) في هذا الشأن رسالة إلى سي محمد الصغير رئيس الطريقة التجانية بتاريخ 26 فيفري 1885م، يحثه فيها على تقديم تسهيلات للسيد باسي في مهمته، وبذلك تمكن هذا الأخير من اقتناء كثير من المخطوطات وتوفرت له الإمكانيات لوضع فهارس للمكتبات العربية الموجودة بزوايا عين ماضي، وتماسين، وورقلة[4]، والهامل[5]، أو التي كانت في حوزة باشاغا جلفة آنذاك[6]، وقد كان قسم كبير من مخطوطات هذه المكتبات يعود للفترة العثمانية من تاريخ الجزائر[7].

---

(1) LALOE (F.), A propos de l'incendie de la Bibliothéque d'Alexandrie par les Arabes, les manuscrits arabes de Constantine, Revue africaine, T.66, 1925, p.104.

(2) De Slane (le Baron), Rapport adressé à M. Le Ministre de l'Instruction publique, suivi de catalogues et des manuscrits arabes les plus importants de la Bibliothèque d'Alger et de la Bibliothèque de Caid Hammouda à Constantine, Paris, Dupont, s.d.

(3) Laloe (F.), op, cit. p.106.

(4) Basset (R.), Les manuscrits arabes des bibliothèques des Zaouias, de Ain Madhi, de Tlemcen,de Ouargla et de la Adjadja, in Bulletin de Correspondance africaine, T.III, 1885, pp. 24-226 et 465-492.

(5) Basset (R.), Les manuscrits arabes de la Zaouiyah d'El Hamel, Giornal della société Asiatica Italiana, T.1897. pp. 43-97.

(6) Basset (R.), Les manuscrits arabes du Bachagha de Djelfa, Alger, Fontana.

(7) نذكر من أهم هذه المخطوطات ما يلي:

2 ـ استخدام تقنيات البحث الحديث: من حيث تصنيف المادة حسب الاختصاصات والتقيد بالفهارس والتبويب، مع نقد بعض المصار والوقوف منها موقف الحذر والتساؤل، لا سيما إن كانت ذات مصدر عربي، على أن استخدام منهجية البحث أضر بها في كثير من الأحيان التقيدبمواصفات الحضارة الغربية ومتطلبات التاريخ الأوروبي الذي لا يرى في الوجود العثماني إلا مجرد مرحلة سابقة للاحتلال وممهدة لمشاريعه الاستعمارية، كما حد من إمكانيات استخدام تقنيات البحث موقف الشك والإهمال الذي يقفه الكُتّاب الفرنسيون إزاء الكثير من المصادر ذات الأصل التركي ـ العربي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

3 ـ تنشيط الدراسات التاريخية وتشجيع الإنتاج التاريخي، الذي يتصل الكثير منه بالعهد العثماني، ففي نطاق هذا النشاط الثقافي نشير إلى أن اللجنة الأفريقية أثناء زيارتها للجزائر سنة 1833م، تركت لنا محاضر جلسات لا يمكن للباحث أن يستغني عنها[1]، ولا يقل عنها في القيمة العلمية ما قمت به لجنة استكشاف الجزائر العلمي (La Sociétéd'exploration scientifique de l'Algérie) أو ما تم نشره بمبادرة من وزارة الحربية الفرنسية، في شكل لوحة أو جدول إحصائي حول أوضاع الجزائر[2]، يشتمل على سبعة عشر مجلداً تتضمن الأجزاء

= ـ مكتبة عين ماضي: المخطوط رقم 2 والذي يحمل عنوان الطبقة الربعة من العرب وهم العرب المستعجمين من أهل الجيل الناشئ لهذا العهد. والمخطوط رقم 9 الذي عنوانه: الكتاب الثاني في أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ بدء الخلافة إلى هذا العهد.

ـ مكتبة زاوية تماسين: كتاب العدواني الذي ترجم جزءاً كبيراً منه شرل فيرو تحت عنوان:

Féraud (Ch.L), Katab-El-Adouani ou le Sahara de Constantine et de Tunis, Constantine, 1:66.

ـ مكتبة ورقلة: مخطوط تحت عنوان تقييد ولاية بعض ملوك أولاد علاهم بورجلان.

(1) Commission dAfrique, Procès-Verbaux et Rapports de la Commission d'Afrique instituée par odonnance de Roi du 12 Décembre 1833, Paris, imp. Royale, 1834.

(2) Tableau de la ituation des Établissemts français en Algérie 1830-1837.

الأولى منه قضايا متنوعة عن الوجود العثماني بالبلاد الجزائرية عشية الاحتلال، وقد تدعم هذا العمل بإنشاء مكتبة الجزائر سنة 1835م، التي فتحت أبوابها لأول مرة لجهود القراء بعد ثلاث سنوات فقط (1838م)، بمقرها القديم الكائن بدار الحاج عمر صهر الداي حسين باشا، وألحق بها بعد ذلك متحف أثري غني.

ويدخل في نطاق تنشيط الدراسات التاريخية إنشاء بعض الصحف كالمرشد الجزائري والأخبار (1839م) والمبشر (1847م)، وتكوين جمعيات قصد العمل على نشر الإنتاج التاريخي، مثل الجمعية التاريخية الجزائرية (Société d'histoire algérienne)، بوحي من الحاكم العام للجزائر، الجنرال راندون (Randon) ومنذ ذلك الحين دأبت هذه الجمعية على إصدار المجلة الأفريقية (Revue africaine) التي ظلت تزخر بالعديد من المقالات والدراسات والوثائق حول العهد العثماني، كما شاركت هذه الجمعية في عقد العديد من اللقاءات والمؤتمرات والمجامع التاريخية.

ولم يقتصر النشاط التاريخي على مدينة الجزائر وحدها، بل شاركتها في ذلك مدينة قسنطينة التي تأسست بها جمعية للآثار بمبادرة شاربونو (Charbonneau) ومعاضدة كل من فيرو (Féraud) والكسي بيلامان (Alexi Bilamane) عام 1852، وتمكنت هذه الجمعية من إصدار تقويم خاص بها (Annuaire) منذ عهد مبكر، حولته فيما بعد إلى مجموعة مقتطفات (Recueil) ؛ ونفس النشاط عرفته مدينة وهران، حيث ظهرت بها جمعية للآثار عام 1878م، وأصبح لها نشرة خاصة بالدراسات التاريخية.

أما الجانب السلبي للمساهمة الفرنسية، في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية فقد نتج عن تلك الصفات التي تميزت بها وجهة النظر الفرنسية، والتي جعلتنا نستخلص بأن هذه المساهمة الفرنسية كانت ناقصة وضئيلة وسطحية في آن واحد.

فهي مساهمة ناقصة: لكونها تفتقر إلى الجهد التاريخي المتمثل في

البحث عن المصادر وجمع المادة التاريخية وتحري الواقع المجرد عن الميول والعواطف، وهذا ما لم تتقيد به المساهمة الفرنسية التي اتصفت بإهمال وتجاهل المصادر العربية ـ التركية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وحتى الوثائق الأوروبية التي حاول الكُتَّاب الفرنسيون التركيز عليها في دراساتهم واستنتاجاتهم، فإن كثيراً منها لم ينشر، وهذا ما دفع الجمعية التاريخية الجزائرية المشرفة على إصدار المجلة الأفريقية إلى توجيه نداء إلى مراسيلها وقرائها تحثهم فيه على تدارك النقص في هذا المجال، بالبحث عن هذه الوثائق ونشرها في المجلة الأفريقية مؤكدة لهم بأن هناك نقصاً في ميدان الوثائق التاريخية، لا يزال يحتاج إلى مزيد من الجهود(1).

ولقد لفت نقص المساهمة الفرنسية انتباه بعض الكُتَّاب، مثل السيد كات (E. Cat) الذي علق على وضعية هذه المصادر مؤكداً على بديهية ظلت غائبة في العديد من الدراسات الفرنسية حول الجزائر، بقوله: «لقد أصبح التاريخ اليوم تراعى فيه الرغبة في البحث مع مراعاة الحقيقة والبحث عنها، وعدم إهمال ذكر المصادر المعتمدة»(2)؛ وقد عقب الأستاذ منتران (Mantran) كذلك على نقص المساهمة الفرنسية بقوله: «لا يمكن كتابة تاريخ حقيقي للجزائر في القرون التي عاشتها تحت الحكم التركي إلا بالرجوع إلى الوثائق الأصلية التي ظلت ناقصة»(3).

وهكذا نجد بأن النقص الذي كانت تشكو منه المساهمة الفرنسية جعل بعض الكُتَّاب يصف الفترة العثمانية «بأنها أكثر غموضاً من العهد الروماني»، وهذا ما سمح أيضاً لبعض الكتاب أن يصفوا هذه المساهمة بأنها: «لم تنطلق من البداية كما أنها لم تصل إلى النهاية»(4).

---

(1) Publication de documents algériens, in Revue africaine, T.29, 1885, p.43.

(2) Cat (E.), Notes et comptes rendus in Bulletin de Correspondance africaine, Alger, 1885, T.III, P.123.

(3) Mantran (R.), op. cit. p.247.

(4) Djender (M.), op. cit., p.75.

ويؤخذ على المساهمة الفرنسية كذلك كونها تتصف بمحدودية وضآلة الإنتاج، فرغم الجهد الذي بذله الكُتَّاب الفرنسيون أكثر من مائة سنة، فإن البحث عن تاريخ الجزائر المسلمة ولا سيما العهد العثماني ظل بعيداً عن النتيجة المرجوة بشهادة أحد الكُتَّاب الفرنسيين[1]، بل إن المعلومات المتعلقة بالوجود العثماني لم تعرف تطوراً ملحوظاً، مما حدا بأحد الكُتَّاب الفرنسيين المهتمين بهذا الموضوع وهو السيد بواييه (Boyer) محافظ أرشيف الولاية العامة بالجزائر سابقاً والذي أشرف فيما بعد على أرشيفات ما وراء البحار بايكس آن بروفانس (Aix - en - Provence) بفرنسا إلى القول «بأن معلومات الفرنسيين عن الجزائر قبل الاحتلال لم تعرف تقدماً منذ السنة التي نشر فيها دوغرامون (De Grammont) كتابه عن تاريخ الحكم التركي بالجزائر سنة 1887م»[2]، كما علق على تواضع المعلومات وضآلة الإنتاج الأستاذ دينيه (Deny) أستاذ التاريخ بالمدرسة العليا للآداب بالجزائر، أثناء اجتماع الجمعية التاريخية الحديثة، بقوله: «إن المكتبة الجزائرية فقيرة بصفة تلفت الانتباه وتسترعي النظر من الكتب التاريخية ذات القيمة العلمية، رغم الأهمية التي يكتسبها تاريخ الجزائر في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والتشريعية والإدارية، بالنسبة للإدارة الفرنسية الحاكمة»، وقد أرجع ضآلة هذا الإنتاج وتواضعه إلى حالة المصادر التي هي غير موجودة حسب قوله وإن وجدت فهي تشكو الإهمال وقلة العناية[3].

وهناك مأخذ آخر يلاحظ على المساهمة الفرنسية، وهو أن الدراسة التاريخية حول الجزائر العثمانية ظلت في أغلبها عملاً يتصف بقلة العمق وسرعة الأحكام وسطحية التفسير، وهي من هذا الجانب نجدها غالباً ما

---

(1) Le Tourneau, op. cit., p.143.

(2) Boyer (P.), Introduction à l'histoire intérieure de la Régence d'Alger, in Revue historique, n°1966, pp.297-316.

(3) Bousquet (R.), Le Fonds de l'agence des concessions d'Afrique et l'organisation des archives du gouvernement général de l'Algérie, in La Révolution française, Revue d'Histoire moderne et contemporaine, n°1908, p.389.

تتناول كثيراً من الموضوعات ولكن بصفة عامة، بحيث ظلت هذه الموضوعات، وحتى المتأخرة منها، تفتقر إلى العمق المطلوب في الدراسة التاريخية الجادة[1].

ومن الملاحظ أن هذا الوضع الذي كانت تعاني منه كتابات الفرنسيين حول تاريخ الجزائر دفع ببعض الكُتّاب إلى تسليط النقد الجارح على بعض الأعمال التي هي من هذا القبيل[2]، وقد علّق الكاتب كات على تأليف الأستاذ كامي روسي (Camille Rosset) بهذه العبارة الجارحة: «لقد شعرنا بخيبة أمل من نوعية الدراسة التي قدمها السيد (كامي روسي) المنتسب إلى الأكاديمية الفرنسية، إذ بعد مدة طويلة قضاها في تحضير تاريخ احتلال الجزائر فإنه لم يقدم سوى شتاتاً تاريخياً مقتبساً في أغلبه من كتب بيليسي[3] ورانيو[4] ونيتمان[5]، مع كون مهمته كمحافظ لأرشيف وزارة الحرب تسمح له بالاطلاع على هذا النوع من الدراسات»[6].

وفي آخر هذا التقييم يجدر بنا أن نسجل بأن ما توصلنا إليه من خلال دراستنا هذه لا يعتبر بوجه من الوجوه حكماً مطلقاً وقاعدة ثابتة بدون استثناء، بل يمثل في نظرنا الصفات الغالبة على المساهمة الفرنسية ويقدم لنا الخطوط العامة المميزة لتوجهات الدراسات التاريخية الفرنسية في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية.

---

(1) G.Yver, in Histoire et Historiens de l'Algérie, Alger, Alcan, 1931, p.267.
Le Tourneau, op. cit. p.122.

(2) نذكر على سبيل المثال الجزء الخاص بالجزائر العثمانية من كتاب الجزائر ماضياً وحاضراً، الذي يحاول فيه المؤلف أن يصل إلى أحكام واستنتاجات من خلال مصادر ناقصة ومحددة، راجع:
Prenant et Autres, L'Algérie, passé et présent, Paris, 1960.

(3) Pellissier, Annales Algériennes.

(4) Raynaud, Histoire de la conquête.

(5) Nettement (A.), Histoire de la conquête d'Alger, Paris, Le Coffre, 1856.

(6) Cat (E.), Notions et comptes rendus, op. cit., p.122.

جـ - وجهة نظر الكُتَّاب الجزائريين في تاريخ الجزائر العثمانية:

كانت بمثابة انعكاس صادق للقضية الجزائرية الحديثة وما تحمله من شعور وطني فياض، فهي من هذه الناحية تعتبر وسيلة نضالية، أما من حيث التطور الزمني الذي عرفته وجهة النظر الجزائرية فإنه تم أثناء مرحلتين متمايزتين، المرحلة الأولى التي نحددها بالسنوات العشر الأولى من القرن العشرين (1900 - 1910م)، اتسمت بنشر التراث الذي هو في واقع الأمر مادة خام ومصدر أساسي لتاريخ الجزائر، وكان من أهم الكتب التي تم نشرها في هذا الشأن، رحلة ابن عمار (1902م)[1]، وكتاب البستان لابن مريم (1907م)[2]، ورحلة الورتلاني (1908م)[3]، ورحلة الغبريني (1910م)[4].

أما المرحلة الثانية للمساهمة الجزائرية فهي تستغرق مدة طويلة نسبياً (1929 - 1962م)، اشتهر منها الشيخ المبارك بن محمد الإبراهيمي الميلي (1880 - 1945م) الذي عمل على إخراج كتابه في تاريخ الجزائر القديم والحديث، مدفوعاً بحماس الحركة الإصلاحية التي كان من دعاتها، نشر الجزء الأول من تاريخه سنة 1929م وهو خاص بفترة ما قبل الإسلام، ثم أتبعه بالجزء الثاني عام 1932م، وهو يتناول الفترة الإسلامية، ولم يتمكن من إتمام الجزء الثالث فعمل على إتمامه ابنه الأستاذ محمد الإبراهيمي الميلي، وتم نشره عام 1964م[5].

وتلاه بعد ذلك الأستاذ توفيق المدني (1899 - 1983م) عندما أصدر

---

(1) ابن عمار، الرحلة الحجازية، الجزائر، 1902م.

(2) ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق ونشر محمد بن شنب، الجزائر، 1908م.

(3) الورتلاني، الحسين بن محمد، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار تحقيق ونشر محمد بن شنب، الجزائر، 1908م.

(4) الغبريني، عنوان الدراية، تحقيق ونشر محمد بن شنب، الجزائر، 1910م.

(5) الشيخ المبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزءان الأول والثاني.

بدوره كتاب الجزائر[1]، الذي كان حظ الفترة العثمانية منه فصلاً واحداً مركزاً وشاملاً[2]، ثم أعقبه بكتاب عثمان باشا وخلاصة مفصلة عن العهد التركي بالجزائر، ومقتطفات من دفتر التشريفات ومذكرات نقيب الأشراف، ونبذة عن وصف فانتور دوبارادي وذلك عام 1938[3]، وأكمل ذلك بنشره أخيراً كتابه: حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر[4].

وفي الأخير تدعمت المساهمة الجزائرية في مرحلتها الثانية بما نشره الشيخ عبد الرحمٰن الجيلالي ومن أهمه تاريخ الجزائر العام في جزأين (1954 ـ 1955م)[5].

ولعل الشيء المفيد في وجهة نظر المساهمة الجزائرية، هي ما كانت تمتاز به من صفات وخصائص، فقد كانت تهدف إلى تحريك الهمم وبث الشعور الوطني في نفوس الناشئة، فالكُتَّاب الجزائريون في هذا المجال رغم أنهم استمدوا مادة بحثهم من مصادر أوروبية وكتب عربية، إلا أنهم وجهوا جهودهم نحو الماضي بنفس القوة والإرادة التي واجهوا بها الحاضر. فالتاريخ بالنسبة إليهم ما هو إلا إعادة دائمة للأحداث، مما يجعل الاستعمار الحديث يتضمن في طياته نوايا وأهداف الاستعمار القديم[6]، وبالتالي يصبح التغلب

---

(1) محمد الإبراهيمي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مكتبة النهضة الجزائرية، 1964م.

(2) توفيق المدني (أحمد)، كتاب الجزائر، المطبعة العربية بالجزائر، الجزائر، 1350هـ ـ 1932م، صص32 ـ 56.

(3) توفيق المدني (أحمد)، محمد عثمان باشا وخلاصة مفصلة عن العهد التركي، الجزائر، 1938م.

(4) توفيق المدني (أحمد)، حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر 1492 ـ 1792، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م.

(5) الجيلالي، الشيخ عبد الرحمٰن، تاريخ الجزائر العام، الجزء الأول، المطبعة العربية بالجزائر 1954م، الجزء الثاني، المطبعة العربية، الجزائر، 1955، وقد تضمن هذا الجزء الأخير أحداث الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.

(6) Bencheneb (S), Quelques historiens modernes de l'Algérie, in Revue africaine, T. 100. 1956.

على مشاكل الحاضر رهيناً بمعرفة أحداث الماضي وتفهم اتجاهاته، وقد عبر عن هذه الفكرة الشيخ المبارك الميلي عندما كتب في مقدمة كتابه: «بأن التاريخ مرآة الغابر ومرقاة الحاضر»[1]، كما أن الشيخ ابن باديس ذكر في إحدى رسائله التي بعثها إلى المؤلف (الشيخ الميلي) سنة 1937م وذيل بها هذا الأخير كتابه[2]، هذه العبارة: «وقفت على الجزء الأول من كتابك «تاريخ الجزائر في القديم والحديث» فقلت لو سميته «حياة الجزائر» لكان ذلك خليقاً، فهو أول كتاب صور الجزائر في لغة الضاد صورة كاملة سوية».

ومما لا شك فيه أن هذا الالتزام بالقضية الوطنية هو الذي دفع بعض الكُتَّاب مثل دي بارميي[3] وابن شنب[4]، إلى وصف هؤلاء الجزائريين بأنهم كُتَّاب ملتزمون ومناضلون يستخدمون بطريق أو أخرى «علم التاريخ» لمحاربة نظام سياسي وهو الاستعمار الفرنسي.

ورغم ما يؤخذ على وجهة النظر هذه من كونها لا تتعدى حسب المفهوم التاريخي الآن مساهمة عاطفية غير متكاملة بالنسبة للفترة العثمانية، ويغلب عليها الطابع السياسي والنضال الوطني ويتحكم فيها منهج التاريخ التعليمي الهادف والموجه، فإننا نرى فيها انعكاساً صادقاً وشجاعاً لوجهة النظر الجزائرية وجهداً ثقافياً لا يخلو من وزن حقيقي وقيمة أدبية ثابتة، فهي مساهمة جادة في رفض أحكام واستنتاجات وجهة النظر الفرنسية، تمت بلغة الجزائر القومية وهي اللغة العربية، رغم الظروف الصعبة التي تمت فيها والعراقيل والعوائق المثبطة التي حدت من عطائها.

د ـ نحو مساهمة منهجية موضوعية:

أصبح من الضروري والملح بعد أن تبدلت ظروف الجزائر بالحصول

(1) الشيخ المبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول، ص1.
(2) المصدر السابق، ص361.
(3) Des Parmier, Les Olamas, in Revue d'Afrique française.
(4) Bencheneb (S), op. cit., p. 499.

على الاستقلال وتوجه الجهود للعمل على استرجاع مقومات شخصية الجزائر العربية ـ الإسلامية، أن تتجاوز الدراسات التاريخية المساهمة الفرنسية التي لا ترى الجزائر سوى من خلال الاحتلال الفرنسي ومشروعات الاستعمار، وعدم الاكتفاء بالمساهمة الجزائرية التقليدية التي تتبنى مفهوماً يعطي صبغة مثالية للأمة الجزائرية أكثر منها واقعية، وذلك بالاتجاه بالدراسات التاريخية نحو العمل المنهجي الموضوعي المعتمد على مفهوم التاريخي التحليلي والاستفساري والاستنتاجي (L'histoire problème) والابتعاد بقدر الإمكان عن التاريخ الروائي (L'histoire récit) الذي لم يتجاوز في واقع الأمر تسجيل حياة الحكام وذكر الوقائع والحروب والأحداث.

إن هذا التوجه المنشود في دراسة تاريخ الجزائر لا يتأتى إلا عندما يكون مدار البحث الاستفساري منصباً على قضايا المجتمع ومع تحديد الأهداف والمجالات التي يسعى إلى تغطيتها ومعالجتها، هذه الأهداف التي تبعدنا عن التاريخ الكمي الإحصائي (histoire quantitative)، وتوجهنا نحو تاريخ نوعي (histoire qualitative)، وذلك حسب متطلبات المنهج التاريخي الحديث الملائم لطبيعة المصادر العربية والأرشيفات التركية.

أما شروط العمل في هذه المساهمة المنهجية ـ الموضوعية فإننا نرى أنها تتطلب منا ما يلي:

1 ـ تكوين مؤرخين قادرين على استغلال الوثائق والاستفادة منها في إعادة كتابة تاريخ الجزائر العثمانية، كتابة علمية منهجية موضوعية.

2 ـ حصر المادة التاريخية في مختلف مظانها مع تقييم مختلف الأرشيفات والمصادر الرئيسية.

3 ـ العمل على نشر الوثائق النادرة، وخاصة التي يصعب الحصول عليها.

4 ـ توجيه الدراسات التاريخية إلى البحث في الميادين الحيوية من تاريخ الجزائر العثمانية، ولا سيما المتعلقة منها بالنشاط الاجتماعي والحالة الثقافية

والوضعية الاقتصادية، لتكوين صورة متكاملة عن حياة الشعب الجزائري، ومساهمة في بناء الشخصية الوطنية الجزائرية.

5 ـ الاستفادة من التجارب السابقة، وذلك بالتعرف الواعي والذكي على أفكار ونتائج المساهمة الفرنسية، وعدم إهمال ما أنجزته المساهمة الجزائرية التقليدية.

6 ـ التقيد عند البحث والدراسة والكتابة باللغة الوطنية (اللغة العربية) باعتبارها الوسيلة اللغوية التي تعكس بصدق وأمانة وواقعية ماضي الأمة.

بمثل هذه التوجهات يمكن إفساح المجال لظهور مدرسة تاريخية علمية وموضوعية بدأت بالفعل ترتسم ملامحها الأولى في أعمال بعض المؤرخين من الجزائريين وغيرهم، مما يسمح لنا بالقول بأن الطريق طويل وشاق وصعب ويحتاج إلى المزيد من التكوين والرعاية والجهد.

وثائق الأرشيف الجزائري المتعلقة بالفترة العثمانية(1)

تكونت الوثائق العثمانية بالجزائر نتيجة تسجيلات مستمرة لأوامر وتعليمات وقرارات وملاحظات كانت تصدر عن حكام الإيالة وموظفي البايليك أو ترد عليهم من سلاطين الباب العالي وموظفيه. كما كان قسم منها ناتج عن نشاط وكلاء الإيالة بالخارج أو قناصل وتجار الدولة لأوروبية المقيمين بالجزائر. وقد ترتب عن طبيعة تكوين هذه الوثائق تداخل المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كثير منها، مما جعل الرجوع إليها أمراً في غاية الأهمية، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أية وثيقة منها، رغم تداخل هذه الموضوعات وصعوبة استخلاص المعلومات وترتيبها والانتفاع بها.

إن الوثائق العثمانية المتعلقة بالجزائر سواء منها الموجودة حالياً بالجزائر، أو المحفوظة باستانبول أو المودعة بالأرشيفات الأوروبية، قد اكتسبت أهمية خاصة لكونها تشكل المصدر الأساسي لكتابة تاريخ هده الفترة، فهي تقدم للباحث والمؤرخ المادة الخام، وتشكل في نفس الوقت العمود الفقري لأي عمل تاريخي يرمي إلى إعادة بعث ماضي الجزائر العثماية حسبما يتطلبه المنهج العلمي، وتقتضيه النظرة الموضوعية.

وقد تأكدت أهمية هذه الوثائق بصفة خاصة من كون العهد العثماني بالجزائر كان يتميز عموماً بقلة الإنتاج التاريخي المخطوط مع توفر الوثائق الأرشيفية، هذه الوثائق التي وإن كانت نادرة بالنسبة للقرن السادس عشر، وقليلة بالنسبة للقرن السابع عشر، إلا أنها كثيرة ومتنوعة بالنسبة للقرن الثامن

---

(1) بحث قدم في ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث بعنوان «الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث»، جامعة عين شمس ـ القاهرة 7 ـ 12 ماي 1977م، ونشر بمجلة التاريخ، الجزائر، عدد 5، 1977م، صص136 ـ 157.

عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبارها المصدر الوحيد لأواخر العهد العثماني بالجزائر[1].

وبغض النظر عن هذا فإن الأهمية الحقيقة للوثائق العثمانية تكمن في طبيعة المادة التي تحتويها وتنوع الموضوعات التي تتصل بها والمجالات التي تتطرق لها، فهي فضلاً عن كونها تهم الحياة السياسية والمسائل الإدارية والقضايا الشرعية، وتمس من قريب أو بعيد أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية للجزائر العثمانية، فإننا نجد تلك الوثائق تتركز بصفة خاصة حول النشاطات الاقتصادية، وهذا ما يدفعنا إلى محاولة حصر تلك الموضوعات الاقتصادية سعياً منا لأخذ فكرة عامة ومبسطة عن مضمون تلك الوثائق وطبيعة مادتها، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار بأن محاولة كهذه لا تتعدى مجرد تقديم مثال مبسط ونموذج تقريبي في هذا المجال، نظراً للصعوبات الناتجة عن غزارة المادة وكثرة الأحداث وتفرق المعلومات، مما يتطلب مستقبلاً العمل الجماعي المنظم والجهد المركز.

وفي هذا النطاق ومن أجل ذلك الغرض يمكن أن نصنف مادة تلك الوثائق حسب النقاط التي تتمحور حولها وهي:

1 ـ مصادر الدخل ونظام جباية الضرائب: وهو يتعلق بضرائب العشر والزكاة واللزمة والغرامة والمعونة القبلية وجزية اليهود، والعوائد والدنوش ورسوم الحكور المفروضة على أراضي البايليك، كما تهم غنائم القرصنة وإتاوات وهدايا الدول الأجنبية ورسوم الجمارك والأسواق، مع أنواع التركات والعائدات التي تؤول إلى بيت المال في حالة انعدام ورثة شرعيين[2].

---

(1) Mantran (R.), Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, in Annuaire de l'Afrique du Nord, (C.N.R.S, Aix - en - Provence, 1962, p. 247.

(2) نشير إلى أهم الوثائق التي تهم هذه الموضوعات اعتماداً على فهرس المخطوط لأرشيفات قصر الحكومة بالجزائر سابقاً ومحافظة الوثائق الوطنية حالياً، وعلى الفهرس الآخر الذي وضعه لها عبد الجليل التميمي والذي أطلعني عليه مشكوراً والذي لا يزال هو بدوره مخطوطاً (1972م).

ويمكن حصر أهم السجلات فيما يلي:

- سجلات بيت المال، دفتر 27:

الزكاة والعشور (1170 ـ 1258هـ).

- سجلات البايليك، دفتر 1:

مدخول ضرائب المؤسسات الأجنبية واللزمة القبلية، (1112 ـ 1242هـ ـ 1700 ـ 1829م) (تركي).

- سجلات البايليك، دفتر 2:

الضرائب التي كان يدفعها التونسيون في عهد علي باشا باي، (1160 ـ 1175هـ ـ 1747 ـ 1762م) (تركي).

- سجلات البايليك، دفتر 3:

ضرائب الدولة على اليهود، (1236 ـ 1245هـ ـ 1820 ـ 1830م) (تركي).

- سجلات البايليك، دفتر 10:

ضرائب يدفعها شيوخ البلد (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).

- سجلات البايليك، دفتر 12:

ضرائب تدفعها القبائل، (1137 ـ 1140هـ ـ 1724 ـ 1727م) (عربي).

- سجلات البايليك، دفتر 25:

ما تدفعه القبائل من ضرائب عينية (1237 ـ 1239هـ).

- سجلات البايليك دفتر 90:

ما يسدده البايات الثلاثة من دنوش إلى الجزائر العاصمة (1206 ـ 1240هـ ـ 1791 ـ 1824م)

- سجلات البايليك دفتر 245:

مدفوعات زكاة الحبوب

- سجلات البايليك دفتر رقم 4:

غنائم البحر (1235 ـ 1245هـ ـ 1820 ـ 1830م) (تركي).

- سجلات البايليك، دفتر رقم 10:

أداء الجمارك الأجنبية (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).

- سجلات بيت المال، دفتر رقم 6:

سوق الدقيق (1233 ـ 1241هـ).

- سجلات البايليك، دفتر رقم 10:

أدار الجمارك الأجنبية (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).

- سجلات البايليك، دفتر 20:

جمارك مستوجبة على البضائع المستوردة (1232 ـ 1236هـ ـ 1818 ـ 1821م) (تركي)

• سجلات البايليك، دفتر 3:

مرتبات رؤساء البحر المدفعيين (1236 ـ 1245هـ ـ 1820 ـ 1830م) (تركي).

• سجلات البايليك، دفتر 4:

رواتب رجال المدفعية (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).

• سجلات البايليك، دفتر 10:

مصاريف عامة للدولة (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).

• سجلات البايليك، دفتر 24:

مصاريف عامة (1233 ـ 1238هـ ـ 1818 ـ 1822م) (عربي)

• سجلات البايليك، دفتر 67:

مصاريف الدولة في مختلف شؤونها مرتبة من 1079 إلى 1196هـ.

• سجلات البايليك، دفتر 68:

مرتبات بعض الموظفين عند الدولة الجزائرية 1091هـ.

• سجلات البايليك، دفتر 69:

مرتبات أئمة ومعلمي الجامع الكبير وغيرهم (1085هـ ـ 1675م).

• سجلات البايليك، دفتر 70

دفع مرتبات المعلمين الشهرية (1079 ـ 1090هـ ـ 1668 ـ 1679م).

• سجلات البايليك، دفتر 240

تقاييد وحسابات تتعلق بمرتبات الأئمة والمعلمين والخطباء (1142 ـ 1147هـ).

• سجلات البايليك، دفتر 245

مصاريف الحزابين، 1163هـ.

• سجلات البايليك، دفتر 3

شراء البارود للبلاد (1236 ـ 1245هـ).

• سجلات البايليك، دفتر 4

شراء البارود للسفن والمدافع (1235 ـ 1245هـ ـ 1820 ـ 1830م) (تركي).

• سجلات البايليك، دفتر 18

مصاريف السفن الحربية للدولة الجزائرية، 1237هـ (تركي).

• سجلات البايليك، دفتر 18

المصاريف السنوية لحفظ القلاع الأربع (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).

2 ـ أوجه الإنفاق وجرايات الجند: وتدخل ضمنها أجور الإنكشاريين ورؤساء البحر، ورواتب الموظفين والعمال، ونفقات التجهيز وشراء العتاد والأسلحة، ومصاريف المرافق العامة من عيون وسواقي وأزقة وطرقات، كما تتصل بأوجه الإنفاق تلك الهدايا التي كانت تبعث بها الإيالة إلى كل من استانبول والحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة، كما تلحق بها أيضاً نفقات ومصاريف بيت المال ومؤسسة الأوقاف[1].

3 ـ الأملاك العامة: مثل أملاك الأوقاف والأحباس التي يعود أكثرها للحرمين الشريفين[2]، وأملاك سبل الخيرات والمرابطين وأهل الأندلس والشرفاء، وكذلك البنايات التي تعود إلى بيت المال وما تتضمنه من ودائع، أو التي تخص البايليك كالتحصينات والثكنات والقناطر والمحلات والمساكن

= • سجلات البايليك، دفتر 90

كميات البارود التي سلمت إلى بايليك الغرب (1206 ـ 1240هـ ـ 1791 ـ 1824م).

• سجلات البايليك، دفتر 70

مصاريف تتعلق بمصلحة المياه «السواقي» (1079 ـ 1090هـ ـ 1668 ـ 1679م).

• سجلات البايليك، دفتر 267

مصاريف تتعلق بإصلاح الأزقة والسواقي وغير ذلك، 1147هـ.

• سجلات البايليك، دفتر 385

تقايد وحسابات تتعلق بمصلحة المياه والعيون والسواقي (1118 ـ 1126هـ).

• سجلات البايليك، دفتر 90

هدايا إلى الباب العالي (1206 ـ 1240هـ ـ 1791 ـ 1824م).

• سجلات البايليك، دفتر 24

نفقات للفقراء (1233 ـ 1238هـ ـ 1818 ـ 1822م) (عربي).

• سجلات البايليك، دفتر 387

تقايد تتعلق بمصاريف الأوقاف (1199 ـ 1209هـ).

(1) انظر الهامش السابق.

(2) تقدر الأحباس الموقوفة على الحرمين الشريفين بالجزائر العاصمة بثلاثة أرباع الأحباس كلها عشية الاحتلال، حسب دراسة بوسون دوجانسان.

Busson de Janssens Contribution à l'Étude des habous algériens, (A.O.M.), Aix - en - Provence, Travail dactylographié, p227.

والدكاكين وغيرها[1].

4 ـ التجارة ونظام الجمارك: تتصل بها تقارير الوكلاء الجزائريين بالحرمين الشريفين أو بالموانئ التي كانت على اتصال بالجزائر مثل استانبول وأزمير وسالونيك والإسكندرية ودمياط وطرابلس الشام وطرابلس الغرب وتونس وجبل طارق وطنجة ومرسيليا ولفورن، وكذلك رسوم الجمارك وحقوق الديوانة، وحالة الميزان التجاري ووضعية الواردات والصادرات[2].

5 ـ العملة والخزينة: وما يتعلق بها من ضرب النقود ونسبة المعادن المستعملة في العملة وثروات وودائع الخزينة[3].

---

(1) ـ سجلات بيت المال، دفتر 4
التركات التي آلت إلى بيت المال وذكر أسماء الهالكين والورثة.
• سجلات بيت المال، دفتر 27
تركات بيت المال (1170 ـ 1258هـ).
• سجلات البايليك، دفتر 73
تقاييد بكراء الأملاك الموقوفة على الفقراء والأيتام والحرمين الشريفين (1212 ـ 1221هـ).
• سجلات بيت المال، دفتر 6
التركات تحت إشراف سليمان بيت المالجي (1233 ـ 1241هـ).

(2) ـ سجلات البايليك، دفتر 2
إرسال زيت تونس إلى الجزائر (1160 ـ 1175هـ) (تركي)
• سجلات البايليك، دفتر 3
بيع الصوف والمرجان بعنابة (1236 ـ 1245هـ ـ 1820 ـ 1830م) (تركي).
• سجلات البايليك، دفتر 73
أسماء الدور والمحلات التجارية (1212 ـ 1221هـ).
• سجلات البايليك، دفتر 10
شراء الزيت والصابون (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).
• سجلات البايليك، دفتر 11
بيع منتجات البلاد، شراء منتجات مختلفة من الخارج (1217 ـ 1252هـ ـ 1830 ـ 1837م) (عربي)

(3) لأخذ فكرة وافية عن وضعية الخزينة وحالة العملة، راجع: سعيدوني (ناصر الدين)،

6 ـ الزراعة والصناعة: ويدخل ضمنها الإنتاج الزراعي وعدد قطعان المواشي والأبقار والجمال والبغال وغيرها، وكذلك أنواع المصنوعات والمهن والصنائع المختلفة[1].

7 ـ حالة السكان في المدن: بمختلف طوائفهم من أتراك وحضر وكراغلة وغيرهم، ووضعية سكان الأرياف ومعاملة البايليك لهم بمختلف طبقاتهم من مخزن ورعية وأحلاف ومستقلين، وما نتج عن تلك المعاملة من ثورات وأعمال انتقامية[2].

8 ـ الأمور الإدارية والعسكرية: وتهم مختلف الوظائف والرتب، وإجراءات التولية والعزل والتغريم والمصادرة ووضعية فرق الجيش المختلفة من وجاق ورياس وإنكشارية مع بيان عدد أفرادها ورتبهم وثكناتهم وأسلوب معيشتهم ونشاطهم العسكري داخل المدن وعبر الأرياف[3].

ـ حالة الوثائق أثناء الحكم الفرنسي للجزائر:

تعرضت الوثائق العثمانية أثناء الحكم الفرنسي للجزائر (1830 ـ

= النظام المالي للإيالة الجزائرية 1800 ـ 1830، أطروحة دكتوراه الدور الثالث، الجزائر 1974.

- سجلات البايليك، دفتر 3

أموال أودعت خزينة الدولة (1236 ـ 1245هـ ـ 1820 ـ 1830م) (تركي).

- سجلات البايليك، دفتر 10 ضرب عملة جديدة، تخفيض جديد للعملة (1207 ـ 1245هـ ـ 1793 ـ 1830م) (تركي).
- سجلات البايليك، دفتر 13

انخفاض قيمة العملة في عهد الباشا الحاج علي، ضرب عملة جديدة (1226هـ ـ 1811م).

(1) أغلب سجلات البايليك تتطرق إلى أوضاع الزراعة والصناعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

(2) ـ سجلات البايليك، دفتر 12

معلومات تتعلق بالقبائل (1137 ـ 1140هـ ـ 1724 ـ 1727م) (عربي).

(3) راجع في ذلك دفتر التشريفات، وبيان بثكنات الإنكشاريين، وسجل الغنائم البحرية، التي نشرها مقتضبة ألبير دوفو والتي توجد وثائقها الأصلية بالمكتبة الوطنية الجزائرية.

1962م) إلى الإتلاف والضياع وذلك من جراء الفوضى التي صاحبت دخول الجيش الفرنسي غازياً مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830م، وما أعقب ذلك من إهمال متعمد لموظفي الجهاز الإداري للإيالة الجزائرية، وقد تسبب هذا التصرف الأخير للحكام الفرنسيين في اختفاء وضياع الكثير من الوثائق الرسمية من أيدي المشرفين عليها من الجزائريين بعد أن استغني عن خدماتهم، وهذا ما يؤكده بيليسييه (Péllissier) في حولياته حول الجزائر، حيث يقول: «إن الإدارة الفرنسية الجديدة لم تقم وزناً للموظفين الجزائريين، وهذا نتج عنه تخليهم عن وظائفهم دون أن يقوموا بتسليم الوثائق التي كانت في حوزتهم حاملين معهم بعض الوثائق ومتلفين نصيباً هاماً منها. . . كما أن الجنود الفرنسيين ما فتئوا يشعلون غلايينهم بوثائق حكومة الإيالة المبعثرة في شوارع القصبة، تحت أنظار السيد دونييه (Denniée)»[1].

ولم يقتصر أمر ضياع الوثائق الرسمية الجزائرية على مدينة الجزائر بل شمل كل المناطق التي عرفت الغزو الفرنسي مثل تلمسان وقسنطينة التي أتلف الكثير من وثائقها أثناء مقاومتها للجيش الفرنسي عام 1837م، هذا دون أن ننسى زمالة الأمير عبد القادر التي استولى الفرنسيون على ما بها من كتب ووثائق إثر معركة طاكين عام 1843م[2].

وهناك عامل آخر أدى بدوره إلى اختفاء الوثائق وضياعها تحت أنظار الإدارة الفرنسية بالجزائر، وهو يتمثل في تلك التصرفات المشبوهة لبعض الموظفين الفرنسيين الذين أوكل إليهم أمر المحافظة على ما بقي من الأوراق الرسمية للإيالة الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال السيدين جيراردان (Gérardin) مدير إدارة الدومين (الأملاك العامة)، والسيد دوفو (Devoulx) محافظ الأرشيف العربي بمصلحة الدومين، فالأول لم يتورع عن حمل مجموعة هامة من وثائق الدومين معه إلى باريس عندما كلف بتقديم تقرير عنها

---

(1) Pllissier de Reynaud, Annales Algériennes, Paris, 1845, T.1 pp74-75.

(2) Azan (P.), L'émir Abdelkader (1808 - 1883), Paris, Hachette, 1925, p189.

بحجة أنه سوف يرسلها فيما بعد إلى المكتبة الوطنية بالجزائر، التي لم تتلق جواباً في هذا الشأن[1].

أما الموظف الآخر وهو السيد دوفو، فإنه كان لا يرى مانعاً من تقديم بعض الوثائق المهمة في شكل هدايا لبعض الحكام، ففي هذا الشأن نذكر بأن بعض بايات تونس سلم لهم دوفو على سبيل المجاملة والتقدير ملفات من هذه الوثائق، فقد حظي الباي محمد بملف منها بتاريخ 11 مارس 1858م، وكذلك الباي محمد الصادق باشا الذي أهدى له دوفو ملفاً آخر بتاريخ 2 جانفي 1861م، وذلك بمناسبة زيارة هذا الباي للجزائر، والملفان يحتويان على ستين وثيقة في شكل فرمانات ورسائل بالعربية والتركية كان يتبادلها دايات الجزائر وسلاطين الباب العالي[2].

ولم يقف الأمر عند حد إهداء بعض الملفات، بل إن العديد من الوثائق عرفت على يد دوفو طريقها إلى المكتبات المختصة ببيع التحف والأوراق العتيقة بباريس، وهذا ما أشار إليه بعض المختصين في ميدان الأرشيف كالسيد دوني (J. Deny) الذي أقر في أحد محاضر جلسات المجلة الآسيوية أنه اقتنى من إحدى مكتبات باريس حوالي 200 وثيقة مخطوطة، يعتقد أنها من مخلفات السيد دوفو، تهم أحداث السنوات السبع والخمسين الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر (1754 ـ 1829م) يحمل أولها رقم 2 وآخرها رقم 470، مع وجود نقص وخلل في هذا الترقيم وهي تحتوي على 25 فرماناً ورسائل كثيرة من وكلاء الإيالة الجزائرية التجاريين بموانئ البحر المتوسط ومن الحرمين الشريفين موجهة إلى دايات الجزائر وموظفي الأوجاق، كما أن البعض من هذه الوثائق عبارة عن تقارير ضباط الإنكشارية وفرق الحاميات

---

(1) Emerit (M.), l'Algérie l'époque d'Abdelkader, Paris, 1951, p240.

(2) التميمي (عبد الجليل)، فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 2، ص138؛ ولقد اتضح لنا فيما بعد أن هذين الملفين هما نسخ منقولة عن دفاتر أصلية.

الأقاليم، أو في شكل دفاتر محاسبات تخص الشؤون العسكرية والبحرية الجمركية[1].

وقد أكد السيد دولفان (Delphin) أن هذه الوثائق التي أصبحت في حوزة السيد دوني كانت تخص السيد دوفو بدليل أنها كانت تؤلف جزءاً من لمجموعة التي كان يعتزم دوفو إخراجها تحت عنوان: «أوجاق الجزائر: دراسة حول التنظيم السياسي والعسكري لإيالة الجزائر مصحوبة بحوالي 500 وثيقة أصلية لم يسبق نشرها»[2]، بدليل أن قسماً منها لا زال يحمل توقيع وكتابة السيد دوفو نفسه[3].

وزيادة على هذا فإن السيد دولفان أورد بعد سنوات عديدة من تقريره السابق بأن هناك وثائق مهمة يرجح أنها تسربت من إدارة الدومين التي يشرف عليها دوفو، وهي مبعثرة ضمن أكوام الأوراق القديمة المعروضة للبيع عند أصحاب المكتبات بباريس[4]. وهذا ما يؤكد لنا بأن مثل هذه التصرفات التي نتج عنها ضياع واختفاء الكثير من الوثائق الجزائرية ظلت تصدر عن دوفو طيلة الخمس والعشرين سنة التي قضاها مشرفاً على مصلحة الوثائق بالدومين.

ومن الملاحظ أن الوثائق العثمانية بالجزائر زادت بعد ذلك أوضاعها سوءاً وتدهوراً من جراء الإهمال الذي أصبحت عليه بعد موت دوفو سنة 1876م، وبقائها بدون رعاية تذكر حتى سنة 1908م، حين عين السيد اسكير (Esquer) محافظاً بمصلحة الأرشيف بالجزائر، تحت الإلحاح الشديد والنداءات المتكررة في الصحف.

---

(1) Deny (J.), Annexe de procés - verbal. Documents turcs inédits relatifs à l'Algérie des annes 1754 - 1829, in Journal asiatique, mai- juin 1914, (séance du 8 mai), pp708-709.

(2) L'Odjak d'Alger, Étude sur l'organisation politique et militaire de la Régence d'Alger, accompagnée d'environ 500 documents inédits et authentiques.

(3) Delphin (G.), Annexe de procés - verbal. Documents turcs inédits, in Journal asiatique, mai - juin 1914, (séance du 8 mai), p710.

(4) Delphin (G.), in Journal asiatique, avril juin 1922, p168.

وقد ساهم بصفة خاصة في إثارة قضية الوثائق أمام الرأي العام الفرنسي السيد إسماعيل أوروبان (Ismaël Urbain) المستشار في الحكومة العامة بالجزائر والذي طرح فكرة بناء دار للوثائق على صفحات جريدتي النقاش (Journal des débats) والوقت الصغير (Le Petit temps)(1)، وقد عاضده في ذلك السيد إدوارد كات (E. Cat) الذي دعا الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ موقف في صالح الوثائق حتى يصبح للجزائر أرشيفات خاصة بها أسوة بفرنسا(2).

فبفضل هذه النداءات تبنى الوالي العام جونار (Jonnart) قضية الأرشيف الجزائري مما سمح بوضع مسودة قرار بشأنها من طرف روبير (Robert David) الذي شغل منصب مستشارٍ لدى الحكومة وبوسكي (Busquet) محافظ أرشيف الجزائر، وقدم نص القرار بعد ذلك للسيد (M. Bloch) المفتش العام للأرشيفات الفرنسية، للنظر فيها قبل تقديمها للمصادقة النهائية(3). وبذلك عين إسكير محافظاً للوثائق بأرشيف الجزائر بتاريخ 6 أفريل 1908م بموافقة من الوالي العام جونار.

لكن هذه الإجراءات لم تعمل على تحسين وضعية الوثائق الجزائرية بعد أن أولى إسكير المحافظ الجديد للأرشيف كل اهتمامه ونشاطه للوثائق الفرنسية والإسبانية التي تم جمعها والمحافظة عليها بعد الاحتلال، وذلك بحكم نظرته المتحيزة ضد الوجود العثماني بالجزائر وبفعل جهله بلغتي تلك الوثائق وهي العربية والتركية.

وهكذا بقيت الوثائق الجزائرية تعاني الإهمال والنسيان، وهذا ما لاحظه

---

(1) Journal des débats du 23 décembre 1880.

Jounal le petit temps, 19. juillet 1908 cité pas Busquet

(2) Cat (E.), Comment Mr. Rousset écrit l'histoire de l'Algérie, Alger, Fontana, 1858. in note 15.

(3) Esquer (G.), Les archives algériennes et les sources de l'histoire de la conquête, in Annales universitaires d'Alger, n° 3, 1912, p325.

المستشرق الباحث دوني عندما كلف بتقييم الأرشيفات التركية بالجزائر في مطلع العشرينات(1)، هذا ولعل تناقص عدد ملفات هذه الوثائق من 508 ملفاً(2) إلى 470 ملفاً(3) يفسر لنا مدى الحالة السيئة التي ظلت تعيشها تلك الوثائق تحت الإدارة الفرنسية.

ـ محاولات تنظيم الوثائق العثمانية بالجزائر:

بذلت منذ أواسط القرن التاسع عشر عدة محاولات قصد منها الباحثون والمختصون في فن الأرشيف من أجل التوصل إلى تنظيم وتبويب الوثائق العثمانية بالجزائر والخروج منها بنبذة تحدد مضمونها وتبين أهميتها.

ورغم أن أغلب هذه المحاولات لم يحقق الغرض منها إذ بقي جلها ناقصاً ولم يوفق إلى دراسة مضمون تلك الوثائق دراسة ينتفع بها الباحث ويستفيد منها المؤرخ، فإنها تمثل في نظرنا مساهمة إيجابية وعملاً علمياً لا يمكن تجاوزه دون الإشارة إليه وتحديد معالمه في هذه النقاط، حسب ترتيبه وتعاقبه الزمني.

1 ـ محاولة دوفو محافظ الوثائق بإدارة الدومين (Albert Devoulx):

وضع ألبير دوفو (1826 ـ 1876م) فهرساً للوثائق العثمانية عام 1850م، يتعلق بـ 508 ملفاً، مصنفة في مجموعتين، الأولى تعرف بـ«سجلات البايليك»، والثانية يطلق عليها «دفاتر بيت المال»، وقد أودع قسم من المجموعة الأولى وهو الخاص بقضايا الإنكشاريين بمكتبة الجزائر، سنة 1852م، بحجة أنه غير مهم وأنه يمكن الاستغناء عنه(4)، وهذا القسم الخاص

(1) Deny (J.), A propos du Fonds arabo - turc des archives du gouvernement général de l'Algérie, in Revue africaine, n° 62, 1921, p370.

(2) Busquet, (R.), Le Fonds de l'agence de concession d'Afrique, in La Révolution française, Revue d'histoire moderne et contemporaine, année 28, n°5, 1908, p391.

(3) Esquer (G.), Les sources de l'histoire de l'Algérie in histoire et historiens de l'Algérie, Paris, 1931, p393.

(4) Deny (J.), A propos..., op. cit. p376.

بالإنكشاريين نجد له فهرساً مستقلاً ضمن الفهرس العام الذي وضعه السيد فانيون لمخطوطات المكتبة الوطنية بالجزائر[1].

ومما يلاحظ على محاولة دوفو هذه أنها ظلت محدودة الفائدة؛ لأن صاحبها لم يحتفظ إلا بفهرس واحد لسجلات البايليك بنصه العربي وترجمته الفرنسية، مما ساعد بعد وفاته على حدوث الالتباس والغموض نتيجة دمج سجلات البايليك ودفاتر بيت المال خطأ ضمن فهرس واحد[2].

ومن الأعمال الإيجابية التي تسجل لدوفو في نطاق هذه المحاولة أن نشاطه من أجل تنظيم الوثائق العثمانية لم يقتصر على وضع الفهرس العام للوثائق، الذي ظل مخطوطاً، بل تجاوز ذلك إلى العمل على نشر العديد من ملفات الوثائق بعد إدخال تغييرات في ترتيب مادتها وإحداث تحويرات في طريقة عرضها، مستعيناً في ذلك ببعض الجزائريين ذوي المعرفة باللغتين التركية والعربية مثل محمد بن مصطفى وسي محمد بن عثمان خوجة، وبذلك أمكن لدوفو نشر الكثير من الوثائق في شكل كتب مستقلة أو دراسات بالمجلة الأفريقية مثل دفتر التشريفات[3] وبيان ثكنات الإنكشاريين[4] وسجل الغنائم البحرية[5]،

---

(1) Fagnan (E.), Catalogue des manuscrits arabes - turcs et persans de la Bibliothéque et du musée d'Alger, 1893.

(2) Deny (J.), A propos... op. cit. p.376.

(3) يحمل هذا الدفتر رقم 60 حسب الفهرس الذي وضعه دوفو، ويتضمن العديد من القوانين والأوامر والمذكرات الرسمية لحكومة الدايات، أدخل عليه دوفو عند الترجمة تغييرات بحيث أصبح القسم الأول منه مخصصاً للحوادث التاريخية، والقسم الثاني لقضايا الجند والإدارة والأسطول، وقد أمر الوالي العام راندون بطبعه عندما اطّلع عليه بتاريخ 15 ديسمبر 1852م راجع:

Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, publié. par A. Devoulx, Alger, 1852.

(4) Devoulx (A.), Les casernes de janissaires Alger, 1858, pp. 132-150.

(5) تهم الفترة الممتدة من 1674 ـ 1677م ثم من 1765 إلى 1827م، وهي مرتبة من رقم 1 إلى 431، مع وجود نقص في بعض الوثائق، بالإضافة إلى 19 وثيقة مرتبة أبجدياً. راجع:

ومذكرات تاريخية حول المساجد والمنشآت الدينية[1]، ومصنف بالعلامات المميزة للأسطول الجزائري[2]، وعرض عن طبوغرافية مدينة الجزائر العثمانية[3]، ومختصر لحياة الرايس حميدو[4]، بالإضافة إلى عرض عن أرشيف القنصلية الفرنسية بالجزائر في العهد العثماني[5].

2 ـ محاولة دوني (J. Deny):

كانت نتيجة الدراسة التي كلف بالقيام بها من طرف وزير المعارف الفرنسي آنذاك، قصد التعرف على وضعية الوثائق العثمانية بالجزائر (1921م).

وقد ساعده على القيام بهذه المحاولة معرفته الواسعة باللغة التركية، وحصوله على توضيحات مفصلة من إسكير محافظ أرشيف الجزائر، واطّلاعه على تقارير وافية لروسي وبوسكي نشرت بجريدة الثورة الفرنسية عام 1905م[6]، وبذلك انتهى دوني في عمله هذا إلى اقتراح تصنيف جديد لملفات

= Devoulx (A.), Le registre des prises maritimes, in Revue africaine n° 15, 1871, et n° 16, 1872.

(1) Devoulx (A.), Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger, in Revue africaine, 1860.

Devoulx (A.), Les édifices religieux de l'ancien Alger, in Revue africaine, 1861 - 1869.

(2) Devoulx (A.), Le livre des signaux de la flotte de l'ancienne Régence lithographié à 100 ex., Alger, 1868.

(3) Devoulx (A.), L'histoire et la topographie d'Alger, orné de 217 illustrations, in Revue africaine, 1885.

نشر بعض الفقرات منه بالمجلة الأفريقية بينما المخطوط لا يعرف مصيره الآن رغم أن مؤلفه منح من أجله جائزة المسابقة للآثار المنظمة من طرف أكاديمية الجزائر سنة 1870م.

(4) Devoulx (A.), Rais Hamdou, Alger, 1859.

(5) Devoulx (A.), Les archives du Consulat de France Alger, 1865.

اعتمد دوفو في هذا الكتاب على أرشيفات وكالة الاحتكارات الأفريقية المدرجة ضمن مجموعة (ب).

(6) La Révolution française, Revue d'histoire moderne et contemporaine, 28 année, n° 5, 1905.

الوثائق العثمانية يكون حسب الترتيب التالي[1]:

أ ـ الجزء الأول: السجلات العربية والتركية من رقم 1 إلى 308: ويشمل الأقسام التالية:

1 ـ القسم الأول: مقاطعة الجزائر من رقم 1 إلى 469 ويتضمن على التوالي:

ـ سجلات البايليك من رقم 1 إلى رقم 144.

ـ سجلات أمور مختلفة من رقم 145 إلى رقم 159.

ـ سجلات أحباس مكة والمدينة من رقم 160 إلى رقم 400.

ـ سجل سبل الخيرات من رقم 401 إلى رقم 443.

ـ سجل الجالية الأندلسية من رقم 445 إلى رقم 448.

ـ سجلات المؤسسات الدينية من رقم 449 إلى رقم 453.

ـ سجلات الإنكشارية والبايليك من رقم 454 إلى رقم 457.

ـ سجلات محلات وقضايا متنوعة من رقم 458 إلى رقم 469.

2 ـ القسم الثاني: يهم مقاطعة قسنطينة من رقم 470 إلى رقم 490.

3 ـ القسم الثالث: يتعلق بمقاطعة وهران من رقم 491 إلى رقم 492.

4 ـ القسم الرابع: دفاتر وسجلات تتعلق ببعض الخواص من رقم 493 إلى رقم 508.

ب ـ الجزء الثاني: مخطوطات عربية تركية: أغلبها ذات طابع ديني وأدبي رقمت من 1 إلى 21.

جـ ـ الجزء الثالث: تسع حزمات من رسائل وقصاصات.

وبالإضافة إلى هذه المحاولة أصدر دوني دراستين مركزتين حول بعض الوثائق، الأولى تحمل عنوان «سجلات أجور الإنكشاريين المحفوظة بالمكتبة

---

(1) Deny (J.), A propos..., op. cit., pp. 378.

الوطنية الجزائرية»[1]، وهي عبارة عن عرض مفصل لمحتويات 28 سجلاً كانت في الأصل تؤلف دفاتر حسابات في دفع أجور الإنكشاريين[2]، وقد حاول دوني في هذه الدراسة إعادة الاعتبار للمادة التاريخية التي تتضمنها ودحض الفكرة التي كونها عنها دوفو والتي مفادها أنها مجرد أسماء طويلة وأرقام متداخلة لا يمكن الاستفادة منها.

أما الدراسة الثانية فهي «أغاني الإنكشاريين الأتراك بالجزائر»[3]، تناول فيها جانباً مهماً من حياتهم الاجتماعية والحربية ظل مجهولاً لدى كثير من الباحثين رغم أهميته.

3 ـ محاولة إسكير (G. Esquer):

استعان بمساعديه ديرمانقهام (Dermenghem) وايفر (G. Yver)، ولم يتوصل في عمله إلى نتائج إيجابية لأنه اكتفى بتبني عمل دوفو السابق الذكر، فأفرد له قسماً خاصاً أطلق عليه مجموعة زاد (Série Z)[4]، بينما ركز كل جهوده على تنظيم الأرشيفات الأوروبية الخاصة بالجزائر[5].

4 ـ محاولة فيرو (Ch. L. Féraud) (1870):

اقتصر فيها على وضع فهرس مفصل لأرشيفات الاحتكارات التجارية

---

(1) Deny (J.), Les registres de soldes des Janissaires conservés à la Bibliothéque nationale d'Alger, in Revue africaine, 1920, pp. 19 - 46 et 212 - 259.

(2) نجدها مسجلة ضمن 33 دفتراً حسب فهرس دوفو السابق الذكر.

(3) Deny (J.), Chansons des Janissaires turcs d'Alger, in Mélanges de René Basset, Tome 3, 1925, pp. 33 - 175.

(4) تحت عنوان:

«Fonds de l'administration des domains».

وهذه الوثائق لا زالت حتى الآن بأرشيف ما وراء البحر بإيكس آن بروفانس ـ فرنسا ـ تنتظر عودتها إلى الجزائر، بعد أن رُحِّلت إلى هناك عشية الاستقلال من طرف السلطات الفرنسية.

(5) Esquer (G.), et Dermenghem, Répertoire des archives du Gouvernement général, série X, Dons et acquisitions divers, Alger, 1954, pp. 11 - 12.

بالشرق الجزائري[1]، التي كانت تتوزع على 6 صناديق، تحتوي على 2302 وثيقة تعود إلى الفترة السابقة للاحتلال[2].

5 ـ محاولة كولمب (M. Colombe):

انصبت على دراسة تجنيد الحامية الإنكشارية بالجزائر المعروفة بالأوجاق في السنوات الأخيرة من تاريخ الإيالة الجزائرية[3]. وقد درس فيها بالتفصيل بعض الدفاتر المتعلقة بالجيش الإنكشاري التي لم تحظ بالعناية من طرف دوفو، والتي كانت تحمل حسب فهرس هذا الأخير الأرقام التالية:

ملف رقم 47: يتضمن معلومات عن المجندين الجدد في فرق الإنكشارية الوافدين على الجزائر ما بين سنتي 1216 و1233هـ (1801 ـ 1817م).

ملف رقم 71: لم ينتظم تسجيل الأحداث به إلا في العشرين سنة الأخيرة من سنة 1225هـ (1809م) إلى سنة 1245هـ (1829م)، وهو يهتم خاصة بتجنيد الإنكشاريين.

ملفات 78 و81 و83: عبارة عن دفاتر نفقات الإنكشاريين.

6 ـ محاولة نوشي (Nouschi):

جاءت في وقت متأخر (1961م) وركزت خاصة على فترة الاحتلال الفرنسي، وهذا ما جعلنا نقتصر منها على قائمة الدفاتر الأولى الخاصة ببقايا

---

(1) وهي الاحتكارات التي كانت تمارسها الشركة الفرنسية لصيد المرجان وتصدير الصوف والحبوب والجلود من الشرق الجزائري، منذ القرن السادس عشر، وقد أصبحت هذه الشركة تعرف في أوائل القرن الثامن عشر باسم الشركة الأفريقية التي ألغيت بقرار لجنة السلامة العامة في العام الثاني للثورة الفرنسية، لتحل محلها وكالة أفريقيا، التي احتفظت بمفوض خاص بها ملحق بالقنصلية الفرنسية بالجزائر لعدة سنوات (1793 ـ 1799م).

(2) Busquet, op. cit., pp. 385-386.

(3) Colombe (M, Contribution à l'Étude de Recrutement d'Odjaq d'Alger dans les dernires annes de l'histoire de la Régence d'Alger, in Revue africaine, T, 87, 1943, pp. 167 - 181.

الإدارة العثمانية بالجزائر، وهي في الغالب رسائل عامة لبعض موظفي الإيالة الجزائرية[1].

٦ ـ محاولة عبد الجليل التميمي:

المعروفة «بفهرس الدفاتر العربية والتركية بالجزائر»[2]، كانت نتيجة لدراسة علمية وجهد صادق وتجارب سابقة، مما أبرزها في شكل عمل منهجي متكامل يستند إلى مقدمة وافية، ويعتمد على مقارنة وضعية الأرشيفات في كل من الجزائر وفرنسا.

وقد انتهى التميمي في عمله هذا إلى حصر الوثائق العثمانية حسب الترتيب التالي[3]:

القسم الأول: يشمل الدفاتر من رقم 1 إلى 64 توجد أصولها بمركز الوثائق الوطني بالجزائر.

القسم الثاني: يشمل الدفاتر من رقم 1 إلى 386 توجد أصولها بمركز الوثائق الوطني بالجزائر.

القسم الثالث: يتضمن 28 دفتراً لم يعثر لها إلا على أشرطة مسجلة بفرنسا.

القسم الرابع: يتضمن حوالي 60 دفتراً توجد أصولها بأرشيف ما وراء البحر بإيكس آن بروفانس.

القسم الخامس: يتضمن 36 دفتراً توجد أصولها بالمكتبة الوطنية الجزائرية.

---

(1) Nouschi (A.), Archives du Gouvernement général de l'Algérie. Série H - H, in Cahiers de la Tunisie, n° 36, 1961.

(2) التميمي (عبد الجليل)، فهرس الدفاتر العربية والتركية بالجزائر، عمل على الآلة الكاتبة (طبع أخيراً بتونس، 1983م).

(3) التميمي (عبد الجليل)، مقدمة فهرس الدفاتر العربية التركية بالجزائر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 2، سنة 1974م، ص143.

ـ استنتاجات وملاحظات حول وضعية الوثائق العثمانية الخاصة بالجزائر:

يحسن بنا ونحن في ختام هذا البحث أن نورد بعض الملاحظات والاستنتاجات العامة، التي تمكننا من أخذ فكرة صحيحة عن وضعية الوثائق العثمانية بالجزائر في الوقت الحاضر، ومن هذه الاستنتاجات والملاحظات نذكر ما يلي:

1 ـ أن الوثائق التي لها اتصال بالجزائر العثمانية، ظلت حتى الآن، رغم تلك المحاولات المتفرقة التي سبقت الإشارة إليها، تفتقر إلى الدليل المبوب والفهرس المفصل، الذي لا يمكن لأي مؤرخ أو باحث أن يستغني عنه في تطوير دراساته وتجديد بحوثه.

2 ـ تحكمت الظروف التي عاشتها الجزائر أثناء العهد العثماني وتحت الحكم الفرنسي في توزيع الوثائق العثمانية، بحيث أصبحت موزعة بين أرشيفات العديد من البلدان، ومع أن موضوع البحث لا يتجاوز أوضاع تلك الوثائق بالجزائر، إلا أننا نشير بأن قسماً مهماً منها لا يزال مودعاً بالأرشيفات الفرنسية[1] والتركية[2]؛ فضلاً على أن بلداناً أخرى ظلت تمتلك حتى الآن

---

(1) أهم الأرشيفات الفرنسية التي لها علاقة بالفترة العثمانية هي:
- الأرشيف الوطني بباريس (A.N.P.) مجموعة ف 80 (Série F80).
- أرشيف وزارة الحرب بفانسان (A.M.G.) مجموعة (ش) (Série H).
- أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا (A.C.M.) (ملف الجزائر قبل 1830م).
- أرشيف ما وراء البحر بإيكس آن بروفانس (ملف الجزائر مجموعات (A.B.C.D.)، وقد ألحقت أخيراً مجموعة ف 80 بهذا الأرشيف.

(2) تتوزع الوثائق المتصلة بأوضاع الجزائر العثمانية بين خزائن المحفوظات التالية: خزانة قصر توبكابي ـ خزانة الباب العالي الرئيسية ـ خزانة وزارة الخارجية التركية.
وحسب تصريح صحفي للأستاذ غيركان (Feyyer Guerkan) مدير أرشيفات إستانبول: فإن قسماً هاماً منها يخص الجزائر، لا زال ينتظر التبويب والفهرسة التي تتطلب مدة قد تصل إلى عشر سنوات، راجع جريدة المجاهد اليومية (El - Moudijahid du 18 - 1 - 1977).

وثائق مهمة لها اتصال بتاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي[1].

3 ـ تتطلب إعادة تنظيم الوثائق العثمانية بالجزائر، فترة طويلة نسبياً وجهود مكثفة تعتمد على العمل الجماعي المختص، وذلك لتداخل مادة تلك الوثائق وفقدان التسلسل التاريخي للقضايا المسجلة بها، زيادة على اختلاف اللغات المكتوبة بها، مثل اللغة التركية ذات الحروف العربية التي سجلت بها أكثر الوثائق المهمة، واللغة العربية التي حررت بها الوثائق المتعلقة ببيت المال أو التي لها اتصال بحياة سكان المدن والريف، بينما نجد بعض الوثائق مكتوبة بلغات أوروبية مثل الفرنسية والإسبانية والإيطالية، وفي الغالب ما تكون تلك الوثائق في شكل تقارير ومعاهدات أملتها علاقة الجزائر آنذاك بالدول الأوروبية.

4 ـ أصبحت عملية جمع الوثائق الجزائرية التي تعود للفترة العثمانية بمثابة الشرط الأساسي لإعادة كتابة تاريخ الجزائر كتابة علمية وموضوعية؛ لأن المصادر المتوفرة الآن بالمكتبات هي في أغلبها تنطلق من مفاهيم أوروبية متأثرة بالإيديولوجية الاستعمارية، مما لا يسمح إلا بكتابة عامة واستنتاجات سطحية هي أقرب إلى التسلية منها إلى البحث والدراسة الجادة.

كل هذه الأوضاع والظروف لفتت انتباه المسؤولين عن الوثائق الوطنية بالجزائر، ودفعتهم إلى العمل لحفظ وترتيب الوثائق الموجودة بالجزائر، والسعي للحصول على نسخ مصورة للوثائق التي لا يمكن إعادتها للجزائر[2]،

---

(1) من أهم أرشيفات هذه البلدان: وثائق السمنكاس بمدريد؛ وثائق دار الباي بتونس؛ وثائق عابدين بالقاهرة؛ وثائق الخزانة الملكية بالرباط؛ وثائق مالطة والفاتيكان؛ وثائق المدن الإيطالية التالية: نابولي ـ جنوة ـ ليفون ـ باليرمو، ووثائق راغوست (دوبروفنيك) بكرواتيا.

(2) مثل المحاولة التي قام بها الأستاذ أحمد توفيق المدني بتكليف من المركز الوطني للدراسات التاريخية أخيراً، والتي مكنته من الحصول على صور لحوالي 3000 وثيقة بإستانبول تتعلق بتاريخ الجزائر، راجع الشعب الثقافي الأسبوعي ـ مقابلة مع الأستاذ توفيق المدني، بتاريخ 6 جانفي 1977م، صص8 ـ 9.

وقد تدعم هذا التوجه بإنشاء المركز الوطني للدراسات التاريخية[1]، وإحداث مؤسسة الوثائق الوطنية بمرسوم رقم 36/ 71 المؤرخ بيونيو 1971م[2].

---

(1) أحدثت ضمن هذا المركز لجان تهتم بتاريخ الجزائر عبر العصور، منها لجنة خاصة بالعهد العثماني بالجزائر هدفها تطوير الدراسات حول هذه الفترة لم تلبث أن اختفى نشاطها بفعل تحكم النظرة البيروقراطية في أعمالها.

(2) حدد هذا المرسوم صلاحيات هذه المؤسسة الوطنية، بحيث أصبحت تتكفل بصيانة التراث الإداري والثقافي والتاريخي المتمثل في الوثائق الواردة من مجموع مؤسسات البلاد، كما نص على أنها ملك الشعب وبأنه يجوز الاطلاع على وثائقها مجاناً.

نظرة في المناهج الجامعية والمؤلفات التاريخية المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر[1]

سوف نتناول في بحثنا هذا نقطتين رئيسيتين تندرجان ضمن المحور الرابع لموضوعات المؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، الأولى تتعلق بواقع المناهج الجامعية، والثانية تتصل بطبيعة المؤلفات التاريخية التي تعالج الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر؛ هذا وتكمن أهمية معالجة هاتين النقطتين في كونهما تخدمان الجهد الرامي لتعزيز التعاون الأمني والاستراتيجي المستقبلي بين الأمتين العربية والتركية، وتتصلان مباشرة بموضوع إعادة تقييم العلاقات العربية التركية في نطاق بعث التراث المشترك للإمبراطورية العثمانية الذي يشترك فيه الأتراك والعرب على حد سواء.

فبالنسبة للنقطة الأولى الخاصة بمقررات المناهج الجامعية الجزائرية، نلاحظ أن الاهتمام بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر (1518 ـ 1830م)، لم يبدأ إلا مع حصول الجزائر على استقلالها (1962م)، ولم يتطور إلا بفضل الجهود الرامية إلى ربط جامعة الجزائر التي ورثتها الجزائر عند استقلالها فرنسية الاتجاه غربية المحتوى، استعمارية الأهداف، بواقعها الجزائري ومحيطها الحضاري العربي الإسلامي، وهذا ما سمح بدراسة العهد العثماني من تاريخ الجزائر دراسة معمقة ضمن مقررات شهادة التاريخ الحديث

(1) بحث قدم في المؤتمر الثالث للعلاقات العربية التركية، المنعقد بمكتب ارتباط جامعة اليرموك ـ عمان ـ الأردن ـ 25 ـ 28 أفريل 1985م. وقدم عرض واف له في جريدة الشعب، الجزائر، 8 ـ 10 نوفمبر 1986م، ثم نشر في كتاب «دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر»، الجزائر، 1988م، الجزء الثاني، صص31 ـ 42.

والمعاصر التي يتألف منها ليسانس التاريخ بالإضافة إلى شهادتي التاريخ القديم والوسيط، فلم يعد ينظر إلى تاريخ الجزائر في العهد العثماني على أنه فترة ممهدة للاستعمار الفرنسي ومتميزة بالاستبداد التركي كما كان الفرنسيون يقيمونها قبل الاستقلال، وإنما أصبحت تدرس على أنها عهد حافل بالأمجاد، يتميز خاصة ببطولات بحرية وعلاقات دولية وأنظمة إدارية واقتصادية واجتماعية، جعلت الجزائر تحتل مكانة خاصة في نطاق الإمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف.

وبعد إصلاح برامج التعليم الجامعية عام 1971م[1]، وتعويض نظام الشهادات المكونة لليسانس التاريخ بنظام وحدات دراسية نصف سنوية، زاد الاهتمام بدراسة تاريخ الجزائر في العهد العثماني بأقسام التاريخ بجامعات الجزائر وقسنطينة ووهران، وأصبح العهد العثماني يدرس ضمن مقرر وحدة دراسية تشتمل على تاريخ المغرب العربي الحديث من القرن السادس عشر إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م)، عرفت اصطلاحاً بوحدة «تاريخ المغرب الحديث»؛ ومع تحوير برنامج ليسانس التاريخ بالجامعات الجزائرية عام 1978م، أعطيت أيضاً أهمية خاصة للفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، بحيث أصبحت تدرس ضمن مقرر خاص بها، عرف اصطلاحاً بوحدة (المغرب أو تار 121)[2]، وهذا ما سمح بتغطية مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الفترة ودراستها دراسة شاملة ومتنوعة. هذا ومن المؤمل أن يزداد التركيز على العهد العثماني من تاريخ الجزائر بفضل التعديلات المقترحة لتطوير مقرر ليسانس التاريخ وضبط محتوى الوحدات التي تدرس به هذه السنة، كما أن العمل جار الآن قصد وضع مقرر جديد لتدريس مادة التاريخ بالتعليم المتوسط والثانوي، لجعله يتماشى مع

---

(1) مرسوم رقم 77 ـ 98 المؤرخ في 25 أوت 1971م، المتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة ليسانس التعليم في التاريخ.

(2) القرار الوزاري المؤرخ في 27 جوان 1978م، المحدد لقائمة المقاييس التي تتكون منها شهادة ليسانس التعليم في التاريخ «النظام الجديد».

المناهج الجامعية مما يؤدي حتماً إلى زيادة الاهتمام بتاريخ الجزائر في العهد العثماني خاصة[1].

ومما يلاحظ أن هذا الاهتمام المتزايد بتاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، كانت له نتائج إيجابية على اهتمامات طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية، فتعددت مذكرات المنهجية ورسائل الدبلومات المعمقة والماجستير، التي تتناول تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني[2]، مما يبشر

---

(1) مما يلاحظ أن العهد العثماني من تاريخ الجزائر لا نجد له مكاناً ضمن المقرارات الحالية بالتعليم المتوسط والثانوي، إلا في السنة الرابعة متوسط، حيث خصصت له ستة دروس تتعلق بالوجود التركي بالجزائر، والنظام الإداري والبحرية الجزائرية، وعلاقة الدولة الجزائرية بالخارج، والغزو الفرنسي (1830م)، وموقف العالم منه، راجع: مقرر السنة الرابعة متوسط: تاريخ المغرب العربي الحديث، المعهد الوطني التربوي، الجزائر 1980م، ص7 ـ 63. وكذلك السنة الأولى ثانوي، التي خص العهد العثماني فيها بدرس واحد تحت عنوان المغرب العربي من القرن السادس عشر إلى الاستعمار الأوروبي، راجع مقرر السنة الأولى ثانوي، المعهد التربوي، الجزائر، ص14 ـ 21.

(2) نذكر على سبيل المثال الأطروحات التي نوقشت حول الفترة العثمانية بجامعة الجزائر:

- الزبيري (محمد العربي)، التجارة الخارجية للشرق الجزائر 1792 ـ 1830م، دكتوراه الدور الثالث، نوقشت في 30 ـ 9 ـ 1972م.
- سعيدوني، (ناصر الدين)، النظام المالي للإيالة الجزائرية (1800 ـ 1830م)، دكتوراه الدور الثالث، نوقشت في 15 ـ 6 ـ 1974م.
- فرج (محمد فرج)، إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دكتوراه الدور الثالث، نوقشت في 20 ـ 12 ـ 1980م.
- بسود (ق.ل.)، المغرب الأوسط اقتصادياً حتى القرن التاسع عشر، دبلوم الدراسات العليا، نوقش في 15 ـ 2 ـ 1966م (بالفرنسية).
- بوسي (م.)، العلاقات التجارية بين الجزائر وليفورن فيما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر، دبلوم الدراسات العليا، نوقش في 24 ـ 6 ـ 1971م (بالفرنسية).
- خلاصي (علي)، قصبة مدينة الجزائر، دكتوراه الدكتور الثالث، نوقشت في 16 ـ 1 ـ 1985م.

أما الرسائل المسجلة بجامعة الجزائر، وإلى غاية 1985م، نذكر منها: =

بمستقبل حافل لهذا الاختصاص، ويدفع المزيد من الباحثين إلى إعادة تقييم الأحداث ورد الاعتبار لهذه الفترة التي تعتبر بحق بمثابة المعبر الزمني الذي حافظ على قيم الجزائر الحضارية ودعم هويتها العربية ـ الإسلامية في ظل الخلافة العثمانية[1].

أما بالنسبة للنقطة الثانية في هذا البحث، والتي تتلخص في محاولة التعرف على المؤلفات التاريخية المتعلقة بهذه الفترة فنلاحظ أن الإنتاج التاريخي الذي يعالج ماضي الجزائر العثمانية ظل إلى عهد ليس ببعيد يتصف عموماً باختلاف الاتجاهات الفكرية وتباين المستوى العلمي وقلة الموضوعات المعالجة، ومرد ذلك أن الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، رغم الفترة الطويلة التي عاشتها الجزائر في نطاق الإمبراطورية العثمانية والأحداث المهمة التي عاشتها البلاد الجزائرية آنذاك، لم تنل الدراسة اللائقة والاهتمام الجدير بها، سواء من طرف الكُتَّاب الأجانب أو الجزائريين، لأسباب سنتطرق إليها فيما بعد، وهذا ما دفع أحد الباحثين المهتمين بهذه الفترة وهو الأستاذ جاك بيرك إلى القول: «إن تاريخ الجزائر

= ـ القشاعي (فلة)، الريف القسنطيني اجتماعياً واقتصادياً 1792 ـ 1830م، دبلوم دراسات معمقة.
ـ مهيريس، (مبروك) المساجد العثمانية بوهران ومعسكر، دبلوم دراسات معمقة.
ـ سي يوسف (محمد)، علج علي أو الجزائر العثمانية وحوض المتوسط خلال القرن السادس عشر، ماجستير.
ـ غطاس (عائشة)، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619 ـ 1694م)، ماجستير.
ـ زهرة (زكية)، الأطماع الفرنسية ـ الإنكليزية في إيالة الجزائر وموقف الباب العالي منها (1792 ـ 1830م)، ماجستير.
ـ بوحمشوش (نعيمة)، مساهمة بحرية إيالة الجزائر في حروب الإمبراطورية العثمانية البحرية، ماجستير.
ـ درياس (لخضر)، الأسلحة الجزائرية في العصر العثماني، دكتوراه الدور الثالث.
ـ درياس (يمينة)، السكة الجزائرية في العصر العثماني، دكتوراه الدور الثالث.

(1) سعيدوني (ناصر الدين)، الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية، مجلة الثقافة، عدد 45 سنة 1978، ص26.

في العهد العثماني هو أشبه شيء بفترة ما قبل التاريخ»[1].

هذا وإن الإلمام بطبيعة المؤلفات التاريخية، ومحاولة حصر مواضيعها وتقييم مادتها يفرض علينا قبل كل شيء تصنيفها إلى مجموعات متميزة من حيث الإنتاج التاريخي نطلق عليها تجاوزاً تعريف «المدارس التاريخية» وإن كانت في الواقع لا تتجاوز كونها مساهمات تاريخية في مجال التأليف التاريخي المتعلق بالعهد العثماني، وهي تتوزع على ثلاثة أنواع من الإنتاج التاريخي[2]، هي على التوالي: إنتاج المدرسة التاريخية الفرنسية ذات الطابع الاستعماري؛ وإنتاج المدرسة التاريخية ذات الهوية الوطنية؛ وإنتاج المدرسة التاريخية الحديثة التي يغلب عليها البحث التاريخي المنهجي، وتتميز بالنظرة المحايدة للأحداث.

أ ـ إنتاج المدرسة الفرنسية:

ففيما يخص الإنتاج التاريخي للمدرسة الفرنسية، فمع أنه بالمقارنة إلى المدرستين الأخريين يتصف بوفرة المادة وتنوع الاهتمامات والميل إلى معالجة المواضيع المتخصصة ومحاولة استخدام تقنيات البحث التاريخي في دراسة ما توفر من معلومات تاريخية، إلا أن هذا الإنتاج ظل يتميز بقلة العمق والتسرع في الأحكام وسطحية التفكير، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها: التركيز المفرط على المصادر الغربية والاعتماد المطلق على الأرشيفات الأوروبية، والإهمال المتعمد للمصادر العربية ـ التركية وعدم الرجوع إلى الوثائق العثمانية الجزائرية المتوفرة في دار ودائع المحفوظات المحلية التابعة لإدارة أملاك الدولة أو الدومين.

---

(1) Berque (J.), Le Maghreb d'hier à demain, in Cahiers internationaux de sociologie, juillet .décembre, 1964, p. 51.

(2) يلاحظ القارئ تكراراً في الفقرات التالية من هذا المقال بالنسبة للمقال الأول وكذلك الشأن في بعض الفقرات من مقالات أخرى، وذلك لكون هذه المقالات والبحوث كتبت في مناسبات عدة وفي أوقات مختلفة، وقد آثرنا إبقاءها كما هي حرصاً منا على الأمانة العلمية، ولكونها تؤكد بتواترها على الأفكار التي تعبر عنها، وهذا ما نرجو أن يتفهمه القارئ ويأخذه بعين الاعتبار.

ورغم إدراك بعض الكُتَّاب والمؤرخين لأهمية الوثائق المحلية، ودعوتهم إلى ضرورة الرجوع إليها فيما يؤلفونه عن تاريخ الجزائر قبل الاحتلال أمثال حافظ الأرشيف السيد ألبير دفو (Albert Devoulx) والأستاذ مارسيل إميري (Marcel Emerit)[1]، إلا أن الغالبية الساحقة من الكُتَّاب الذين ساهموا في كتابة تاريخ الجزائر العثمانية لم تعر أي اهتمام ولم تعط أي أهمية للمصادر العربية - التركية، حتى أن أحدهم ذهب إلى حد القول بأن الجزائر في العهد العثماني يجب أن تدرس أساساً من خلال الروايات والملاحظات الأوروبية لا عن طريق المصادر المحلية، بحجة أن هذه الأخيرة لم تهتم كما يجب بعلاقة الأتراك بالأوروبيين[2].

ويضاف إلى الأسباب التي جعلت إنتاج المدرسة الفرنسية يعكس وجهة النظر الخارجية أكثر من اهتمامها بالأوضاع الداخلية، أن أغلب الدراسات الأوروبية حول الجزائر العثمانية ظلت بالنسبة لاهتمامات المؤرخين الفرنسيين تنحصر أساساً في القضايا الجانبية ولا تتعدى الموضوعات الهامشية، فلم تحظ بالدراسة المركزة والاهتمام الحقيقي إلا المواضيع التي تتصل أساساً بالقضايا الأوروبية، مثل قضايا القرصنة[3] والأسرى والإتاوات وتبادل القناصل وتقديم الهدايا وعقد المعاهدات، هذا في الوقت نفسه الذي ظلت فيه الأحداث المهمة والنشاطات الأساسية التي تمس أوجه الحياة المختلفة مهملة يكتنفها النسيان ويستبد بها الغموض، وهذا ما تؤكده لنا موضوعات العديد من الكتب المتداولة وتدل عليه بصفة خاصة العناوين التي تحملها بعض الكتب،

---

(1) Emerit (M.), Un probléme de distance morale: la résistance algérienne à l'époque de Abd - El - Kader, in Revue d'Information historique, Juillet - Octobre, Année 1953 p. 131.

(2) Marcais (W.), Un siécle de recherches dans le passé de l'Afrique musulmane, in Histoire et Historiens de l'Algérie, Paris, 1931, p. 161.

(3) هي في الواقع جهاد بحري ضد الهجمات الأوروبية على سواحل بلاد المغرب، مما يبعد عنها صفة القرصنة أو اللصوصية أو الاعتداء كما اعتاد الأوروبيون وصفها والحكم عليها.

مثل: كتاب بلاد البربر وقراصنتها للأب دان، وتاريخ الاستعباد بأفريقيا للأب دومون، وتاريخ مدينة الجزائر وقرصنة الأتراك في البحر المتوسط لروتاليه، وكتاب حياة وأوضاع العبيد المسيحيين بإقليم الجزائر لمارتن، وكتاب الجزائر أثناء مائة سنة من الجهود لإطلاق الأسرى المسيحيين للأب أورس[1].

هذا ومن العوائق التي أثرت على القيمة العلمية لإنتاج المدرسة الفرنسية، كون أغلب ما كتب حول العهد العثماني من تاريخ الجزائر وضع من أجل هدف سياسي يتنافى وقيم البحث، ولا يتماشى وشروط الموضوعية، إذ قصد منه خدمة مصلحة الاستعمار الفرنسي والدعوة إلى إنجاح مخططاته من خلال تبرير الهيمنة الفرنسية وتجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري، بحيث أصبح ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقومات الدولة القومية، وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية، وذلك ليخلصوا إلى مقارنة غير عادلة يصبح فيها الحكم التركي قائماً على الاستبداد ومتصفاً بالظلم والعدوان، بينما الحضور الفرنسي يغدو حسب استنتاجاتهم المغرضة وأحكامهم المتحيزة أقرب إلى العمل الحضاري منه إلى التدخل الاستعماري، كما يستنتج من العديد من الكتب التي ظهرت بتشجيع من الإدارة الفرنسية بالجزائر بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال، تحت شعار تبرير الاستعمار والتأريخ له والعمل على إنجاحه واستمراره بمختلف الوسائل.

وعلى كل فإن إنتاج المدرسة التاريخية فيما يخص تاريخ الجزائر في العهد العثماني، يمكن حصره في أربع مجموعات:

---

(1) Dan (P.), Histoire de la Berbérie et de ses corsaires, Paris, 1637.

Dumont (P.), Histoire de l'esclavage en Afrique, Paris, 1820.

Rotalier (Ch, De l'histoire d'Alger et de la piraterie des Turcs dans la Méditerranée au XVIè siécle, Paris, 1941.

Martin (M.), La vie et la condition des esclaves chrétiens dans la Régence d'Alger, Alger, 1900.

- L'Abbé Orse, Alger pendant cent ans de la rédemption des captifs, Paris.,S.P.

ـ **المجموعة الأولى**: تتألف من كتابات ما قبل الاحتلال (1830م)، وأغلبها مذكرات الرحالة وتقارير القناصل وتقاييد رجال الدين وتسجيلات التجار، تتضمن عادة وصف أوضاع البلاد وسلوك الحكام وعلاقتهم بالدول الأوروبية، ويعود جانب مهم منها إلى قضايا القرصنة والأسرى والإتاوات. بعض إنتاج هذه المجموعة يعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، مثل كتب: هايدو (Häedo) والأب دان (P. Dan) ودابير (Dapper) ودافيتي (Davity) ودارندا (D'Aranda) وسيور دولاكرو (Sieur de la Croix) وسانسون (Sanson) ودابفيل (D'Abbeville) وفاي (Fay) وغاسبار (Gaspart) ودانكور (Dancour)[1]؛ وبعضها الآخر يرجع إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مثل كتب: الدكتور شاو (Dr. Shaw) (1720 ـ 1732م) وبايصونال (Peyssonnel) (1724 ـ 1725م) وفانتور دوبارادي (Venture de Paradis) (1789 ـ 1790م) وبوتان (Boutin) (1808م) وتانفيل (Thainville) (1809م) وشالر (Shaler) (1822م)[2].

ـ **أما المجموعة الثانية**: فتشتمل على الكتابات التي ظهرت في الفترة الأولى للاحتلال الفرنسي (1830 ـ 1880م)، وأغلب كتابها قادة عسكريون أو حكام مدنيون، كان الدافع لهم فيما كتبوه الهواية الشخصية لتسجيل الانطباعات ووصف الأحداث والتعليق عليها أو من أجل أغراض إدارية ومهام عسكرية، مثل آرنو (Arnaud) وإسترهازي (Esterhazy) وروبان (Robin)

---

(1) Guy Tubert - Delof, Bibliographie critique du Maghreb dans la littérature française (1532 - 1755) Alger, 1976.

(2) نذكر من هذه المصادر على سبيل المثال:

Shaw (Dr, Voyage dans la Régence d'Alger, publié par Mac Carthy, Paris, 1830.

- Venture de paradis, Alger au XVIII siécle, publié. par E. Fagnan, Alger, 1889.

- Boutin (Colonel), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, publié. par G. Esquer, Alger, 1927.

- Thainville, Mémoire, publié. par G. Esquer, Alger, 1927.

Shaler (W.), Esquisse de l'État d'Alger, trad. par Bianchi, Paris, 1830.

وفــلانــدان (Flandin) وفــيــرو (Féraud) ودونــي (Dennie) وتــرومــلــي (Trumelet)[1]، وغيرهم.

- **بينما المجموعة الثالثة**: تغطي السنوات الأخيرة من الاحتلال (1880 - 1950م)، وتضم في أغلبها علماء مختصين وأساتذة جامعيين، تميز إنتاجهم التاريخي بالميل نحو التخصص والسعي الجاد لجمع المادة التاريخية ومحاولة استخدام تقنيات البحث في معالجة المعلومات التي أخذوها عن الكُتَّاب السابقين لهم، وقد ساعدتهم على ذلك الوسائل المتوفرة من مجلات[2] ومكتبات[3] ومعاهد عليا[4]، ومن هؤلاء الكُتَّاب نذكر على سبيل المثال مرسيي (G. Mercier) وماصون (P. Masson) وإسكير (G. Esquer)[5].

- **وأخيراً المجموعة الرابعة**: وهي تتألف من خريجي الجامعات والمعاهد الفرنسية بالجزائر وفرنسا الذين ظهر إنتاجهم على شكل رسائل جامعية فيما بين 1950 و1980م، حاولوا فيها أن يتقيدوا بطرق البحث، وأن

---

(1) نذكر على سبيل المثال لا الحصر مؤلفات بعض هؤلاء الكتاب العسكريين:

Esterhazy (W.), De la domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger, Paris, 1844.

Rinn (L.), Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, in Revue africaine, 1897 - 1899.

(2) أهمها المجلة الأفريقية التي تأسست عام 1856م، وكذلك نشرة وهران الجغرافية والأثرية (1878م)، وحولية قسنطينة التاريخية والأثرية (1852م).

(3) في طليعتها مكتبة مدينة الجزائر، التي أنشئت عام 1835م، وفتحت أبوابها لجمهور القراء عام 1838م (بدار الحاج عمر صهر الداي حسين)، قبل أن تتحول إلى مقرها الجديد، وتصبح بعد الاستقلال المكتبة الوطنية الجزائرية.

(4) أنشئت المدارس العليا بالجزائر (1880م)، وتحولت إلى جامعة (1909م) أصبحت تضم عدة كليات منها كلية الآداب بما فيها قسم التاريخ، ثم تأسس معهد الدراسات الشرقية بالجزائر (1930م).

(5) Mercier (E. Histoire de l'Afrique septentrionale, 1515 - 1830, T. III, Paris, 1891.

Masson (P.), Histoire des établissements et du commerce Français dans l'Afrique barbaresque, Paris, 1903.

Esquer (G.), Les Commencements d'un Empire, la prise d'Alger, Paris, 1923.

يلتزموا بشروط الموضوعية في التعرض إلى الأحداث والحكم عليها، لكنهم لم يرفقوا كل التوفيق في التحرر من الأطروحات القديمة والميول السابقة، وذلك لتحكم المادة التاريخية المتوفرة في إنتاجهم وعدم تمكن أغلبهم من الرجوع مباشرة إلى المصادر العربية والأرشيفات العثمانية مثل شارل أندري جوليان (Ch. A. Julien) ومارسيل أميري (M. Emerit) وجورج إيفر (G. Yver) وكولومب (M. Colombe) وياكونو (X. Yacono) وفلانسي (L. Valensi)[1].

ب ـ إنتاج المدرسة التاريخية الجزائرية:

كان خير معبر عن الشعور الوطني الفياض الذي صاحب اليقظة الجزائرية منذ بداية القرن العشرين، وقد مهد له وساعد على تطوره نشر العديد من كتب التراث من طرف بعض العلماء في مقدمتهم الأستاذ محمد بن أبي شنب[2] والشيخ الحفناوي[3] والشيخ نور الدين عبد القادر[4].

وقد واكب التأليف التاريخي المتعلق بالجزائر العثمانية بأقلام جزائرية

---

(1) Julien (Ch. - A.), Histoire de l'Afrique du Nord, T. II, Paris, 1964.

Emerit (M.), l'Algérie l'époque d'Abd - El - Kader, Paris, 1951.

Colombe (M.), l'Algérie turque, in Initiation l'Algérie, Paris, 1957.

Valensi (L.), Le Maghreb avant la prise d'Alger, Paris, 1969.

Yacono (X.), La Régence d'Alger en 1830, in Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée,n°1- 2, 1966.

- Yacono (X.), la colonisation des plaines du Chélif,2.vols Alger, 1955.

(2) من أهم الكتب التي حققها ونشرها الأستاذ محمد بن أبي شنب: الرحلة الحجازية، لابن عمار (1902م)، والبستان لابن مريم (1908م)، ونزهة الأنظار للورتلاني (1908م)، وعنوان الدراية للغبريني (1910م).

(3) نشر تعريف الخلف برجال السلف في جزأين (1906م)، وهو عبارة عن مصنف في الأعلام والشخصيات الجزائرية، بعضها يعود للعهد العثماني.

(4) نشر كتاب حاضرة قسنطينة للشيخ الحاج أحمد المبارك، الجزائر، 1952م، وكتاب غزوات عروج وخير الدين لمؤلف مجهول، الجزائر، 1938م، وكتاب صفحات من تاريخ مدينة الجزائر، المتضمن تقاييد ابن المفتي، قسنطينة، 1964م.

وبلغة عربية، تبلور الحركة الوطنية الجزائرية، منذ بداية الثلاثينات، فنشر العالم المصلح الشيخ المبارك الميلي كتابه «تاريخ الجزائر في القديم والحديث» في مجلدين (1929 ـ 1932م)؛ وتتابعت مصنفات الأستاذ الشيخ أحمد توفيق المدني، ومنها «كتاب الجزائر» (1932م) و«محمد عثمان باشا داي الجزائر» (1938م) و«حرب الثلاثمائة سنة بين إسبانيا والجزائر من 1492 ـ 1792م» (1974م)، وغيرها؛ كما أن الأستاذ الشيخ الفقيه عبد الرحمٰن الجيلالي عميد مؤرخي هذه المدرسة نشر في فترة متأخرة جزأين من «تاريخ الجزائر العام» (1954 ـ 1955م) قبل أن يستكمله أخيراً في أربعة مجلدات.

ورغم ما قد يؤخذ اليوم على هذه المدرسة التاريخية من كونها كانت تعتمد في أسلوبها على العاطفة، ولا تتقيد بطرق البحث المنهجي، إلا أنها لا تخلو في الواقع من قيمة تاريخية ووزن علمي. ويكفيها أنها كانت المعبر الأمين عن موقف الجزائريين من تاريخهم واعتزازهم بأمجادهم وبطولاتهم فضلاً عن كونها وسيلة إعلامية لمجابهة الأطروحات الاستعمارية والأحكام العنصرية[1].

جـ ـ إنتاج المدرسة التاريخية الحديثة:

بدأ إنتاج هذه المدرسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتبلور في الخمسينات مع تطور الأحداث وانتشار المد التحرري في العالم، وأصبحت تساهم بقسط وافر من الإنتاج التاريخي المتعلق بالجزائر العثمانية بعد استقلال الجزائر وتخرج العديد من الجزائريين من مختلف الجامعات واضطلاعهم بالتدريس ومشاركتهم في التأليف.

ومع تزايد عدد الخريجين الجزائريين من مختلف الجامعات بدأت المساهمة الجزائرية في نطاق هذه المدرسة التي تدعو إلى الحياد وترفع شعار الموضوعية، تظهر في شكل كتب وبحوث باللغتين الوطنية والفرنسية. ولم

(1) سعيدوني (ناصر الدين)، التاريخ وأهميته في بناء الوطن، مجلة الباحث (الجزائر)، العدد 2 نوفمبر 1984م، ص54.

تلبث بعد الاستقلال أن بدأت تماثل في محتواها ومواضيعها إنتاج المؤرخين الفرنسيين بفرنسا، ولا داعي لذكر العديد من إنتاج هذه المدرسة، وإنما نكتفي هنا بالإشارة إلى أن هذا الإنتاج قد كان بمثابة رد فعل على «التزام» المدرستين السابقتين اللتين سبق الحديث عنهما؛ وفي نفس الوقت كان تعبيراً عن تبدل الأوضاع السياسية والاجتماعية بالجزائر. وهذا ما جعل هذه المدرسة الحديثة تقتصر على عرض الأحداث وتفسيرها على ضوء ما توفره المادة التاريخية، وتحاول ما أمكنها ذلك اتخاذ موقف حيادي من قضايا التاريخ، بحجة مقتضيات البحث العلمي النزيه ومتطلبات الموضوعية التاريخية.

ومع أن هذه المدرسة نجحت إلى حد ما في سد الفراغات وملء الفجوات التي ظل يشكو منها التاريخ الجزائري في مختلف عصوره، كما استطاعت من خلال بعض التآليف الأكاديمية مواكبة الدراسات التاريخية بالغرب الأوروبي، إلا أنها لم توفق في نظرنا في تكوين مفهوم متكامل للتاريخ الجزائري يحول دون الاستلاب الثقافي ويكون حاجزاً أمام تأثير الإيديولوجيات الأجنبية.

وفي ختام هذا العرض، يتضح لنا أن المناهج الجامعية والإنتاج التاريخي كلاهما يتحكم إلى حد بعيد في إعادة تقييم العلاقات العربية ـ التركية الذي يخص ماضي الجزائر العثمانية، وبالتالي يصبح من الضروري في إطار تدعيم العلاقات التاريخية بين الشعوب العربية والتركية، تطوير البرامج الدراسية والمناهج الجامعية وتجاوز الإنتاج التاريخي المتوفر باختلاف أصنافه وتباين مدارسه، حتى تصبح تلك المناهج منطلقاً صحيحاً لتطوير هذه العلاقات التاريخية، ويغدو الإنتاج التاريخي المنشود انعكاساً صادقاً للتكامل الحضاري بين الأمتين العربية والتركية.

المصادر المحلية لتاريخ مدينة الجزائر «الفترة العثمانية»[1]

تشكل المصادر المحلية المرجع الأولي والمادة الخام لتناول التاريخ الخاص لأي إقليم جغرافي أو مجموعة بشرية، فبدونها يستحيل تحقيق دراسة تاريخية نوعية تتصف بالدقة والعمق والشمول، وبالاعتماد عليها يمكن تكوين فكرة واضحة وصورة صادقة ومعرفة دقيقة لتاريخ أي إقليم أو مدينة.

ومن هذا المنطلق تتحدد أهمية ومكانة المصادر بحيث تصبح المدخل الضروري لإعادة تصورنا للماضي وتجديد نظرتنا لأحداثه، وخاصة ما يتصل منه بالبيئة الفاعلة والمؤثرة في التاريخ العربي الإسلامي، وهي «المدينة»، مركز الحكم ومقر الإدارة ومحور النشاط الاقتصادي وبوتقة التفاعل الاجتماعي ومجال الاحتكاك الفكري والعطاء الثقافي، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن الخطوة الأساسية في أي عمل تاريخي جاد تستوجب البحث أولاً وقبل أي شيء عن المصادر المحلية مع تحديد كيفية تناولها وطريقة الانتفاع بها.

وفي هذا الإطار تكتسي المصادر المحلية لمدينة الجزائر أهمية خاصة ومكانة مميزة، نظراً لكون مدينة الجزائر في حد ذاتها العاصمة السياسية والاقتصادية ومركز الثقل الاجتماعي والثقافي للقطر الجزائري منذ القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)، الأمر الذي جعل مصادرها لا تقتصر على الأحداث الخاصة بها، بل تتوسع وتتنوع لتشمل الأقاليم المجاورة

---

(1) بحث قدم في الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث، جامعة آل البيت، الأردن، 30 أفريل - 1مارس 1997م، ونشر ضمن أعمال الندوة، جامعة آل البيت، 1998م.

لها والمدن المرتبطة بها، بحيث أصبح تاريخها الخاص متداخلاً مع تاريخ البلاد الجزائرية وغدت طريقة تناول وثائقها بمثابة النموذج المقترح لدراسة وثائق باقي المدن الجزائرية.

إن التعرف على المصادر المحلية لمدينة الجزائر في مجملها شيء متعذر في مثل هذه الورقة، ولهذا ارتأينا أن نقتصر في عرضنا على الفترة العثمانية، وأن لا نتجاوز في ذلك التعريف بمختلف أصناف الوثائق وتحديد أماكن وجودها، وذلك قبل محاولة تحديد طريقة التعامل معها والاستفادة منها.

المصادر المحلية لتاريخ مدينة الجزائر

يمكن تصنيف المصادر المحلية لتاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني إلى مصادر أولية تتمثل في الوثائق الأرشيفية التي تتوزع على العديد من دور المحفوظات، وفي مقدمتها الأرشيفات والمكتبات الجزائرية والفرنسية، وإلى مصادر معاصرة للفترة العثمانية وضعت باللغة العربية أو باللغات الأوروبية، بعضها ظل مخطوطاً وبعضها الآخر تم نشره بلغته الأصلية أو مترجماً خاصة إلى اللغة الفرنسية.

أولاً: المصادر الأولية (وثائق الأرشيف):

أهمها وثائق الأرشيف الجزائري وودائع الأرشيفات التركية والأوروبية ومجموعات المكتبة الوطنية الجزائرية.

١- وثائق الأرشيف الجزائري:

تمتلك مديرية الوثائق الوطنية الجزائرية التي تحولت مؤخراً إلى أرشيف وطني مجموعة هامة من الوثائق تخص تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني[1]، وهي في مجموعها تتوزع على أربعة أصناف من الوثائق؛ وهي:

(1) سعيدوني (ناصر الدين)، وضعية الأوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، بحث منشور في كتاب دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص‌ص71 ـ 72.

1 ـ سجلات بيت المال:

وتتضمن معلومات حول الأملاك الموقوفة وعوائد المؤسسات الخيرية المشرفة عليها، كما تحتوي على تسجيلات لأمانات وودائع بيت المال وقوائم بالأملاك العقارية، وأحكام خاصة بالتركات وحصص بيت المال فيها، أقدمها يعود إلى سنة 1111هـ ـ 1699م، وهي في أغلبها تتعلق بمدينة الجزائر والجهات القريبة منها، والقليل منها يخص مدناً جزائرية أخرى.

تم تصنيف سجلات بيت المال من طرف محافظ الوثائق العربية بمصلحة التسجيلات (الدومين) السيد ألبير دوفو (Albert Devoulx) (1826 ـ 1876م) في فهرسه الخاص بالوثائق العثمانية بالجزائر (1850م)؛ ثم حاول بعده الأستاذ دوني (J. Deny) ترقيمها عندما قام بتصنيف الوثائق الجزائرية التي تعود لفترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، فأفرد لها في الفهرس الذي وضعه (1921م) ترقيماً خاصاً بها (من رقم 145 إلى 159)، على أن هذا الترقيم لم يحترم فيما بعد، إذ وزعت في فترة لاحقة على 64 دفتراً وحفظت في إحدى عشرة علبة، وقد وضع لها القائمون على الأرشيف الجزائري حالياً فهرساً خاصاً اعتماداً على الوضع الذي آلت اليه.

2 ـ دفاتر البايليك:

وهي في أغلبها تقاييد للأملاك الموقوفة «الوقفيات» وجداول لنفقات ومداخل الخزينة وتسجيل للقضايا المتعلقة بالمعاملات وضبط لأعمال المصالح الإدارية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، داخل مدينة الجزائر وخارجها، ومنها قسم هام يتصل بقضايا الوقف والمعاملات الخاصة بالمدن القريبة من مدينة الجزائر، كالبليدة والقليعة والمدية ومليانة وشرشال، أو بأوطان دار السلطان القريبة من الجزائر (إقليم سهل متيجة).

تتوزع دفاتر البايليك على 36 علبة تشتمل على 386 سجلاً أقدم

= SAIDOUNI (N.), les Archives algériennes relatives au waqf, in Actes du II congrès international à. Aix - en Provence, Collection Turcica, Vol. VIII, Paris, 1995, pp. 59 - 65.

المعلومات المسجلة بها تعود إلى عام 1085هـ ـ 1675م، وجلها يرجع إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي، ورغم أهمية محتواها، وحاجة الإدارة الفرنسية بعد الاحتلال إليها للتعرف على واقع الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تعرضت كباقي سجلات بيت المال إلى الإهمال، وضاع جزء منها بفعل الفوضى التي أعقبت دخول الجيش الفرنسي مدينة الجزائر وانهيار الإدارة المحلية القائمة على هذه الدفاتر (1830م)، وزاد الوضع سوء إقدام بعض قادة الجيش الفرنسي فيما بعد على إتلاف بعض السجلات رغبة منهم في المحافظة على ما استحوذوا عليه من ودائع وثروات الخزينة، وحتى بعد تفطن المسؤولين الفرنسيين إلى أهمية هذه الوثائق فإنها بقيت مهملة باعتبارها إرثاً من الإدارة التي حكمت الجزائر قبل إلحاقها بفرنسا والتي كان الفرنسيون يعملون على محو آثارها، ولعل هذا ما جعل ألبير دوفو المكلف بالإشراف عليها يتصرف في دفاترها وكأنها ملكية خاصة، فقد أهدى بعض النسخ المنقولة عن السجلات المهمة إلى ضيوف الإدارة الفرنسية بالجزائر، منهم محمد باي تونس (1858م) وخليفته محمد الصادق باي (1861م) الذي تسلم 62 وثيقة مستنسخة لا زالت محفوظة في المكتبة الوطنية بتونس.

صنفت دفاتر البايليك مع بقية الوثائق العثمانية بالجزائر، بما في ذلك سجلات بيت المال، في الفهرس الخاص بمحافظ الوثائق العربية، ألبير دوفو (1850م) ثم حددت أرقامها في التعديل الذي أدخله عليها دوني (1921م) من دفتر رقم 1 إلى 144، وظلت مع باقي الوثائق العثمانية تشكل الملحق الأخير للأرشيف الجزائري المعروف بمجموعة زاد (Série Z) حسب التقسيم الذي أخذ به محافظ أرشيف الجزائر غابريال إسكير (G. Esquer)، وظلت بعيدة عن متناول الباحثين إلى أن نقلت مع باقي وثائق أرشيف الجزائر قبيل الاستقلال إلى فرنسا وأودعت ضمن محفوظات أرشيف ما وراء البحر بإيكس ـ آن ـ بروفانس (Archives Nationales d'Outre Mer à Aix - en - Provence)، ثم أعيدت إلى الجزائر من جديد في السنوات الأولى للاستقلال، وألحقت بها بعض الدفاتر التي ظلت بفرنسا عند زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا

متران للجزائر (1981م)، .وقد احتفظ الفرنسيون بأفلام مصورة لكل ما سلموه للجزائر من هذه الوثائق بأرشيف ما وراء البحر.

3 ـ وثائق المحاكم الشرعية:

تتوزع على 152 علبة (حجم 38 × 27 على 4 سم) بعضها يحمل ترقيماً مزدوجاً (21 علبة ذات أرقام مكررة)، وهي في غالبيتها عقود شرعية وأحكام قضائية تتعرض لقضايا الملكية والمعاملات المتعلقة بها من بيع وشراء ومخاصمات وإثبات نسب، بالإضافة إلى تسجيلات لعقود الزواج والطلاق وتحديد للصداق والإرث والهبة والشفاعة؛ ويعود القسم الكبير منها إلى القرن الثاني عشر والنصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر للميلاد)، وإن كانت بعض العقود تعود إلى عام 1001هـ ـ 1592م ومنها ما يرجع إلى سنة 1272هـ ـ 1855م.

جمعت هذه الوثائق من مختلف المحاكم الجزائرية الحنفية والمالكية وفي مقدمتها محاكم مدينة الجزائر، من طرف الإدارة الفرنسية بالجزائر في الثلاثين سنة الأولى من الاحتلال (1830 ـ 1860م) بواسطة أعوان الإدارة المحلية وموظفي مصلحة الأملاك العقارية (الدومين) بالجزائر، لحاجة السلطة الفرنسية آنذاك إلى التعرف على كل ما يتصل بالملكيات الخاصة أو ما يتعلق بالأوقاف، بهدف انتزاع ملكيتها وإلغاء أحكامها وتسهيل إجراءات الاستحواذ عليها عملاً بتعليمات قانون نابليون الثالث المعروف بسيناتوس كونسولت (Sénatus Consulte) (22 أفريل 1863م)، القاضي بإلغاء الملكية الجماعية وتحديد الملكية الخاصة وتصفية الأوقاف لفائدة المعمرين الفرنسيين في الجزائر.

ومع مرور السنوات وبعد انتهاء الحاجة إلى هذه الوثائق (الشرعية) في تسوية وضعية الملكية، وبعد أن أتم الاستعمار الفرنسي مخططه ووضع يده على أغلب أملاك الجزائريين داخل المدن وخارجها، وفي مقدمتها مدينة الجزائر التي تحولت بفعل هذه السياسة إلى مدينة أوروبية، بعد كل هذا

أصبحت الوثائق الشرعية تؤلف جزءاً من الودائع العربية ـ التركية التي تعرف بمجموعة زاد (Série Z) إلى أن تم نقلها هي الأخرى مع باقي الوثائق إلى أرشيف ما وراء البحر عشية استقلال الجزائر (1962م)، ثم أعيدت للجزائر بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية جيسكار ديستان (جوان 1975م) لتحفظ بالأرشيف الجزائري مع سجلات بيت المال ودفاتر البايليك.

ب ـ وثائق الأرشيفات التركية(1):

إن ارتباط الجزائر سياسياً بمركز الدولة العثمانية (استانبول) واعتراف حكامها بشرعية السلطان العثماني واعتماد جهازها الإداري والعسكري على العناصر التركية (حامية الإنكشارية المعروفة محلياً بالأوجاق) كان له دخل في توفر مادة أرشيفية غنية ومتنوعة تتصل بتاريخ مدينة الجزائر وتهم باقي البلاد الجزائرية في الأرشيفات التركية مثل خزانة قصر توبكابو وخزانة الباب العالي الرئيسية وخزانة الخارجية التركية.

تعتبر وثائق الأرشيفات التركية مصدراً مهماً لتاريخ مدينة الجزائر وباقي البلاد الجزائرية لما تتضمنه من معلومات عن العلاقات السياسية والمعاملات الاقتصادية والقضايا العسكرية والتعليمات الإدارية، وقد حظيت بعضها بالدراسة والنشر كما كانت مرجعاً لبعض المؤرخين في دراساتهم، لكنها ظلت في مجملها بعيدة عن جمهور الباحثين لصعوبة الانتفاع بها، فهي لا تتوفر على فهرس تفصيلي، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الوقت والجهد للتعرف على مضمونها، فحسب تصريح لمدير أرشيف استانبول فيار غيركان (Feyyer Gueurkan) أثناء زيارة قام بها إلى الجزائر، لجريدة المجاهد اليومية (El.Moujahid) بتاريخ جانفي 1977م: «فإن هناك العديد من وثائق المحفوظات التركية تهم تاريخ الجزائر، وهي من الكثرة والتنوع ما يتطلب إعادة تنظيمها وفهرستها مدة قد تصل إلى عشر سنوات».

---

(1) Catalogues des archives françaises (de Paris, de Vincennes, de la Marine et d'Aix - en - Provence).

هذا وقد قام الأستاذ توفيق المدني في فترة السبعينات وأوائل الثمانينات بتصوير مجموعة هامة من الوثائق التركية التي تتعلق بتاريخ الجزائر، زاد عددها عن 3000 وثيقة وقد ساعدته على إنجاز هذه المهمة علاقاته الودية مع الأوساط التركية، وشغله منصب سفير الجزائر بتركيا في فترة سابقة.

وقد تم مؤخراً تصنيف هذه الوثائق، وعكف الأستاذ فكري طونة على ترجمة قسم هام منها بتكليف من المركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر (C.N.E.H)، وهذه الوثائق المصورة هي في أغلبها مراسلات متبادلة بين حكام الجزائر العثمانية والباب العالي، مما يجعلها مصدراً مهماً بالنسبة للتاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية التي كانت تربط مدينة الجزائر باستانبول.

ويلحق بوثائق الأرشيفات التركية مجموعة محدودة من الوثائق التي لها صلة بتاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني في ودائع محفوظات دار الباي بتونس والمكتبة الوطنية التونسية والخزانة الملكية بالرباط ووثائق عابدين بالقاهرة وغيرها من المحفوظات العربية، وهذه المجموعات مع أهميتها تحتاج لمزيد من البحث وتتطلب عملاً جماعياً منظماً من طرف الأرشيفيين حتى يمكن الاطلاع على مضمونها ويسهل الانتفاع بها، بعد أن بدأت تثير انتباه بعض الباحثين أمثال عمر حاشي وخليفة حماش اللذين كان لهما قصب السبق في التعريف بمضمون وثائق دار الباي والمكتبة الوطنية بتونس[1].

---

(1) يعود الفضل في التعريف بمحتويات دار الباي للأستاذ روبير منتران الذي نشر فهرساً مفصلاً لها:

Mantran (R.), Inventaire des documents d'archives turcs de Dar el - Bey Tunis, P.U.F., Paris, 1961.

وقد نشر مؤخراً محافظ أرشيف ولاية الجزائر السيد عمر حاشي كراسات بالوثائق الجزائرية بأرشيف دار الباي على الآلة الكاتبة، كما نشر أخيراً خليفة حماش دراسة مركزة حول ما تحتويه المكتبة الوطنية التونسية من وثائق تهم تاريخ الجزائر، راجع: حماش (خليفة)، كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 13 ـ 14/أكتوبر 1966م، صرص288 ـ 448.

جـ - وثائق الأرشيفات الأوروبية:

كانت نتيجة العلاقات السياسية المضطربة والمعاملات الاقتصادية النشطة والاتصالات الدبلوماسية والتبشيرية المتكررة، والتي قام بها في الغالب رجال دين وقناصل وأسرى أوروبيون وتجار من موانئ البحر المتوسط الشمالية، مع مدينة الجزائر مركز الحكم ومقر الإدارة وقاعدة النشاط البحري (القرصنة)، وذلك قبل أن تصبح الجزائر محل اهتمام خاص من الفرنسيين إثر احتلالهم لها (1830م) وحرصهم في السنوات الأولى لحكمهم على تسجيل كل ما يحتاجونه من معلومات، وهذا ما وفر فيما بعد رصيداً غنياً من الوثائق بمختلف الأرشيفات الأوروبية.

فبالإضافة إلى ما يوجد من وثائق مهمة حول مدينة الجزائر في أرشيف السمنكاس ببلد الوليد وبرشلونه (إسبانيا) وراغوست - دوبروفنيك (كرواتيا) والفاتيكان وليفورن والبندقية ونابولي وجنوة (إيطاليا) ومالطة ولندن، تحتل محفوظات الوثائق الفرنسية مكانة خاصة ووضعاً مميزاً، إذ تعتبر المصدر الأساسي للوثائق الخاصة بالجزائر خارج البلاد الجزائرية، وهي في أغلبها تقارير وتعليمات وتسجيلات ومذكرات شخصية ومراسلات خاصة (Notes, Rapports, Mémoires, Lettres...) تعود بداياتها إلى عهد فرانسوا الأول وخير الدين بربروسة (القرن السادس عشر) وتستند في أساسها إلى الامتيازات التجارية المعروفة بالاحتكارات (Concessions) الفرنسية بالموانئ الجزائرية، ويتصل قسم منها بالعلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والجزائر. أما أهم الأرشيفات الفرنسية التي تتوفر على مصادر أولية خاصة بتاريخ مدينة الجزائر، فهي:

1 - الأرشيف الوطني لما وراء البحر بإيكس - آن - بروفانس:
: Archives: Nationales d'Outre - Mer à Aix - en - Provence

والذي يرمز له بـ A.O.M، وهو يضم وثائق أرشيف الإدارة الفرنسية بالجزائر المعروفة بالولاية العامة بالجزائر (G.G.A)، ومن أهم وثائقه حول مدينة الجزائر سلسلة ف80 (F 80) وسلسلة ب (B) بالإضافة إلى الأفلام

المصورة (micro - fiche: MI) للوثائق العربية التركية التي أعيدت أصولها إلى الجزائر كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

2 ـ أرشيف وزارة الحرب بقصر فانسان (باريس) Archives du Ministère de la Guerre à Vincennes - Paris:

يرمز له بـ (A.M.G)، وهو يضم قسماً من الوثائق التي تهم تاريخ مدينة الجزائر قبل الاحتلال والسنوات الأولى للحكم العسكري الفرنسي للجزائر، وهي مرتبة في مجموعة خاصة بها تحمل حرف ش (H)، بالإضافة إلى أرشيف مصلحة الهندسة العسكرية (Archives de Génie) الذي يتوفر على تقارير وخرائط في غاية الأهمية بعنوان (1. H. Place d'Alger).

3 ـ الأرشيف الوطني بباريس: Archives Nationales à Paris::

ويعرف اختصاراً بـ (A.N.P)، وهو لم يعد يحتوي بعد إنشاء أرشيف ما وراء البحر، إلا على وثائق قليلة أغلبها تهم الاحتكارات التجارية وقضايا صيد المرجان وتقارير عن أوضاع الجزائر العمرانية والبشرية غداة احتلالها، وهي في شكل مذكرات وقوائم إحصائية ومراسلات تجارية مصنفة في سلسلة (Etra B.)، بالإضافة إلى وثائق عديدة تخص الجزائر وتتصل بمدينة الجزائر ظلت موزعة على مجموعات أخرى، أهمها قسم المصورات الذي لا زال يحتفظ بالخرائط التي كانت ملحقة بمجموعة ف80 (F 80) التي حولت إلى أرشيف ما وراء البحر.

4 ـ أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا Archives de la Chambre de Commerce à Marseille:

يرمز له بـ M.A.C.C، وهو يوجد بالعمارة التاريخية للغرفة التجارية بالشارع الرئيسي لمدينة مرسيليا (لاكانبيير)، ويتميز بغنى ودائعه من وثائق الاحتكارات التجارية بعضها يهم المركز التجاري الفرنسي بالسواحل الشرقية الجزائرية، المعروف بالباستيون (Bastion) أو حصن فرنسا، وبعضها الآخر يتعلق بالمعاملات التجارية مع مدن الشرق الجزائري وخاصة عنابة والقل،

وهي في مجملها لها علاقة بتاريخ مدينة الجزائر بصفتها مقر الحكام ومركز المعاملات التجارية مع فرنسا، وتتوزع هذه الوثائق العديدة على سلاسل أبجدية أهمها المجموعات الأولى (A.B.C.D)، ومن ملفاتها التي تتعلق بتاريخ مدينة الجزائر ملف الجزائر قبل الاحتلال (Dossier: Algérie avant 1830 Fonds XI)، وملفات الاحتكارات الأفريقية (Concessions d'Afrique).

د ـ مجموعات وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية:

يعود تأسيس المكتبة الوطنية الجزائرية كمكتبة عامة إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي (1835م)، وأصبحت تضم مجموعات من الوثائق والمحفوظات والكتب منذ أن فتحت أبوابها للقراء (1838م) بمقرها الأول بدار الحاج عمر صهر الداي حسين باشا، ومع تطور محتوياتها ألحق بها متحف أثري غني وأصبحت مركزاً لحفظ العديد من المخطوطات النادرة والوثائق الأرشيفية المهمة التي حولت إليها من مصلحة الوثائق، وهذا ما جعلها تتوفر على مجموعات متنوعة من الوثائق الأرشيفية تتصل بأوضاع مدينة الجزائر وتهم تاريخ البلاد الجزائرية حسبما هو مسجل في الفهرس الذي وضعه محافظها فانيون (E. Fagnan) في نهاية القرن التاسع عشر (1893م)[1].

وأهم مجموعات الوثائق التي توجد بالمكتبة الوطنية والتي تعود إلى الفترة العثمانية[2]:

ـ مجموعة رقم 1641 (1719 ـ 1783م)، وهي عبارة عن 128 وثيقة بعضها منقول عن وثائق أصلية، وهي في شكل رسائل وجهت إلى وكيل الاحتكارات الفرنسية أو مراسلات من باشوات الجزائر لقائد الحامية (آغا النوبة) بمدينة عنابة.

---

(1) Fagnan (E.), Catalogue des manuscrits arabes, turcs et persans la Bibliothéque et Musée d'Alger, Alger, 1893.

(2) اعتمدنا في ذلك على دراسة الباحث خليفة حماش، المصدر نفسه، وكذلك على ما توفر لنا من معلومات أثناء بحثنا في فترة سابقة بودائع المكتبة الوطنية الجزائرية لتحضيرها.

ـ مجموعة رقم 1642 (1816 ـ 1870م)، وهي 30 رسالة موجهة من محمد باي وأحمد باي بقسنطينة إلى حسين باشا بالجزائر.

ـ مجموعة رقم 1903 (1823 ـ 1830م)، وهي 74 وثيقة أغلبها رسائل موجهة إلى وكيل الحرج المكلف بشؤون البحرية بمدينة الجزائر.

ـ مجموعة رقم 2316 (1787 ـ 1813م)، وهي وثائق شرعية من محاكم خارج مدينة الجزائر في شأن الملكيات وما يتعلق بها من معاملات وإجراءات.

ـ مجموعة رقم 3190 (1748 ـ 1830م)، وهي 479 وثيقة أغلبها مراسلات موجهة لحكام الجزائر.

ـ مجموعة رقم 3203 (1742 ـ 1843م)، وهي 69 وثيقة تهم قضايا المعاملات التجارية داخل وخارج مدينة الجزائر.

ـ مجموعة رقم 3204 (1769 ـ 1830م)، وهي 79 رسالة موجهة لباشوات الجزائر من جهات مختلفة.

ـ مجموعة رقم 3205 (1747 ـ 1830م)، وهي 232 وثيقة منها مراسلات إلى حكام الجزائر، وأحكام قضائية موزعة على ثلاثة ملفات مستقلة (120 و55 و57).

ـ مجموعة رقم 390 (1810 ـ 1830م)، تضم 137 وثيقة موزعة على أربعة ملفات، وهي في مجملها مراسلات موجهة من مختلف الجهات إلى حكام الجزائر (الداي) ومساعديه (موظفي الديوان).

ـ مجموعة رقم 2307، وهي عبارة عن ترجمات فرنسية لوثائق الملف الأول من مجموعة 3190 والملف الثاني من مجمرعة 3206، وهي في مجموعها تؤلف 336 وثيقة موزعة على ثلاثة ملفات (300 و22 و14 وثيقة).

وقد حظيت وثائق هذه المجموعات بعناية بعض الباحثين والموثقين الفرنسيين، فقد ترجموا قسماً منها ونشروه؛ كما اعتمدوا على قسم آخر في الأبحاث التي نشروها بأسمائهم ونسبوها لأنفسهم، وإن كانت ترجماتهم

ودراستهم لهذه الوثائق المحلية تفتقر في بعض جوانبها إلى الدقة في النقل والأمانة في الترجمة وعذرهم في ذلك كونهم أول من حاول استغلال تلك الوثائق في وقت لم يتطور فيه بعد المنهج العلمي الحديث في معالجة المعلومات وعرضها، وقد كان في طليعة هؤلاء الباحثين الذين كان لهم شرف نشر الوثائق الأولية أو الرجوع إليها موثقون وباحثون فرنسيون نذكر منهم دوفو (A. Devoulx) وبريسني (Bresnier) ودولفان (Delphin) ودوني (J. Deny) وكلومب (M. Colombe)[1]، كما يتبين لنا ذلك عند تعرضنا لكيفية استغلال الوثائق المحلية.

ثانياً: المصادر المعاصرة للفترة العثمانية:

وهي الكتابات ذات طابع تاريخي تعود للعهد العثماني وتهتم خاصة بتاريخ مدينة الجزائر وتعتبر بحق مصادر مكملة للوثائق الأولية (الأرشيفية) التي سبقت الإشارة إليها، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها لنوعية المعلومات التي توفرها والجوانب التي تغطيها، ولعل هذا ما جعلها لفترة طويلة المصدر الأساسي والمرجع الأولي لكل من كتب عن تاريخ مدينة الجزائر أو أرخ للبلاد الجزائرية.

تتميز المصادر المعاصرة ـ سواء المخطوط منها أو الذي تم نشره بلغته الأصلية أو ترجمته إلى الفرنسية خاصة ـ بكونها تتناول أحداث مدينة الجزائر من وجهة نظر شخصية ورؤية محدودة، فالموضوع منها باللغة العربية أو التركية يتعرض لتاريخ مدينة الجزائر من زاوية داخلية ومعرفة واقعية بوضع مدينة الجزائر فأهمل ما قد يحتاجه الباحث من وصف أو ملاحظة، أما ما ألف منها باللغات الأوروبية فقد كان صادراً عن رؤية خارجية ومن أجل غرض محدد

---

(1) سعيدوني (ناصر الدين)، طبيعة الكتابات حول الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، بحث نشر في مجلة الثقافة الجزائر، عدد 45/ 1978م، صص25 ـ 45، ونشر في كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 صص32 ـ 38.

وميول مسبقة فهو متأثر في الغالب بروح العداء التي كانت تطبع العلاقات الجزائرية الأوروبية في الفترة العثمانية، وهذا ما جعل الكتابات الأوروبية وهي في أساسها تقارير وملاحظات عن أوضاع الجزائر، تتأثر إلى حد كبير بموقف أصحابها، وهم في الغالب قناصل ورجال دين أو وكلاء تجاريون أو مبعوثون أوروبيون إلى ديوان الجزائر أو أسرى تم القبض عليهم من طرف البحارة الجزائريين.

فمن النصوص التاريخية التي تتصل بتاريخ مدينة الجزائر والتي وضعت أساساً باللغة العربية أو التركية نذكر على سبيل المثال: وصف بيري رايس (ت. 1521م) والتامقروتي (ت. 1595م) وابن زاكور الفاسي (ت. 1708م) وأبي القاسم الزياني (ت. 1833م) وابن عمار الجزائري (ت. بعد 1791م) وابن ميمون الجزائري (ت. 1746م) وابن حمادوش الجزائري (ت. 1783م)[1]، ويضاف إلى هذه النصوص تقاييد معاصرة لم تصلنا بنصها الأصلي، منها ما انتهى إلينا في شكل نتف متفرقة أو ترجمات مقتضبة عن أصول مفقودة، مثل تقاييد ابن رجب وتسجيلات ابن المفتي وغزوات عروج وخير الدين[2]،

---

(1) أبو القاسم الزياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة براً وبحراً، تقديم وتحقيق عبد الكريم الفيلالي، منشورات وزارة الأنباء المغربية، فضالة، 1967م.

- ابن عمار، الرحلة الحجازية، نشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1903م.

- ابن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكتاشية، تقديم محمد بن عبد الكريم، الجزائر، 1972م.

- ابن حمادوش الجزائري، لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم وتعليق أبي القاسم سعد الله، الجزائر، 1983م.

- Péri - Rais, La Description des côtes de l'Algérie, trad. par R. Mantran, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n; 15 - 16/1973, pp. 159 - 168.

(2) تقاييد ابن رجب نشرها مترجمة دلفان، راجع:

Delphin (C.), Histoire des Pachas d'Alger, in Journal asiatique, Avril - Juin 1922, pp. 161 - 213.

- عبد القادر (نور الدين)، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر، قسنطينة، 1964، اعتمد فيها على تقاييد ابن المفتي التي تصرف فيها وحاول صياغتها بأسلوبه.

وتسجيلات بعض كُتّاب الديوان المجهولين مثل التي نشرها فيرو (Féraud) بعنوان مذكرات كاتب مجهول (Éphémérides d'un secrétaire)[1]، ومنها تسجيلات وضعها بعض الجزائريين بغرض التعريف بأوضاع بلادهم مثل مرآة حمدان خوجة (Le Miroir) التي وصلتنا في نسختها الفرنسية (1833م) مع كونها وضعت على الأرجح باللغة العربية[2].

ولعل أهم هذه المصادر المعاصرة في نظرنا ما سجله أحد القائمين على سوق مدينة الجزائر (الرحبة) وهو عبد الله بن محمد بن الشويحات (حوالي 1705م)، فقد تعرض هذا الكاتب فيما سجله بلغته البسيطة العامية إلى صلاحيات المحتسب التي تتصل بمراقبة جودة السلع واحترام الأسعار والمكاييل والنظر في الشكاوي والنزاعات بين المتعاملين بالإضافة إلى ما ذكر عن الحرف المتداولة والخدمات المتوفرة وفئات المتعاملين في السوق مثل الدلالين والحمالين والجلابين (تجار المواشي) والوزانين (القائمين بالوزن) وأصحاب المهن المختلفة مثل الحدادين والفخارين والقزازين والنحاسين وصانعي الشواشي والأحذية وغيرهم[3].

= ـ مجهول، غزوات عروج وخير الدين، تحقيق ونشر نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1934م.

(1) Féraud (Ch). Éphémérides d'un secrétaire officiel (1775 - 1830), in Revue africaine, T. 18/1874.

(2) Hamdan ben Othman khodja, le Miroir, Paris, 1833.

ترجمها إلى العربية محمد بن عبد الكريم، بيروت، 1972م؛ وكذلك محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1974م.

(3) سعيدوني (ناصر الدين)، تقديم مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر (مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية رقم 670)، حوليات جامعة الجزائر، عدد5/ 1990 ـ 1991م، ص ص117 ـ 125.

ثم حقق المخطوط، انظر:

سعيدوني (ناصر الدين)، قانون أسواق مدينة الجزائر (1695 ـ 1705م)، لمتولي السوق عبد الله بن الشويهد، تحقيق وتقديم وتعليق، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006م (116 ص).

أما المصادر التي وضعت باللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها، فقد حظيت بالعناية المركزة إذ تم نشر أغلبها في الفترة الاستعمارية من تاريخ الجزائر (1830 ـ 1962م)، وأصبحت لفترة طويلة مرجعاً أساسياً لكل من كتب عن مدينة الجزائر قبل الاحتلال، ومن مؤلفي هذه المصادر الأوروبية المعاصرة للفترة العثمانية من تاريخ مدينة الجزائر نذكر على سبيل الاطلاع لا الحصر[1]: هايدو Haëdo (1634م)، الأب دان P. Dan (1637م)؛ لانفريدوتشي وبوزيو Lanfreducci et Bosio (1587م)، دانكور Dancour، غسبار Gaspard، سيوردي لاكروا Sieur de la Croix (1688م)، دايفيتي Davity (1660م)، داراندا Daranda (1640م)، نيكولاس دي نيكولاي Nicolas de Nicolay (1551)، دابفيل D'Abbeville، فاي Fay (1703م)، سانسون نابولون Sanson Nopollon، بتيس دي لاكروا Pétis de la Croix (1665م)، الفارس دارفيو D'Arvieux (1675م)، دابير Dapper (1686م)، بوربون Bourbon (1831م)، بايسونال Peyssonnel (1725م)، دي فونتان Desfontaines (1785م)، لوجي ديتاسي Laugier de Tassy (1725م)، مورغان Morgan (1757م)، دومون P. T. Dumont، القس دورس L'abbé d'Orse، القس راينال L'abbé Raynal (1790م)، الدكتور شاو Dr. Shaw (1732م)، فاليار Vallière (1781م)، فانتور دي بارادي Venture de Paradis (1769م)، كوندامين Condamine (1731م)، تيدونا Thédenat، بانانتي Pananti (1820م)، روكفيل Rocqueville (1675م)، بوتان Boutin (1808م)، تانفيل Dubois Thainville (1809م)، كيرسي Kercy (1791م)،

---

(1) Play - Faire (R.L), Bibliography of Algeria (1541 - 1887), London, 1868.

- Tubert - Delof (G.), Bibliographie critique du Maghreb dans la littérature française (1532 - 1755), Alger, 1976.

- سعيدوني (ناصر الدين)، نظرة في المؤلفات المتعلقة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، بحث نشر في كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (الفترة الحديثة والمعاصرة)، الجزائر، 1988م، صص34 ـ 42.

كين Quesne (1820م)، بيرو Perrot، بواري Poiret (1785م)، سيمون بفايفر Simon Pfeiffer (1832م)، شالير Shaler (1822م)، كاثكارت Cathcart، كلوزال Clauzel (1831م)، بيرتوزان Berthezène، بيليسيي Péllissier (1836م)، فال باريزو Val - Parisot (1831م)، روزي Rozet (1831م)، ديسبريز Desprez (1831م)، بارتيا Bartillat (1831م)، غيار Gaillard (1837م)، بيربروغجي Berbrugger (1838م)، بوتيات Petiet (1831م).

ثالثاً: التعامل مع المصادر المحلية لتاريخ مدينة الجزائر:

حظيت المصادر المعاصرة المنشورة باهتمام الدارسين، بينما ظلت وثائق الأرشيف الجزائري ومجموعات وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية بعيدة عن أيدي الباحثين، حتى أن بعض القائمين عليها من المحافظين الفرنسيين لم يروا فيها سوى دفاتر قليلة الأهمية، فضلاً عن كونها في نظرهم غامضة لا يمكن الاستفادة منها بسبب لغتها وطبيعة المعلومات التي تحتويها التي لم تكن محل اهتماماتهم لأنها بعيدة عن الواقع الاستعماري في الجزائر، فبقيت صناديقها (علبها) مكدسة على رفوف مصلحة الوثائق وفي ودائع المكتبة الوطنية، هذا إذا استثنينا ما قام به بعض الكُتَّاب الفرنسيين - بدافع الاطلاع - من نشر بعض الوثائق والتعريف ببعض الدفاتر وترجمة بعض النصوص، وكان في طليعة هؤلاء دوفو (A. Devoulx) وجانتي دي بيسي (Genty de Bussy) وبريسني (Bresnier) ودوني (J. Deny) وكولومب (M. Colombe) وكلاين (H. Klein).

فالمحافظ دوفو نشر بالفرنسية العديد من المواضيع التي تتصل بتاريخ مدينة الجزائر اعتماداً على وثائق الأرشيف ومجموعات المكتبة العامة بالجزائر، منها ما كان عبارة عن ترجمات حرفية ومنها ما كان في شكل دراسات معتمدة على هذه الوثائق، من أهمها: دفتر التشريفات، ووثيقة عهد آمان، وسجل غنائم البحر، وبيان بثكنات الإنكشاريين، ومذكرة بالمنشآت الدينية بمدينة الجزائر، وتعريف بحياة البحار الجزائري الرايس حميدو، وكتاب بالعلامات المميزة للأسطول الجزائري، ودراسة أثرية طوبوغرافية لمدينة

الجزائر في الفترات الرومانية والإسلامية والعثمانية، ومذكرات تاريخية حول المساجد والمؤسسات الدينية الأخرى بمدينة الجزائر، وسجل أوجاق الجزائر، وبطارية الأندلسيين، ومساهمة الجزائر في حرب استقلال اليونان.

أما جانتي دي بيسي[1] (Genty de Bussy) فقد نشر العديد من الوثائق في كتابه الضخم عن تمركز الفرنسيين في إيالة الجزائر؛ ويماثله بريسني فيما جمعه من وثائق (منتقيات عربية)[2]؛ ودوني (J. Deny) فيما نشره من أغاني الإنكشاريين الأتراك بالجزائر، وسجلات الإنكشارية المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية[3]؛ وكولومب الذي نشر «مساهمة في دراسة تجنيد أوجاق الجزائر في السنوات الأخيرة من تاريخ إيالة الجزائر»[4]؛ ويلحق بهؤلاء هنري كلاين (H. Klein) بما عرف به من وثائق أصلية ومترجمة في نشرتيه (وريقات الجزائر)[5] (Feuillets d'El - Djazaïr) التي أصدر مستخلصاً لها في كتاب مستقل؛ وكذلك كولان (Colin) الذي كان له الفضل في نشر النصوص المنقوشة على اللوحات التذكارية لمدينة الجزائر وناحيتها[6]، هذا دون أن ننسى ما نشر في «المجلة الأفريقية» و«لوحة وضعية المؤسسات الفرنسية في الجزائر» وسلسلة نشرية «استكشاف الجزائر»[7].

---

(1) Genty de Bussy (P.), De l'Établissement des Français dans la Régence d'Alger,2 vols., Paris, 1839.

(2) Bresnier (M. Chrestomathies arabes, 2 d, Bastide, Alger, 1857.

(3) Deny (J.), Chansons des janissaires turcs d'Alger, in Mélanges de R. Basset, Alger, 1925, T 3, pp. 33 - 117.

- Deny (J), Les registres des soldes des Janissaires conservés à la Bibliothéque nationale algérienne, in Revue africaine, 1920, pp. 19 - 46 et 212 - 260.

(4) Colombe (M.), Contribution à l'Étude de recrutement d'Odjac d'Alger, in Revue africaine, T. 87/1943, pp. 167 - 181.

(5) Klein (H.), Feuillets d'El - Djazaïr, Alger, 1973.

(6) Colin (G.), Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie, Dpartement d'Alger, Paris, 1901.

(7) Tableau de la situation des Établissements Français en Algérie (1830 - 1857), 17 vols.

- Exploration de l'Algérie.

إن هذه النماذج من الأعمال التاريخية عن مدينة الجزائر رغم أهميتها وحاجة الباحثين إليها تظل في نظرنا دراسات نوعية انتقائية ذات مفهوم خاص ونظرة محددة تعكس واقع الجزائر من وجهة نظر استعمارية في فترة الاحتلال الفرنسي، مما يتوجب تجاوزها في دراستنا لماضي مدينة الجزائر بالرجوع إلى النصوص الأصلية التي توفرها المصادر المحلية المتمثلة في وثائق الأرشيف الجزائري، ذلك أن قراءة عابرة لبعض الأعمال التي سبقت الإشارة إليها تظهر لنا أحكامها المسبقة وتقييماتها الذاتية لواقع الحياة في العصر العثماني بمدينة الجزائر، فهي لا ترى الأحداث إلا من وجهة نظر أجنبية بحيث تعكس اهتمامات الأوروبيين بالجزائر وتكاد تنحصر مواضيعها في قضايا النشاط البحري (القرصنة) وما انجر عنه من إتاوات وهدايا إلزامية واحتكارات تجارية وقضايا الأسرى والغنائم[1].

كما أن الأعمال التي اعتمدت أصلاً على الوثائق الأولية مثل التي أنجزها دوفو والتي سبقت الإشارة إليها، تظل هي الأخرى في نظرنا عاجزة عن تقديم بديل للباحث؛ لأن نظرة عاجلة ومقارنة بسيطة بين الأعمال المنجزة والترجمات المنشورة وبين الوثائق الأصلية تؤكد للباحث التجاوزات في النقل والتصرف في الترجمة وتغليب النظرة الانتقائية في اختيار مقاطع من الوثائق بالإضافة إلى التشويه الواضح في كتابة الأسماء والأغلاط المتكررة في التواريخ والمعلومات، وهذا ما لاحظه العديد من الباحثين وقد نبه إليه الباحث خليفة حماش في دراسته القيمة حول ودائع المكتبة الوطنية بالجزائر[2].

إن الاقتصار على ما نشر من أعمال، سواء منها الأعمال التي اعتمدت على مصادر معاصرة أو التي اقتصرت على وثائق الأرشيفات الأوروبية فقط، دفعت العديد من الباحثين وفي مقدمتهم مؤرخون مختصون في الفترة العثمانية إلى طرح إشكالية المصادر العثمانية في تاريخ الجزائر المتمثلة في ضرورة

(1) سعيدوني (ناصر الدين)، طبيعة الكتابات التاريخية، المصدر نفسه، صص40 ـ 42.
(2) حماش (خليفة)، المصدر نفسه.

تجاوز المصادر المعروفة والاعتماد على الوثائق المحلية «الأرشيف الجزائري»، وكان في طليعة هؤلاء الأساتذة إيفر (Yver) وإيمريت (Emerit) ومنتران (Mantran) وعبد الجليل التميمي[1].

وقد واكب هذه الدعوة ظهور دراسات عرفت بطبيعة الوثائق المحلية وحاولت وضع فهارس بمضمونها، نذكر منها على سبيل تعميم الفائدة، ما قام به بوسكي (Busquet) وإسكير (Esquer) وديرمنغام (Dermenghem) وفيرو (Fraud) ومنتران (Mantran) ونوشي (Nouschi) ودوني (Deny) وعبد الجليل التميمي وشهاب الدين يلس[2]. هذا وقد تميز الثلاثة الآخرون بوضع فهارس أكثر دقة وتفصيلاً للوثائق المحلية بالأرشيف الجزائري، مما يجعل منها مراجع أساسية لمحتويات الوثائق العربية التركية في الجزائر وأدوات

---

(1) Yver (G et Autres, Histoire et Historiens de l'Algérie, E. Alcan, Paris, 1931.

Mantran (R.), Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, in Annuaire de l'Afrique du Nord, (CNRS). Aix - en - Provence, 1962.

(2) Busquet (R.), Le fonds de l'Agence de concessions d'Afrique, in la Révolution française, Revue d'Histoire moderne et contemporaine, n° 25/1908.

Esquer (G.), les Archives algériennes et les sources de l'histoire de la conquête, in Annales universitaires d'Alger, n° 3/1912.

- Dermenghem et Esquer, Répertoire des archives du gouvernement général de l'Algérie, série: X. dons et acquisitions divers, Alger, 1954.

Mantran (R.), Rapport sur les registres arabes d'Alger, in Archives d'Outre - mer (dactylographié).

Nouschi (A.), Archives du Gouvernement général de l'Algérie, série H.H., in Cahiers de la Tunisie, n° 36/1961.

Deny (J.), A propos du fonds arabo - turcs des Archives du gouvernement général de l'Algérie, in Revue africaine, n° 62/1921.

- التميمي (عبد الجليل)، مقدمة موجز الدفاتر العربية، المصدر نفسه.

- التميمي (عبد الجليل)، وثيقة عن الأملاك المحبسة بمدينة الجزائر باسم الجامع الأعظم، تونس، 1983.

- يلس (شهاب الدين)، فهرس سجلات البايليك وسجلات بيت المال، عدد خاص من مجلة الوثائق الوطنية الجزائرية؛ وكذلك فهرس الوثائق الشرعية، الجزائر، 1986م (عمل على الآلة الكاتبة، كان لنا شرف تقديمه والتعريف به).

عمل ضرورية لكل باحث يعتمد في دراسته على الوثائق المحلية.

إن كل هذه الجهود التي سبقت الإشارة إليها تعتبر في نظرنا بداية توجه منهجي في معالجة تاريخ مدينة الجزائر من واقع المصادر المحلية ومن نظرة داخلية، لا يمكن أن تكتمل الفائدة منها وتصبح مساهمة متميزة في حد ذاتها إلا بتوجيه الجهود مستقبلاً نحو استغلال مركز لهذه المصادر الأولية، وهذا ما يتطلب منا التعرف على طبيعة المادة التي تتضمنها الوثائق المحلية وآفاق البحث التي توفرها والجوانب التي يمكن أن تغطيها.

1 ـ **فمن حيث التعريف بمضمونها**: نلاحظ أن وثائق الأرشيف الجزائري الخاصة بتاريخ مدينة الجزائر، وهي في الأساس سجلات بيت المال ودفاتر البايليك وعقود المحاكم الشرعية، تتوزع مادتها على:

ـ الوقف (الحبس) بمختلف مؤسساته الخيرية وموظفيه والمنتفعين به وقوائم إيراداته ونفقاته.

ـ التركات والأملاك الشاغرة التي تعود لبيت المال أو لخزينة الدولة.

ـ مداخيل الدولة من المقاطعات ومن الأملاك الواقعة داخل مدينة الجزائر أو التي توجد خارجها.

ـ قضايا الموظفين وشؤون الحامية العسكرية (الأوجاق) وما يتصل بها من نشاط بحري.

2 ـ **أما من حيث الفترة الزمنية التي تغطيها**: فإن الوثائق المحلية تتميز بعدم التوازن في جمع المعلومات، فهي تكاد تكون نادرة في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر وقليلة وغير كافية في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، بينما هي متوفرة إلى حد كبير في أواخر القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر، كما أن الموضوعات التي تتناولها غير متوازنة، فأغلب الوثائق تتعلق بقضايا الوقف (الحبس) والقليل منها يتصل بمعاملات الإدارة وشؤون الحامية ومداخيل الخزينة، بينما المسائل الفكرية والقضايا العلمية والمعاملات الخاصة والعلاقات الاجتماعية تكاد تختفي، فلا يمكن أخذ فكرة عنها إلا بطريقة غير مباشرة باستقراء المعلومات والمقارنة

بينها. ولهذا كان الطابع الغالب على نوعية المعلومات التي توفرها هذه الوثائق المحلية اقتصادياً واجتماعياً في الأساس، مما يتطلب الاستعانة بمصادر أخرى لمعالجة الجوانب التي لم تتعرض لها الوثائق إلا عرضاً مثل الجوانب الاجتماعية والثقافية.

3 ـ أما آفاق البحث التي تسمح بها الوثائق المحلية: فهي تتحدد على ضوء نوعية المعلومات التي توفرها وشروط البحث التي تخضع لها. فمن حيث نوعية المعلومات التي يمكن أن تستخلص من الوثائق المحلية نجد أنها تمس مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1].

فالناحية السياسية وما يتصل بها من إجراءات إدارية وتنظيمات عسكرية تتعرض لها هذه الوثائق من خلال تسجيلات قرارات التولية والعزل والتغريم والمصادرة ودفاتر تجنيد الإنكشارية وسجلات أجورهم وجراياتهم وقوائم الحكام وما كانوا يصدرونه من تعليمات وأوامر، فضلاً عن إشارات تتعلق بالثكنات والأبراج والحصون والبطاريات وغنائم البحر وأوضاع الطوبجية وشراء الأسلحة والعتاد كالمدافع والبارود.

أما الناحية الاجتماعية فتمدنا عنها المصادر المحلية بمعلومات مهمة ولكنها محدودة من حيث النوعية والفترة الزمنية، وهي تتصل بأوضاع الأقلية التركية وجماعة المولدين (الكراغلة) والحضر (البلدية) والدخلاء (البرانية) من جماعات القبائل والجيجليين والأغواطيين والبساكرة والعبيد (الوصفان)، سواء من حيث الخدمات التي يؤدونها أو الامتيازات التي يحظون بها أو الالتزامات التي يخضعون لها. كما تتوفر المصادر المحلية على معلومات حول نشاط جماعة اليهود والنصارى والغرباء من تجار أو وافدين من الأقطار الإسلامية (أبناء السبيل) ووضعية الجماعات الخاصة من أندلسيين ومرابطين وأشراف وإنكشاريين.

---

(1) سعيدوني (ناصر الدين)، نظرة حول الوثائق العثمانية بالجزائر، المصدر نفسه، ص ص12 ـ 16.

كما توفر الوثائق المحلية معلومات دقيقة عن الوضع الثقافي والديني بمدينة الجزائر، سواء فيما يتعلق بوضعية المؤسسات الدينية من مساجد وزوايا ومدارس وأضرحة ومقامات، أو ما يتصل بوظائف السلك الديني من خطباء وأئمة ومؤذنين وحزابين وشواش ووكلاء ونظار، من حيث مهامهم وصلاحياتهم وأجورهم وعلاقاتهم بالسكان والإدارة. وترتبط بهذا الجانب القضايا الخاصة بالمؤسسات الخيرية المشرفة على الأوقاف والأمور التي تتصل بهدايا الحرمين وركب الحجيج وتنظيم الدراسة بالمساجد والمدارس والزوايا.

على أن أهم جانب تتعرض له الوثائق المحلية كما سبقت الإشارة إلى ذلك هو النشاط الاقتصادي والوضع العمراني لمدينة الجزائر نظراً لكون أغلب هذه الوثائق هي في الواقع تسجيلات للقضايا التي تهم معيشة السكان وتنظم حياتهم والتي يمكن تلخيص أهم الجوانب التي تتعرض لها في النقاط التالية:

- مصادر الدخل: نظام الجباية ورسوم الجمارك والأسرى وغنائم البحر وإتاوات وهدايا الدول الأوروبية والتركات والأمانات وودائع وعائدات بيت المال.

- أوجه الإنفاق: جراية الجند الإنكشاري ورؤساء البحر (الرياس) ورواتب الموظفين وأجور عمال البايليك وبعض الخواص ونفقات التجهيز وشراء العتاد (بارود وأسلحة) ومصاريف المرافق العامة التي تنفق عليها المؤسسات الخيرية أو يتكفل بها البايليك (خزينة الدولة).

- العملة والخزينة والأسعار والمعاملات التجارية، وما يرتبط بها من تقارير الوكلاء والجمارك وحقوق الديوانة ووضعية الميزان التجاري.

- الصنائع بأنواعها وأماكن إنتاجها وأسعارها والقائمون عليها والعاملون بها.

- الأسواق وأماكن التجارة باختلاف أنواعها: الحومة، الزنقة، الرحبة، السويقة، الفندق، الدكان، القيسرية، الحوانيت.

- المرافق الاقتصادية والاجتماعية: كالحمامات والأفران (الكوشات) والفنادق والعيون والسواقي والطرقات والإقامات (القصور والمساكن الخاصة).

إن التعريف بالوثائق المحلية ومعالجة كيفية استعمالها، تفرض علينا الإشارة في آخر هذا العرض إلى طريقة الاستفادة منها، هذه الاستفادة التي تتطلب في نظرنا توفر شروط يخضع لها الباحث في تاريخ مدينة الجزائر ويلتزم بها في عمله، أولها: ضرورة التعرف الدقيق على محتوى الوثائق المحلية والوثائق المعاصرة والتدرب على كيفية قراءتها وتحليل مضمونها بحيث يتمكن من التغلب على الصعوبات الناتجة عن رداءة الخط والورق، وتصبح له دراية بالعبارات التي تستخدمها والصيغ التي تستعملها والإشارات التي تعتمدها، مع العلم بأن الوثائق المحلية بالأرشيف الجزائري أصبحت في حالة قد يتعذر معها قراءة بعض صفحاتها لتعرضها للإهمال مدة طويلة لنقلها من مكان إلى آخر في السنوات الأخيرة، إذ تحولت من مصلحة الأرشيف بولاية الجزائر بجوار دار المحافظة إلى المكتبة البلدية أسفل قصر الحكومة إلى فيلا سيزيني (لعلا عبد الرحمٰن) ومنها إلى ودائع قصر باردو ثم إلى قصر الثقافة بالقبة ومنه إلى مقرها الجديد بالأرشيف الوطني الجزائري.

وثاني هذه الشروط هو: ضرورة الأخذ بطريقة ذكية في استخلاص المعلومات وصبها في جداول تساعد على رصد الظاهرة التاريخية في بعدها الزمني ومجالها الجغرافي، مع إجراء مقارنة بين مضمونها وما توفره لنا المصادر المعاصرة التي يفضل عدم الالتجاء إليها لا سيما الأوروبية منها إلا باعتبارها روافد مساعدة على توضيح الرؤيا وسد الثغرات.

أما ثالث الشروط: الاستفادة من هذه الوثائق المحلية، فيكون بتوجيه الدراسات التاريخية لمعالجة مظاهر الحياة اليومية نظراً لطبيعة المادة التاريخية التي توفرها هذه الوثائق، ولكون تلك الجوانب تشكل في حد ذاتها ما يمكن أن نعتبره الحلقات المفقودة في تاريخ مدينة الجزائر.

ويضاف إلى هذه الشروط إخضاع المواضيع التاريخية ـ التي تدرس انطلاقاً من الوثائق المحلية ـ إلى منهج تحليلي وطريقة استقرائية وتناول نقدي ومقارنة متعددة الجوانب، لا تقنع بالمعالجة السطحية والاقتباس البسيط، وإنما تطمح إلى تحقيق إنجاز نوعي كفيل بإعادة البناء التصوري للماضي، وهذا ما لا يتأتى في ظروف البحث الحالية إلا في إطار تحضير أطروحات جامعية أو إنجاز بحوث أكاديمية تستند إلى عمل جماعي لفرق البحث المتخصصة بالجامعات ومراكز البحث.

قائمة أولية ببيبلوغرافية التبادل التجاري لأقطار المغرب العربي في العهد العثماني(1)

أ ـ المصادر:

١ ـ عربية:

ـ نور الدين عبد القادر: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، كتاب صدر في سلسلة نشريات كلية الآداب الجزائرية، طبع بمطبعة البعث بقسنطينة عام 1965م في 294 ص. أغلب معلومات الكتاب أخذت حرفياً من مخطوط: تقاييد بن المفتي غير المنشور والمفقود على الأرجح. الكتاب بدون هوامش أو مراجع ولكنه يتضمن معلومات قيمة، منها ما يتصل مباشرة بالتبادل التجاري بالجزائر.

ـ العنتري محمد الصالح، سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، كتب من طرف مؤلفه عام 1286هـ ـ 1870م، وقد نشر المخطوط مؤخراً من طرف الأستاذ رابح بونار، تحت عنوان: مجاعات قسنطينة، وطبع بالجزائر من طرف الشركة الوطنية للنشر عام 1974م، في 76 ص. في الكتاب معلومات مهمة عن الحياة الاقتصادية للشرق الجزائري ومنها ما يتصل بالتبادل التجاري خاصة.

ـ مجموعة أوامر تركية، أو كتاب قوانين أسواق مدينة الجزائر، وهي

(1) تم تحضير هذه القائمة الأولية للمراجع المتعلقة بالتبادل التجاري للمغرب العربي، في إطار مشروع إنجاز فهرس عام لمراجع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأقطار المغرب العربي ـ لم يكتب له النجاح ـ نشرت بمجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ جامعة الجزائر، العدد 2/ 1986م، صص156 ـ 164.

تقاييد لعبد الله بن محمد الشويحات تناول فيها التبادل التجاري بأسواق مدينة الجزائر مع ذكر الأسعار والقوانين المعمول بها أثناء العهد العثماني. يحتوي المخطوط على 116 ص من الحجم الصغير، مكتوبة بخط مغربي واضح ومزين بالخطوط الحمراء، يعتبر هذا المخطوط الذي انتهيت من تحقيق نصه والذي أصدرته أخيراً بعنوان: قانون أسواق مدينة الجزائر (1695 ـ 1705م)، لمتولي السوق عبد الله بن الشويهد، تحقيق وتقديم وتعليق، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006م (116 ص)، من بين الوثائق المهمة والنادرة لما تضمنه من معلومات دقيقة عن التبادل التجاري للجزائر العاصمة في العهد العثماني.

2 ـ فرنسية:

ـ كاريت، أو: حول تجارة الجزائر مع أفريقيا الوسطى ودول شمال أفريقيا، دراسة مركزة جاءت كرد على مذكرة السيد جول دو لاستري التي تتناول تجارة السودان، طبع الكتاب بباريس بمطبعة قيو، عام 1844م في 38 ص، مع خريطة لأفريقيا الشمالية الغربية، عنوانه بالفرنسية:

Carette (E.), Du commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et Les États Barbaresques, réponse à la note de M. Jules de Lastrie sur le commerce du Soudan, Guyot, Paris, 1844, 38 p.

ـ لوجولي، تيو: التجارة بالجزائر، مذكرات حول التعمير المثمر لأفريقيا الفرنسية، الكتاب يعرض وجهة النظر الفرنسية المتعلقة بمشاريع الاستعمار الفلاحي والعسكري والتجاري، ويتعرض بالخصوص للطرق التجارية البحرية والبرية، مع ذكر الأسواق الداخلية وعلاقة الجزائر بأفريقيا عبر الصحراء، ومع كل من تونس وطرابلس والمغرب الأقصى. طبع الكتاب الذي يغطي فترة القرن التاسع عشر بباريس بمطبعة هاشات سنة 1851م في 206 ص مع خريطة، عنوانه بالفرنسية:

Laujoulet (Théo), Le commerce en Algérie, notes sur le peuplement utile de l'Afrique française, avec une carte des lignes de navigation à voile et à vapeur, Hachette, Paris, 1851, 206 p.

- موروا: حول تجارة شعوب أفريقيا الشمالية في العهود القديمة والوسطى والحديثة، مع مقارنتها بتجارة العرب لهذه الأيام. الكتاب مهم فيما يتصل بالتبادل التجاري، وضع ليكون ملحقاً بكتاب غير معروف، يتصل بالمسألة الجزائرية، عنوانه بالفرنسية:

Mauroy (M.), Du commerce des peuples de l'Afrique septentrionale, dans l'antiquit, le Moyen - âge et les temps modernes, comparé au commerce des Arabes de nos jours, ouvrage faisant suite la Question d'Alger en 1844, Paris, 1846, 199 p.

- براكس: تجارة الجزائر مع مكة المكرمة والسودان مع ذكر الطريق الذي تسلكه قوافل الحج والمبادلات التي يقوم بها الحجاج في الطريق، مع التعرض إلى تجارة السودان. الكتاب مهم نظراً للمعلومات والأرقام التي يوردها في مجال التبادل التجاري، عنوانه بالفرنسية:

Prax (M.), Commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan, route suivie par les caravanes à la Mecque, échanges opérés par les pèlerins, commerce du Soudan, Just - Rouvier, Paris, 1849, 32 p.

- لوحة أوضاع المؤسسات الفرنسية بالجزائر، يتضمن المجلد الأول منها معلومات مهمة عن وضعية التجارة والصناعة بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، عنوان المصدر بالفرنسية:

Tableau de la situation des établissements français en Algérie, Paris, Imp. Royale, Tome 1830 - 1837, Notice (Commerce et industrie en Algérie avant la conquête), pp. 319 - 357.

- بلوندال، ل: لمحة عن الوضعية السياسية والتجارية والصناعية للممتلكات الفرنسية بشمال أفريقيا في بداية سنة 1836م. الكتاب يتضمن معلومات قيمة عن السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، عنوانه:

.Blondel (L.), Aperçu sur la situation politique, commerciale et industrielle des possessions françaises dans le nord de l'Afrique en 1836, Paris, avril 1836.

الدراسات الحديثة:

1 ـ عربية:

ـ الزبيري، محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، 1792 ـ 1837م، أطروحة جامعية بكلية الآداب الجزائرية، نوقشت عام 1972م، طبعت من طرف الشركة الوطنية الجزائرية، بدون ذكر للتاريخ، في 352 ص. كتاب مهم في مجال التجارة، يتضمن فهارس وملاحق وخرائط، معتمد على العديد من المصادر والوثائق.

2 ـ فرنسية:

ـ بوسي، مونيك: الجزائر وليفورن وعلاقتهما الاقتصادية في نهاية القرن السادس عشر، وبداية القرن الثامن عشر الميلادي، رسالة جامعية (دبلوم الدراسات العليا)، بكلية الآداب الجزائرية عام 1971م، تتضمن 90 ص، العنوان الأصلي بالفرنسية:

Bossy (Monique), Alger et Livourne et leurs relations économiques à la fin du XVIè et au début du XVIIè siècle, (Thése de Diplôme d'études supérieures), Faculté des Lettres d'Alger, avril 1971, 90 p.

ـ شارني، جيزال، تجارة تونس في القرن الثامن عشر، أطروحة جامعية، كلية الآداب الجزائرية، لا زالت بمكتبة الجامعة غير منشورة مع أهميتها في التعريف بتجارة البلاد التونسية، عنوان الأطروحة بالفرنسية:

Charnet (Gisèle), Le commerce de la Tunisie au XVIIIè siècle, (Thése de Diplôme d'études supérieures), Faculté des Lettres d'Alger, (travail dactylographique).

- بوتان، أبيل: العلاقات التجارية والدبلوماسية القديمة (الفرنسية ـ المغربية). كتاب مهم في مجال التجارة بين أقطار المغرب العربي ومملكة فرنسا طيلة العهد العثماني، العنوان بالفرنسية:

Boutin (Abel), Anciennes relations commerciales et diplomatiques de la France avec la Barbarie (1515 - 1830), A. Pedone,Paris, 1902, 622 p.

- دولا بريمودي، ف. إيلي: التجارة والملاحة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، كتاب طبع بمطبعة لوهور عام 1861م، بعد أن كان قد نشر بالمجلد الثاني للمجلة الجزائرية والاستعمارية؛ تتصل موضوعات الكتاب أساساً بالقضايا التي تهم النشاط التجاري بالسواحل الجزائرية منذ العهد الوسيط، ولا سيما ما يتصل من هذا النشاط بالمراكز التجارية الفرنسية بالشرق الجزائري في العصور الحديثة. يعتمد الكتاب على مصادر متنوعة ويتضمن ملاحظات شخصية، العنوان بالفرنسية:

De la Primaudie (F. Elie), Le Commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, publié sous les auspices du Ministère de l'Algérie et des Colonies, Ch. Lehure et Cie, Paris, 1861, 315 p.

- دي جوبار، أ: مسألة الجزائر: سياسة واستعمار وتجارة. الكتاب يبرز وجهة نظر الاستعمار الفرنسي فيما يتصل بالقضايا التجارية في أوائل عهد الاحتلال. عنوانه بالفرنسية:

Des Jobert (A.), La question d'Alger: politique, colonisation, commerce, P. Dufart de Cranelet, Paris, 183, 43 p.

- ماسون، بول: تاريخ المؤسسات والتجارة الفرنسية بالإيالات الأفريقية من 1560 إلى 1794م، دراسة موسعة حول النشاط التجاري الفرنسي في كل من الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب، والمغرب الأقصى، معتمدة على الوثائق الفرنسية والأوروبية، عنوان الكتاب بالفرنسية:

Masson (Paul), Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique Barbaresque: 1560 - 1793 (Algérie, Tunisie, Tripoli et Maroc), Hachette, Paris, 1903, 678 p.

- ماسون، بول: تاريخ التجارة الفرنسية بالمشرق في القرن السابع عشر، أطروحة جامعية، كلية الآداب، جامعة باريس، معتمدة على وثائق الأرشيفات الأوروبية، يتصل قسم منها بأقطار المغرب العربي، العنوان بالفرنسية:

Masson (Paul), Histoire du commerce français dans le Levant au

XVIIè siècle, Thése présentée la Faculté des Lettres de Paris, Hachette et Cie., Paris,1896, 533 p.

ـ ماسون، بول: مرسيليا والاستعمار الفرنسي، محاولة في تاريخ الاستعمار. دراسة غنية بالمصادر والوثائق والمعلومات، تغطي النشاط الاستعماري الفرنسي للسيطرة على الأسواق، ودور تجار مرسيليا وشركاتها في دفع الحكومة الفرنسية للاستيلاء على المزيد من هذه الأسواق، العنوان بالفرنسية:

Masson (Paul), Marseille et la colonisation française, essai d'Histoire coloniale, 2è éd., Paris, Hachette, Paris, 1912, 592 p.

ـ روني لوكلير، ش: التجارة والصناعة بمدينة فاس، كتاب غني بالمعلومات، نشر بباريس من طرف الجمعية المغربية عام 1905م، في 212 ص وخريطتين، العنوان بالفرنسية.

René - Leclerc (Ch.), Le commerce et l'industrie à Fez, publication du Comité du Maroc, 1905, Paris, 212 p. avec deux cartes.

ـ رومانو، ر: تجارة وأسعار القمح بمرسيليا في القرن الثامن عشر الميلادي، كتاب مهم من حيث المعلومات والمراجع المعتمدة ومن حيث الجداول والإحصائيات التي يتضمنها. يتعلق قسم منه بتجارة مرسيليا مع أقطار المغرب العربي، العنوان بالفرنسية:

Romano (R.), Commerce et prix du blé Marseille au XVIIIè siècle, A. Colin, Paris, 1956, 185 p.

ج - مقالات:

1 - عربية:

ـ سلفاتور، بونو: العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، مقال نشر بمجلة الأصالة الجزائرية العدد السادس ـ 1972م والعدد السابع 1972م، ص.ص68 ـ 103 و113 ـ 118. يركز المقال على قضايا النشاط البحري، ويذكر من خلال ذلك بعض الجوانب من التبادل التجاري المرتبط بذلك النشاط.

2 ـ فرنسية:

ـ أوكابتان، البارون هنري: دراسة حول قافلة مكة المكرمة وتجارة دواخل أفريقيا، فصيلة مستخرجة من منشورات الأكاديمية الوطنية الفرنسية للفلاحة والصنائع والتجارة، عدد جويلية ـ أوت 1861م. المستخرج طبع منفصلاً في 7 صفحات بمطبعة كلاي بباريس، العنوان بالفرنسية:

Aucapitaine (Le Baron Henri), Étude sur la caravane de la Mecque et le commerce de l'intérieur de l'Afrique; extrait des publications de l'Académie nationale agricole, manufacturière et commerciale, Paris, J. Claye, juillet et août 1861, 7 p.

ـ برودال، فرناند: عملات وحضارات: من ذهب السودان إلى فضة أمريكا، مأساة البحر الأبيض المتوسط، مقال نشر بحوليات اقتصاديات مجتمعات وحضارة الصادرة بباريس، العدد الأول من سنة 1946م، شهر كانون الأول ـ آذار ص ص9 ـ 22. العنوان بالفرنسية:

Braudel (Fernand), Monnaies et Civilisation: de l'or du Soudan à l'argent d'Amrique, un drame méditerranéen, in Annales Économies, Sociétés, civilisation, 1ére année, janvier - mars 1946, pp. 9 - 22.

ـ كاريت، أو: القافلة المتوجهة نحو مكة، دورها التجاري. مقال نشر بحولية الأسفار لسنة 1845م. يتضمن ملاحظات مهمة حول طبيعة التجارة بين بلاد المغرب والحجاز، العنوان بالفرنسية:

Carette (E.), La caravane vers la Mecque, in Annuaire de voyage, année 1845.

ـ إميري، مارسال: لمحة حول البحرية التجارية المغربية في القرن الثامن عشر الميلادي، مقال معتمد على الوثائق، يتناول أوضاع التجارة الخارجية لأقطار المغرب مع أوروبا والعوامل التي أدت إلى الحد من نشاط المغاربة التجاري وتركت المجال مفتوحاً أمام الغزو الاقتصادي الأوروبي. نشر هذا المقال بمجلة الدفاتر التونسية التي تصدرها كلية الآداب التونسية في العدد

الحادي عشر لسنة 1955م، ص.ص. 363 ـ 370. العنوان بالفرنسية:

Emerit (Marcel), Essai d'une marine marchande barbaresque au XVIIIè siècle, in Les Cahiers de la Tunisie, 3é trimestre, No. 11 -3é année, 1955, pp. 363 - 370.

ـ أميري، مارسال: الروابط البرية بين السودان وأفريقيا الشمالية في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، مقال قيم نشر بمجلة أعمال معهد الأبحاث الصحراوية بجامعة الجزائر اعتماداً على وثائق ودراسات متنوعة، ظهر المقال في المجلد الحادي عشر للفصل الأول من سنة 1954م، ص ص30 ـ 47. العنوان بالفرنسية:

Emerit (Marcel), Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIè siècle et au début du XIXè siècle, in Travaux de l'Institut de recherches sahariennes, Université d'Alger, T. XI, 1er semestre 1954, pp. 30 - 47.

ـ فياس، آخيل: مذكرة حول المنتجات البحرية للسواحل الجزائرية، قدمت في المعرض العالمي لباريس لعام 1878م، وهي تتناول المنتجات التي تهم التبادل التجاري خاصة، طبع المقال بالجزائر بمطبعة كورساش عام 1878م في 31 صفحة، العنوان بالفرنسية:

Fillias (Achille), Notice sur les produits maritimes du littoral algérien, in Exposition universelle de Paris de 1878, publiée par Cursach, Paris, 1878, 31 p.

ـ لاكوست: البحرية الجزائرية أثناء العهد العثماني (أو إمارة البحر بالجزائر العاصمة عبر التاريخ)، مقال يتصل بالنشاط التجاري، وبتطور البحرية الجزائرية منذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية. نشر المقال بمجلة البحرية الفرنسية، وطبع منفصلاً من طرف شركة النشر بباريس عام 1931م، في 64 ص. عنوانه بالفرنسية:

Lacoste, La marine algérienne sous les Turcs: l'Amirauté d'Alger à travers l'histoire, extrait de la Revue maritime, Paris, Société d'éditions, Paris, 1931, 64 p.

ـ ماسون، بول: عشية غزو الجزائر: احتكارات وشركات أفريقيا من 1800 إلى 1830م. مقال يتصل بالنشاط التجاري وارتباطه بالاستعمار الفرنسي، نشر بحولية الجغرافية التاريخية والوصفية لعام 1909م، ص ص48 ـ 124. العنوان بالفرنسية:

Masson (Paul), À la veille d'une conquête. Concessions et compagnies d'Afrique (1800- 1830), in Bulletin de Géographie historique et descriptive, année 1909, pp. 48 - 124.

ـ ماتيي، جان: التموين المغربي لجزيرة مالطة في القرن الثامن عشر الميلادي، مقال معتمد على وثائق الأرشيف، نشر بمجلة الدفاتر التونسية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثانية ـ الفصل الثاني، العدد السادس ـ 1954م، ص ص191 ـ 202. العنوان بالفرنسية:

Mathiex, Jean, Le ravitaillement maghrébin de Malte au XVIIIè siècle, in Les Cahiers de la Tunisie, Revue des Sciences humaines, 2è année, 2è trimestre, No. 6, 1954, pp. 191 - 202.

ـ دوفو، ألبير: دفاتر غنائم البحر، دراسة إحصائية قيمة معتمدة على وثائق الأرشيف العثماني بالجزائر، الذي كان يشرف عليه الموثق دوفو. يتعلق المقال خاصة بالتجارة الجزائرية مع الدول الأوروبية ولا سيما ما يتصل بها من غنائم وهدايا وإتاوات وضرائب إلزامية. نشر بالمجلة الأفريقية بالجزائر لسنتي 1871 ـ 1872م، العنوان بالفرنسية:

Devoulx (Albert), Les registres des prises maritimes, in Revue africaine, années 1871 - 1872.

رسالة يوسف القرمانلي إلى حسين باشا[1]

لقد أصبحت الوثائق التاريخية تحتل مكانة خاصة في محاولة إعادة كتابة التاريخ الجزائري كتابة تتوخى الموضوعية والحقيقة، ولو كانت هذه الموضوعية والحقيقة تظل لطبيعة الحادثة التاريخية نسبية، وهذا ما يجعل نشر كل ما يتصل بهذا التاريخ ضرورة ملحة يمليها الواجب الوطني وتفرضها النظرة العلمية، لا سيما بعدما اتجه الاهتمام وتركزت الأعمال في نطاق المركز الوطني للدراسات التاريخية لبعث كل ما له صلة بالتراث التاريخي للجزائر[2]، وهذا ما دفعني إلى نشر هذه الرسالة التي تعطي فكرة صادقة عن العلاقات السياسية والصلات الاجتماعية التي كانت لها آثار مباشرة على أوضاع البلاد الجزائرية في أواخر العهد العثماني، وخاصة السنوات القليلة التي سبقت الاحتلال الفرنسي.

وقد عثرت على هذه الرسالة بأرشيفات وزارة الحرب الفرنسية بفانسان، وهي محفوظة في ثنايا السجلات التي تحمل ترقيم (Algérie H. 1). ومن الملاحظ أن النص العربي لهذه الرسالة لم يسبق نشره، رغم أن الكاتب فالادا (R. Valada) كان قد ترجم الجزء الأخير من هذه الرسالة وذلك ابتداء من

---

(1) نشرت هذه الرسالة مع الدراسة المتعلقة بها بمجلة التاريخ الجزائرية، عدد 7. 1979م، ص47 ـ 66. وفي كتاب أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، صص293 ـ 307.

(2) تلك أمنية لم تتحقق، إذ لم يقم هذا المركز بمهامه في تشجيع البحث كما كان مؤمّلا منه، بل أصبح مع تعاقب السنوات (1971 ـ 1991م) أحد المؤسسات الإدارية التي ساهمت في إحباط جهود الباحثين وتحويل البحث التاريخي إلى عمل روتيني ونشاط ثقافي استعراضي موجه ومحدود الآفاق.

الفقرات التي تبتدئ بهذه العبارة: «فإذا قدر الله بقدومه علينا نعارضوه...»[1]، وذلك في معرض دراسته القيمة عن القرمانليين التي تعود إلى عام 1919م[2]؛ وبالتالي ظل مجمل الرسالة مجهولاً لدى عموم القراء، كما أن النص العربي ظل هو الآخر غير معروف تماماً.

وتركز هذه الرسالة[3] على الجانب السياسي وتشير إلى الأحداث التي كانت تعيشها منطقة المغرب العربي، كما تدخل ضمن العلاقات الجزائرية الليبية لأنها صادرة من يوسف بن علي القرمانلي حاكم طرابلس الغرب (1795 ـ 1832م) في شكل رد على رسالة كان قد بعث بها حسين داي آخر دايات الجزائر (1233 ـ 1245هـ ـ 1818 ـ 1830م).

ويمكن أن نتعرف على مضمون هذه الرسالة بتقسيمها إلى ثلاث فقرات: الفقرة الأولى تؤكد على الصلات المتينة بين الجزائر وطرابلس الغرب، كما تشيد بنوعية العلاقات الممتازة بين حكام البلدين. أما الفقرة الثانية فهي تتعلق بمشروع محمد علي والي مصر لغزو إيالات المغرب العربي ابتداء من طرابلس الغرب، كما تتعرض إلى التهديدات الفرنسية وتظهر المطامع التوسعية لفرنسا التي وجدت في مواقف محمد علي فرصة سانحة للتدخل المباشر في شؤون إيالات الغرب «طرابلس ـ تونس ـ الجزائر»، ومما يلاحظ على هذه الفقرة أنها تشير إلى تلك الاستعدادات البحرية والبرية لحكام طرابلس والجزائر لصد هذه المشاريع العدوانية المشتركة بين محمد علي وحكومة فرنسا آنذاك، بعد أن أشاع القناصل المعتمدون في طرابلس الغرب أنباء مفادها أن محمد علي تواطأ مع القوات الفرنسية لتمكينه من احتلال الجزائر وأنه قد يتحصل من الفرنسيين على السلاح والجند لهذا الغرض.

---

(1) يقصد محمد علي باشا حاكم مصر آنذاك الذي كان يعتزم غزو طرابلس الغرب كما سنرى.

(2) Valada (R.), Lettres sur l'histoire des Karamanlis Pachas de Tripoli de 1714 à 1835, in Revue de l'histoire des colonies françaises, n°7, 1919, pp. 243 - 244.

(3) يعود تاريخ هذه الرسالة إلى 24 ذي القعدة 1245هـ، الموافق ليوم 7 ماي 1830م.

وفي آخر الرسالة ترد الفقرة الثالثة التي تعرضت إلى موقف حاكم طرابلس الغرب من النزاع الجزائري ـ الفرنسي الذي أصبح بمثابة مقدمة لصراع مرير ذي أبعاد دولية تنذر بعواقب وخيمة على منطقة المغرب العربي. ولعل أهم ما نستفيده من هذه الفقرة الأخيرة هو كونها تسجل تأييد حاكم طرابلس الغرب لحاكم الجزائر حسين داي، مع إظهار التأسف لعدم تمكن حكومة طرابلس الغرب من تقديم معونات مادية محسوسة نظراً لأوضاع البلاد آنذاك، هذه الأوضاع التي تميزت بكثرة الثورات وتكرر التهديدات من طرف الدول الأوروبية لحكومة يوسف القرمانلي، وبذلك اكتفى حاكم طرابلس الغرب في آخر رسالته بإبداء النيات الحسنة التي لم تتجاوز الدعاء الصالح لحاكم الجزائر، مع الإشادة بقوة الجزائر ومواقفها المشرفة في التصدي لأعداء المسلمين.

اعتماداً على مضمون هذه الفقرات يحسن بنا أن نقر الأحداث التاريخية التالية:

1 ـ كانت هناك مراسلات متبادلة ومشاورات منتظمة بين إيالتي طرابلس الغرب والجزائر، وهذا ما تشير إليه الرسالة بما نصه: «وطلبتم منا أن نعرفكم... فلتعلمون رعاكم الله أن قبل هذا الكتاب عرفنا السيادة بجواب مضمونه...»؛ وكذلك تلك العبارة التي تؤكد على ضرورة المشورة بين البلدين والتي وردت بهذه الصيغة: «وما تعرض للسيادة من حاجة عرفونا بها...».

2 ـ تظهر لنا الرسالة موقف طرابلس الغرب من أوضاع الجزائر آنذاك، هذا الموقف الذي نعتبره إيجابياً لتأييده لصراع الجزائر مع فرنسا وتشجيعه لمواقف حسين داي، رغم أنه في ذلك لا يتجاوز التأييد المعنوي إلى المساهمة الفعلية في تقديم العون والمساعدة.

إن اكتفاء حاكم طرابلس الغرب بإبداء عواطف الأخوة دون تقديم المعونات المادية التي كانت الجزائر في حاجة إليها بعد حصار بحري دام

ثلاث سنوات وبعد اعتزام فرنسا غزوها واحتلالها، يرجع إلى تلك الصعوبات التي كان يتعرض لها حاكم طرابلس الغرب، والتي تمثلت خاصة في الثورات العديدة بمختلف الأقاليم (1806 ـ 1830م) وإعلان سكان الساحل والمنشية المجاورة لمدينة طرابلس العصيان ومبايعة ابنه أحمد والياً عليهم رداً على ثقل الضرائب، في وقت تكررت فيه تهديدات الأساطيل الأوروبية التي تمكنت بفعل التظاهر بالقوة من أن تحصل على إطلاق الأسرى المسيحيين (1819م)، لكن ذلك لم يحل دون حدوث خلاف حاد مع مملكتي سردينيا ونابولي (1825 ـ 1826م)[1].

3 ـ كذلك تعكس لنا الرسالة أطماع محمد علي والي مصر وآثارها على النزاع الجزائري الفرنسي، هذا النزاع الذي يمكن أن ندرجه في نطاق الحركة الاستعمارية الأوروبية الرامية إلى السيطرة على المتوسط، وإخضاع البلاد الإسلامية الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية، بعد أن وجدت الدول الأوروبية في المؤتمرات الدولية وعلى رأسها مؤتمري فيينا (1814م) وإيكس لاشابيل (1818م) أسلوباً مناسباً للعمل العسكري والتدخل الدبلوماسي، وبعد أن مهدت لهذه الحركة الاستعمارية أطماع محمد علي ونشاطات القناصل الأوروبيين في كل من الجزائر وطرابلس والإسكندرية واستانبول.

ففي الجزائر أدى موقف دوفال القنصل الفرنسي إلى حادثة ضربة المروحة المشهورة (أفريل 1827م)، وما جرته من قضية الانتقام للشرف الفرنسي الذي أهين في شخص هذا القنصل حسب زعم الحكومة الفرنسية، ثم ما تطور إليه بعد ذلك من حصار بحري على السواحل الجزائرية (1827 ـ 1829م) وما أعقبه من استعداد حثيث للحملة ضد الجزائر[2].

وشهدت طرابلس الغرب قضية اغتيال الماجور لاين (Major Laing) صهر

(1) Mantran (R.), Karamanli, in Encyclopédie de l'Islam, T. IV. Paris, 1976, p. 642.

(2) راجع لزيادة الإيضاح: أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827 ـ 1847م، ترجمة وتعليق عبد الجليل التميمي، ط 2، تونس، 1974م، صص27 ـ 38.

القنصل الإنكليزي ورينجتون (Warington) واختفاء وثائق اكتشافاته بأعماق الصحراء وتخوم السودان، هذا الاغتيال الذي اتهم به القنصل الفرنسي روسو (Rousseau)، الأمر الذي جعل يوسف القرمانلي حاكم طرابلس في موقف حرج أدى به إلى حد الخضوع والموافقة على إبرام معاهدة مهينة مع فرنسا في شهر أوت 1830م[1]، والتي كانت هذه الرسالة سبباً مباشراً فيها كما سنرى.

أما الإسكندرية فهي بدورها عرفت نشاطاً متزايداً للقنصل الفرنسي درفتيي، هذا القنصل الذي أشار على وزير خارجية فرنسا لافيروني (La Ferronys) بالاستفادة من التعاون مع محمد علي بتشجيعه للاستيلاء على إيالات المغرب العربي، وذلك بتجريد جيش بري انطلاقاً من مصر. ورغم إهمال هذا المشروع مدة فإنه أعيد تقديمه مجدداً لرئيس وزراء فرنسا بولينياك الذي وجده متماشياً مع مطامع فرنسا في المتوسط، وهذا ما شجعه على تقديم عشرة ملايين فرنك في شكل معونة لمحمد علي، وجعله يحرص على الحصول على موافقة السلطان على ذلك. وقد خول له مجلس الوزراء الفرنسي بعد مصادقة الملك على إجراء اتصالات في هذا الشأن، بواسطة سفير فرنسا في إستانبول غيليمي (Guillimi)، وقنصلها العام بالإسكندرية ميمو (Mimaut)[2]، في وقت كانت فيه الدولة العثمانية منهمكة في مشاكلها الداخلية ومتخوفة من تحرشات محمد علي.

---

(1) للمزيد راجع: رودولفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمنلي، ترجمة طه فوزي، مراجعة حسن محمود وكمال الدين الخربوطلي، القاهرة، 1961م.
وكذلك: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي: تونس، الجزائر، ليبيا 1816 ـ 1871م، تونس، 1972م، صص263 ـ 274، فصل حسونة الدغين الطرابلسي وقضية الماجور لاين.

(2) انظر:

Darcy, France et Angleterre, cent ans de rivalité coloniale, Paris 1904.

Charles - Roux (F), France et Afrique du Nord avant 1830, Paris, 1932.

Dovin (G.), Mohamed Ali et l'expédition d'Alger, Le Caire, 1930.

Serres (J.), Politique ottomane dans l'Afrique du Nord, Paris, 1925.

4 ـ كما تبرز لنا هذه الرسالة أيضاً ملامح من شخصية يوسف بن علي القرمانلي وموقفه من سياسة محمد علي ومن الأطماع الفرنسية، فيوسف بن علي الذي اشتهر في أول حكمه بالشجاعة وبعد النظر والقدرة على إحباط مشروعات أعدائه ولو أدى به الأمر إلى استعمال القوة والالتجاء إلى المكر والخداع، أصبح في هذه السنوات الأخيرة من حكمه حسبما يفهم من هذه الرسالة مثال الحاكم المسالم المتريث المنطوي على نفسه العاجز عن تقديم العون لأصدقائه بعد أن ضعفت سلطته وتضاءلت هيبته حتى في وسط حاشيته وبين أعضاء ديوانه[1]. كما توضح لنا هذه الرسالة أسلوب حسين داي السياسي وتحركاته في نطاق الأقاليم العثمانية لإحباط نوايا فرنسا ومشاريعها الاستعمارية، وهذا عكس ما هو معروف عنه في كثير من المصادر من أنه معتدّ برأيه لا يقبل النصيحة ولا يرى فائدة في التعاون والتآزر مع الآخرين.

5 ـ على أن أهم هذه الاستنتاجات كلها يكمن في ذلك الأثر الذي أحدثته الرسالة عندما وقعت في أيدي الجيش الفرنسي مع مجموع وثائق الدولة الجزائرية بحصن القصبة بعد الاحتلال مباشرة[2].

فبعد أن تأكدت الإدارة الفرنسية اعتماداً على هذه الرسالة من نوايا حاكم طرابلس الغرب يوسف القرمانلي المعادية لفرنسا، وبعد أن لمس قادة الحملة الفرنسية مدى التشجيع والتعاطف الذي أبداه هذا الحاكم لحسين داي حتى يقف في وجه الفرنسيين، اتخذت الحكومة الفرنسية إجراءاً سريعاً لتأديب حاكم طرابلس، وأصدرت الأوامر للأميرال المساعد دوروزانال (Derusanel) أن يتوجه على رأس فيلق من البحرية مكون من سبع بواخر إلى طرابلس الغرب بعد أن يتم احتلال عنابة مباشرة، وذلك بحجة إرغام يوسف القرمانلي على إبداء الترضيات وإعلان الاعتذار عن الإهانة التي ألحقت بالقنصل البارون روسو (Le Baron Rousseau)، وقد وصل بالفعل الأسطول الفرنسي أمام ميناء

---

(1) رودولفو ميكاكي، المصدر نفسه، ص132.

(2) Valada, op. cit., p. 244.

طرابلس الغرب يوم 9 أوت 1830م، ولم يجد حاكم طرابلس بداً من قبول كل الشروط التي فرضت عليه من طرف الأميرال المساعد دوروزانال بعد أن علم بنبأ سقوط الجزائر في أيدي الفرنسيين، وبذلك أمكن لوزير البحرية الفرنسي دوبيري (Duperré) أن يصرح يوم 13 أوت 1830م بأنه تم إمضاء معاهدة تجارة وملاحة بتاريخ 11 أوت 1830م[1]، حسب النوايا المعينة من طرف الدول الأوروبية الكبرى في مؤتمر إيكس لاشابيل، والرامية إلى جعل الدولة الإسلامية ومنها طرابلس الغرب مجردة من قوة بحرية قادرة على الوقوف في وجه المطامح الاستعمارية الأوروبية.

كل هذا يجعلنا نستنتج بأن هذه الرسالة كانت سبباً مباشراً في دفع فرنسا لفرض هذه المعاهدة المجحفة على حكومة طرابلس الغرب، بعد أن هيأت لها ملابسات قضية الماجور لاين أرضية ملائمة، وهذا ما دفع الدولة العثمانية فيما بعد إلى الإسراع بإلحاق طرابلس الغرب من جديد بالإمبراطورية العثمانية وتنحية بقايا القرمانلية عام 1835م، وذلك حتى لا تتكرر مأساة الجزائر التي احتلت من طرف الفرنسيين قبل خمس سنوات.

---

(1) أهم ما ورد في هذه المعاهدة:

1 ـ الاعتذار لفرنسا والاحتفاظ معها بعلاقات طيبة.

2 ـ تقديم تعويضات قدرت قيمتها بـ 800,000 ف.

3 ـ النص على إلغاء القرصنة وتحريم النخاسة (المادة 3).

4 ـ الامتناع عن أخذ الإتاوات وتسلم الهدايا القنصلية (المادة 5).

5 ـ العمل على حماية السفن المعرضة للغرق أو الخطر على السواحل (المادة 4).

6 ـ تحسين نظام التجارة والتبادل (المادة 6).

راجع: رودولفو ميكاكي، المصدر نفسه، وثيقة رقم 16، صرص53 ـ 56. وكذلك:
Valada, op. cit., p. 244.

نص الرسالة

الحمد لله، وصلى الله على خير الأنام ونبراس الظلام ومن هو للرسل ختام سيدنا محمد وآله وأصحابه الكرام

حفظ الله حضرة الملك المؤيد المنصور المظفر في البرور [كذا] والبحور من عظم شأنه حتى هابته جميع الملل ووقع في قلوبهم من رعود هيبته الانزعاج والوجل أمام الغزاة والمجاهدين ومحيي سيرة الخلفاء الراشدين ذي الهمة الشامخة والطلعة المأمونة أخونا سيدي حسين باشا والي دار الجهاد الجزاير المحروسة، لا زال النصر معقوداً بنواصي أيامه والظفر والسعد آخذان بمقوده وزمامه، أما بعد السلام الكامل الأتم والرضوان الشامل الأعم يؤم حضرتكم العلية ورحمة الله تعالى وبركاته تتعاهد رفيع مقامكم بكرة وعشية، فالمعروض على سمعكم الشريف وفهمكم اللطيف أننا ولله الحمد على حالة ترضي السيادة، ومقيمون على حبكم الصافي وودكم الوافي كما تعهدون وزيادة؛ لأن كلا الوجاقين من قديم الزمان حال ملوكهما متحد في كل الأحوال، ونحن لا نحول [كذا] عن ذلك ما دامت الأيام والليال، هذا وقد بلغنا جوابكم السعيد وخطابكم المفيد ففككنا ختامه وقرأناه وتشرفنا بلذيذ لفظه ومعناه واستفدنا منه ما أنتم عليه من استقامة الأحوال، وبلوغ الآمال، وعرفتمونا بأنه بلغ سيادتكم.

إن عندنا حركة بحرية وبرية ومتهيئين لملاقاة صاحب الإيالة الشرقية، وتحيرت سيادتكم من وقوع هاته الأحوال وطلبتم منا أن نعرفكم عنها تفصيلاً لا إجمالاً، فتعلمون رعاكم الله أن قبل هذا الكتاب عرفنا السيادة بجواب مضمونه أن هذه الأخبار وردت علينا من سائر الأقطار وانكتبت [كذا] في

الكزطات [المذكرات] عند القناصل متحققين وقوعها من الحاصل، وعلى ما قيل أن الحامل لوالي مصر على ذلك أن عدو الله الفرانسيس أغراه على أخذ الوجاقات وسهل له الطرق والمسالك وتحملوا له [تعهدوا له] بأن يكونوا في عونه على تميم الغرض الذي طلب، ويستقل بالملك ويصير سلطان بر فركة العرب بعدما التزموا بأن يمدوه بجميع ما يحتاجه من آلة الحرب والعساكر، ويوجه معهم ابنه إبراهيم باشا ليمكنوه ولاية الجزائر، فلما سمعنا بذلك شرعنا في تجهيز الأمحال وتحضير ما يلزمنا من آلة الحروب والقتال وبعثنا لكافة أهل أوطاننا بأن يقضوا لوازم السفر ويكونوا على نصيرة وحذر، فإذا قدر الله بقدومه علينا نعارضوه بعساكرنا في حدود العمالة ونذيقوه وبال أمره ويرجع خائباً إن شاء الله لا محالة، ونجاوزه بحول الله وقوته بفعله، وعلى كل حال فلا يحيق المكر السيئ إلا بأهله وإن هو اكتفى بمملكته وتأخر عن الجدال فهو المراد وكفى الله المؤمنين القتال ولا نسعوا [كذا] والله إلا في حقن دماء المسلمين ولا مرادنا أن [كذا] يكون بين الإسلام سيفين مختلفين، والفتنة نار وواقدها لا يكون إلا من الفجار.

وإن تشوقتم سيادتكم لكيفية أحوالنا فإننا في غاية التعب وضيق الخاطر والنصب خصوصاً بعدما سمعنا بأن الفرانسيس جمع جنوده ومتوجه لوجاقكم لا أبلغه الله مقصوده، ولا زلنا في شغل بال وتغير أحوال حتى اجتمعت بوليٍّ من أهل الكشف بكوا من الأسرار، وله إشارات ظاهرة تغني عن الإشهار، فسألته وأفادني عن سيادتكم ببشارة نرجوا من الله أن تكون أصح من النقش على الحجارة، وهم أنهم دمرهم الله يرجعون على غير طايل فلتقر بها عيناً ولتطب نفساً ولا تخشى بحول الله رهقاً ولا نجساً ولا شدة ولا بأساً، كيف لا وأنتم من فضل الله ما بجنودكم قلة، ولا في جيوشكم فلة، ولأبطالكم قناة شديدة المضارب ذكرها في المشارق والمغارب، وجهادكم خالص لله لا لقصد رياء ولا لطلب دنيا، بل ابتغاء مرضاة الله لتكون كلمته العليا، ونحن ما لنا قدرة نمدوكم بها إلا بصالح الدعوات منا، ومن جملة أهل وجوقنا في المساجد عند أثر [كذا] الصلوات كما نطلبوا [كذا] منكم ذلك في كل

الأوقات، وعلى الله القبول بجاه أكرم شفيع وأجل رسول، والمطلوب من سيادتكم أن تعرفونا بما يزيد عندكم من الأخبار لأننا في غاية الانتظار، وما تعرض للسيادة من حاجة عرفونا بها، ولكم الفضل ودمتم بخير وعافية وعيشة من الأكدار صافية والسلام. بتاريخ 24 من ذي القعدة سنة 1245هـ (1829م) من العبد الفقير لربه يوسف بن علي باشا طرابلس الغرب وفقه الله وأعانه آمين.

القسم الثاني

في التاريخ الإداري والعسكري والسياسي

1 ـ البحرية الجزائرية ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها.

2 ـ موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر.

3 ـ دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايليك بالجزائر.

4 ـ الإدارة العثمانية في الريف الجزائري «نموذج مقاطعة دار السلطان».

5 ـ صالح باي ومكانته في تاريخ قسنطينة (1185 ـ 1207هـ/ 1771 ـ 1792م).

6 ـ ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية.

7 ـ موقف الأمير عبد القادر من بقايا العثمانية التركية بالجزائر.

8 ـ معركة نافرين (1827م).

9 ـ الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية (1827 ـ 1830م).

البحرية الجزائرية
ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها[1]

1 ـ نشأة البحرية الجزائرية:

عرفت البحرية الجزائرية طيلة تاريخها الطويل عدة مراحلة متميزة، فبعد الماضي البحري العريق في الفترة السابقة للإسلام، تشكلت النواة الأولى للقوة البحرية الجزائرية إثر الفتح الإسلامي للمغرب في القرن السابع الميلادي.

وقد كان لهذه البحرية الإسلامية الناشئة ببلاد المغرب دور كبير في إبعاد الخطر البيزنطي على السواحل بعد أن نقل البيزنطيون قوتهم البحرية إلى غرب المتوسط إثر معركة ذات السواري (34هـ ـ 654م)، فقد تمكن حسان بن النعمان بعد الاستيلاء على قرطاج (75هـ ـ 694م)، من تكوين نواة للأسطول الإسلامي بالمغرب عملاً بتوجيهات الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز القاضية بإنشاء دار سفن أفريقيا واستقدام الصناع المهرة لهذا الغرض من مصر.

وقد ساعد على تطور البحرية الإسلامية بالمغرب فيما بعد إنشاء ترسانة للسفن بتونس بأمر من الوالي عبد الله بن الحبحاب (114هـ ـ 732م)، وقد

---

(1) عرضت الأفكار الرئيسية لهذا البحث في محاضرة ألقيت بقصر الثقافة، الجزائر (2 ديسمبر 1985م)، ونشر قسم منها في مجلة التاريخ التي يصدرها المركز الوطني للدراسات التاريخية، تضمن أخطاء وأغلاطاً عدة (العدد الخاص بمحاضرات قصر الثقافة)، عدد 22/ 1986م، صص. 23 ـ 36، وحتى تكتمل الفائدة بها رأينا من المفيد إثراءها وتحويرها وإضافة جدول تاريخي للمعارك البحرية، وقد نشرت بنصها المصحح في مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ، جامعة الجزائر، عدد 10/ 1996م، صص63 ـ 91.

بدأت البحرية الإسلامية الناشئة بالمغرب بتحقيق مهام خطيرة أثرت على تطور الأحداث بالحوض الغربي للمتوسط، تمثلت خاصة في العبور إلى الأندلس (92هـ ـ 711م)، وفي العمل على فتح صقلية بعد عدة محاولات بحرية (720 ـ 752م)، وذلك قبل أن يستكمل المسلمون الاستيلاء عليها بقيادة أسد بن الفرات في عهد زيادة الله الأول الأغلبي (827م)، وبفضل جهود عبد الله بن إبراهيم الأغلب.

هذا وقد ساهم الأسطول المغربي كذلك في فرض سيادة المسلمين على جزيرة سردينيا (711 ـ 752م) وسواحل جنوب إيطاليا (821م)، أثناء حكم ولاة القيروان (715 ـ 797م) وأمراء الأغالبة (800 ـ 909م). وقد زادت أهمية هذه البحرية في عهد الفاطميين بالمهدية (910 ـ 972م)، إذ قدرت بعض المصادر عدد قطع الأسطول في عهد المعز لدين الله قبل انتقاله إلى مصر، بـ 600 قطعة بحرية، في وقت كانت فيه القوى البحرية للخلافة الأموية بالأندلس على عهد الخليفة عبد الرحمٰن الناصر التي كانت تتوفر على 200 سفينة، تحرص على ربط اتصالات مكثفة بالسواحل الجزائرية لإبعاد الخطر الفاطمي الذي أصبح يهدد الأندلس، بعد أن زالت دولة الأئمة الرستميين بتاهرت (778 ـ 909م)، وحاولت صنهاجة الحد من استقلال زناتة بالمغرب الأوسط.

بعدها بدأت البحرية الجزائرية تتميز بنوع من الاستقلال عن باقي الأساطيل المغربية، وأصبحت تشكل قوة بحرية خاصة، كان لها دور مهم في مواجهة التحدي المسيحي على عهد الحماديين (1007 ـ 1163م) والمرابطين (1073 ـ 1147م) والموحدين (1130 ـ 1226م) وبني زيان (1236 ـ 1554م)، وتركزت قواعدها بمدن عنابة وبجاية ودلس ووهران والمرسى الكبير وأرشقول وهنين، وأثناء ذلك أصبحت قطع البحرية الوسيلة الفعالة في الدفاع عن السواحل الجزائرية ورد الهجمات الأوروبية عنها رغم ظهور قوة النورمان البحرية واختلال التوازن بالمتوسط بفعل تزايد قوة النصارى البحرية، بعد أن هاجمت سفن بيزا عنابة (426هـ ـ 1034م)، وأغار أسطول جنوة على بجاية

(428هـ ـ 1143م) وشرشال وتنس وبرشك (539هـ ـ 1145م).

كان للبحرية الجزائرية تحت قيادة الملوك الحماديين دور فعال في إبعاد خطر النورمان عن السواحل، إذ شاركت في محاصرة حامية النورمان التي استقرت بالمهدية منذ سنة 543هـ، كما هاجمت قواعدهم بالمدن الإيطالية (مهاجمة مدينتي بيزا وجنوة على عهد يحيى بن العزيز الحمادي) رداً على هجوم تعرضت له بجاية من طرفهم سنة 480هـ، وذلك قبل أن تتوفر الظروف للموحدين لمواصلة الجهاد البحري ضد النصارى بسواحل أفريقية (استرجاع المهدية من يد النورمان 555هـ ـ 1160م) والأندلس (معركة لشبونة البحرية 573هـ ـ 1177م)، فقد عمل عبد المؤمن بن علي الكومي على تطوير الأسطول الإسلامي، واستخدمه في استيلائه على أفريقية وفرض نفوذه بالأندلس، حيث استعمل 70 عمارة بحرية في حملته على أفريقية سنة 1159م و400 قطعة بحرية للعبور إلى الأندلس من مراسي المعمورة وطنجة وبادس وهنين ووهران سنة 1163م، وقد كان لهذه القوة البحرية تأثير في مكانة الموحدين في العالم الإسلامي، حتى أن صلاح الدين لم يتردد في طلب العون من يعقوب الموحدي في حروبه مع الصليبيين حسب ما تؤكده بعض الوثائق.

هذا وقد ظلت بجاية وحتى بعد سقوط دولة الموحدين وضعف دولتي بني عبد الواد بتلمسان وبني حفص بتونس، قاعدة بحرية مهمة تنطلق منها وحدات البحرية الجزائرية لمواجهة الأساطيل المسيحية المغيرة على السواحل، وقد أشار إلى ذلك أبو العباس أحمد الغبريني في «عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية» بقوله: «كانت بجاية بلدة غزاة، وكان الغزاة يدخلون إلى الجزر الرومية وغيرها ويسوقون السبي الكثير منها وينزل الناس لشرائه بحومة المذبح من جهة الربض»؛ كما أشار ابن خلدون إلى ذلك في «كتاب العبر» بهذه العبارة: «وشرع في ذلك (أي الغزو) أهل بجاية منذ ثلاثين سنة (أي حوالي سنة 1350م) فيجتمع النفير والطائفة من غزاة البحر ويصطنعون الأسطول... ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين

غفلة فيخطفون ما يقدرون عليه ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة فيظفرون بها غالباً ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى».

بعد هذا الماضي الإسلامي الحافل دخلت البحرية الجزائرية مع ضعف دولة بني زيان في القرن الرابع عشر فترة ركود تميزت بتحول البحرية من مهامها الجهادية إلى وسيلة لضمان التبادل التجاري بين البلاد الأوروبية والمراسي الجزائرية التابعة للزيانيين وهي هنين والمرسى الكبير ووهران ومستغانم ودلس، لكن تزايد ضغط النصارى وتركز هجماتهم على أقاليم الأندلس وتوافد أعداد كبيرة من البحارة الأندلسيين، جعل نشاط القطع البحرية الجزائرية يتحول إلى الدفاع عن السواحل ومهاجمة السفن الأوروبية الراسية بها، فتعددت الغارات على الشواطئ الإسبانية خاصة في وقت تغيرت فيه موازين القوى بالمتوسط باشتداد التنافس الدولي الإسباني العثماني من أجل الفوز بالسيادة على الحوض الغربي للبحر المتوسط.

وصاحب هذا الصراع العالمي ظهور الدولة الجزائرية الحديثة وتطورها في نطاق الإمبراطورية العثمانية (1518 ـ 1830م)، مما يجعلنا نركز في هذا العرض حول البحرية الجزائرية على هذه الفترة المجيدة من تاريخها، وذلك من خلال ذكر أسباب تطورها ومظاهر قوتها وتسجيل مآثرها وبطولاتها، مع الإشارة في الأخير إلى بعض عوامل ضعفها وذكر بعض الآثار التي تركها النشاط البحري على مختلف مظاهر الحياة الجزائرية.

2 ـ أسباب قوة البحرية الجزائرية:

تعود قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني إلى عدة أسباب منها:

1 ـ موقع الجزائر وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا والمتحكمة في الحوض الغربي للبحر المتوسط على امتداد 1200 كلم.

2 ـ الظروف الدولية الملائمة والمتمثلة في التنافس بين الدول الأوروبية وما انجر عن ذلك من صراع وتوترات، مثل العداوة بين فرنسوا الأول ملك فرنسا والإمبراطور شرلكان (شارل الخامس) عاهل إسبانيا وجرمانية، وكذلك

التنافس الهولندي ـ الفرنسي ـ الإنكليزي فيما بعد على اكتساب المستعمرات والسيطرة على التجارة العالمية أثناء القرنين السابع عشر والثاني عشر الميلاديين.

3 ـ التسامح والترحاب اللذان كان يلقاهما البحارة الأوروبيون الراغبون في العمل بالبحرية الجزائرية والمعروفون بالأعلاج (Renégats)، وهذا ما سمح لكثير منهم بتبوء منزلة مرموقة ومكانة عالية بعد اعتناقهم الإسلام وارتباطهم بالجزائر رغم أصولهم المختلفة (إغريق، إسبان، مايورقيون، نابوليتانيون، كرسيكيون، سردانيون، فرنسيون، إنكليز، هولنديون).

4 ـ الاستعداد النفسي والإيمان بحق الدفاع عن حرمة الإسلام بعد انهيار الأندلس وحلول الإسبان بالسواحل، وقد كان في طليعة من تطوع لركوب البحر لمواجهة سفن النصارى أهالي المدن الساحلية وعلى رأسهم جماعة الأندلسيين وطائفة المجاهدين الأتراك ومن التحق بهم من الأعلاج (الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام) الذين كانوا قبل ذلك يعانون الجور في بلادهم الأصلية من جراء النظام الإقطاعي والاستبداد الملكي السائد آنذاك بالبلاد الأوروبية.

5 ـ استخدام البحارة الجزائريين الأساليب الحربية الملائمة مثل الالتجاء إلى الغارات المفاجئة واستعمال بنادق البارود السريعة الطلقات والمدافع الخفيفة في هجماتهم، وكذلك امتلاكهم السفن المتطورة والقادرة على الإبحار في أعالي البحار المعروفة بالسفن المستديرة، وهي سفن شراعية حربية أدخل صناعتها إلى الجزائر المارق سيمون دانصا، فضلاً عن تمكنهم من صناعة الأنواع الأخرى من السفن الصالحة للغارات البحرية المحدودة المدى بالبحر المتوسط، مثل السفن المعروفة بالكرفات والشالوب والقاليوطة والفرقاطة والشباك والبلاكر والبريك.

6 ـ مهارة البحارة الجزائريين وكفاءتهم الحربية ومقدرتهم القتالية العالية التي مكنتهم من تحقيق انتصارات حاسمة، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال

الأخوين بربروسة (عروج وخير الدين) ودرغوت باشا وصالح رايس وأيدن رايس وآرناووط مامي وعلج علي وعلي بتشني وحسن فينزيانو وميزومورتو وعلي البوزيعي والرايس حميدو والرايس مراد الأرناؤوطي وبكير باشا والرايس عمر والرايس محمد والرايس مصطفى والحاج موسى والحاج مبارك وغيرهم.

3 ـ الظروف الدولية:

تميزت الظروف الدولية التي عرفت فيها البحرية الجزائرية نشاطاً ملحوظاً بتزايد قوة الدول الأوروبية وباختلال التوازن لصالح العالم المسيحي، فبعد مرحلة التفوق الحضاري الإسلامي التي انتهت في القرن الحادي عشر الميلادي، وبعد فترة من توازن القوى بين عالمي الإسلام والمسيحية طيلة القرون الثلاثة التالية (القرن الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر للميلاد)، بدأت أوروبا تعرف تطوراً اقتصادياً متسارعاً ونهضة علمية متطورة وتزايداً ديمغرافياً كبيراً، في الوقت الذي بدأ فيه العالم الإسلامي ومنه الجزائر يعيش ركوداً اقتصادياً وخمولاً فكرياً وانكماشاً ديمغرافياً، لم يحد من نتائجه السلبية سوى ظهور الدولة العثمانية وتوسعها في البلقان، وقيام الجزائر في نطاق هذه الدولة الإسلامية بمهمة الدفاع عن الإسلام في الحوض الغربي للبحر المتوسط، هذه المهمة التي اتخذت ـ في مواجهة المخططات الأوروبية وتزايد الضغط المسيحي على سواحل المغرب العربي ـ شكل جهاد ديني كانت له نتائج بعيدة المدى، نلخصها في النقاط التالية:

1 ـ أدى الجهاد البحري إلى خلق توازن دولي بين ضفتي البحر المتوسط، الضفة الشمالية التي تميزت بظهور الدول الوطنية الحديثة الأوروبية المتحفزة للتوسع والسيطرة، والضفة الجنوبية التي كانت تتقاسمها دول إقليمية متنافسة: بنو حفص بتونس، وبنو زيان بتلمسان، وبنو مرين بالمغرب، قبل أن تسقط في خضم الصراع العثماني الإسباني لتترك المجال لظهور باشويات الجزائر وتونس وطرابلس وسلطنة فاس التي انبثقت منها فيما بعد الدول المغاربية الحالية.

2 ـ ساعد الجهاد البحري الذي تزعمته الجزائر منذ القرن السادس عشر على توحيد صفوف المسلمين بالسواحل، فأصبحوا بمثابة كتلة حضارية واحدة تحت راية الدولة العثمانية، هذه الدولة التي كان لها الفضل في وقف الانهيار الذي حل ببلاد الإسلام والذي ابتدأ في فترة سابقة على يد المغول ببغداد والصليبيين بالشام والمسيحيين بالأندلس، وتطور فيما بعد في شكل تهديد بالغزو الشامل لسواحل المغرب وشبه الجزيرة العربية، فاحتل النصارى الإسبان تطوان (1401م)، ثم سبتة (1415م)، ثم عنابة مؤقتاً (1463م)، بعدها سقطت غرناطة (1492م)، وخضعت مليلة (1497م)، وهوجم المرسى الكبير بدون نتيجة (1501م)، قبل أن يسقط على يد بيدرو نافارو في (1505م)، وتلته مسرغين (1507م)، وحجر بادس بشمال المغرب الأقصى (1508م)، ثم سقطت تنس وبعدها وهران في شهر ماي 1509م، حيث قتل من سكانها حوالي 4000 وأسر 8000 وحول مسجدان بها إلى كنيستين، ثم جاء دور بجاية في شهر جانفي من عام 1510م، وطرابلس في شهر جويلية 1510م، ثم دخلت تلمسان تحت حماية الإسبان في العام الموالي (1512م)، ووفد ملكها محمد الخامس الزياني على ملك قشتالة يقدم فروض الطاعة ويلتزم بدفع ضريبة سنوية وتموين حامية وهران بما تحتاجه من مؤن وأقوات.

3 ـ سمح هذا الجهاد البحري الذي كان يقوم على جهود المتطوعة من الأهالي والأتراك والأندلسيين، بمحاصرة وتصفية الجيوب الإسبانية، وبالتالي وضع حداً للتوسع المسيحي بشمال أفريقيا باسترجاع جيجل (1514م)، وتنس (1516م)، وحصن الصخرة (البنيون) بمدينة الجزائر (1529م)، وبجاية (1555م)، وطرابلس الغرب (1551م)، وتونس (1574م)، في الوقت الذي اشتدت فيه وطأة البحارة الجزائريين على السواحل الأوروبية، فبلغ عدد غاراتهم ثلاثة وثلاثين (33) غارة ناجحة فيما بين 1528 و1584م.

هذا وقد عرفت وهران هي الأخرى في نطاق الجهاد البحري العديد من محاولات الإنقاذ، قبل استرجاعها أخيراً بعد صراع دام 260 سنة؛ ومن هذه المحاولات نذكر ما قام به حسن باشا (1563م)، ومحمد قوصة (1606م)،

وشعبان الزناتي (1686م)، والباي إبراهيم (1687م)، ومحمد بكداش (1707م) الذي حررها في مطلع عام 1708م، وبعد أن عاد إليها الإسبان سنة 1732م، تمكن الداي محمد عثمان باشا المجاهد ومحمد الكبير باي الغرب من استرجاعها نهائياً عام 1792م، وبذلك نجحت الجزائر بفضل دور البحرية في رد العدوان واسترجاع ما تبقى من مراكز مسيحية على الساحل، فاكتسبت الجزائر مكانة خاصة جعلتها بمثابة القلعة الأمامية في مواجهة المد الصليبي الذي كان يهدد سواحل المغرب، واستحقت بذلك تسمية «دار الجهاد» و«قلعة الإسلام» الصامدة في وجه القوة المسيحية المعادية حسب تعبير بعض من كتب عن الجزائر في تلك الفترة.

4 ـ مظاهر قوة البحرية الجزائرية:

يمكن التعرف على مظاهر قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني في المجالات التالية:

أ ـ الأسطول البحري: عرف تطوراً ملحوظاً في القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ثم بدأ يضعف مع نهاية القرن السابع عشر، قبل أن يتلاشى نتيجة حملة إكسموث (1816م)، ويعاد تكوينه بصفة جزئية في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي، وهذا ما يتضح لنا من تتبع جدول عدد السفن الحربية العاملة بمياه المتوسط حسب السنوات التالية، وذلك اعتماداً على المصادر الأوروبية المعاصرة لتلك الفترة:

1571 = 50 مركباً مسلحاً.

1580 = 35 قيلوطة فقط، بغض النظر عن العديد من أنواع السفن الأخرى.

1634 = 70 سفينة مستديرة (منها 35 قليوطة).

1659 = 23 سفينة.

1662 = 32 سفينة (9 قليوطات و22 فرقاطة).

1724 = 24 سفينة.

1734 = 14 سفينة.

1759 = 21 سفينة.

1760 = 30 سفينة.

1766 = 24 سفينة.

1799 = 12 سفينة.

1815 = 30 سفينة.

1822 = 12 سفينة.

1825 = 14 سفينة.

1830 = 15 سفينة (3 قاليوطات على وشك الانتهاء من صنعها بالإضافة إلى 35 شالوب).

مع العلم بأن هذه التقديرات تقريبية وتخص نشاط ميناء الجزائر فقط، وتشمل مختلف أنواع السفن التي يستخدمها البحارة الجزائريون مثل: الفرقاطة، القاليوطة، البولاكر، الشالوب، الشباك.

ب ـ الأسرى المسيحيون: الذين وقعوا في الأسر وقدر عددهم بمدينة الجزائر وحدها بحوالي مليون نسمة طيلة القرن السابع عشر، أي ما يعادل ربع سكان المدينة البالغ عددهم آنذاك حوالي مائة ألف نسمة، وكان هؤلاء الأسرى موزعين بين مصالح البايليك وسكان المدينة وجلهم كان يتوجب عليه قضاء الليل في سجون البايليك الأربعة التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض منذ سنة 1607م، وقد كان أغلب هؤلاء الأسرى يطلق سراحهم مقابل فدية معينة وبعضهم يعتنق الإسلام (8000 اعتنقوا الإسلام في سنة 1634م من مجموع 25000 أسير) ومنهم من اندمج في السكان وأصبح عنصراً فعالاً في المجتمع مثل الكثير من الباي لاربايات الذين تولوا الحكم قبل عهد الباشوات.

أما الأعمال التي كان يقوم بها هؤلاء الأسرى فهي تتوزع على الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية داخل مدينة الجزائر، وعلى أعمال الفلاحة بفحص مدينة الجزائر، هذا وقد كان عدد الأسرى يختلف من سنة إلى أخرى

حسبما يتضح من الجدول التالي المستخرج من المصادر الأوروبية، والذي يقدم تقديرات إجمالية خاصة بمدينة الجزائر حسب السنوات التالية:

1580 = 25000 أسيراً.

1620 = 35000 أسيراً.

1634 = 25000 أسيراً.

1630 ـ 1634 أثناء الحرب مع ملك فرنسا أسر من على ظهر 80 سفينة فرنسية أي 1331 أسيراً.

1662 = 21000 أسيراً.

1724 = 2000 أسيراً.

1785 = 6000 أسيراً كانوا يوجدون في سجون علي بتشني دون تعداد الأسرى الآخرين.

1788 = 2000 أسيراً.

1816 = 1642 أسيراً (هدنة سنة 1810م ثم معاهدة 1813م مع البرتغال تم فيها فداء 541 أسيراً برتغالياً مقابل 850000 دورو جزائري).

1830 = 122 أسيراً.

ومن أشهر هؤلاء الأسرى نذكر على سبيل المثال:

1 ـ العالم اليوناني بيار جيل (Pierre Gilles)، أسر في سنة 1546م أثناء قدومه من فرنسا إلى اليونان في بعثة علمية بطلب من الملك فرانسوا الأول.

2 ـ بطل مقاطعة فلوريدا دومينيك غورك (Dominique Gourgues)، أسر أثناء سفره من أوروبا إلى أمريكا (1558م).

3 ـ الرسام الإيطالي الشهير فرا فيليبوليبي دومادون (Fra Filippo Lippi de Madone)، وقع في الأسر عام 1435م.

4 ـ الكاتب الإيطالي إيمانويل أراندا دوبروج (Emmanuel d'Aranda de Bruges)، أسر أثناء سفره من فرنسا إلى إسبانيا سنة 1640م.

5 ـ الشاعر الهزلي الفرنسي صاحب القصة المعروفة بالبروفنسية الجميلة رونيار (Regnard) أسر عام 1678م.

6 ـ الكاتب الإسباني الشهير ميكال سرفانتيس (Miquel Cervantes) صاحب قصة (دون كيشوت) ومؤلف المسرحيات الموريكسية من وحي ذكرياته بالجزائر، بقي في الأسر بالجزائر من 1775 إلى 1780م.

7 ـ العالم الفرنسي جان فيان (Jean Vaillant) أسر عام 1674م، عندما كان في رحلة علمية لدراسة النقود، بتكليف من الملك لويس الرابع عشر.

8 ـ رجل الدين الإيطالي قسيس مدينة كاتانيا المدعو كارا كسيولي (Caraccioli) أسر عام 1561م.

9 ـ الشاعر الإيطالي أنطونيو فينيزيلنو أسر بصحبة دون كارلو دافاغونا (Don Carlo Davagona) في شهر أفريل 1578م.

10 ـ الكاتب روني دي بوا (René des Boys) أسر عام 1642م.

جـ ـ الغنائم البحرية: تكاثرت في الفترة الأولى للعهد العثماني، ثم أخذت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن الثامن عشر، ثم عرفت مع نهاية العهد العثماني نمواً ملحوظاً مع محاولة تطوير البحرية وزيادة نشاطها الحربي خاصة في فترة اشتغال أوروبا بحروب الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون، وقد ارتبط تجدد نشاط البحرية الجزائرية بجهود بحارة مشهورين في مقدمتهم الرايس حميدو (1790 ـ 1815م).

هذا ويمكن أن نتعرف على تطور الغنائم البحرية التي كانت تأخذ منها الدولة الخمس (البنجق) ويوزع الباقي (الفيء) على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز الأسطول باستعراض عدد الغنائم حسب السنوات التالية:

1628 ـ 1634م = تم الاستيلاء أثناء الحرب ضد فرنسا على 80 سفينة أسر بها 1331 شخصاً مما جعل قيمة مجمل الغنائم في تلك الحرب ترتفع إلى حوالي 4752000 جنيه.

1737 ـ 1799م = استولى البحارة الجزائريون على 376 سفينة، منها

16 سفينة برتغالية أسرها الرايس حميدو عام 1797م، بها 118 أسيراً، وفي سنة 1785م، أسرت بعض السفن الجنوية والبندقية والنابوليتانية، قدرت غنائمها بخمسة وسبعين مليون فرنك.

1800 ـ 1802م = قدر عدد الغنائم بـ 575152 فرنكاً، وتم الاستيلاء على 20 غنيمة، منها 19 نابوليتانية بالإضافة إلى سفينة برتغالية أخرى استولى عليها الرايس حميدو، مجهزة بـ 44 مدفعاً، ويقدر ثمنها بـ 194231,25 فرنكاً.

1805 ـ 1815م = قدرت قيمة الغنائم بـ 8 ملايين فرنك منها 1800 أسير و30 سفينة.

1825م = بلغ عدد الغنائم ثمانية سفن، أغلبها هولندية وإسبانية وإنكليزية قدرت قيمتها بحوالي 770415,74 فرنكاً.

1817 ـ 1827م = ناهزت قيمة الغنائم 700000 فرنكاً.

هـ ـ الإتاوات والهدايا الإلزامية: فرضت الدولة الجزائرية على الدول الأوروبية المتعاملة معها تجارياً إتاوات، مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة، منها تخفيضات معتبرة على الرسوم الجمركية، وهذا ما ينفي صفة اللصوصية أو القرصنة أو الاعتداء على حرية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية، والتي حاول الكُتَّاب الأوروبيون إلصاقها بالبحارة الجزائريين، لتبرير تحرشاتهم والتمهيد لاعتداءاتهم. ومما يلاحظ أن هذه الإتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة، تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

إسبانيا: كانت تساهم بما قيمته 48000 ف. سنة 1807م. وبعد توقيعها على هدنة 1785م وانسحابها من وهران ألزمت بدفعه 18000 ف.

توسكانيا: ألزمت قبل سنة 1823م بدفع ما قيمته 25000 دوبل أو 250000 ف.

البرتغال: كانت ملزمة بدفع ما قيمته 20000 ف. عام 1822م.

سردينيا: أرغمت على دفع 216000 ف، إثر معاهدة 1746م.

فرنسا: كانت تدفع قبل سنة 1790م ما قيمته 37000 جنيه، وبعد سنة 1790م تعهدت بدفع 27000 قرش، أي 108000 ف. وفي سنة 1816م ألزمت بدفع ما قيمته 200000 ف.

إنكلترا: تعهدت في سنة 1807م بدفع 100000 قرش أو 267500 ف. مقابل نيلها بعض الامتيازات.

هولندا: التزمت بعد معاهدة 1826م بدفع 10000 سكة جزائرية، وفي سنة 1807م دفعت ما قيمته 40000 قرش أو 160000 ف.

النمسا: قدرت قيمة الإتاوات التي دفعتها في سنة 1807م بـ 200000 ف.

الولايات المتحدة الأمريكية: دفعت في سنة 1795م ما قيمته 1000000 دولار، منها 21600 دولار في شكل معدات مقابل الامتيازات الخاصة. وفي سنة 1822م التزمت بدفع 22000 دولار.

مملكة نابولي: دفعت في سنة 1816م إتاوة قدرت بـ 24000 دورو فضة.

النرويج: دفعت في سنة 1822م إتاوة 12000 فرنك كل سنتين.

الدنمرك: دفعت في سنة 1822م إتاوة 180000 فرنك كل سنتين.

السويد: دفعت في سنة 1822م إتاوة 120000 فرنك كل سنتين.

البندقية: دفعت منذ سنة 1747م إتاوة 2200 سكة ذهب سنوياً، وفي سنة 1763م أصبحت تقدر قيمة الإتاوات المفروضة عليها بـ 50000 ريال.

هذا بالإضافة إلى الإتاوات الموظفة على بعض الدول الأخرى والتي يتوجب دفعها في بعض المناسبات وهي تخص دويلات بريمن وهانوفر وبروسيا بالإضافة إلى دولة البابا.

5 ـ عوامل ضعف البحرية الجزائرية والآثار المترتبة عن ذلك:

عرفت البحرية الجزائرية مرحلة ضعف وانكماش منذ منتصف القرن

الثامن عشر، فشحت الغنائم وقل عدد الأسرى وتناقصت الإتاوات بعد أن كاد دور البحرية الحربي يقتصر على رد الاعتداءات وترقب الغارات والهجمات.
وتعود عوامل الضعف الذي لحق بالبحرية الجزائرية إلى الأسباب التالية:

1 ـ التقدم الصناعي والتقني الذي مكن الدول الأوروبية من تحدي القوة الجزائرية والوقوف في وجهها منذ أواسط القرن السابع عشر، ولعل استيلاء الفرنسيين على 10871 غنيمة بحرية بمياه المتوسط، ما بين 1793 ـ 1815م، دليل على مدى التفوق البحري الذي أحرزه الأوروبيون في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني من قلة التجهيزات البحرية.

2 ـ الاتفاقيات الثنائية التي دأبت الجزائر على عقدها مع الدول الأوروبية والتي تعهدت فيها لهذه الدول بحرية الملاحة وحق التجارة مع الجزائر، مما قيد حرية النشاط البحري الجزائري، وأدى إلى نزاعات دولية عندما مارست البحرية الجزائرية حقها في فرض سيطرتها البحرية، هذا في الوقت الذي اعتمدت فيه الدول الأوروبية أسلوب المواجهة الحربية الذي مكنها في كثير من الأحيان من إلحاق خسائر بالقطع البحرية الجزائرية وأدى في بعض الفترات إلى الإضرار بالمدن الساحلية، كما كان الحال عليه في السنوات 1628 و1666 و1683م التي عرفت هجمات متكررة للأسطول الفرنسي على مدن الجزائر وجيجل وشرشال.

3 ـ الانهيار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر وباقي الأقطار العربية الإسلامية، والذي صاحبه ترد في الحالة الصحية وحوادث وفتن واضطرابات وفوضى، مما جعل الأنظار تتحول من الاهتمام بشؤون البحر إلى معالجة الأمور الداخلية، وأدى في الأخير إلى قلة البحارة العاملين بالسفن، والذين لم يعد يتجاوز عددهم 5300 بحاراً عام 1769م، بعد أن عزف الأهالي عن ركوب البحر وفضل الأتراك الخدمة في الجندية داخل البلاد وتلاشى العنصر الأندلسي المغامر باندماجه في سكان المدن والجهات القريبة منها.

4 ـ التحالف الأوروبي ضد القوى الإسلامية بالبحر المتوسط، إثر

الحروب النابليونية، وقد تمكنت الدول الأوروبية بفعل هذا التحالف من فرض حصار بحري على الدول الإسلامية بالمتوسط بعد مؤتمري فيينا (1815م) وإيكس لاشابيل (1818م)، وهذا ما ساعد على تصفية القوى البحرية الإسلامية، وفي مقدمتها البحرية الجزائرية، بحجج واهية مثل إلغاء الامتيازات وإطلاق الأسرى والامتناع عن القرصنة. وقد كان الحصار البحري الفرنسي (1827 ـ 1830م) أهم حلقة في هذه السياسة العدائية التي انتهجتها الدول الأوروبية إزاء الجزائر.

5 ـ تحول النشاط البحري من هدف ديني سامي من أجل الدفاع عن الإسلام وحماية أراضيه من العدوان، إلى أغراض اقتصادية بحتة طلباً للغنائم والمكاسب وبحثاً عن الربح وهذا ما عبر عنه المثل الشعبي الشائع بين البحارة آنذاك: «يا بريطة يا كريطة يا قاع البحر».

أما الآثار التي تركتها البحرية الجزائرية على مختلف أوجه الحياة بالجزائر، فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

التأثير على نظام الحكم: إذ أدت أرباح الجهاد البحري إلى تزايد نفوذ الرياس (جنود البحر) على حساب فرق الأوجاق (الجيش البري) في الفترة التي عرفت ازدهار البحرية (1518 ـ 1671م)، فأصبح الباي لارباي (1518 ـ 1578م) يعينون من بين رياس البحر المشهورين، والدايات يختارون من رياس البحر (1659 ـ 1671م)، وعندما ضعفت البحرية وقلت أهميتها أصبح هؤلاء الدايات يعينون من بين ضباط الجيش البري المكون من فرق الأوجاق التي تتشكل منها النوبات والمحلات.

التأثير على علاقات الجزائر الخارجية: حيث كانت اهتمامات الحكام في فترة قوة البحرية الجزائرية تتجه للخارج ولم يتحول الاهتمام إلى الداخل إلا بعد شح مصادر الجهاد البحري، كما أن استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية لم يتأكد إلا بعد ضعف البحرية وزيادة ارتباط الحكام بداخل البلاد واعتمادهم في تلبية متطلبات جهازهم الحكومي على المصادر المحلية التي توفرها المقاطعات (البايليكات).

التأثير في النظام المالي والضريبي: إذ كلما كثرت مصادر دخل البحرية خف العبء على سكان المدن والأرياف، وكلما شحت هذه المصادر كلما ازداد الضغط المالي على الأرياف وحدث احتكاك مع السكان وكثرت نتيجة لذلك الانتفاضات وحركات العصيان.

أدى النشاط البحري كذلك إلى رفاهية مجتمع المدن وزيادة غنى طائفة الحضر «البلدية»، كما تجمعت ثروات طائلة في أيدي البحارة والتجار، وقد ورد في إحدى الوثائق أن ثروات علي بتشني (Piccinino) قدرت بـ 600 أسير، منهم 300 يعملون على ظهر السفن المشاركة في الجهاد البحري، هذا في الوقت الذي كان فيه الريف يعيش اقتصاداً معيشياً يتميز بتعاقب سنوات الجفاف والمجاعة.

أثر نشاط البحرية في نوعية العنصر البشري بالمدن: فأصبح عدد الأسرى يقدر في بعض الفترات بربع سكان مدينة الجزائر، وجلبت عناصر جديدة كان لها مكانة هامة في المجتمع الجزائري مثل العنصر الأندلسي وجماعات اليهود والأعلاج، وقد قدرت نسبة هؤلاء الأخيرين (أي الأعلاج) في مدينة الجزائر سنة 1580م بـ 5000 نسمة، وفي سنة 1634م ارتفع عددهم إلى حوالي 8000 من بينهم 1500 امرأة.

ولاستكمال الصورة التي كان عليها نشاط البحرية الجزائرية أثناء العهد العثماني، نثبت جدولاً تاريخياً بأهم الوقائع العسكرية والملاحم البحرية التي زخر بها تاريخ البحرية الجزائرية في العصور الحديثة (1512 ـ 1830م)، والتي ظلت متفرقة بين العديد من الكتب والكثير من الدراسات، وذلك حتى يأخذ القارئ فكرة متكاملة عن نشاط البحرية الجزائرية في العهد العثماني:

ـ 918هـ 1512م: محاولة عروج استرجاع بجاية من يد الإسبان بطلب من الحفصيين.

ـ 920هـ 1514م: عروج يستقر بجيجل بعد أن يطرد منها الجنويين ويتخذها قاعدة لعملياته الحربية ضد الإسبان ويهاجم بجاية دون نتيجة.

ـ 922هـ 1516م: استقرار عروج بمدينة الجزائر واتخاذها قاعدة لعملياته الحربية بطلب من الأهالي بزعامة الشيخ سالم التومي الثعالبي، ورده غارة إسبانية على مدينة الجزائر في 30 سبتمبر بقيادة ديقو دوفارا (Diego de Vara).

ـ 924هـ 1518م: الإسبان يتوغلون بالغرب الجزائري ويتمكنون في شهر جانفي من قتل إسحاق الأخ الأصغر لعروج بقلعة بني راشد، ثم يستولون على تلمسان ويلاحقون عروج ويتمكنون من قتله بالواد المالح (ريودو صالدو) بنواحي عين تموشنت.

ـ 926هـ 1519م: اندحار الإسبان بقيادة هيغو دومونكاده أمام مدينة الجزائر في عهد خير الدين بربروسة.

ـ 935هـ 1528م: إيدن رايس وصالح رايس يتمكنان من إنقاذ 600 من مسلمي بلنسية المضطهدين عند مصب نهر أوفيلا (Ovila)، ثم يعودان مع لاجئي الأندلس إلى الجزائر بعد معركة في مياه الجزر الشرقية (الباليار).

ـ 936هـ 1529م: تحطيم البنيون (حصن الصخرة) المعروف ببرج الفنار على يد خير الدين، واستسلام ما تبقى من الحامية الإسبانية بقيادة مارتان فارغاز (27 ماي).

ـ 937هـ 1531م: حملة أندري دوريا على مدينة شرشال وانهزامه بفعل مقاومة سكان المدينة.

ـ 941هـ 1534م: سقوط تونس في يد خير الدين (18 أوت).

ـ 942هـ 1535م: تمكن الإسبان من الاستيلاء على حلق الوادي (في 14 جويلية) ثم احتلال مدينة تونس (في 21 من نفس الشهر)، وقد شارك في الهجوم حوالي 30000 جندي و400 سفينة.

ـ 948هـ 1541م: انكسار الإمبراطور شارلكان في هجومه على مدينة الجزائر على عهد حسن آغا خليفة خير الدين على الجزائر، في الوقت الذي كان فيه خير الدين في استانبول يتولى قيادة الأسطول العثماني، وقد شارك في حملة شرلكان على الجزائر 12330 بحاراً و451 سفينة.

ـ 950هـ 1543م: انهزام الإسبان بشعبة اللحم قرب عين تموشنت عند محاولتهم نجدة ملك تلمسان أبي عبد الله محمد بأمر من الملك كارلوس الخامس «شارلكان».

ـ 951هـ 1544م: قيام خير الدين بالدفاع عن السواحل الفرنسية، ضد الأساطيل الإسبانية، وقد أستقر مدة بطولون بعد أن وضع ملك فرنسا أسطوله تحت تصرفه، وذلك قبل أن يتوصل الملك الفرنسي إلى اتفاقية مع الإمبراطور شرلكان في نفس العام.

ـ 953هـ 1546م: وفاة خير الدين باستانبول، بعد أن ظل منذ عام 1533 قابودان باشا (قائد البحرية العثمانية).

ـ 958هـ 1551م: تحرير طرابلس الغرب من يد فرسان القديس يوحنا بمالطة.

ـ 960هـ 1552م: صالح رايس يهاجم شواطئ ميورقة بحجة تخفيف الضغط عن ملك فرنسا هنري الثاني الذي طلب العون من حاكم الجزائر.

ـ 951هـ 1553م: دخول صالح رايس مدينة فاس وتنصيبه لأبي حسون الوطاسي حاكماً عليها واسترجاع قلعة بادس (Valez) على ساحل الريف بالمغرب الأقصى.

ـ 961هـ 1554م: دخول تلمسان تحت حكم الجزائر، بعد أن نحي عن الحكم آخر حاكم زياني بها وهو الحسن بن عبد الله بن محمد الثاني.

ـ 962هـ 1555م: تحرير صالح رايس بجاية من سيطرة الإسبان.

ـ 965هـ 1558م: تحطيم الأسطول الإسباني في 23 أوت بخليج آرزيو من طرف أسطول حسن بن خير الدين، في الوقت الذي تكبدت فيه القوات الإسبانية هزيمة ساحقة بمازغران، قتل فيها حاكم وهران الإسباني الكونت دالكوادات وأسر أبنه الدون مارتان.

ـ 967هـ 1560م: حملة البابا بيوس الرابع ضد طرابلس وجربة والجزائر بقيادة نائب ملك صقلية دوق دوميدينا (Duc de Medina) بجيش

قوامه 15000 رجل، وقد شارك في الحملة فرسان مالطة ونائب نابولي، وجرت أثناء هذه الحملة معارك بحرية شارك فيها علج علي وبيالي قبدان باشا، وتم فيها إغراق 19 بارجة و14 حاملة جنود، وأسر 5000 من النصارى، مما حال دون استيلاء الملك فيليب الثاني على طرابلس الغرب، وزاد من حدة هجمات درغوث باشا على السواحل المسيحية.

ـ 972هـ 1656م: حصار مالطة بأسطول عثماني مشترك قوامه 4500 جندي و180 سفينة و63 قطعة مدفعية بقيادة علج علي ودارغوث ومصطفى بيالي، وبعد استشهاد دارغوث (18 ماي) ووصول الإمدادات المسيحية، رفع الحصار عن الجزيرة رغم استيلاء البحرية العثمانية على حصن سانت إلم (Sainte Elme) وحصن سان ميشال (Saint Michel).

ـ 974هـ 1567م: حملة خوان الغاسكوني الإسباني على الجزائر بمساعدة وتأييد من ملك إسبانيا.

ـ 976هـ 1568م: علج علي ينظم حرب العصابات بجبال البُشَارات بالأندلس دون طائل، وقد أنزل لهذا الغرض الإمدادات بشاطئ المرية وأرسل من الجزائر العتاد والذخائر في العام التالي مع المتطوعين من الإنكشارية لمساندة مجاهدي الأندلس.

ـ 977هـ 1569م: علج علي يستولي على تونس، ويأخذ البيعة من سكانها للسلطان العثماني سليم الثاني (ديسمبر)، وبعد شهور يستردها الإسبان (أكتوبر).

ـ 977 ـ 978هـ ـ 1569 ـ 1570م: غارات بحرية متكررة على سواحل إسبانيا ومالطة يشنها البحارة الجزائريون بقيادة علج علي.

ـ 979هـ 1571م: معركة ليبانت (Lépante) بسواحل اليونان (7 أكتوبر)، شاركت فيها 300 قطعة بحرية مسيحية و250 قطعة بحرية عثمانية، وألحقت الهزيمة بالأسطول العثماني، ولم ينج منه سوى الجناح الذي كان تحت قيادة علج علي والذي عاد به إلى الجزائر (40 سفينة) بعد أن أسر بعض السفن المسيحية ومنها السفينة التي تحمل علم البابا.

ـ 981هـ 1573م: حملة الدوق خوان النمساوي والملك الإسباني فيليب الثاني ضد تونس.

ـ 982هـ 1574م: استرجاع تونس بقيادة علج علي على رأس القوات الجزائرية ومشاركة قوات طرابلس والشرق (سنان باشا وعرب أحمد)، وأثناء ذلك سجلت هجمات للأسطول الجزائري على السواحل الفرنسية ومالطة وإيطاليا وإسبانيا.

ـ 986هـ 1578م: مهاجمة حاكم الجزائر حسن فينزيانو سواحل الباليار.

ـ 989هـ 1581م: تعرض سواحل إسبانيا وكورسيكا وسردينيا وصقلية وجنوة ومالطة وبرشلونة إلى مهاجمة البحارة الجزائريين، ولم تتوقف هذه الهجمات إلا بإبرام المعاهدة الإسبانية العثمانية في نفس السنة.

ـ 991هـ 1583م: هجمات قام بها أسطول علج علي على السواحل الأوروبية في تحركه من استانبول إلى سواحل تونس، ومنها إلى المغرب الأقصى لحمايتها من الإسبان بطلب من أحمد المنصور عام 1584م.

ـ 992هـ 1584م: حسن فينزيانو ينقل من نواحي أليكانت حوالي 2000 أندلسي إلى الجزائر.

ـ 1010هـ 1601م: حملة صليبية على مدينة الجزائر شاركت فيها قوات البابا وجنوة ونابولي وتوسكانيا وصقلية وسردينيا وبارما ومودينا ولبروطان وجزر الباليار، بقيادة جان دوريا الجنوي حفيد قائد البحرية الإسبانية أندري دوريا.

ـ 1011هـ 1602م: غارة مراد رايس على لورقة، وإلحاقه خسائر جسيمة بالسواحل الإسبانية.

ـ 1012هـ 1603م: الإسبان يهاجمون آزفون بسواحل بلاد القبائل.

ـ 1015هـ 1606م: قدوم سيمون دانصا (Simon Dansa) إلى الجزائر، وإدخاله إلى ترسانة الجزائر طريقة صناعة السفن المستديرة القادرة على

الملاحة في أعالي البحار، مما سمح للبحارة الجزائريين بالتوغل في أعماق المحيط الأطلسي.

ـ 1061هـ 1607م: غارة التوسكان على عنابة.

ـ 1025هـ 1616م: هجوم إسباني هولندي إنجليزي على سواحل جيجل.

ـ 1026هـ 1617م: الرايس مراد يهاجم جزيرة ماديرة في المحيط الأطلسي ويعود منها إلى الجزائر بأجراس كنيستها إذلالاً للبرتغال.

ـ 1029هـ 1620م: حملة إنجليزية على مدينة الجزائر في الوقت الذي كانت فيه سفن جزائرية تهاجم المراكب الفرنسية بالبحر المتوسط.

ـ 1029 ـ 1033 ـ 1034هـ ـ 1620 ـ 1623 ـ 1624م: حملات متكررة على مدينة الجزائر قام بها الهولنديون بقيادة الضابط لمبير فرهور (Lambert Verhoer).

ـ 1030هـ 1621م: هجوم فرنسي على الجزائر بقيادة دوبوفور (De Beaufort) أحد قادة الملك لويس الثالث عشر، وفي نفس السنة شن الإنكليز حملة على الجزائر في عهد رمضان بولكباشي بقيادة الأميرال مانزل (Mansel).

ـ 1031هـ 1622م: هجوم إنكليزي على الجزائر بقيادة مانزل للمرة الثانية.

ـ 1032هـ 1623م: هجوم فرنسي على الجزائر، ووصول قطع من البحرية الجزائرية إلى مياه بحر الشمال.

ـ 1036هـ 1627م: البحارة الجزائريين يصلون إلى أيسلندا (Islande)، ويهاجمون سواحلها ويعودون بالغنائم منها.

ـ 1037 ـ 1043هـ ـ 1628 ـ 1634م: البحارة الجزائريون يصلون إلى سواحل إيرلندا (Irlande).

ـ 1039هـ 1630م: توجه قطع من البحرية الجزائرية لمحاربة قوة البندقية بطلب من السلطان مراد الرابع (20 سفينة بقيادة علي بتشني)، وبعد مهاجمتها سواحل الأدرياتيك ألحقت بها الهزيمة وقتل من القوة الجزائرية حوالي 1500 رجل وانسحب الباقي، وكان لذلك تأثير سيئ على مكانة طائفة الرياس في الجزائر.

ـ 1041هـ 1631م: عبور الرايس مراد لقنال القديس جورج.

(Canal St - George) ومهاجمته للسواحل الإنكليزية.

ـ 1044هـ ـ 1634م: انكسار قوة بحرية فرنسية أمام مدينة الجزائر.

ـ 1044 ـ 1045هـ ـ 1634 ـ 1635م: مهاجمة السفن الجزائرية للقطع البحرية المسيحية بالمتوسط.

ـ 1048هـ 1638م: نكبة الأسطول الجزائري في خليج فالونا (Velona)، فقد باغت الأميرال البندقي كابيلو (Capello) السفن الجزائرية في ميناء فالونا على سواحل الأدرياتيك وأسر منها ثماني غليوطات وألحق أضراراً بالباقي.

ـ 1054هـ 1644م: انكسار السفن الجزائرية أمام البحرية المالطية.

ـ 1055هـ 1645م: مشاركة حوالي 80 سفينة جزائرية في حصار كاني بسواحل اليونان.

ـ 1057هـ 1647م: حملة فرسان مالطة على مدينة الجزائر.

ـ 1058هـ 1648م: هجمات الأميرال كودان على مدينة الجزائر.

ـ 1065هـ 1655م: حملة إنكليزية على مدينة الجزائر.

ـ 1066هـ 1656م: السفن الأوروبية بقيادة الأميرال الهولندي رايتر (Reytere) تعترض القطع الجزائرية في مضيق جبل طارق وتلحق بها خسائر جسيمة.

ـ 1067هـ 1657م: مشاركة أمير البحر الجزائري الرايس حسين في معركة الدردنيل ضد السفن الروسية.

ـ 1071هـ 1661م: تصدي رمضان بولكباش لهجوم إنكليزي تعرضت له مدينة الجزائر، أعقبه هجوم إسباني بقيادة مونتاغا.

ـ 1072هـ 1662م: حملة هولندية على مدينة الجزائر بقيادة لامبير فيرهور.

ـ 1073هـ 1663م: غارة فرنسية بقيادة الدوق دوبوفور على مدينة الجزائر.

ـ 1075هـ 1664م: غارة فرنسية على جيجل بقيادة كولبير (Colbert) (23 جويلية).

ـ 1076هـ 1665م: هجمات بحرية فرنسية على مدن القل والجزائر وجيجل بأمر من الملك الفرنسي لويس الرابع عشر.

ـ 1078هـ 1667م: مشاركة البحارة الجزائريين في حصار قندية (جزيرة كريت).

ـ 1082هـ 1671م: غارات إنكليزية على مدينة الجزائر بقيادة سبراغ (Sprag) ثم مانزل (Mansel).

ـ 1083هـ 1672م: غارة هولندية على مدينة الجزائر بقيادة رايتر، وكذا حملة إنكليزية على نفس المدينة.

ـ 1089هـ 1678م: غارة إنكليزية بقيادة اللورد مالورغ (Lord Malourgh).

ـ 1090هـ 1679م: غارة هولندية على مدينة الجزائر بقيادة الأميرال رايتر.

ـ 1093هـ 1682م: هجوم فرنسي على شرشال والجزائر بقيادة دوكين (Duquesne)، بعدها يكرر القائد الفرنسي الهجوم على مدينة الجزائر في العام التالي (1683م).

ـ 1099هـ 1688م: هجوم فرنسي على مدينة الجزائر بقيادة نائب الأسطول الأميرال ديستري بأمر من ملك فرنسا لويس الرابع عشر.

ـ 1101هـ 1689م: هجوم فرنسي على مدينة الجزائر بقيادة الفارس بول (Le Chevalier Paul).

ـ 1184هـ 1770م: الدنمركيون يهاجمون مدينة الجزائر بقيادة كاس (Caas).

ـ 1186هـ 1772م: تكرر هجوم الدنمركيين على مدينة الجزائر.

ـ 1172 ـ 1188هـ ـ 1759 ـ 1774م: المشاركة في المعارك البحرية التي خاضتها الدولة العثمانية ضد روسيا، منها معركة بحرية بسواحل اليونان بقيادة الرياس: علي بن يونس والحاج محمد والحاج سليمان، ومنها معركة في ليموس (1770م) ألحق فيها الرايس حسن الهزيمة بقطع من الأسطول الروسي بقيادة الأميرال أورلوف (Orloff).

ـ 1189هـ 1775م: مهاجمة الأسطول الإسباني لمدينة الجزائر بقيادة أوريلي (O'Reilly) وانهزامه على سواحل الحامة والحراش (شرق مدينة الجزائر).

ـ 1197 ـ 1198هـ 1783 ـ 1784م: غارتان إسبانيتان على مدينة الجزائر بقيادة أنطونيو دوبارنولو بأمر من ملك إسبانيا شارل الثالث.

ـ 1205هـ 1791م: (أوائل محرم: 10 سبتمبر) استرجاع وهران من يد الإسبان نهائياً، ودخول الباي محمد الكبير إليها في احتفال بهيج ليستقر بها ويتخذها عاصمة للغرب الجزائري (24 فيفري 1792م).

ـ 1230هـ 1815م: استيلاء الرايس حميدو على سفينة رايس البحرية التونسية محمد المورالي بالقرب من مرسى سوسة.

ـ 1231هـ 1816م: حملة إنكليزية على الجزائر بقيادة اللورد إكسموث، شاركت فيها بجانب قطع الأسطول الإنكليزي قوة بحرية هولندية (5 فرقطات وكورفات واحدة) وكانت قوة نيران السفن المهاجمة 560 مدفعاً، أسفرت عن تدمير قطع الأسطول الجزائري الموجودة في المرسى وإلحاق أضرار كبيرة ببنايات مدينة الجزائر.

ـ 1236 ـ 1241هـ 1821 ـ 1826م: مشاركة قطع بحرية جزائرية مع الأسطول العثماني في حرب اليونان.

ـ 1239هـ 1824م: (22 ـ 29 جويلية) غارة إنكليزية (23 سفينة) على مدينة الجزائر بقيادة الأميرال هاري نيل تسبب فيها موقف القنصل الإنكليزي ماك دونيل (Mac Donnel).

ـ 1243هـ 1827م: مشاركة قطع من الأسطول الجزائري في معركة نافارين (Navarin) بسواحل اليونان (20 أكتوبر).

ـ 1242 ـ 1246هـ 1827 ـ 1830م: الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية بقيادة الضابط كولي (Colet).

ـ 1249هـ 1830م: نزول الجيش الفرنسي (104 سفن تحمل 37617 رجلاً) بسيدي فرج يوم 14 جوان، واستيلائه يوم 4 جويلية على مدينة الجزائر.

المراجع المعتمدة

أ ـ بالعربية:

- أروين راي (و.)، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1779 ـ 1817م)، ترجمة إسماعيل العربي، الجزائر، 1978م.
- إيفانون (نيقولاي)، الفتح العثماني للأقطار العربية (1516 ـ 1974م)، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت، 1988م.
- بوعزيز (يحيى)، علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا (1500 ـ 1830م)، الجزائر 1980م.
- الجديري (محمد بن عبد الرحمٰن التلمساني)، الزهرة النائرة، نشر بابا عمر سليم، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 3: 1967م، ص ص2 ـ 32.
- الجيلالي، (عبد الرحمٰن)، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، بيروت، 1980م.
- سامح (عزيز إلتر)، الأتراك العثمانيون في شمال أفريقيا، ترجمة عبد السلام أدهم، بيروت، 1969م.
- حمدان (بن عثمان خوجة)، المرآة، ترجمة العربي الزبيري، الجزائر، 1974م.
- سبينسر (وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية، الجزائر، 1980م.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزائر، الجزء الأول (1984)، والجزء الثاني (1988م).
- سعيدوني (ناصر الدين)، شخصيات جزائرية في العهد العثماني، موسوعة مشاهير المغاربة، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 1996م.
- سعيدوني (ناصر الدين)، والشيخ البوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، الجزائر، 1984م.
- الشريف الزهار (نقيب الأشراف)، مذكرات، نشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، 1994م.

- قنان (جمال)، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619 ـ 1830م)، الجزائر، 1987م.
- المدني (أحمد توفيق)، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492 ـ 1792م)، الجزائر، 1976م.
- المدني (أحمد توفيق)، محمد عثمان باشا، الجزائر، 1938م.
- محمد الكاتب، تشريفات، نشر قسماً منها ألبير دوفو بالفرنسية، الجزائر، 1852م.
- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، نشر نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1934م.
- نايت بلقاسم (مولود قاسم)، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، 2 ج، قسنطينة، 1985م.
- الميلي (محمد)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، بيروت، 1964م.
- وولف (جون)، الجزائر وأوروبا، ترجمة أبي القاسم سعد الله، الجزائر، 1986م.

ب ـ بالفرنسية:

- Archives d'Outre - Mer à Aix - en - Provence, F 80/1733, Le Bandjek, recueil, trad. par A. Devoulx (3 Cahiers).
- Baude (Le Baron), L'Algérie, T. II, Paris, 1841.
- Berbrugger (A.), Captif et patronne à Alger en 1640, in Revue africaine, T 8/ 1864, pp.302 - 315.
- Berbrugger (A.), Voies et moyens du rachat des captifs chrétiens dans les États barbaresques, in Revue africaine, T II/1867,pp. 325 - 332.
- Blavin (J.), La condition et la vie des français dans la Régence d'Alger, Alger, 1899.
- Bourbon (Prince de), La derniére conquête du Roi: Alger, 1830, Paris, 1930.
- Boutin (Colonel), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger, pub. par G. Esquer, Alger, 1927.
- Boyer (P.), Les Renégats et la marine de la Régence d'Alger, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n° 39/1985, pp. 93 -106.
- Braudel (F.), La Méditerranée et le monde mditerranéen l'époque de Philippe II, 8ème édition, 2 Vols, Paris, 1988.

- Cazenave (J.), Les Présides espagnols d'Afrique,. in Revue africaine, T 63/ 1922, pp.225 - 269.
- Dan (P.), Histoire de Barbarie et de ses corsaires, Paris, 1637.
- Dapper (D'O.D.M), Description de l'Afrique, Amsterdam, 1986.
- Delphin (G.), Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745, in Journal asiatique, 1921.
- Devoulx (A.),Un exploit des Algériens en 1802,in Revue africaine, T 9/1965, pp. 126 - 138.
- Devoulx (A.), La marine de la Régence d'Alger, in Revue africaine, T. 91/ 1872, pp. 35 -45
- Devoulx (A.), Rais Hamidou, Alger, 1858.
- Devoulx (A.), Le Rais El Hadj Embarek, in Revue africaine, 1872, pp. 35 - 45.
- Devoulx (A.), Les registres des prises maritimes, in Revue africaine,1871 - 1872.
- Emerit (M.), L'Essai d'une marine marchande barbaresque, XVIII^{ème} siècle, in Les Cahiers de la Tunisie, n° 11/1955, pp. 363 - 380
- Fischer (Cis G.), Barbary Legend,War Trade and Piracy in North Africa, 1415 - 1830, Oxford 1957, (Traduction franaise par F. Hellal, Alger, 1991.
- Haëdo (F. D. de), Histoire des Rois d'Alger traduit par H. D. de Grammont, Alger, 1881.
- Hubac (P), Les barbaresques, Paris, 1949.
- Gaïd (M), L'Algérie sous les Turcs, Tunis, 1974.
- Galibert (L) L'Algérie sous les Turcs, Tunis 1974.
- Galibert (L) L'Algérie ancienne et moderne, Paris, 1844.
- Grammont (H. D. de), Études algériennes: (Course, esclavage et rédemption), Nogent - le - Retrou, 1885.
- Grammont (H. D. de), Alger sous la domination turque (1515 -1830), Alger,1878.
- Julien (Ch. -A.), Histoire de l'Afrique du Nord, T II, 2ème éd., Paris, 1964.
- Lacour (A.), La marine de la Rgence d'Alger avant la conquête, Paris, 1883.
- Martin (M.), Histoire de l'Afrique septentrionale (Barbarie), T. 3, Paris, 1891.

- La Gravière (J. de), Les corsaires barbaresques et la marine de Soulimane le Grand, Paris, 1887.
- Kaddache (M.), L'Algérie durant la période ottomane, Alger, 1992.
- Klein (H.), Feuillets d'El - Djazar, Alger, 1937.
- Martine (M.), La vie et la condition des esclaves. S.D.
- Mercier (M.), Histoire de l'Afrique septentrionale (Barbarie), T. 3, Paris, 1891.
- Morgan (J.), Histoire des États barbaresques, trad. par Boyer de la Primaudie, 2 Vols, Paris, 1757.
- Pananti, Relation d'un séjour Alger, traduit par Blanquière, Paris, 1820.
- Roger (S. R. H.), The Barbary Pirates, London, 1939.
- Rotalier (Ch. de), Histoire d'Alger et la piraterie des Turcs dans la Méditerranée, Paris, 1841.
- Sacerdoti (A), L'esclavage chrétien en Barbarie au XVIIIè siècle, in Revue africaine, 1949.
- Saidouni (N), La vie rurale dans l'Algérois de 1791 1830, thèse de doctorat d'État, Aix - En - Provence, 2 vols, 1988.
- Shaler (W.), Esquisse de l'État d'Alger, trad.
de X. Bianchi, Paris, 1830.
- Shaw (Dr), Voyage dans la Régence d'Alger, trad. par Mac Carthy, 1830.
- Valensi (L), Le Maghreb avant la prise d'Alger (1790 - 1830), Paris, 1969.
- Val - Pariso, Alger, description sépciale, Paris, S.D.
- Venture de Paradis, Alger au XVIIIè siècle, Alger, 1868.

موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحياتهم الإدارية ومهامهم الاقتصادية والاجتماعية(1)

ارتبط نظام الحكام في الإيالة الجزائرية بهيئة الموظفين، نظراً لإشرافهم عليه وتأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه، وهذا ما يجعل التعريف بهؤلاء الموظفين والإشارة إلى اختصاصاتهم وصلاحياتهم الإدارية والاقتصادية والعسكرية أمراً ضرورياً إذا أردنا التعرف على أوضاع الجزائر العثمانية وطبيعة أنظمتها المختلفة.

لكن ندرة المصادر المتعلقة بالفترة الأولى من تاريخ الإيالة الجزائرية، مع تبدل الأنظمة السياسية(2)، وما ترتب عن ذلك من اختلاف في الوظائف والألقاب الإدارية، يجعلنا نقتصر في موضوعنا هذا على التعريف بهيئة موظفي الجزائر العثمانية في الفترة التي تبتدئ بنهاية القرن الثامن عشر وتنتهي مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

وتماشياً مع التقسيم المنطقي لسلطات هؤلاء الموظفين ومكانتهم التي كانوا يحتلونها في جهاز الدولة الإداري يمكن تصنيفهم إلى طبقتين، الطبقة

(1) تم تحضير هذا البحث في إطار وحدة بحث تاريخ الجزائر الحديث بالمركز الوطني للدراسات التاريخية بالجزائر في ربيع عام 1980م، ثم حور ونشر في مجلة المؤرخ العربي، بغداد، عدد 31/ 1987م، ص‌ص181 ـ 202.

(2) عرفت الجزائر تبدلاً في الأنظمة الإدارية لتغير طبيعة الحكم: من باي لارباي «أمير الأمراء» (1518 ـ 1588م)، وباشوات (1588 ـ 1659م)، وآغوات (1659 ـ 1671م)، ودايات (1671 ـ 1830م)، وأثناء كل هذه الفترات كان هناك تنافس حاد على تولي الحكم بين طائفة الرياس (رجال البحر) وجماعات الأوجاق (فرق الجيش المرابطة بالعاصمة).

الأولى: تضم الداي والموظفين السامين، وهم الخزناجي ووكيل الحرج وبيت المالجي وآغا العرب وخوجة الخيل؛ والطبقة الثانية: وتشمل الموظفين المساعدين مثل: كتاب الدولة وموظفي الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ورجال حفظ الأمن والأشراف على تطبيق القوانين والأحكام المعمول بها بالإضافة إلى الديوان المحلي لكل من بايليكات الشرق والغرب والتيطري.

أ ـ الموظفون السامون:

فالمجموعة الأولى من موظفي الإيالة الجزائرية، المتكونة من الداي ومساعديه من الموظفين ذوي المناصب السامية، أصبحت لها سلطة مطلقة في تصريف شؤون الإيالة بفعل الظروف السياسية التي عاشتها البلاد الجزائرية، والتي تميزت باستقرار نسبي طيلة السنوات العشر الأولى من القرن التاسع عشر، بعد الفوضى والاضطرابات التي تعرضت لها الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر[1]. وهذا ما عمل على تدعيم سلطة الدايات، وزاد في أهمية مكانة معاونيهم من الموظفين الكبار الذين أصبحوا يحتكرون الوظائف الحيوية في جهاز الإيالة ويشاطرون الدايات مهامهم الإدارية والعسكرية والمالية. وهذا عكس ما كان معمولاً به طيلة القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حيث كانت الوظائف الرئيسية في الإيالة منوطة بأعضاء الديوان الصغير الذي كان يتشكل منه مجلس الحكومة[2]، وعلى رأسهم الكاتب الأكبر المعروف

---

(1) لأخذ فكرة عن هذه الحالة من الاضطرابات والفوضى واغتيال الحكام، نذكر بأن الفترة التي تلت حكم محمد عثمان باشا (1179 ـ 1205هـ ـ 1766 ـ 1791م) تولى تسع دايات قتل جلهم، منهم: مصطفى باشا (قتل 1805م)، وعلي باشا بورسالي (شنق 1809م)، ومحمد باشا (قتل 1814م)، وعمر آغا (قتل 1817م)؛ ونفس الأوضاع كانت تعيشها البايليكات فبايليك قسنطينة عرف مقتل صالح باي (1792م) وتعاقب عليه تسعة عشر باياً لقي أغلبهم مصرعه على أيدي الحامية التركية وبأمر من دايات الجزائر، كما أن بايليك وهران وبايليك التيطري عرفا نفس الأوضاع والأحداث.

(2) كان يتألف من الداي والقاضيين الحنفيين والضباط الكبار من الآياباشي والبولوكباشي، انظر:

بالكاهية، والذي كانت له الكلمة الأولى في حكم البلاد واليد القوية في تصريف شؤون الحكم باعتباره الشخصية الأولى التي كانت تقوم بمساعدة الداي في إدارة شؤون الدولة لا سيما وأنه كان يحظى بموافقة وتأييد كافة أعضاء الديوان الكبير المعروف بالمجلس العام، ونتيجة لهذا التحول ـ الذي لم يحظ بدراسة وافية حتى الآن ـ تخلى الكاهية عن دوره الرئيسي في إدارة شؤون البلاد، كما اختفى مجلس الديوان باعتباره هيئة حاكمة لها صبغة إدارية ملزمة، لتحل محله مجموعة من الموظفين السامين المساعدين للداي، وأثناء ذلك أصبح المجلس العام المكون للديوان الكبير الذي كان هو الآخر له صلاحية مراقبة حكومة الداي، لا يتعدى نشاطه في غالب الأحيان استعراضاً شكلياً أثناء الأعياد الرسمية والمواسم الدينية وحفلات توزيع الأجور في قصره في مطلع كل شهرين قمريين.

بفعل هذا التطور أصبح الداي المسؤول عن جهاز الحكم بالإيالة الجزائرية والممثل الشرعي للسلطان العثماني بالجزائر، فهو حسب تعبير بعض المصادر: «الحاكم المستبد والسيد المطلق الصلاحية بأيالته»[1]، يرد اسمه في الوثائق الإدارية مرادفاً لكلمة سيدنا أو أفندينا، ويدعى عند الخطاب بالسلطان، كما أن وثائق المحاكم الشرعية تورده بهذا العبارة: «الأمين الهمام فخر الملوك العظام مولانا الدلاتلي السيد...»[2].

ولعل هذه الألقاب التي اكتسبها داي الجزائر تعود إلى المكانة التي أصبح يحتلها بعد أن جمع منصب الباشا الشرفي ووظيف الداي العملي، وكان قبل ذلك يكتفي بلقب الداي، بينما لقب الباشا كان من اختصاص مبعوث

= Boyer (P.), Introduction une Histoire intérieure de la Régence d' Alger, in Revue historique, avril - juin 1960, p. 310.

(1) Peyssonnel et Desfontaines, Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger, T.I, Paris, 1848, p. 411.

Pananti, Relation d'un séjour Alger, trad. par Blanquière, Paris, 1820, p. 240.

(2) Weissman, Les janissaires, Paris, 1964, p. 69.

السلطان العثماني إلى الجزائر الذي له أحقيه تمثيل الباب العالي لدى ديوان الجزائر. ويعود تاريخ إلغاء منصب الباشا الذي ليس له صلاحيات محددة ولا مهام معينة إلى سنة 1711م، عندما منع الداي علي شاوش نزول الباشا إبراهيم مبعوث السلطان بمرسى الجزائر بحجة تسببه في إثارة الفتن وإحداث القلاقل[1]، وهذا ما سمح للداي شعبان وخلفائه من بعده أن يحصل على لقب الباشا من السلطان مقابل تقديم الهدايا وإعلان فروض الطاعة والاحترام.

وبذلك أقر الباب العالي الأمر الواقع ولم يحاول فرض مبعوثه الخاص إبراهيم باشا على حاكم الجزائر، مما سمح للداي عبدي ومن سيأتي بعده أن يجمع لقب الباشا ومنصب الداي، وبذلك لم يعد دايات الجزائر ملزمين إزاء الدولة العثمانية إلا بالخطبة وضرب السكة باسم السلطان، مقابل تمتعهم بالألقاب الشرفية مثل لقب مير ميران الذي يخول لحامله الحصول على نيشان ذو الطفرين ونزول منزلة باي لارباي الروميلي وهو أعلى منصب في الدولة العثمانية آنذاك[2]، وهذا ما دفع بعض المؤرخين إلى القول بأن الدايات كانوا يجمعون ألقاب السلطة كلها رغم بقائهم ضمن النفوذ والهيمنة العثمانية.

أما كيفية اختيار الداي فكانت تتم عن طريق الأوجاق بحيث لم يكن لغير العسكريين المنتسبين للحامية التركية أي دخل في تعيينه أو ترشيحه من قريب أو بعيد، وهو غالباً ما يختار من بين ثلاثة من الموظفين السامين وهم الخزناجي وآغا العرب وخوجة الخيل، وإن كان حمدان خوجة يرى بأنه كان يختار من بين موظفين فقط هما وكيل الحرج والخزناجي[3]؛ وقد كان لهذا الاختيار شبه الديمقراطي دخل في الحد من سلطة ونفوذ الدايات، لا سيما وأن التقاليد المتوارثة والقوانين المعمول بها جعلت الداي حسب وصف كونداميني له: «مستبد وليس له حرية، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح

---

(1) Serres, La politique turque en Afrique du Nord sous la Monarchie de juillet, Guenther, Paris, 1925, p. 194.

(2) D'hosson (M.), Le tableau général de l'Emprie Ottoman. T. 7, p. 299.

(3) حمدان خوجة، المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1975م، ص127.

القرصنة»[1]؛ وهذا ما سمح لبعض الكُتَّاب بمقارنة داي الجزائر آنذاك بملك بولونيا أو البابا باعتباره حاكماً دنيوياً لدولة الكنيسة بوسط إيطاليا[2].

أما مهام الداي فإنها تتعدى العمل على إقرار الأمن والمحافظة على النظام ورعاية مصالح الإيالة بتوفير المداخيل المالية من مصادرها الداخلية في شكل ضرائب ورسوم أو من مصادرها الخارجية مثل غنائم القرصنة وإتاوات الدول الأجنبية والهدايا الإلزامية التي يساهم بها القناصل والتجار المقيمون بالجزائر، فضلاً عن إشرافه على النظام الاقتصادي للبلاد ومراقبته لسير جهاز الدولة ورعاية مصالح الموظفين وغالباً ما يحرص على دفع أجور الإنكشارية بدون تأخير وعلى إقرار أسعار المنتجات ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار، والنظر في تقييم عملة الإيالة وتحديد قيمة العملات الأجنبية الأخرى.

وقد فرضت هذه المشاغل على الداي المثابرة على حضور جلسات ديوان موظفيه من أول النهار وحتى الساعة التاسعة صباحاً وهي وقت الفطور[3]، كما أنه كان ينفرد بكاتبه الخاص حوالي الساعة الثالثة أو الرابعة مساء ليفحص ويتحقق ويسوي جميع الأمور التي لا تتصل باختصاص القاضي[4]، بينما القضايا المتعلقة بالشؤون الثقافية والدينية غالباً ما يصرف النظر عنها ويحيلها إلى رجال العلم والإفتاء من شيوخ وقضاة.

أما الامتيازات المالية التي كان يتمتع بها الداي فهي تنحصر في المرتب الذي يتقاضاه عن رتبته العسكرية وهو أربعون رغيفاً يسلمها له شيخ البلد، بالإضافة إلى ما كان يتقاضاه من هدايا وعوائد من قناصل الدول أو من البايات والقياد المحليين عند زيارتهم للجزائر العاصمة زيادة عن المؤونة التي تتكفل بها الدولة له ولموظفيه وهي تنحصر في ضرورات العيش من حبوب

---

(1) Emerit (M.), Le voyage de la Condamine Alger en 1731, in Revue africaine, 1954, p. 292.

(2) Fischer, Barbary Legend, Oxford University Press, 1957, p. 330.

(3) Venture de Paradis, Alger au XVIIIè siècle, édité publié. E. Fangon, Alger, 1868, p. 9.

(4) Peyssonnel et Desfontaines. op. cit., p. 412.

ولحوم وفواكه[1]، وبذلك يمكن لنا أن نصف الامتيازات المادية للداي بأنها غير قارة وليست محددة وإنما هي تخضع للمناسبات وتتماشى مع الظروف.

ورغم هذه الامتيازات المالية المحدودة فإن نهاية الدايات غالباً ما تكون مؤسفة، ففي صورة ما إذا تعرضوا لغضب الجند ونقمة الأوجاق فإن أموالهم تصادر وتتعرض عائلاتهم وأبناؤهم وأقاربهم للانتقام، أما في حالة وفاتهم وفاة طبيعية فإنهم يحظون غالباً بالتمجيد وتحتفظ نساؤهم وأولادهم بما عندهم في المنازل ولا يرث البايليك من ثرواتهم إلا ما وجد منها في دار الإمارة[2].

ومما تجدر ملاحظته أن مباشرة الدايات لمهامهم الإدارية والمالية تتأثر بسلوكهم وأمزجتهم الخاصة، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين صنفين منهم:

ـ الصنف الأول: زاهد في متاع الدنيا منصرف إلى الأعمال الخيرية مثل الداي محمد عثمان باشا (1179 ـ 1205هـ ـ 1766 ـ 1791م) الذي أنفق ثروته التي جمعها أثناء حكمه الطويل في تشييد المسجد المقابل لقصره حيث كان يصلي الجمعة، وكذلك في تشييد القلاع والحصون لحماية مرسى الجزائر، كما أنه عندما انتقل إلى حصن القصبة ـ نزولاً عند طلب الأعيان ـ بسبب معاودة الإسبان قنبلة ميناء الجزائر وضع في خزينة الدولة مائتي ألف سكة جزائرية كانت موجودة عنده وهي مقدار ما ادخره من مرتبه الخاص، ورفض أن يستردها بعد ذلك من الخزينة بحجة أنه لا يحتاج شيئاً وأنه ما دام سيترك بعد موته كل ثروته للخزينة فالأولى به أن يسلم ذلك وهو على قيد الحياة[3].

ـ أما الصنف الآخر من الدايات فيمتاز بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة لأنه توصل إلى منصبه بفضل تمرد الإنكشارية المطالبة بزيادة الأجور

---

(1) Venture de Paradis, op. cit., p. 100.

(2) Idem. p. 101.

(3) Idem. p. 101.

والهدايا، وقد كان أغلب هؤلاء الدايات قبل توليهم منصب الداي يباشرون مهناً تعتبر وضيعة من قبيل مهنة الفحامين أو الإسكافيين أو الكناسين؛ وأصدق مثل على هذا الصنف، الداي علي الغسال الذي كان يشتغل بغسل الأموات قبل سنة 1808م قبل أن يؤتى به إلى الحكم، هذا ويمتاز هذا الصنف من الدايات بالإسراف والتبذير، كالداي الذي سبق بابا علي والذي أنفق جل ما في الخزينة على رفاهية أولاده وزوجته وترك الخزينة فارغة أو تكاد.

أما نهاية هذا الصنف من الدايات فغالباً ما تكون مؤسفة نظراً لتعرضهم لغضب الجند، فتصادر أموالهم وتتعرض عائلاتهم وأبناؤهم للانتقام، عكس الصنف الأول من الدايات ذوي الكفاءة الذي يحظون بالتمجيد وتتمتع أسرهم بالأمن والرعاية.

بعد هذا نتطرق إلى ذكر أهم الموظفين المساعدين للداي وهم:

1 ـ الخزناجي: المختص بالإشراف على الخزينة بعد أن أوكل إليه أمر حراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها في شكل نقود ومقتنيات ثمينة مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الأوجاق (فرق الجند)، وهذا ما أصبغ عليه لقب صاحب الخزينة وجعله يتميز عن الكاتب البسيط المكلف بمالية البايليك من نفقات ومصاريف والمدعو هو الآخر بالخزناجي أو الباش خزناجي[1] المقيم بأحد مراكز البايليك الثلاث (قسنطينة والمدية ووهران).

ويباشر الخزناجي الذي يعرف في بعض الأحيان بالخزندار، مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان[2]، فيتسلم موارد دخل الإيالة الجزائرية ليودعها في خزينة الدولة، أو يسحب المبالغ المستحقة لسد نفقات الدولة، وكانت العادة تقتضي عند إجراء هذه العمليات المالية الإعلان عن المبالغ التي

---

(1) Dubois - Thainville, Mémoire sur Alger (1809), publié. par G. Esquer, Paris, 1927, pp. 20 et 128.

(2) Laugier de Tassy, Histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, Paris, 1830, p. 228.

يتسلمها أو يدفعها كأجور بصوت عال في حضرة الداي والديوان ليتم تسجيل ذلك بحضور الجميع.

ويساعد الخزناجي في هذا العمل عادة، كاتب الدولة الذي يسجل المبالغ المالية في دفتره، وأمين السكة الذي يتكلف برعاية ومراقبة ضرب النقود المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات بعد وزنها وفحصها؛ وبالإضافة إلى كاتب الدولة وأمين السكة يخضع لأوامر الخزناجي أجيران من اليهود أحدهما للتحقيق في النقود المشكوك فيها ويدعى «العيار»، والآخر لوزن الأنواع التي يتسلمها الخزناجي[1] ويدعى «الوزان».

يرشح الخزناجي لتولي منصبه الداي وأعضاء الديوان، وغالباً ما يرشحون لهذا المنصب من يتوسمون فيهم الإخلاص والموالاة بغض النظر عن كونهم عاجزين أو غير أكفاء، فالشرط الوحيد في نظرهم هو أن يكون الخزناجي تركياً ملماً بثقافة تسمح لصاحبها بالقيام بهذه الوظيفة السامية، مع العلم بأن هذا الشرط الأخير لم يكن محترماً في كل المناسبات، مما سمح بأن يتقلد هذا المنصب في بعض الأحيان من لا يعرف الكتابة والقراءة حسب معلومات بعض الأوروبيين[2]، ومع استبعادنا لذلك فإن هذا الإخلال إن حدث فهو راجع في أساسه إلى الفوضى التي كانت تحدث عادة إثر اغتيال الدايات أو إلى كون غالبية أعضاء الديوان كانوا من الأميين.

ومما زاد في أهمية مسألة الاختيار لتولي منصب الخزناجي تلك المكانة التي أصبح يحظى بها هذا الموظف السامي، نظراً لكونه المتصرف في أمور الخزينة التي ظلت تعتبر العصب الحيوي للدولة الجزائرية آنذاك، وهذا ما ساعده على أن يحظى بمكانة مرموقة أهلته لأن يلعب دوراً رئيسياً في جهاز الحكم بالإيالة.

---

(1) Shaw (Dr, Voyage dans la Régence d'Alger, trad. par J. Mac Carthy, Paris, 1830, p. 167.

(2) Idem.

فبفعل تطور إداري ظلت تفاصيله غامضة لندرة الوثائق، تغير وضع الخزناجي الذي لم يكن يلعب أي دور رئيسي في جهاز الحكم إبان فترة الدايات الأولى التي كان أثناءها مجرد خوجة بسيط مكلف بمهمة الإشراف على الصندوق المالي تحت مراقبة الكُتَّاب الكبار، ثم أخذ يكتسب بالتدريج نتيجة ظروف اقتصادية وأوضاع سياسية عاشتها البلاد الجزائرية صلاحيات الكاهية أي المساعد الرئيسي للدايات الأولين(1)، حتى انحصر نفوذ الكاهية عشية الاحتلال ـ حسبما نستنتجه من المصادر المتعلقة بتلك الفترة ـ في الإشراف على الحرس المدني (مجموعة الشواش) فقط. ولعل هذا التدرج في حيازة النفوذ والسلطة يعود إلى طبيعة نظام الحكم بالإيالة الجزائرية الذي كان يعتمد على جمع الأموال وإرضاء الأوجاق بالهدايا والمرتبات التي يوفرها حارس الخزينة الذي هو بطبيعة الحال الخزناجي.

وهكذا أصبح الخزناجي في ديوان البايليك الشخصية الثانية المؤهلة لشغل منصب الداي حال شغوره، وهذا الاختيار المتعارف عليه بقي معمولاً به منذ موت الداي علي شاوش في 5 أفريل 1718م وحتى سنة 1805م، مما سمح بانتهاج نوع من الترقية التدريجية في السلم الإداري مثل ترشيح خوجة الخيل لمنصب الخزناجي الذي كان يرتقي بدوره إلى رتبة الداي.

ونظراً لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط، بل أصبح له صبغة عسكرية، فهو يقود الحملات العسكرية عند اقتضاء الأمر كما حدث للخزناجي إبراهيم خوجة الذي جرد الحملات ضد الثائرين بالنواحي الوهرانية سنتي 1734 و1736م(2).

وتؤكد لنا كتابات المؤرخين والرحالة المعاصرين لتلك الفترة على مدى سلطة ونفوذ الخزناجي نتيجة اكتسابه صلاحيات واسعة في الجهاز الإداري

---

(1) Boyer (P.), Des Pachas triennaux à la Révolution d'Ali Khodja Dey, in Revue historique, n° 495, juillet septembre 1970, p. 113.

(2) Grammont (H. D. de), Relations entre la France et la Régence Alger au XVIIè siècle, in Revue africaine, T. 23/1879, pp. 12 et 49.

للإيالة الجزائرية. ففي هذا الصدد نجد فنتور دو بارادي (Venture de Paradis) يضفي على الخزناجي لقب الوزير الأول[1]، كما أن تودونا (Thédenat) يعتبره في مذكراته التي سجل فيها قصة مغامراته التي انتهت به إلى أن يصبح خزناجي باي معسكر «بأنه كبير البلاد بعد الداي، يخضع لأوامره باي معسكر، ويتقرب إليه بتقبيل يديه ورجليه»[2]؛ كما أن بعض الوثائق الرسمية تشير إلى الخزناجي بكل احترام وتقدير، ففي رسالة موجهة إلى موظف سام بالباب العالي بتاريخ 1231هـ - 1815م، ورد ما نصه: أمير إيالة جزائر الغرب... من طرف المخلص سيدي أحمد خزناجي مدينة جزائر غرب المحمية»[3].

2 - بيت المالجي: وهو الموظف المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو استعبادهم أو فقدانهم، فيما إذا انعدم ورثة شرعيون لهم من أخوة أو أبناء أو أقارب، ولهذا ينحصر العمل الأساسي لبيت المالجي في تصفية الأملاك التي ليست لها ورثة، مع الإشراف على مراسيم الدفن وأمور المقابر[4]، وبيع التركات والأملاك التي ليس لها ورثة أو المصادرة من طرف السلطة الحاكمة.

ويباشر بيت المالجي سلطته بتفويض من الداي، الذي يكلفه بحيازة على الثروات المنقولة وغير المنقولة لصالح بيت المال، طبقاً للأحكام الشرعية الصادرة فيها، ونظراً لهذه الصلاحيات فقد اعتبره لوروا (Le Roy) بمثابة أمين مصلحة الأملاك المعروفة بالفرنسية بـ (Homme de chambre des Biens)[5].

وهذا التفويض الذي كان يحظى به بيت المالجي من الداي يرجع في

(1) Venture de Paradis, op. cit., p. 115.

(2) Emerit (M.), Mémoires de Thédenat, in Revue africaine T. p, 315.

(3) Devoulx (A.), Recherches sur la guerre de l'indépendance grecque d'après des documents inédits, in Revue africaine, T.I, 1856.

(4) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, publié. par A. Devoulx, Alger, 1853, p. 20.

(5) Roy, État général et particulier du Royaume et de la ville d'Alger, La Haye, p. 45.

أساسه إلى تقليد عثماني تشير إليه الوثائق في القرن السادس عشر الميلادي، وهو يعتمد على مبدأ اعتبار جميع موظفي الدولة عبيداً للسلطان العثماني، مما يعطي له حق مصادرة وتجريد رعاياه من أملاكهم وثرواتهم[1].

والجدير بالذكر أن بيت المالجي كان يباشر مهامه بمساعدة قاض يعرف عادة باسم الوكيل وبمعونة موثقين يعرفان أيضاً باسم العدول[2]، يتم تعيينهم أو عزلهم بأمر من الداي، وغالباً ما كانت آراء هذا القاضي شرفية غير ملزمة لأن بيت المالجي كان ينفرد برأيه ويملي عليه الأحكام والإجراءات التي يراها ضرورية[3].

أما الأعمال التي كان يضطلع بها بيت المالجي بمساعدة هؤلاء الموظفين الثانويين، فيمكن تلخيصها فيما يلي من النقاط:

1 ـ الإشراف على كل ما يتصل بالوفيات ومراسيم الدفن وحراسة المقابر، بحيث يجب أن يكون على علم بحدوث الوفيات حتى يتمكن من التوجه حالاً إلى المنزل الذي حدثت فيه الوفاة ليتحقق من الأمر ويبت في أمر التركة[4]، ويرجع هذا الاحتياط على ما يظهر إلى أن جل الأغنياء والأعيان بمدينة الجزائر كثيراً ما يخفون ثرواتهم لتنتفع بها فيما بعد أسرهم وأقاربهم، ولهذا لا يمكن دفن أي ميت بدون الاستظهار بتذكرة مكتوبة يصدرها بيت المالجي، وقد أصبح هذا الإجراء شيئاً ممكناً لكون المقابر كانت توجد خارج أسوار المدن وعلى أبوابها حراس، تحت تصرف بيت المالجي مباشرة[5].

2 ـ المحافظة على حقوق الدولة والورثة حسب أحكام الشريعة

---

(1) أنيس (محمد)، الدولة العثمانية والمشرق العربي (1514 ـ 1914م)، دار الجيل للطباعة، القاهرة، ص74.

(2) Hamdan Ben Othman Khodja. Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger intitulé en Arabe Le Miroir. Goetschy, Paris, 1833, p. 110.

(3) Laugier de Tassy, op. cit. p. 229.

(4) Yacono (X.), La Régence d'Alger en 1830 d'aprés l'enquête des commissions de 1833 - 1834, in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°1 - 1966, p. 241.

(5) Laugier de Tassy, op. cit., p. 229.

الإسلامية فبيت المالجي كان يسهر على حقوق الورثة والغائبين[1]، ويأمر ببيع الأملاك والثروات القارة منها وغير القارة عن طريق الإشهار العام والمزايدة. وبعد أن ينال الورثة حقوقهم المشروعة، وتدفع نفقات القاضي والموثقين وعمال بيت المال شريطة أن لا تزيد هذه المصارف عن 7 % من القيمة الإجمالية للتركة[2]، يؤول الباقي إلى خزينة الدولة، التي لا يحق لها حيازة أي مبلغ من التركات والأموال المصادرة إلا بعد تصفية الحقوق المستحقة من ديون وأقساط ميراث.

وتدفع تكاليف الدفن والصدقة والنفقات التي تتحملها الإدارة مثل أجرة حارس المقبرة «الجباشي» الذي يتقاضى كل أسبوع 2،25 بوجو وأجرة المرأة المكلفة بغسل جثث الأموات من النساء المقدرة بـ 2 بوجو أسبوعياً[3].

3 ـ الإشراف على الأعمال الخيرية، كتوزيع الصدقات من أموال بيت المال على الفقراء، وعادة ما توزع هذه الصدقات يوم الخميس على عدد يقدر بحوالي مائتي فقير[4]، وقد قدر كاتب معاصر لهذه الفترة وهو جانتي دوبوسي (Genty de Bussy) هذه الصدقات بقيمة تتراوح بين 15 و20 بوجو كل أسبوع[5]؛ كما يتكفل بيت المالجي زيادة على هذا، بدفع نفقات دفن الفقراء التي غالباً ما تكلفه مبلغاً من المال يتراوح بين 6 و8 بوجو عن الميت الواحد[6].

---

(1) كان البحارة الأتراك والجزائريون الذين وقعوا في الأسر يعتبرون في حكم المفقودين أو الأموات، ولهذا كانت أموالهم وثرواتهم تصفى ليعود قسم منها إلى خزينة الدولة.

(2) Hamdan Ben Othman Khodja, op. cit., p. 111.

(3) Genty de Bussy, De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger, 2ème édition,Paris, 1839, T. II, p. 89.

(4) Aumerat, La propriété urbaine et la Bureau de bienfaisance musulman d'Alger, Jourdan, Alger, 1900, p. 8.

Péllissier de Reynaud, Annales algériennes, Paris, 1839, T. III p. 461.

(5) Genty de Bussy, op. cit., p. 90.

(6) Idem.

ويندرج أيضاً في هذه الأعمال الخيرية والنفقات المترتبة عنها ما كان يصرفه بيت المالجي على صيانة بعض المؤسسات الدينية وعلى افتداء الأسرى المسلمين من البلاد المسيحية، وكذلك ما كان يتكفل به من مساهمة في هدايا الحرمين الشريفين.

4 ـ تلبية مطالب الحكومة المالية بعد أن زادت الحاجة إلى الأموال في وقت أصبح فيه حكام الإيالة يعتمدون بشكل أكبر على الموارد الداخلية المتوفرة حتى يعوضوا الأرباح التي كان يوفرها لهم الجهاد البحري، والتي تناقصت وكاد ينضب معينها منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

ولهذا السبب نلاحظ شيوع العزل من المناصب والالتجاء إلى المصادرات حتى لمجرد الشك، وقد تعدت هذه الأعمال الموسرين من أهل البلد إلى بيت المالجي نفسه، فأصبح هو بدوره معرضاً لغضب الداي في حالة عجزه عن تلبية مطالب الحكومة أو اتهامه بالتحايل والتآمر، ولهذا كثيراً ما كان يعاقب بغرامات كبيرة، هذا إن لم تصادر أمواله وثرواته وينحى من منصبه باعتباره أجيراً لدى بيت مال البايليك ينال وظيفته عن طريق تقديم رسوم الالتزام، وهذا ما جعله لا يتلقى أجراً من الدولة وإنما كان هو الذي يدفع رسماً عن مهمته للخزينة العامة حتى يتمكن بعد ذلك من الاحتفاظ لنفسه بفائض الالتزام، وكان هذا الرسم الذي يشتري به وظيفته عشية الاحتلال يقدر بحوالي أربعمائة بوجو شهرياً، أي حوالي 700 فرنك آنذاك[1]، وغالباً ما يدفعه في شكل أقساط أسبوعية يقدر كل مبلغ منها بـ 100 بوجو أي 180 فرنكاً في ذلك العهد، وهذه المبالغ تعادل سنوياً ما قيمته 11340 فرنكاً، حسب ما يفهم من تصريحات المفتش العام للمالية الفرنسية الذي كان في مهمة تتصل بهذه الأموال بمدينة الجزائر أوائل عهد الاحتلال[2].

ومما يلاحظ على هذه الرسوم أنها كانت تتصف بأنها ضئيلة إذا ما

---

(1) Shaw, op. cit., p. 169.

(2) Yacono, op. cit., p. 242.

قيست بالمبالغ العائدة من التركات، التي نستشهد على ضخامتها باقتطاف هذه الفقرات من دفتر التشريفات الرسمي للدولة الجزائرية آنذاك، والذي نقتطف منه هذه الفقرة: «في 20 شوال 1232هـ (1817 م) توفي حسين المعتنق للإسلام والذي كان قهواجي الباشا ﷺ وترك التركة التالية 310 محبوب، 228 دورو فضة و246 سلطان ذهب و16 دبلو»[1].

كما أشارت اللجنة الأفريقية التي حققت في مثل هذه الأوضاع إلى أهمية هذه الموارد المالية الضخمة التي كانت تعود إلى إشراف بيت المالجي، في تقريرها الذي قرئ في جلسة 18 أفريل 1834م والذي نص على أنه من الأفضل والمفيد لإدارة الاحتلال الفرنسي إعادة الاعتبار لجهاز بيت المال مؤقتاً كما كان معمولاً به تحت حكم الدايات[2].

3 ـ خوجة الخيل: المعروف باللغة التركية بـ: آت خوجاسي (At Khojasi)، وهو موظف سام يدير أملاك البايليك ويشرف على مواشي الدولة التي يتكفل الأهالي بتقديمها في شكل ضرائب عينية، كما يشرف على تجنيد الفرسان «رجال المخزن»، مما خول له نفوذاً على عرب الصحراء مثل عشائر رحمان والزناخرة والبواعيش وغيرهم الذين كانوا يعتبرون أنفسهم بمثابة رعية له يدفعون له الخراج عوضاً عن الزكاة التي كانوا يمتنعون عادة عن تقديمها له.

توسعت صلاحيات خوجة الخيل فأصبح في بعض الأحيان يخول قيادة الفرق العسكرية لتأديب العصاة والخارجين عن القانون، وفي هذه الحالة يعاضده قائد العرب المستقر بمتيجة، ويساعده على أداء مهمته أعوان من الخيالة فضلاً عن أربعة موظفين دائمين يخضعون لأوامره وهم: باش شاوش، وكاهية، وباش مكالحي، وباش علام؛ وبهذه الصلاحيات أصبح خوجة الخيل

---

(1) للتعرف على قيمة ونوعية هذه العملات، راجع: سعيدوني (ناصر الدين)، النظام المالي للإيالة الجزائرية (1792 ـ 1830)، الجزائر، 1985، فصل العملة، ص ص189 ـ 224.

(2) Commission d'Afrique, Rapport sur Beit - El mal, par Le Duc De Gazes comme président et le comte d'Haubersart comme rapporteur, Paris, 1834, p. 479.

بمثابة الرجل الثالث في حكومة الإيالة الجزائرية، وهذا الترتيب تؤكده مراسيم التشريفات التي تخول له الحصول على نصف ما يعطى للخزناجي وآغا العرب من الهدايا[1].

هذا ومما تجدر ملاحظته أن خوجة الخيل كان قبل القرن الثامن عشر الميلادي بمثابة خوجة متواضع مكلف بحراسة عزل البايليك ورعاية مواشي الدولة فقط[2]، ثم بدأ بعد ذلك يوسع من مجال اختصاصاته ونفوذه، وبذلك ازدادت أهميته بصفة محسوسة في أواخر العهد العثماني، وهذا التطور يؤكده لنا قول حمدان بن عثمان خوجة «بأن الداي خوجة بورصالي عين حسن خوجة خزناجياً ثم رفعه إلى مرتبة خوجة الخيل»[3]، مما يسمح لنا بالقول بأن هناك تطوراً عرفه هذا المنصب الذي أصبح بذلك من أعلى المراتب الإدارية بالجزائر العثمانية.

أما اختصاصات خوجة الخيل المهنية التي خولت له هذه المكانة المرموقة في جهاز الدولة، فتتمثل فيما يلي:

1 ـ إشرافه على تموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية، فهو يتسلم من الخوجات والقياد المنتجات الحيوانية والزراعية كالأغنام والزبدة بالنسبة للقبائل الرعوية، والزيت والشمع والعسل بالنسبة لسكان الجبال.

2 ـ تكفله برعاية قطعان حيوانات البايليك من إبل وخيول وأغنام وأبقار، وقد ذكر حمدان خوجة في كتابه (المرآة) طريقة مبتكرة كان يلجأ إليها خوجة الخيل ليضع حداً للتحايل والسرقات، وهي ختم حيوانات البايليك بخاتم حكومي قبل توزيعها على عشائر الرعية لرعايتها والمحافظة عليها، وفي حالة ادعاء هلاك تلك المواشي كان من الضروري الاستظهار بقطعة الجلد

---

(1) الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754 ـ 1830م)، تحقيق ونشر أحمد توفيق المدني، الجزائر، 1974م، ص45.

(2) Boyer, Des Pachas..., op. cit., p. 114.

(3) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص153.

المختومة بذلك الخاتم حتى يستدل على صدق الإدعاء، وذلك حتى تستبعد كل محاولة للتحايل على تلك الثروات الحيوانية.

3 ـ التحكم في القبائل المقيمة بعزل البايليك (أراضي الدولة) الواقعة بدار السلطان أو الموجودة ببايليك التيطري مثل عشائر رحمان والزناخرة وأولاد سيدي عمر وأولاد سيدي موسى وأولاد العوفي وعزيز وغالبية سكان عريب[1]، بقصد فرض أعمال السخرة عليها ومطالبتها بالتزامات عديدة مثل تقديم الفلاحين (الخماسة) للعمل في مزارع البايليك والتكفل بشراء المواشي والحيوانات غير المرغوب فيها أو الزائدة عن الحاجة بثمن محدد، مقابل السماح لهذه العشائر للانتفاع بأراضي البايليك.

4 ـ **وكيل الحرج**: وهو موظف سام يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية حيث تصنع السفن، وكذلك الإشراف على تهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم البحر، وتتوسع صلاحياته في بعض الأحيان إلى الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، مما يجعله بمثابة وزير البحرية والخارجية في آن واحد، على أن الشيء الذي يثير الانتباه بالنسبة لهذا الموظف السامي هو بقاء نفوذه محدوداً رغم هذه المهام التي خولت له وأصبحت من اختصاصه، ولعل سبب تضاؤل سلطته بجانب الخزناجي وخوجة الخيل، وبقائه في وضع لم يتطور منذ الفترة الأولى للحكم العثماني للجزائر، هو تقهقر نشاط الجهاد البحري وإقصاء الرياس عن الحكم منذ سنة 1100هـ ـ 1689م، ومعاداة جماعة الأوجاق وفرق الإنكشارية له باعتباره المشرف على طائفة الرياس المنافسين لهم في حكم البلاد.

5 ـ **آغا العرب**: كان يعتبر بمثابة وزير مطلق الصلاحية حسب تعبير بعض المصادر، وذلك لأنه يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين الساميين من حيث المعاملة والهدايا التي يحظى بها، لكونه قائد فرق الإنكشارية

---

(1) Federmann et Aucapitaine, Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik du Titteri, in Revue africaine, T. 9 - 1865, pp. 280 et 302.

وفرسان المخزن «الصبائحية» المعسكرين خارج مدينة الجزائر[1]، وهذا ما أهله لأن يصبح موظفاً سامياً ذا نفوذ قوي، بعد أن كان مجرد أحد الآغوات الذي كان يعج بهم أوجاق الجزائر، لا سيما وأن هناك عدة ظروف زادت من أهمية منصبه في أواخر العهد العثماني كتدهور تنظيمات فرق الأوجاق بالعاصمة، وتناقص جماعات الصبائحية من الأتراك، في وقت ازدادت فيه أهمية فرسان العرب والقوات الأهلية المساعدة على قمع الثورات والمعروفة عادة بفرسان المخزن.

يباشر آغا العرب سلطته العسكرية في مجالين محددين هما:

1 ـ مراقبة إقليم دار السلطان وملحقاته من سهول سباو السفلى وعريب، هذه السهول المعروفة بوفرة إنتاجها الزراعي والحيواني الذي تعتمد عليه الجزائر العاصمة في تلبية حاجاتها من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية، وقد أسهمت هذه الوضعية الاقتصادية في الزيادة من نفوذ آغا العرب على رجال الحكم وأكسبته سلطة أدبية في مدينة الجزائر، فضلاً عن صلاحياته المطلقة خارجها، والمتمثلة في الإشراف على قيادات متيجة والسواحل السبعة التي كانت تؤلف مقاطعة «دار السلطان» المركزية، فآغا العرب هو الذي يعين قواد هذه الأوطان، وهم حسب مراتبهم وأهميتهم على النحو التالي: قائد بني خليل وقائد بني موسى وقائد الخشنة وقائد بني جعد وقائد بني سليمان وقائد عريب وقائد حجوط، فكل قائد من هؤلاء القواد كان مطالباً من آغا العرب باللزمة والعوائد المفروضة على الوطن الذي يحكمه ويراقبه، وعادة ما يتم جمع هذه الجبايات من شيوخ كل دوار، هذا فضلاً عن أن كل وطن من الأوطان السبعة الخاضعة لآغا العرب كان يلحق به قائد للعشور يتصل رأساً بكاتب العشور المقيم بالجزائر العاصمة[2].

2 ـ أما المجال الثاني الذي يتعلق به نشاط آغا العرب، فهو تكليفه

---

(1) Dubois - Thainville, op. cit., p. 128.

(2) أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص48.

بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن في أنحاء الإيالة، مستعيناً في ذلك بقبائل المخزن[1]، التي تستقر بالمناطق الاستراتيجية حتى تكون في حالة تأهب أمام كل محاولة تحرك أو عصيان من قبل الرعية أو سكان المناطق الجبلية الخصبة والصحراوية التي يصعب مراقبتها والتحكم في سكانها، ولهذا كان آغا العرب يتحكم مباشرة في مخزن بوحلوان الذي يحرس جبل بني مناد وجبل سماتة، وكذلك كان يشرف على مخزن سباو، حيث يكون القياد على رأس جماعات المخزن على أهبة الاستعداد للتوجه تحت قيادة الآغا للحرب وذلك مقابل إسقاط المطالب المخزنية، مع إعطاء الأرض وتوفير السلاح والخيل لهم.

بهذا التنظيم ساهم هؤلاء الفرسان مع قوات الجيش الأخرى بقيادة آغا العرب في قمع ثورات عديدة مثل ثورة درقاوة التي أخمدها عمر آغا (1803 ـ 1814م) وعصيان بلاد القبائل ونواحي التيطري وجهات قسنطينة الذي وضع حداً له محيي آغا، في الفترة الممتدة من سنة 1818 إلى سنة 1828م، وكذلك تمرد باي وهران بوكابوس الذي حاول أن يدعو لسلطان المغرب في تمرده على حكام الجزائر، الأمر الذي اضطر عمر آغا أن يقضي عليه ويعيد الأمور إلى نصابها[2]. بمثل هذه المهام الصعبة والأعمال الحربية أمكن لمثل هؤلاء الأغوات أن يدعموا نفوذهم ويزيدوا من مكانتهم لدى الدايات.

ب ـ الموظفون التابعون:

يشكل الموظفون التابعون إطاراً متميزاً له صلة وثيقة بالجهاز المالي والاقتصادي للإيالة الجزائرية، كما أن له ارتباط بأوضاعها الاجتماعية وحالتها الثقافية آنذاك، وهذا الإطار من الموظفين التابعين يتصف بكثرة عدده وتعدد مهامه وتداخل اختصاصاته، ولهذا ارتأينا من المناسب حصره في عدة

(1) راجع دراستنا حول دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالإيالة الجزائرية، مجلة الأصالة عدد 32 ـ 1976م، صص46 ـ 72، وهو أحد فصول هذا الكتاب.

(2) مسلم بن عبد القادر الوهراني، أنيس الغريب والمسافر، تحقيق ونشر رابح بونار، الجزائر، 1974، صص97 ـ 106.

مجموعات حسب المهن التي يمارسها كل موظف والصلاحيات التي يتمتع بها كل مستخدم على حدة، حسب الترتيب التالي:

أولاً: الكُتَّاب الأربعة الكبار أو الخوجاباشي:

اتضحت اختصاصات هؤلاء الكُتَّاب منذ بداية القرن الثامن عشر، واكتسبوا نفوذاً شرفياً وكلمة مسموعة وارتقوا إلى مرتبة الموظفين ذوي المكانة المرموقة في ديوان البايليك، بعد أن زادت حاجة الدولة إليهم، وأصبح يعتمد عليهم في كل من المحاسبات المالية والقضايا الاقتصادية، ولهذا نجد أغلب الدايات رغم تعيينهم لهؤلاء الكُتَّاب الكبار وإشرافهم عليهم يستشيرونهم في أمور الدولة ولا يتصرفون بدون أخذ رأيهم ولو في سكة واحدة من أموال الخزينة حسب تعبير أحد الكُتَّاب[1]، وربما يرجع ذلك إلى المستوى الثقافي الراقي لهؤلاء الكُتَّاب، وإلى عدم ثقة بعض الدايات في الموظفين السامين المقربين منهم خشية حدوث زيادة أو نقصان في حسابات الدولة ومعاملاتها التجارية والمالية.

أما المهام التي أنيطت بهؤلاء الموظفين، فتتوزع حسب اختصاص كل كاتب على النحو التالي:

1 ـ الكاتب الأول أو المكتباجي: المقاطعجي، الملقب عادة بالمقطعجي، وهو رئيس الكتبة الآخرين والمكلف بفرض الضرائب والمحافظة على سجل محاسبات الدولة الرئيسي المشتمل على ما تحتويه سجلات الكُتَّاب الثلاثة الآخرين الذين هم تحت تصرفه، وهذا السجل كانت تثبت به القوانين العسكرية الجاري بها العمل وأسماء ورتب وأجور فرق الإنكشارية من أوجاق ومحلة ونوبة[2]؛ ولهذا كان يشترط في الكاتب الأول أن يكون عالماً بالحسابات ومسائل الفقه وهي الصفات التي لا تشترط عادة إلا في شيخ الإسلام، كما أنه نظراً لأهميته ومكانته الثقافية كان يشرف بلقب أفندي، وقد

---

(1) Dubois - Thainville, op. cit., p. 129.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص129.

يترشح في بعض الأحيان ليشغل منصب الداي نفسه، رغم أن منصب الكاتب الأول كثيراً ما تولاه بعض أعيان ووجهاء الجزائر من حضر وكراغلة، ولعل إسناد هذا المنصب لوالد حمدان خوجة دليل على بداية تطبيق سياسة التسامح لارتقاء المناصب الحساسة في جهاز البايليك.

2 ـ **الكاتب الثاني أو الدفتر دار**: يكلف بتسجيل مصادر دخل البلاد مثل الضرائب والرسوم العينية، ويعطى له حق مراقبة مخازن الدولة، وهذا ما أكسبه لقب وكيل الخرج الكبير[1].

لم يحافظ الكاتب الثاني على مكانته التي كانت تسمح له بتصدر قائمة الكُتّاب، فأصبح يأتي في درجة ثانية بعد المكتباجي الذي أصبحت له الصدارة مع نهاية القرن الثامن عشر (حوالي 1788م)[2].

3 ـ **الكاتب الثالث المعروف بوكيل الخرج الصغير**: وهو يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر، وأمور الديوانة «الجمارك» ويلقب أحياناً بقبلدان بالي، لكونه المشرف على البحرية.

4 ـ **الكاتب الرابع أو الرقمجي**: ظل يحافظ على السجلات المتعلقة بمصالح البايليك والمتصلة بالشؤون الخارجية للبلاد من قبيل الشكايات الصادرة من القناصل المقيمين بمدينة الجزائر، ومما لا شك فيه أن المشاكل التي كانت تعيشها الجزائر مع الدول الأوروبية والتي كانت تتجاوزه أنقصت من مكانته وحدت من نفوذه.

ويلحق عادة بهؤلاء الكُتّاب الرئيسيين كل من الترجمان وأمين أملاك الحرمين الشريفين (ناظر أو وكيل الحرمين) الذين غالباً ما يتم اختيارهم من بين أعيان الحضر فقط دون اعتبار لرغبات الكراغلة حسب ما يفهم من معلومات حمدان خوجة[3].

---

(1) Weissman, op. cit., p. 70.

(2) Venture de Paradis, op. cit., pp. 116 - 151.

(3) حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص155.

ثانياً: خوجات الخدمات العامة:

وهم مكلفون بأعمال ذات طابع اجتماعي واقتصادي، ويخضعون عند اختيارهم وأثناء ممارستهم لوظائفهم لعدة اعتبارات منها:

1 ـ أن يتم اختيارهم حسب المجموعة السكانية التي ينتمون إليها، وبذلك تكون مناصب الدخل الوفير محصورة في العنصر التركي، ومناصب الدخل المتوسط تكاد تنفرد بها جماعة الكراغلة(1)، بينما طبقة الحضر لم تكن تحظى إلا بالمهن المتواضعة ذات الدخل البسيط.

2 ـ إن إسناد مثل هذه الوظائف كان يتم عن طريق الالتزام، فكل خوجة كان مضطراً أن يدفع مقابل حصوله على منصبه مقداراً معيناً من المال لخوجة باب القصر يتراوح ما بين 113 و600 سكة(2)، وذلك دون اعتبار لثقافة الشخص المرشح لهذا المنصب، مما دفع بكثير من الموظفين المعوزين إلى العمل ولو كتبة في السفن.

3 ـ إن مدة عمل كل خوجة كانت محدودة وقابلة للتجديد في آن واحد، إذ إن خوجة المخزن مثلاً لا يستطيع البقاء في منصبه أكثر من سنتين مع أنه في استطاعته البقاء فيه بتجديد رسوم الالتزام.

4 ـ أن يتعهد كل خوجة بتسليم كمية من المال للخزينة كل شهرين مقابل الأرباح التي يحصل عليها ويحتفظ بجزء منها يعرف بفائض الالتزام، وهو لا يتعدى غالباً عشر الضرائب أو الرسوم التي جمعها أو تحصل عليها، يضاف إليها العديد من الهدايا التي يتلقاها مثل هؤلاء الموظفين بمناسبة المواسم الدينية وعند زيارة البايات للعاصمة وأثناء استقبال القناصل الأوروبيين لموظفي الدولة أو عند قدوم خزناجي البايليك بالدنوش الصغرى في فصلي الربيع والخريف.

---

(1) Boyer (P.), La vie quotidienne à Alger la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963, p. 99.

(2) Itinéraire du Royaume d'Alger, second tirage, Toulon, 1830, p. 108.

5 ـ كان عليهم التقيد بعدة عادات وتقاليد متوارثة عند أدائهم لأعمالهم، مثل وجوب إرسال مفاتيح المصالح التي يشرفون عليها إلى قصر الداي عند حلول المساء ليتسلموها من جديد في الصباح[1]، ومثل التحلي بالأوسمة والنياشين كالريشة النحاسية ذات الشكل المستطيل حتى يتميزوا بها عن الإنكشاريين، ومثل ارتداء لباس خاص بهم كالبرنس الأبيض والعمامة الضخمة وغير ذلك من التقاليد. أما أشهر هؤلاء الخوجات فهم حسب الخدمات التي يؤدونها:

ـ **خوجة القصر**، وقد يدعى في بعض الأحيان خوجة الباب أي «باب القصر»، يقدم للخزينة مبالغ مالية معتبرة مقابل تسلمه حقوق بيع المناصب (رسوم التولية) للخوجات الآخرين، وهذا ما جعله يتحصل على أكبر قسط من الهدايا، فهو مثلاً كان يتسلم بمناسبة العيد الكبير «بيرم» مائة ريال من الداي وخمسين ريالاً من آغا الهلاليين وخمسة وعشرين ريالاً من رفيقه خوجة العزرة وخروفين من آغا العرب، بالإضافة إلى ترضيات متنوعة وسخية من قياد أوطان دار السلطان وقائد إقليم سباو، كما يتسلم عادة حق البشماق من مقدم اليهود بمناسبة تعيينه على رأس الأقلية اليهودية، ويقدر حق البشماق هذا بـ 300 صائمة[2].

ـ **خوجة الجمارك**، ويعرف بخوجة القمرة (القمرق)، وهو يتسلم رسوم البضائع الواردة من البلاد المسيحية عن طريق المراسي، وكانت العادة أن تدفع له هذه الرسوم في قصر الحكومة وبحضور الخزناجي[3].

ـ **خوجة الغنائم**، وهو مكلف ببيع الغنائم البحرية وتقسيمها بين المستحقين لها بعد أخذ المصاريف المترتبة عنها والمحافظة على نصيب الحكومة منها (البنجق).

---

(1) Tachrifat, op. cit., p. 21.

(2) المصدر السابق، ص43.

(3) نور الدين عبد القادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، قسنطينة، نشر كلية الآداب الجزائرية، مطبعة البعث، 1965م، ص76.

- **خوجة الرحبة**، «أو المكاس» ويتسلم الرسوم على الحبوب المعروضة في الأسواق.

- **خوجة الزرع**، ويوزع الحبوب ويراقب الخبز الذي يوزع على الفرق العسكرية بالعاصمة، كما يتسلم الضريبة على بعض الأراضي بعد الحصاد في شكل حبوب.

- **خوجة العيون**، يهتم بالمنشآت المائية من عيون وقنوات وسواقي، ويرعى الأوقاف المحبوسة والمخصصة للإنفاق على صيانة العيون العامة.

- **خوجة الملح**، يتكفل بشراء وتعبئة الملح، ثم الإشراف على بيعه بالتفصيل لكون تجارة الملح كانت محتكرة من طرف الحكومة، ولا تخضع للمعاملة التجارية الحرة.

- **خوجة الجلد**، بيده مفاتيح فندق الجلود، لكون تجارة الجلد أيضاً كانت احتكاراً مقصوراً على الدولة دون التجار الخواص[1].

- **خوجة الفحم**، يستخلص الرسوم المفروضة على كل حمولة فحم تدخل المدينة وتسوق عن طريق سوق الفحم الواقع خارج باب المدينة.

- **خوجات أبواب المدينة**، على كل باب من أبواب المدينة يوجد اثنان منهم[2].

- **خوجات المنازل والدكاكين والحدائق**، ونذكر منهم خوجة «التوت» كمثال عن هذا الصنف من الخوجات.

- **خوجة الوزن**، المكلف بالقياس والكيل.

ثالثاً: القياد والحكام:

يتكفل القياد (جمع قائد) والحكام (جمع حاكم) بالمحافظة على الأمن واستخلاص الضرائب من سكان الأرياف، وتجنباً للكثير من المصاعب التي

---

(1) Tachrifat, op. cit., p. 21.

(2) Shaw, op. cit., p. 230.

تنجم عن اتصال القياد والحكام الذين هم في الغالب من أصل تركي أو كرغلي اتصالاً مباشراً بالأهالي، فإن هؤلاء القياد والحكام التجئوا لتنفيذ مهامهم إلى الاستعانة بشيوخ القبائل والدواوير والأعراش، كما أنهم كثيراً ما كانوا يضطرون إلى الاستنجاد بفرسان المخزن وفرق الحاميات العسكرية داخل البلاد الجزائرية.

وقد تمكن القياد والحكام بفضل مهامهم الاقتصادية من أن ينعموا بالمرتبات المعتبرة والدخل الوفير الذي يستخلصونه من الضرائب العينية التي يشرفون على جمعها، فضلاً عن الهدايا والرشاوى التي كانوا يحصلون عليها في كثير من المناسبات، وبذلك أصبحوا يشكلون مجموعة إدارية ذات نفوذ بالأرياف تعرف بلباسها الخاص الذي يميزه البرنس الأحمر.

وبفضل هذه المهام كان ينفرد كل قائد أو حاكم بمهام معينة ونشاطات محددة، فأما القياد فأهم نشاطاتهم هي:

- مراقبة الضرائب عن طريق شيوخ العشائر ورؤساء القبائل بالأرياف، وذلك نظراً لكون كل قائد له حق التصرف في مجموعة من الدواوير، نيابة عن آغا الناحية أو بأمر مباشر من أحد البايات[1]، وفي بعض الجهات كان يقوم بجمع الضرائب العينية قائد العشور الذي يشرف على الأراضي المزروعة بمساعدة خوجة الزرع السالف الذكر، وقد عبر الأهالي عن هذا الوضع بأحد الأمثال العامية الشائعة آنذاك والتي تتلخص في العبارة التالية: «العربي صندوق والقائد مفتاحه»[2].

- إقرار الأمن وتنفيذ الأحكام ويقوم بهذه المهام بعض القياد مثل قائد الفحص[3]، وهو بمثابة رئيس الشرطة بضواحي المدن الرئيسية والمكلف بتنظيم الأعياد والمراسم وتنفيذ أحكام الشنق عندما يتلقى الأوامر بذلك من

(1) حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص73.

(2) Boyer, La vie quotidienne..., op. cit., p. 99.

(3) Tachrifat, op. cit., p. 22.

آغا العرب، أما قائد المرسى المدعو بقبدان المرسى فإنه كان يقوم بمهمة تفتيش السفن بمعية قبطانين وبعض الأعوان.

ـ السهر على الخدمات الاجتماعية، وأهم قياد هذه الخدمات[1]: قائد الزبل المكلف بالإشراف على الكناسين وإرشاد زوار الداي وضيوف الحكومة إلى مقاصدهم، وكذلك قائد الشوارع الساهر على نظافة القنوات والأزقة، وقائد العبيد المهتم هو الآخر بشؤون طائفة الزنوج سواء الأحرار منهم أو الذين لا زالوا عبيداً.

أما الحكام فأهم أعمالهم هي:

ـ إدارة بعض المدن المتوسطة الأهمية كالبليدة وشرشال ومليانة والمدية ومستغانم وميلة، وهذا ما أكسبهم نفوذاً حقيقياً أهَّلهم للاتصال المباشر بالداي وباقي موظفي الحكومة السامين دون الرجوع إلى رأي البايات أو آغا العرب.

فحاكم المدية مثلاً كان يتصل مباشرة بداي الجزائر ويتمتع بنفس الامتيازات التي كان يحظى بها باي المدية المشرف على بايليك التيطري[2].

ـ الإشراف على شؤون القبائل بمساعدة شيوخها الملتزمين لدى هؤلاء الحكام بدفع ما يترتب على عشائرهم من ضرائب عينية أو نقدية.

ـ مراقبة طائفة الحضر في المدن الكبرى، وأخذ الرسوم من أمناء النقابات المهنية ورؤساء المجموعات العرقية (جماعة البرانية) المستقرة بتلك المدن الكبرى.

رابعاً: البلوك باشيات أو الآغوات:

وهم جماعة من الضباط كانوا يكوِّنون مجلس الأوجاق، يأتي على رأسهم الكاهية أو الباشي بلوكباشي الذي يحظى بهذا المنصب لكونه أقدم ضباط الأوجاق، وبفضل هذه الأقدمية يكتسب صفة أول عضو في الديوان بعد

---

(1) المصدر السابق.

(2) Boyer (P.), L'évolution de l'Algérie médiane de 1830 1956, A. Maisonneuve, Paris, 1960, p. 35.

الداي[1]، فيرأس الكاهية مجلس الديوان لمدة لا تتجاوز شهرين قمريين، ومن هنا جاءت تسميته بآغا الهلالين، بعدها يترك بدوره المجال لأقدم أعضاء الديوان ليتقلد بدوره هذا المنصب وهكذا دواليك، مما يسمح ولو نظرياً لكل إنكشاري أن يصبح يوماً ما آغا الهلالين رغم أن هذا الأمر لم يتحقق لكثيرين منهم، نظراً لأن القلاقل والأوبئة كثيراً ما تعجل بعزل الأغوات أو تؤدي إلى موتهم، مما جعل عددهم لا يتجاوز في أغلب الأحيان أربعة وعشرين معزول آغا في أغلب الأوقات يختارون للقيام بالمهام الاقتصادية والبعثات الدبلوماسية.

أما الامتيازات المادية التي كان يحظى بها آغا الهلالين فهي تتمثل في مرتبه الذي كان يقدر بألفي بطاقة شيك، أي ما يعادل حوالي 3400 فرنك آنذاك[2]، تقدم له دفعة واحدة عند توليه منصب آغا الهلالين[3]، وبعد انقضاء مدة وظيفته المؤقتة لا يحتفظ بأي نفوذ فعلي، ويتخلى عن عضويته في الديوان، ويكتفي أثناء بقية حياته بمرتب يعادل مرتب أعلى جندي مرتبة، وقد كان هذا الراتب يقدر بحوالي ثمانين صائمة، لا يصل إليه الجندي الإنكشاري بالجزائر إلا بعد مدة أقصاها خمسة عشرة سنة[4]، في حين يحتفظ بنفوذ شرفي يقتصر على حضوره بعض جلسات الديوان فيما إذا استدعي من طرف الداي إلى تلك الجلسات والاجتماعات، ولآغا الهلالين صلاحيات يمارسها مدة توليه لمنصبه المحدد بشهرين، ومن هذه الصلاحيات نذكر:

- التصرف في فرق الحامية الإنكشارية المعسكرة بمدينة الجزائر والموزعة على سبع قشلات (ثكنات) وهي: قشلة باب عزون وقشلة صالح باشا وقشلة علي باشا وتعرف بقشلة دار الخراطين وقشلة أوسطة موسى وقشلة دار الدروج (يالي) والقشلة القديمة (إسكي) والقشلة الجديدة (يكي).

---

(1) Weissman, op. cit., p. 68.

(2) Itinéraire..., op. cit., p. 108.

(3) Dubois - Thainville, op. cit., p. 129.

(4) Laugier de Tassy, op. cit., p. 249.

- ترأسه لمجلس الضباط (الأوجاق) وتوزيعه الرواتب على أفراد الجيش.

- معاقبة الأتراك المغضوب عليهم في داره حتى لا تهدر كرامتهم أمام الأهالي.

خامساً: موظفو الخدمات الاجتماعية:

أهم أصنافهم:

1 - جماعة الطباخين: وأبرزهم أشجي باشي، وهو كبير الطباخين الذي يحظى بثقة الداي نتيجة خدمته له وارتباطه به، وهذه العلاقة مع الداي هي التي أكسبته أهمية تتجاوز ميدان عمله إلى حد التأثير في استقرار نظام الحكم، فهو بمنصبه هذا قد يؤخر إعلان وفاة الداي ليعطي الوقت الكافي للموظفين السامين لكي يجمعوا على اختيار خليفة للداي، كما أنه قد يحبط المؤامرات ضد حياة الداي، وقد يشارك فيها في بعض الأحيان.

أما في مجال العمل فيخضع كبير الطباخين لكثير من العادات والتقاليد المتوارثة التي تسمح له بنيل العطايا العديدة في المواسم والأعياد والأفراح، ونذكر من هذه العطايا البذلة المقدمة له من الخياطين بالبلد، والمؤونة الممنوحة له بمناسبة شهر رمضان والتي تقدر بخمسة وعشرين رطلاً من الزبدة وكنتالاً من الشمع وقيستين من الزيت وسبع خبزات وربع خروف، بالإضافة إلى خمسين فرنكاً تقدم له بمثابة ترضية (بقشيش)، ومن هذه العطايا أيضاً الهدايا المقدمة له من البايات عند زيارتهم للداي عند تقديمهم الدنوش الكبرى، والترضيات التي يتسلمها من قناصل الدول الأجنبية والتي هي عبارة عن أربع قطع من القماش يقدمها له كل قنصل جديد التحق بمنصبه بمدينة الجزائر(1).

ومن التقاليد المتبعة أيضاً أن كبير الطباخين هو الذي يهيئ الأكلة التقليدية المقدمة لزملائه بمناسبة ترقيته إلى رتبة كبير الطباخين مما يضطره

---

(1) Boyer (P.), La vie quotidienne..., op. cit., p. 135.

إلى توفير النقود اللازمة لذلك مدة خدمته السابقة كطباخ بسيط.

2 ـ شيخ البلد: ينتمي إلى مجموعة الموظفين التابعين باعتباره موظفاً مدنياً يشرف على النقابات المهنية والطوائف السكانية، فهو يتصل بأمناء هذه المهن ورؤساء هذه الطوائف ليدرس مشاكلهم ويلبي حاجاتهم عند الضرورة، ويتفهم مطالبهم ويسعى لدى السلطات لإيجاد الحلول لها، وهو في مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء الأمناء الضرائب والرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهرين، بالإضافة إلى الأموال التي كان يأخذها عن بعض النساء المنحرفات ذوات المكانة الاجتماعية المرموقة(1) واللاتي يحتجزن عند المخالفة في سجن خاص كان يقوم هو شخصياً بمراقبته(2)، وبذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية وسلطته الأدبية هذه أداة وصل بين النقابات الحرفية والطوائف العرقية من جهة وبين سلطات الإيالة من جهة أخرى، مما يكسبه مكانة في أعين الأهالي ومنزلة محترمة لدى الحكام.

3 ـ المحتسب: استمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها الحكام الأتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة التي تعود أصولها إلى ما قبل الإسلام، والتي تمت المحافظة عليها لمسايرتها لأحكام القضاء والإفتاء ولكونها كانت من جهة أخرى ذات نفع وفائدة للمجتمع، ولذلك أبقى حكام الجزائر على مثل هذه الوظيفة التي أصبح متوليها وهو المحتسب يكتسب سلطات تخول له مراقبة كل ما يباع من مأكول وملبوس ومشروب ومصنوع بالبلد، وذلك عن طريق تحديد أسعار البضائع والإشراف على سير أسواق المواد الغذائية ومراقبة أصحاب الدكاكين وبائعي الخضر والفواكه وأفران الخبز وغيرها، وذلك حتى يضمن الإيفاء بالكيل والميزان ويحول دون تدليس التجار وتزويرهم، وحتى لا يكتموا عيب البضاعة ويغشوا

---

(1) بينما النساء المنحرفات اللاتي لم يكن من طبقة مرموقة يحال أمرهن إلى المزوار المكلف بمراقبة الأخلاق العامة.

(2) Shaw, op. cit., p. 167.
Tachrifat, op. cit., p. 23.

المشتري عند المعاملة[1]، وقد استعان المحتسب لأداء مثل هذه المهام بمساعدة القاضي والأمناء، كما كان له اتصال بالأمناء عن طريق أمين الأمناء أو شيخ الحرمين.

أما أجرة المحتسب على كل هذه الأعمال، فهي عبارة عن مبلغ محدد يتقاضاه من السلع الواردة إلى السوق، فهو مثلاً يأخذ نصف ريال عن كل رأس غنم وسبع قطع ذهبية عن كل حمل من التمر الواردة من الجنوب[2]، وبالتالي لم يكن له أجر محدد من الخزينة بل يأخذ من كل سلعة واردة إلى السوق مقداراً محدداً يعتبر بمثابة أجر له.

4 ـ **الوكيل**: يشرف على الأحباس ويتسلم عناءها ومحصولها ويقوم بصيانتها وتسيير أمورها، ويقوم بمساعدته مجموعة من الشواش، ويخصص له مقابل عمله أجرة محددة من عائد الأوقاف.

5 ـ **الشيخ الناظر**: يخضع لنظره وكلاء الأحباس وأعوانهم، ويتكفل بجمع مداخل الأحباس من الوكلاء، لتقديمها لبيت المال بعد تسجيلها في دفاتر خاصة يحتفظ بنسخة منها في خزانته للمراجعة، وله مقابل مهامه منحة معينة وأجرة متواضعة قد لا تتجاوز 40 ريالاً في السنة، الأمر الذي دفع بعض الشيوخ إلى مد يدهم إلى مردود الأوقاف لسد حاجاتهم[3].

6 ـ **المزوار**: يقوم بمهام شرطة الأخلاق والمخالفات الاجتماعية بمساعدة أعوانه من الحرس وعلى رأسهم السركاجي وقائد الفحص، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

ـ مراقبة أهل الدعارة وكل ما يتعلق بالبغاء وبنات الهوى اللاتي كن يكثرن في مدينة الجزائر، وقد قدر روزي (Rozet) عددهن عشية الاحتلال

(1) نور الدين، المصدر نفسه، ص176.

(2) مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، ص2.

(3) Féraud (Ch. L.), Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine, in Revue africaine, 1868, pp. 130 - 131.

بحوالي ثلاثة آلاف امرأة[1]، وكان للمزوار الحق أيضاً في حجز كل امرأة منحرفة تمارس البغاء بدون رخصة، فتعتبر عنده كالرهينة، وقد ينفذ فيها ما يصدر في شأنها من الأحكام الشرعية.

كما كان للمزوار الحق في تطبيق العقوبات الجسدية على المخالفين العصاة بالتعزير والضرب بالعصا وتنفيذ عقوبة الإعدام فيما اذا تلقى الأمر بذلك من الداي، وهو مع هذه الأعمال الصعبة والقاسية يسهر على المحافظة على أمن شوارع المدينة وأزقتها بالإضافة إلى حراسة زنزانات السجون[2]؛ والجدير بالذكر أن مهنة المزوار هذه اقتصرت على جماعة الحضر دون الأتراك، ويرجع السبب في ذلك إلى احتقار السكان لها واشمئزازهم من سلوك صاحبها، لارتباطها بأعمال العنف والمسائل المنافية للأخلاق، رغم الأرباح التي تعود على صاحبها من الرسوم المأخوذة من بنات الهوى، إذ إن المزوار كان يتسلم كل شهرين مقداراً من المال يتراوح ما بين خمس إلى عشر قطع بوجو عن كل بنت عمومية، وذلك حسب عدد زبائنها، وهذا ما يوفر دخلاً متوسطاً يقدر بألفي قرش يقدم عليه حساباً دقيقاً للداي كل سنة[3].

7 ـ جماعة الشواش: يكلفون بالأعمال الثانوية، ويشرف على توزيعهم على هذه الأعمال كبيرهم باش شاوش، يتراوح عددهم ما بين اثني عشر[4] وأحد عشر شاوشاً[5] في أغلب الأحيان، كل واحد منهم يحمل لقباً يدل على العمل الذي يمارسه ويختص بأدائه، ولذلك يمكن التعرف على بعضهم بسرد هذه الألقاب، مثل:

ـ باش سيار: وهو الذي يقوم بحراسة السجون.

---

(1) Rozet, Voyages dans la Régence d'Alger, Paris, 1833, p. 113.

(2) نور الدين، المصدر نفسه، ص76.

(3) Rozet, op. cit., p. 116.

(4) Shaw, op. cit., p. 171.

(5) Dubois - Thainville, op. cit., p. 130.

ـ باش سايس: مخول بإلقاء القبض على الأتراك الجناة ومعاقبة العصاة والمتمردين.

ـ الدلال: وهو الذي يقوم بتعريف البضائع بالمناداة عليها في السوق الكبير مقابل الحصول على سهم من ثمن هذه البضائع والسلع، يقدر عادة بنسبة درهم واحد على كل دينار تباع به هذه البضائع[1].

ـ البراح: يقوم بإعلان الأوامر والقرارات الصادرة عن السلطات الحاكمة، والتشهير بالمجرمين واللصوص والمحتالين أمام الملأ وفي الساحات العامة.

جـ ـ البايات ومساعدوهم:

ولا يكتمل الإطار العام للموظفين بالإيالة الجزائرية إلا بالتعرض إلى الجهاز الإداري بمختلف البايليكات (المقاطعات) التي تتكون منها البلاد الجزائرية، وهي على التوالي: بايليك الشرق أو قسنطينة، وبايليك الغرب أو وهران، وبايليك التيطري أو المدية؛ فعلى رأس كل بايليك من هذه البايليكات الثلاث يوجد موظف رئيسي هو الباي، يساعده في أداء مهامه جماعة من الموظفين المحليين يتكون منهم ديوان البايليك، الذي هو بمثابة صورة مصغرة لديوان الداي بدار السلطان من حيث تنظيمه الإداري وصلاحياته المالية واختصاصاته الاقتصادية والاجتماعية مع وجود بعض الفوارق والاختلافات الناجمة عن الوضعية الخاصة لكل بايليك[2].

فالباي كان يختار من بين المقربين لحكام الجزائر والذين لهم صلات قرابة بالعشائر أو يكون ممن تولوا منصب القيادة مثل قائد العواسي (الحراكتة)

(1) مخطوط قانون أسواق الجزائر، ص2.

(2) من الملاحظ أن لفظ البايليك كان يستعمل للدلالة عن نوع من الإيقاع الخاص بقدماء ضباط الإنكشارية المتقاعدين، ثم توسع في استعماله حتى أصبح يستعمل في الجزائر ليدل على الإقطاعات المأخوذة منها الضرائب، ثم انتهى به الأمر ليصبح بمثابة نوع من الحكم الإداري للسلطة العثمانية بالبلاد الجزائرية، راجع لمزيد من التعرف:
D'hosson, op. cit., p. 340.

بالنسبة لبايليك قسنطينة، وقائد فليتة بالنسبة لبايليك الغرب[1]، أو يكون قد شغل منصب خليفة للباي السابق، وقد جرت العادة بالنسبة لبايليك الشرق أن يكون صهراً لشيوخ العرب وذا معرفة واطلاع على العادات والتقاليد المعمول بها في تلك الجهات[2].

ويمتاز الباي عن بقية موظفي الدولة بأنه كان يباشر سلطات مطلقة، ضمن حدود البايليك الترابية بتفويض من الداي، فلا يحد سلطته هذه سوى بعض الإجراءات كالالتزام بالحضور إلى دار السلطان مرة كل ثلاث سنوات لتقديم فروض الطاعة وأصناف الهدايا والضرائب (الدنوش الكبرى) أو التقيد باستشارة أعضاء الديوان المحلي والقبول بوجود قائد عسكري (آغا الدائرة) على رأس الحامية بالبايليك ويتلقى الأوامر من داي الجزائر.

يتميز بايليك التيطري بوجود حاكم للإشراف على مدينة المدية بجانب الباي المكلف بشؤون المقاطعة وقد أدى ذلك إلى الإنقاص من سلطته والحد من نفوذه حتى أن حمدان خوجة وصف باي التيطري نظراً لهذا الوضع بأنه أضعف وأفقر من أمين جماعة بني ميزاب[3] الذي يعتبر من الأمناء المحدودي الصلاحيات، ولعل هذا راجع إلى قرب المدية من العاصمة وخوف الداي وديوانه من أن يكون ذلك خطراً على سلطته نظراً للوضع الجغرافي للمدية بالنسبة لباقي مراكز البايليك.

أما المهام الإدارية التي يختص بها الباي فهي تتلخص في النقاط التالية:

- ضمان موارد دخل الخزينة الخاصة بكل بايليك ولو باستعمال مختلف الوسائل كالقيام بالحملات العسكرية «المحلة الفصلية ربيعاً وخريفاً» واستمالة الرؤساء المحليين، وهذا ما يظهر الباي كأنه المفوض الرسمي لجمع الضرائب

(1) ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم الشيخ المهدي البوعبدلي، قسنطينة، 1973م.
(2) حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص138.
(3) حمدان خوجة، المصدر نفسه، ص98.

والحصول على الحقوق المتوجبة من الأراضي التابعة للدولة «عزل البايليك»، ليقوم بعد ذلك بتسليمها إلى السلطات الحاكمة بالجزائر بنفسه مباشرة كل ثلاث سنوات (الدنوش الكبرى) أو نيابة عنه بوساطة خليفته مرتين في السنة أي كل فصل ربيع وخريف (الدنوش الصغرى).

- المحافظة على الأمن واستقرار الأوضاع والحيلولة دون انتفاضات السكان المحليين وتأمين الطرقات، وذلك باستعمال القوة العسكرية أو اللجوء إلى التحالفات القبلية والاستعانة بالقياد[1] وفرسان المخزن المتواجدين بالأماكن الإستراتيجية والطرق الرئيسية بالبايليك.

- دفع أجور الحاميات العسكرية أو النوبات (جمع نوبة) المتواجدة بالبايليك، والاهتمام بالمرافق العمرانية الواقعة في منطقة نفوذه، كبناء الثكنات وترميم الأسوار وحراسة المرافئ وتأمين المواصلات والاعتناء بالأبراج والحصون والمراكز الاستراتيجية.

ديوان البايليك المحلي:

يشكل ديوان البايليك الجهاز الإداري المحلي الذي يرجع إليه الباي للبت في الأمور الهامة أو لطلب الرأي والمشورة وهو يتألف من مجموعة من الموظفين يماثلون موظفي دار السلطان التابعين للداي من حيث الصلاحيات والسلطات التي كانوا يتمتعون بها.

ومن أبرز هؤلاء الموظفين المحليين الذين يؤلفون ديوان البايليك نذكر:

1 - **الخليفة**: ينوب عن الباي في الحضور إلى مدينة الجزائر لتقديم العوائد والضرائب الفصلية (الدنوش الصغرى) مرتين في كل سنة في فصلي الربيع والخريف، ويخول له أن يتصل بقياد البايليك وبعض رؤساء العشائر مفوضاً من قبل الباي للحصول على الضرائب وجمع الرسوم المترتبة على سكان الأرياف، كما كانت تسند إليه صلاحية إقرار الهدوء وفرض نفوذ السلطة

---

(1) Colombe, l'Algérie turque, in Initiation à l'Algérie, Paris 1857, p. 114.

خارج مراكز البايليك، وهذا ما جعل أمر التصرف في شؤون الأوطان يعود إليه[1]، مما زاد في أهمية منصبه فأصبح لا يسند عادة إلا إلى أحد أقارب الباي الحاكم، على أن ظروف البلاد لم تسمح باحترام هذا التقليد، فقد بادر علي باشا إلى تعيين خليفة باي قسنطينة مباشرة من الجزائر[2].

2 ـ **الباش خزناجي أو الخزندار**: وهو يتكلف بمصادر دخل البايليك والنفقات المترتبة عن مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والمالية بالبايليك، ويعينه على ذلك الباش كاتب مع كاتبين آخرين مكلفين بتهيئة بيانات ووصول مكتوبة عن كل المداخيل التي تخص خزائن البايليك[3].

3 ـ **آغا الدائرة أو خوجة الخيل**: وهو قائد فرسان العرب التابعين لسلطات البايليك، ويعرف ببايليك الشرق بقائد مهر باشا، وهو بمثابة آغا العرب بدار السلطان، فهو يتصرف في أرياف البايليك ويعود إليه التصرف ببايليك الشرق في شؤون تسع وثلاثين قبيلة، مما يساعده على القيام بحملات تأديبية ضد العشائر العاصية، وكان فرسانه يتميزون بأن لهم أعلامٌ وشارات خاصة بهم[4].

وقد أدى توسع صلاحيات هذا الآغا إلى حد إعطائه حق التصرف في جميع الفرق العسكرية، وبذلك أصبح ينعت بـ«الباش آغا»، وأوكل إليه أمر مراقبة الباي وتقديم تقرير عن ذلك لداي الجزائر، كما كلف بالإشراف على تنصيب البايات وتنفيذ أوامر العزل الصادرة ضدهم، وخول له أن يتولى إدارة البايليك بصفة مؤقتة حتى يلتحق الباي الجديد بمنصبه، وهذا ما جعل سلطته تماثل سلطة الباي نفسه، لا سيما بعد أن أصبحت تخضع لأوامر الحامية التركية المؤلفة من خمسمائة رجل ببايليك الشرق والمرابطة بحصن القصبة[5].

---

(1) Vayssettes (E.), Histoire des derniers Beys de Constantine, in Revue africaine, T 3 - 1858, p. 111.

(2) مسلم بن عبد القادر الوهراني، المصدر نفسه، ص111.

(3) Archives du Ministre de la Guerre Vincennes (A.M.G.), H. 227, p. 1.

(4) Vayssettes, op. cit., p. 113.

(5) A.M.G., H227, p. 1.

ورغم هذا التطور الذي عرفه منصب آغا الدائرة والذي لم تزل معلوماتنا حوله ضئيلة، إلا أننا نرى أن انتهاء حكم كل من صالح باي بقسنطينة (1771 ـ 1792م) ومحمد الكبير بوهران (1780 ـ 1798م)، ساعد على توسيع صلاحيات هذا الآغا وجعل من الباي موظفاً خاضعاً مباشرة للداي بالجزائر، وقد تدعم هذا التوجه بفعل عدم الاستقرار ووصول بايات ضعاف إلى حكم بايليكات وهران والمدية وقسنطينة.

4 ـ **شيخ البلد**: وهو بمثابة المشرف على شؤون البلد والمهتم بأمور السكان، توكل إليه مهمة المحافظة على أملاك الدولة الواقعة داخل أسوار المدينة، ومن هنا ارتبطت أهمية شخصية شيخ البلد بوضعية المدينة التي تعود أمورها إليه، فشيخ بلد قسنطينة المعروف بقائد الدار مثلاً كان يتمتع بمركز ممتاز، فهو ينوب الباي في تسيير أمور البلاد عندما يكون هذا الأخير خارج المدينة[1]، كما أنه كان يتصرف في مرتبات الجند ويوزع عليهم المؤونة الشهرية وإن كان يرجع في تدبير ذلك إلى قائد جبري المكلف بالضرائب، كما يخضع لأوامره قائد الباب المكلف بمراقبة عوائد ومداخيل حقوق الكراء داخل المدينة.

5 ـ **الباش كاتب**: يتكلف بكتابة رسائل الباي، وبالاحتفاظ بذخائر البايليك المالية وسجلاته العقارية، وعادة ما يقوم بعمله هذا تلبية لطلبات الخزناجي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

6 ـ **الباش سيار**: أو الباش سراج، المكلف بمراقبة إسطبلات البايليك، وتجهيز حصان الباي الخاص عندما يعتزم الباي السفر أو الخروج من المدينة.

7 ـ **باش المكاحلية**: المتصرف بفرقة مكاحلية الباي الخاصة (كوكبة الحرس المزود بالبنادق).

بالإضافة إلى هؤلاء الموظفين المقربين من الباي ذوي الكلمة المسموعة

---

(1) Idem.

بالديوان المحلي بالبايليك، هناك بعض الموظفين المساعدين لهم، والذين لا يتصلون بالباي إلا عند الضرورة أو عند الخدمة مثل قياد البايليك وقياد المدن وجماعة الشواش وحاملي اللواء والموسيقيين (جوقة الشرف).

فقياد البايليك يتركز نشاطهم بالأرياف حيث يقيّمون المحاصيل الزراعية ويراقبون مواشي البايليك ويحددون مقدار الضرائب التي تتقاضاها البايليك عن تلك المحاصيل والمواشي.

وقد امتاز بايليك قسنطينة بتنظيم خاص لهؤلاء القياد بحيث أصبح هذا التنظيم يتصف بالفاعلية والدقة والكفاءة، فهو يعتمد أساساً على قائدين للعشور: أحدهما لشرق البايليك والآخر لغربه، يراقبان الإنتاج ويقيّمان الضرائب يعينهما في ذلك قائدي جبري: لكل من شرق وغرب البايليك[1]، ويقدمان عن ذلك حساباً دقيقاً لشيخ البلد قبل أن تودع تلك المداخيل في مخازن البايليك.

أما قياد المدن فيعين أغلبهم من طرف الباي إلا القليل منهم مثل قائد المدية وقائد تلمسان اللذين أصبح يعينان مباشرة من طرف الداي بالجزائر في عهد الداي علي باشا وأثناء حكم علي قاره بغلي لبايليك الغرب (1813 - 1816م)[2]، وكان هذا التعيين، سواء من طرف الباي أو الداي بالجزائر، يتم في الغالب عن طريق الالتزام، فالقياد يشترون وظائفهم بكمية من المال تقل أو تكثر حسب أهمية المركز ومدى ما يمكن أن يدره عليهم من فوائد، فرسوم الالتزام كانت لا تقل عن عشرة آلاف وقد تبلغ ثلاثين ألف بوجو في بعض المدن المهمة.

ويضاف إلى هذه العوائد التي يحصل عليها البايليك من القياد، تلك التعهدات المالية من النقود والمنتجات الزراعية والحيوانية التي يوفرها هؤلاء لميزانية البايليك في فترات محددة، فمثلاً كان قائد مدينة مستغانم يسلم لباي

---

(1) Vayssettes, op. cit., pp. 16 - 17.

(2) مسلم عبد القادر الوهراني، المصدر نفسه، ص111.

وهران 800 زياني ذهباً، و300 قيسة قمح و300 قيسة شعيراً و300 طنٍ من الزبدة و70 حصاناً مهيأة لحمل الأثقال منها ثلاثة مخصصة للركوب[1].

ويلحق بقياد المدن قياد مرتبطون بالخدمات الخاصة بمراكز البايليك مثل:

- قائد المقصورة: وهو حاجب الباي الذي يعتني بمسكنه الخاص.
- قائد الجبيرة: حامل محفظة الباي، التي هي في الواقع عبارة عن حقيبة جلدية تعلق في مقدمة السرج.
- قائد السبسي: حامل غليون الباي.
- قائد الطاسة: مكلف بحمل الآنية وتحضير ما يتناوله الباي من مشروبات.
- قائد الدريبة: وهو حارس الباب الرئيسي بالقصر، وعادة ما يختار من العبيد السود.

ويضاف إلى هؤلاء القياد كل من الباش فراش، المختص بالاعتناء بمكان نوم الباي، وباش قهواجي، وهو ضابط مكلف بإحضار القهوة للباي؛ ومن الملاحظ أن أغلب هؤلاء القياد المكلفين بخدمة الداي غالباً ما يختارون من بين المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً (الأعلاج)، ويخولون الحصول على ترضيات وهدايا موسمية مقابل القيام بمهامهم حتى تكون تعويضاً لهم عن أجورهم، وحتى يتمكنوا من تسديد نفقاتهم الخاصة.

وفي ختام هذا العرض الموجز للجهاز الإداري للجزائر أواخر العهد العثماني يجدر بنا أن نتعرض إلى ذكر بعض الاستنتاجات العامة، بهدف تحديد صفات هذا الجهاز الإداري وإبراز خصائصه المميزة، التي نحاول إجمالها في النقاط التالية:

أ ـ أن الجزائر اعتماداً على طبيعة السلطة والمهام المنوطة بالجهاز

---

(1) Esterhazy (W.), De la domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger, Paris, 1840, pp. 163 et 279.

الإداري، كانت أشبه شيء بجمهورية عسكرية حسب وصف بعض الكُتَّاب[1]، لا يربطها بالدولة العثمانية سوى رباط ديني ووازع أدبي، بينما أصبح حكامها من الدايات يعتبرون أنفسهم بمثابة حلفاء للباب العالي فقط، فهم لا يتعاملون مع الدول الأوروبية باسم استانبول، بل يتصلون مباشرة بالأوروبيين دون اعتبار لمصلحة الباب العالي ولا لأوضاع الدولة العثمانية، كما أن ممثلي الدول الأوروبية لدى إيالات المغرب العربي «الجزائر - تونس - طرابلس» أصبحوا يتجاهلون مقتضيات السيادة العثمانية في تعاملهم مع هذه الإيالات، وهذا ما جعل العلاقة بين فرنسا والجزائر تعتمد على مبدأ الاحترام المتبادل وتعامل الند للند، ففرنسا كان يمثلها في الجزائر قنصل مكلف بالأعمال يحمل نفس اللقب ويتمتع بنفس الرتبة التي كان عليها القنصل الفرنسي بالمغرب الأقصى[2]، رغم أن الجزائر لم تكن كالمغرب الأقصى الذي لم يدخل في نطاق الدولة العثمانية، وهذا ما يؤكد السيادة الجزائرية في مجال العلاقات الدبلوماسية.

هذا وقد تدعم الاستقلال الدبلوماسي للجزائر العثمانية بعد أن أصبح اعتراف حكام الجزائر «الدايات» بالسلطة المركزية باستانبول لا يتجاوز التسليم بأحقية السلطان العثماني في رعاية مصالح المسلمين[3]، وإقرار مكانته كخليفة شرعي في نظر الأقلية التركية الحاكمة بالجزائر، هذه المكانة التي لم تكن تخول للسلطان العثماني أكثر من تقديم النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تنص عليه العديد من الفرمانات السلطانية التي كان يتسلمها الدايات عند توليهم مقاليد الأمور بالإيالة الجزائرية، مثل الفرمان الذي تلقاه الداي محمد عثمان باشا بمناسبة اعتلائه منصب الداي سنة 1766م، والذي نقتطف منه هذه العبارات التي تعكس طبيعة العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية: «... عليكم بحفظ البلاد وصون العباد ودفع المحن والرزايا عن

---

(1) Pananti, op, cit, p. 411.

(2) Serres, op. cit., p. 10.

(3) D'hosson, op. cit., T. 7, p. 300.

كل الرعايا وإحياء شرائع الدين المتين، وإجراء قوانين سيد المرسلين، ليكون أهل الإسلام وأمة خير الأنام في تلك الأراضي المباركة في ظل ظليل وعدل جميل تحت حماية سلطتنا السنية وفي زمن خلافتها القائمة...»[1].

وهذا ما يؤدي بنا إلى عدم التسليم بالآراء التي ترى في الجزائر العثمانية مجرد مستعمرة تركية، وأن جهازها الإداري مجرد وسيلة إدارية مكنت العنصر التركي من التصرف في مقدرات الجزائر، رغم أن هذه الآراء قد أخذ بها جل من كتب عن الجزائر في الفترة العثمانية، فالأستاذ إميري (Emerit)، الذي تميز بموضوعية أرائه ومنطقية أحكامه لا سيما ما يتصل منها بأحمد باي والأمير عبد القادر، يصف الجزائر في العهد العثماني بهذه العبارة المتحيزة: «وفي سنة 1830م كانت البلاد التي نطلق عليها الآن اسم الجزائر، مستعمرة تركية»[2].

ب ـ عدم التسليم بأن الجزائر العثمانية كانت من حيث وضعها الإداري وجهازها الحكومي عبارة عن: «مدينة ـ دولة ذات حكم ذاتي»، لا تهتم بأمور البلاد وإنما تتطلع دوماً إلى تعزيز نشاط القرصنة (الجهاد البحري) سعياً للحصول على مزيد من غنائم البحر كما يحلو لجل الكُتّاب الأوروبيين، ومن تأثر بهم من المؤرخين العرب مثل الأستاذ عبد الله العروي، أن يصفوا أوضاع الجزائر في العهد العثماني[3]؛ والواقع أن هذا الوصف المنافي للحقيقة والواقع التاريخي ناتج عن تجاوز الوثائق العثمانية والعربية المتعلقة بتعامل الجزائر مع أوروبا وما يتصل بها من نشاط الجهاد البحري، ولكون أغلب من كتبوا حتى الآن عن العهد العثماني بالجزائر ركزوا كل أبحاثهم حول موضوع القرصنة وقضية الإتاوات ومشاكل الأسرى والغنائم البحرية، ولم يكلفوا أنفسهم عناء النظرة المتفحصة التي لا تقر الحقائق من خلال مظاهرها

---

(1) أرشيف الرئاسة باستانبول، دفتر مهم، الجزء 10، الصفحة 180، الحكم رقم 206، نقلاً عن توفيق المدني، صالح باي الزميرلي، محاضرة بملتقى قسنطينة عبر العصور، عمل غير مطبوع، ص4.

(2) Emerit (M L'Agrie l'époque d'Abdel - Kader, Larose Paris, 1951, p. 9.

(3) Laroui, op. cit. p. 247.

الخارجية فقط وإنما تتفحص الواقع التاريخي من خلال مجريات الأحداث الداخلية والتنظيمات الإدارية والأنشطة الاقتصادية، ومدى تأثيرها على الحواضر والأرياف[1].

فالباحث الذي يأخذ بعين الاعتبار الواقع التاريخي للجزائر من خلال أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإدارية والسياسية، يرى في الأنظمة الإدارية للجزائر العثمانية صورة حقيقية تعكس واقع الأمة الجزائرية وما كانت تمتاز به من كيان خاص وحكومة تتمتع بكل شروط السيادة على امتداد التراب الوطني الجزائري بحدوده الحالية، كما أن مدينة الجزائر ضمن هذه الأنظمة ليست عاصمة مركزية وقاعدة للسلطة فحسب، بل هي بتعبير الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية آنذاك: دار الجهاد ومقر الإدارة العلية[2]، مما يبعد عنها صفة المدينة المنعزلة التي تعيش على هامش البلاد الجزائرية ولا تتأثر بما يجري فيها من أحداث.

جـ ـ كانت التنظيمات التي يعتمد عليها الجهاز الإداري للجزائر العثمانية مزيجاً من الأنظمة العثمانية المقتبسة والتقاليد المحلية المتوارثة عن فترات الحكم الإسلامي السابقة، لا سيما الأحكام الموحدية التي تبنتها بلاطات الزيانيين والحفصيين والمرينيين. ومن هنا نرى أن الحضور العثماني بالجزائر كان متمثلاً في جهاز إداري على النمط التركي متأثر ببقايا أنظمة دولة الموحدين، وقد أمكن للأقلية التركية الحاكمة بالجزائر أن تحافظ على هذا النمط الإداري الخاص بالالتجاء إلى استقدام عناصر تركية للخدمة العسكرية بالحامية مع الحصول على العتاد الضروري لها عن طريق المرافئ البحرية بالشام وآسيا الصغرى وشبه جزيرة المورة[3]، وإن كان ميناء أزمير أهمها على

---

(1) سعيدوني (ناصر الدين)، طبيعة الكتابات التاريخية المتعلقة بالجزائر العثمانية، مجلة الثقافة، عدد 45، سنة 1978، صص30 ـ 31.

(2) الأرشيف الوطني الجزائري، مجموعة الوثائق الشرعية، «مجموعة 7»، علبة 47 مكرر، وثيقة 2/ 93 ف، وكذلك وثيقة 27/ 118 ف.

(3) D'hosson, op. cit., T. 7, p. 229.

الإطلاق، وذلك مقابل دفع إتاوات للباب العالي وتقديم امتيازات ووعود للمجندين.

إن هذا الوضع الذي كانت عليه الأقلية التركية الحاكمة ينفي الفكرة القائلة بأن الإدارة الجزائرية في العهد العثماني كانت تفتقد إلى كل تقليد تركي أصيل اعتماداً على مدلول بعض الألقاب وكيفية توزيع بعض الخدمات، كما ذهب إلى ذلك السيد بوايبه (Boyer) في تقييمه لطبيعة الحكم التركي بالجزائر[1].

د ـ عرف النظام الإداري الجزائري منذ مستهل القرن الثامن عشر تطوراً ملحوظاً وتحولاً ملموساً تمثل بالخصوص في الاهتمام المتزايد بالشؤون الداخلية للبلاد والسعي المتواصل لبسط نفوذ البايليك على مناطق شاسعة ظلت في الغالب ممتنعة عن الحكام الأتراك نظراً لبعدها عن مراكز الحاميات العسكرية أو لصعوبة تضاريسها وطبيعة الحياة البدوية بها، في وقت قل فيه نشاط الجهاد البحري (القرصنة) ولم تعد الغنائم توفر لخزينة الدولة ما تحتاجه من مبالغ مالية، وقد ساعد هذا التحول من الاهتمام بالخارج إلى الاعتناء بالداخل عدة عوامل منها وضع البحرية الجزائرية والتغيرات التي عرفتها منطقة البحر المتوسط في موازين القوى، وضعف الروابط بين الجزائر واستانبول بعد أن توارى الرياس من المقدمة وأصبح الحكم الفعلي بالجزائر في أيدي فرق الجيش «الأوجاق».

وقد أدى هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد الجزائرية إلى حدوث ضغط على الأرياف بفعل زيادة المطالب المخزنية وكثرة الضرائب[2]، ورغبة الحكام بالأقاليم في بسط نفوذهم الفعلي على الجهات الممتنعة، ومحاولتهم

---

(1) Boyer (P.), Beys et Beyliks, in Actes: Atti del I Congresso Internazionale di Studi Nord Africani, Cagliari, 1965, p. 163.

(2) سعيدوني (ناصر الدين)، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، الجزائر، 1979 (انظر الفصل الخاص بمصادر الدخل).

إيقاع العقاب بالممتنعين والعصاة؛ وقد نتج عن ذلك اضطراب داخل السلك الإداري بالمدن تمثل بالخصوص في تكرر الاغتيالات وتعدد قرارات العزل وأوامر النفي والمصادرة في حق الموظفين الكبار في جهاز البايليك، كما ترتب أيضاً عن هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد نشوب العديد من حركات العصيان بالأقاليم مثل انتفاضات درقاوة وفليسة وابن الأحرش والتجانية والنمامشة والأوراس.

لكن هذا التحول للاهتمام بدواخل البلاد رغم مظاهره السلبية كان يحمل في طياته بذور تكوين دولة وطنية وانبثاق أمة حديثة متجانسة بالجزائر، كان النظام الإداري أحد مظاهرها الحقيقية. وقد بدأت ترتسم ملامح هذا التحول الإيجابي بالفعل في تصرفات بعض الحكام مثل سعي بعضهم إلى القضاء على احتكار الأقلية التركية للسلطة والتقرب من العنصر المحلي ليكون حامياً للحكم ومدافعاً عنه، فالداي علي خوجة بادر بنقل مقر الحكم من قصور الجنينة إلى حصون القصبة بعد أن عمد إلى نقل خزائن الدولة ووثائق الإدارة، ليكون بعيداً عن مراقبة جماعة الأتراك، كما أنه تمكن من قمع ثورة الإنكشاريين ضده سنة 1817م، مستعيناً بأفراد من طائفة الحضر وجموع الكراغلة ومن انضم إليهم من متطوعي زواوة.

ونلمس هذا التحول أيضاً في التحويرات التي عرفها الجهاز الإداري بالخصوص والمتمثلة في السماح لبعض الكراغلة أن يرتقوا إلى مناصب سامية بالدولة مثل منصب الباي والخزناجي وبيت المالجي وآغا العرب وخوجة الخيل، فهذا التحول هو الذي سمح للحاج أحمد أن يتولى مقاليد بايليك قسنطينة (1826 ـ 1837م)، مع كونه كرغلياً تربطه صلات قرابة مع بعض العائلات المحلية العريقة بالشرق الجزائري[1]؛ وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن هذا التحول العميق في جهاز الإدارة الجزائرية في أواخر العهد العثماني كان

---

(1) كان أحمد باي ينتمي عن طريق الخؤولة إلى كل من أسرتي بن قانة المتحكمة بالزيبان، وأسرة المقراني صاحبة النفوذ بمجانة ومنطقة القرقور بالقبائل الصغرى.

يمكن أن ينتج عنه قيام حكم وراثي مرتبط بالبلاد الجزائرية ومتجاوب مع مصالحها الخاصة على شاكلة ما عرفته مصر على يد محمد علي باشا وتونس على يد البايات الحسينيين، لو لم تتعرض الجزائر دولة وشعباً للغزو الفرنسي عام 1830م.

هـ ـ يتضح لنا من خلال التعرض للجهاز الإداري للجزائر العثمانية أنه بسيط في تنظيماته متطور في صلاحياته، فهو يتجاوب مع الحاجات والمتطلبات التي تفرضها الأوضاع الاجتماعية وتقتضيها النشاطات الاقتصادية، وهذا ما جعل الجهاز الإداري يكتسي مرونة ساعدت بدورها على تدعيم الحكم العثماني بالجزائر مدة طويلة تجاوزت ثلاثة قرون (1615 ـ 1830م)، كما أن هذا الجهاز الإداري كان عملياً في إجراءاته واقعياً في أحكامه، فهو يلبي المتطلبات المعيشية ويؤكد على النواحي العملية من الحياة الاقتصادية، بحيث أصبحت جل المناصب الإدارية آنذاك تستمد أهميتها من نوعية النشاط الاقتصادي التي تشرف عليه وتراقبه، حتى أن الموظفين السامين مثل الخزناجي وآغا العرب وبيت المالجي وخوجة الخيل لم يكتسبوا نفوذهم ولم يحافظوا على مكانتهم المرموقة في الجهاز الإداري بفضل كفاءتهم ونوعية شخصيتهم وإنما لكون المهام الموكولة إليهم والصلاحيات التي خولت لهم والمصالح التي أنيطت بهم كانت من الأهمية والخطورة بحيث أنها كانت تتحكم في النشاط الاقتصادي وتؤثر مباشرة في الأوضاع المالية والعسكرية والقضائية للبلاد.

و ـ اتبع الجهاز الإداري في الجزائر في العهد العثماني نظام الرواتب النقدية، وبذلك يمكن لنا أن ندرج الإدارة الجزائرية ضمن نظام «ساليانة» الذي كان معمولاً به أيضاً بإيالتي تونس وطرابلس الغرب، فأجور الموظفين، حسب هذا النظام، كانت تسدد نقداً من الخزينة العامة بغض النظر عن مصادرها وطريقة الحصول عليها ونوعية مبالغها[1]، وإن كان حكام الجزائر يلجئون في

(1) Belin (M.), Du régime des fiefs militaires dans l'Islamisme et principalement en Turquie, in Journal asiatique, T. 15/1870, p. 239.

بعض الأحيان إلى إقرار بعض الرواتب العينية عن طريق الالتزام عندما يتعلق الأمر بتسديد أجور الموظفين المشرفين على شؤون الأهالي بالأرياف، هذا في الوقت الذي كانت فيه أغلب الإيالات العثمانية الأخرى تصنف ضمن النظام المعروف بـ«الخاص»، فتعتمد في تسديد نفقات الإدارة وتسيير شؤون الحكم على مردود الإقطاعيات ومحصول الأراضي.

ز ـ امتاز النظام الإداري للجزائر العثمانية باحترامه للتسلسل التدريجي للمناصب الإدارية، الذي تؤخذ فيه بعين الاعتبار صلاحيات الموظفين ونوعية المهام الإدارية المنوطة بهم، وبالتالي أصبح من النادر أن نجد موظفاً يماثل عمله الإداري عمل موظف آخر أو يتعارض معه، ومما يلاحظ على هذا التوزيع المحكم للمهام الإدارية أن أصبح الجهاز الإداري للجزائر العثمانية ذا تركيب هرمي يتبوأ قمته الداي ويحتل أعلى المراتب الإدارية به الموظفون السامون ويشكل الكُتَّاب الرسميون للدولة «الخوجاباشي» والقادة العسكريون «الآغوات» وحكام الأقاليم «البايات» بنيته الأساسية، بينما يؤلف قاعدته جماعة الشواش وصغار الموظفين «الخوجات»، ومما يلاحظ أن هذا الترتيب الهرمي لتوزيع المهام الإدارية كان يعكس بأمانة وصدق تلك الامتيازات المخولة إلى كل طائفة من طوائف مجتمع الحواضر آنذاك، فالأقلية التركية تحتكر المناصب العليا، تليها جماعة الكراغلة التي استحوذت على المناصب الإدارية الأقل أهمية، بعدها تأتي طبقة الحضر التي أسندت إليها بعض المناصب الإدارية القليلة الأهمية، مع بعض الوظائف الدينية والخدمات الثقافية، وفي الأخير تأتي بقية السكان وهم طائفة البرانية التي ظل أفرادها ينتسبون إلى مواطنهم الأولى كالأغواطيين والميزابيين والقبائل والبساكرة والزنوج، الذين اكتفوا ببعض الوظائف المتواضعة والمهن الحقيرة.

على أن ما يلفت انتباه الباحث أن هذا التدرج في الصلاحيات لم يكن يقر مبدأ أفضلية عنصر على آخر، بل هو يعكس مصالح الجماعات التي يتألف منها مجتمع المدن وخاصة مدينة الجزائر، فتحافظ بذلك على نفوذها الاجتماعي ونشاطها المتميز وعلاقاتها الخاصة.

وقد عمل على المحافظة على هذا التصنيف الطائفي في الإدارة عاملان أساسيان هما القوة العسكرية والقدرة المالية، ولهذا السبب نجد أن أغلب حكام الجزائر من باي لاربايات قد اندمجوا في الطائفة التركية رغم أصولهم الأوروبية (Renégats) وعدم تجانسهم لغوياً وعرقياً مع الجماعة التركية؛ لأن قوتهم الحربية باعتبارهم رياس بحر وثرواتهم الضخمة التي تحصلوا عليها نتيجة أعمال القرصنة (الجهاد البحري) كانت القاسم المشترك بينهم وبين جماعة الأتراك المستبدة بالحكم بفعل انتماء الجزائر للسلطنة العثمانية وتواجد قوة من الإنكشاريين الأتراك بها؛ ونفس العوامل خضع لها الكراغلة، فرغم الأصول التركية الواضحة لجماعة الكراغلة إلا أنهم أبعدوا عن المهام الرئيسية للدولة واعتبروا طائفة مميزة لا ترتقي إلى منزلة الأقلية التركية القادمة من الأناضول، نظراً لعدم تمكن هؤلاء الكراغلة من الحصول على ثروات ضخمة تفتح لهم أبواب الوظائف السامية، وعدم تأليفهم قوة حربية تخول لهم حق الارتقاء إلى الوظائف العليا في الإدارة، وهذا ما جعلهم يظلون مبعدين عن مقاليد الأمور بالجزائر العثمانية لمدة طويلة، فلم يسمح له بنيل الامتيازات إلا منذ أواخر القرن الثامن عشر، عندما بدأت الظروف الاقتصادية والأحوال الديمغرافية والوضعية العسكرية تتغير في غير صالح الأقلية التركية التي تناقص عددها فلم يعد يتجاوز مع بداية القرن التاسع عشر العشرة آلاف منهم أربعة آلاف جندي قادر على حمل السلاح موزعين على فرق الأوجاق بمختلف مدن البلاد. ويفسر لنا هذا الوضع الذي أصبحت عليه الجماعة التركية أيضاً تساهل الأتراك مع طائفة الحضر وجماعة اليهود لتولي بعض المهام الإدارية، بعدما تمكن هؤلاء الحضر واليهود من الحصول على ثروات وسارعوا بتقديم بعض الخدمات الضرورية لسير جهاز إدارة البايليك، وهكذا أصبحت القوة الحربية والإمكانيات المالية في الجزائر العثمانية هي التي تحدد نفوذ أي طائفة من السكان وتقر نوع الامتيازات الممنوحة لها.

ولقد لفت هذا الوضع المميز الذي كانت تعيشه الإدارة الجزائرية انتباه بعض الدارسين الأوروبيين مثل منلو (Jean Monlaü) الذي علق على طبيعة

الوضع الإداري بالجزائر أواخر العهد العثماني بهذه العبارات: «إن نظام الحكم - بالجزائر العثمانية - هو من الحداثة بحيث يثير الدهشة، فالسلطة تتنازعها جماعات ضغط متنافسة من أوجاق وموظفين وطائفة الرياس، ومن وراء هذه الجماعات تكمن أرستقراطية تجارية ترتبط بها الطوائف المهنية»[1].

حـ - امتاز النظام الإداري للجزائر في العهد العثماني بطابعه العسكري، فالعمل العسكري كان أفضل وسيلة وأقصر طريق لنيل أعلى المناصب وأرقى المهام في السلك الإداري، وهذا ما جعل صلاحيات الموظفين تكتسي صبغة عسكرية واضحة، مما قلل من الطابع المدني لإجراءات الإدارة الجزائرية آنذاك؛ ولعل هذا ناتج عن طبيعة العنصر التركي الذي كان يميل إلى الحياة العسكرية ويفضل أسلوبها في معالجة الأمور، كما قد تكون للظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر تأثير حاسم في هذا المجال، فالأخطار التي كانت تتعرض لها البلاد والثورات المحلية المتعاقبة التي أضرت بسلطة البايليك (مثل ثورات درقاوة وابن الأحرش وفليسة والتجانية وغيرها) فرضت على الحكام تعزيز جهاز عسكري قادر على الوقوف في وجه هذه الأخطار والتحديات، زيادة على أن الأسلوب العسكري هو خير وسيلة لاستخلاص الضرائب من الأرياف وتزويد خزينة الدولة بمداخيل كافية للإنفاق على جهاز الدولة الإداري.

ويضاف إلى هذه الأسباب التي أعطت الإدارة الجزائرية طابعاً عسكرياً سبب خارجي يتمثل في التهديد الخارجي الذي تعرضت له الدولة الجزائرية والمتمثل في الهجمات المباغتة للأساطيل الأوروبية على المدن الساحلية، والحملات المتكررة من طرف بايات تونس كهجوم مراد باي وحملة حمودة باشا، أو من قبل سلاطين المغرب كمولاي إسماعيل الذي لم يتخل عن أطماعه التوسعية بجهات تلمسان إلا بعد أن تيقن باستحالة انتصاره على القوة التركية بعد هزائمه المتكررة في نواحي الشلف ووهران وملوية.

(1) Monlaü (J.), Les États Barbaresques, Que Sais - je? n° 1097, P.U.F., Paris, p. 107.

دور قبائل المخزن
في تدعيم سلطة البايليك بالجزائر[1]

ظلت الدراسة التاريخية المتعلقة بأوضاع الريف الجزائري أثناء الفترة لعثمانية من تاريخ الجزائر، يكتنفها الإهمال ويحيط بها الغموض، مع أن لتعرف على حياة سكان الريف تعتبر بمثابة حجر الزاوية لفهم البناء لاجتماعي للإيالة الجزائرية، فضلاً عن أن علاقة هؤلاء السكان بالحكام لأتراك كانت تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التطور السياسي والوضع الاقتصادي للجزائر العثمانية.

ولعل هذا ما شجعني على أن أتناول نوع هذه العلاقة من خلال الدور الذي لعبته قبائل المخزن في تدعيم الحكم العثماني وطبع الريف الجزائري بطابع خاص. فقد كانت قبائل المخزن حلقة الوصل بين الأهالي والحكام، ورابطة متينة شدت المحكوم إلى الحاكم، وأبقت تماسك الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك نظراً للمهام الإدارية والعسكرية المنوطة بها.

إن قبائل المخزن هذه كما سنرى من حيث نشأتها وتطورها وصلاحياتها كانت انعكاساً صادقاً وتطبيقاً عملياً لسياسة الأتراك مع الغالبية الساحقة من الجزائريين[2]، هذه السياسة التي أبرزت قبائل المخزن

---

(1) نشرت هذه الدراسة بمجلة الأصالة، عدد 32 ـ 1976م، صرص46 ـ 63. وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، صرص97 ـ 111.

(2) حسب المصادر المتوفرة، كان سكان الأرياف الجزائرية في الفترة العثمانية تقدر بـ 94% من مجموع السكان، في حين لم يكن يتجاوز سكان المدن والحواضر في أحسن الأحوال 6%. راجع:

بالخصوص في شكل مجموعات سكانية تعميرية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية، استمدت منها تماسكها. فهذه الصبغة الخاصة التي اكتسبتها قبائل المخزن جعلتها تتميز عن بقية القبائل الأخرى التي تعتمد في تدعيم كيانها وجمع شملها على رابطة الأصل المشترك والنسب الواحد. بهذا المفهوم، يمكن لنا أن نعرف قبائل المخزن من حيث تكوينها بأنها عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها، لتكون سنداً لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة[1]، ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية.

وبفعل الانتساب والاستقرار والنشأة على أراضي البايليك اكتسبت هذه المجموعات البشرية المعروفة بقبائل المخزن كياناً مستقلاً متمايزاً، ولم تعد تعرف من أنسابها القديمة ومواطنها الأصلية إلا ما علق بتسمياتها الجديدة كقبائل: الصحارى والغرازلة وهاشم والعبيد والعثامنة، في حين اتخذت الغالبية الكبرى من قبائل المخزن تسميات محلية وألقاباً خاصة بها استمدتها من مواطنها الجديدة، أو اشتقتها من الوظائف التي كانت تمارسها والمهام التي كانت تقوم بها أو استعارتها من نوع السلاح الذي كانت تحمله.

فأفراد مخزن الزواتنة عرفوا بهذا الاسم لتوطنهم على ضفتي وادي الزيتون[2] رغم كونهم من الكراغلة؛ ومخزن المكاحلية عرف بذلك لنوع السلاح الذي اشتهرت به فرسانه؛ والمجموعات المخزنية من عزارة ومخازنية وزمول (جمع زمالة) ودائر (جمع دائرة)، عرفوا بهذه الأسماء نظراً للمهام

= سعيدوني (ناصر الدين)، النظام المالي للجزائر (1792 ـ 1830م)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م، ص41.

(1) Pouyanne (M.), La propriété foncière en Algérie, Imp. A. Jourdan, Alger, 1900, p. 291.

(2) يقع وادي الزيتون على الضفة اليسرى لوادي يسر، جنوب شرق مدينة الجزائر العاصمة، بين قبيلتي الخشنة وبني حماد.

التي كانوا يمارسونها والتنظيم العسكري الذي كانوا يخضعون له والحيز الإداري الذي استقروا ضمنه.

على أن قبائل المخزن على اختلاف مواطنها وألقابها، لم يكتمل تبلور كيانها الاصطناعي واكتسابه مقومات القبيلة المتلاحمة، إلا بفضل سياسة مرسومة دأب الأتراك على اتباعها والأخذ بها، وبفعل أحداث تاريخية وظروف خاصة عاشتها البلاد الجزائرية أثناء الحكم العثماني.

تبرز هذه السياسة وما أحاط بها من ظروف خاصة من خلال نوعية التأثير الذي أحدثته علاقة الأتراك بسكان الريف. ومما يميز هذا التأثير أنه مرّ بمراحل ثلاث متمايزة من حيث النوعية والنتائج. فالمرحلة الأولى تبتدئ مع التحاق الجزائر بالدولة العثمانية (1517م) وتستمر طيلة القرن السادس عشر، وأثناء هذه المرحلة كان الحكام الأتراك أمام خيارين، إما الاستعانة بالمتطوعين من فرق زواوة وجموع العشائر المحيطة بالمدن مع اللجوء إن اقتضى الحال إلى طلب النجدة من الأوجاق مباشرة، وإما الاعتماد على قبائل حليفة تقدم لهم العون وتوفر لهم فرق الفرسان الضرورية مقابل ما تناله من منافع ومزايا.

لكن الحكام الأتراك ـ حسب ما نستنتجه من الحوادث التاريخية ـ فضلوا الخيار الثاني، واعتمدوا على فرق الأوجاق ومن انضم إليها من المتطوعين، وذلك لانعدام التجربة وقلة الخبرة بالنسبة لهم في هذا الميدان، فلم ينتفعوا بخدمات القبائل الحليفة، رغم أن الاستعانة بهذا النوع من القوات المحلية كان تقليداً معروفاً في الجزائر منذ أوائل الفترة الإسلامية، وقد شاع استعماله بالخصوص في دولة بني عبد الواد والدولة الحفصية، حتى أصبح رؤساء هذه القبائل الحليفة آنذاك يجردون الحملات العسكرية لجمع الضرائب في المناطق الخاضعة لهم دون الرجوع إلى الدولة الحاكمة وكأنهم حكام مستقلون.

على أن موظفي الجهاز الحاكم في الجزائر (البايليك) في هذه الفترة

لم يحاولوا جدياً استغلال هذه القوة المحلية، وبذلك اقتصر تأثيرهم طيلة القرن السادس عشر على تنصيب قواد أتراك على الأراضي الخاضعة لهم، والتي نادراً ما تتجاوز نطاق المدن وفحوصها حيث تتمركز الحاميات العسكرية، ولم يعد لقبائل المخزن دور يذكر في الأمور الإدارية والعسكرية للبلاد.

أما المرحلة الثانية لتأثير الأتراك في الأرياف، وهي فترة القرن السابع عشر بأكمله، فترتبط بتصرفات حكام الجزائر من الباشوات (1587 ـ 1709م)، فقد تسببت سياستهم الجبائية في استنزاف موارد الريف الاقتصادية، وذلك لحاجة الباشوات إلى الأموال الطائلة والثروات الضخمة ليعوضوا ما دفعوه من أموال مقابل الحصول على منصب الباشوية وليضمنوا لأنفسهم حياة الرفاهية بعد تنحيتهم من مهامهم، بعد أن حددت مدة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات، وبعد أن تقلصت صلاحياتهم بفعل امتيازات الطائفة التركية بالمدن. فلم يجد هؤلاء الباشوات لتلبية رغباتهم منفذاً سوى البوادي يجردون عليها الحملات العسكرية ويفرضون عليها الضرائب الثقيلة.

وحتى تكون هذه الحملات الحربية مجدية اتخذت شكل حملات فصلية تنطلق مع كل فصل ربيع وخريف من مراكز البايليك بقسنطينة والمدية ووهران ومعسكر والجزائر متجهة إلى الأرياف تتقدمها فرق الإنكشارية ويحف بها فرسان المخزن المشهورين ببأسهم وقوة شكيمتهم. وقد ازداد الاعتماد على قبائل المخزن في هذه الفترة عندما برهنت أثناء المعارك على كفاءتها وفعاليتها، حتى أصبحت بمثابة العمود الفقري لهذه الحملات.

وبفعل هذا الدور الرئيسي الذي لعبته قبائل المخزن تعرض الأهالي إلى ضغوط متزايدة تسببت في إتلاف مواردهم وذهبت بثرواتهم ودفعتهم إلى الثورات والانتفاضات، تلك الانتفاضات التي رفعت في أغلب الأحيان شعارات دينية وتسترت في كثير من المرات وراء مطالب عشائرية، وإن كانت في حقيقة الأمر تعبر عن مدى سخطها وعدم رضاها عن الأوضاع الاقتصادية، مثل سلسلة الانتفاضات التي حدثت طيلة الفترة الممتدة من سنة

1590 إلى 1647م[1].

أما المرحلة الثالثة لتأثير الحكم التركي في سكان الأرياف فتبتدئ بمستهل القرن الثامن عشر وتنتهي بالغزو الفرنسي عام 1830م. وفي هذه المرحلة زاد اهتمام الأتراك حكاماً وجنوداً بداخل البلاد نتيجة ضغوط خارجية واحتياجات مادية ملحة، بعد أن شحت موارد الإتاوات وتناقصت غنائم الجهاد البحري، ولم يعد الأسطول الجزائري قادراً على المحافظة على تفوقه في مياه المتوسط، في وقت زاد فيه تكالب بعض الحكام من الأتراك على جمع الثروات لإشباع جشعهم وإرضاء مطالبهم ونزواتهم.

وقد ترك هذا التحول التدريجي آثاره واضحة على أهالي الأرياف وعلى أسلوب الحكم العثماني بالبلاد الجزائرية، وذلك بفعل الدور الحاسم الذي كانت تقوم به قبائل المخزن، فلم يعد دور هذه القبائل أثناء هذه المرحلة مقتصراً على المشاركة في المحلات كما كان الشأن بالنسبة لفترة الباشوات، وإنما أصبحت الساعد الأيمن والوسيلة الفعالة لتدعيم الإجراءات الإدارية والحربية التي كانت تستوجبها ظروف تلك الفترة، وهذا ما زاد في ارتباطها بأنظمة الحكم، وأصبح امتداد نفوذ البايليك داخل البلاد يقاس بمدى نشاط هذه القبائل.

وهكذا يتضح لنا الدور الحاسم الذي لعبته قبائل المخزن، بحيث جعلت الحكام والأتراك ينظرون إلى الأهالي على اختلاف أوضاعهم لا على كونهم رعايا خاضعين وإنما باعتبارهم أصنافاً ومجموعات بشرية متفاوتة من حيث الواجبات والحقوق.

فحسب هذه النظرية التي نتجت عن دور قبائل المخزن، يمكن تصنيف السكان في علاقاتهم مع الحكام إلى صنف خاضع مستغل من طرف الدولة وحلفائها (البايليك)، وصنف ثان ظل مستقلاً أو ممتنعاً ومنعزلاً في أراضي

(1) Boyer (P.), Beys et Beyliks, in Actes: Atti de congresso internazionale di studi Nord - Africani, Cagliari, 1962, p. 172.

الجنوب والمناطق الجبلية، وصنف ثالث متعاون ومتحالف مع الأتراك، مع العلم أن قبائل المخزن تنتمي إلى هذا الصنف الأخير من السكان.

على أن هذا التطور الذي عرفته قبائل المخزن أثناء هذه المراحل الثلاث يرتبط بالأسباب والدواعي التي جعلت الحكام الأتراك يستخدمونها ويعطونها صلاحيات ومميزات دون بقية السكان.

فمن أهم هذه الأسباب، ما يتصل بالوضع الديمغرافي للأقلية التركية الحاكمة في الجزائر، إذ إن قلة العنصر التركي دفعت الحكام الأتراك إلى استخدام قبائل المخزن لتكون لهم سنداً داخلياً وقوة حليفة، بعد أن عجزوا عن تجنيد أكثر من اثني عشر ألف رجل من أتراك وكراغلة في أوقات الحرب[1]، وبعد أن انخفض عدد الجيش الإنكشاري في الأوقات العادية إلى أقل من أربعة آلاف رجل، وحتى عشية الاحتلال أي سنة 1829م لم يكن يتجاوز عدد هذا الجيش في الواقع 3661 رجلاً حسب السجلات الرسمية[2].

في حين أن الاستعانة بقبائل المخزن عززت الحامية التركية بالجزائر حيث وصل عدد أفراد الفرق العاملة في الريف والمدن إلى 30 ألف رجل[3]، ووضعت تحت تصرف البايليك 15000 محارب موزع على مختلف أنحاء البلاد[4]، فضلاً عن توفير قوة فعالة من فرسان قبائل المخزن موضوعة في حالة احتياط.

هذا ويمكن أن نتعرف على هذه القوة الاحتياطية لقبائل المخزن من خلال ما توفره بعض هذه القبائل من فرسان، فقبيلتا الدواير والعبيد بالتيطري،

---

(1) Emerit (M.), Les tribus privilégiées en Algérie dans la premire moit' , du XIXè siècle, in Annales. Économies, Sociétés et Civilisations, n°1, 1966, p. 44.

(2) Tachrifat, Recueil de notices historiques, publié. par A. Devoulx, Alger, 1853.

(3) Perrot, Alger, Esquisse topographique et historique du Royaume et de la ville d'Alger, Paris, 1830, pp. 55 - 56.

(4) المصدر السابق، صص53 ـ 54.

وهم من عشائر المخزن، تستطيع أن تساهم عند الحاجة بـ 1200 محارب[1]، زيادة عن 600 فارس[2] تشارك بهم القبيلتان في الأوقات العادية بغية حفظ الأمن وجمع الضرائب وحراسة الطرق ومعاقبة الجناة. كما أن دواير ميلة كانت قادرة على تجنيد 1000 فارس عندما يتطلب الأمر ذلك، وكذلك الحال بالنسبة لدواير جميلة ووادي الزناتي[3].

أما السبب الآخر الذي شجع الأتراك على استخدام قبائل المخزن فيتعلق بالوضع المادي الممتاز الذي كان يعيشه أفراد الطائفة التركية، فهذا الوضع هو الذي دفع الأقلية التركية على أن تحافظ على امتيازاتها ومصالحها الخاصة، وذلك بالتقليل من عدد الجيش المرتزق وعدم الإكثار من جلب المجندين من الأناضول؛ لأن عملاً مثل هذا يضطرهم إلى صرف أجور كثيرة ومصاريف إضافية تنقص من ثرواتهم ومواردهم الخاصة. ولهذا التجئوا إلى قبائل المخزن يعوضون بها القوة العسكرية الضرورية لحفظ الأمن ويوفرون عن طريقها تلك المصاريف والنفقات التي هم في غنى عن إنفاقها.

وبالإضافة إلى هذين السببين هناك سبب آخر يتصل مباشرة بحفظ الأمن وفرض سيادة البايليك على الأرياف. ويظهر هذا السبب واضحاً في كون حكومة الأقلية التركية في الجزائر اضطرت أن تعتمد كثيراً على قوة قبائل المخزن القادرة على التحرك والمهيأة للقتال في كل وقت، بعد أن لم تعد تتلقى هذه الحكومة التركية في الجزائر أي دعم مادي أو بشري من مركز السلطة العثمانية.

فبفضل قبائل المخزن استطاع الأتراك أن يفرضوا سيطرتهم ويمدوا نفوذهم على جهات متباعدة من الإيالة الجزائرية[4]، وأن يحافظوا على

(1) Urbain (I.), Notice sur l'ancienne province du Titteri, in Revue africaine, 1843, pp. 400 - 403.

(2) Boyer (P.), L'évolution de l'Algérie médiane de 1830 1956, Paris, 1960, p. 31.

(3) Urbain (I.), op. cit. pp. 400 - 403.

(4) Warnier et Carette, Description et division de l'Algérie, Hachette, Paris, 1847, p. 49.

الحاميات المتمركزة بالقرب من الأسواق المهمة والحصون الاستراتيجية والمواصلات الحيوية، وأن يتمكنوا من استخلاص الضرائب وإخضاع الثائرين.

هذا بغض النظر عن أن تواجد قبائل المخزن في النقاط الاستراتيجية من البلاد ساعد بصورة محسوسة على إبعاد خطر القبائل الجبلية والصحراوية والحد من عصيانها ومنع انسيابها نحو السهول الخصبة بعريب وبني سليمان ومتيجة وغريس وتلمسان وفرجيوة وغيرها.

وبذلك تمكن الحكام الأتراك من حكم الجزء الأهم والأكثر غنى من الإيالة الجزائرية، بصفة مستمرة وبطريقة ملائمة وفعالة، بينما ظلت القبائل الجبلية الشديدة المراس بمناطق جرجرة والبابور والأوراس وبني مناصر والونشريس وبني شقران وطرارة منعزلة في مواطنها الفقيرة لا تجسر على الاقتراب من مواقع فرسان المخزن، وحتى وإن اضطرتها الحاجة إلى النزول نحو السهول الخصبة طلباً للرزق فإنها غالباً ما ترغم على الانخراط ضمن فرسان قبائل المخزن، وهذا ما تؤكده العديد من الروايات، فقد ذكر ابن سحنون الراشدي «أن دولة الأتراك ألقت ببلاد المغرب الأوسط كلكلها... فدوخوا عصاتها ودانت لهم أهلها، فانقطعت عروق الفتن، وذهبت مواد الشقاق، ولم يبق بها صائل غيرهم»، على «أن انقياد برابر جبال جنوب تلمسان، وشمال الظهرة للحكم العثماني كان بالاسم فقط، وكذلك الظاعنون من العرب، ما عدا أعراض قليلة مستخدمة في المخزن لكونها قريباً من رمية مدافع الحصون»(1).

أما السبب الأخير فهو يكمن في محاولة حكام الجزائر التقليل من عداء بعض القبائل لهم، وذلك بإدراجهم ضمن قبائل المخزن وإعطائهم الحق في القيام بمهمة مراقبة المنطقة التي شهدت ثوراتهم. فبهذا العمل الذكي أمن

---

(1) أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، نشر المهدي البوعبدلي، قسنطينة، 1973م، ص441.

البايليك ثورات القبائل المشاغبة، وتخلص من المشاكل التي كانت تثيرها، بل انتفع بنشاطها الجديد عندما تمكن رجال البايليك من مراقبة وتوجيه هذه القبائل لإخضاع بعض المناطق الجبلية أو الصحراوية.

وهناك أمثلة عديدة لهذا العامل الذي أوجد كثيراً من قبائل المخزن في الأراضي الجبلية والسهبية، ففي الجهات الجنوبية الشرقية من بايليك التيطري اصبح أولاد سيدي عبد الله ينتمون إلى قبائل المخزن بعد أن تغاضى البايليك عن أعمال اللصوصية التي كانوا يقومون بها وأعطاها صبغة شرعية عندما أوكل لهم مراقبة المنطقة الممتدة بين سيدي عيسى وبوسعادة[1].

وفي السرسو جنوب الونشريس سمح القياد الأتراك لعشيرة أولاد عياد وعلى رأسها عائلة فرحات أن تمارس نفس مهام قبائل المخزن وأن تراقب نيابة عن البايليك قطاع أولاد عنتر وأولاد هلال، ونفس الشيء حدث جنوب التيطري، إذ أصبحت قبيلة أولاد مختار مهيأة للقيام بدور قبائل المخزن، رغم منافسة قبائل بوعياش وأولاد شايب لها، ولو أنها لم تتلق الإذن الرسمي من باي التيطري على ذلك[2].

هذه بعض الأسباب التي جعلت مصالح الحكومة المركزية بالجزائر ترتبط أساساً بالخدمات والمهام التي كانت تقوم بها قبائل المخزن، وبالتالي أصبح لزاماً على حكومة الجزائر إن أرادت تدعيم حكمها وتقوية نفوذها أن تحافظ جاهدة على ولاء والتزام تلك القبائل، وهذا ما دفعها بالفعل إلى منح بعض الامتيازات وإقرار بعض الحقوق لقبائل المخزن دون بقية الأهالي.

فمن هذه الامتيازات الإعفاء من الضرائب الإضافية والاكتفاء بدفع جباية الزكاة والعشور، في حين ألزمت قبائل الرعية الخاضعة مباشرة للبايليك بتقديم الضرائب الإضافية بجانب أداء رسوم الزكاة والعشور.

---

(1) Archives du Gouvernement de l'Algérie, 21/H.19, Notice sur les tribus de la subdivision d'Aumale.

(2) Boyer (P.), L'évolution..., op. cit., p. 25.

وقد كانت هذه الضرائب الإضافية لا تتعدى في بادئ أمرها ضريبة الخراج التي كانت تفرض على أهل الذمة في الفترة الإسلامية، ثم تطورت مع الزمن حتى أصبحت في الفترة العثمانية تتضمن عدة أنواع من الالتزامات المالية الثقيلة، وهي المعروفة عادة عند قبائل الرعية باسم اللزمة والغرامة في بايليك التيطري وبايليك الغرب،، وباسم الحكور والجبري والغرامة والمؤونة في بايليك قسنطينة[1].

مع الملاحظة بأن هذا الإعفاء من الضرائب الإضافية الذي حظيت به قبائل المخزن، وميزها عن بقية السكان، لم يكن قاعدة عامة ولا حكماً شاملاً، إذ نجد هناك بعض الاستثناءات التي استوجبتها وضعية بعض الجهات، وأصبح لزاماً على بعض القبائل المخزنية أن تساهم بقسط من الواجبات المالية، وإن كان هذا القسط لم يصل في كميته ومقداره حداً يجعله نوعاً من الضرائب الإضافية الثقيلة.

فهذه المساهمات المالية لم تكن تنقص في الواقع من امتيازات قبائل المخزن، ما دامت لم تتجاوز سدسي المحصول[2]، ولم تتعد تقديم حصان واحد وبعض الخرفان[3]، في وقت كانت فيه الخيمة المتوسطة الحال من قبائل الرعية يستخلص منها 115 فرنكاً أي ما يعادل 28 خروفاً سنوياً، زيادة عن الزكاة والعشور[4].

مع العلم بأن ما تقدمه قبائل المخزن من زكاة وعشور وبعض المساهمات المالية كان يدفع في شكل إنتاج عيني من نوع المحصول، أما ما تقدمه قبائل الرعية من ضرائب إضافية فكان يتم في شكل مبالغ نقدية[5]، مما

(1) Pouyanne (M.), op. cit., p. 220.

(2) Idem, p. 293.

(3) Rinn, le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, in Revue africaine, 41/1897, p. 128.

(4) Emerit (M.), La situation économique de la Régence d'Alger en 1830, p. 171.

(5) Carette et Warnier, op. cit., p. 48.

يضطر تلك القبائل إلى بيع محاصيلها بثمن بخس لتحصل على النقود اللازمة لتسديد الضرائب، وهذا ما يزيد في استنزاف مواردها ويضعف طاقتها الإنتاجية.

أما المنطلق الذي كان يعتمد عليه هذا التمايز بين قبائل الرعية والمخزن، والهدف الذي كانت تسعى الدولة آنذاك لتحقيقه من وراء ذلك، فيكمن حسب ما نستنتجه من أوضاع الملكية العقارية في تلك الفترة، في أن العشور والزكاة باعتبارهما ضريبة إسلامية شرعية تستوجب على كافة المسلمين، كانا بمثابة رمز لتحالف وتعاون قبائل المخزن، أما الحكور والغرامة واللزمة وغيرها من الضرائب الإضافية، فكانت عبارة عن رسوم مالية مقابل حق كراء الأراضي واستغلالها عوضاً عن البايليك، وبالتالي تكون الأراضي التي يحق عليها العشور والزكاة أراضي ملكية خاصة في الأساس، أما التي يفرض عليها الحكور والغرامة فهي ملك للدولة أو البايليك، ففي الحالة الأولى يعتبر إسقاط الضريبة الإضافية كامتياز تحظى به القبائل الحليفة حتى تبقى على إخلاصها وتعاونها، وهي في الحالة الثانية تقدم مقابل كراء متعارف عليه لتزداد بذلك الدولة تحكماً في القبائل الخاضعة والمغلوبة على أمرها.

ولعل عدم التفريق بين الحالتين، حالة المنح بدون مقابل وحالة الكراء، هو الذي جعل السيد رين (Rinn)[1]، عندما أراد أن يصنف المجموعات السكانية في الجزائر، يدخل في عداد قبائل المخزن بعض قبائل الرعية، متناسياً بذلك الهدف من نظام الضرائب وما يترتب عليه من أوضاع خاصة.

أما الجانب الآخر من الامتيازات التي حظيت بها قبائل المخزن فيمس الحالة النفسية والوضعية المعيشية لهذه القبائل، فقد كانت العائلات التي تنتمي إلى المخزن كثيراً ما تتمتع بالأمن والحماية، وتعيش في مأمن من الغارات والتعديات التي تكاثرت في أواخر الفترة العثمانية، وتنعم بحياة كريمة بما تدره

(1) Rinn, op. cit, pp. 331 et sq.

أراضيها الخصبة من إنتاج وفير، وبما تتسلمه من مبالغ نقدية هامة من قبائل الرعية المجاورة.

وبالفعل أصبح هذا المورد المالي الذي كان يتحصل عليه فرسان المخزن من قبائل الرعية يشكل دخلاً محترماً ودعماً مالياً لا يمكن التقليل منه، لا سيما في أواخر الفترة العثمانية عندما أصبح للمجموعات المخزنية نفوذ خاص وتأثير ملموس على مناطق شاسعة من الإيالة الجزائرية[1]، كما هو الحال في الأراضي المعروفة باليعقوبية الواقعة جنوب معسكر والممتدة حتى الشط الشرقي[2]، حيث كانت قبائل الدواير والزمالة المستقرة في الجهات الشمالية، تمارس سلطة خاصة على القبائل الرعوية المقيمة في هذه الجهات، وتتقاضى منها رسوماً مالية لا يصل منها إلى خزينة البايليك سوى النزر اليسير.

وكما هو الشأن بالنسبة لقبيلة أولاد خليف المنتمية لنظام المخزن، إذ كان شيخها يفرض على كل القبائل الرعوية من شعانبة، وسعيد عطية، والأرباع، وأولاد يعقوب، والزرارة، والمخادمية مبلغاً من المال يعرف برسم العسة[3]، مقابل اختلافها إلى الأسواق وترددها على المراعي الواقعة تحت تصرفه.

وبجانب هذا المورد المالي الذي ساعد بصورة محسوسة على تحسين الظروف المعيشية لقبائل المخزن، هناك الكثير من المنح التي تقدمها الدولة لفرسان هذه القبائل، كالفرس والسلاح وأدوات العمل الفلاحي دون مقابل، مع إعطاء أجور مؤقتة للمحاربين منهم تماثل الأجرة التي كانت تصرف لأفراد الجيش الإنكشاري، هذا بغض النظر عما ينتفعون به من الغنائم والأسلاب التي كانوا يحصلون عليها أثناء مشاركتهم في المحلات العسكرية، وقد

---

(1) Bernard (A et Lacroix (M.), L'évolution du nomadisme en Algérie, Paris, 1906, pp. 27 - 28.

(2) Boyer (P.), L'évolution..., op. cit., p. 31.

(3) Carette et Warnier, op. cit., p. 151.

تضمنت الروايات أمثلة حية تشهد على ذلك، مثل تلك التشجيعات التي قدمها الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة (1826 ـ 1837م) لفرسان المخزن عندما أراد الانتقام من قبيلة أولاد عبد النور، والتي تتلخص في إعطاء 30 ريالاً (60 فرنكاً) لكل فارس يستظهر برأس من رؤوس الأعداء، ومنح 10 ريالات (20 فرنكاً) لكل من يغنم بندقية للعدو، مع الاحتفاظ بكل ما يتم الاستيلاء عليه من الأمتعة والملابس[1].

ولعل الشيء الذي ساعد على تدعيم امتيازات قبائل المخزن ولا سيما النوع الأخير منها والمتمثل أساساً في الانتفاع بالموارد المالية المستخلصة من مناطق قبائل الرعية الخاضعة، يكمن في أهمية الأمكنة الاستراتيجية والمواقع الحصينة والنقاط الحيوية المكلفة بحراستها والمحافظة على هيبة الحكومة بها.

ففي هذا الصدد نجد أن قبائل المخزن كانت تتمركز في الأماكن والنقاط التالية:

1 ـ حول الأبراج والحصون التي كانت تقيم بها الحاميات التركية الصغيرة المعروفة بالنوبات (جمع نوبة)، وفي هذه الحالة يكون فرسان القبيلة على أهبة الاستعداد لحمل السلاح وخوض المعارك إذا طلب منهم قائد الحامية التركية ذلك[2]. ومن أشهر القبائل التي كانت تقيم حول هذه الأماكن: هاشم ببرج بوعريريج، وعمراوة ببرج ساباو، وأم نائل ببرج يسر، والخشنة ببرج ثنية بني عائشة.

2 ـ بالقرب من الخوانق الجبلية والممرات الصعبة وعند الجسور والقناطر الرئيسية. ومن أهم الممرات والفجاج الجبلية التي استقرت بالقرب منها تلك القبائل: ممر سور الغزلان حيث قبيلة عريب، وممر الكنتور بين سطورة وقسنطينة الذي كانت تحرسه قبيلة أولاد إبراهيم المخزنية، وممر رأس

(1) Féraud (Ch. L.), Notice historique sur les Ouled Abden - Nour, Constantine, 1864, p. 151.

(2) Warnier et Carette, op. cit., p. 47.

العقبة بين قالمة وقسنطينة الذي كانت تراقبه دائرة الزناتية، وكذلك مضيق وادي يسر «الأخضرية» حيث كانت ترابط بالقرب منه حرشاوة والزواتنة، ومضيق وادي جر المراقب من طرف مخزن بوحلوان، ومضايق وادي مينا وتراقبها مجموعات مخزن المكاحلية.

أما القناطر والجسور الهامة التي كانت تستقر حولها مجموعات المخزن، فنذكر منها قنطرة الحراش حيث يستقر مخزن الخشنة، وقنطرة الشلف الكبرى غرب مليانة وبجوارها مخزن أولاد الصحارى.

3 ـ بجوار الأسواق الرئيسية الأسبوعية منها والفصلية، كسوق عين اللوحة بالقرب من تاهرت، ومنه يراقب مخزن أولاد خليف تحركات أولاد سيدي الشيخ التي كثيراً ما كانت تقلق الباي علي بن شنوف[1]، وسوق الأربعاء جنوب التيطري، تراقبه قبيلة أولاد مختار الحليفة، وسوق العثمانية غرب قسنطينة وبالقرب منه دائرة الصحراوية ومخزن بوصلاح.

ويضاف إلى هذه الأسواق تلك المستودعات الرئيسية لتخزين الحبوب وحفظ المحاصيل الزراعية المعروفة بمطامير البايليك، وكذلك الطواحين المائية.

وما دامت هذه المستودعات والطواحين تقع في الغالب بالقرب من المراكز العسكرية أو عند مخارج المدن[2]، فإن مهام قبائل المخزن انحصرت في مساعدة فرق الجيش الإنكشاري على حراستها والتعرف على الأهالي الذين يتزودون منها، وذلك قصد مراقبتهم وفرض الضرائب عليهم.

4 ـ عند محطات القوناق (Konaq) المقامة عادة عند نهاية كل مرحلة من مراحل الطرق لتكون مأوى ومكاناً أميناً تحط به القوافل رحالها وتستريح عنده فرق الأوجاق المتوجهة من الجزائر أو إليها من إحدى مراكز البايليك، والحاملة للضرائب السنوية والفصلية المعروفة بالدنوش الكبرى والصغرى، كما

---

(1) Bernard et Lacroix, op. cit., pp. 27 - 28.

(2) Emerit (M.), La situation économique..., op. cit., p. 170.

تستخدم هذه المحطات أيضاً لتوقف حاملي البريد وجامعي الضرائب[1]، أو إقامة بعض المسافرين للاستراحة من عناء الطريق وأتعاب السفر قبل مواصلة الطريق.

5 ـ على مقربة من طرق المواصلات الرئيسية والمسالك المهمة، وبالخصوص الطرق المعروفة آنذاك بالطرق السلطانية، والتي كانت تربط مراكز البايليك في مدن قسنطينة والمدية ومعسكر ووهران بمركز السلطة الحاكمة في الجزائر.

فإذا تتبعنا مثلاً طريق السلطان الرابط بين الجزائر وكل من مدينتي وهران ومعسكر نجد العديد من قبائل المخزن مستقرة حوله، فمن الشرق نحو الغرب نجد على التوالي: مخزن بوحلوان بالقرب من مليانة، ومخزن أولاد الصحارى إلى الغرب من مليانة، ومخزن بن يحيى على وادي الروينة، وزمالة البغدادي على وادي الفضة، ومجموعتين من قبائل الزمالة عند ملتقى وادي اسلي بالشلف، وعزارة وزمالة الحاج عند ملتقى وادي رهيو بالشلف، ثم نجد مجموعتين أخريين من قبائل الزمالة عند ملتقى وادي مينا بالشلف، فمخزن الصحارى على وادي الهليل[2]، ثم مجموعات الدواير والزمالة المنتشرة بين وهران ومعسكر.

أما إذا سرنا مع الطريق السلطاني الواصل بين الجزائر وقسنطينة، فهناك العديد من هذه القبائل المخزنية: الزواتنة وحرشاوة عند بني هارون على وادي سفلات أحد روافد يسر، والعريب على وادي الأكحل، وهاشم ببرج بوعريريج، والغرازلة الغربية بعين الترك، والعثمانية بسطيف، ودائرة وادي الذهب بنواحي العلمة، ودائرة بوصلاح والصحراوية بنواحي قسنطينة[3].

هذا ولم تقتصر حراسة قبائل المخزن على الطرق السلطانية فقط، بل

---

(1) Rinn, op. cit., p. 133.

(2) Warnier et Carette, op. cit. p.49.

(3) Idem, p. 50.

تعدتها إلى مراقبة الطرق الثانوية الرابطة بين مراكز البايليك وباقي المدن الأخرى، مثل طريق قسنطينة ـ تونس التي كانت تحرسها زمالة بني مراد، وطريق قسنطينة ـ القل[1] التي كان يراقبها مخزن أولاد إبراهيم والمعاوية، وطريق قسنطينة ـ عنابة التي كانت تتحكم فيها دائرة الزناتية، وطريق المدية ـ الأغواط التي كان يشرف عليها مخزن البرواقية المكون من العبيد والدواير.

6 ـ في النقاط التي تمر بها المحلات الفصلية عند قيامها بمهام جمع الضرائب، أو عند خروجها لمعاقبة الثائرين، وكذلك في الأماكن التي تتكرر فيها الثورات والهجمات على موظفي البايليك. وهذا ما يقدم لنا جواباً كافياً على الهدف من استقرار دوائر المخزن في الأماكن التالية: نواحي ميلة وجميلة وساباو وبوغني ويسر والخشنة وعين بوسيف والبرواقية وبوغار؛ لأن البايليك استطاع بفضل قبائل المخزن هذه أن يبقي قبائل جرجرة والتيطري في هدوء وسكينة مدة طويلة، كما استطاع صالح باي ومن بعده أحمد باي قسنطينة أن يقمع ثورات الأوراس والهضاب العليا بإسكان قبائل الزمول في الهضاب العليا وسفوح الأوراس الشمالية بعد طرد قبائل عبد النور وأحلافها من تلك الجهات.

7 ـ في المواقع الحساسة والمهددة بهجمات الإسبان وغارات المغاربة باستمرار كالسهول الوهرانية التي عرفت استقرار قبائل المخزن من زمالة ودواير على ثلاث فترات متعاقبة، تحكمت فيها الملابسات التي عاشتها الناحية الغربية:

ـ الفترة الأولى: تعود إلى الثلث الأول من القرن السادس عشر، وقد تمكن أثناءها الأتراك من مصادرة أراضي قبيلة الأمحال بالسهول الخصبة الممتدة من البحر إلى سفوح الأطلس التلي، ومن وادي المالح (صالادو) إلى نهري الشلف ومينا، بما في ذلك مدينتي آرزيو ومستغانم حيث لا زال برج الأمحال يحمل اسم هذه القبيلة العتيدة.

---

(1) كانت القل تعتبر الميناء الطبيعي لقسنطينة طيلة الفترة العثمانية.

وقد استقرت مجموعات المخزن في الأراضي المصادرة، وبذلك أمكن التقليل من الخطر الإسباني، ووضع حد نهائي لمقاومة قبيلة الأمحال، وإن بقيت ذكراها عالقة بأذهان الرواة إلى القرن الماضي لشدتها وضراوتها، وأجبرت الفلول المتبقية منها على الانعزال في أراضي مجيرد الواقعة إلى الغرب من نهري الشلف ومينا[1].

ـ الفترة الثانية: استقرت فيها قبائل المخزن بالسهول الوهرانية، وتمت في نهاية القرن الثامن عشر، وأعقبت طرد الإسبان من وهران للمرة الأولى، ومصادرة أراضي القبائل المساندة لهم من عشائر بني عامر وفليتة، عقاباً لها على تعاملها مع الإسبان، وبذلك استطاع الباي مصطفى بوشلاغم توطين الزمول والدواير من جديد بالسهول القريبة من وهران، سعياً منه للحيلولة دون أية محاولة أخرى قد يقوم بها الإسبان والمغاربة.

ـ الفترة الثالثة: ارتبطت بطرد الإسبان من وهران سنة 1792م للمرة الثانية والأخيرة، وقد بادر الباي محمد الكبير أثناءها إلى إقرار مجموعات الدواير والزمالة بالجهات المحيطة بوهران مباشرة، بعد أن أحس بالحاجة إلى خلق قوة محلية تشد ساعده في صد هجمات درقاوة وتحبط تدخلات المغاربة، فضلاً عن أن هذه القوة تكفل له القضاء على شوكة المتعاونين مع الإسبان من العرب المسالمين (Los moros de paz) من عشائر حميان وقبائل بني عامر وفي مقدمتهم أولاد عبد الله وقيزة المعروفون بإخلاصهم للإسبان[2].

وهكذا تم توطن الدوائر والزمالة بالجهات الوهرانية، وبذلك اكتمل دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم العثماني بالإيالة الجزائرية.

على أن هذا الدور يدفعنا إلى التساؤل عن الآثار والنتائج التي ترتبت

---

(1) Bache (P. E.), La Propriété arabe en Algérie avant 1830, in Revue algérienne et coloniale, T. III, 1860, pp. 694 - 695.

(2) عبد القادر المشرفي الجزائري، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تحقيق محمد بن عبد الكريم، بيروت، مكتبة الحياة، بدون تاريخ، صص26 ـ 30.

على تواجد قبائل المخزن، والخصائص والمميزات التي طبعت بها المجتمع الريفي الجزائري، والنظام الإقطاعي الذي انبثق من دور المخزن الإداري والعسكري والفلاحي، وهذا ما نتمنى أن نواصل الكتابة حوله في مقال آخر إن شاء الله[1].

(1) راجع مقال: وضعية قبائل المخزن الاجتماعية، المدرج في القسم الثالث من هذا الكتاب.

الإدارة العثمانية في الريف الجزائري
«نموذج مقاطعة دار السلطان»[1]

يتضح واقع الإدارة الريفية بالجزائر أثناء العهد العثماني من خلال عرض صلاحيات الموظفين القائمين على الجهاز الإداري بالأرياف، وتحديد مهامهم والتعرف على ما يترتب عنها من نتائج.

على أن تعذر الإلمام بموضوع كهذا في بحث يتوخى الإيجاز والتركيز، جعلنا نقتصر في هذا العرض على الفترة الأخيرة من العهد العثماني، أي منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الربع الأول من القرن التاسع عشر (1791 ـ 1830م)، مع التركيز أساساً على مقاطعة «دار السلطان» باعتبارها نموذجاً متطوراً لهذه الإدارة الريفية ومثالاً حياً يمكن التعرف من خلاله على واقع التنظيمات الإدارية والإجراءات التي تميزت بها باقي المقاطعات في مختلف أوجه الحياة. ذلك أن إقليم «دار السلطان» يعتبر بحق المقاطعة المركزية في الجزائر والتي خضعت لتنظيم محكم وتسيير مركزي لقربها من مدينة الجائر مقر السلطة المركزية، ولكونها كانت تابعة مباشرة لسلطة الداي، ويعود التصرف فيها لآغا العرب وأعوانه من قياد الأوطان، وهذا عكس المقاطعات الأخرى وهي بايليكات الشرق (قسنطينة) والمدية (التيطري) والغرب (وهران)، التي لم تتأثر مباشرة بالحكم المركزي، وإن كانت تخضع لتنظيم إداري مشابه لدار

(1) بحث قدم في المؤتمر العالمي الرابع للدراسات العثمانية حول: الدور الاقتصادي والسياسي للملل والحياة الإدارية للولايات العربية أثناء العهد العثماني، تونس 20 - 26 جانفي 1990م، ونشر في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، زغوان، عدد 5 ـ 6/ 1992م، صص255 ـ 265.

السلطان، وهذا ما حال دون تطور وتبلور الأنظمة الإدارية لهذه المقاطعات، وأبعد سكان الأرياف فيها عن المراقبة الفعلية والمباشرة رغم خضوعها للبايات حكام المقاطعات، وتبعيتها للحكم المركزي بالجزائر، الأمر الذي يجعل من مقاطعة «دار السلطان» نموذجاً متطوراً للإدارة بالأرياف الجزائرية. وهذا ما يتضح لنا من الإشارة إلى الجهاز الإداري بها؛ فقد كان هذا الجهاز يقوم على مجموعة من الموظفين يمكن أن نقسمهم إلى صنفين، يتألف أولهما أساساً من موظفين سامين، وثانيهما من موظفين تابعين:

أ ـ الموظفون السامون: لهم إشراف غير مباشر على شؤون الأرياف وعلى رأسهم الداي، الذي يمكن اعتباره الحاكم الأعلى للجزائر وكان يتصرف في مقاطعة دار السلطان وباقي البايليكات (مقاطعات قسنطينة والتيطري ووهران) عن طريق آغا العرب والقياد والبايات؛ فإليه يعود أمر إقرار أو عزل أو تولية الموظفين الكبار الذين لهم اتصال بقضايا الأرياف كآغا العرب وخوجة الخيل وقياد الأوطان وغيرهم، لكنه مع ذلك كان يوكل صلاحياته لهؤلاء الموظفين ونادراً ما يتدخل شخصياً في القضايا التي تهم السكان أو تتصل بالإجراءات الإدارية على المستوى المحلي لأنها، حسب العادة، كانت من اختصاص الموظفين الخاضعين له وفي مقدمتهم آغا العرب، الذي يلي الداي من حيث الأهمية باعتباره المتصرف في فرق الحامية.

وقد توسعت صلاحياته لتجمع بين الأمور التي تتصل بالأمن وتتعلق بشؤون الجيش، وبين النظر والتصرف في شؤون أوطان دار السلطان، باعتباره المرجع الأول لكل الموظفين المتولين لشؤون أهالي الريف بدار السلطان، والمتصرف الفعلي في شؤون السكان بهذه المقاطعة، فهو ينظر في كل القضايا المهمة عن طريق القياد والشيوخ من مقره بحوش الآغا خارج باب عزون عند المخرج الشرقي لمدينة الجزائر، وهدفه في ذلك، المحافظة على الأمن بالأرياف والإبقاء على المواصلات مع الداخل وتسلم الضرائب المفروضة على القبائل؛ وعند الضرورة يتوجه على رأس فرقة المحلة لإيقاع العقاب بالعصاة ومعاقبة المتمردين أو الرافضين لدفع ما يترتب عليهم من مغارم وجبايات.

ترك العديد ممن تولوا منصب آغا العرب بصماتهم واضحة في حياة أرياف دار السلطان، بما قاموا به من حملات عسكرية وما أدخلوه من تنظيمات إدارية وما أحدثوه من إجراءات ضريبية، مثل علي آغا (1789 ـ 1791م)، ومصطفى آغا (1809 ـ 1814م)، ويحيى آغا (1818 ـ 1827م). وقد بقيت ذكريات هذا الآغا الأخير لدى غالبية أهالي متيجة، الذين أشادوا بحزمه وعدله وإيقاعه العقاب بالعديد من الشيوخ والقياد، الذين أضروا بالسكان وأثقلوا عليهم بالجبايات والمطالب المخزنية. وقد أشار إلى ذلك فيو (Veuillot) بقوله: «إن الآغا يحيي الذي انتهى أمره بالقتل بأمر من حسين داي، كان يحظى بمحبة وولاء وإخلاص كل قبائل أهل متيجة والجبال المحيطة بها من قبائل حجوط وبني صالح وسوماطة وموزاية وغيرها...».

ويأتي بعد آغا العرب موظف سام آخر سمحت له صلاحياته النظر في قضايا الأرياف وهو خوجة الخيل، المكلف بإدارة أملاك البايليك بالأرياف، من عزل (حقول) وأحواش (مزارع) البايليك بالاستعانة بمجموعة من الشواش (الحرس الخاص به)؛ وأصبح له النظر مع نهاية القرن الثامن عشر، في كراء ومبادلة واستخلاص ما توفره هذه الأملاك من محاصيل وحيوانات وغيرها، كما أوكلت له في بعض الأحيان قيادة فرق المشاة أو الفرسان التي تتألف منها «المحلة» لإخضاع القبائل المتمردة. على أن أهم مهامه ظلت دائماً تتصل بالإشراف على مزارع الدولة بمتيجة (أحواش البايليك)؛ وفي هذا المجال تركز حرصه خاصة على توفير الخيول وحيوانات النقل لفرسان الدولة «الصبايحية والمخزن»، ولهذا الغرض خصصت بعض المزارع «الأحواش» لتربية الخيول مثل أحواش موزاية والرغاية والقطة والآغا؛ كما أصبح من صلاحياته مراقبة بعض القبائل المكلفة بتربية قطعان الحيوانات التابعة للدولة، مقابل تخفيض الضرائب ونيل بعض الامتيازات، فهو يشرف على توزيعها على تلك القبائل واسترجاعها منها وقت الحاجة.

ويصنف مع هذا النوع من الموظفين السامين بيت المالجي المكلف بالإشراف على الأملاك العائدة للبايليك والنظر في التركات واستخلاص ما

يعود منها لبيت المال. ومع أنَّ العديد من هذه الأملاك توجد داخل مدينة الجزائر والبليدة، فإن قسماً منها يوجد بفحص الجزائر والبليدة وبالأوطان القريبة منها، بعضها يعيش عليها الفلاحون ويقومون بخدمته لفائدة الدولة.

ب ـ **الموظفون التابعون**: للجهاز المركزي بالجزائر والخاضعون لمجموعة الموظفين السامين، الذين سبقت الإشارة إليهم، فلهم النظر المباشر في أوضاع الأرياف والتصرف الفعلي في قضايا سكانه، مما جعلهم أساس الإدارة العثمانية بأرياف دار السلطان، وهم في مجموعهم ينقسمون إلى صنفين رئيسيين: القياد والشيوخ.

فالقياد تتصل مهامهم أساساً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتولون إدارة الأوطان، ويمثلون البايليك لدى السكان بالريف بأمر من آغا العرب وبالاعتماد على الشيوخ وزعماء القبائل، ويقومون على إقرار الأمن وجمع الضرائب، كما تتوسع صلاحياتهم لتشمل مراقبة الأسواق والإشراف على إقرار الأمن بها والحد من المنازعات والمشاجرات بين أفراد القبائل أو الشيوخ المتنافسين.

ونظراً لأهمية هذه المهام وتأثيرها على نفوذ الأوجاق بالأرياف، فإن آغا العرب كان يحرص على إعطاء تعليماته شخصياً لهؤلاء القياد ولا يتقبل منهم حق التولية، ولا يسند إليهم مناصبهم أو يقرهم بها، إلا بعد التأكد من مهارتهم وتجربتهم وقدرتهم على التحكم في الأمور. وقد جرت العادة أن يكون هؤلاء القياد الذي يحكمون أوطان دار السلطان من الطائفة التركية أو جماعة الكراغلة أو من العائلات ذات النفوذ والكلمة المسموعة لدى السكان.

ومن أشهر هؤلاء القياد بأوطان دار السلطان، اعتماداً على وثائق الأرشيف الجزائري، القائد الحاج محمد بن مخلف، والقائد العرابي بوطن الخشنة، والقائد ابن عبد الله، والقائد ابن وشفون بوطن بني موسى، والقائد علي بن عزوز، والقائد عبد الرحمٰن بن الغيرالي، والقائد الحاج محمد باش بولوكباشي، والقائد يوسف بن إبراهيم، والقائد محمد الشرقي، والقائد الحاج

حمود بوطن بني خليل، والقائد الحاج محمد بن علي باشا، والقائد أحمد بن شعبان بوطن بني جعاد.

هذا ويلحق بهؤلاء المتصرفين الإداريين من القياد، عدة مجموعات أخرى من الموظفين مثل حكام مدن البليدة والقليعة وشرشال ودلس، الذين كانوا يحكمون تلك المدن ويبسطون نفوذهم على النواحي القريبة منها، وهذا ما جعلهم على اتصال دائم بسكان أرياف تلك الجهات، مثل قياد فحص كل من مدينة الجزائر ومدن البليدة والقليعة وشرشال، الذين لهم إشراف فعلي على المناطق المجاورة لتلك المدن والتي تعرف «بالفحص»؛ فهم المسؤولون على إقرار الأمن بها وتنفيذ أوامر الداي وقرارات آغا العرب المتصلة بسكانها، وهم بذلك كانوا يشكلون حلقة الوصل بين الإدارة الحضرية بالمدينة والتجمعات السكانية الريفية المجاورة لها.

يضاف إلى هؤلاء الموظفين قياد العشور بالأوطان شيوخ الدواوير (القرى الريفية). ويقدم المساعدة لهذا الطاقم من الموظفين في عملية تقييم واستخلاص ضريبة العشور، فرسان المخزن «المخازنية»، وقد تزايدت أهميتهم بتزايد الاعتماد على منتجات الأرياف، حتى أصبح قائد العشور في أي وطن من أوطان دار السلطان، يعتبر من الموظفين ذوي النفوذ والمكانة المسموعة لدى الديوان.

هذا ويدخل ضمن هذه المجموعة من قياد الخدمات الاقتصادية، بعض الموظفين الآخرين الذين لهم مهام تتصل بالحياة الاقتصادية مثل قائد مخزن الزرع الذي يقدر مساحة الأراضي المزروعة، وما يمكن أن يؤخذ منها من عشور بالرجوع إلى قائد العشور، هذا بالإضافة إلى إشرافه المباشر على مخازن الحبوب التي تعود للدولة (البايليك)؛ وكذلك قائد التوت الذي يتكلف باستخلاص الضريبة السنوية المفروضة على أشجار التوت المنتشرة بفحص الجزائر وأحواش سهل متيجة، والتي تضاءلت أهميتها في أواخر العهد العثماني نتيجة التحول عن تربية دودة القز، وهذا ما أثر على مكانة هذا القائد في السلك الإداري.

أما مجموعة الشيوخ فيتولون الإشراف على شؤون القبائل، ويعود تنصيبهم أو إقرارهم في مهامهم إلى القياد بالرجوع إلى آغا العرب في بعض الأحيان؛ وهؤلاء الشيوخ غالباً ما يتم اختيارهم من أعيان القبائل، ويقع إثباتهم في مهامهم نزولاً عند رغبة هؤلاء الأعيان الذين يرشحون لمنصب الشيخ من كان متميزاً برجاحة عقله وحسن أخلاقه ورفعة مكانته وانتسابه إلى العائلات ذات النفوذ. وقد أصبح هذا الإجراء المتبع في تنصيب الشيوخ عادة راسخة من النادر أن يخالفها القياد عند تعيينهم الشيوخ على رأس القبائل أو الجماعات بأوطان البايليك. ونظراً لطبيعة اختيار الشيوخ، فإن سلطتهم الإدارية كانت تعتمد على رضا أفراد القبيلة وتنفيذ ما اتفق عليه أكابرها في الشؤون الهامة، وهذا ما أكسب هؤلاء الشيوخ في الغالب سلطة أبوية غير محدودة وقدرة على تنفيذ القرارات الصادرة من القياد، ولو بالاعتماد كلياً على إحدى فروع القبيلة التي ينتسب إليها أو التي ارتبطت معه بالولاء أو التبعية، والتي أصبح بعض أفرادها يشكلون مجموعة من الفرسان أو الأعوان المسلحين «المكاحلية» الذين قد يستخدمون في الحد من تحرشات المنافسين والوقوف بجانب الشيخ في كل صراع قبلي قد يكون مضراً بنفوذه أو سلطته الأبوية.

تتنوع مهام الشيخ حسب حاجات القبيلة التي يشرف على أمورها، فهو مكلف بمراقبة مواسم الحرث والحصاد، وتقسيم الأراضي بين العائلات، إذا كانت الأرض مشاعة، وينظر في قضايا توزيع مياه الري، وتخصيص المراعي، واختيار مكان استقرار «الدوار» أو «الدشرة»، إذا كانت القبيلة تمارس حياة التنقل الموسمي بين مزارع سهل متيجة ومراعي جبال الأطلسي المتيجي. كما يحق للشيخ في الجهات البعيدة عن نظر القائد، مراقبة الأسواق الريفية وفرض الغرامات وإلزام السكان بدفع المطالب المخزنية حسب قدرتهم وطاقاتهم، مما يجعل منه المرجع الأول لأفراد القبيلة في حالة وقوع المخالفات وتقدير الضرائب المتوجب إرسالها إلى القائد.

بهذه المهام تأكدت مكانة الشيخ وأصبح نفوذه مرتبطاً بمدى مقدرته على

تلبية مطالب «البايليك» ومدى قدرته على حفظ الأمن في مواطن قبيلته، وحرصه على توجيه ما يتحصل عليه من مطالب وجبايات لمخازن البايليك. وبفعل هذه الأوضاع فإن بعض الشيوخ اكتسبوا مع مرور الزمن أهمية ومكانة لا تقل عن القياد، وهذا ما مكنهم من بسط نفوذهم على العديد من القبائل وسمح لهم بالاتصال مباشرة مع آغا العرب دون الرجوع إلى قياد الأوطان، وهذا ما أكسبهم وضعاً خاصاً ومكانة مرموقة زادها قوة ما كانوا يساهمون به من ضرائب وما كانوا يقومون به من خدمات لفائدة «البايليك»، الأمر الذي أهلهم لأن يطلق عليهم لقب «شيخ الشيوخ» وأن تكون منزلتهم في مستوى منزلة قياد الأوطان. ومن هؤلاء الشيوخ الكبار نذكر على سبيل المثال: الحاج علي ببوحلوان، وأحمد بن موسى ببني مناد، وزايد بن علال وإبراهيم بن شاشي بالشنوة، وعلي بن عبد الرحمٰن ببني صالح، حسبما هو مثبت في سجلات الأرشيف الجزائري.

أما المهام التي كان الجهاز الإداري بالأرياف موجهاً للقيام بها، فتتصل بإقرار الأمن واستخلاص الضرائب والتحكم في المعاملات والنشاط الاقتصادي والاجتماعي بالأرياف.

1 ـ إقرار الأمن والحد من الانتفاضات وحركات تمرد القبائل الخاضعة «الرعية» أو المتعاملة «شبه المستقلة»: من المهام الرئيسية للإدارة بالأرياف، إبقاء قبائل الرعية خاضعة لمراقبة القياد وإشراف الشيوخ، وكذلك تشديد المراقبة على الأسواق وتعزيز حراسة قبائل المخزن لطرق المواصلات ونقاط العبور، وذلك لإبقاء صلة الولاء والتبعية للقبائل المتعاملة مع «البايليك» أو المرتبطة معهم بعلاقات اقتصادية. وفي هذا المجال اعتمدت الإدارة العثمانية بالأرياف في فرض سلطتها وإخضاع السكان وربطهم بالحكم المركزي بالجزائر على إقامة نظام دفاعي يستند على الحاميات العسكرية «النوبات» وقبائل «المخزن» الموزعة على النقاط الاستراتيجية، بالقرب من الطرق وبجوار المراكز العسكرية، للحد من تحرك القبائل الجبلية واحتواء حركات التمرد التي قد تقوم بها هذه القبائل بين الحين والآخر، لا سيما بمنطقة القبائل المتاخمة

لدار السلطان والتي كانت مصدر تهديد دائم لنفوذ البايليك بأوطان متيجة والساحل (دار السلطان)؛ ولهذا الغرض طوقت المنطقة بسلسلة من الأبراج العسكرية: برج منايل، برج ساباو، برج تيزي وزو، برج بوغني، برج حمزة برج سور الغزلان.

ويعتمد هذا النظام الدفاعي كذلك على إجراءات عسكرية عاجلة مثل تجريد الحملات الفصلية «المحلات»، وشن الهجمات الانتقامية المفاجئة «الغارات» من طرف فرسان المخزن وفرق اليولداش «الجند الإنكشاري»، التي كثيراً ما كانت تباغت القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب أو التي جاهرت بعصيانها وأعلنت عداءها للبايليك.

وانطلاقاً من هذا الأسلوب في إقرار الهدوء والمحافظة على الأمن، فإن منطقة دار السلطان أصبحت تضم منطقتين متميزتين إحداهما خاضعة مباشرة لسلطة البايليك عن طريق شيوخ الفرق والجماعات وقواد الأوطان، وهي تشمل سهل متيجة ومرتفعات الساحل القريبة من مدينة الجزائر، حيث عرف التنظيم القبلي تفككاً، فانمحت القبيلة وتركت مكانها لمجموعات صغيرة من السكان تخضع مباشرة للشيوخ وتعرف في العادة باسم «الجماعة» التي أصبحت تعيش بأحواش ومزارع متيجة والساحل وتنتشر خاصة بأوطان الخشنة وبني موسى وبني خليل والسبت (حجوط). أما المنطقة الأخرى فتدين بالطاعة للحكم المركزي اسمياً، ولكنها لا تخضع مباشرة لموظفي البايليك، وإنما تتعامل مع القياد عن طريق شيوخها وزعمائها، الذين يؤلفون صلة وصل في هذا التعامل، وبذلك احتفظت قبائل الرعية بوضعها الخاص بحيث ارتبط خضوعها الشكلي بها لما كانت تتعهد به من مطالب مخزنية مقابل بقائها في مأمن من غارات المحلات العسكرية المفاجئة؛ وأغلب هذه المناطق يقع بالحزام الجبلي للأطلس البليدي الذي يطوق سهل متيجة ويربط دار السلطان بمقاطعة التيطري وبلاد القبائل.

2 ـ أما استخلاص الضرائب والمطالب المخزنية المختلفة: فهي تؤلف إحدى الأهداف الرئيسية للجهاز الإداري بأرياف دار السلطان؛ لأن هذه المداخيل كانت تساهم بقسط وافر في تغطية حاجات القائمين على الإدارة

بالأرياف والمساهمة في تسديد أجور سلك الموظفين بالجزائر وتغطية نفقات الإدارة المركزية، هذه الإدارة التي وظفت على أوطان دار السلطان مساهمات في شكل مبالغ نقدية أو كميات عينية من الإنتاج الفلاحي والحيواني، قد لا تقل عما كانت تساهم به مقاطعة «بايليك التيطري»، فقد أورد القنصل الأمريكي بالجزائر وليم شالر (W. Shaler) (1822م): أن مداخيل دار السلطان التي كانت تؤخذ من سكان الأرياف، كانت تقدر بما قيمته خمسون ألف قرش إسباني.

هذا وتتوزع مداخيل أوطان دار السلطان التي اهتمت الإدارة الريفية باستخلاصها على عدة أصناف من المطالب النقدية والعينية أهمها:

- **الضرائب الاعتيادية**: وهي ضرائب عينية قارة ومحددة، منها ما يعتمد في تحديده على مساحة الأرض وكمية الإنتاج، وهو ضريبة العشور المقدرة عادة بالجابدة، التي كان يؤخذ عليها صاع من القمح وصاع من الشعير وحمولة من التبن مع مساهمة نقدية بسيطة؛ ومنها ما كان يستخلص على الحيوانات وقطعان المواشي وهو الزكاة التي لم تلبث أن توسع فيها إلى مطالب عينية أخرى تخص الثروة الحيوانية ولم تعد تعرف باسم الزكاة، وهذا ما دفع بعض الكُتَّاب إلى القول بأن فريضة الزكاة غير مطبقة في الجهاز الضريبي بالأرياف الجزائرية.

- **الضرائب المستحدثة**: وهي عادة ما يفرض بدلاً عن الضرائب الاعتيادية من «عشور وزكاة» عندما يتعذر استخلاصها لأوضاع القبائل الخاصة وموقعها من البايليك، وذلك بحجة تموين الحاميات وتزويد فرق المحلة بالأقوات والمشاركة في المطالب المخزنية المتوجبة على سكان دار السلطان وهي «الدنوش» الفصلية والسنوية التي يتعهد بها قياد الأوطان للخزينة العامة. وهذا النوع من الضرائب يشمل العديد من المطالب المالية والعينية التي لم تحدد قيمتها ولم تذكر كميتها، منها: **اللزمة** التي كانت تفرض على بعض قبائل الرعية الجبلية وتستخلص سنوياً بصفة اعتيادية عن طريق الشيوخ؛ **والغرامة** التي كانت تؤخذ على القبائل الممتنعة البعيدة عن نفوذ البايليك في

المناطق الجبلية الصعبة، وتقدر حسب مجموع أفراد القبيلة كتعويض عن المخالفات أو الجرائم؛ **والخطية** أو **الدية** التي تفرض على القبائل المتمردة عند إقرارها بسلطة البايليك وإعلانها الخضوع والطاعة، وتقدم عادة مقابل حصولها على الأمان. وفي بعض الأحيان تأخذ هذه المطالب الاستثنائية شكل تعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها المشاجرات والصدامات في الأسواق «النفرة»، أو عند عصيان أوامر القائد أو الشيخ أو ارتكاب جرائم القتل وانتهاك الحرمات من طرف أفراد القبيلة.

أما **المعونة** التي تعرف لدى بعض الجماعات «بالكبش» فهي مساهمة طارئة غير محدودة من حيث الكمية أو القيمة، تلزم بها عادة قبائل الرعية الخاضعة ويتعهد بها الشيوخ لفائدة تموين الحاميات العسكرية بالمدن والمساهمة في المداخيل الفصلية والسنوية للمقاطعات والمعروفة بـ «الدنوش».

ـ **الضرائب الظرفية**: تقدم في المناسبات والمواسم لتدعيم القدرة المالية للخزينة وتعويض النقص في الضرائب في بعض الأحيان أو لتزويد الشيوخ والقياد بكميات من المحاصيل أو النقود حتى يتمكنوا من تغطية التزاماتهم لدى آغا العرب وموظفي الديوان بالجزائر. وهذه الضرائب الظرفية متنوعة ومختلفة من قبيلة لأخرى، منها **الضيافة والهدية وضيفة الدنوش**؛ وضمن هذا النوع من الضرائب يمكن إدراج **التويزة**، باعتبارها أعمال سخرة مجانية تفرض على بعض قبائل الرعية لخدمة أراضي البايليك، لفائدة بعض الموظفين وشيوخ الزوايا الذين لهم ارتباط بالسلطة.

ـ **كراء أراضي وأحواش البايليك**: لبعض القبائل مقابل انتفاعها بتلك الملكيات، ويعرف هذا الكراء ببايليك الشرق «بالحكور»، وهو يسلم عادة لخوجة الخيل المكلف بأملاك الدولة «أحواش البايليك»، وقد يقدم مباشرة إلى آغا العرب «آغا العسكر»، وفي بعض الأحيان يخفض هذا الكراء مقابل خدمات خاصة مثل تربية مواشي البايليك ورعاية خيوله، وقد يسقط الكراء إذا سلمت الأراضي لبعض شيوخ القبائل ورؤساء الزوايا «المرابطين» مقابل تأييدهم للسلطة المركزية.

ـ **رسوم الأسواق وحقوق التولية**: يتولى استخلاص هذه الرسوم القياد، وغالباً ما تقدم من طرف شيوخ القبائل التابعين للقياد، وقد جرت العادة أن تكون هذه الرسوم والحقوق نقوداً أو جلوداً أو كميات من الملح أو الخشب أو غيرها. ويحتفظ القائد أو الشيخ بنصيب منها لنفسه ويسلم الباقي لخزينة البايليك. وضمن رسوم الأسواق يمكن إدراج **حق العسة** وهو مبلغ مالي وعيني يفرض على القبائل الصحراوية التي تتردد على أسواق دار السلطان، مقابل إصدار قرار التعيين أو الإثبات في المنصب، ويختلف هذا المبلغ حسب منزلة الموظفين ومكانتهم وقدرة القبائل التي يتحكمون فيها. ومن هذه الرسوم كذلك **حق البرنوس** الذي يقدمه القائد لآغا العرب مقابل توليه منصبه؛ **والمشيخ** الذي يتسلمه الشيخ من أفراد القبيلة عندما يبلغ بقرار تعيينه أو تثبيته في منصب المشيخة؛ **وحق الزمام** الذي يتسلمه قائد العشور مقابل القيام بمهامه ويستخلص سنوياً من الفلاحين؛ **والفرح أو مهر باشا** وهو ما يؤخذ من الخيل لفائدة الباشا، وغيرها. وهي كلها مساهمات يساهم بها أفراد القبائل على أن يخصص قسم منها للشيوخ والقياد وقسم آخر يسلم إلى الموظفين الكبار بالديوان أو يدرج ضمن المداخيل التي يقدمها قياد الأوطان لآغا العرب في شكل دنوش فصلية وسنوية.

ويلاحظ أن هذه الضرائب كثيراً ما تتسبب في دفع السكان لإعلان التمرد أو الارتحال والتحول إلى ممارسة الرعي، بدل الارتباط بالأرض وخدمتها، وذلك حتى يمكنها التخلص من تلك الضرائب، كما هو الحال في بعض جهات سهل متيجة ونواحي الأطلس المتيجي. ولعل أحسن دليل على ثقل هذه الضرائب على قبائل الرعية بصفة خاصة، ما نجده في العديد من التقارير والروايات والتقديرات؛ وعلى سبيل المثال نثبت تقرير واريني (Warnier) عن الضرائب التي كانت تساهم بها قبائل الرعية في أوائل عهد الاحتلال، الذي لم يعرف تغيراً كبيراً عما كان عليه الحال في أواخر العهد العثماني، فقد كانت كل قبيلة ملزمة بدفع ما قيمته 111 ف سنوياً موزعة كالتالي: 44 عشور «حبوب»، 55 غرامة نقدية، 18 معونة «كبش»، 8 ضيفة

الدنوش «ضيفة العادة»، 6 حق البرنوس للقائد وحق المشيخ للشيخ.

بعد هذا نتساءل عن مدى تأثير الإدارة الريفية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأرياف دار السلطان، لا سيما في المناطق الجبلية منها؛ ورغم عدم التمكن من الإحاطة بمختلف مظاهر هذا التأثير لنقص الوثائق وندرة المعلومات، إلا أننا سوف نحاول تلمس الانعكاسات الناتجة عن العلاقات الخاصة التي أفرزتها الإجراءات والقوانين والأساليب الإدارية التي تحكمت في حياة سكان الأرياف والتي انعكست خاصة فيما يمكن أن نطلق عليه التنظيم التشريعي والواقع الاجتماعي.

فالتنظيم التشريعي: كان يعتمد على الجماعة المؤلفة من أعيان الفرقة أو القبيلة التي تلتزم عادة بأحكام الشريعة المتأثرة بالعرف والعادة المتوارثة، مما يعطي لهذه الأحكام شكل قانون متعارف عليه في إجراءاته التي تشمل تعيين شيخ الجماعة أو القبيلة، والنظر في إقرار السلام وقبول الأمان من الحكام، وتقدير الضرائب، وتعيين مجال الرعي والزراعة لأفراد القبيلة، وتحديد حصص الماء والسقي، والإشراف على النفقة «الذبيحة» وتوزيعها على أفراد القبيلة، واتخاذ موقف موحد إزاء القبائل الأخرى فيما يتعلق بالأحلاف والصفوف والمشاجرات، ودفع الدية، وحماية الأفراد المنتسبين إليها أو إعلان التخلي عنهم.

كل ذلك يؤلف مجال اهتمام نشاط كل من الشيخ أو المرابط باعتبارهما الوسيط أو الرابطة بين الإدارة المركزية بمدينة الجزائر ومجموع السكان بالأرياف. فالشيخ بقدر ما هو ملزم برأي الجماعة، فهو مضطر لتلبية طلبات آغا العرب وتنفيذ أوامر القائد، وهذا ما جعله المنفذ لقرارات الجماعة والناطق باسم الإدارة الرسمية، فهو يشرف على تلبية الحاجات الضرورية للأسر والعائلات الفلاحية ويقوم بجمع الضرائب عملاً بما أقرته الدولة واتفق عليه أفراد الجماعة، وهذا ما جعل أهميته ونفوذه يكمنان في مدى تمكنه من التوفيق في الجمع بين المهمتين؛ على أنه في «الأوطان» حيث تقطن قبائل الرعية يكون عمله أقرب إلى تلبية طلبات القياد على حساب مصالح أفراد

الجماعة، بينما في المناطق الجبلية «القيادات» فيكون موقفه أقرب إلى التعبير عن رأي الجماعة وتمثيلها منه إلى تمثيل الإدارة المركزية والحرص على تلبية طلباتها، نظراً للتماسك الذي تتصف به القبيلة وموقفها الرافض للخضوع مباشرة لسلطة البايليك.

أما المرابط أو مقدم الزاوية فإنه يستمد سلطته من نفوذ زاويته وارتباط السكان بها، وهذا ما جعله شخصية رئيسية في التنظيم الإداري والقضائي، ونظراً لنفوذه الروحي وكلمته المسموعة لدى الجماعة أو أعيان القبيلة، فإن آغا العرب والقياد وبعض الشيوخ الكبار كانوا يحرصون على ربط علاقة تعاون معه بإقرار امتيازاته وتأكيد مكانته وإبداء مظاهر الاحترام لشخصه والامتناع عن أي عمل قد يمس بمكانة الزاوية أو يحط منها في عيون الأهالي؛ فالأضرحة والمزارات والزوايا أماكن مقدسة وملاجئ لا يمكن انتهاك حرمتها.

ومن خلال هذا الوضع يصبح شيخ الزاوية أو مقدم الطريقة الناطق باسم مصالح القبيلة في علاقته مع موظفي البايليك، كما يكون عامل تأثير على موقف الجماعة وإقناعها بفائدة تنفيذ أوامر القياد وقرارات آغا العرب. وهو في ذلك يربط مصلحة الزاوية وما يمكن أن تتحصل عليه من مداخيل وما تناله من حظوة ومكانة بكل ما يقوم به من عمل لمصلحة القبيلة أو يتخذه من مواقف إزاء ممثلي السلطة المركزية؛ وهذا ما دفع العديد من القياد إلى الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي والوضع الاقتصادي للزاوية، وتلبية مطالب شيوخها ومقدميها، مقابل إبقاء القبيلة في حالة تبعية للبايليك والحصول على المطالب المخزنية المتوجبة عليها عندما تسمح الظروف بذلك.

أما التنظيم الاجتماعي بالأرياف فقد تأثر هو الآخر بالأساليب والإجراءات الإدارية التي حرص موظفو البايليك على تطبيقها في أوطان دار السلطان، فيما يخص القبائل الجبلية البعيدة عن النفوذ المباشر للقياد وآغا العرب؛ وفي هذا المجال نجد ارتباطاً مباشراً بين مدى تأثير الإدارة الريفية وطبيعة التنظيم الاجتماعي، فالمناطق الخاضعة مباشرة لسلطة البايليك يتلاشى فيها ترابط القبيلة وتحل محلها جماعات الرعية الخاضعة لأوامر وتعليمات قياد

البايليك، هذه الجماعات التي كانت تعيش في «أحواش وعزل» البايليك أو في الدشر والدواوير بمواطنها بالأراضي المشاعة.

أما في نطاق الانتقال بين أحواش سهل متيجة حيث تقيم جماعات الرعية، وبين مواطن القبائل الجبلية بالأطلس حيث يبدأ نفوذ الإدارة المركزية يتقلص وتتحول سلطة القياد إلى نوع من التعامل البعيد عن الخضوع المباشر، فإننا نجد مجال «الفرقة» التي لا ترتقي إلى مكانة «القبيلة» من حيث عدد أفرادها وعلاقاتها الاجتماعية، ولا يمكن إدراجها ضمن جماعات «الرعية» لوضعيتها الاقتصادية وعلاقاتها المتميزة مع البايليك وإذا تجاوزنا هذا النطاق فإننا نجد أن إدارة البايليك المباشرة تنتفي لتترك مكانها لمبادرة زعماء القبائل وشيوخ الزوايا الذي أصبحوا الواسطة الفعلية والقناة الرئيسية لتمثيل السلطة المركزية في هذا الوسط الريفي شبه المغلق، الذي يعتمد في حياته على اقتصاد معاشي يقوم أساساً على تربية المواشي وزراعة الأشجار المثمرة، والذي لا يوفر إلا القليل من المحاصيل لتلبية المطالب المخزنية.

وفي هذا الوسط القبلي الذي ظل يحافظ على خصوصياته، ولم يتعرض للتفكك والتلاشي لبقائه بعيداً عن تأثيرات الحكم المركزي، نجد أن الإدارة الريفية تعاملت مع هذا التنظيم من منظور واقعي وبوسائل مرنة موفقة، فحاولت تنظيمه في تجمعات قبلية كبيرة تشمل عدة دواوير أو دشرات والتي تضم بدورها جماعات يربطها التضامن والمصلحة المشتركة لأفرادها، مما يبرزها في شكل وحدات بشرية متماسكة ضمن الإطار العام للقبيلة الذي يقوم على الترابط بين الجماعات والفرق المكونة لها والعائلات والبيوتات المنتسبة إليها انطلاقاً من ادعاء النسب المشترك والأصل الواحد، استناداً إلى روح المساعدة والتضامن المتبادل بين أفرادها أو جماعاتها وفرقها. هذا وتعتمد القبيلة في وجودها على مدى محافظتها على عاداتها وتقاليدها المتوارثة التي تكون بمثابة الذاكرة المشتركة والحافز للالتزام بموقف القبيلة (الصف) وتطبيق حق الشفاعة والإلزام بالخدمة العامة.

وبذلك يتضح لنا أن القبيلة في إطار هذه العلاقة المتميزة مع السلطة

المركزية للبايليك، أصبحت العامل المتحكم في الجهاز الإداري لدار السلطان، بعد أن فرضت نفسها بتماسكها واحترامها لرأي الجماعة التي تمثلها والأخذ برغبة الشيوخ المتولين لشؤونها؛ مع العلم أن ذلك يخضع لمدى اتساع مجال القبيلة ومدى ثرائها وقوتها الحربية، فالمجموعات القبلية الكبرى (Confédération) التي عرفت عادة بـ«الأوطان الجبلية»، كان يتولى إدارتها قياد في المدن يعينهم البايليك، فلا يحاولون فرض نفوذهم مباشرة على تلك القبائل وإنما كانوا يعملون على توسيع نفوذ البايليك المباشر كلما سمحت بذلك الظروف والأحوال، وهذا ما يعطي الإدارة العثمانية بالأرياف الجزائرية، طابعاً متماشياً مع الوضع الاجتماعي، وآخذاً بعين الاعتبار التركيبة البشرية في تلك المناطق الجبلية الصعبة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العثمانية بأرياف دار السلطان سواء منها المباشر أو غير المباشر، كانت في أساسها نتيجة للتنظيمات والإجراءات التي عرفتها دار السلطان قبل حلول العثمانيين بالجزائر، والتي تطورت وتأثرت بطبيعة الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني. هذا مع عدم إنكار أن أرياف دار السلطان، تعرضت فعلياً وبصورة محسوسة أيضاً للتأثيرات العثمانية الشرقية عن طريق الموظفين والكُتَّاب وجنود الحاميات «الأوجاق» الذين ينتمون في غالبيتهم إلى الطائفة التركية، وخاصة فيما يتصل بالحياة العسكرية، بينما على المستوى المحلي وفي الوسط القبلي بالخصوص، يكاد يكون هذا التأثير منعدماً، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن الإدارة العثمانية بالأرياف الجزائرية، اعتماداً على الواقع الذي كانت تعيشه دار السلطان، كان تأثيرها ضعيفاً على أوجه الحياة والعلاقات الاجتماعية، حتى في أوطان متيجة التي خضعت مباشرة لهذه الإدارة، التي انحصرت مهمتها بدار السلطان وباقي المقاطعات الجزائرية الأخرى في كونها كانت إطاراً ملائماً ووسيلة فعالة لضمان الأمن واستخلاص الضريبة، وليس أداة مؤثرة في الحياة الاجتماعية أو موجهة للعلاقات الإنسانية في الوسط الريفي.

صالح باي ومكانته في تاريخ قسنطينة
1185 ـ 1207هـ/ 1771 ـ 1792م[1]

إن المكانة التي احتلها صالح باي في تاريخ قسنطينة والسمعة التي اكتسبها بين حكام الجزائر في العهد العثماني، والشعبية التي تمتع بها في الأوساط القسنطينية خاصة والشرق الجزائري عامة، تدفع الباحث إلى الاهتمام بأحداث حياته ودراسة جوانب شخصيته وإلقاء الضوء على أعماله في شتى المجالات، وذلك حتى يتبوأ مكانته اللائقة بجانب الشخصيات الجزائرية التي زخر بها ماضي الجزائر المجيد وازدان بها العهد العثماني منه خاصة.

فصالح باي عاش حياة حافلة تميزت باختلاف مراحلها وتباين فتراتها، فقد كانت أولاها مرحلة الطفولة والشباب التي عاشها بتركيا مسقط رأسه، أما المرحلة الثانية من حياته فقد ارتبطت أحداثها بمدينة الجزائر حيث التحق بالجيش العثماني، وأخيراً المرحلة الثالثة التي قضاها على رأس بايليك الشرق.

ولكي نأخذ فكرة واضحة عن هذه الفترة الأخيرة التي ارتبطت أحداثها بتاريخ قسنطينة، لا بد لنا من الإشارة إلى المرحلتين السابقتين لما كان لهما من تأثير على شخصية صالح باي وما سيقوم به من أعمال فيما بعد.

فقد ولد صالح باي بمدينة أزمير غرب الأناضول سنة 1137هـ ـ 1725م، لأب يدعى مصطفى ينتمي إلى أسرة متوسطة الحال، وعندما ناهز

(1) بحث قدم في ملتقى قسنطينة عبر العصور ن الذي نظمته بلدية قسنطينة في الأسبوع الأول من سنة 1979م، ونشر في كتاب أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، صص59 ـ 80.

سن السادسة عشرة اضطرته الظروف أن يهجر موطنه الأول ويلتحق بأوجاق الجزائر، حتى ينجو من التعرض للانتقام الذي كان يتهدده إثر تسببه في قتل أحد أترابه دون تعمد.

وقد عمل صالح باي في أول عهده بالجزائر بمقهى الأوجاق يساعد صاحب هذا المقهى، ولعله اضطر إلى مثل هذا العمل نظراً لصغر سنه وعدم خبرته بالحياة ولجهله بأوضاع البلاد. وعلى كل فإن عملاً كهذا رغم تواضعه سمح لصالح باي بأن يتعرف على واقع الجزائر، ويطلع على طبيعة الحكم وأسلوب الإدارة السائدة بالجزائر آنذاك، فضلاً عن أن هذا العمل كان مناسبة تعرَّف أثناءها صالح باي على بعض رجالات الأوجاق، الذين لم يبخلوا بمساندته فيما بعد للحصول على إذن من مجلس الديوان يسمح له بالانخراط في فرقة الأوجاق والالتحاق بعد ذلك بمحلة (حامية) الشرق السنوية المتوجهة إلى قسنطينة قصد المساهمة في تعزيز الحامية التركية بها والمشاركة في جمع الضرائب من الأرياف، ومن الراجح أن هذه الحملة كان يقودها الباي أزرق العيون.

وفي مدينة قسنطينة بدأ صالح باي مرحلة جديدة وخطيرة من حياته، أظهر أثناءها مهارته الحربية وكفاءته التنظيمية ومقدرته الإدارية، مما جعل أحد قواد جيش البايليك وهو أحمد القلي يشيد به ويقدر فيه تلك الخصال العسكرية التي شهد له بها الجميع أثناء الحملة التي شنها الباي أزرق العيون على تونس (1169هـ)، وهذا ما جعل أحمد القلي عند توليه منصب الباي بقسنطينة (1170هـ ـ 1756م) يبادر إلى تعزيز أواصر الصداقة مع صالح باي، حتى أنه زوجه بابنته وولاه قيادة الحراكتة، هذه القيادة التي كانت تسند عادة إلى أهم شخصية بالبايليك بعد الباي، وذلك لشدة شكيمة هذه القبيلة ولوفرة المداخيل التي كانت تقدمها لخزينة الدولة.

وقد بقي صالح باي في وظيف قيادة الحراكتة (قائد العواسي) ثلاث سنوات، اكتسب أثناءها حنكة ودراية في تسيير الأمور الإدارية ومعالجة المهام العسكرية، بعدها تولى مهام منصب خليفة الباي بقسنطينة الذي ظل يشغله لمدة

ست سنوات (1765 ـ 1771م) كان فيها نعم السند لصهره الباي أحمد القلي، وقد ناب عنه في تقديم العوائد الفصلية «الدنوش الصغرى» إلى الداي محمد عثمان باشا الملقب بالمجاهد (1179 ـ 1205هـ ـ 1766 ـ 1791م)، وأثناء ذلك اكتسب صالح باي ثقة وتقدير الداي محمد عثمان باشا، وهذا ما ساعده على الارتقاء إلى منصب الباي إثر موت صهره أحمد القلي في صيف سنة 1185هـ ـ 1771م. وهنا تبدأ صفحة جديدة في حياة صالح باي مليئة بالمآثر والأعمال العظيمة، والتي سوف نتطرق إلى بعضها قبل محاولة تقييم أعمال صالح باي وإبراز مكانته في تاريخ قسنطينة.

أ ـ أعمال صالح باي ومآثره:

نظراً لكثرة هذه الأعمال وتنوع مجالاتها، فإننا نحاول عرضها من خلال تصنيفها إلى أعمال حربية، ومآثر عمرانية وتنظيمات اقتصادية وإدارية، وإصلاحات اجتماعية وخدمات ثقافية.

فالأعمال الحربية التي اشتهر بها صالح باي مع تعددها وتنوع أغراضها تتمثل في الحملات الفصلية لاستخلاص الضرائب ومعاقبة العصاة ووضع حد للفوضى، وفي هجمات عسكرية استهدفت الأقاليم البعيدة عن قسنطينة، قصد توسيع نفوذ البايليك ومد سلطة الدولة على المناطق النائية كالجهات الصحراوية والأقاليم الجبلية، هذا إذا لم تكن أعمالاً حربية تهدف إلى رد هجوم خارجي أو تأمين الحدود الشرقية لبايليك قسنطينة.

فمن الصنف الأول وهو الحملات الفصلية، نذكر حملته على قبيلة الزمول جنوب قسنطينة، وتتبعه لعشيرة السقنية انطلاقاً من مركز «قناق» تاشودا، وقد تمكن صالح باي أثناء ذلك من فرض المغارم الكثيرة وقتل العديد من الممتنعين من رجال قبيلة السقنية، وفي هذا المجال نشير إلى محاولاته المتكررة لمهاجمة أولاد عاشور بفرجيوة (1776 ـ 1781م) حتى يحد من تطلعات شيخهم محمد الشلهوم. ويضاف إلى هذا النشاط الحربي تجريده لحملة عسكرية للحد من نشاط الشيخ الولي سيدي أحمد الزواوي،

الذي التجأ مع أتباعه إلى جبل وزغار وحاول إثارة العامة ضد سلطة البايليك.

أما الصنف الثاني من الأعمال الحربية وهو الهجمات العسكرية البعيدة المدى، فنشير منها إلى حملة صالح باي على أولاد عمور الذين أعلنوا العصيان وجاهروا بالعداء ضد سلطة الدايات بالجزائر منذ سنة 1785م، وقد انتهى صالح باي في حملته هذه إلى زنينة وآفلوا وتاجموت والأغواط التي تعرضت لهجومه واضطرت إلى إعلان الخضوع له، ومن حملاته العسكرية مهاجمته دشرة النميلة التي أوقع بها عقاباً صارماً عندما قتل مائة رجل منها، وقد بعث برؤوسهم لتعلق بقسنطينة ولتكون عبرة لمن تسول له نفسه العصيان.

كما يدرج ضمن هذه الأعمال الحربية غارته على أولاد نائل، التي حصل فيها على مغانم ضخمة بعد انتصاره على جموع المتمردين في معركة مالح أو مسيف وقبل أن يعود صالح باي من غارته هذه إلى قسنطينة ليدخلها دخول المنتصرين في شهر أكتوبر 1773م، كان قد بعث إلى الجزائر بكثير من الغنائم مع ستين رأساً وأربعمائة زوج أذن للعصاة الذين قضى عليهم، وذلك ليظهر للداي مدى انتصاره على القبائل المتمردة بنواحي الجلفة وبو سعادة التابعة لبايليك التيطري.

ويدخل في نطاق هذه الهجمات أيضاً حملته على مناطق الزيبان ومحاولته استدراج شيخ الدواودة محمد الدباح للدخول تحت طاعته، وقد اضطر هذا الشيخ بفعل تخوفه من بطش صالح باي وشروطه الثقيلة إلى التسليم بمطالب صالح باي؛ هذا وقد توج صالح باي نشاطه بنواحي الزيبان بمهاجمة توقرت وإخضاع أمرائها من بني جلاب سنة 1788م.

وتعود أسباب حملة صالح باي على توقرت إلى تحريض الشيخ أحمد الناقم على ابن عمه الشيخ عمر حاكم توقرت، وعدم رضا صالح باي عن مقدار الغرامة المترتبة على الشيخ فرحات الذي خلف أباه في حكم منطقة وادي ريغ، وقد ساعد صالح باي في حملته هذه ركون حاكم تونس إلى المهادنة في مطلع سنة 1788م.

كل هذه الأسباب دفعت صالح باي للاستعداد للحملة والتقدم إلى منطقة الزيبان حيث كان خليفته بلشانة يسهر على جمع ضرائب طولقة وبوشقرون والزعاطشة وبعض الواحات الأخرى، وعندما بلغت الحملة وادي جدي تولى صالح باي قيادتها بنفسه، ورغم رداءة الأحوال الجوية وحدوث عواصف ثلجية شديدة (1204هـ ـ 1788م) فإن صالح باي تمكن بعد ثمانية عشر يوماً من قطع جبال الأوراس والوصول إلى نواحي سيدي خليل ونصب خيامه أمام توقرت، وأمام تعنت صاحب توقرت فرض صالح باي حصاراً شديداً على المدينة استمر عدة أسابيع وواصل ضرب أسوار المدينة وتحصيناتها بالمدافع التي جلبها معه لهذا الغرض، وزاد من تضييقه على المدينة بأن أمر جنوده بقطع أشجار النخيل المحيطة بها، وعندما أحدثت المدافع ثغرات في أسوار المدينة لم يجد حاكمها بداً من طلب الصلح والقبول بشروط صالح باي الثقيلة، فقدرت الغرامة التي فرضت عليه بثلاثمائة ألف ريال «بسيطة» يضاف إليها مجموعة من الخيل والعبيد، وذلك مقابل الحصول على عهد الأمان ونيل رسم التولية على إقليم وادي ريغ.

أما الصنف الثالث من أعمال صالح باي الحربية، فهو الذي قصد منه رد هجوم خارجي وتأمين حدود البايليك الشرقية، ونذكر بهذا الصدد مشاركته في رد حملة الكونت أوريي (O'Reilly)، وموقفه من باي تونس حمودة باشا.

فبالنسبة لمساهمة صالح باي في إحباط الهجوم الإسباني البحري بقيادة الكونت أوريي الذي تعرضت له الجزائر على عهد محمد عثمان باشا في الفترة الممتدة من 30 جوان إلى 16 جويلية من عام 1775م، فإننا نذكر أن صالح باي كان قد تحقق من قدوم الحملة الإسبانية عندما كان في طريق عودته إلى الجزائر بعد تقديمه الدنوش السنوية لداي الجزائر، فامتثل لأوامر الداي وجمع قواته على عجل وعاد مسرعاً ليتخذ مواقعه بالجهات الشرقية للجزائر العاصمة فيما بين وادي الحميز ووادي الحراش، وقد بادر بالهجوم على طلائع الحملة الإسبانية وأبدى في ذلك شجاعة نادرة وبسالة قل نظيرها، وقد تعرض لها نقيب الإشراف بهذه العبارات: «جاء صالح باي قسنطينة من ناحية الواد وقدم

أمام الإسبانيول الألوف (كذا) من الإبل فلما قربت من المتارز (التحصينات) ابتدأ القتال. . . حمل صالح باي أولاً بقومه وعسكره على المتارز (التحصينات) ثم لحقه الناس من كل النواحي، فحملوا حملة رجل واحد وأعلنوا كلمة التوحيد. . فوجدوا أغلب النصارى ملقين على الأرض بدون رؤوس. . ولحقوا الهاربين منهم إلى البحر. . . فقتلوا من لحقوه». ولعل ما يثير التساؤل هو عدد الجيش الذي عسكره صالح باي بالقرب من وادي الحراش، وعلى كل فإنه على الأرجح كان يتجاوز عدة آلاف، وإن كانت بعض المصادر تقدره بـ 20000 من مجموع 100 ألف جندي شاركوا في صد الهجوم.

أما بشأن مساعيه الرامية لتأمين حدود البايليك الشرقية، فتتمثل في موقفه الحازم من باي تونس حموده باشا سنتي 1783 و1787م، هذا الموقف الذي جعل الشيخ المبارك يصف صالح باي «بأن له اليد العليا على صاحب تونس». ويتلخص هذا الموقف الذي وقفه صالح باي من باي تونس والذي هو خير شاهد على حنكته السياسية وحسن تصرفه في مثل هذه القضايا، في أن صالح باي أصر على المطالبة بتعويضات ملائمة عن الخسائر التي كان قد أحدثها حسن الكبير قائد علي باي تونس عند ملاحقته لقبائل تونسية استقرت بجنوب تبسة هرباً من تعسف علي باي تونس.

وتحت تهديد صالح باي باستعمال القوة اضطر حمودة باشا الذي خلف أباه علي باي في حكم تونس (في 2 ماي 1782م) إلى الرضوخ لمطالب صالح باي وتقديم تعويضات ملائمة بعد أن لم ير فائدة في الاستعداد للحرب والتصدي لصالح باي بالحدود التونسية، لا سيما وأن وضع تونس كان حرجاً آنذاك لتورطها في خلاف حاد مع البنادقة، وبذلك حصل باي سنة 1784م على تعويض يقدر بخمسة وعشرين ألف سكة لفائدة القبيلة التونسية المقيمة داخل البايليك.

على أن مثل هذا النزاع الذي تتسبب فيه عادة القبائل القاطنة على الحدود الجزائرية ـ التونسية، ما لبث أن تجدد بين صالح باي وحمودة باشا

نتيجة متابعة صالح باي لبعض العشائر الجزائرية الخاضعة لحكمه والتي التجأت بدورها إلى الأراضي التونسية هروباً من المطالب المالية التي فرضها عليها عمال صالح باي، وعندها تهيأ صالح باي لمهاجمة تونس على رأس جيش ناهز الستة آلاف محارب، ورغم استعداد حمودة باشا لصد هذا الهجوم بقوة قدر عددها بألفي تركي وثلاثة آلاف من الكراغلة وكثير من فرسان العرب، إلا أنه ركن أخيراً إلى مهادنة صالح باي ودفع ما توجب عليه من التعويضات في هذا الشأن، وقد وصف هذه الأحداث أحد المؤرخين القسنطينيين المتأخرين بقوله: «ولما انتهى إلى باي تونس بأن صالح باي نزل حيدره مريداً استرجاع من فر من وطنه إلى تونس عظم عليه الأمر وخشي على نفسه فوجه إليه كاتبه ابن عبد العزيز... ثم بعد ذلك اجتمع صالح باي وتحدث معه ووعده بمال جزيل وأمره صالح باي بأن يبلغ مكتوبه إلى باي تونس بأن يكون معيناً لمن يرسله ليرجع الفارين من وطنهم فأنعم له بذلك، ثم أن صالح باي بعد انفصال عبد العزيز من عنده وجه قريبه محمد خوجة العجمي لاسترجاع الفارين من بلد تونس وتوجه هو وكافة من كبراء الفرسان إلى بلد تونس... فمكث هناك أياماً واستحضر من أراد استرجاعه».

أما الجانب الآخر الذي تبرز من خلاله آثار صالح باي، فهو يتعلق بمآثره العمرانية التي أعادت لقسنطينة ازدهارها العمراني الذي عرفته في ماضيها السحيق عندما كانت عاصمة للنوميديين أو تاريخها الحديث حيث كانت مقراً مفضلاً للحفصيين، فقد عمل صالح باي جاهداً على تجميل قسنطينة وتنظيم أحيائها وتشييد بعض المعالم العمرانية بها، ففي هذا الصدد نذكر إنشاءه لحي سيدي الكتاني وتعميره لناحية الشارة وتشييده لجسر القنطرة.

فقد بادر بتجميل حي سيدي الكتاني الذي أنشأ به مسجداً ومدرسة سنة 1775م، وأقام بالقرب منهما منازله الخاصة التي امتازت بالسعة والضخامة، وبجانبها شيد بيوتاً لتقيم بها حاشيته ومنها خدمه الإيطاليون وجراحه الخاص الذي هو من أصل نابوليتاني، ويتصل بهذه المجموعة من المباني بساتينه وإسطبلاته وحمامه الخاص به، وقد أكمل هذه المجموعة من البنايات بإقامة

فمن خدماته الثقافية إنشاؤه المدارس والمساجد، مثل مسجد ومدرسة حي سيدي الكتاني وقد سبقت الإشارة إليهما في معرض كلامنا عن أعماله العمرانية، كما شيد مدرسة أخرى ملحقة بالجامع الأخضر سنة 1789م، وجامعاً آخر بعنابة (1203هـ ـ 1792م)، وقد خصص للإنفاق عليهما أوقافاً كثيرة، في الوقت الذي كان يولي فيه عنايته ببقية مساجد قسنطينة وزواياها، وقد بلغ عدد الجوامع الكبرى على عهده خمسة، أما المساجد الصغيرة فكان عددها يزيد على السبعين، في حين قدر عدد الزوايا بثلاثة عشر زاوية.

وحتى تؤدي هذه المساجد والمدارس دورها الثقافي استحدث صالح باي نظاماً دقيقاً يتقيد به المدرسون والطلبة ويخضع له العاملون بأماكن الدرس والعبادة، فبفضل هذا النظام وظف وكيلاً يسهر على نظام الدراسة يساعده قيم في أداء مهمته، كما استحدث في كل مدرسة قاعة للصلاة وميضأة وخمس غرف إحداها مخصصة للمدرس والأربع الأخرى يقيم بها الطلبة الذين كانوا يتوزعون عليها بنسبة طالبين لكل غرفة، وخصص لكل من المدرس والوكيل والطلبة والقيمين أجوراً سنوية قارة وبرنامجاً دراسياً محدداً وقوانين دقيقة يخضعون لها. فقد كانت هذه القوانين تقتضي في حالة التغيب بدون عذر وعدم التقدم في الدراسة التي حددت مدتها بعشر سنوات أو عند إظهار السلوك المنافي للآداب العامة، أن يتعرض الطالب للعقاب أو الطرد. وقد أثارت هذه التنظيمات التربوية إعجاب بعض الكُتَّاب الفرنسيين وعلى رأسهم فايسيت (E. Vayssettes) الذي علق عليها «أنها تنم عن روح متفتحة وعقل واع، فهي لا تقل في شيء عما كان جار به العمل بمدارس فرنسا آنذاك».

كما حظيت مؤسسة الأوقاف برعاية صالح باي، وقد كانت قبل توليه شؤون قسنطينة تعاني الاضطراب والفوضى والإهمال الذي تسبب في ضياع عوائدها وإتلاف أملاكها، وقد مهد صالح باي في تنظيمه للأوقاف بإجراء إحصاء شامل ودقيق لكل ما يتصل بها، أشرف عليه القاضي الحنفي الشيخ عبد القادر الراشدي. وحتى نتبين مدى حرص صالح باي على تنظيم مؤسسة الأوقاف بقسنطينة نثبت ما جاء في إحدى وثائق الوقف المؤرخة في 1190هـ:

«الحمد لله ولما وقع التقصير من وكلاء مساجد قسنطينة ولم يكن لهم اعتناء بشأن الأوقاف وفرطوا في ذلك غاية التفريط وضاع الكثير منها... وبلغ أمر ذلك لحضرة المعظم الأسعد المنصور... سيدنا صالح باي أيده الله تعالى... فألهمه الله إلى إحياء ما اندرس من المساجد والأوقاف... أمر حينئذ قضاته أو المفتيين أن يبحثوا على أوقاف المساجد وعلى المساجد التي دمرت ويثبتوا ذلك في ثلاث سجلات متماثلة، فامتثلوا أمره وبذلوا جهدهم في البحث عن أوقاف المساجد وعن المساجد التي اندثرت. وأثبتوا بعد الكشف عن ذلك أوقاف مساجد بلد قسنطينة بهذا السجل وبثلاث سجلات مماثلة له لفظاً ومعنى، وضع أحد السجلات عند صاحب بيت المال والثاني عند شيخ البلد والثالث عند قاضي الحنفية والرابع عند قاضي المالكية... وذلك أواسط شهر ربيع الأول المنور عام 1190م».

هذا ولا بد من ذكر ميدان آخر كان لصالح باي فيه مآثر محمودة، وهو تلك التنظيمات الاقتصادية والإدارية التي ساعدت على ازدهار بايليك الشرق وجعلت من قسنطينة المدينة الثانية من حيث النشاط التجاري والصناعي في الإيالة الجزائرية، فقد عمل جاهداً على تحسين أوضاع الزراعة وتنمية الإنتاج الفلاحي وإدخال منتجات جديدة واستحداث نظام الري الدائم المعتمد على تشغيل عدد من النوريات (النواعير) بالحامة قرب قسنطينة، كما استصلح سهول عين مليلة (الزمول)، في الوقت الذي اهتم فيه بتطوير المواصلات ومراجعة نظام الضرائب، فأخضعت جميع الأراضي لضريبة «الجبري» وهي 25 صاعاً من الحبوب و10 شبكات تبن، وصاحب ذلك تشجيعه للصنائع والحرف والتبادل التجاري، فعرفت موانئ الشرق الجزائري نشاطاً ملحوظاً من حيث المبادلات.

وقد كان لميناء عنابة دور رئيسي في تصدير المواد الأولية، وقد أشار إلى ذلك نقيب الأشراف بقوله: «وكانوا (النصارى) يوسقون القمح والشعير سنين عديدة حتى صار الباي لا يقبل الدورو من النصارى ولا الضلبون المعهود بيننا، عندما تعمرت خزائنه أمرهم بأن يجعلوا له الضلبون فيه مائة ضلبون فامتثلوا أمره وصنعوا له مثل ما أمرهم».

ب ـ نهاية صالح باي:

ملخصها أن أمراً صدر بعزله من طرف الداي بابا حسن وعين مكانه إبراهيم باي الملقب ببوصبع، ورغم أن هذا الباي الجديد حاول تبديد مخاوف صالح باي وتهوين الأمر عليه، إلا أن صالح باي لم يسلم بهذه النهاية المتواضعة، «فتكلم سراً مع الأتراك والمماليك الذين بدار الإمارة، واتفقوا على قتل إبراهيم باي ليلاً، انطلقوا بعدها إلى مقر الباي إبراهيم وقتلوه... وقتلوا رجال عمراوة الذين جاءوا معه على آخرهم»، وكان عددهم ـ حسب رواية صالح العنتري ـ يبلغ «مماية نفس بالعدد».

وتختلف الروايات في شأن عصيان صالح باي، فمنها ما يذكر أن صالح باي أخرج من السجن من طرف أنصاره بعد تنفيذ عملية قتل الباي الجديد، ومنها ما يؤكد على أن صالح باي شارك بنفسه في عملية تصفية منافسه إبراهيم بوصبع الذي لم يلبث في منصبه سوى ثلاثة أيام فقط. وقد أعقب هذه العملية صراع بين مناصري صالح باي وأغلبهم من الأتراك وبين معارضيه الذين انحاز إليهم الأهالي بعد أن تيقنوا بخطورة هذا التمرد وعواقبه الوخيمة عليهم، وحتى يتنصلوا من مغبة هذا التمرد بادروا بمكاتبة الداي بالجزائر، فأطلعوه على عصيان صالح باي وأبلغوه تخليهم عنه، وبذلك سهل على الباي الجديد (حسن بوحنك)، الذي بعث من الجزائر لوضع حد لتمرد صالح باي، أن يقمع هذا التمرد وبالفعل تمكن الباي الجديد من إلقاء القبض على صالح بتواطؤ مع شيخ البلد ابن الفقون.

تم تنفيذ حكم الإعدام فيه خنقاً بحصن القصبة ليلة الأحد 16 محرم سنة 1207هـ الموافقة لليلة 1 إلى 2 سبتمبر من عام 1792م، ثم سلمت جثته لعائلته لتقوم بمراسم الدفن، وقد ترك عشرة أبناء منهم سبع بنات وثلاثة أولاد، تولى أخوهم وهو محمد منصب الخليفة بقسنطينة، ومكنت الظروف آخر من تولى منصب الباي، وهو حسين بن صالح باي (1221 ـ 1223هـ - 1806 ـ 1808م)، كما ترك صالح باي أيضاً مجموعة من الخدم ظلوا

مخلصين له يعرفون بعائلة ابن وطاف ظلوا ملتزمين بخدمة أبنائه وحفدته.

بعد هذا ننتقل إلى ذكر أسباب نهاية صالح باي المأساوية، هذه الأسباب المتعددة التي منها ما يعود لتصرفات صالح باي الشخصية ومنها ما يرجع إلى طبيعة الظروف التي كانت تعيشها الجزائر أواخر القرن الثامن عشر، وهذا ما سنحاول التعرض له بشيء من التفصيل.

تكاد تجمع المصادر المعاصرة لتلك الأحداث أو التي نقلت عنها، على اعتبار هذه التصرفات الشخصية والقضايا العائلية هي السبب الحقيقي الذي أدى إلى نهاية صالح باي المأساوية، وهذا ما ذهب إليه محمد الشريف الزهار نقيب الأشراف وصالح العنتري والشيخ أحمد المبارك واللنبيري، ومن أخذ عنهم أمثال فايسيت وفومون ومرسييه وفيرو وبيشو، فنقيب الأشراف يذكر أن صالح باي «...كان سبباً في مقتل خزناجي محمد باشا... وبنت هذا الخزناجي كانت (تحت) حسن باشا قبل ولايته، ولما مات محمد باشا وولي علي حسن باشا طالبته (زوجته ابنة الخزناجي)... بقتل صالح باي لتأخذ بثأر أبيها وألحت عليه في ذلك، إلى أن رأى عَزْله، وبعث إلى آغا النوبة بقسنطينة بأن يقبض على صالح باي ويسجنه». والواقع أن هذا السبب ليس وجيهاً حتى أن نقيب الأشراف عندما أورده علق عليه بقوله: «والعجب كيف يقتل رجل مثل هذا لأجل خاطر زوجته، وهذا ما قيل والله أعلم». كما أن الأستاذ أحمد توفيق المدني عندما نشر جزءاً من مذكرات نقيب الأشراف في كتابه محمد عثمان باشا، لم يأخذ بهذه الرواية ولم يركن إليها، ولهذا نحاول استعراض أسباب أخرى أعم وأشمل ربما تكون هي السبب الحقيقي في القضاء على صالح باي، ونجملها في النقاط التالية:

1 - كثرة أعداء ومنافسي صالح باي من الأتراك:

أدت تصرفات صالح باي المتميزة بالشدة والصرامة إلى اكتسابه أعداء ظلوا يتربصون به الدوائر وكانت لهم يد طولى في إصدار قرار عزله وتنحيته من منصبه، وقد أشار إلى ذلك الشيخ المبارك بقوله: «ثم كثرت الوشاية بصالح باي عند صاحب الجزائر فعزله وولى مكانه إبراهيم».

وكان من أهم هؤلاء الأعداء إبراهيم المعروف ببوصبع الذي كان قائد زمالة بقسنطينة وأحد كبار رجال البايليك بها، وقد اضطر أن يلتجئ إلى الجزائر ويتولى قيادة سباو بعد ما عزله صالح باي وكاد أن يفتك به، وانتهى به الأمر أن يعين خلفاً لصالح باي، لكنه كما سبقت الإشارة إلى ذلك لقي حتفه عندما قام صالح باي بتمرده على قرار العزل الصادر في حقه، ومن أعدائه أيضاً حسين ولد عجشي المعروف بحسن بوحنك، والذي اضطر هو الآخر أن يهرب إلى الجزائر فراراً من بطش صالح باي وأن يعيش بعيداً عن مسقط رأسه قسنطينة عشرين سنة، رغم أنه كان في السابق من خواص صالح باي ومقربيه، وقد وجد حسين هذا استقبالاً حسناً لدى الباشا بالجزائر الذي أنزله مليانة ليقيم بها، وعندما قتل إبراهيم باي بوصبع من طرف صالح باي كلفه الداي بابا حسن أن يقوم بمهمة القضاء على صالح باي وإعادة الهدوء إلى قسنطينة، فوجد في ذلك فرصة لينتقم لنفسه ولصهره إبراهيم باي، الذي كان متزوجاً مثله بإحدى بنات الحاج بن قانة شيخ العرب.

2 ـ تحول طائفة الحضر عن تأييد صالح باي:

كانت قسنطينة طوال الحكم التركي تتميز بظهور طبقة من الحضر أو البلدية كان لها تأثير مباشر على الأوضاع الداخلية بالمدينة، ولهذا لم يجد الأتراك بداً من منحها كثيراً من الامتيازات وتخصيص أغلب المناصب الشرفية والوظائف الإدارية والثقافية والتجارية لها، وقد اشتهرت من هذه الطبقة عائلات احتكرت الوظائف الإدارية والثقافية والتجارية بالمدينة مثل أسر ابن الفقون وعبد المؤمن وابن باديس وابن جلول وابن عبد الجليل، وقد وجدت هذه العائلات ـ التي اكتسبت مع الزمن ملامح برجوازية محلية ناشئة ـ فائدة ملموسة في استقرار الأوضاع بقسنطينة على عهد صالح باي، ولهذا أبدت تأييدها له وقدمت له خدمات كثيرة بل ساندته في بعض مواقفه من بقية السكان، لكنها بدأت تتخوف منه عندما تحول في آخر عهده إلى فرض الضرائب الثقيلة والقيام بالمصادرات المتعددة. ولعل مما زاد في تخوفات أعيان قسنطينة من تصرفات صالح باي موقفه المعادي لباي تونس والذي تسبب

في الإضرار بتجارة القوافل المزدهرة مع أقاليم تونس، ومما أدى كذلك إلى نفور أعيان قسنطينة منه انتهاجه سياسة تصدير كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية عن طريق الشركة الملكية الأفريقية بعنابة والقالة، والتي كانت هذه العائلات القسنطينية المتنفذة تقوم بالمساهمة في تصديرها بعد معالجتها بالأفران العديدة والمطاحن الكثيرة المتوفرة بقسنطينة والتي كان عددها 18 فرناً، طاقة كل فرن مائة خبزة كبيرة لليوم الواحد، و27 رحى تعالج يومياً 534 كيساً أي ما يعادل 667 هكتولتر.

وقد حاول صالح باي أن يسترضي جماعة الحضر عله يجد العون لديهم من حركته ضد الباي الجديد الذي عين مكانه: «فأوصى عساكره أن لا يتحاملوا على أهل المدينة فلا يقربوهم بإذاية ولا مكروه»، وذهب به الأمر إلى «أنه أمر المنادي أن يناشد أهل المدينة بفتح أسواقهم ليبيعوا ويشتروا ولا خوف عليهم»، حسب تعبير الشيخ المبارك؛ على أن جماعة الحضر لم تثق بمثل هذا الاسترضاء وفضلت التنصل من صالح باي خوفاً من مضايقاته ومطالبه المالية الثقيلة، وقد عبر الشيخ سيدي عبد الحق الفقون شيخ البلد آنذاك عن هذا الموقف المعادي لصالح باي عندما أجاب صالح باي الذي اتهمه بالغدر لأنه استدرجه ليقبض عليه من طرف آغا محلة الجزائر، بهذه العبارة الصريحة: «الغدر سبق منك وفيك ولا في أهل البلد».

3 - عداء أهالي الأرياف لصالح باي:

دأب صالح باي في أول عهده بحكم قسنطينة على منح الامتيازات لشيوخ القبائل وزعماء العشائر، وقد مكنته هذه السياسة العملية من مد نفوذه على مناطق واسعة من بايليك الشرق، فبفضل تعامله مع رؤساء الأسر الكبيرة كأولاد مقران بمجانة وأولاد بوعكاز بالصحراء وأولاد عاشور بفرجيوة والأحرار وأولاد قاسم بالجهات الجنوبية والشرقية لقسنطينة، تمكن أن يقر سلطة البايليك على مناطق ظلت إلى عهده شبه مستقلة عن حكم البايات.

ولكن الشيء الملاحظ بعد ذلك أن صالح باي لم يعد يعطي وزناً

لرؤساء العشائر القوية بعد أن أمن جانبهم ولم يعد يخشى بأسهم، وهذا ما جعل هؤلاء الزعماء والشيوخ يحجمون عن تأييده، مثل شيخ الدواودة محمد الذباح الذي لم يستطع صالح باي استدراجه للدخول تحت نفوذه ومحالفته، بل انتهى الأمر ببعضهم مثل أولاد مقران وشيخ العرب بالصحراء إلى الوقوف في وجه صالح باي والانضمام إلى جيش حسن باي وهو في طريقه للقضاء على تمرد صالح باي إثر مقتل إبراهيم باي بحجة علاقة المصاهرة التي كانت تربطهم بحسن باي.

4 ـ نفور رجال الدين من أسلوب صالح باي في الحكم:

حاول صالح باي اكتساب تأييد رجال الدين بمنحهم العطايا وإسقاط المطالب المخزنية عنهم وإعطائهم الإقطاعات الواسعة، شأنه في ذلك شأن البايات الذين سبقوه، ولأخذ فكرة عن المعاملة الحسنة التي كان يعامل بها رجال الدين، نقتبس فقرة من إحدى وثائق المحاكم الشرعية، جاء فيه ما يلي: «ليعلم من يقف على أمرنا... أننا أنعمنا على السيد بدر الدين وأخيه المسعود ولدي محيي الدين أولاد الشيخ البركة سيدي الجودي وجندنا لهم على مقتضى ما بيدهم من أوامر إخواننا الباي لارباي السابقين، لا قائد ولا تركي ولا شيخ ولا متولي من عمال ينتهك حرمتهم، إمضاء صالح باي أواسط رجب سنة 1188هـ (1774م)».

لكن رجال الدين ما لبثوا أن اتخذوا موقفاً عدائياً تجاه صالح باي وفضلوا مساندة أهالي الريف الذين عانوا في المدة الأخيرة لحكم صالح باي من الظلم والتعسف والاستبداد وتعرضوا للتغريم والمصادرة، ولعل هذا الموقف ناتج عن سياسة صالح باي المالية الثقيلة التي حرمت رجال الدين من عوائد الزيارة وبالتالي كانت السبب الرئيسي في شح مواردهم، إذ كلما كثرت الضرائب كلما نقصت الهدايا المقدمة لهم والمعروفة بالزيارة، هذا فضلاً على أن تنظيمات صالح باي التي قصد منها النهوض بالمعارف الأدبية والعلوم الدينية لم يتقبلوها بطيب خاطر بل رأوا فيها ابتعاداً عن روح الطرق الدينية التي يدعون إليها ويحاولون اكتساب الأنصار لها.

بفعل هذه العوامل كلها أصبح أغلب رجال الدين وشيوخ الزوايا ومرابطي الطرق الدينية يناصبون صالح باي العداء ويتآمرون عليه، ونذكر في هذا الصدد الشيخ المرابط سيدي محمد الذي أدى به موقفه العدائي من صالح باي إلى تحريض أتباعه ومؤيديه على الثورة، وهذا ما دفع صالح باي لإلقاء القبض عليه وإعدامه رغم توسل حاشيته ووجهاء البلد ليعفو عنه؛ وتذكر الروايات الشعبية عن هذا الولي أنه تحول إلى غراب واستقر ببستان الباي المعروف اليوم بسيدي محمد الغراب، ورأت في ذلك طالع شؤم ينذر بعاقبة صالح باي الوخيمة.

وهناك مرابط آخر وهو الشيخ سيدي محمد الزواوي الذي انتهت صداقته لصالح باي بالعداء الشديد، وقد تعرض للمطاردة من طرف جنود صالح باي الذين أشاعوا النهب والتدمير في طريقهم إليه، فاضطر أن يغادر مكان إقامته بجبل وزغار ويهرب مع طلابه وأتباعه قبل أن يحصل على العفو من صالح باي. وتذكر الرواية الشعبية أن الشيخ قد دعا على صالح باي وابنه وحاشيته وخص بالذكر منهم أولاد ابن زكري بسوء العاقبة وكان ذلك قبل انتهاء حكم صالح باي بسنة واحدة.

ولا يفوتنا أن نذكر بهذا الصدد ذلك الموقف العدائي الذي اتخذه صالح باي من شيخ زاوية سيدي عبيد، عندما رفض طلبه بتسليم قافلة الإبل التي استولى عليها أحد عمال الباي (ابن زكري) بحجة أنها كانت تنقل الحبوب إلى عشائر النمامشة المعادين لصالح باي، رغم أن تلك القافلة التي يقدر عدد جمالها بألفي جمل ـ وهو رقم مبالغ فيه ـ كانت لأولاد عبيد دون سواهم؛ بعدها لم يجد هذا الولي إلا أن يرفع قضيته إلى الداي بالجزائر الذي أصدر أمراً لصالح باي بأن يقتل عامله الذي لم يقم بأي شيء سوى أنه نفذ أوامر سيده الباي. كل هذه المواقف السلبية التي وقفها صالح باي من شيوخ ومرابطي الزوايا تسببت في تحول العامة عنه وإظهار التبرم من حكمه، وقد أشار إلى ذلك صالح العنتري بقوله: «وصار يظلم ناس الزوايا حتى أفضى به ذلك إلى الهلاك والهاوية».

5 ـ تآمر الاحتكارات اليهودية على صالح باي:

لعل أهم سبب للنهاية المأساوية لصالح باي، هو تآمر الاحتكارات اليهودية ضده، بعد أن انتهج سياسة مراقبة الصادرات والتحكم في الواردات وعدم السماح بالصفقات التي كان يعقدها بعض الموظفين مع اليهود قصد تصدير الحبوب إلى أوروبا، وحتى نعرف موقف صالح باي هذا يحسن بنا أن نستشهد بهذه الفقرات التي أوردها نقيب الإشراف: «بعدما وقع الصلح بين محمد باشا والإسبانيول قدم البايات لتهنئته... وفي فصل الصيف قدم صالح باي قسنطينة ودخل الجزائر وقابل الباشا وهنأه بالنصر. وفي يوم من الأيام اختلى الباشا بالباي وسأله عن أمر وسق الزرع والبقر لأرض النصارى من مرسى عنابة، وكان الباشا قد أوصى البايات من قبل أن لا يبيعوا، وأجابه الباي بأن الوسق قد وقع بالفعل فقال: الباشا لم يصلك كتابي؟ قال: بل وصلني لكن بعد ذلك وصل لي كتاب من الخزناجي يأمرني فيه بأن نترك الوسق حراً لمن بيده كتاب منه، فكل من يأتي بكتاب نسمح له بوسق العدد المذكور في الكتاب فهذه هي كتب الخزناجي، فغضب الأمير على الخزناجي واشتد غضبه عليه، وأمر الباي بأن لا يسمح لأحد منذ ذلك اليوم بالوسق إلا بكتاب منه وأمره أن يكتم هذا... وأمر وكيل الخرج (حسن) أن يقضي على صهره الخزناجي».

وبذلك أحبط صالح باي صفقة تصدير الحبوب إلى أوروبا عن طريق اليهود المتعاملين مع الخزناجي، وقد كان ابن زقوط بكري قد أسس شركة تقوم بالوساطة بين مصالح البايليك والشركة الفرنسية لتسهيل تصدير الحبوب والصوف إلى أوروبا، ثم توسعت الشركة في نشاطها التجاري حتى أصبحت تساهم في القوافل التجارية بين تونس وقسنطينة، ولولا مضايقة القسنطينيين لانتهى الأمر بها إلى الاستحواذ على تجارة تونس مع الشرق الجزائري، ومما يلاحظ في هذا الشأن أن يعقوب بكري كانت له حظوة كبيرة لدى وكيل الخرج حسن، ولهذا عندما توفي الداي محمد عثمان باشا وتولى وكيل الخرج حسن مكانه، سهل الأمر على الاحتكارات اليهودية أن تستحوذ على النشاط التجاري

الجزائري، فاحتكر بكري وبوشناق عام 1794م حق شراء القمح وتصديره، وأصبحا منافسين للشركة الفرنسية التي كانت تملك هذه الحقوق رغم مقاومة القنصل الفرنسي بالجزائر (Vallière) للأطماع اليهودية، ثم أعقب ذلك تزايد تحكم اليهود في التجارة الجزائرية بتأسيس شركة يهودية عرفت بشركة بكري وبوشناق سنة 1798م، احتكرت أغلب التجارة الجزائرية.

ولهذا لا نستبعد أن يكون أمر عزل صالح باي صدر عن الداي تحت ضغط الاحتكارات اليهودية التي رأت في شخصه عقبة أمام مطامحها الرامية للسيطرة على الثروات الطبيعية للشرق الجزائري، ونستدل على ذلك بأن الداي حسن كتب في أول عهده للسلطات الفرنسية يخبرها بأن يعقوب بكري اليهودي هو الممثل المفوض لرعاية مصالحه، كما أن هذا الداي نفسه جعل مستشاره الخاص أحد أعيان اليهود وهو نفتالي اليهودي الذي شفع لمصطفى الوزناجي باي التيطري سنة 1792م لدى الداي حتى يحفظ حياته مقابل مبلغ من المال، بعدها سعى له لدى الداي ليعينه باياً على قسنطينة، وبالفعل أصبح الوزناجي باياً على قسنطينة خلفاً لحسن بوحنك سنة 1795م.

6 ـ تغير نظام الحكم بالجزائر وما ترتب عنه من تعديلات في سلك الموظفين:

ويضاف إلى هذه العوامل السابقة التي أدت إلى انتهاء حكم صالح باي بقسنطينة تلك التغيرات التي عرفها نظام الحكم بالجزائر إثر موت الداي عثمان، فقد بادر الداي الجديد بابا حسن إلى تنحية العديد من الموظفين وفي مقدمتهم بايات التيطري وقسنطينة، وقد كان مدفوعاً إلى ذلك بعدة عوامل منها ضغط الاحتكارات اليهودية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وخوفه من أن يقدم والي قسنطنية أو المدية على الانفصال، وقد صرح بذلك نقيب الأشراف بقوله: «وحسن باشا. . . كان خائفاً من الباي أن يثور عليه لا سيما وأن هناك كثيراً من الإشاعات مفادها أن بناء جسر القنطرة وجلب الماء إلى المدينة عن طريق هذا الجسر كان يهدف من ورائه صالح باي إلى إعلان الانفصال عن الحكم المركزي بالجزائر»، والواقع أن تصرفات صالح باي والثروات الطائلة التي جمعها والمدة الطويلة التي قضاها باياً بقسنطينة كل ذلك زاد من مخاوف الداي وحثه على

التعجيل بعزله ومصادرة أمواله التي بادر وكيل الخرج بمصادرتها ورفعها إلى الجزائر، وهي تتألف من الأثاث الرفيع والسلاح الثمين والأموال الكثيرة، بحيث أن ما وجد منها في داره وما كان منها في الخزينة الخاصة به كاد أن يماثل ما في خزانة الجزائر نفسها، وهي تقدر بما يعادل اثني عشر مليوناً من الفرنكات؛ وهذا ما دفع الشيخ المبارك أن يذكر عن صالح باي: «إنه جمع من الأموال ما لم يجمعه غيره»، وقد كان ذلك معروفاً عن صالح باي، وتسبب له ذلك في تحول الداي بابا حسن عنه في أول توليه الحكم، وهذا ما تؤكده رواية نقيب الأشراف التي تذكر أن الداي استقبله عند قدومه لمدينة الجزائر وألبسه عمامة مبرقشة مثل الخواجة وجعل له بها ريشة ذهب «تشانال» وهو ليس لباس البايات التقليدي، وأمر أن يضرب النوبة على نغمة لا حال يدوم عند توديعه، وفي إشعار بتنحيته قريباً، وهذا ما حصل فعلاً بعد مدة قصيرة.

وعلى كل فإن عهد حسن داي (بابا حسن) عرف تغييراً جذرياً في سياسة الدولة الجزائرية، فاليهود أصبحوا المستشارين المفضلين بينما تعرض عمال الدولة والموظفون القدماء للمصادرة والتغريم والقتل. فمحمد الذباح الذي كان باياً على التيطري وقائداً لإقليم سابا صودرت أملاكه سنة 1791م، ومصطفى الوزناجي عزل هو الآخر عن بايليك التيطري بعد حكم دام عشرين سنة، كما أن صالح باي انتهى أمره إلى القتل كما عرفنا سابقاً، وقد عقب على هذا الوضع الذي انتهى إليه رجال الحكم التركي بالجزائر نقيب الأشراف بقوله: «انظر إليها (أي الأحداث) المعتبر في أمر هؤلاء ملوك الأتراك كيف يقتلون رجالهم وخصوصاً خيارهم والعجب كيف يقتل رجل مثل هذا».

بعد هذه العوامل التي ساعدت على القضاء على صالح باي، يجدر بنا أن نتطرق إلى ذكر أهم المميزات والخصائص التي اتصف بها صالح باي وامتاز بها عهده، وذلك حتى نخرج من هذا البحث بتقييم شامل لسيرة هذا الباي، ونوجز هذه الاستنتاجات في النقاط التالية:

1 ـ عرف صالح باي بأخلاقه الرفيعة وصفاته الحميدة لا سيما في أول عهده بالحكم، فقد امتاز بالبسالة والشجاعة وأصالة الرأي، حتى أن بربروقجي

(Berbrugger) أشاد بها واعتبرها صفة نادرة لدى كبار موظفي الأتراك آنذاك، ونفس الإعجاب أبداه فاييست (Vayssettes) عندما وصفه بقوله: «إن كان يوجد ما ينافسه كرجل حرب، إلا أنه كرجل إدارة لم يدرك شأوه أحد، فهو بحق متقدم على زمانه وعلى من حكمهم من الأهالي»؛ وقد استطاع أن يكسب احترام العامة وتقدير أعيان البلد، رغم المعارضة التي واجهها من شيوخ الزوايا ومرابطي الطرق ورؤساء العشائر، والتي أشرنا إليها كإحدى الأسباب التي أطاحت به.

رغم هذه الصفات الكريمة التي عرف بها صالح باي إلا أن أعداءه وصفوه بأنه حقود وسريع الانتقام، وأنه شديد القسوة على أعدائه ومنافسيه، وقد رووا عنه في هذا الصدد أنه مثل بأحد خدامه بسبب سرقة هذا الخادم المؤونة، وذلك بصلبه على خازوق بحيث اخترقه العمود من أسفله إلى أعلاه، ورغم ما تمتاز به هذه الأعمال من وحشية والتي لا تناسب الذنب الذي اقترف، إلا أننا نرى أن هذه الممارسة القاسية كانت ضرورية في الحكم والإدارة آنذاك.

2 ـ يعتبر صالح باي آخر البايات العظام في تاريخ قسنطينة، بل أرفعهم شأناً وأعلاهم مكانة فلا يماثله من ولاة العهد العثماني سوى محمد الكبير بالغرب (1195 ـ 1212هـ ـ 1780 ـ 1798م)، فهو كما سبق أن تعرضنا إلى ذلك امتاز بأعماله الحربية واشتهر بمآثره العمرانية وعرف بإصلاحاته الاجتماعية وخدماته الثقافية، وقد أشاد به كل من كتب عنه مثل الشيخ المبارك الذي قال عنه: «وعمر الوطن وسعدت الناس بدولته... وأخباره مشهورة وصدقاته مأثورة»؛ ونوه به صالح العنتري بهذه العبارات: «وصالح باي رجل عاقل له سيرة مليحة وسياسة مستحسنة حميدة، يسمع بها كلام الشاكين وينصر بها المظلومين وهو دائماً يحب العمل الصالح والخير يرتضيه... وأخذ للضعفاء والقليلين الصدقات فبذلك كانت أحواله في غاية الاستقامة والرعية طايعة إليه ومقادة»؛ وقال عنه نقيب الأشراف: «وحسنت أيامه وبلغ ما لم يبلغه من هو أكبر منه من الولاة».

3 ـ تميز حكم صالح باي لقسنطينة بفترتين مختلفتين، أولاهما أظهر فيها العدل والإنصاف وعرف أثناءها كيف يحافظ على تأييد أعيان البلد ومساندة شيوخ القبائل، حتى أن صالح العنتري وصفه بهذه العبارة: «وهو دائماً يحب العمل الصالح والخير يرتضيه ويسعى في صلاح العباد ويقتنيه»؛ وأشار إليه نقيب الأشراف بأنه: «يرفق بالرعية ويحسن للفقراء»؛ وعقب عليه الشيخ المبارك «وسعدت الناس بدولته».

أما الفترة الثانية، وهي السنوات الأخيرة من حكمه، فإنه تحول فيها عن سيرته الأولى فاستبد برأيه ولم يعد يرفق بالرعية، أو يحترم رأي أعيان البلد، بل بالغ في مطالبه المالية وزاد في الضرائب التي يأخذها على سكان الأرياف وعمد إلى مصادرة أموال كثيرة من الذين اغتنوا في عهده، ولنا أدلة كثيرة على ذلك منها احتجازه لإبل أولاد عبيد، وتعسفه بالسقنية، وتتبعه من هرب من السكان إلى تونس، ومسارعته إلى قطع نخيل توغرت وغير ذلك، حتى أن العنتري عقب على سلوكه هذا بقوله: «ولما قرب أجله وحانت وفاته تبدلت سيرته وانكشفت حقيقته وصار يظلم الناس حتى أفضى به ذلك إلى الهلاك والهاوية».

4 ـ تعتبر نهاية حكم صالح باي حداً فاصلاً بين عهدين مختلفين من الحكم التركي للجزائر، العهد الذي سبق صالح باي والذي حكم أثناءه، وهو عهد عرفت فيه الجزائر الازدهار والرقي والاستقرار بأتم معنى الكلمة وقد توج هذا العهد بحكم محمد عثمان باشا المجاهد (1179 ـ 1205هـ ـ 1766 ـ 1791م) الذي استرجعت أثناءه الجزائر مدينة وهران وفرضت كلمتها على الدول الأوروبية، وكان على رأس النواحي ولاة أكفاء منهم محمد الذباح بقيادة ساباو ومصطفى الوزناجي ببايليك التيطري وصالح باي ببايليك قسنطينة.

بينما عرف العهد الذي أعقب صالح باي الثورات المتعاقبة والفتن المتلاحقة والاغتيالات الكثيرة والمصادرات العديدة في جو تميز بالانهيار الاقتصادي والتردي الثقافي والاجتماعي، فقد عرفت قسنطينة تعاقب تسعة عشر باياً قتل أغلبهم بأوامر صادرة من دايات الجزائر.

5 ـ لا نسلم بالأقوال التي استخلصت من الأحداث التي انتهت بالقضاء على صالح باي، أن هذا الأخير كان يرمي من وراء تمرده الانفصال عن الحكم المركزي بالجزائر وأنه كان يعمل للاستقلال ببايليك قسنطينة، وإنما نرى أن تمرده الأخير كان نتيجة رد فعل مباشر لقرار عزله الذي رأى فيه ظلماً وإجحافاً، وقد وجد في موقفه الرافض للعزل التشجيع من طرف حاشيته وخواصه، هذا إذا لم يكن قد ساعده على ذلك أعيان البلد، الذين لم يلبثوا أن تخلوا عنه، وهذا ما أشار إليه صالح العنتري بقوله: «سلوا أيديهم منه وفكوا أقدامهم عنه وبقي هو وحده حيران ومهموماً في كثير الأحيان».

هذا وإن المتتبع لسيرة صالح باي يلاحظ أنه لم يكن طموحاً إلى حد التخطيط للاستقلال، بدليل أنه عندما عارض قرار العزل، لم يحاول بالمرة الاستجارة بباي تونس أو الالتجاء إلى الدولة العثمانية والتعامل مباشرة مع الشركات الفرنسية العاملة بالشرق الجزائري أو مجاراة اليهود ومحاولة تقوية صفه بديوان الجزائر واكتساب عطف الأوجاق، وإنما رأى في معاملة الداي له إهانة شخصية لم يجد وسيلة للرد عليها سوى إظهار العصيان على هذا القرار.

6 ـ بقيت أخبار صالح باي متداولة يتناقلها الرواة، وتشير إليها بعض الكتب، كما اكتسبت شخصية صالح باي طابعاً أسطورياً، مما زاد في غموض الأحداث المتصلة بها بحيث اختلطت الحقيقة التاريخية بالأسطورة الشعبية وميول الرواة، والغريب أن صالح باي رغم المدة الطويلة التي حكمها لم يحظ بمؤرخ يشيد بأعماله ويمجد بطولته مثلما حظي محمد الكبير باي الغرب وهو معاصر له حظي بكثير من اهتمام الكُتَّاب والمؤرخين، ولعل ذلك يرجع إلى تلك النهاية المأساوية التي انتهت بها حياته.

7 ـ كان لصالح باي صدى في نفوس القسنطينيين، الذين قدروا فيه أعماله وخصاله التي سبقت الإشارة إليها، كما أنهم رأوا في نهايته المؤلمة خاتمة لا تليق به، بل اعتبروها إجحافاً في حقه، فلم يجدوا رداً عليها سوى التأسف على عهده والتغني بمفاخره، وهذا ما أبقى ذكراه في أوساط القسنطينيين حية وجعله موضوع أشعار شعبية وأغاني فولكلورية، ومَن مِن

القسنطينيين اليوم لا يردد مرثية صالح باي التي نقتطف منها هذه الأبيات:

قالوا العرب قالوا ما نعط صالح ولا مالو
ولو تقتلوا ويطيح الرقاب على الرقاب
قالوا العرب هيهات ما تعطوا صالح باي البايات
هذا والله جات مكتوبة ربي جات مقدرة
دنشت الجزائر ولا عرفت قلبي واش راه داير
راحوا لدار ويا الخيالة يا كبدي صبر الله
البايات تتخاير وقلبي ساهي ما جاب خبر

ثورة ابن الأحرش
بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية[1]

سنستعرض في بحثنا هذا ثورة ابن الأحرش، وذلك من خلال التعرف على ملامح شخصية زعيم هذه الثورة وأسلوبه في مناهضة الحكم العثماني في الجزائر، مع تتبع الأسباب التي ساعدته على الثورة والأحداث التي تميزت بها حركته والنتائج التي أسفرت عنها انتفاضته.

على أن هناك صعوبات تواجه الباحث في هذا الموضوع ـ الذي يعكس طبيعة العلاقة بين سكان الأرياف والحكام في أواخر العهد العثماني بالجزائر ـ ناتجة عن قلة المصادر التي تبرز رأي ابن الأحرش وتعبر عن موقف أتباعه من سلطة البايليك، وكذلك لانعدام الروايات التي تظهر طبيعة الثورة وتعكس أبعادها السياسية والاجتماعية، إذ إن أغلب المصادر المتوفرة والأخبار المتداولة حول هذه الثورة تكاد تجمع كلها على تأييد الحكام العثمانيين، وتتفق في أغلبها على مناهضة الثائرين ومناصرة المعارضين للثورة من سكان المدن، حتى أن القارئ العادي والباحث غير المتفحص لمثل هذه المصادر قد لا يرى في ابن الأحرش سوى أنه مجرد شخصية مغامرة وناقمة على رجال البايليك لأغراض شخصية ومعادية لسكان المدن لدوافع مادية لا أكثر ولا أقل، بل قد يستخلص من المعلومات الواردة في هذه المصادر، أن حركة ابن

---

(1) بحث قدم في الملتقى الدولي حول المقاومة المسلحة في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، الجزائر، 27 فيفري ـ 1 مارس 1982م. ونشر بمجلة الثقافة، الجزائر، عدد 78، نوفمبر ـ ديسمبر 1983م، صص199 ـ 224؛ وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988م، الجزء الثاني، صص167 ـ 201.

الأحرش هي السبب الرئيسي لما حل بالبلاد الجزائرية من محن وما أصاب سكانها من بلاء وشقاء، وهذا ما ذهب إليه بالفعل أبو رأس الناصري، إذ يصف أحداث هذه الثورة وانتشارها في الجهات الغربية من الإيالة الجزائرية في كتابه «درء الشقاوة في فتنة درقاوة»، بقوله: «ثم عمتنا فتنة درقاوة وإنما لم تكن فيها أتقياء بررة ولا أقوياء فجرة... فاتصلت علينا أواصر النكبات والبليات من الخوف والجوع والروع الذي في الفؤاد مودوع»(1)؛ ويذهب الشريف الزهار إلى وصف هذه الثورة «بنار الفتنة»(2)؛ ولا يختلف عنهما محمد بن يوسف الزياني ومسلم بن عبد القادر ومحمد الصالح العنتري، حيث يقول هذا الأخير عن هذه الثورة: «فحصلت للناس شدة ومجاعة قد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك... وتفرقوا بسبب الهول الواقع في وطنهم»(3)؛ كما أن إحدى الوثائق المعاصرة لهذه الثورة وصفت مشاركة سكان الأرياف في الثورة بالعبارات التالية: «كانت عيطة القبائل فتنة عظيمة»(4).

أما ما سجله بعض الكُتَّاب الفرنسيين اعتماداً على الروايات الشفوية المتداولة والأقوال المسجلة فهو لا يعدو في الواقع كونه سرداً لأحداث فقدت صلتها بالواقع، واتصفت ببعض المبالغة أو التحريف أو التناقض في العرض، وهذا ما نلاحظه في تحديد مكان مقتل عصمان باي، أو تأكيد نهاية ابن الأحرش، إذ تتعدد الروايات وتتكرر الأقوال عن مكان مقتل الباي عصمان وعن حادثة اختفاء وموت ابن الأحرش، مما يوقع الباحث في حيرة، إن لم

---

(1) أبو راس الناصري، درء الشقاوة في فتنة درقاوة، نقلاً عن مقدمة الثغر الجماني لابن سحنون الراشدي، التي وضعها الشيخ المهدي البوعبدلي، قسنطينة، 1973م، ص46.

(2) الشريف الزهار، مذكرات نقيب الإشراف، تحقيق ونشر الأستاذ أحمد توفيق المدني، الجزائر، 1974م، ص87.

(3) محمد الصالح العنتري، سنين القحط والمسغبة ببلدة قسنطينة، نشرها الأستاذ رابح بونار تحت عنوان «مجاعات قسنطينة»، الجزائر، 1974م، ص33.

(4) Notes chronologiques pour l'histoire de Constantine, in Revue africaine, T.39/1895, p. 165.

يستعمل المقارنة ويلتجئ إلى نقد تلك الأخبار في حد ذاتها، هذا مع الإقرار بأن هذه الروايات مع ما يؤخذ عليها، تمد الباحث بمعلومات قيمة يمكن أن يستخلص منها صورة متكاملة عن هذه الانتفاضة أو الثورة الريفية إذا أحسن استغلالها وأخضعها للنقد والتحري.

ومن هذه الروايات نذكر ما سجله بربروقجي (A. Berbrugger) في مقالاته اعتماداً على أحد المعاصرين للثورة، وذلك بعد انقضاء حوالي نصف قرن على وقوعها[1]؛ ومنها المعلومات التي أوردها فيرو (Ch. L. Féraud) عن سي بورنان بن عز الدين قائد الوادي الكبير، أو استقاها من شيوخ نواحي الميلية كالشيخ طوبال قائد أولاد عواط في أوائل العهد الفرنسي، وكذلك ما أفاده به بعض الشيوخ القسنطينيين الذين عاصروا الثورة وظلت أحداثها آنذاك عالقة بأذهانهم، هذا بالإضافة إلى ما استخلصه فيرو من مذكرة أحد طلاب مدينة ميلة والتي يعود تاريخها إلى أواخر عهد أحمد باي 1832م[2].

أ ـ شخصية ابن الأحرش ومراحل حياته:

اتصفت شخصية ابن الأحرش بالغموض، فكل ما نعرفه عنها يتصل مباشرة بالأعمال التي كان يقوم بها والأحداث التي تسبب فيها، وذلك راجع حسبما يظهر إلى طبيعة حركته المعادية للعثمانيين، والتي كانت تتصف بالدعاية السرية والعمل المتستر بالأرياف، وهذا ما جعل معرفتنا لهذا الثائر لا تتجاوز ما وصفه به أعداؤه ومناوئوه وما أشارت إليه المصادر المعاصرة التي كانت تعتبر حركته خروجاً عن الحكم الشرعي بالبلاد كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرة السابقة.

---

(1) Berbrugger (A.), Un Chérif Kabyle, in Revue africaine, T. 3/1858, p. 209.
ومن الروايات التي جمعها بربروقجي عن أحداث ثورة ابن الأحرش، روايتين مخطوطتين إحداهما لمعاصر هذه الثورة، مودعة في أوراق المكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 982 حسبما أشار إلى ذلك.

(2) Féraud (Ch. L.), Zebouchi et Osman Bey, in Revue africaine, T. 6/1862, p. 120.

فبالرجوع إلى هذه المعلومات نتعرف على الخطوط العامة لحياة الحاج محمد بن عبد الله ابن الأحرش، الذي اشتهر لدى العامة بالبودالي نسبة إلى أدبال الصالحين، وعرف عند الكُتَّاب الرسميين بالشريف المغربي، وقال عنه الزياني بأنه: «فتى مغربي مالكي مذهباً درقاوي طريقة درعي نسباً»(1)؛ وقال عنه الشيخ المبارك: «هو رجل مغربي يزعم أنه من شرفاء فاس»(2)؛ وهنا نلاحظ أن نسبته إلى المغرب الأقصى لا تعني قطعاً أنه من تلك البلاد فقد جرت العادة في الفترة الإسلامية وحتى في أوائل عهد الاحتلال أن كل غريب يدعي النسب الشريف ويدعو إلى طريقة سلفية أو يتزعم حركة ثورية، غالباً ما ينسب نفسه إلى الساقية الحمراء أو ناحية السوس وذلك حتى يكسب نفسه مكانة في أعين العامة، ويسبغ على حركته نوعاً من المهابة ويبعد عن نفسه الانتماء الجهوي أو الانتساب القبلي الذي يتسبب في حدوث المنافسات والعداوة بين القبائل المختلفة، مع العلم بأن العهد العثماني وما قبله لم تكن فيه الجنسيات أو الحدود تحول دون انتقال السكان من جهة إلى أخرى ما دامت الحضارة الإسلامية العربية تجمع سكان أقطار المغرب العربي وتوحد بينهم.

هذا وقد ورد في بعض المصادر أن ابن الأحرش رجل في مقتبل العمر طويل القامة أشقر اللحية موفور الصحة، يتصف بالحيلة والطموح والمكر ويشتهر ببلاغة أسلوبه في الحديث وفصاحة لسانه في مخاطبة الناس، ويتميز عن غيره بسعة أفقه وشجاعته وقدرته على الإقناع(3).

---

(1) محمد يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر، 1979، ص207.

(2) الشيخ أحمد المبارك، تاريخ حاضرة قسنطينة، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، الجزائر 1952م، ص13.

وكذلك محمد المهدي بن شعيب، تاريخ قسنطينة، أم الحواضر في الماضي والحاضر، قسنطينة، 1980م، ص394.

(3) Sander - Ray, Histoire de la Régence d'Alger, in Tableau des établissements français en Algérie, année 1840, p. 560.

ومن خلال الأحداث التي عاشها ابن الأحرش يمكن أن نقسم حياته إلى ثلاث مراحل، الأولى انتقل أثناءها إلى المشرق لأداء فريضة الحج، والثانية تزعم خلالها الثورة بالشمال القسنطيني ضد حكم البايات، والثالثة انتهت باختفائه وموته بعد أن تعرض لمتابعة الحكام ومعاداة زعماء العشائر الكبرى المتعاملة مع البايليك. ففي المرحلة الأولى، بدأ أمر ابن الأحرش يشتهر بعد عودته من الحجاز عن طريق القاهرة، وقد صادف عند مروره بمصر نزول الجيش الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت بالإسكندرية واستيلائه على القاهرة، وقد شارك ابن الأحرش في مقاومة الجيش الفرنسي الذي كان يبلغ عدده أربعة وثلاثين ألف جندي والذي احتل مصر لمدة ثلاث سنوات (1798 ـ 1801م)، فانضم مع جماعة من أهالي المغرب الأقصى والجزائر إلى الجنود المصريين، وقد اكتسب في مقاومته هذه شهرة لما أبداه من شجاعة وبلاء في مواجهة طلائع الجيش الفرنسي، وبعد التدخل الإنكليزي والانسحاب الفرنسي وعودة مصر إلى نطاق الإمبراطورية العثمانية، قفل ابن الأحرش راجعاً إلى بلاد المغرب مع جماعة من الحجاج، فنزل تونس وتعرف على حاكمها حمودة باشا الذي استقبله وأكرم وفادته وحاول استغلال طموحه وشجاعته، فأوعز له حسب بعض الروايات بالثورة على الحكم العثماني بالجزائر ووعده العون والمساعدة[1].

وهنا تبدأ المرحلة الثانية من حياة ابن الأحرش، التي استهلها بالتعرف على مدينة عنابة التي قدم إليها حسبما يعتقد على ظهر سفينة إنكليزية، ثم تحول فيما بعد إلى مدينة قسنطينة حيث قضى بعض الوقت اطلع فيه على أحوالها، بعدها توجه في ظروف غامضة إلى مدينة جيجل قصد الاستقرار بها،

=

Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. Cit., p. 211.

Vayssettes, Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517 à 1837, Constantine, 1869, p. 472.

(1) اعتماداً على ما أورده الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص85؛ وكذلك ما أثبته محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، نشر وتعليق ممدوح حقي، بيروت، 1964م، ص117.

وهناك بدأ يخطط لثورته ويتصل بالقبائل الجبلية التي تقطن المناطق الواقعة ما بين جيجل والقل وميلة، ولم يلبث أن اكتسب الأنصار والمؤيدين في مختلف قبائل تلك الجهة، وأصبحت كلمته مطاعة عند أهالي الوادي الكبير وجبال زواغة وناحية وادي زهور، وكان في طليعة مناصريه في تلك الجهات أولاد عيدون وبني مسلم وبني خطاب(1).

ومما ساعده على اكتساب تأييد هذه القبائل لدعوته واستعدادها للسير معه وثقتها فيه، استقراره بزاوية سيدي الزيتوني بناحية جيجل لتفقيه الناس، وتأسيسه بعد ذلك معهداً ببني فرقان لتلقين الصبية القرآن وتعليم الطلبة مبادئ الفقه، ثم قيامه بعد ذلك بمحاربة النصارى، فسلح عدة سفن بميناء جيجل وأرسلها لتعقب البواخر الفرنسية التي اعتادت التردد على سواحل القل وجيجل للصيد والتجارة، وقد تمكنت إحدى السفن التابعة لابن الأحرش في شهر جوان 1803م من الاستيلاء على سفينة مرجان تمتلكها الشركة الفرنسية التي كان مقرها القالة، وبعد أن قتل أتباع ابن الأحرش بعض بحارتها أسروا الباقي وهم أربعة وثلاثون شخصاً(2)، وتوجهوا بهم حيث يقيم ابن الأحرش بناحية وادي زهور، وهذا ما دعم موقفه في تلك القبائل وزاد من التفاف الناس حوله. وعندما تفطنت حكومة الداي إلى خطورة الأمر أرسلت أربع سفن مسلحة إلى مرسى الزيتون بالقرب من مصب وادي زهور لتهدئة القبائل والقبض على ابن الأحرش، لكن إخلاص رجال القبائل لابن الأحرش فوت

---

(1) Féraud (Ch. L.), Oued El - Kebir et Collo, in Revue africaine, 1858 - 1859, p. 202.
Grammont (H. D. de), Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris, Leroux, 1887, p. 364.

(2) العنتري، مجاعات قسنطينة المصدر نفسه، ص29.
ذكر بياس (Piesse) أن عدد السفن الفرنسية التي استولى عليها أتباع ابن الأحرش بلغ ست سفن وأن عدد الصيادين الذين وقعوا في الأسر قدر بـ45 صياداً، راجع:
Piesse (L.), Itinéraire de l'Algérie, Paris, Hachette, 1885, p. 377.
ونفس العدد أثبته بربروقجي، راجع:
Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., p.211.

الفرصة على حكومة الداي واضطر البحارة الجزائريين إلى العودة إلى مدينة الجزائر بدون طائل[1].

وأثناء ذلك بدأ ابن الأحرش يخطط لإعلان الثورة على سلطة البايليك فجمع حوله الأنصار من مختلف القبائل القاطنة في المنطقة الممتدة من ساحل البحر إلى نواحي قسنطينة، وقد قدر الشيخ المبارك عدد أنصاره في تلك القبائل بمائة ألف رجل قادر على حمل السلاح، وفي شهر ربيع الأول من عام 1219هـ (ما بين 10 جوان و20 جويلية 1804م) أعلن ابن الأحرش الجهاد للقضاء على سلطة البايليك وتأسيس حكومة تقوم على المبادئ الإسلامية، وأمر أتباعه بمهاجمة الحاميات التركية والاستيلاء على مراكزها، فخضعت له مدينة القل، وانسحبت الحامية التركية من مدينة عنابة عندما علمت بعزم ابن الأحرش مهاجمتها[2]، غير أن ابن الأحرش ما لبث أن غير خطته وأمر أتباعه بالتوجه للاستيلاء على قسنطينة مركز البايليك، وربما يكون الدافع إلى ذلك غياب الباي عثمان الذي كان بالجهات الغربية من البايليك لجمع الضرائب، وقد سار ابن الأحرش إلى قسنطينة في جموع غفيرة من رجال القبائل، ذكر العنتري أنها كانت تبلغ العشرة آلاف محارب[3]، وقدرها دونوفو (De Neveu) بما بين عشرة آلاف واثني عشر ألف مقاتل[4]، وذهب مرسي (Mercier) وفايسيت (Vayssettes) وقرامون (Grammont) إلى القول بأنها قد تبلغ الستين ألف رجل[5]، وإن كنا نرى في هذا القول الأخير شيئاً من المبالغة نظراً للأوضاع الديمغرافية بتلك الجهة.

---

(1) الشيخ المبارك، المصدر نفسه، ص13؛ وكذلك:

Notes chronologiques..., op. cit., p.165.

Sander - Ray, op. cit., p.360.

Archives d'Outre - mer à Aix - en - Provence 843, Subdivision de Djidjelli, Notice historique, p. 14.

(2) Berbrugger (A.), Un Chérif, op. cit., p. 211.

(3) العنتري، مجاعات قسنطينة، ص29.

(4) De Neveu (E.), Les Khouans ordre religieux, Jourdan, Alger, 1913, p. 126.

(5) Grammont, op. cit., p. 363.

وعندما وصلت طلائع ابن الأحرش في منتصف ربيع الثاني من عام 1209هـ ـ 1804م ضاحية سيدي محمد الغراب القريبة من قسنطينة، خرج للتصدي لها قائد الدار الحاج أحمد بن الأبيض الذي كان يتولى أمور قسنطينة في غياب الباي واصطحب معه مجموعة من الفرسان فوقعت مناوشات حادة بالمنية والوادي المالح وعند قنطرة الرمال أسفل المدينة، وعندما ازداد ضغط المهاجمين تراجع ابن الأبيض ومن معه من سكان المدينة داخل الأسوار لتنظيم المقاومة والحيلولة دون تسرب أتباع ابن الأحرش إلى داخل المدينة، ولم يلبث المهاجمون أن اقتربوا من الأسوار، واستطاعت جماعات منهم بلوغ البلد ودخول المدينة عبر باب الوادي، ولكن سرعان ما اكتشف أمرهم وألقي القبض على الكثيرين منهم ورمي بعضهم من على الأسوار ليكونوا عبرة لغيرهم من المهاجمين، هذا في الوقت الذي بدأ فيه ابن الأحرش يضيق الخناق على المدينة ويستولي على الضواحي الواقعة بالقرب منها مثل كدية عاتي وباردو، وكاد أن يقتحم المدينة لولا حدوث الفوضى والاضطراب بين أفراد القبائل الذين اشتغلوا بتدمير إسطبلات الباي وحرق منازل خدم البايليك بناحية باردو، وسارع الكثير منهم إلى نهب الفنادق الواقعة بالقرب منها والاستحواذ على ما فيها من حياك وشاشية وبرانس وملابس مختلفة، متجاهلين نصيحة ابن الأحرش بالكف عن أعمال النهب وتجنب الفوضى والتوجه كلية لفتح المدينة.

وفي هذه الظروف بادر سكان المدينة وفي مقدمتهم ابن الأبيض والشيخ سيدي محمد الفقون بإطلاق المدافع من فوق الأسوار على جموع القبائل التي تجمهرت بالقرب من الفنادق والإسطبلات المحترقة، فتراجع الكثير منهم وخففوا من ضغطهم على المدينة، وهذا ما سمح لأبن الأبيض أن يخرج لمقاتلتهم مع مجموعة من الفرسان، يعاضدهم شيخ فرجيوة مصطفى بن عاشور

= Vayssettes, op. cit., p. 473.

De Neveu, op. cit., p. 126.

ذكر أوبيتان أن ابن الأحرش هاجم قسنطينة بـ80,000 رجل، راجع:

Aucapitaine, Les Kabyles et la colonisation de l'Algérie, p. 136.

وأتباعه، ثم التحق بهم جمع من سكان المدينة والجهات القريبة منها، وقد تمكنت هذه القوة التي كان عددها الإجمالي لا يزيد على الألف، منهم سبعمائة إلى ثمانمائة فارس، من إرغام جموع الثائرين على التقهقر عندما اشتبكت معهم في قتال شديد في عقبة الصمار أسفل رحبة المواشي، ومما يروى أن حصان ابن الأبيض جرح في تلك المعركة وكاد صاحبه يلقى مصرعه، وقد استمر هذا الاشتباك من الساعة الثالثة من مساء ذلك اليوم وحتى حلول الليل... وقد استطاع المدافعون أن يبعدوا الخطر عن مدينتهم وأن يلحقوا خسائر كبيرة بجيش ابن الأحرش قدرت بحوالي مائتي رجل؛ لكن ابن الأحرش لم يسلم بهذه النتيجة بل أمر أنصاره بإعادة الهجوم ليلاً على أسوار المدينة، وحاول أن يتسلل مع بعض أتباعه داخل المدينة عن طريق باب الجابية، لكن أحد الحراس تنبه إلى ذلك، فأطلقت النيران مرة أخرى على المهاجمين واضطر ابن الأحرش أن يتراجع بعد أن أصيب بجرح خطير في ساقه أو يده، حسب بعض الروايات، بسبب عيار ناري أطلقه عليه أحد المدافعين يعرف بمحمد بن عيشوبة من ثقب باب المدينة، فحمل من طرف أتباعه إلى بني فرقان ليعالج من جروحه على يد أحد المشتغلين بالطب من مدينة جيجل يسمى ابن سي إبراهيم، وقد ساعدت مهارة هذا الطبيب ابن الأحرش على الشفاء من جروحه بسرعة[1].

وقد انتهى خبر الهجوم على قسنطينة إلى الباي عصمان عندما كان يجوب بلاد أولاد دراج ما بين المسيلة وبسكرة بالمحلة الفصلية[2]، بعد أن انتهى من تقديم الضرائب السنوية «الدنوش» المتوجبة على بايليك الشرق

---

(1) ابن شعيب، المصدر نفسه، صص391 ـ 560.
الشيخ المبارك، المصدر نفسه، ص13.
العنتري، المصدر نفسه، صص13 ـ 14.
الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص85.

(2) De Neveu, op. cit., pp. 126 - 130.
ذكر الشيخ المبارك أنه كان بوطن رينة ناحية البابور يجمع الضرائب، المصدر نفسه، ص13.

لخزينة الجزائر، فاجتاز بسرعة وطن ريغة بناحية البابور وسارع إلى الالتحاق بقسنطينة عن طريق ميلة وهناك تمكن الفرسان المصاحبون له من تتبع جموع الثائرين المتراجعين عن مدينة قسنطينة وأوقعوا بهم هزيمة بمكان يعرف ببوقصيبة على وادي القطن، وقد ذكر بعض الرواة أن جثث الأموات من أنصار ابن الأحرش بقيت ملقاة في العراء مدة شهر ولم يجسر أحدٌ على الاقتراب منها ومواراتها التراب، وقد قدر بربروقجي عدد القتلى من الثائرين في هذه الواقعة حسبما أفاده به بعض أهالي الجهة بخمسة وسبعين رجلاً وثلاثة نصارى من الراجح أن يكونوا من الأسرى الفرنسيين الذين وقعوا في يد ابن الأحرش وحاولوا الفرار أثناء تراجعه[1].

وعندما وصل الباي عصمان إلى قسنطينة سارع إلى إعادة تنظيم الدفاع عنها، وبدأ يستعد لملاحقة ابن الأحرش وإيقاع الهزيمة به، لا سيما أن داي الجزائر بعث إليه بخطاب شديد اللهجة يحثه فيه على معاقبة الثائرين ويأمره بالقضاء على ابن الأحرش، وقد جاء في هذا الخطاب بصريح العبارة: «رأسك أو رأس ابن الأحرش»[2]. وقد غادر الباي عصمان قسنطينة في شهر أوت من عام 1218هـ ـ 1804م متوجهاً إلى ناحية وادي زهور حيث يقيم ابن الأحرش، على رأس قوة عسكرية مؤلفة من فرق اليولداش وجماعات القوم «فرسان المخزن»، فعسكر في اليوم الأول لحملته بالأنصاب من أرض قبيلة معاوية، وفي اليوم الثاني في الغزالة بناحية بني صبيح، وفي اليوم الثالث عند الأعشاش، ونزل الميلية بجوار الوادي الكبير في اليوم الرابع، وقد اجتاز في طريقه نحو ابن الأحرش مواطن بني تليلان وبني عيدون ووصل إلى مشارف أراضي بني فرقان بناحية وادي زهور، وأثناء ذلك قام بتحركات عسكرية قصد تخويف السكان وإشعارهم بهيبة البايليك.

---

(1) Féraud (Ch. L.), Oued El - Kebir..., op. cit., pp. 202 - 203.
Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., p. 213.

(2) Esterhazy, De la domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger, Ch. Gosselin, Paris, 1840, p. 201.

وكان الباي عصمان قد اغتر بنصيحة أحد المرابطين من قبيلة بني صبيح يعرف بالمرابط بغريش، الذي هون على الباي أمر القضاء على ابن الأحرش وأكد له نفور القبائل منه وتنصلهم من دعوته، وأوهمه بأنه في مقدوره إلقاء القبض على ابن الأحرش بإرسال فرقة صغيرة من الفرسان، وانطلت الحيلة فعلاً على الباي عندما قدم إليه بعض أفراد قبائل تلك الجهة يظهرون له الطاعة ويطلبون منه المدد للقبض على الثائر ابن الأحرش، وقد أورد الشيخ المبارك مخاطبة هؤلاء الأفراد للباي بهذه العبارة: «ابعث معنا الخيل نمسك الشريف ونأتوك به»[1]، فسارع الباي إلى إرسال فرقة من الفرسان تتكون من حوالي خمسمائة فارس يقودها آغا المحلة إلى ناحية وادي زهور، وعندما وصلت هذه القوة العسكرية إلى مكان يعرف بـ«خناق عليهم»، فوجئت بإطلاق النار عليها ومحاصرة القبائل لها من كل جهة، وقتل في الحين المرابط بغريش، واحتمى أفراد الفرقة العسكرية بسفح جبل قريب وبقوا هناك محاصرين بمكان يعرف بتريمة من بلاد بني مسلم لمدة أربعة أيام؛ هذا وقد وصفت أغلب الروايات الشفوية أخبار هذه الحادثة بأسلوب ملحمي إذ أوردت أن فرسان الفرقة العسكرية عندما تيقنوا من قطع الطريق عليهم نزلوا عن خيولهم وحفروا الخنادق بسيوفهم ليحتموا بها ثم التجئوا بعد ذلك إلى مغارات خفية بذلك الجبل وبقوا متسترين بها مدة ثلاثة أو أربعة أيام، بينما رجال القبائل المسلحين يحاصرونهم وينتظرون الفرصة للإيقاع بهم.

وعندما بلغ خبر محاصرة فرقة فرسان الباي عصمان بواسطة رجلين من قبيلة دريد كانا ضمن رجال القوم المصاحبين للفرقة، وتمكنا من التسلل والإفلات من الحصار، لم يتردد الباي عصمان في نجدة فرسانه المحاصرين، وأمر المعسكر بالارتحال إلى وادي زهور، وما كاد يقترب من الفرقة المحاصرة حتى أمر بإطلاق المدافع على جماعات القبائل، فتمكن فرسان الفرقة من النجاة بأنفسهم لكن الباي وبقية الجيش الذي كان معه، تعرضوا

(1) الشيخ المبارك، المصدر نفسه، ص13.

مجدداً لمناوشات القبائل كبني عيدون والأعشاش ومشاط وبني مسلم، وعندما شعر الباي بالخطر، ولم يستطع التراجع بعد أن وجد الطريق مقطوعاً بالأخشاب وإقامة الحواجز اضطر أن يعسكر في سهل وادي زهور، وفي الليل تحول المعسكر إلى مستنقع (خضخاض) من جراء نزول الأمطار بسبب تحويل القبائل مسيل وادي الزهور عن مجراه الطبيعي إلى البقعة التي كان يخيم فيها الباي، فاستحال عليه والجيش الذي كان معه التنقل في هذا المستنقع الذي كان يعرف لدى الأهالي بالمرجة أو المهراس ولم يعد في مقدوره استعمال المدفعية أو ركوب الخيل، هذا وقد أورد خبر هذه الخطة التي تبرز مهارة ابن الأحرش، صاحب تحفة الزائر بقوله: «فأمر ابن الأحرش بالنهر فسد ثم أطلق على المعسكر أول الليل، فما طلع الفجر إلا والماء قد عم السهل كله»[1]، بينما يروي صالح العنتري هذه الحادثة بشيء من الغموض والاضطراب يجعلنا لا نأخذ بروايته لا سيما وأنه لم يشر إلى استقرار الباي بناحية الميلية أولاً وإرساله آغا المحلة، ثم التحاقه بعد ذلك مع بقية الجيش لفك الحصار، بل يروي الخبر بشكل مغاير لا يتفق مع باقي الروايات إذ يورد هذه الحادثة بهذا السياق: «إن عصمان باي لما وصل قريباً من وادي الزهور خمم [فكر] ودبر في عقله بأن تبقى المحلة والأثقال في مكانها وجرد الجيوش والعساكر بأسرها ورفع آلة الحرب من مدافع وغيره وقصد الشريف بنفسه، فلما انفصل عن محلته وصار في أثناء طريقه وقع [كذا] على الفتن من أمامه ومن خلفه، وكانت قبائل ناس ذلك الوطن جعلت من ورائه أمكاراً وخديعة وقطعوا الطريق بينه وبين المحلة، فلما أراد عصمان باي الرجوع على أعقابه لم يجد سبيلاً ولا مسلكاً لرجوعه وانقطع بعساكره وجنوده»[2].

أما نهاية الباي عصمان إثر هذه الهزيمة فتكاد تتفق حولها أغلب

---

(1) محمد الجزائري، المصدر نفسه، ص117.

(2) محمد الصالح العنتري، تاريخ بايات قسنطينة، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، ص14.

المصادر وإن كانت تختلف بعض الشيء في سرد تفاصيلها[1]، وملخصها أن الباي عصمان لما تيقن من فشل خطته في القضاء على ابن الأحرش حاول فك الحصار المضروب عليه والتراجع إلى ناحية الميلية حيث كان يعسكر سابقاً، ولم يجد مسلكاً لذلك سوى طريق صعب يعرف بممر بوغدر حيث يوجد في أسفله مستنقع عميق وواسع يطلق عليه أهالي تلك الجهة تسمية «درياب الماء»، وهناك كبا به فرسه وانحدر إلى حافة السهل، وعند ذلك اغتنم الفرصة المدعو الزبوشي وهو مرابط كان يحقد على الباي ويمني نفسه بالانتقام لكرامته منه فطعنه بسيفه، وقد ذكر بعض الرواة أن الزبوشي أقسم أن يدوس برجله جثة الباي بعد أن حرمه هذا الأخير من جميع امتيازاته وقد حقق نذره ووضع قدمه على عين الباي العوراء، ثم جز رأسه أحد أفراد قبيلة الجبال يسمى السعيد بن عامر، وبقيت جثته ملقاة في العراء مع كثير من أفراد جيشه، وبعد خمسة أيام من المعركة أقبلت جماعة من قبيلة أولاد عواط تنتمي إلى عشيرة العرابة ونقلوا جثة الباي إلى أرضها وأقاموا له قبراً، وتذكر الروايات الشعبية أن سبب دفن الباي عصمان يعود إلى أن رجال القبائل شاهدوا في السماء شهاباً محترقاً فاعتقدوا أنه غضب من الله لما حل بالباي[2]، وحسب رواية الشيخ طوبال الذي حضر دفن الباي فإن بعض الناس رأوا ضياء في المكان الذي قتل فيه الباي فاعتقدوا في صلاحه، وسارعوا إلى بناء مسجد صغير على ضريحه[3]، وظل المسجد قائماً حتى تم تدميره من طرف الجيوش الفرنسية التي غزت تلك

---

(1) من أهم المصادر التي تتعرض إلى هزيمة عصمان باي وموته، نذكر:
الشيخ المبارك، المصدر نفسه، ص: 14.
ابن شعيب، ص390.
العنتري، مجاعات. . . ، المصدر نفسه، ص13.
Féraud (Ch. L.), Oued El - Kebir, op. cit., pp. 203 - 204.
Berbrugger (A.), Un chérif..., op. cit., p. 212.

(2) De Neveu, op. cit., p. 132.

(3) Féraud (Ch. L.), Zebouchi..., op. cit., pp. 123 - 124.

الجهة عام 1853م[1]، وانمحى أثر المسجد ثم أقيم في سنة 1860م شاهد من الرخام الأبيض على قبر الباي، كتبت عليه هذه العبارة: «هذا ضريح المرحوم السيد عثمان بن محمد باي قسنطينة الذي قتل بهاته الأرض المسماة اخناق عليهم من بلاد أولاد عواط في سنة 1219هـ»[2].

وهنا نلاحظ اعتماداً على جغرافية المنطقة وتعدد الروايات واختلاف الأقوال أن المعركة التي قتل فيها الباي عصمان وقعت بنواحي وادي زهور من أرض بني فرقان، والمعركة التي قضي فيها على جل الحامية التركية وفرسان القوم جرت بناحية «اخناق عليهم» من أرض أولاد عواط بين الميلية وقرية العنصر الحالية.

بعد هذه الأحداث التي انتهت بالقضاء على حامية بايليك الشرق تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة من حياة ابن الأحرش التي تعرض أثناءها إلى المصاعب الجمة من جراء مطاردة فرق الإنكشارية له وتتبع رجال القوم ومعاداة شيوخ الزوايا ورؤساء العشائر، وقد بدأ تصميم السلطة المركزية بالجزائر على وضع حد لهذه الثورة باعتزام الداي مصطفى باشا (1212 ـ 1220هـ ـ 1797 ـ 1805م) الخروج بنفسه لتتبع الثائرين، عندما بلغته أنباء مقتل الباي وتبديد قوته يوم الخميس 12 رجب 1220هـ، إلا أن مستشاريه حاولوا إقناعه بالعدول عن ذلك، فأرسل الحاج علي آغا لتهدئة الجهات الشرقية من البلاد، وعين عبد الله بن إسماعيل قائد وطن الخشنة باياً على قسنطينة (1218 ـ 1220هـ ـ 1804 ـ 1806م) وكلفه بملاحقة ابن الأحرش[3]، وقد تمكن الباي عبد الله من تبديد جموع ابن الأحرش بنواحي ميلة بفضل الجيش الذي اصطحبه معه من الجزائر، وعند ظهور ابن الأحرش من جديد بنواحي بجاية انهزم مرة أخرى على يد فرق اليولداش وأعوان المقراني، وبعد عشرة أشهر من الجهود الحربية المضنية

---

(1) Féraud (Ch. L.), Oued El - Kebir, op. cit., p. 205.

(2) Mercier (G.), Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie, Dép. de Constantine (inscription N°. 59), Leroux, Paris, 1902, p. 35.

(3) Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., p. 213.

والتنقل الدائم للجيش الإنكشاري عبر بايليك الشرق تمكن الحاج علي آغا والباي عبد الله من وضع حد نهائي لثورة ابن الأحرش بالشرق الجزائري[1]، ولم يجد ابن الأحرش بدأ من الالتحاق بجموع درقاوة بالغرب الجزائري التي أعلنت الثورة على البايليك بزعامة ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي.

وفي هذه الظروف تتكرر أخبار موت ابن الأحرش في عدة مواضع، فشاع أولاً أنه قتل بالقرب من ميلة إثر تشتت جموعه على يد الباي عبد الله، لكن بعد ذلك نجده أمام أسوار بجاية على رأس جيش مؤلف من ألفين أو ثلاثة آلاف رجل من القبائل القاطنة ما بين جيجل وبجاية، وقد عسكر بجموعه في السهل المقابل لبجاية محاولاً الاستيلاء عليها في شهر فيفري 1806م، وبعد هزيمته على يد آل المقراني عند محاصرة بجاية ورد خبر موته بالرابطة بالقرب من سطيف على يد الجنود الأتراك «اليولداش» والعرب المتحالفين معهم تحت زعامة المقراني في شهر فيفري 1222هـ ـ 1807م[2]، ثم يتردد خبر ظهور ابن الأحرش مرة أخرى وترجح المصادر أنه ثائر آخر يدعي بأنه ابن أخ أو أخت ابن الأحرش ويحمل نفس الاسم «محمد بن عبد الله» ويدعو الناس إلى الجهاد لطرد الأتراك، واستمرت حركة هذا الثائر الذي تقمص شخصية ابن الأحرش مدة أربع سنوات ولم تتمكن القوة التركية من وضع حد لها إلا بعد جهود حربية مضنية[3]؛ وفي هذا الوقت بالذات يظهر ابن الأحرش من جديد بين صفوف ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي بالغرب الجزائري ويخوض معه عدة معارك مهمة كمعركة جديوية، وقد أورد خبر ذلك مسلم بن عبد القادر بقوله: «درقاوة اجتمعت في يوم معركة يوم السدة باغريس. . . كان قدوم ابن الأحرش على درقاوة من المشرق فازدادوا بقدومه فرحاً وسروراً»[4].

---

(1) Vayssettes, op. cit., p. 480.

(2) Idem, p. 479.

(3) Grammont, op. cit., p. 364.

(4) مسلم بن عبد القادر، خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974م، صص94 ـ 95.

ومن أهم المعارك التي شارك فيها ابن الأحرش ببايليك الغرب معركة عرفت بيوم ابن الأحرش بسبب موت جماعة من الطلبة كانوا مع ابن الأحرش، بعدها يختفي أمر ابن الأحرش ولا يرد ذكره إلا عندما أشارت بعض المصادر أن الباي محمد بن عثمان المعروف ببوكابوس (1223 ـ 1228هـ ـ 1807 ـ 1813م) تمكن من هدم منزل يعرف بدار ابن الأحرش بجبال طرارة شمال غرب تلمسان في إحدى حملاته على تلك الجهة لملاحقة أتباع درقاوة[1]. بعدها يتوارى ابن الأحرش نهائياً عن مسرح الأحداث، ويذكر صاحب «تحفة الزائر» أنه قتل غيلة على يد ابن الشريف الدرقاوي الذي رأى فيه منافساً خطيراً، وقد ورد خبر ذلك بهذه العبارة: «إن الشريف بعد فراره من الناحية الشرقية والتحاقه بابن الشريف في الجهة الغربية، بقي في معيته إلى أن دس له من قتله من أصحابه»؛ ونحن وإن كنا لا نؤكد هذا الخبر إلا أننا لا نستبعده لا سيما وأن ابن الشريف كان خليفة لابن الأحرش[2]، وأظهر استقلاله حتى عن شيخ الطريقة الدرقاوية سيدي مولاي العربي البوبريجي، هذا وقد شاع عند العامة أن سلطان المغرب طلب نقل جثة ابن الأحرش إلى المغرب الأقصى فأجيب إلى ذلك ونقلت رفاته ليدفن بمدينة فاس[3]، ولعل هذا القول الذي نشك في صحته يعبر بصدق عن تقدير عامة الناس لابن الأحرش ورغبتهم في إعادة الاعتبار له.

ومع نهاية حياة ابن الأحرش الملحمية نتساءل عن مدى صلة حركته بدعوة درقاوة، ونحاول مقارنته بابن الشريف الدرقاوي الذي تزعم الثورة على الأتراك بالغرب الجزائري. فبالنسبة لصلة ابن الأحرش بدرقاوة، يمكن أن

---

(1) المصدر السابق، ص103.

(2) راجع: محمد الجزائري، المصدر نفسه، ص118 وكذلك:

De Neveu, op. cit., p. 132.

Lacroix (N.), Les Derkaoua d'hier et d'aujourd'hui, Essai historique, Henz, Paris, S.D., p. 9.

(3) أورد هذا الخبر الشيخ المهدي البوعبدلي في مقدمة كتاب الثغر الجماني، المصدر نفسه، ص43.

نعتبر ابن الأحرش في دعوته هذه ثائراً على السلطة ومحرضاً على العصيان أكثر من كونه داعية للطريقة الدرقاوية ومتحمساً لكسب الأنصار لها، وبالتالي فإن انتماءه للطريقة الدرقاوية وادعاءه النسب الشريف كان وسيلة لإثبات استحقاقه لتولي الأمور ومطية لتحقيق أهدافه؛ ولعل تغلب الجانب العملي والغاية السياسية على الجانب الديني والميول المذهبية في حياة ابن الأحرش هو الذي جعله لا يتردد في استعمال الحيل وإيهام العامة بصدق دعوته والبرهنة على إمكانية نجاح حركته، وهذا ما دفع بكثير من الكُتَّاب إلى التحامل عليه، فقال عنه العنتري «إنه رجل يدعي الشرف... زعم أنه صاحب الوقت وأن دعوته مستجابة والنصر يتبعه حيثما توجه، وبارود عدوه لا يضر أتباعه بل يرجع لديهم ماء»[1]، وذكره ابن مسلم «بأنه ادعى أنه صاحب وقت وكانت له حيل أظهرها إليهم فنصروه»[2]، ونحن لا نرى في هذه الأساليب ما ينقص من قيمة ابن الأحرش ما دامت تتماشى ومستوى مدارك أهالي الريف آنذاك.

أما ما يخص مقارنة ابن الأحرش بالشريف الدرقاوي[3]، فمع تميز كل منهما بشخصيته وأسلوبه في العمل وطريقته في معالجة الأمور، إلا أن هناك أوجه تشابه عديدة بينهما لا يمكن أن نقلل من أهميتها أو نتجاوزها دون الإشارة إليها، منها أن ابن الأحرش وابن الشريف عبد القادر الدرقاوي كان كلاهما منتمياً للطريقة الدرقاوية ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ وله ثقافة دينية ومعرفة بنفسية العامة، إذ أسس كلاهما معهداً أو زاوية بالجهة التي استقر بها لتفقيه الناس وتعليم الصبية، فأنشأ ابن الأحرش معهده ببني فرقان ناحية

---

(1) العنتري، مجاعات، المصدر نفسه، ص29.

(2) مسلم بن عبد القادر، المصدر نفسه، ص67.

(3) لإجراء مقارنة بين ابن الأحرش وابن الشريف الدرقاوي، انظر المصادر المعاصرة التي تعرضت لأحداث درقاوة مثل: الثغر الجماني لابن سحنون، والرحلة القمرية لابن زرقة، ودليل الحيران للزياني، ودر الأعيان لحسن خوجة، وأنيس الغريب لابن مسلم، ودرء الشقاوة لأبي رأس الناصري، والمرآة لحمدان خوجة، ومذكرات نقيب الأشراف، وتاريخ بايات قسنطينة لصالح العنتري، وطلعة سعد السعود للمزاري وغيرها.

جيجل، وأقام ابن الشريف معهده بمسقط رأسه بقرية أولاد بليل نواحي فرندة، وكلاهما نجح في كسب الأنصار وتأليف الجيوش وتحقيق انتصارات أولية وسريعة في أول الأمر على سلطة البايليك في فترة متقاربة وفي ظروف متشابهة؛ فابن الأحرش قضى على قوة بايليك الشرق وقتل الباي عصمان في معركة وادي زهور عام 1219هـ ـ 1804م التي سبق التعرض لها، وابن الشريف بدد جيوش بايليك الغرب وحقق انتصاراً حاسماً على الباي مصطفى في معركة فرطاسة «وادي الأبطال» في شهر ربيع الأول 1219هـ ـ جوان 1805م؛ كما أن كليهما حاصر عاصمة البايليك القريبة منه، فابن الأحرش هاجم قسنطينة ثم تراجع عنها، وابن الشريف طوق وهران ثم فك الحصار عنها، فضلاً على أن كليهما تعرض لعداوة سكان المدن وشيوخ القبائل القوية، فابن الأحرش قاومه سكان قسنطينة وتتبعه أتباع المقراني، وابن الشريف نفر منه سكان تلمسان ومعسكر ووهران وحاربه شيوخ عشائر المخزن من الدوائر والزمالة، هذا زيادة على أن كليهما انتهى أمره إلى حرب العصابات واضطرته الظروف إلى الالتجاء إلى المناطق الصعبة قبل أن يختفي من ساحة الأحداث، فابن الأحرش اضطر إلى التحول إلى منطقة البابور ثم الانسحاب إلى ناحية وهران، وابن الشريف انتهى به الأمر إلى الالتجاء إلى جبال طرارة والإقامة ببني سناسن قبل أن ينتهي به المطاف في آخر الأمر إلى المغرب الأقصى عام 1809م.

ولعل أهم أوجه الشبه بين الرجلين هو أن كليهما كان له طموح سياسي وحماس فياض لقضيته وله اطلاع على أحوال الأقطار المجاورة، كما أن كليهما كان له اتصال بشكل أو بآخر بحكام الأقطار المجاورة، فابن الأحرش وجد التشجيع من باي تونس حمودة باشا إذا لم نقل من الإنكليز أنفسهم، وابن الشريف وجد التأييد من سلطان المغرب مولاي سليمان الذي مكنته أحداث ثورة درقاوة من الاستيلاء نهائياً على مدينة وجدة وإقليمها[1].

---

(1) أثبت السلاوي خبر ضم وجدة وإقليمها للمغرب بهذه العبارات: «كتب السلطان =

ب ـ أسباب اندلاع ثورة ابن الأحرش:

1 ـ توفر عنصر الزعامة المتمثل في شخصية ابن الأحرش التي تتصف بالمغامرة والطموح والدهاء، والتي تذكرنا بشخصية ابن عبد الله الشيعي الذي استطاع في القرن الثالث الهجري/ العاشر الميلادي أن يؤسس بنفس المنطقة الدولة الفاطمية بعد أن نجح في استقطاب قبيلة كتامة تحت شعار دعوة دينية ومن أجل هدف سياسي، وقد التجأ ابن الأحرش لإقناع سكان الشمال القسنطيني بصحة دعوته وصدق أقواله إلى مختلف الوسائل، فادعى بأنه الإمام المنتظر وبأنه صاحب الوقت حسبما كانت تعتقد به العامة، ولم يتردد أن أعلن لجموع القبائل وهو يتوجه بها لمحاصرة قسنطينة بأنه مأذون بذلك، وفي بعض الأحيان كان يلتجئ إلى حيل بسيطة تتلاءم ومدارك البسطاء من الناس، فقد ورد في إحدى الروايات أنه أوعز في إحدى المرات إلى أحد أتباعه المخلصين بأن يمكث في قبر أعد خصيصاً لذلك، وأن يخاطب جموع القبائل منه مؤكداً لهم بأن الوقت قد حان للقضاء على حكم البايليك، وأن الله سوف يمكنهم من الحكام الذين ظلموهم، وبأن ابن الأحرش هو صاحب الوقت وهو المنقذ لهم وبواسطته سوف يمكنهم الله من مدن عنابة وقسنطينة وحتى الجزائر مقر الحكم العثماني[1]، وهذا ما دفع كما سبقت الإشارة إلى ذلك ببعض الكُتَّاب المعادين لحركته إلى حد القول بأنه «صاحب شعوذة وحيل وخبر»، وقد أشار إلى ذلك ابن يوسف الزياني بقوله: «إن الناس رأوا من ابن الأحرش العجائب

= مولاي سليمان إلى الباي محمد باشا أن يتخلى عنها «وجدة» وعن قبائلها... فامتثل الباي محمد إلى ذلك ولم يمانع بل كتب إلى نائبه بها أن يتركها... ويتخلى عن قبائل بني يزناسن وسقونة والمهاية وأولاد زكري وأولاد علي وعلى رأس العين»؛ راجع: أبو العباس الناصري السلاوي، كتاب الاستقصاء، الدار البيضاء، 1956م، الجزء الثامن، ص104.

وهناك مصادر تشير إلى أن انسحاب القائد التركي من وجدة كان في عام 1808م، رغم أن صاحب الاستقصاء يحدد تاريخ ذلك بعام 1211هـ (1796م) أي في الفترة التي كان يتولى فيها حسن باشا الحكم بالجزائر.

(1) Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., p. 210.

وأظهر لهم من الأمور الغرائب التي هي قلب العين لا حقيقة لها دون مبين»[1]، وعقب ذلك الشيخ المبارك بهذه العبارة: «إنه أظهر للقبائل أموراً يزعم أن بارودهم يتكلم وبارود أهل قسنطينة يرجع ما في مكاحلهم وغر بهم بمثل هذا الكلام»[2].

والواقع أن ابن الأحرش عرف نفسية البسطاء من سكان الريف، واستطاع توجيهها لخدمة حركته، واكتسب بذلك أتباعاً مخلصين لم يراودهم الشك في قدرته، حتى أن البعض منهم ذهب إلى حد الاعتقاد بأن ابن الأحرش له موهبة وعلم يمكنه من تحويل التراب إلى ذهب[3]. وبغض النظر عن أسلوبه في الدعاية وطرقه في استقطاب المؤيدين، فإننا نعتبر ابن الأحرش داعية ثورة بحق، ومحرضاً على التمرد ومستنهضاً للقبائل الجبلية بشمال قسنطينة على الخروج من حالة الخمود والجمود التي كانت عليها، والقضاء على مركب النقص وعقدة التخلف أمام سكان المدن وتحطيم روح الاستسلام للحكم العسكري الذي اعتاد البايليك الالتجاء إليه لإخضاع سكان الأرياف.

وقد استطاع ابن الأحرش أن يصل إلى هدفه باستعمال أساليب بسيطة تتلاءم وعقلية أهالي الأرياف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبالالتجاء إلى نشر فكرة ثورية تتمثل في الطريقة الدرقاوية المناهضة لحكم البايليك والتي استطاعت استقطاب جموع الفقراء والمحرومين، وقد أفصح ابن الشريف الدرقاوي عن دوافع ثورة درقاوة عندما أعلن سنة 1220هـ بأن ما يقوم به هو رد فعل «لما نال الفقراء والمنتسبين وسائر الرعية من عسف الترك وجورهم وانتهائهم في ذلك إلى القتل أو الطرد من الوطن»[4].

2 ـ استعداد السكان للثورة، وذلك بسبب التصرفات الجائرة لبعض

---

(1) محمد بن يوسف الزياني، المصدر نفسه، ص207.
(2) الشيخ المبارك، المصدر نفسه، ص13.
(3) Féraud (Ch. L.), Oued El - Kebir..., op. cit., p. 202.
(4) أبو العباس الناصري السلاوي، المصدر نفسه، ص110.
وكذلك: ابن شعيب، المصدر نفسه، صص395 ـ 121.

الحكام ومحاولة البايليك مد نفوذه إلى المناطق التي ظلت ممتنعة عن سلطته وانتهاج البايات سياسة مالية مجحفة هدفها استخلاص الضرائب ولو بتجريد الحملات «المحلات» ومعاقبة الممتنعين عن أدائها، واعتمادهم على أسلوب القمع العسكري عند حدوث أي تمرد أو عصيان، وهذا ما دفع العشائر الكبرى بالشرق الجزائري إلى القيام بسلسلة من الثورات منها ثورة الحنانشة التي قمعها الباي إنكليز، وثورة النمامشة التي أخمدها بقسوة متناهية الباي عصمان في أول عهده بالبايليك، وقد بلغت أوجها مع ثورة الشريف بن الأحرش الذي كاد أن يستولي على عاصمة البايليك، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ومما زاد في نفور سكان الشمال القسنطيني من سلطة البايليك وساعد ابن الأحرش على نشر دعوته، معاداة شيوخ الزوايا ومريدي الطرق للحكام بعد أن تجاهلهم هؤلاء وحاولوا إخضاعهم والتضييق عليهم، وانتهوا في بعض الأحيان إلى حرمانهم من العطايا والامتيازات التي اعتادوا الحصول عليها، بل فرضوا على بعضهم المطالب المخزنية كالمرابط عبد الله بن محمد الزبوجي مقدم الطريقة الرحمانية في رجاص بنواحي ميلة الذي جرده الباي عصمان من كل امتيازاته القديمة وطالبه بدفع الضرائب لخزينة البايليك رغم توسل هذا المرابط لرجال البايليك ومراجعته للباي في ذلك، وهذا ما دفعه أخيراً إلى الاعتصام بجبال أراس المشرفة على الوادي الكبير من جهة الغرب شمال ميلة[1]، والانضمام فيما بعد إلى ابن الأحرش وكذلك المرابط بغريش الذي كان ينقم من الداي لنفس الدواعي.

ومما يلاحظ أن العامل الجغرافي والبشري لمنطقة الشمال القسنطيني ساعد ابن الأحرش على تحقيق انتصارات سريعة على البايليك في أول أمره، وذلك لحصانة وصعوبة مسالكها لا سيما الجهات الممتدة داخل البحر بين القل ووادي زهور والمعروفة بسبعة رؤوس، حيث كان السكان يعيشون بطريقة بدائية يلتجئون إلى المغارات الطبيعية والمخابئ المهيأة في سفوح الجبال

(1) Féraud (Ch. L.), Zebouchi..., op. cit., pp. 121 - 395.

المكسوة بالغابات الكثيفة، وكذلك لكثرة عدد سكان تلك المنطقة التي تشتهر بتعدد قبائلها وشدة مراسها في الحروب، ومن هذه القبائل التي كانت تعيش في تلك الجهات عند ظهور ابن الأحرش نذكر: بني فرقان، وأولاد عطية، وبني بلعيد، وأولاد قاسم، وبني مروان، وبني مسلم، وبني عواط، وبني حبيبي، وأولاد علي، وأولاد عيدون، وبني صبيح، وبني تليلان، وبني خطاب، وبني معزوز، وبني صالح، والعرابة، وأولاد مبارك، وبني قائد، والعشائر، وبني هارون، وبني تيفوت، والجبالة، وأولاد بلعفو، وبني عمران، وبني يدير، وبني عائشة، وبني حسان، وبني محاسنة، وأولاد محمد وغيرهم[1].

3 ـ توفر الظروف الدولية المساعدة على الثورة: وذلك للتنافس الشديد الذي كان قائماً بين الدول الأوروبية وفي طليعتها إنكلترا وفرنسا، على اكتساب مناطق النفوذ ونيل المزيد من الامتيازات في الولايات العثمانية، ومن جملتها إيالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب التي أصبحت ميدان صراع حاد، اتخذ أبعاداً دولية بعد أن نجح الإنكليز في إخراج الفرنسيين من مصر (1801م) وانتهاجهم سياسة الضغط على الباب العالي ليتخذ موقفاً عدائياً من أحداث الثورة الفرنسية وطموحات نابليون.

ففي الوقت الذي حاول فيه الإنكليز محاصرة فرنسا والتضييق عليها في فترة الحروب النابليونية، كانت الإيالة الجزائرية على علاقة وطيدة بفرنسا، التي تمكنت في عهد الداي بابا حسان (1792 ـ 1798م) من نيل القروض والحصول على شحنات ضخمة من الحبوب كانت المناطق الجنوبية من فرنسا في أشد الحاجة إليها، وهذا ما أقلق الإنكليز وزاد من تخوفاتهم من نتائج هذه العلاقة، لا سيما بعد أن نجح المفوض الفرنسي دوبواتانيل من عقد معاهدة صداقة مع حكومة الجزائر[2]، وقد تمكن الإنكليز أخيراً بالالتجاء إلى الباب

---

(1) لعبت كثافة القبائل والسكان في هذه المنطقة دوراً في النجاحات الأولى لحركة ابن الأحرش.

(2) Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., pp. 211 et esq.

العالي من إلغاء هذه المعاهدة ودفع الداي بابا حسن إلى اتخاذ موقف عدائي ضد فرنسا بحجة استيلائها على مصر.

ونظراً لهذه الظروف فإن بعض الكُتَّاب الفرنسيين ذهبوا إلى حد القول بأن ابن الأحرش كان مدفوعاً في حركته ضد سلطة البايليك، من طرف الإنكليز[1]، مستدلين في ذلك على أن الإنكليز كانوا قد اتصلوا بابن الأحرش في مصر ومنحوه الهدايا وسارعوا بتقديم يد العون إليه ونقله مع بقية الحجاج المصاحبين له إلى تونس ومنها إلى مدينة عنابة على ظهر السفن التابعة لهم، كما أنهم منحوه بندقية ذات ثلاث طلقات، وهي من المخترعات الحديثة آنذاك[2].

ومن بين الظروف الملائمة للثورة رغبة باي تونس حمودة باشا في خلق صعوبات لحكومة الجزائر التي كان يناصبها العداء، وقد وجد في ابن الأحرش وسيلة ملائمة للحد من تطلعات حكام الجزائر وإبعاد الخطر عن إيالة تونس، وتشير كثير من المصادر إلى أن الباي حمودة باشا استقبل ابن الأحرش وأكرم وفادته عندما حل بتونس وأوعز له بإمكانية القيام بتمرد على حكومة الدايات ووعده بالعون والمساعدة، فاستكان له ابن الأحرش، وقد أورد ذلك الشريف الزهار بقوله: «حمودة باشا كانت له دسيسة في خاطره على ملوك الجزائر. . فاستدعى في أحد الأيام ابن الأحرش ووسوس له قائلاً: إن رجلاً مثلك شجاعاً ـ وكلام بهذا المعنى ـ يجب أن يذهب إلى ملك الترك (بالجزائر) وينزعه من أيديهم ونحن نمدك بما يخصك والعرب يتبعونك لكثرة ما ظلمهم الأتراك»، ثم عقب بعد ذلك مبيناً غرض حمودة باشا من ذلك بقوله: «وكان مقصد حمودة باشا أن يشغلهم عنه لا غير»[3]؛ وعلى كل فإننا نرجح احتمال انتهاج حمودة باشا هذه السياسة المعادية لحكام الجزائر، لا

---

(1) Sander - Ray, op. cit., p. 560.
Lacroix, op. cit., p. 8.

(2) Idem, p. 9.

(3) الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص85.

سيما بعد أن التجأ إنكليز باي قسنطينة إلى تونس هرباً من داي الجزائر، وبعد أن اشتد الخلاف واندلعت الحرب فيما بعد بين تونس والجزائر في عهد الباي عبد الله الذي قضى على ثورة ابن الأحرش.

جـ ـ أسباب فشل ثورة ابن الأحرش:

يعود فشل ثورة ابن الأحرش إلى أسباب عدة منها:

1 ـ عدم تمكن الطريقة الدرقاوية من إيجاد أنصار لها بالشرق الجزائري: وذلك لكون أغلب العشائر الكبيرة والقبائل القوية كانت تدين بالولاء لشيوخها وزعمائها، الذين كانوا يستمدون نفوذهم من رجال البايليك مقابل الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، كما أن أغلب سكان الأرياف ببايليك الشرق كانوا ينتمون للطريقة الرحمانية المهادنة للحكام الأتراك والمتعاملة مع سلطات البايليك، وهذا بخلاف الغرب الجزائري الذي استطاعت الطريقة الدرقاوية أن تتغلغل فيه وأن تكتسب ولاء أغلب قبائله لا سيما الخاضعة منها لسلطة البايليك مثل قبائل «الرعية»، بحيث أصبحت تشكل القوة الرئيسية المعادية للأتراك والمناهضة لنفوذهم في تلك الجهات، وذلك منذ أن نجح أول داعية درقاوي بنواحي تلمسان يعرف بمحمد بن علي القاطن بعين الحوت من تجنيد الفلاحين ضد سلطة البايليك عام 1780م، ورغم تمكن الباي الحاج خليل متولي بايليك الغرب من إخماد حركته[1]، فإن عامة الناس ظلت تعتقد بصلاح وصدق تنبؤات دعاة درقاوة الذين ظهروا بعده في تلك الجهات.

إن فشل ابن الأحرش في ثورته وانتقاله إلى الغرب الجزائري لمناصرة ابن الشريف الدرقاوي يكمن في منافسة أتباع الطريقة الرحمانية له بالشرق الجزائري، بحيث لم يتمكن من إيجاد أتباع للطريقة الدرقاوية التي يتزعمها، فلم ينضم إليه من شيوخ الزوايا والمرابطين سوى من كان ناقماً على الباي عصمان ومعادياً شخصياً لرجال البايليك، مثل سيدي محمد بن عبد الله

---

(1) Lacroix, op. cit., pp. 5 - 6.

الزبوجي والمرابط بن بغريش والمرابط بن بركات؛ والدليل على عدم تمكنه من جلب عامة الناس إلى الطريقة الدرقاوية هو أن كلمة درقاوي في الشرق الجزائري لا تدل على الشخص المنتسب إلى الطريقة الدرقاوية، وإنما يقصد بها عادة كل فرد يتزعم الثورة ويدعو إلى التمرد بغض النظر عن مذهبه أو انتسابه، ولهذا عندما يتصل أي ثائر برجال البايليك أو يتعامل معهم يسقط عنه هذا اللقب ولم يعد يعرف عند العامة بالدرقاوي[1].

2 ـ عدم اغتنام ابن الأحرش الفرصة المواتية للقضاء على نفوذ البايليك سواء عند مهاجمته في أول الأمر قسنطينة أو إثر القضاء على المحلة التركية وقتل الباي عصمان بوادي زهور، مما سمح لسكان قسنطينة والحكام الأتراك من تنظيم أنفسهم وجلب الإمدادات من الجزائر، وقد كتب أعيان قسنطينة وعلى رأسهم سيدي محمد بن الفقون خطاباً إلى داي الجزائر يخبرونه فيه «بموت الباي وفناء العساكر وتشتيت الخزائن والأمحال، ويتخوفون من رجوع ابن الأحرش إلى البلاد في الحال»[2]، فسارع الداي إلى إرسال قوة عسكرية والاتصال بشيوخ القبائل الموالين للبايليك وعلى رأسهم آل المقراني بمجانة، وبذلك وجد ابن الأحرش نفسه أمام تحالف رجال المخزن وفرق اليولداش واضطر إلى الالتجاء إلى الجبال منذ مطلع سنة 1805م، ولم يطل به الأمر حيث تعرض للهزائم المتكررة سنة 1806م.

ولعل الخطأ الجسيم الذي ارتكبه ابن الأحرش هو عدم معاودة الهجوم على قسنطينة على حين غرة وبقاؤه بمنطقة الشمال القسنطيني وتركه للطريق السلطاني الرابط بين قسنطينة والجزائر مفتوحاً تنتقل عبره الأخبار ويصل عن طريقه البريد وتسلكه الفرق العسكرية المتوجهة لمهاجمة الثائرين، ونفس هذا الخطأ الحربي ارتكبه فيما بعد ابن الشريف الدرقاوي بالغرب الجزائري إثر انتصاره في فريطيسة واستيلائه على معسكر، إذ بقي محاصراً لوهران ينتظر

(1) De Neveu, op. cit., p. 124.

(2) العنتري، تاريخ بايات قسنطينة. . .، المصدر نفسه، ص49.

نتيجة المفاوضة مع الباي ورجاله وينتظر وصول شيخه سيدي العربي اليوبريجي من المغرب في مهمة الوساطة والمصالحة.

3 ـ انتهاج البايليك سياسة الترغيب والترهيب التي أعطت نتائج إيجابية ومكنت في آخر الأمر من عزل ابن الأحرش عن أغلب القبائل التي ناصرته في أول الأمر، ففي هذا المجال بادر رجال البايليك إلى منح المكافآت وإعطاء الوعود وتخصيص الهدايا لأعيان المدن وشيوخ القبائل والزوايا الذين أبدوا معارضتهم لابن الأحرش، وقد وجه داي الجزائر رسائل بهذا الغرض، منها رسالة إلى الشيخ سيدي محمد بن الفقون جاء فيها بعد عبارات التحية: «أما بعد فرانا [إننا] نستكثر خيرك من شأن وقوفك وصيانتك للبلاد ونصحك وحمايتك للعباد، فإن ذلك منك معروفاً... ثم نلتمس منكم الدعاء الصالح الجالب لنا ولكم كل المنافع والمصالح، وما أنت إلا حبيبنا وصديقنا... كتب بأمر من الباشا بالجزائر»[1]؛ وكذلك رسالة أخرى إلى عامة الناس بقسنطينة يؤكد لهم فيها مساندة الدولة لهم، جاء فيها ما يلي: «إلى العلماء والأبرار وأكابر ناس قسنطينة الأخيار من الخاصة والعامة أما بعد، فقد كنتم خبرتمونا بموت عصمان باي وفناء العساكر وتشتت الخزائن والأمحال وخفتم من رجوع الشريف إليكم فرانا ببال منكم وكونوا هانئين مطمئنين، ثم نستكثر من خيركم ونقدر إحسانكم من كونكم وقفتم وقوف الجهد والاجتهاد حتى دفعتم العدو عن البلاد»[2].

وبعد فترة قصيرة من ذلك بعث الداي الحاج علي بن خليل سنة 1224هـ ـ 1809م رسالة إلى المرابط محمد أمقران بمدينة جيجل جاء فيها ما يؤكد تعاون رجال الزوايا مع البايليك، إذ تضمنت هذه الرسالة الفقرات التالية: «الحمد لله تعالى بمنه وكرمه مقام المكرمين أولادنا كبراء جيجل وقايدهم والمرابطين خصوصاً محمد أمقران المرابط سدده الله وسلام عليكم.

---

(1) المصدر السابق، ص49.

(2) مسلم بن عبد القادر، المصدر نفسه، ص68.

ولنا عندكم حاجة تقضوها لنا إن كنتم منا وإلينا، وهي أن ذلك الرجل الذي هو بوادي الزهور من جهة ابن الأحرش الذي كان هناك سابقاً يدعي أنه حفيده وهو مشتغل بالكذب والبهتان يغر الناس بالكذب ويغريهم بالبهتان ويقودهم إلى الفساد والضلال... فإن أمكنكم أن تتحيلوا عليهم بما يظهر لكي تظفروا به فلكم عندنا جميع ما تشتهونه ولكم منا الحرمة الكاملة والميزة الشاملة وتكونون عندنا في المرتبة العلية، فاجتهدوا واحرصوا على الظفر به فإن ظفرتم به فابعثوه إلينا نكافيكم بما يرضيكم والسلام. كتب عن إذن المعظم الأرفع مولانا الدولاتلي السيد علي باشا أيده الله»[1].

هذا في الوقت الذي استقبل فيه كل من الداي بالجزائر والباي بقسنطينة الوفود التي أتت إليهما تقدم فروض الطاعة وتعلن الولاء وتتنصل من ابن الأحرش، وقد وعد الداي وفد أعيان مدينة جيجل وبني قائد وعلى رأسه سي الطاهر بن أمقران مرابط جيجل، بالعفو عن كل سكان مدينة جيجل ونواحيها، كما حصل وفد القبائل الذي توجه إلى الباي بقسنطينة وعلى رأسه شيخ قبيلة بني عمران على العفو إذ وعدهم الباي بعدم تتبعهم أو إيقاع العقاب بهم[2].

أما السكان الذين ناصروا ابن الأحرش ووقفوا معه في ثورته فإنهم تعرضوا للعقاب، فبأمر من داي الجزائر توجه الرايس حميدو بقطع من البحرية الجزائرية ليهاجم مؤيدي ابن الأحرش بجيجل وإحراق السفن التي كانت تابعة له بمرسى مدينة جيجل[3]. كما أن الباي عصمان قبل هزيمته وموته حاول أن يبث الرعب ويوقع الهلع في نفوس السكان حتى يبتعدوا عن ابن الأحرش فبادر بإحراق كثير من الدواوير التابعة لقبيلة أولاد عيدون وأوقع العقاب بالقبائل التي مر عليها في طريقه إلى وادي زهور[4].

---

(1) Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., pp. 211 - 212.

(2) Archives d'Outre - mer, op. cit., p. 15.

(3) Grammont, op. cit., p. 364.

(4) Féraud (Ch. L.), Oued El - Kebir..., op. cit., p. 203.

4 ـ نفور سكان المدن من ابن الأحرش، ومعاداة شيوخ القبائل له: ويعود السبب في ذلك إلى تعارض المصالح واختلاف طرق العيش وأسلوب الحياة بين أهالي الريف وسكان الحواضر وانعدام الصلة بين الثائرين وعامة الناس بالمدن، فسكان قسنطينة كانوا منغلقين على أنفسهم مترفعين على أهالي الريف ومتخوفين منهم، بينما كان سكان المناطق الريفية المنعزلين في بطون الأودية وسفوح الجبال يعتدون بشجاعتهم ويرون في سكان المدن مجرد أعوان للبايليك وعيوناً للسلطة الحاكمة، ولنا في العبارات التي كان يتبادلها رجال القبائل خارج الأسوار مع سكان قسنطينة ما يبرز هذا النفور ويؤكد هذا العداء الذي كانت تتميز به العلاقة بين الحواضر والأرياف أواخر العهد العثماني، فقد أورد صالح العنتري على لسان أنصار ابن الأحرش قولهم: «آه يا لبلدية سترون ما نصنع بكم حيث عصيتم سيدي محمد بن عبد الله الشريف»، وقد رد عليهم ـ حسب هذه الرواية ـ أهالي المدينة المحاصرين من فوق الأسوار: «يا معشر القبائل المغترين نحن لا نسلم في بلادنا وسنقاتلكم حتى نهزمكم أو نموت بأجمعنا»؛ كما أثبت العنتري كلاماً منسوباً لابن الأحرش يندرج في هذا المعنى إذ صرح في الجموع المتوجهة لمهاجمة مدينة قسنطينة بما يلي: «امشوا معي إلى قسنطينة كي ندخلها فنغنم أرزاقها ونسكن ديارها»[1].

أما زعماء العشائر وشيوخ القبائل الكبيرة، فقد رأوا في حركة العامة خروجاً عن التقاليد، واعتبروا ابن الأحرش منافساً خطيراً يعرض مكانتهم وسمعتهم ونفوذهم للخطر، فسارعوا إلى إمداد الدولة بالمساعدة وتجنيد فرسانهم للقتال مع فرق اليولداش، وكان على رأس هؤلاء شيوخ أولاد مقران بمجانة وسطيف، وأولاد عاشور بفرجيوة، وعائلة ابن قانة بالزيبان التي كانت تربطها بالباي عبد الله صلة المصاهرة، فقد كان الباي عبد الله متزوجاً من ابنة قانة المدعوة الدايخة[2].

---

(1) العنتري، تاريخ بايات قسنطينة، المصدر نفسه، صص41 ـ 42.

(2) الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص86.

د ـ نتائج ثورة ابن الأحرش:

لقد أسفرت هذه الثورة عن نتائج خطيرة في التاريخ الجزائري، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 ـ أضعفت نفوذ البايليك بالأرياف: إذ تسببت ثورة ابن الأحرش في إضعاف نفوذ البايليك بالأرياف، وزيادة انعزال المدن، وذلك لما نتج عنها من خسائر فادحة في الأموال والأرواح والأسلحة، فلم ينج إلا القليل من محلة الشرق المؤلفة من أربعة آلاف جندي أغلبهم من الأتراك وقليل منهم من فرق زواوة، والتي ساندها ثلاثة آلاف وخمسمائة فارس من القوم التابعين لعشائر المخزن المتعاملة مع البايليك مثل دريد والتلاغمة وعبد النور والزمول وأولاد عنان وريغة سطيف، هذا زيادة على ضياع البنادق وترك أربعة مدافع في الميدان وإتلاف ودائع خزينة الشرق التي حملها الباي معه ولم يترك منها شيئاً بخزينة قسنطينة[1]، ومما يلاحظ أن هذه الأسلحة والأموال اقتسمتها القبائل بينها ولم يستطع رجال البايليك استرجاعها.

2 ـ أقنعت سكان الأرياف بإمكانية الثورة على سلطة البايليك ورفض دفع الضرائب والمطالب المخزنية، وعدم الرضوخ للأحكام الجائرة، وشجعت بعض الدعاة على التمرد مثل الثائر الذي ظهر بعد انسحاب ابن الأحرش وادعى أنه حفيده، وواصل المقاومة في الجهات الشمالية والشمالية الغربية من البايليك، ولم يستطع الداي الحاج علي باشا القضاء عليه إلا بعد الاستعانة بالمرابطين وشيوخ القبائل، كالمرابط محمد أمقران المقيم بجيجل والذي وجه له الداي رسالة في سنة 1224هـ ـ 1809م يطلب منه القبض على هذا الثائر ويحذره من أقواله، وقد جاء من هذه الرسالة: «الحاصل أننا سمعنا يدور في تلك النواحي على الضلال والفساد فلا يغرنكم ما تسمعوه منه كله كذب وبهتان والسلام»[2].

---

(1) Féraud (Ch. L.), Oued El - Kebir..., op. cit., p. 203.

(2) Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., p. 212.

3 ـ تسببت في انتشار حركة تمرد واسعة النطاق في أوساط القبائل الجبلية شملت الجهات الشرقية والوسطى من البلاد الجزائرية، وتعرضت بسببها للخطر مدن المدية ومليانة وتنس، وتجاوبت معها قبائل أولاد نائل والجنوب التي سارعت إلى الامتناع عن دفع الضرائب ورفع السلاح في وجه رجال البايليك، ومن أبرز مظاهر اتساع حركة العصيان التي كانت امتداداً لثورة ابن الأحرش محاصرة رجال القبائل الثائرة لمدينة المدية عاصمة بايليك التيطري والاستيلاء على حصن سور الغزلان مركز الحامية التركية ونقطة العبور الرئيسية بين مدينتي الجزائر وقسنطينة[1]. ورغم عشوائية هذه الحركات المناهضة للبايليك وانعدام التنسيق بينها إلا أنها تطلبت من الحكام بذل جهود عسكرية مضنية للتغلب عليها وإعادة الأمور إلى نصابها ولا سيما في المناطق الواقعة ببايليك التيطري.

4 ـ زادت في حدة التنافس الإنكليزي الفرنسي على اكتساب مناطق النفوذ والحصول على الامتيازات بالإيالة الجزائرية، وهذا ما جعل كثيراً من الناس آنذاك يعتقدون في بادئ الأمر أن ابن الأحرش يتعامل مع الفرنسيين، وذهب بعض الناس المتأثرين بالحملة الفرنسية على مصر إلى حد القول بأن الإمبراطور نابليون كان على رأس الثائرين وكادت هذه الأخبار التي لا أساس لها من الصحة أن تجد آذاناً صاغية من بعض رجال الديوان إثر وصول قطع من الأسطول الفرنسي بقيادة جيروم نابليون للتفاوض مع الجزائريين على إطلاق الأسرى الفرنسيين والإيطاليين الذين وقعوا في أيدي البحارة الجزائريين[2].

كما اعتقد كثير من الناس أن للإنكليز صلة بالثورة نظراً لعلاقتهم الوطيدة بابن الأحرش الذي أصدر أوامره للسفن التابعة له بعدم التعرض للبواخر الإنكليزية[3].

---

(1) Lacroix, op. cit., p. 7.

(2) Berbrugger (A.), Un Chérif..., op. cit., pp. 211 - 212.

(3) Piesse, op. cit., p. 377.

نتج عن ثورة ابن الأحرش اضطراب الأحوال الاقتصادية، فأهملت الفلاحة واختفت الأقوات وحدثت مجاعة عانى منها سكان الأرياف والمدن على حد سواء، وقد وصف العنتري سوء الأحوال الاقتصادية هذه بقوله: «وهاته الواقعة، أي موت الباي عصمان على يد ابن الأحرش، أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب من كثرة الهول واضطراب الرعية... ومن أجل ذلك الاضطراب انعدمت الحراثة في تلك السنة (1219هـ ـ 1804م) أيضاً في جهات كثيرة وانفقدت حبوب الزرع بقيام ذلك الهول... وقل من يأتي بها الأسواق مخافة الطرقات وقتئذ... فحصلت للناس شدة... قد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك خصوصاً بعض نواحي القبلة فإنهم تشتتوا عن منازلهم»[1].

ومما زاد في خطورة هذه الأوضاع الاقتصادية حدوث الجفاف بجهات الشرق الجزائري الذي صادف ولاية الباي طوبال (1808 ـ 1809م)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة حتى أن بعض التسجيلات التي تعود لتلك الفترة ذكرت: «أن القمح وصل إلى خمسة عشر ريالاً للصاع، والشعير بثمانية ريالات للصاع، وهذا الشر باقي إلى سكة التاريخ وهي سنة إحدى وعشرين (1221) والله يلطف بعباده ويجعل الفرج قريباً بمنه وكرمه آمين»[2]. وقد عبرت الأشعار الشعبية التي كان يتناقلها الناس بصدق وعمق عن الحالة المعيشية المتردية التي أعقبت ثورة ابن الأحرش، كما جاء في البيتين التاليين[3]:

تحزمت رجالي للفتن ... التل يخلى وتزول منه الذخائر
وتصير النخلة، برخلة ... ولا شك تخلى الجزائر

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر الشعبي الرحموني الذي عاصر أحداث ثورة

(1) العنتري، مجاعات، المصدر نفسه، ص31.
(2) Notes chronologiques..., op. cit., p. 165.
(3) Féraud (Ch. L.), Zebouchi..., op. cit., p. 125.

ابن الأحرش[1]:

الأسعار راه اغلات وحتى أمطار الصيف ادفاقوا
الحرث راه صعب نبته اليبس والحجر يكثروا

هذا وفي ختام هذا البحث يجدر بنا أن نسجل أن ثورة ابن الأحرش تعتبر بحق ثورة شعبية وانتفاضة فلاحية على المظالم والقهر الذي كانت تعاني منه الأرياف الجزائرية أواخر العهد العثماني، وذلك من جراء السياسة المالية الثقيلة للبايليك والتصرفات الجائرة لبعض الحكام، وقد عبرت بعمق عن مدى التعاسة والبؤس الذي عرفته جموع الفلاحين، وعن مدى تمسك سكان الأرياف بالمبادئ البسيطة للإسلام الصوفي المتميز بالتقشف والزهد والذي تدعو إليه الطريقة الدرقاوية بصفة خاصة.

كما تعتبر هذه الثورة من الحركات الشعبية التي كانت تهدف إلى وضع حد لاستنزاف خيرات الريف وتسخير سكانه لفائدة الامتيازات الأجنبية والاحتكارات اليهودية التي كانت تهدف إلى تصدير أكبر كمية من الحبوب والمواد الأولية التي ينتجها الريف بأسعار زهيدة في فترة كانت فيها المجاعة والأمراض تعصف بالسكان، وذلك بأمر من الداي مصطفى باشا الذي مكن التجار اليهود (بكري وبوشناق) من كل احتياطي الحبوب بالشرق الجزائري، ولعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن ثورة مثل التي تزعمها ابن الأحرش كانت متوقعة في الشرق الجزائري إثر موت الداي محمد عثمان باشا وقتل صالح باي (1792م) وتولي حكام متعاملين مع التجار الأوروبيين واليهود ولو على حساب المصالح الحيوية للإيالة الجزائرية.

هذا وقد بقيت ثورة ابن الأحرش عالقة بالذاكرة الشعبية لمدة نصف قرن[2]، وإن ظلت أسبابها العميقة خافية على الجموع الشعبية[3]، بحيث

(1) Cour (A.), Constantine en 1802 d'après un conte populaire, in Revue africaine, 1919, pp. 227 - 231.

(2) Berbrugger, Un Chérif..., op. cit., p. 209.

(3) Vayssettes, op. cit., p. 476.

أصبحت مع مرور الزمن رمزاً للمقاومة ومثالاً للثورة، وأصبح كل ثائر بنواحي الشمال القسنطيني يطلق عليه الأهالي اسم البودالي ويشتهر بابن الأحرش أو الدرقاوي مثل الثائر الذي ظهر عند بني تيفوت عام 1849م وعمره لا يزيد عن 30 سنة، والثائر زغودة الذي عرف بالدرقاوي وهاجم الحروش عام 1842م قبل أن يستشهد عام 1843م في معركة ضد القائد الفرنسي الكولونيل مونتانياك، ويعرض رأسه بسوق قسنطينة لإرهاب السكان(1)، وكذلك مرابط بني يدير المدعو سيدي عبد الله مولاي الشقفة الذي تصدى للتوسع الفرنسي عام 1843م، وقد ذكرت التقارير الفرنسية أنه كان يعرف لدى العامة بالبودالي أو ابن الأحرش وأن أغلب الناس كانوا يعتقدون بأنه قام لطرد الكفار من الجزائر، لكن ما لبث أن اختفى عن مسرح الأحداث بعد فشل هجومه على جيجل وقتل أكثر من 200 من رجاله(2)؛ وبعد سنوات قليلة ظهر ثائر آخر بالناحية رأى فيه الناس تجديداً لثورة ابن الأحرش وهو الشريف مولاي محمد أحد رفاق بومعزة بمنطقة الظهرة، وقد تمكن هذا الثائر من محاصرة مدينة جيجل في يوم 3 أكتوبر 1847م بحوالي 1200 رجل من القبائل المجاورة ولم يتراجع عنها إلا بعد معركة حامية الوطيس(3).

وبذلك تبقى ثورة ابن الأحرش ملحمة شعبية تتناقلها الأجيال وتحاول الاقتداء بها في التصدي للاستعمار الفرنسي ومقاومة مشاريعه الاستيطانية؛ لأن التاريخ بالنسبة للشعوب ليس فقط أحداث تذكر، وإنما هو تجارب تكتسب، وقد كانت ثورة ابن الأحرش تجربة في رفض الظلم ودرساً في أن القوة الحقيقية في جزائر القرن التاسع عشر والعشرين تكمن في الريف وتتمثل في التجنيد المستند إلى الواعز الديني الذي كانت تمثله الزوايا والطرق الدينية، فهو وحده المحرك للأحداث والمعدل لسير التاريخ الجزائري.

(1) De Neveu, op. cit., p. 124.

(2) Archives d'Outre - mer à Aix - en - Provence, 104 - 78, Moulay - Chekfa.

(3) Féraud (Ch. L.), Histoire des villes la province de Constantine, "Djidjelli", p. 253.

موقف الأمير عبد القادر
من بقايا السلطة العثمانية بالجزائر
«جماعة الكراغلة وفرسان المخزن»(1)

رغم تعدد الكتابات حول الأمير عبد القادر، وتنوع الدراسات حول المقاومة التي تزعمها ضد الاحتلال الفرنسي، إلا أن هناك عدة جوانب ظلت بعيدة عن الاهتمام ولم تحظ بقدر كاف من المعالجة والبحث، ومن هذه الجوانب موقف الأمير عبد القادر من السلطة العثمانية ورجالاتها بالجزائر، قبل الاحتلال وأثناء المقاومة المسلحة. هذا وتكمن أهمية هذا الجانب من تاريخ الأمير عبد القادر في كونه يؤكد لنا استمرارية سيادة الدولة الجزائرية وتطورها بانتهاء دور العناصر التركية وبروز أشخاص جزائريين أكثر ارتباطاً بالأرض الجزائرية والتحاماً بسكانها، فضلاً عن أن علاقة الأمير ببقايا الإدارة العثمانية بالجزائر تعطي لنا صورة حقيقية عن الأوضاع الاجتماعية الخاصة التي كانت تعيشها الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول أن نتعرض في مستهل هذا البحث إلى العوامل التي تحكمت في موقف الأمير عبد القادر من الحكم العثماني مع محاولة استعراض سياسته تجاه الحكام العثمانيين بالجزائر والمتعاملين معهم من الكراغلة ورجال المخزن وشيوخ القبائل، مرجئين علاقته مع أحمد باي والباب العالي إلى بحث آخر.

---

(1) مقال نشر في مجلة التاريخ، العدد الخاص بالذكرى المائوية لوفاة الأمير عبد القادر (1883 ـ 1983م)، سنة 1983، صص39 ـ 48. وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، الجزء الثاني، صص231 ـ 246.

أ ـ العوامل المتحكمة في علاقة الأمير عبد القادر بالبايليك:

ففي المرحلة التي سبقت سقوط الجزائر في يد الفرنسيين (4 جويلية 1830م)، والتي اكتملت فيها شخصية عبد القادر بن محيي الدين الهاشمي، نلاحظ أن هناك عدة عوامل وظروف دفعته إلى التخوف من رجال البايليك وانتهت به إلى معاداتهم وعدم الاعتراف بشرعية سلطتهم، ومن هذه العوامل نذكر:

1 ـ انتساب عبد القادر إلى قبيلة هاشم العربية الأصيلة، ومكانة أسرته الشريفة في منطقة غريس، حيث كان جده سيدي مصطفى بن محمد المعروف بسيدي قادة موضع إكبار وإجلال من رجال قبيلة هاشم، كما كان أبوه الشيخ محيي الدين رجل دين ينتسب إلى الطريقة القادرية، يتبرك به سكان تلك الناحية ويرجعون إليه في أمورهم، وحتى عند احتجازه بوهران من طرف الباي حسن بن موسى (باي وهران) ظل الناس يتوافدون عليه ويعرضون عليه خدماتهم ويلتمسون منه الدعوات الصالحة، ونفس المكانة حظي بها ابنه عبد القادر عندما أصبح شاباً واكتسب ثقافة دينية واتصف بالورع والتقوى.

وقد عبرت بعض الإشاعات والأقاويل المتداولة بين عامة الناس بمنطقة غريس عن مدى تعلق الناس بعبد القادر واعتقادهم في قدرته على إصلاح أمورهم، ومفاد هذه التنبؤات الشعبية أن حكم البايليك سيزول وأن شاباً عربياً اسم أمه زهرة سوف يحكم الناحية الغربية، وذهبت بعض هذه الإشاعات إلى حد القول بأن اسم هذا الشاب عبد القادر، كل ذلك أشعر عبد القادر بن محيي الدين بأصالة نسبه ورفعة مكانته وأقنعه بعدم شرعية الحكام الأتراك بعد أن عجزوا عن الوقوف في وجه الفرنسيين.

2 ـ عداء الباي حسن بن موسى آخر بايات وهران (1816 ـ 1831م) للطرق الدينية وتخوفه من زعماء العشائر وشيوخ القبائل العربية ببايليك الغرب، وكذلك معاملة قيادة البايليك ورجال المخزن للأهالي بقسوة، واتباعهم سياسة تتصف بالعجرفة والترفع في تعاملهم مع رؤساء القبائل وشيوخ الزوايا والطرق الدينية بعد أن استرجعوا وهران من الإسبان (1792م) ونجحوا في القضاء على ثورة درقاوة وأبعدوا خطر الطريقة التجانية.

ومن رجال الزوايا الذين كان يتخوف منهم رجال البايليك أسرة الشيخ محيي الدين المنتسب إلى الطريقة القادرية التي ما فتئت مكانتها تزداد ونفوذها يتعاظم، ورغم التزام الشيخ محيي الدين جانب الحذر والحيطة مع حكام البايليك بعد تورط أخيه سيدي علي بوطالب في مساعدة التجانيين في هجومهم على معسكر، واضطراره إلى الاختفاء والتستر مدة طويلة، إلا أن رجال البايليك وعلى رأسهم الباي حسن كانوا يتحينون الفرصة للحد من نفوذ الشيخ محيي الدين والإطاحة بأسرته، وقد أوقع العقاب ببعض رجال قبيلة هاشم إثر هجوم التجاني على معسكر وفرض على أفراد تلك القبيلة غرامة قدرت بخمسين ألف ريال بوجو، ثم سنحت له الفرصة أن يحتجز الشيخ محيي الدين وابنه عبد القادر بوهران مدة، بعد أن اعترض فرسان المخزن طريق الشيخ محيي الدين وابنه وأتباعهما بنواحي الشلف بالقرب من وادي جديوية، وحولوا اتجاههم إلى وهران، ولم ينج الشيخ محيي الدين وابنه عبد القادر من عقاب الباي إلا بفضل وساطة بعض رجال المخزن كمصطفى بن إسماعيل والمرصالي، ووساطة بعض أفراد أسرة الباي نفسه، إذ تذكر الروايات أن زوجة الباي وأمه كان لهما دور في إطلاق سراح الشيخ محيي الدين وابنه.

كل هذه الأحداث والمواقف عمقت انتساب عبد القادر للطريقة القادرية وزادت اعتزازه بحياة البداوة ذات القيم الإسلامية العربية الأصيلة التي تأبى ظلم الحكام وتعسفهم.

3 ـ تعرَّف عبد القادر على التصرفات الجائرة للحكام الأتراك ورجال المخزن سواء بمعسكر أو بوهران، وقد عاين ذلك عن قرب عند إقامته بوهران أثناء تلقيه العلم بمدرسة أحمد بن خوجة مع بعض أبناء الأعيان وموظفي البايليك قبل أن يعود إلى مسقط رأسه (1823م)، وكذلك عند استقراره بدار التاجر المغربي بوهران مع أبيه، في انتظار ما يصدره الباي حسن في شأنهما إثر احتجازهما بوهران (1826م)، وهذا ما سمح له بأن يطلع على مدى ما كان يقترفه رجال البايليك من جور وتعدي في حق السكان، مما أدى به إلى اعتبارهم أعداء الله مضطهدي بني جنسه من العرب، وقد أشار إلى ذلك بول

آزان (Paul Azan) بقوله: «إن أصول العداء المستحكم الذي يكنه عبد القادر للأتراك يعود إلى ذلك الإحساس العميق بمدى الجرح الذي أصاب قلبه اليافع وإحساسه الجياش من تصرفاتهم الجائرة».

4 ـ تأثره بأوضاع المغرب الأقصى حيث تقوم الدولة العلوية معتمدة في بسط نفوذها وإقرار سلطتها على ادعاء النسب الشريف وخلق صلات وروابط برجال الدين وشيوخ الزوايا وزعماء العشائر، بينما الحكام الأتراك بالجزائر رغم نجاحهم في تأسيس دولة جزائرية مستقلة إلا أنهم ظلوا منعزلين عن باقي السكان، ومعتمدين في فرض حكمهم على القوة الحربية والأساليب العسكرية التي أخمدت الثورة الدرقاوية بالغرب الجزائري، وأخضعت سكان الأرياف لحكم البايليك ومتطلباته المالية الثقيلة.

5 ـ تعرف عبد القادر على الحركة الإصلاحية بالمشرق العربي عندما أدى فريضة الحج مع أبيه (1826 ـ 1827م)، فقد شهد حالة تونس تحت حكم الأسرة الحسينية واطلع على تجربة محمد علي بمصر عندما نزل الإسكندرية مع أبيه واستقر مدة بالقاهرة وحظي مع أبيه بمقابلة محمد علي حسبما تشير إلى ذلك بعض المصادر.

كما اطلع على أحوال الحجاز وتعرف على أوضاع الشام والعراق، مما زاد في سعة أفقه ومكنه من مقارنة أحوال البلاد الجزائرية بأوضاع البلاد العربية الأخرى، وجعله يكوّن فكرة عن أوضاع الإيالة الجزائرية مفادها أن الحكام الأتراك والمتعاونين معهم من عناصر تركية وكراغلة ورجال المخزن فشلوا في رد العدو وحماية السكان وإقرار العدل والنهوض بالبلاد، وهذا ما جعله يرفض الاعتراف بشرعية سلطتهم والتسليم بجدارة حكمهم للبلاد، الأمر الذي دفع أحمد باي قسنطينة إلي القول في إحدى رسائله إلى الباب العالي «بأن عبد القادر حاول إقناع الناس بأنه سوف يأخذ قسنطينة ويقضي على بقايا حكم الأتراك في هذه المقاطعة».

كل هذه العوامل المختلفة ساهمت في بلورة موقف الأمير عبد القادر من

الحكام الأتراك بالجزائر، وأملت عليه سياسة تتصف بعدم الثقة فيهم في بعض الأحيان، وبالعداء السافر لهم في مناسبات أخرى.

ولعل أول مناسبة أظهر فيها عبد القادر موقفه صراحة من الحكام الأتراك، تعود إلى أواخر سنة 1830م، عندما عارض مد يد المساعدة للباي حسن حاكم وهران، بحجة عدم القدرة على حماية هذا الباي بمعسكر؛ لأن ذلك يثير غضب القبائل المعادية للمخزن، وقد تمكن بالفعل من إقناع أبيه ووجهاء قومه بوجهة نظره هذه، وكان الباي حسن قد طلب المساعدة والحماية من الشيخ محيي الدين وعشيرته بعد نزول الفرنسيين بالجزائر وتوجههم لاحتلال وهران، نظراً لتخوفه من هجوم القبائل المعادية له على وهران، ولضعف الحامية التركية التابعة له والتي لم يكن عدد أفرادها يزيد عن 800 جندي، وهذا ما اضطر الباي حسن بعد فشله في الحصول على عون الشيخ محيي الدين إلى الاستسلام إلى الجنرال دامريمون في 4 جانفي عام 1831م، في الوقت الذي انتهى فيه الأمر بالحامية التركية بمعسكر إلى الطرد من حصونها، وبذلك انهار حكم البايليك وأصبح سكان المدن والأرياف بالناحية الغربية يتولون تسيير شؤونهم بأنفسهم، ولعل هذا ما جعل جماعة الأتراك بمستغانم البالغ عدد أفرادها عدة مئات تتلقى الأوامر من القائد الفرنسي دي ميشيل بواسطة حاكمها القائد إبراهيم، الأمر الذي أدى بهم إلى الدخول في عدة معارك مع القبائل المجاورة لمستغانم.

هذا وسوف نحاول تلمس العلاقة المتردية بين الأمير عبد القادر وبقايا السلطة العثمانية بالجزائر من خلال أسلوب معاملة الأمير لكل من جماعة الكراغلة وفرسان المخزن.

ب ـ الأمير عبد القادر وجماعة الكراغلة:

حاول الأمير عبد القادر بعد مبايعته على الجهاد من طرف قبائل غريس «هاشم وبني عامر والغرابة» وتصديه لتنظيم المقاومة وإرساء دعائم دولة إسلامية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وترتكز على تأييد سكان الأرياف، أن يعامل

جميع السكان بالمدن والأرياف على قدم المساواة، دون مراعاة بعض الامتيازات التي كانت تحظى بها بعض المجموعات المتنفذة مثل الكراغلة الذين رأوا في ذلك خطراً على امتيازاتهم ومكانتهم المرموقة باعتبارهم أقرب إلى العنصر التركي الحاكم وأجدر بتولي شؤون الحكم، وهذا ما دفعهم إلى اتخاذ موقف عدائي من الأمير عبد القادر منذ توليه أمور المسلمين بالغرب الجزائري.

وقد سعى الكراغلة في محاولتهم التخلص من سلطة الأمير إلى الاستعانة بقوى أجنبية، فاستنجد كراغلة تلمسان في أول الأمر بسلطان المغرب، قبل أن يتحول ولاؤهم إلى السلطات الفرنسية المستقرة بوهران؛ كما أن كراغلة وادي الزيتون حاولوا الاتصال بالفرنسيين وعقد صلات ودية معهم الأمر الذي مكن الجنرال كلوزال من تنصيب شبخهم القائد بيروم حاكماً عليهم من قبله؛ وهذا ما دفع الأمير عبد القادر إلى إخضاعهم وإيقاع العقاب بهم، فأجبر جماعات كثيرة منهم على مغادرة مدن مليانة ومعسكر ومستغانم والاستقرار بالقرب من مدينة تاقدمت التي أنشأها بالقرب من تاهرت، والتي أصبحت تضم ما بين 200 و300 أسرة من الكراغلة.

على أن كراغلة تلمسان ووادي الزيتون ظلوا يناصبون الأمير العداء، ولم يستطع إخضاعهم نهائياً، وذلك لكثرة عددهم ومهارتهم الحربية وحصانة أماكن استقرارهم، وقد عجز الأمير عن إلحاق الهزيمة بهم بعد أن التجأ العديد من كراغلة تلمسان البالغ عددهم حوالي أربعة آلاف نسمة إلى حصن المِشْوَرِ وطلبوا العون من الفرنسيين، وقد وجه أعيانهم رسالة إلى ملك فرنسا مؤرخة في 26 جوان 1837م يشتكون فيها من الأمير ويصفونه بـ«سلطان البدو»، وقد اغتنم كلوزال هذه الأوضاع فأبقى حامية فرنسية صغيرة بالمشور إثر هجومه على تلمسان، الأمر الذي ساعد الكراغلة على مجابهة حصار الأمير لهم.

وقد كان لهذا الموقف أثر سلبي على خطط الأمير الرامية إلى محاصرة الفرنسيين بالسواحل والاستعداد لطردهم من الأراضي التي توسعوا فيها، وهذا ما جعله يذكر في إحدى رسائله للسلطان العثماني أن: «ما من مدينة من مدن الإسلام دخلها الكفار إلا كان الينشارية (ويقصد هنا الكراغلة) هم دعاتهم إليها

ومن سببها.. فذهبوا إلى تلمسان باتفاق الينشاري الذي بها.. وترك الكفار بها بعض عسكره مع الينشاري الذين بتلمسان».

أما كراغلة وادي الزيتون بنواحي الأخضرية الذين عقدوا صلات تعاون مع الفرنسيين منذ سقوط مدينة الجزائر (1830م)، فقد كانوا يأملون في عون الجيش الفرنسي ومناصرته لهم، وبذلك وقفوا حجر عثرة في وجه امتداد نفوذ الأمير إلى الجهات الشرقية من البلاد وحالوا دون اتصال الأمير بمؤيديه بمناطق جرجرة وحوض ساباو، الأمر الذي دفع الأمير إلى التصدي لهم والقضاء على قوتهم، فخرج لمباغتتهم عام 1254هـ ـ 1838م، على رأس قوة حربية من معسكره بالمدية، واستطاع في أول الأمر أن يستدرج جماعات كثيرة منهم للانضمام إليه بفضل مساعي بعض المرابطين والشيوخ، بينما ظل العديد من فرسانهم وعلى رأسهم شيوخهم السابقين يرفضون أية مصالحة مع الأمير، بل رأوا في ذلك إهانة لهم وتحقيراً لشأنهم، وكان يتزعم هذا الجناح المعادي للأمير من الكراغلة الشيخ بيروم الذي نصبه كلوزال قائداً عليهم.

وقد خطب الأمير في جيشه قبل شن الهجوم على المعادين له من كراغلة وادي الزيتون، موضحاً الأسباب التي دعته إلى ذلك، وقد أورد صاحب «تحفة الزائر» نص هذه الخطبة التي نقتطف منها هذه الفقرة: «طالما عاملت اعوجاج قبائل وادي الزيتون بالاستقامة وعاملتهم على ما فيه من الإساءة بالمعاملة الحسنة، فلم يزدهم ذلك إلا اعتداء واستكباراً مع علمهم.. وأننا دافعنا الأعداء بالمال والبدن وقد خالفوا فحالفوا أعداءنا في الدين ومنعوا دفع الزكاة والعشر المفروضة عليهم شرعاً لبيت المال».

وبالفعل تمكن الأمير من إخضاعهم وإبعاد النفوذ الفرنسي عنهم، وقد عفا عن الكثير من الأسرى، وأوقع العقاب ببعض زعمائهم مثل القائد بيروم الذي علق على ظهره مرسوم التولية الذي تلقاه من كلوزال وطاف به الجند في المعسكر أمام الملأ قبل أن يقتل ليكون عبرة لغيره.

ورغم هذه الضربات التي أوقعها الأمير بجموع الكراغلة والأتراك المعارضين له، قصد إخضاعهم وإدماجهم في دولته الناشئة، فإن قسماً كبيراً

منهم ظل يتحين الفرصة للتخلص من سلطة الأمير، وقد وجدوا في سياسة التوسع الفرنسي داخل الجزائر، إثر نقض معاهدة التافنة (1837م)، فرصة لإظهار عصيانهم وإعلان تمردهم على سلطة الأمير، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن موقف الكراغلة من الأمير عبد القادر يعتبر بحق أحد الأسباب الرئيسية للقضاء على المقاومة الجزائرية كما سنرى في نتائج هذا البحث.

جـ - موقف الأمير عبد القادر من عشائر المخزن:

حاول الأمير عبد القادر منذ تصديه للعدو الفرنسي تجنيد كل فرسان العشائر المقيمة بالناحية الغربية ضمن جيشه ومن ضمنها فرسان المخزن المنتشرين بسهول وهران والشلف وغريس، وهم على التوالي: الزمول والدوائر والبرجية وغيرهم، والذين كانوا يحظون بامتيازات خاصة من بايات وهران ودايات الجزائر، إذ أوكلت إليهم مهمة إقرار الأمن وجمع الضرائب من القبائل الخاضعة «الرعية» ومعاقبة الثائرين وتتبع الممتنعين عن سلطة القياد والحكام الأتراك، وذلك مقابل الإعفاء من الضرائب المخزنية كالغرامة والمعونة واللزمة، باستثناء ضريبتي العشور والزكاة اللتين يتوجب دفعهما من طرف جميع المسلمين بدون تمييز.

على أن سياسة الأمير عبد القادر الرامية إلى تجنيد كل القبائل ضد العدو الفرنسي لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الوضعية الخاصة لقبائل المخزن، فقد ألغى امتيازاتها وأقر مبدأ المساواة بين جميع أفراد رعيته، وهذا ما أثار حفيظة فرسان المخزن، ودفع قيادهم ووجهاءهم إلى الوقوف في وجه الأمير رغبة في إبقاء امتيازاتهم والمحافظة على أملاكهم وخوفاً من انتقام قبائل الرعية التي طالما عانت من اضطهاد وتعسف فرسان المخزن. وهذا ما دفع زعماء عشائر المخزن إلى البحث عن سلطة خارجية يرتبطون بها، فتوجهوا أول الأمر إلى المغرب الأقصى لإقناع السلطان عبد الرحمٰن ببسط سلطته عليهم، على أن السفارة التي توجهت إلى السلطان في شهر سبتمبر 1830م والمكونة من مصطفى بن إسماعيل والحاج لخضر والمزاري، لم تتوصل في مسعاها هذا إلى نتائج ملموسة لظروف

وأوضاع خاصة، ولهذا عندما تزايد ضغط الأمير على عشائر المخزن المقيمة بالقرب من وهران وآرزيو وطلب منها رجال الأمير التحول إلى دواخل البلاد، سارع زعماء المخزن إلى طلب العون من الفرنسيين مقابل تجنيد أنفسهم لخدمة مخططات الجيش الفرنسي في المنطقة، وتفاوضوا مع الجنرال تريزال (Trézel) للانضمام إلى السلطة الفرنسية ووضع فرسانهم تحت تصرف الضباط الفرنسيين؛ وقد أمضى المزاري باسم قبيلة الدواير ونيابة عن قبيلة الزمالة في 15 جوان 1835م اتفاقية تحالف وحماية مع الجنرال تريزال الذي خرج من مقره بوهران إلى معسكر الكرمة لإقرار هذا التحالف، وهذا ما أثار تخوف الأمير عبد القادر الذي احتج على هذه الاتفاقية موضحاً أنها تتنافى ومضمون معاهدة دي ميشيل (26 فيفري 1834م). وحسبما يظهر من تطور الأحداث فإن الفرنسيين لم يأخذوا هذا الاحتجاج بعين الاعتبار، كما أن فرسان المخزن اطمأنوا إلى حماية الفرنسيين لهم، وعندما عقدت معاهدة التافنة بين الأمير وبيجو (30 ماي 1837م) هالهم الأمر ورأوا فيها ما يهدد مصالحهم ويضر بامتيازاتهم ويرغمهم على الخضوع مجدداً لسلطة الأمير، وهذا ما يتضح لنا من رسائل مصطفى بن إسماعيل زعيم المخزن إلى بعض القادة والسياسيين الفرنسيين، ففي رسالة وجهها مصطفى بن إسماعيل في صيف عام 1837م إلى الجنرال ليتان (Létang) عبر عن موقفه بما يلي: «كيف وقع الصلح بين عبد القادر وبج (أي بيجو) جل نار (جنرال) وهران، أعطاه بلادنا الذين [كذا] تعريفها وتعرف حدودها، وهذا نحو سبع سنين ونحن نقاتل الناس عليها واليوم حين أتين [كذا] إلى حرمكم وحضرتكم اركبت علينا الذل (وافقت على إذلالنا)... ونعلمك بأخبار الصلح لم نحضروا [كذا] فيه ولم نريده»؛ وفي رسالة أخرى وجهها أيضاً مصطفى بن إسماعيل إلى وزير الحرب الفرنسي في نفس السنة، احتج على إبرام معاهدة التافنة بهذه العبارات: «الحمد لله إلى عاضم (عظيم) الروم... واليوم نعلمك بالأمر الواقع الذي فعله بيجو جل نار (جنرال) مع عبد القادر، اصطلح معاه (معه) لم نحضر في صلحيه (صلحه) وبلادنا هذا (هذه) نحو سبعة سنين نقاتل الناس عليها واليوم أعطاها بج (بيجو) بلا أمرنا، نطلب من الله ثم منك (أن)

تخبرونا بهاذا (بهذا) حين أتوا إلى حرمكم (حمايتكم) ونصرتكم وأعطيت بلادهم من غير سبة (سبب) وهم لم يجز ببلادهم بالشرع (وهذا مخالف للشرع)»؛ وفي نفس المعنى وجه زعيم المخزن هذا خطاباً ثانياً إلى وزير الحرب نفسه بتاريخ 24 جمادى الأولى 1253هـ ـ 26 ـ 28 أوت 1837م، ليؤكد وجهة نظره ويبدي تخوفه من نتائج معاهدة التافنة التي سمحت للأمير ببسط سلطته على سهول وهران حيث تقيم عشائر المخزن التي يتزعمها.

هذا وقد كان لموقف عشائر المخزن المناهض لسلطة الأمير، والعداء الشخصي المستحكم الذي كان يكنه زعيمهم مصطفى بن إسماعيل للأمير عبد القادر بعد تحوله عنه، أثر سلبي على استمرار المقاومة ضد الفرنسيين، وكان عاملاً مباشراً في القضاء على الدولة الجزائرية التي أنشأها الأمير على أنقاض سلطة الدايات، وهذا ما دفع محمد بن عبد القادر صاحب «تحفة الزائر» إلى القول: «إن مصطفى بن إسماعيل متنصر، وقائد فتنة وموقد نارها وعين الفرانساوية ولسانهم ويدهم»؛ كما أن صاحب «الاستقصا» ذكر أن: «مصطفى بن إسماعيل كان هو السبب المباشر الأكبر في تملك الفرنسيين بلاد المغرب الأوسط».

بعد هذا نتساءل عن نتائج هذه العلاقة المتردية بين الأمير وبقايا الإدارة العثمانية بالجزائر، وعن طبيعة النزاع بينه وبين كل من الكراغلة وفرسان المخزن، ونحاول تلمس ذلك من خلال النقاط التالية:

1 ـ إن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في أواخر العهد العثماني بالجزائر، سواء في المدن أو الأرياف أدت إلى استحالة انصهار واندماج العناصر السكانية، وبذلك استحالت أية مصالحة وطنية واستبعد أي تحالف بين الفئات التي كانت تحظى بالامتيازات وتتولى السلطة الفعلية كالأتراك والكراغلة ورجال المخزن وأعيان الحضر، وبين الفئات الخاضعة التي كانت تتعرض للاضطهاد والتعسف كقبائل الرعية وبعض شيوخ الزوايا بالأرياف وجماعات البرانية وغالبية طبقة الحضر بالمدن، مما أدى بعد زوال الحكم التركي مباشرة إلى التطاحن والتنافر والانقسام، بل أدى إلى طلب المساعدة والعون من القوة الأجنبية الغازية، وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن هناك عوامل

داخلية وأسباب اجتماعية ساعدت الاستعمار على تنفيذ مخططه، وليس القوة العسكرية والتفوق الحضاري وحده هو الذي حسم الموقف لصالح الاستعمار الفرنسي كما روج لذلك غالبية الكُتَّاب الفرنسيين الذين يتبجحون بانتصارات الجيش الفرنسي دون اعتبار للعوامل المساعدة على هذا الانتصار.

2 ـ كانت جموع الكراغلة وعشائر المخزن وشيوخ الزوايا تمثل القوة الحية في المجتمع الجزائري آنذاك، نظراً لثرواتها الضخمة وتفوقها الحربي، كما هو الشأن بالنسبة للعنصر الكرغلي وفرسان المخزن، أو اعتماداً على مكانتها ومعارفها ونفوذها الروحي كما هو الحال بالنسبة لشيوخ الزوايا؛ وكان على الأمير عبد القادر أن يأخذ هذا الوضع الاجتماعي بعين الاعتبار في كفاحه ضد الفرنسيين، ولكن ميوله الشخصية ونظرته الدينية وارتباطه بقبائل الرعية كبني عامر مثلاً حال دون التوصل إلى وضع يضمن به وحدة الصف مؤقتاً ولو بإعطاء امتيازات منافية للعدل والمساواة لهذه الجماعات المتنفذة، ولعل هذا ما جعله عاجزاً عن التعامل مع هذه العناصر باستثناء بعض رجال الدين وشيوخ الزوايا مثل بوحميدي مرابط منطقة طرارة الذي نصبه خليفة له على تلمسان، وسيدي مبارك مرابط القلعة الذي عينه خليفة عنه على مليانة، والبركاني مرابط قبيلة بني مناصر الذي وضعه خليفة على التيطري بالمدية، وكذلك أحمد بن سالم المرابط الذي نصبه خليفة على منطقة جرجرة وساباو، بينما فشل في التعامل مع أغلب أفراد طائفة الكراغلة وفرسان المخزن؛ لأن هؤلاء بحكم وضعهم المميز في العهد العثماني كانوا يرفضون أية سلطة محلية متمثلة في قبائل الرعية التي كانت خاضعة لهم، وقد وجدوا في العدو الخارجي الذي كان يحاول أن يستفيد من كل انقسام داخلي مطية لتحقيق أغراضهم فلم يترددوا في الخضوع للحكم الفرنسي.

يتضح لنا مما سبق أن استمرار دولة الأمير ومتطلبات الكفاح ضد الفرنسيين كانت تقتضي التوصل إلى مهادنة فرسان المخزن واكتساب تأييد الكراغلة، ولو بالتسليم بامتيازاتهم وحفظ حقوقهم الخاصة حتى يطمئنوا للوضع الجديد وتزول الموانع والعقبات النفسية التي تسبب فيها حكم البايليك

السابق، لكن مكونات شخصية الأمير التي أشرنا إليها في مستهل البحث، والمواقف الشخصية لزعماء الكراغلة والمخزن، وألاعيب ودسائس القادة الفرنسيين حالت دون ذلك، مما سمح للجيش الفرنسي باستغلال تلك الأوضاع الاجتماعية والاستفادة من الصراع الداخلي الناتج عن التفاضل الاجتماعي وتباين وجهات النظر بين فئات المجتمع الجزائري في أوائل الاحتلال، ومكن الماريشال بيجو من تحقيق مخططاته الاستعمارية على حساب المصالح الحيوية للشعب الجزائري.

3 ـ أثارت مقاومة الأمير عبد القادر التي كانت تقوم على توحيد الصفوف أولاً ثم التصدي للعدو الخارجي ثانياً، قد أثارت عداء كل العناصر التي كانت تحاول المحافظة والإبقاء على امتيازاتها، ولو أدى بها الأمر إلى الانضواء تحت لواء قوة أجنبية تختلف عنها في المقومات والعقيدة. وهذا ما يؤكد لنا عمق الروابط الاجتماعية ويثبت فاعلية المنافع المادية والمصالح الاجتماعية، وينفي أن يكون موقف الأمير صادراً عن عداء شخصي أو أن يكون موقف الكراغلة والأتراك والمخزن يعود إلى انتماء عنصري أو طائفي وإنما لوضع اجتماعي مميز، وهذا ما يتأكد لنا من خلال استعراض قائمة المناهضين للأمير عبد القادر، التي نستنتج منها أن هؤلاء كانوا ينتمون إلى مختلف الطوائف والجماعات من أعيان وزعماء عشائر ورجال الدين، فكل من شعر بالخطر على مصالحه ومكانته اتخذ موقفاً معادياً للأمير، وإن كان أغلب هؤلاء ـ بحكم الأوضاع آنذاك ـ من بقايا الإدارة التركية كالأتراك والكراغلة والمخزن، كما سبق التعرض إلى ذلك، فإن هناك معارضين آخرين من عموم سكان الريف والمدن أغلبهم من رجال الدين كقاضي آرزيو الذي تملص من أول الأمر من الارتباط بالأمير حتى يبقى على صلاته بالفرنسيين ويضمن تصدير الحبوب وبيع الخيول عن طريق وهران، وكذلك الشيخ الغماري زعيم الأنقاذ بالجهات الغربية لتلمسان، والعريبي بنواحي الظهرة والونشريس، وشيخ الطريقة التجانية بعين ماضي الذي توترت علاقته بالأمير منذ 1838م وانتهت إلى صراع مسلح. ويضاف إلى هؤلاء بعض الأعيان من

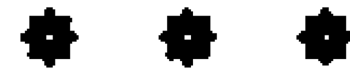
الحضر كحمدان خوجة الذي وقف في السنوات الأولى من كفاح الأمير موقفاً عدائياً ووصف الأمير في رسائله بأنه مرتد، وابن نونة الذي نصب نفسه خليفة لسلطان المغرب وقائداً لتلمسان، وكذلك مصطفى باي وإبراهيم باي اللذين أعلنا العداء للأمير رغبة في نيل مناصب إدارية لدى الفرنسيين منذ 1834م.

4 ـ لو لم يتدخل الفرنسيون في الشؤون الداخلية للجزائريين، وتطبيقهم سياسة استعمارية تقوم على مبدأ فرق تسد وتعتمد على القوة العسكرية والاستيطان والاستحواذ على الأراضي، لحدثت تغيرات اجتماعية حاسمة بالجزائر، قد تسمح للمجتمع الجزائري بالانتقال من تنظيم قبلي بالريف وطائفي بالمدن يقوم على أساس التفاضل والامتيازات، إلى مجتمع متكامل وأمة متماسكة تعتمد على مبدأ المساواة الاجتماعية، وترتكز على أداء الواجبات ونيل الحقوق بالتساوي، مما يسمح بالقضاء نهائياً على الصفة الإقطاعية للمجتمع الجزائري آنذاك، ويؤدي إلى نمو اقتصادي وتحول اجتماعي وتطور فكري وثقافي ذي نتائج بعيدة المدى على المستوى المحلي والجهوي. لكن الاحتلال الفرنسي وضع نهاية لهذا لتبلور الاجتماعي وأخر عجلة التاريخ وأعاق التطور الاجتماعي للجزائر مدة تقدر بما يزيد عن قرن وربع، وقد تفطن محمد الشريف الساحلي لذلك عندما قيم كفاح الأمير عبد القادر بهذه الكلمات: «إنه يمثل انعتاقاً وتحرراً لكل الأحاسيس الحية التي تنبذ المصالح الخاصة، هذه المصالح التي تحاول تحت غطاء عدم التفهم تارة والغيرة والطموح الشخصي تارة أخرى، أن تبرر مواقفها... وبالتالي لا يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار في تاريخ حياة الأمير أو نعطي أهمية لمعارضة كمشة من الإقطاعيين والمتعصبين».

وفي ختام هذا البحث يجدر بنا أن نشير إلى أن الأحداث السياسية والوقائع العسكرية التي تكاد تغلب على تاريخ المقاومة الجزائرية في أوائل الاحتلال والتي تزخر بها حياة الأمير بالخصوص، ما هي في الواقع إلا مظاهر عرضية ونتائج مباشرة لواقع اجتماعي عاشته البلاد الجزائرية وكانت له انعكاسات على دولة الأمير ومقاومته البطولية، وهذا ما حاولنا التعرض إلى أحد جوانبه وإلقاء الضوء على بعض خصائصه من خلال موقف الكراغلة وفرسان المخزن.

المراجع المعتمدة

- محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق الدكتور ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، ط 2، بيروت، 1964م.
- هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله، تونس، 1974م.
- أحمد الناصري السلاوي، الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، الجزء التاسع، الدار البيضاء، 1956م.
- أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية: حمدان خوجة، أحمد باي، الأمير عبد القادر، والدولة العثمانية، مجلة التاريخ، عدد 4، 1977م.
- ناصر الدين سعيدوني، الوضعية الاجتماعية لعشائر المخزن والآثار التي ترتبت عليها، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد خاص، 7 ـ 8، 1977م.



- Azan (Colonel Paul), l'Emir Abd - El - Kader (1808 - 1883). Du fanatisme musulman au patriotisme français, Paris, 1925.
- Farochon (P.), Abd - El - Kader, in Les Contemporains. Paris, s.d.
- Péllissier de Raynaud, Annales Algériennes, T.I, Alger, 1836.
- Legras (J.), Abd - El - Kader, Paris, 1929.
- Roches (L.), Trente - deux ans à travers de l'Islam, T.I, Paris, 1865 - 1884.
- Yver (G.), Documents relatifs au Traité de la Tafna (1837), Alger, 1924.
- Bernard (Au.), l'Algérie, Alger, 1929.
- Sahli (M. Ch.), Abd - El - Kader, Le cavalier de la foi, Alger, 1963.

معركة نافرين
1827م[1]

من المعارك البحرية المهمة بالبحر المتوسط والتي كان فيها للجزائر مساهمة مباشرة واشتراك فعلي، ولو بعدد قليل من السفن والجنود، معركة نافرين (1827م) ذات النتائج البالغة الخطورة على تطور الأحداث بمنطقة البحر المتوسط عامة والأقطار العثمانية ومنها الجزائر خاصة.

وهذا ما يتضح لنا من خلال استعراض الظروف الدولية التي تسببت فيها والأحداث الحربية التي تميزت بها والنتائج العسكرية التي أسفرت عنها، مع محاولة إظهار دور الجزائر في هذه المعركة وما أنجر عنه من تأثير على القوة البحرية الجزائرية في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

أ ـ الظروف الدولية:

تندرج الأحداث التي أدت إلى معركة نافرين ضمن حلقة الصراع بين الدولة العثمانية التي كانت تتحكم في البلقان وتسيطر على شرق المتوسط وتتعاون مع إيالات الشمال الأفريقي من جهة، وبين الدول الأوروبية وفي مقدمتها الدول الرئيسية آنذاك وهي بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا من جهة أخرى.

وقد زادت حدة هذا الصراع بين عالمي الإسلام (العثماني) والمسيحية

(1) بحث قدم للمتحف الجزائري للجيش بالجزائر (1987م) في إطار رسم لوحة ووضع مجسم لمعركة نافرين، ونشر بمجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ، جامعة الجزائر، عدد 6/ 1992م، صص79 ـ 99.

(الأوروبي) مع ضعف الدولة العثمانية وتقهقرها العسكري وانكماشها الاقتصادي وجمودها الاجتماعي وركودها الثقافي، في وقت تعاظمت فيه قوة الدول الأوروبية المندفعة بطموح سياسي وروح عسكرية، وذلك بفعل التطور الاقتصادي والحيوية الاجتماعية والرقي الثقافي الذي أحرزت عليه في نهضتها المعاصرة.

هذا وبازدياد الضغط الروسي والنمساوي بالبلقان على الممتلكات العثمانية وتحول الامتيازات الفرنسية والإنكليزية مع ضعف الدولة العثمانية إلى حقوق تاريخية مكتسبة في الممتلكات العثمانية، أصبح مصير الباب العالي أو الدولة العليّة يندرج ضمن مشاريع تصفية التركة العثمانية بالبلقان وحوض البحر المتوسط التي عرفت على الصعيد السياسي بالمسألة الشرقية والتي كانت معركة نافرين إحدى حلقاتها الرئيسية أو فصولها المأساوية. فروسيا القيصرية كانت منذ عهد بطرس الأكبر (1682 ـ 1725م) وكاترين الثانية (1762 ـ 1796م) مدفوعة بأطماع توسعية وحوافز تاريخية ودوافع حضارية نحو المضايق «البوسفور والدردنيل» وإستانبول «بيزنطة القديمة»، وقد بدأت تثير بالفعل المتاعب للسلاطين العثمانيين بين رعاياهم من المسيحيين بالبلقان، ومع الوقت بدأت تحقق مكاسب ترابية على حساب الدولة العثمانية وذلك منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.

هذا وقد نتج عن هذه السياسة التوسعية الروسية إزاء الدولة العثمانية أثناء القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر اندلاع ثلاثة حروب متلاحقة انتهت جميعها بإلحاق الهزيمة بالجيوش العثمانية التي لم تلبث أن تراجعت أمام الزحف الروسي المتواصل نحو المياه الدافئة والذي عززته تقنيات وأسلحة وأساليب حربية اقتبسها الروس من الدول الأوروبية الغربية.

فالحرب الأولى (1768 ـ 1774م) انتهت بتوقيع معاهدة كوتشوك قينارجي (Kutchuk kaïnardji) في 22 جويلية 1774م والتي أسفرت عن توسيع النفوذ الروسي في المناطق المحاذية لسواحل البحر الأسود وبإقليم القوقاز، مما مكن كاترين الثانية من ضم أجزاء من إقليم القرم ومقاطعة كوبان

شرق البحر الأسود، وإقرار حق إبحار سفنها الحربية عبر المضايق، وتأكيد حمايتها للأرثوذكس في الولايات العثمانية.

والحرب الثانية (1788 ـ 1792م) أدت إلى فرض صلح ياس (Jassy) الذي سمح لكاترين الثانية بإحكام قبضتها على سواحل البحر الأسود، وبذلك فقدت الدولة العثمانية حقوقها التاريخية في شبه جزيرة القرم.

أما الحرب الثالثة (1827 ـ 1829م) التي تندرج ضمن أحداثها معركة نافرين، موضوع هذا البحث، فإنها أدت بدورها إلى توقيع معاهدة أدرنة الشهيرة (Andrinople) في 14 سبتمبر 1829م وكرست نهائياً انحسار نفوذ الدولة العثمانية بالقوقاز ومصبات نهر الدانوب وبلاد اليونان، وضمنت لروسيا حركة الملاحة لسفنها التجارية عبر مضيقي البوسفور والدردنيل.

وقد كان الدافع إلى كل هذه الحروب سعي روسيا لتحقيق أطماعها التوسعية على حساب الدولة العثمانية تحت ستار التضامن الأخوي المسيحي ضد العدو التركي ومناصرة الشعوب البلقانية التي يشترك أغلبها مع روسيا في الجامعة السلافية، ولتحقيق ذلك حرصت روسيا على عدم التقيد في المؤتمرات الدولية (مثل مؤتمر فيينا 1815م) بأي سياسة محددة، لا سيما فيما يتعلق بمصير المضايق وذلك حتى يمكن لها تحقيق أهدافها في معزل عن التنافس الدولي الذي قد يعرقل تحقيق مشاريعها للوصول إلى مياه المتوسط الدافئة، وقد أدى ذلك فيما بعد إلى اشتراك إنكلترا وفرنسا بجانب الدولة العثمانية في حرب القرم (1853 ـ 1856م) التي وضعت مؤقتاً حداً للأطماع الروسية فيما تبقى من أملاك الدولة العثمانية.

أما فرنسا التي كانت تعصف بها ذكريات تاريخية تعود إلى فترة الحروب الصليبية وتدفعها امتيازات اقتصادية وثقافية في الشرق اكتسبتها منذ عهد فرانسوا الأول وسليمان القانوني (1535م)، فقد خص العثمانيون آنذاك، وهم في أوج قوتهم، فرانسوا الأول دون غيره من الملوك الأوروبيين بلقب الباديشاه أو الإمبراطور الأعظم وأعطوا لممثله (القنصل الفرنسي) حق حماية

الكاثوليك بالشرق وخولوا له امتيازات تجارية وقضائية، مما اضطر الدول الأوروبية الأخرى في تلك الفترة إلى رفع العلم الفرنسي فوق سفنها في المياه العثمانية.

كما أن مكانة فرنسا لم تلبث أن تعززت بفعل أطماع نابليون التي لفتت أنظار الدول إلى أهمية المضايق في التاريخ الحديث، وبتأثير من السياسة الاستقلالية التي انتهجها محمد علي إزاء الدولة العثمانية والتي اعتمد في تنفيذها على التعاون مع الفرنسيين.

كما كان لتعاطف الأقليات الكاثوليكية المتواجدة في أقاليم الإمبراطورية العثمانية مع الدول الفرنسية دور في جلب اهتمام الرأي العام الفرنسي لقضايا الدولة العثمانية وخاصة أوضاع المسيحيين ومصير الثوار اليونان.

وقد كان لموقف بعض الشخصيات الفرنسية مثل الشاعر فيكتور هيجو والأديب شاتوبريان والرسام دولاكروا والجنرال فبفر، تأثير مباشر في دفع الحكومة الفرنسية إلى تقديم معوناتها للثوار اليونان واتخاذ موقف عدائي إزاء الدولة العثمانية، انتهى في الأخير إلى إلحاق الهزيمة بأسطول العثمانيين بنافرين.

ومما يلاحظ أن نابليون كان قد حقق في فترة سابقة تقارباً فرنسياً عثمانياً بفضل مساعي السفير الفرنسي سيبستياني (Sebastiani)، ونتيجة لتحفظه وامتناعه عن تلبية المطالب القيصرية في المضايق أثناء توقيعه معاهدة تيلسيت (Tilsit) (1807) التي قسَّمَتْ النفوذ بين فرنسا وروسيا، وهذا ما أدى فيما بعد إلى حدوث نوع من الجفاء والعداء من طرف القيصر الروسي الإسكندر الأول لسياسة نابليون الأوروبية.

أما إنكلترا فقد تحكمت في سياستها إزاء الدولة العثمانية مصالحها التجارية، إذ عملت جاهدة ودون هوادة على إبعاد أية قوة بحرية قد تعترضها في طريق الهند، فعارضت المطالب الروسية في المضايق وسواحل المتوسط الشرقي وعززت وجودها في مالطة ببسط سلطتها على الجزر الأيونية منذ عام 1814م.

كما حاولت أيضاً وضع حد لتطلعات نابليون باتجاه المضايق، فلم تتوان في إرسال حملة بحرية قصدت إستانبول عبر المضايق (شهر مارس 1807م) بقيادة الأميرال دكورث (Duckworth)، على أن المقاومة الشديدة من الحصون وبطاريات المدافع المركزة على المرتفعات المشرفة على المضايق والتي ساهم في إنشائها وتجهيزها الفرنسيون، اضطرتها إلى التراجع بعد أن ألحقت بها أضراراً جسيمة.

بعد ذلك لم تلبث السياسة البريطانية التي ظلت لفترة طويلة تدعو إلى المحافظة على الدولة العثمانية، حماية لمصالحها وإبعاداً للدول الأوروبية الأخرى عن الحوض الشرقي للمتوسط، أن تبلورت وتحددت اتجاهاتها إزاء المسألة الشرقية بصفة عامة وقضية اليونان بصفة خاصة عندما تولى وزارة الخارجية البريطانية السير كانينغ (Canning) خلفاً لكاستلريغ (Castlereagh)، الذي دعا إلى حل المشكلة اليونانية في إطار دولة يونانية مستقلة استقلالاً ذاتياً تحت سيادة السلطان تشمل شبه جزيرة المورة وجزءاً من الأراضي القارية لليونان، وبالتالي اتخذ موقفاً وسطاً بين السياسة الروسية الرامية إلى تصفية نهائية للدولة العثمانية وطردها من أقاليم البلقان، وبين الموقف البريطاني التقليدي المحافظ على هيكل الدولة العثمانية في وجه الأطماع الأوروبية خشية حدوث اختلال في التوازن.

أما النمسا فبحكم كونها إمبراطورية قارية لا تتمتع بميزة الانفتاح على الحوض الشرقي للمتوسط، فإن اهتمامها بالدولة العثمانية المجاورة ظل يقتصر على ضمان مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وهذا ما دفعها إلى العمل على إبقاء التحركات الروسية بالبلقان بعيدة عن منطقتين حيويتين بالنسبة لها، وهما مصبات نهر الدانوب على البحر الأسود حيث تنتهي خطوط الملاحة النهرية عبر الدانوب، وميناء سالونيك على بحر إيجة منفذ التصدير الرئيسي لمنتجاتها، بعد أن حال الحصار الاقتصادي الذي فرضته كل من إنكلترا وفرنسا ضد بعضها البعض أثناء حروب نابليون دون إمكانية استعمال موانئ الأدرياتيك والمتوسط الأخرى بحرِّية ودون مخاطر.

هذا وقد كانت سياسة آل هابسبورغ إزاء الدولة العثمانية تتلخص في محاولة الإبقاء على الأوضاع كما هي بعد أن ضمنت لهم معاهدة بساروفيتز (Passarowitz) (1718م) التوسع بإقليم فلاشيا ومنطقة الصرب على حساب الأملاك العثمانية.

وقد خطط لهذه السياسة الوزير النمساوي الماهر ميترنيخ (Metternich) واستطاع تطبيقها في مؤتمري فيينا وإيكس لاشابيل تحت شعار المحافظة على الشرعية الدولية التي أصبحت القاعدة الذهبية لسياسة الإبقاء على التوازن الدولي بأوروبا إثر سقوط نابليون بونابرت وإعادة الملكية إلى فرنسا (1814م).

ب ـ الأحداث التي أدت إلى معركة نافرين:

لقد كانت القضية اليونانية التي تقرر مصيرها بمعركة نافرين محكاً لسياسة الدول الأوروبية الرئيسية التي أشرنا إليها سابقاً (روسيا وفرنسا وإنكلترا والنمسا) إزاء الدولة العثمانية نتيجة لتيقظ الشعور الوطني اليوناني الذي كان في حد ذاته نتيجة للتطور الاجتماعي والإحياء الثقافي والنمو الاقتصادي، وقد ساعد على جعل المسألة اليونانية محور الأحداث بالبلقان في هذه الفترة بالذات، تلك السياسة الروسية التي رفعت شعار الجامعة السلافية، وكذلك التعاطف الفرنسي الإنكليزي مع المطالب اليونانية في التحرر من الحكم العثماني.

كل ذلك أدى إلى تأليف العديد من التنظيمات السرية التي كانت تعمل للاستقلال والتحرر من الهيمنة التركية مثل جمعية هيتيريا (La Société des Phitomuses Hetaïrie) التي تكونت عام 1812م بأثينا، واتحاد أصدقاء اليونان (Hetaïrion) بأوديسا 1814م الذي تزعمه أحد أعوان القيصر الروسي الإسكندر الأول، وهو القائد يابسيلانتي (Yapsilanti) الذي بادر بإعلان الثورة بالبلقان عام 1820م بدون أن يستطيع تحقيق مكاسب حقيقية لتخلي القيصر عنه. هذا ولعل أهم خاصية لهذه الجهود التي قامت بها الطبقة اليونانية

البرجوازية أنها كانت متشبعة بالأفكار الليبرالية ذات الميول الوطنية، وكانت في الوقت نفسه مؤمنة بضرورة اللجوء إلى العمل السري والاعتماد الكلي على القوات الخارجية وفي مقدمتها القيصرية الروسية.

على أن القضية اليونانية بعد فشل تلك المحاولات ذات الطابع الرومانسي، أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على جهود يونانيي شبه جزيرة اليونان والجزر الإيجية، وأغلبهم كان من البحارة الماهرين الذي يحسنون الملاحة، والفلاحين الجبليين الذين يتقنون حرب العصابات، وقد وجدوا في تعليمات الكنيسة الأرثوذكسية وتحريض القديسيين على خلع طاعة السلطان والتشبث بتقاليدهم خير حافز على التمرد على السلطة العثمانية؛ وقد اغتنموا فرصة تمرد علي باشا حاكم جنينة (Ali Pacha de Janina) (1820م) على السلطان، فأعلن القديس باتراس (Patras) رفض سلطة الباب العالي في 25 مارس 1821م، واستطاع الثائرون تحقيق انتصارات كبيرة على القوة الإنكشارية والاستيلاء على شبه جزيرة البلوبونيز «المورة» وقد ساعدهم ذلك على إعلان الاستقلال من طرف أول جمعية وطنية إغريقية بالغابة المقدسة عند الإغريق بالقرب من المدرج العتيق لإبيدور (Epidaure) في شهر جانفي 1822م.

بعدها توسع نطاق الثورة إلى الجهات القريبة من الأرض اليونانية وإلى جزر بحر إيجة، وأثناء ذلك ألحق الثائرون في ظرف ثلاث سنوات خسائر جسيمة بالبحرية العثمانية مما اضطرها إلى إبقاء سفنها داخل الموانئ خوفاً من تدميرها، كما سارع السلطان بطلب المعونة من الإيالات العثمانية: مصر، الجزائر، تونس، وطرابلس الغرب، وقد بادر محمد علي حاكم مصر الذي كان يترقب الفرصة لإظهار قوته وبسط نفوذه على المقاطعات العثمانية بجنوب البلقان إلى تلبية الطلب.

نزلت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا جزيرة كريت واتخذتها قاعدة إمداد لها قبل أن تتوجه إلى السواحل الجنوبية القريبة من شبه جزيرة المورة وتستولي على مدن: مدون وكورون ونافرين، وبدأت بذلك قوات الثوار في التراجع عندما استولى إبراهيم باشا على قاعدة المورة وهي مدينة تريبولتزا في

23 جويلية 1825م، بعدها تحولت القوات المصرية إلى المناطق الوسطى من أرض اليونان القارية وفرضت حصاراً محكماً على المركز الرئيسي للثائرين ونقطة اتصالهم بالخارج وهو حصن ميسولونغي (Missolonghi) وتمكنت من الاستيلاء عليه في 22 أفريل 1826م باستخدام قوة حربية قوامها عشرة آلاف جندي، وكادت الثورة اليونانية أن تخمد بعد استسلام قلعة أثينا «الأكروبول» في 5 جويلية 1827م، لولا تدخل الدول الأوروبية وما نتج عنه من صدام مسلح بميناء نافرين.

جـ ـ المساهمة الجزائرية:

إن المساهمة الجزائرية في هذا الجهد الحربي لم تقتصر على المشاركة الفعلية في معركة نافرين بعدة سفن كما نوضح ذلك فيما بعد، وإنما بدأت في وقت سابق عندما بدأ اليونانيون يشكلون خطورة على الملاحة البحرية الإسلامية في شرق المتوسط، ففي عهد الداي مصطفى باشا تمكنت «حراقة» الحاج يعقوب وقاربا أحمد رايس ومصطفى رايس في خريف سنة 1213هـ ـ 1798م، من احتجاز سفينة يونانية محملة بالقمح والصابون والكاغط قدرت قيمة بضائعها بمبلغ 277755,60ف.

وفي عهد الداي الحاج علي باشا (1224 ـ 1230هـ ـ 1809 ـ 1814م) توجهت سفن بحرية جزائرية للمساهمة في الحد من الخسائر التي ألحقها الثائرون اليونانيون بأسطول الدولة العثمانية، وقد ذكر الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر في مذكراته الأسلوب الذي كان يتبعه الثوار في تدمير السفن العثمانية بقوله: «ثم إن الكرايك (الإغريق) عمروا سفناً عديدة بآلة الحرب بحيث لا يقدر أحد من المسلمين أن يلقاهم وصارت مراكب العدو هذه تقصد المراكب الجهادية ليلاً في المراسي فتلتصق بجانبها وتوقد فيها النار فتحترق مرة واحدة مثل البرق وعندئذ تكون زوارقهم بإزاء مركبهم فينزلون إليها ويهربون».

وقد استطاعت السفن الجزائرية بقيادة القبطان حميدو والتي أرسلت

للمساهمة في محاربة البحارة اليونانيين الذين يمارسون أعمالاً حربية ضد السفن الإسلامية، أن تستولي على أكثر من عشرين مركباً محملة بالحبوب والبضائع أخذت إلى الجزائر حيث وزعت حمولتها على البحارة الجزائريين وذلك سنة 1228هـ ـ 1813م.

ومما يلاحظ أن الباب العالي رغم الأعمال العدائية لليونانيين حاول أن يطلق أسراهم وأن يسترجع ما أخذه الجزائريون منهم رغبة منه في تهدئة الأوضاع ومحاولة منه إرضاء اليونانيين والحد من عدائهم، فرفض الجزائريون ذلك الطلب واعتبروه تصرفاً غير لائق، إذ حسب قول الشريف الزهار: «فإن الداي علي باشا أجاب موظفي الباب العالي في هذا الشأن بجواب قبيح حتى أنه قال لهم: إن بقيتم على هذه الحالة فإن الكرائك يأخذون نساءكم»، وبالفعل حسب قول الشريف الزهار ما لبثوا: «أن تذكروا كلام الداي علي باشا وصاروا يترحمون عليه» بعد أن اندلعت الثورة على نطاق واسع بعد سنوات قليلة من ذلك، وتسببت في القضاء على عدة آلاف من المسلمين قدروا بـ 12000 قتيل في مدينة تريبولتزا (Tripolitza) وحدها (1821م).

هذا ولعل أهم عملية حربية للسفن الجزائرية في الفترة التي سبقت معركة نافرين هي التي قامت بها ست سفن جزائرية في صائفة عام 1227هـ ـ 1822م بقيادة الرياس: حميدو، وعلي طاطار، وأحمد الحداد، وقارة إبراهيم، واستولت فيها على أربعة سفن للثائرين اليونان كانت مشحونة بالقمح والخمور والزيت وماء الزئبق قدرت قيمتها بما لا يقل عن 742990,20ف.

على أن هذا الجهد الحربي الذي بذله الداي عمر باشا لم يلبث أن توقف في الفترة الأخيرة من حكمه (1230هـ ـ 1814م) لاشتغال السفن الجزائرية بمهاجمة السفن السويدية والدنمركية، واستعدادها للتصدي للسفن الإسبانية والبرتغالية، في الوقت الذي دخلت فيه الجزائر في مصادمات مع القوة البحرية الأمريكية الناشئة وزادت حدة توتر العلاقات الجزائرية مع بعض الدول نتيجة نشوب الحرب مع تونس ووقوع خلاف مع مملكة نابلي ومع حكومة إسبانيا أيضاً بسبب هروب أحد الأسرى الإسبان من الجزائر، وقد زاد

الطين بلة موقف الدول الأوروبية من الجزائر في مؤتمر فيينا وتعرضها بعد ذلك إلى هجوم المورد إكسموث الذي ألحق أضراراً فادحة بالسفن الجزائرية وأرغم الداي على توقيع صلح مهين (1816م). لكن الجهد الحربي الذي بذلته الجزائر لاستعادة قوتها البحرية وبناء أسطولها في السنوات القليلة التي أعقبت هجوم اللورد أكسموث مكن الداي حسين باشا أن يمتلك قوة بحرية قادرة على مواصلة الجهاد البحري والاشتراك بجانب الدولة العثمانية في جهودها لإخماد ثورة اليونان، فقد قدرت قوة الأسطول البحري الجزائري قدرت سنة 1820م بأربعة عشر سفينة مجهزة بـ 320 مدفعاً منها 3 فرقاطات (Frégates) وكرفطتان (Corvettes) و5 بريك (Bricks) وغليوطتان (Galiotes) وشباك واحد وبولاكر واحد (Polacre). ثم تعززت قوة الأسطول عندما أضيفت له في العام التالي (1821م) كرفاطة واحدة، وأعيد تسليح بعض السفن الأخرى بحيث ارتفع عدد مدافع السفن الجزائرية إلى 368 مدفعاً من مختلف الأصناف. ثم ألحقت به سفينة حربية أخرى عام 1827م، وبذلك أصبح عدد السفن العاملة في الأسطول الجزائري 16 سفينة مسلحة بـ 398 مدفعاً.

بفضل هذه القوة تمكن الداي حسين باشا من الاستجابة لطلب السلطان العثماني محمود، فأرسل عدة مراكب للمساهمة في الجهد الحربي للدولة العثمانية لإخماد الثورة اليونانية بتاريخ صفر 1236هـ ـ 1820م، فالتحقت ست سفن جزائرية بقيادة الحاج علي أرناؤوط ساري عسكر، بعد ستة عشر يوماً من الإبحار، بالسفن التركية الراسية بمرسى كمنسية أحد مرافئ ساحل بلاد الأرناؤوط (ألبانيا) بعد أن عرف البحارة الجزائريون أماكن تواجد السفن العثمانية التي التحقوا بها من بعض السفن التجارية الأوروبية القادمة من سواحل بلاد اليونان.

وقد وضعت السفن الجزائرية تحت تصرف قائد الأسطول العثماني القابودان باشا واشتركت في بعض المهمات الحربية الموكلة لها. فاشتبكت مع سفن الثائرين اليونانيين بالمياه اليونانية اثنتي عشرة مرة تمكنت أثناءها من

الاستيلاء على ستة عشر مركباً يونانياً أخذتها غنيمة إلى ميناء بالي بالمورة، وقد أرسل قائد السفن الجزائرية الحاج علي أرناؤوط مركباً منها إلى الجزائر يقوده الحاج أحمد الحداد، ليطلع الداي بنفسه على ما قام به الجزائريون من أعمال حربية لفائدة الدولة العثمانية، وقد خسر الجزائريون طيلة السنتين وثلاثة أشهر التي مكثوها بالمياه اليونانية سفينتين تمكن الثائرون اليونانيون من إحراقها على حين غفلة، وقد هلك من بهما من البحارة والجنود.

هذا وقد عادت السفن الجزائرية مع بحارتها إلى مدينة الجزائر للتزود بالمؤن والذخيرة ولقضاء فصل الشتاء لعام 1823م بطلب من الداي حسين باشا، فحسب رواية الشريف الزهار: «إن الأمير حسين باشا بعث إليهم (أي البحارة الجزائريين) بمركب فيه كسوة للعكسر والطائفة، وبعث قاطات بالذهب لرؤساء المراكب وصاري عسكر، وهدية أيضاً إلى قبطان باشا مع طلب أن يسرحهم من أجل الراحة زمن الشتاء».

بعدها بادر الداي حسين باشا مجدداً بإرسال ست سفن مسلحة تحت قيادة القبطان مصطفى رايس، وصاري عسكر الحاج عبد الله شاوش صهر مصطفى باشا سنة 1240هـ ـ 1825م؛ وقد جاء في رسالة لقائد السفن الجزائرية بعث بها إلى الداي حسين باشا في شهر شوال 1240هـ ـ جوان 1825م: «أن السفن قد انطلقت من الجزائر في الرابع من رمضان ووصلت سالمة إلى مياه اليونان بعد 18 يوماً، والتحقت بالقطع العثمانية التي كان يتولى قيادتها القبطان مختار باي وساهمت في حصار قلعة نافرين التي كانت آنذاك تحت سيطرة الثوار اليونانيين، كما شاركت هذه السفن مع السفن المصرية الأخرى في نقل الجنود والعتاد من الإسكندرية إلى سواحل اليونان، وأثناء ذلك تحطم منها مركبان بادر محمد علي حاكم مصر بتعويضهما».

هذا وقد استمرت مهمة هذه السفن بالمياه اليونانية سنتين وشهرين (1240 ـ 1241هـ ـ 1825 ـ 1827م) خاضت خلالها معارك بحرية عديدة ضد سفن الثوار اليونان، قبل أن تعود أدراجها إلى الجزائر بدون إذن من قبدان باشا قائد الأسطول العثماني، الذي أغضبه هذا التصرف واعتبره سلوكاً

منافياً لروح الانضباط العسكري رغم حاجة السفن الجزائرية إلى العودة إلى الجزائر للتزود بالمؤن والعتاد.

وقد بادر الداي حسين باشا بعد ذلك إلى إرسال ست سفن جزائرية إلى مياه اليونان منها غليوطتان مسلحتان بـ 28 مدفعاً وكرفاطة مجهزة بـ 32 مدفعاً وقطعتان من نوع البريك مزودتين بـ 38 مدفعاً، وقد كان لهذه السفن شرف المشاركة في الجهاد الإسلامي تحت راية الدولة العثمانية، وقد انتهى أمرها إلى التدمير في معركة نافرين، فلم تنج منها سوى سفينتان توجهتا إلى الإسكندرية بعد أن تعذر رجوعهما إلى الجزائر بسبب فرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية منذ 16 جوان 1826م، وبقيتا هناك إلى سنة 1245هـ ـ 1830م، ولم يعد يعرف عنهما شيء بعد هذا التاريخ.

هذا وقد كانت المساهمة الجزائرية في حرب اليونان بجانب الدولة العثمانية موضوع عدة رسائل وردت على حكام الجزائر من كبار الموظفين في الدولة العثمانية ومن محمد علي حاكم مصر ومن وكلاء الجزائر بأزمير وقادة السفن الجزائرية العاملة بالمياه اليونانية، أكدوا فيها على مدى الحاجة إلى العون والمساعدة من الجزائر مع وصف لأحوال المسلمين بالبلاد اليونانية وما كانوا عليه من بؤس وضائقة وما لحقهم على أيدي النصارى اليونان من تنكيل وتشريد وقتل، ومن هذه الرسائل نذكر رسالة الحاج خليل الأزمرلي إلى حسين باشا (3 شوال 1226هـ ـ 4 جويلية 1821م)، ورسالة الحاج أحمد وكيل الجزائر بالشرق (17 رجب 1238هـ ـ 30 مارس 1823م)، ورسالة من صاري عسكر سفن الجزائر الحاج علي قبطان (27 رجب 1238هـ ـ 9 أفريل 1823م)، ورسالة حسين (مير ميران) المتصرف في قلعتين محاصرتين من طرف الثائرين هما مودون وكرون بالمورة (13 رمضان 1238هـ ـ 25 ماي 1822م)، ورسالة الحاج حفيظ إسماعيل وكيل الجزائر بأزمير (15 صفر 1240هـ ـ 8 أكتوبر 1824م)، ورسالة أخرى من الحاج خليل الأزميرلي (25 صفر 1240هـ ـ 18 أكتوبر 1824م)، ورسالة ثانية من صاري عسكر سفن الجزائر الحاج علي قبطان (27 شوال 1240هـ ـ 13 جوان 1825م).

يضاف إلى هذه الرسائل تلك الخطابات التي كان يبعثها دايات الجزائر مباشرة إلى الباب العالي أو يرسل بها حاكم مصر محمد علي إلى الجزائر رأساً، مثل الرسالة المؤرخة في 18 رجب 1238هـ ـ 26 مارس 1823م، والتي طلب فيها محمد علي من الداي حسين باشا حماية الفرقاطة المصرية بقيادة الرايس كوالي محمد قبطان التي وصلت إلى الجزائر عن طريق لندن، وقد استجاب داي الجزائر لطلبه فأرسلها إلى مصر محروسة بفرقاطتين وغليوطة واحدة بقيادة القبطان الحاج علي طاطار لتظل في حراستها حتى جزيرة كريت، لكن القبطان الجزائري خشي من مهاجمة السفن اليونانية لها فاضطر إلى مصاحبتها إلى مياه الإسكندرية، وهذا ما تسبب له في غضب الداي واضطره إلى البقاء مدة في الشرق.

لكن كل هذه الجهود الجزائرية سوف يوضع لها حد في معركة نافرين البحرية التي أسفرت عن تدمير القسم الأكبر من السفن العثمانية (تركية، مصرية، جزائرية، تونسية وطرابلسية). وقد أصبح الاصطدام وشيكاً عندما تجمعت السفن العثمانية بميناء نافرين لتحصيناته العسكرية وأهميته الاستراتيجية، فقد كان هذا الميناء دوماً محط أنظار القادة العسكريين الأوروبيين في مواجهتهم للدولة العثمانية، إذ بادر الجيش الروسي في الحرب العثمانية الروسية الأولى بالاستيلاء عليه يوم 10 أفريل 1770م واتخاذه مركزاً لعملياته الحربية في المورة، قبل أن يضطر إلى التخلي عنه وتهديم تحصيناته في 1 جوان 1770م، بعدها اتخذ الجيش العثماني نافرين أيضاً قاعدة حربية أصبحت فيما بعد هدفاً للثوار الذين استولوا عليها في 7 أوت 1821م، وأبادوا جميع المسلمين بها، ثم استرجعها مجدداً إبراهيم باشا في ربيع سنة 1825م بعد مقاومة عنيفة من طرف اليونانيين.

كل هذه الأحداث تفسر لنا أهمية هذه القاعدة البحرية وتؤكد أهمية موقعها الاستراتيجي المتحكم في السواحل الجنوبية الغربية لبلاد اليونان والمتصل مباشرة بالسواحل الأوروبية مع كونه يتميز بحماية طبيعية جعلته من أكثر المراسي ملائمة للملاحة بسواحل اليونان، وذلك لكونه محمياً بجزر

سفاكليري (Sphacléries) التي تنتصب في مدخله وترد عنه الرياح الغربية التي تتسبب غالباً في هيجان البحر.

ونفس العوامل الاستراتيجية هي التي أملت على سفن الدول الأوروبية المتعاطفة مع الثورة اليونانية (روسيا وفرنسا وإنكلترا) أن تحشد سفنها أمام ميناء نافرين تنفيذاً لاتفاق لندن الموقع في 6 جويلية 1827م، والذي أسفر عن تشكيل ما يعرف بالحلف الثلاثي بين الدول الثلاث التي أصبحت أطرافاً معنية بالقضية اليونانية بعد أن تعهدت بالعمل على إرغام السلطان العثماني على وقف الحرب وتحقيق الاستقلال الذاتي لبلاد اليونان كما نص على ذلك بروتوكول 7 أكتوبر 1827م الذي توصلت إليه هذه الدول أثناء مشاوراتها في شأن القضية اليونانية بلندن، وقد أسندت القيادة في هذه العملية المشتركة للقائد الأميرال الإنكليزي كوردرانغتون (Cordrington).

ففي جُون نافرين الحصين وأمام دفاعات قاعدة نافرين العسكرية تجمعت السفن الإسلامية واتخذت أماكنها على شكل خط دفاعي اصطفت فيه على هيئة حدوة حصان أيام 8 و9 و10 أكتوبر 1827م، وأكملت تنظيماتها النهائية يومي 14 و15 من نفس الشهر حسب ما ورد في مذكرات الضابط الفرنسي بومبار (Bombard) الذي أوكلت له قيادة إحدى الفرقاطات المصرية المشاركة في هذه التظاهرة الحربية، وقد بلغ عدد هذه السفن 62 سفينة مسلحة بـ 2102 مدافع وتحمل ما بين 17,500 و21,960 جندياً وبحاراً، بالإضافة إلى بطاريات المدافع المنتصبة فوق حصون ميناء نافرين والتي كانت موجهة نحو السفن الأوروبية، هذا وتتوزع السفن الإسلامية من حيث أنواعها وتجهيزاتها حسب تقدير أحد الضباط الأوروبيين المشاركين في المعركة كالتالي:

- 26 من نوع كورفات (Corvettes) مجهزة بـ 598 مدفعاً.
- 15 من نوع فرقاطات (Frégates) مجهزة بـ 753 مدفعاً.
- 11 من نوع بريك (Bricks) مجهزة بـ 209 مدافع.
- 05 من نوع البوارج الحربية (Vaisseaux de ligne) مجهزة بـ 564 مدفعاً.
- 05 حراقات (Brûlois).

ـ المجموع: 62 سفينة مجهزة بـ 2102 قطعة مدفعية.

ومما يلاحظ أن هذا العدد الكبير من السفن الإسلامية كان أغلبه من مصر، بينما شاركت الجزائر بعدة سفن قدرت المصادر المتوفرة عددها بستة سفن كما سبقت الإشارة في بيان المساهمة الجزائرية في معركة نافرين.

وفي المقابل كانت القطع الحربية الروسية والفرنسية والإنكليزية تأخذ مواقعها غير بعيدة من السفن العثمانية تحت قيادة الأميرال الإنكليزي كوردرانغتون (Cordrington)، وكانت تتشكل من ثماني سفن روسية تحت قيادة القبطان لازاريف (Lazareff) مزودة بـ 490 مدفعاً، واثني عشر سفينة إنكليزية بقيادة القبطان كورسون (Curson) مسلحة بـ 456 مدفعاً، وسبع سفن فرنسية تحت قيادة القبطان ريبير (R. Ribert) مجهزة بـ 352 مدفعاً، بحيث يصبح عددها الإجمالي حسب هذا الإحصاء التقريبي سبعاً وثلاثين سفينة مجهزة بـ 1298 مدفعاً.

كل هذا الحشد من السفن الإسلامية والأوروبية اجتمع عشية 20 أكتوبر 1827م بمياه نافرين، فالقطع البحرية الأوروبية ظهرت عند مدخل ميناء نافرين وتجاوزت مرمى بطاريات المدافع عند الساعة الواحدة بعد ظهر يوم 20 أكتوبر 1827م، وتقدمت في صفين متراصين أحدهما مكون من السفن الإنكليزية والفرنسية والآخر يتشكل من السفن الروسية، وفي الوقت الذي دخلت فيه السفن الإنكليزية والفرنسية ميناء نافرين كانت السفن الحربية الروسية تقترب من مدخل الميناء، وعندها أطلقت النيران من طرف إحدى السفن الإسلامية فأصيب الملازم الأول الإنكليزي فيتزروي (Fitz - Roy) بعيار ناري قاتل، ثم تلتها طلقة أخرى من سفينة مصرية أصابت إحدى الفرقاطات الفرنسية حسبما أوردته شهادة الجنرال الروسي بوجيانوفيتش (E. Bogianovitch)، بعدها بدأ تبادل إطلاق النار من الجانبين واحتدمت المعركة ثلاث ساعات أو أربع، دمرت أثناءها أغلب السفن الإسلامية إذا لم ينج من السفن الإسلامية البالغ عددها حوالي ستين سفينة من مختلف الأحجام، حسب إحدى الدراسات الغربية، سوى فرقاطة واحدة وحوالي خمسة عشرة سفينة صغيرة تضرر بعضها بفعل طلقات المدفعية، بينما قدر عدد القتلى بحوالي ألف من الأوروبيين وبأكثر من ستة آلاف من المسلمين.

وقد مكثت السفن الأوروبية بميناء نافرين حوالي أسبوع بعد انتهاء المعركة لتنسحب يوم 26 أكتوبر 1827م، بعدها عقد إبراهيم باشا هدنة مع الأميرال الإنكليزي كوردرانغتون (Cordrington) مكنته من سحب قواته من نافرين في ربيع عام 1828م، وتسليم تحصينات الميناء إلى الجنرال الفرنسي ميزون (Maison) الذي أوكل له حكم قاعدة نافرين مؤقتاً، فلم يتوان في تقديم الدعم والمساعدة للثوار اليونان، مما مكنهم من تحرير كامل المورة في ظرف شهرين قبل أن يتم الفرنسيون انسحابهم من المنطقة في شهر أوت من سنة 1829م.

أما أسباب هذا الانكسار فتعود في الأساس إلى نقص عتاد وتجهيزات السفن الإسلامية، وافتقار المهارة والتدريب للجنود المشاركين في المعركة وذلك بالنسبة لتجهيزات السفن الأوروبية ونوعية تدريب العاملين بها. كما يعود سبب الهزيمة إلى المكان غير الملائم الذي جرت فيه المعركة، فوجود السفن الإسلامية متراصة بميناء نافرين وعدم تمكنها من المناورة أو الحركة سهل على القطع الأوروبية تدمير أكبر عدد منها في وقت قصير، ومما زاد في خسائر المسلمين وجود تعليمات صارمة لقادة السفن الأوروبية بالدخول مباشرة في المعركة دون تردد في حالة إطلاق النار عليهم، بينما السفن الإسلامية لم تعط لها أية تعليمات في هذا الشأن من طرف قادتها (ظاهر باشا وقبطان باي ومختار باي) رغم تحمس بعض جنودها في المبادرة بتوجيه طلقات انفرادية للسفن الأوروبية، تلك الطلقات التي كانت بمثابة الحجة لقادة السفن الأوروبية لتنفيذ خطتهم في القضاء على القوة الإسلامية البحرية المتواجدة أمامهم، كما أن وجود ضباط فرنسيين متعاونين على متن السفن المصرية زاد الحالة سوءاً لترددهم في الدخول في اشتباك مع سفن بلادهم المواجهة لهم لا سيما بعد أن وجه قائد السفن الفرنسية الأميرال دو ريني (De Rigny) إلى هؤلاء المتعاونين من الفرنسيين في سفن محمد علي رسالة جاء فيها: «إلى سيادة لوتولييه (Letellier) وبومبار (Bombard) والضباط الفرنسيين العاملين بالأسطول التركي... إن الوضعية التي هي عليها الآن القوات البحرية العثمانية المحاصرة في ميناء نافرين وعدم احترام إبراهيم باشا لتعهده بالكف مؤقتاً عن الأعمال

الحربية، كل هذا يظهر لكم بأنكم في وضعية تجعلكم في مجابهة علمكم الوطني، وأنتم تعرفون مدى المجازفة في مثل هذه الحالة، ولهذا ندعوكم أن تتركوا الخدمة عند الأتراك في حالة ما إذا أقدم الأسطول العثماني على أعمال حربية معادية، وهذا ما يحتم علي أن أحذركم وأوجه لكم إنذاراً يتوجب عليكم أخذه بعين الاعتبار إذا ما ظللتم فرنسيين، مع تحيات القائد دو ريني».

هذا وقد أسفرت معركة نافرين باعتبارها إحدى حلقات التقهقر العثماني في البلقان، على نتائج بالغة الأهمية لتطور الأحداث في الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، منها:

1 ـ كانت معركة نافرين فرصة سانحة لروسيا القيصرية لتحقيق مشروعها التوسعي على حساب الدولة العثمانية، إذ بادر القيصر نيقولا الأول بنقض معاهدة أكرمان (Ackermann) بحجة مهاجمة السفن العثمانية للقطع الروسية في معركة نافرين، وقد أحرز انتصارات سريعة بالقوقاز وأرمينية والروميلي مكنته من احتلال مدينة أدرنة والتقدم منها إلى مشارف إستانبول، وهذا ما اضطر السلطان إلى تحويل اهتمامه إلى خارج بلاد اليونان، والقبول بمعاهدة أدرنة في 14 سبتمبر 1829م، التي اعترف فيها رسمياً باستقلال اليونان وتعهد بفتح المضايق والمرافئ العثمانية الأخرى أمام التجارة الروسية ووعد بتحقيق استقلال ذاتي لأقاليم الصرب ومولدافيا وفلاشيا.

ولم يخفف من هذه الشروط القاسية التي فرضتها روسيا على الباب العالي في هذه المعاهدة المجحفة سوى توصل الدول الأوروبية الغربية إلى عقد معاهدة لندن في 3 فيفري 1832م، والتي أقرها السلطان في شهر ماي من نفس السنة، فقد حدت من أطماع روسيا وأكدت مقررات بروتوكول لندن المعلن عنه في 22 مارس 1829م القاضية باستقلال بلاد اليونان وتحديد حدودها بالخط الواصل بين خليجي فولوس وآرطا (Volos - Arta)، وبذلك أسست المملكة اليونانية التي اعتلى عرشها الأمير الشاب أوتون (Othon de Bavière) ابن الملك لويس البافاري.

2 ـ ساعدت معركة نافرين على استفحال المد القومي بالبلقان، فرغم تمكن الدولة العثمانية في فترة سابقة من الحد من آثاره والوقوف في وجهه بعد أن قضت على ثورة الصرب بقيادة قارة جورج (1804 ـ 1815م)، وأوقعت العقاب الشديد بالثائرين في بلغراد (1812م)، وكادت جيوش محمد علي أن تخمد أنفاس الثورة اليونانية (1825 ـ 1827م)؛ فكانت بذلك معركة نافرين بمثابة إحباط لكل هذه الجهود، ودعوة ملحة لكل الشعوب البلقانية أن تعلن الثورة وتطالب بالاستقلال عن الدولة العثمانية.

ونتيجة لذلك بدأت تعقيدات المسألة الشرقية تنعكس على الأوضاع بالبلقان وأصبح الاتجاه السائد هو العمل على التمايز العرقي وإقرار الحدود بين القوميات الناشئة التي كونت فيما بعد نواة الدولة الحديثة جنوب الدانوب، وقد سارع الباب العالي في هذه الظروف المتوترة إلى طرد الرعايا الأرمن من إستانبول، في وقت بدأت فيه جموع المسلمين تغادر مواطنها الأصلية بالروميلي «الأقاليم البلقانية» لتلتحق بإستانبول ولتستقر بجهات الأناضول أو ببعض الأقطار العثمانية الأخرى، ولم يعد الإغريق كما كانوا يشكلون في مركز السلطة إستانبول تلك الطائفة التي تحظى بمعاملة خاصة بفضل مكانة البطريق الأرثوذكسي (Partiarche Orthodoxe) الذي ينتمي إليها ونفوذ الترجمان (Drogman) الذي يختار منها وبحكم أن أغلب الوظائف ذات الدخل الوفير كانت من نصيب أفرادها.

وبذلك تكون الحركة الوطنية اليونانية التي أدت إلى معركة نافرين إحدى الأسباب الرئيسية التي دفعت السلاطين العثمانيين إلى الحد من نفوذ الجالية اليونانية بإستانبول والمعروفة بالفناريين والتي كانت في الواقع تشكل دولة داخل دولة. وهكذا مهد الطريق للقيام بعملية إخلاء بلاد اليونان من المجموعات الإسلامية وتهجير التجمعات اليونانية من سواحل الأناضول الغربية، وقد عرفت هذه العملية فصولها المأساوية الأخيرة بترحيل جماعي للسكان إثر الحرب التركية ـ اليونانية (1920 ـ 1922م).

3 ـ أكدت معركة نافرين دور محمد علي في شؤون الدولة العثمانية

وأظهرت مصر الحديثة بزعامته وكأنها الدولة القوية القادرة على التأثير في مجريات الأمور في الحوض الشرقي للمتوسط. وقد بدأت ملامح هذا الدور ترتسم في مجال العلاقات الدولية عندما أوكل الباب العالي لحاكم مصر محمد علي إدارة كل من قبرص وكريت (1822م)، وقد اتخذ شكل عملية عسكرية عندما بادر حاكم مصر بالاستجابة لطلب السلطان محمود الثاني (1824م) فأرسل قوة حربية مؤلفة من حوالي سبعة عشر ألف جندي على متن تسعين سفينة منها ثلاث وستون قطعة حربية احتلت كريت واتخذتها قاعدة إمداد قبل أن تنزل بشبه جزيرة المورة وتضيق الخناق على الثائرين اليونان كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ورغم انهزام البحرية المصرية مع باقي القطع الإسلامية بنافرين إلا أن محمد علي لم يتوان عن تحقيق مشروعه بتأسيس إمبراطورية بالشرق على أنقاض الخلافة العثمانية، فاستولى على الشام وانتصر على الجيوش العثمانية بقونية (1832م) وتقدم في الأناضول، وأصبح يهدد القسطنطينية والمضايق مما أرغم السلطان محمود الثاني على الاستعانة بروسيا وعقد معاهدة حربية دفاعية معها (هنكار إسكلسي: 8 جويلية 1833م) تحولت بموجبها الدولة العثمانية إلى مجرد تابع للإمبراطورية القيصرية، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى التدخل لإبعاد روسيا عن المضايق، بعد أن ثبت للجميع ضعف الدولة العثمانية أمام قوة محمد علي في معركة زنيب (1839م)، فعقدت في هذا المسعى عدة اتفاقيات ابتداء من اتفاقية لندن (1841م) التي كان الهدف منها الحد من تطلعات روسيا وإرجاع محمد علي إلى حدود ولاية مصر وحرمانه من التوسع بالشام وإيجاد وضع دولي قار بالمنطقة يحفظ مصالح الدول الغربية في المضايق ويزيد من نفوذها في الأقطار العثمانية.

4 ـ أدت معركة نافرين إلى تفكك الحلف المقدس (Sainte Alliance) بين الدول الأوروبية الذي أقر في مؤتمر فيينا (1815م)، وأصبح أساس السياسة الأوروبية، والذي كان يهدف إلى تجسيد روح الأخوة المسيحية وتحقيق التآلف الدولي القائم على توازن القوى واحترام الشرعية الدولية وعدم

المساس بها دون اعتبار للأماني القومية والطموحات الوطنية للشعوب والأمم، حتى ولو كان الأمر يتعلق بالإمبراطورية العثمانية باعتبار أن السلطان هو العاهل الشرعي بالمناطق الخاضعة لنفوذه، على أن هذا الاتجاه السائد آنذاك والذي مهد له وعمل على الالتزام به الوزير النمساوي المحافظ ميترنيخ (Metternich) منذ مؤتمر فيينا، لم يلبث أن اصطدم بالواقع ولم يصمد أمام الأطماع التوسعية للقيصر نقولا الأول (Nicolas I) الذي خلف أخاه الإسكندر الأول على عرش روسيا سنة 1825م، فرغم ميول هذا القيصر المحافظة وأفكاره المطلقة المعادية لآمال وتطلعات الشعوب إلا أنه لم يتردد قط في أن يضحي بمبادئ الحلف المقدس في سبيل تحقيق سياسته على حساب الدولة العثمانية ولو عن طريق تشجيع الحركات الاستقلالية لشعوب البلقان، وبذلك خالف السياسة التقليدية لسلفه القيصر الإسكندر الأول (1801 ـ 1825م) وضرب بآراء ميترنيخ عرض الحائط رغم تحذيره من طرف هذا الأخير من مغبة الوقوف ضد السلطان العثماني العاهل الشرعي بالبلقان، وعكس كل ذلك سارع إلى تأييد الثوار اليونانيين في مطالبهم القومية على حساب الحقوق الشرعية للباب العالي فكان عمله هذا بمثابة التنكر لمبادئ الحلف المقدس، وهذا ما ساعد فيما بعد على تغيير الأوضاع السياسية وفتح عهداً جديداً أمام الأمم الأوروبية تميز بتعمق الميول الليبرالية وانتعاش الحركة الوطنية القومية التي تتنافى والمصالح الحيوية للإمبراطوريات المركزية الكبرى بأوروبا وهي الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والعثمانية.

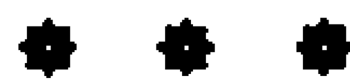
5 ـ إن معركة نافرين كان لها تأثير سلبي على الجزائر، وذلك أن الجزائر آنذاك كانت معرضة للتخطر الأوروبي وفي أشد الحاجة إلى كل قواتها البحرية لتتصدى للاعتداءات وتقف في وجه التحرشات، في الوقت الذي كان فيه حوالي ربع قوتها البحرية بالمياه اليونانية بجانب الأسطول العثماني والمصري، كما أن تحطم أغلب السفن العثمانية في المعركة حال دون حصول الجزائر فيما بعد على أي معونة من الدولة العثمانية في تصديها للحصار البحري ومواجهتها للغزو الفرنسي. فالدولة العثمانية في تصديها للجيوش الروسية ومواجهتها لتهديد

محمد علي الذي كان على اتصال وتفاهم مع الفرنسيين، كانت في وضعية يستحيل معها تقديم أي عون للجزائر يمكنها من التصدي للفرنسيين الذين كانوا يسعون جاهدين لوضع حد نهائي للوجود البحري الجزائري في المتوسط بتحطيم أي سفينة جزائرية تقع في طريقهم؛ فحتى السفينتان الوحيدتان اللتان سلمتا من كارثة نافرين والتجأتا إلى ميناء الإسكندرية حاولوا تدميرهما، وهذا ما تثبته إحدى الرسائل التي بعثها وكيل الجزائر بتونس محمد أمين السكة إلى الداي حسين باشا بتاريخ 14 ذي الحجة 1242هـ ـ 8 جويلية 1827م، إذ ورد في هذه الرسالة: «أنه وصلت إلى حلق الوادي بتونس سفينة كبيرة وفرقاطة أتت لمراقبة السفن الجزائرية الموجودة في الإسكندرية»، ولهذا الغرض كذلك وحسب هذه الرسالة: «أن فرنسا قد أرسلت ثلاث فرقاطات إلى مياه الإسكندرية لنفس المهمة وأنه (أي الوكيل) حاول بدون طائل الاتصال بميناء الإسكندرية في هذا الشأن ليظل الجزائريون هناك حتى لا تتعرض لهم السفن الفرنسية في طريق العودة، وهذا ما دفعه إلى مكاتبة الداي بذلك.

بعد هذا وفي نهاية هذا البحث لا يسعنا إلا أن نثبت أن المساهمة الجزائرية في معركة نافرين وما سبقها من أعمال حربية، هي تأكيد للحضور الجزائري، هذا الحضور الذي له أكثر من دلالة، فهو تأكيد لدور الجزائر في الأحداث بالمتوسط وإقرار لمكانة الجزائر الدولية وإثبات لمدى الروابط الروحية والالتزامات الأدبية التي كانت تشد الأقطار الإسلامية إلى بعضها ضمن رابطة الخلافة العثمانية، فالجزائر تحت حكم الداي حسين باشا بمشاركتها في هذه المواجهة البحرية (نافرين) بخيرة بحارتها وأفضل سفنها - رغم حاجتها الملحة إليها ـ تكون قد برهنت على مدى إيمانها بالمصير الواحد والعمل المشترك بين الأقطار الإسلامية، هذه الأقطار التي كانت تتربص بها القوى الأوروبية لتحطيم قوتها والتحكم في مقدراتها ومصادر ثروتها، وقد كان الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م بداية لهذا المخطط الاستعماري الذي كانت نافرين إحدى مراحله الأولى.

المراجع المعتمدة

- أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، مذكرات (1754 ـ 1830م) نشر وتعليق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1974م.
- محمد بيرم، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، القاهرة، المطبعة الإعلامية، 1884م.
- محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، دار الجيل، 1977م.
- مصطفى كامل باشا، المسألة الشرقية، القاهرة، 1909م.
- محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، مكتبة العلوم السياسية، القاهرة، دار المعارف، 1959م.
- عبد الرحمٰن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، بيروت، دار الثقافة، 1980م.
- لوتسكي بوريسوفيتش، تاريخ الأقطار العربية الحديث، معهد الاستشراق، موسكو، دار التقدم، 1971م.
- كوران آرجمنت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827 ـ 1847م، نقله عن التركية، عبد الجليل التميمي، تونس، 1974م.
- ناصر الدين سعيدوني، الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية بين 1827 ـ 1830م، المجلة التاريخية المغربية تونس، عدد 5، 1976م، ص ص35 ـ 43، وكذلك كتاب: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني الجزائر)، 1984م.



- Andersson (M.S), The Eastern Question (1774 - 1923), London, 1966.
- Andersson (R.C), Litt (D.), Naval Wars in the Levant, (1559 - 1853), Liverpool University Press, 1952.
- Conrad (Phi), Le vent de la liberté soulève la Grèce, in Histoire Magazine, 24 février, 1982, pp. 79 - 84.
- Douin (G.), Navarin (6 Juillet - 20 octobre 1827), Le Caire, I.F.A.O., 1927.

- Devoulx (Albert), La marine de la Régence d'Alger, in Revue africaine, 1869.
- Devoulx (A.), Le Raïs Hamidou, A. Jourdan, Alger, 1859.
- Devoulx (A.), Recherches sur la coopération de la Régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque, d'après des documents inédits, in Revue africaine, années, 1854 - 1857.
- Driault (E.), l'Héritier (M.), Histoire diplomatique de la Grèce de 1821 à nos jours, l'insurrection et l'indépendance (1821 - 1830), Paris, 1925.
- Fleuriot de Langle (V.P.), L'affaire de Navarin autour de la journée du 20 octobre 1827, avec de nombreux documents inédits, Société d'éditions géographiques militaires et colonials, Paris, 1930.
- Grammont (H.D. de), Histoire d'Alger sous la domination turque (1515 - 1830), Paris, 1887.
- Nikos (A.B.), Navarin, in Encyclopédie de l'Islam, Leiden, Paris, 1936, T. III, pp. 943 - 944.
- Nuy (N.), La bataille de Navarin (1827), d'après des documents inédits des archives impériales russes du Général Eu. Bogianovitch, traduit du russe sous la direction de N. Nuy, 1827 - 1887, Paris, 1887.

الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827 ـ 1830م[1]

هناك أحداث تاريخية هامة سبقت احتلال الجيش الفرنسي للجزائر العاصمة يوم 4 جويلية 1830، كانت بمثابة الممهد له والمساعد على إنجاحه. وفي طليعة هذه الأحداث يأتي الحصار الفرنسي الذي ضرب على السواحل الجزائرية طيلة السنوات الثلاث التي سبقت نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج يوم 14 جوان 1830م.

ويعود تاريخ الحصار البحري إلى يوم 15 جوان 1827م، أي بعد شهر ونصف من رفض الداي حسين إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي الراسي أمام مدينة الجزائر آنذاك، وكانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على هذه الترضية لتجعل من نفسها الدولة صاحبة الامتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية، وذلك بحجة رد الاعتبار للشرف الفرنسي الذي أهين حسب زعمها في حالة المروحة[2].

وقد اعتمدت فرنسا في فرض شروط الترضية التي تطالب بها على مبدأ

---

(1) بحث نشر في المجلة التاريخية المغربية بتونس عدد 5 ـ 1976م، ص35 ـ 43، وبمجلة الثقافة الجزائرية، عدد 28 ـ 1975م، ص11 ـ 23. ثم أعيد نشره في كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر «العهد العثماني»، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، صص81 ـ 93.

(2) وقعت حادثة المروحة يوم 29 أفريل 1827م، وتتلخص في أن الداي حسين باشا ضرب القنصل الفرنسي دوفال بمروحة كانت بيده مرتين أو ثلاثاً، رداً على إجابة هذا القنصل المنافية لآداب اللياقة الدبلوماسية والتي قصد من ورائها إهانة الداي وحكومته، وقد جاءت إجابة القنصل الفرنسي بهذه العبارات الجارحة: «إن ملك فرنسا وشعبها لا يحرران لك ورقة ولا يرسلان رداً حتى على رسالتك المرسلة».

القوة الحربية وأسلوب التهديد العسكري وحده، مما جعل مساعيها تتنافى مع كل تسوية سلمية يمكن أن يقبل بها الداي أو أحد من أعوانه ومساعديه. فالحكومة الفرنسية عملاً بهذا الأسلوب الدبلوماسي المتعجرف خولت للأميرال كولي (Collet) صلاحية تقديم مطالبها في شأن الترضية التي تسعى للحصول عليها من الحكومة الجزائرية. ولقد عرضت بنود هذه الترضية على بعض الساسة الفرنسيين، وعلى رأسهم القنصل دوفال وقبطان السفينة لوبوتي طوماس (Le petit Thomas) قبل أن تصاغ في شكلها النهائي، ورغم شروط هذه الترضية القاسية، فقد اعتبرت في نظر هؤلاء الساسة والقادة أفضل العروض الثلاثة التي يمكن المطالبة بها، فهي في نظرهم أقلها مهانة وإثارة لنفوس الجزائريين[1].

وتنص هذه المطالب التي تقدم بها قائد السفينة الملكية «لابروفانس» (La Provence) الكونت دولابروتونيير إلى حكومة الداي، على أن يبعث الداي حسين باشا إلى السفينة الملكية الفرنسية بوفد مكون من شخصيات بارزة، وعلى رأسه وزير البحرية والشؤون الخارجية المعروف بوكيل الحرج، ليقدم للقنصل الفرنسي الاعتذارات العلنية، وتأكيداً لهذا الاعتذار يرفع لبعض الوقت العلم الفرنسي على كل حصون مدينة الجزائر، وتطلق مائة طلقة مدفعية لتحيته[2].

وقد حدد أجل قبول هذه المطالب بأربع وعشرين ساعة فقط، وذلك حتى يتمكن قادة الأسطول الفرنسي من إرغام حكام الجزائر على قبول شروطهم القاسية والمذلة، ويحولون دون أي استعداد حربي معاد لفرنسا قد يتخذه الديوان أو تلجأ إليه فرق الحامية المرابطة في حصون الجزائر. ومن الطبيعي أن يقف الجزائريون من هذا التحدي والاستفزاز موقف الاستنكار

---

(1) Bianchi (M.), Relation de l'arrivée dans la Rade d'Alger du Vaisseau de Sa Majesté «la Provence» sous l'ordre de la Bretonnière, commandant des forces navales du Roi dans ces rivages, S.D.

(2) Azan (P.), L'Expédition d'Alger 1830, Paris, 1929, pp. 23 - 24.

والاشمئزاز والتحدي مع شيء من اللامبالاة. ومرد عدم المبالاة هذه على ما يظهر هو أن أغلب الجزائريين ولا سيما طبقة الحضر منهم، كانوا قد اعتادوا غارات الأساطيل الأوروبية، فكان هذا الحصار البحري في نظرهم بمثابة رد فعل على أعمال الجهاد البحري التي اعتادوا مواجهتها[1] لا أكثر ولا أقل. كما أن الداي نفسه اعتبر تلك التهديدات وذلك الحصار مجرد عملية ضغط موجهة ضده شخصياً بقصد إثارته وإزعاجه، وليس لها أي أثر مباشر على مستقبل البلاد[2].

وقد نسبت بعض الروايات الفرنسية كلمة للداي تصور لنا مدى استنكاره واستهجانه للسلوك الفرنسي المعادي لسلطته والموجه ضد شخصه بالذات، فحسب هذه الرواية أن الداي صرح غاضباً عندما عرف شروط الترضية التي يطالب بها الفرنسيون، قائلاً: «أتعجب كيف أن الفرنسيين لم يطلبوا زوجتي أيضاً»[3]، ونتيجة لكون موقف الطرفين المتنازعين ـ الجزائري والفرنسي ـ كان متناقضاً بهذا الشكل، فإن التوفيق بينهما أصبح غير ممكن، وهذا ما انجرت عنه أحداث حربية وقعت أثناء الحصار، وكانت هذه الأحداث بمثابة أول تجربة حربية جدية تتعرض لها الإيالة الجزائرية، سوف يتمخض عنها تبني فرنسا لطريقة محددة وأسلوب معين عند شروعها في الغزو العسكري للبلاد الجزائرية[4].

ومن أهم وقائع هذا الحصار تلك المعركة البحرية التي دارت أمام ميناء الجزائر العاصمة يوم 4 أكتوبر 1827م، والتي التقى فيها الأسطول الفرنسي بقيادة الأميرال كولي بإحدى عشرة سفينة جزائرية[5] كانت تحاول فك الحصار

---

(1) أحمد الجزائري، كيف دخل الفرنسيون الجزائر، وصف شاهد عيان، نشره وقدم له صلاح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1962م، ص23.

(2) Clauzolles (P.), L'Algérie pittoresque, Imp. Paya, Toulouse, 1843, 2ème partie, p. 11.

(3) Azan, op. cit., p. 24.

(4) لأننا نعتبر الهجمات البحرية الفرنسية السابقة على الإيالة الجزائرية طيلة القرون الثلاثة الماضية، مجرد اشتباكات ومعارك حربية لم يتبع فيها أي تخطيط محكم ولم تخضع لأي سياسة مدروسة ومبيتة وذات أهداف استراتيجية.

(5) كانت هذه السفن الجزائرية مختلفة الأنواع منها: القاليوطات والفرقاطات والبريكات،

وإبعاد قطع العدو البحرية عن السواحل الجزائرية. ونجد لهذه المعركة البحرية وصفاً حياً في مذكرات الطبيب الألماني سيمون بفايفر[1]، نقتطف منه ما يلي:

«وفي ليلة مقمرة غادر الأسطول الجزائري شواطئ مدينة الجزائر، وفي صبيحة اليوم التالي صعد أغلب أهالي المدينة إلى السطوح لمشاهدة المعركة البحرية... وعندما بزغت الشمس من البحر في روعة... سمعنا هدير المدافع ينطلق من البحر ورأينا سفن الأمتين تتجه نحو بعضهما البعض... كانت قطع الأسطول الفرنسي تتألف من أربع سفن وبارجة حربية كبيرة وحراقة وسفينة شراعية ذات صاريين وشونة... وأخذ كل من الجانبين يتلمس الوسائل اللازمة للإيقاع بالآخر... وإذا بسفينتين جزائريتين تبتعدان عن مكان المعركة غير أن السفن الباقية أحاطت بالبارجة الفرنسية واشتبكت معها في معركة حامية. فأحاطت بالبارجة أربع سفن جزائرية، وبالحراقة سفينتان، وبالمركب الشراعي سفينتان كذلك، بينما هاجمت الشونة سفينة واحدة، كان الجزائريون يقاتلون بضراوة والفرنسيون بضراوة أشد... وقد امتازت سفينة جزائرية عن غيرها من بقية السفن الجزائرية كان يقودها المارق عمر، رايس (بحار) القديم...».

وبعد أن دامت المعركة البحرية عدة ساعات تراجع الفرنسيون، وعادت السفن الجزائرية إلى الميناء وقد ألحقت بأكثرها أضرار بالغة[2]. ولم يقتصر الأمر على هذه المعركة، بل تكرر الصدام البحري بين السفن الجزائرية والفرنسية، فوقع اشتباك يوم 25 أكتوبر 1828م بالقرب من رأس كاكسين

= ومجهزة بـ200 مدفع، ويتكون طاقمها من 3260 رجلاً، حسب التقارير الفرنسية المتداولة آنذاك.

(1) الطبيب الألماني سيمون بفايفر (Simon Pfeiffer) كان قد مكث بالجزائر مدة خمس سنوات، وقد سجل مذكراته التي ضمنها الأحداث التي عاشها في الجزائر، فكانت وصفاً حياً ودقيقاً. وقد قام أ.د. أبو العيد دودو بترجمة هذه المذكرات من الأصل الألماني تحت عنوان: مذكرات سيمون بفايفر، أو لمحة تاريخية عن الجزائر، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م.

(2) سيمون بفايفر، المصدر نفسه، صص40 ـ 41.

(Cap Caxine) غرب مدينة الجزائر، تمكن فيه قبطان السفينة لابروطونيير (La Bretonnière) من تدمير أربع سفن جزائرية حسب بعض الروايات الفرنسية[1]. وقد شهدت الجهات الأخرى من السواحل الجزائرية بدورها غارات ومعارك حربية، مثل الغارة التي تعرض لها ميناء وهران يوم 22 ماي 1828م، وقد قام بتنفيذ عملية الهجوم على ميناء وهران القبطان روبير وأندري دوناسيا (Robert et André de Naciat)، وأسفر الهجوم عن استرجاع الفرنسيين لإحدى سفنهم التي وقعت في أيدي الجزائريين قبل عام من ذلك وهي من نوع البريك[2].

ونستخلص من تتبع هذه الأحداث والوقائع الحربية، بأن الحصار البحري كان عبارة عن مجازفة عسكرية وعملية فاشلة لما ترتب عليه من أضرار لحقت بالبحرية الفرنسية، وما نتج عنه من خسائر باهظة أضعفت قدرة الأسطول الفرنسي الهجومية.

فبغض النظر عن بعض المكاسب الطفيفة المتمثلة في أسر بعض السفن الجزائرية، فإن الحصار تسبب في تكاليف مالية باهظة أثقلت عاتق البحرية الفرنسية، بحيث تجاوزت في ظرف سنتين فقط مليوني فرنك ذهبي، بينما لم يغنم الأسطول الفرنسي أية سفينة جزائرية تزيد قيمتها عن 20 ألف فرنك، وهذا بشهادة النائب دوبورغ (Du Bourg) الذي أعلن ذلك في خطابه في مجلس الممثلين يوم 9 جوان 1829م[3].

وبالإضافة إلى التكاليف المالية تطلب هذا الحصار أيضاً تجنيد البحرية الفرنسية للقيام بأعمال شاقة ومضنية في أعالي البحار، أودت بحياة كثير من خيرة جنود البحر الفرنسيين، وعلى رأسهم الأميرال كولي الذي قضى نحبه في

(1) Nettement (A), Histoire de la Conquête d'Alger, suivie du tableau de la conquête de l'Algérie, Paris, Le Coffre, 1856, p. 29.

(2) المصدر نفسه، ص27.

(3) Julien (Ch. - A.), La Question d'Alger devant les Chambres sous la Restauration, in Revue africaine, T. 63/1922, p. 428.

طولون يوم 20 أكتوبر 1827م، بعد أن أنهكه الإجهاد والعمل الشاق[1]، وقد خلفه في قيادة الأسطول كلافال (Clavel) قبطان السفينة دولابروتونيير، كما أن أغلب القطع البحرية الفرنسية أصبح نطاق عملها بفعل هذا الحصار، لا يتجاوز مراقبة السواحل الجزائرية وما حولها.

فمن أجل هذا الغرض رابطت أمام الموانئ الجزائرية اثنتا عشرة قطعة بحرية[2]، وشكلت دورية بحرية مكونة من ست قطع أخرى لتمخر المتوسط من الرأس الطيب بتونس وسواحل إيطاليا إلى جزر الباليار، كما جندت أربع قطع بحرية إضافية من نوع القاليوطات والبريكات للسهر على أمن الملاحة الدولية عبر المسالك والطرق التجارية الرابطة بين مرسيليا من جهة وقادس وأرخبيل اليونان من جهة أخرى، بينما وضعت السفن الباقية من الأسطول الفرنسي في حالة استنفار دائم، وبذلك أصبح عدد القطع البحرية المجندة للحصار البحري في مياه المتوسط حوالي 50 قطعة بحرية[3]، مما أثر في قوة فرنسا البحرية على السواحل الغربية المحاذية للمحيط الأطلسي وبحري الشمال والمانش[4].

ولعل الدافع من وراء حشد مثل هذه القوة البحرية الضخمة يكمن في حرص الحكومة الفرنسية على الوصول إلى نتيجة ملموسة من وراء عملها هذا، وحتى تغلق الباب أمام أي تدخل محتمل من طرف الباب العالي أو إحدى الدول الأوروبية المنافسة لها، سواء كان تدخلاً دبلوماسياً أو ضغطا عسكرياً. فرغم أن رد الفعل العثماني كان شيئاً مستبعداً نظراً لانهماك الجيوش العثمانية

---

(1) Nettement, op. cit., p. 28.

(2) كان عدد السفن في أول الأمر لا يتجاوز سبع قطع، ثم ارتفع هذا العدد إلى اثنتي عشرة قطعة حربية بحرية، راجع:

Esquer (G.), Les Commencements d'un Empire, la prise d'Alger, (1830), Alger, L'Afrique Latine, 1923, p. 82.

(3) Armement dans les ports de France contre le Dey d'Alger et les ports algériens, in Annales maritimes, T. XXXIII, p. 93.

(4) Nettement, op. Cit., p. 154.

في إخضاع ثورة شبه جزيرة المورة آنذاك، إلا أن الحكومة الفرنسية أرادت أن تراقب الأوضاع عن كثب، فبادرت إلى تعزيز حاميتها بالمشرق بـ 23 سفينة[1]، وضعت مباشرة تحت قيادة الأميرال دوريني (Amiral de Rigny). والغريب في الأمر أن هذا العدد الكبير من السفن لم يستطع أن يحد من نشاط السفن الصغيرة التي كان يملكها الجزائريون، إذ غالباً ما كانت تفلت هذه السفن من الحصار أثناء الليل، وتتمكن من نهب السفن التجارية الفرنسية، وتذهب بما غنمته إلى تونس والمغرب وحتى إسبانيا لتبيعه هناك[2]. ولم يقتصر نشاط هذه السفن الجزائرية على مناوشة الأسطول الفرنسي، بل تعدى نشاطها في سنة 1828م إلى مهاجمة سواحل الباليار وسردينيا والبروفانس ذاتها[3].

كل هذه الجهود والتكاليف والخسائر التي ارتبطت بها عملية الحصار منذ بدايتها جعلت من الحصار عملاً عسكرياً عديم الجدوى لا ترجى منه فائدة على المدى المنظور، وقد كان لهذه النتيجة السلبية أثرها الواضح على موقف الساسة الفرنسيين، إذ أصبح كثير منهم يفكر جدياً في إمكانية وضع حد لهذه العملية، ويحبذ صراحة الأخذ بالإجراءات التي تساعد على التوصل إلى تسوية تكون في صالح فرنسا. وتبلور هذا الاتجاه مع مرور الوقت في موقف متخوف من الحصار واتخذ شكل مطالب محددة عندما تولى دومارتينياك (De Martignac) الوزارة خلفاً للسيد دوفيال (De Villel) يوم 5 جانفي 1828م.

وبالفعل أصبحت إمكانية التوصل إلى تسوية الخلاف مع الداي تشغل اهتمام الوزير دومارتينياك، بعد أن تعرضت حكومته للضغط والانتقاد من طرف بعض النواب، مثل النائب المرسيلي ذي النزعة الليبرالية توماس (Thomas) الذي لم يتورع عن مهاجمة سياسة دومارتينياك ومعارضة تقرير القنصل دوفال،

(1) المصدر السابق، ص28.

(2) أحمد الجزائري، المصدر نفسه، ص24.

(3) Esquer (G.), op. Cit., p. 28.

ومن جملة الحجج التي استند إليها هذا النائب في معارضة الحصار البحري، قوله: «إن الحصار لم يمنع العدو من ممارسة القرصنة وتهديد الملاحة حتى على شواطئنا»[1].

وزاد موقف الوزير دومارتينياك وحكومته حرجاً عندما أظهر الرأي العام الفرنسي عدم تحمسه لمثل هذا العمل العسكري. وقد انعكس تأثير الرأي العام على معنويات الجنود الفرنسيين المكلفين بالحصار، بحيث أصبح هؤلاء الجنود لا يقتنعون حتى بجدية العمل الذي يقومون به، ولا يسلمون بالفائدة الاستراتيجية للحصار، بعد أن علموا بأن قنصلي إنكلترا وسردينيا بالجزائر أبلغا الأميرال كولي معلومات مفادها، أن الداي يميل إلى تسوية نزاعه مع فرنسا سلمياً[2].

وإذا كان الموقف الفرنسي من قضية الحصار بفعل هذه الظروف، أصبح يتصف بالرغبة في التوصل إلى حل سلمي يتماشى مع المصالح الفرنسية، ويحافظ في نفس الوقت على قوة وهيبة فرنسا البحرية، فإن الموقف الجزائري هو الآخر لم يكن يختلف كثيراً عن الموقف الفرنسي، وذلك بفعل ظروف عاشتها الجزائر أثناء الحصار. فحكام الجزائر وفي طليعتهم الداي شعروا بتأثير الحصار المباشر على مستقبل البلاد، بعد أن بدأ يترك آثاراً سلبية على قدرة البلاد الحربية وطاقتها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية. فالحصار قد أضر بالتبادل التجاري بين الجزائر وأوروبا[3]، وتسبب في تحول أغلب النشاط التجاري إلى تونس بالنسبة إلى القطاع الشرقي من البلاد، ولم تبق سوى

---

(1) Julien, (Ch. - A), Marseille et la question d'Alger à la veille de la conquête, in Revue africaine, T. 60/1919, p. 31.

(2) Charles - Roux, La France et l'Afrique du Nord avant, 1830 Les Précurseurs de la Conquête, Paris, Félix - Alcan, 1932, p. 600.

(3) من جملة الأهداف التي حاولت فرنسا تحقيقها أثناء الحصار، شل النشاط التجاري بين الجزائر والخارج، ولهذا ننكر على السيد أسكير قوله: «بأن التجارة الجزائرية في الحقيقة غير موجودة»، راجع:

Esquer (G.), op. Cit., p. 70.

مراسي آرزيو ورشقون والمرسى الكبير ووهران على اتصال دائم بإسبانيا وجبل طارق، نظراً لموقعها القريب من السواحل الإسبانية. وإذا عرفنا بأن الشرق الجزائري كان يساهم بقسط وافر في تصدير المواد الأولية، ندرك مدى الأثر السيئ الذي نتج عن انقطاع التجارة بين الإيالة الجزائرية والمتعاملين معها من تجار إنكلترا وليفورن ومرسيليا وإسبانيا والأقطار العثمانية بالمشرق. هذا بغض النظر عن انقطاع الموارد الأولية التي كان يوفرها نشاط الديوانة الجزائرية (الجمارك)، مما زاد الحالة الاقتصادية تدهوراً في الأرياف، بعد أن وقع عليها عبء التكاليف المالية[1]، في وقت نضبت فيه مصادر الدخل الأخرى ولم تجد لها حكومة البايليك بالجزائر بديلاً، إلا بإرهاق الأهالي والضغط عليهم[2].

ولعل أهم ما يميز الموقف الجزائري من قضية الحصار، ما اتصف به هذا الموقف من سلبية وانكماش لا مبرر لهما في نظرنا، وقد عبر نقيب أشراف الجزائر أحمد الشريف الزهار في مذكراته عن هذا الموقف بقوله: «ثم جاءت مراكب الفرنسيين ووضعت البلونكو (أي الحصار البحري) وبقي الأمر كذلك»[3]. وتظهر سلبية الموقف الجزائري بالخصوص في تخلي الدولة الجزائرية (البايليك) عن كل محاولة جادة لفك الحصار وإبعاد خطره عن طريق القوة العسكرية بعد الاشتباك البحري الأول، وفي عدم التحرك السياسي سواء في نطاق الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية على البلاد، أو على المستوى الدولي، وذلك بمحاولة إقحام بعض الدول المنافسة لفرنسا في قضية الخلاف عن طريق تقديم امتيازات مشجعة لهذه الدول حتى تحد من شوكة فرنسا وتقف في وجهها.

---

(1) Clauzolles (P.), op. Cit., p. 11.

(2) لأخذ فكرة وافية عن أوضاع مصادر الحكومة العثمانية بالجزائر، راجع: سعيدوني، ناصر الدين: النظام المالي للإيالة الجزائرية (1792 ـ 1830م)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م.

(3) أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، مذكرات (تقاييد)، نشر وتحقيق الأستاذ أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م، ص163.

إن الباحث يجد نفسه أمام احتمالات وتفسيرات متعددة لهذا التقاعس وتلك السلبية في الموقف الجزائري، منها ما يرجع لقصور الدبلوماسية الجزائرية منذ بداية الخلاف، وتؤكد هذا الاحتمال تلك المعلومات التي أشرنا إليها سابقاً، والتي مفادها أن قنصلي إنكلترا وسردينيا في الجزائر أبلغا قائد الأسطول كولي رغبة الداي وميله لتسوية نزاعه مع الفرنسيين سلمياً[1]. ومن الراجح أن يكون لتخوف بعض الأعيان وذوي النفوذ من الجزائريين على مصالحهم أثر كبير في جعل الداي حسين باشا يمتنع عن العمل العسكري ويميل إلى التسوية السلمية، رغم ما عرف عنه من اعتداد بالرأي وتصلب في المواقف.

فبعد الاصطدام الأول لم يجد الداي أي تجاوب من عامة الجزائريين للوقوف بجانبه وشد أزره، ولا سيما طبقة الحضر منهم التي أظهرت عداءها لكل عمل من شأنه أن يضر بمصالحها التجارية وثرواتها الخاصة، وقد عبر حمدان بن عثمان خوجة عن موقف هذه الطائفة من قضية الحصار بقوله: «إن طلقات المدافع المشؤومة التي أطلقت على مركب لابروفانس هي التي ضخمت الشكاوي وتسببت في الحرب مع فرنسا»[2]. فحمدان بن عثمان خوجة بهذا القول يلقي تبعات النزاع الفرنسي الجزائري وما ترتب عليه من حصار وغزو على تصرف الداي نفسه؛ لأنه لم يحسن حسب رأيه تسيير الأمور: «فلو أسند منصب وزير البحرية إلى رجل جدير بهذه الوظيفة لما نشبت الحرب»[3].

والواقع أن الرجل الوحيد من حاشية الداي الذي عمل جاهداً للتصدي للحصار منذ الوهلة الأولى هو قائد الجيش يحيى آغا الذي سارع «إلى الأبراج والحصون ورتبها، وذهب إلى سيدي فرج وبنى هناك حصناً من اثني عشر

---

(1) Charles - Roux, op. Cit., p. 600.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، لمحة تاريخية وإحصائية، ترجمة وتقديم محمد بن عبد الكريم، بيروت، مكتبة الحياة، 1972م، ص153.

(3) المصدر نفسه.

مدفعاً، وجعل العسة من العسكر الجديد(1) في كل حصن وعين لهم المؤونة»(2). ومع ذلك لم يتردد الداي في تنحيته والقضاء عليه، فأصبح الداي بعمله هذا في نظر طائفة الحضر ذات النفوذ والثروة، المسؤول الشخصي عن عملية الحصار وما انجر عنها من عواقب خطيرة قوضت دعائم الإيالة الجزائرية من أساسها.

ومن الأدلة على هذا الاحتمال الذي يرى أن الموقف الجزائري السلبي نابع عن حسن نوايا الحكام الجزائريين ورغبتهم الصادقة لوضع حد لهذا الخلاف الذي تورط فيه الداي بشكل أو بآخر حسب اعتقادهم آنذاك، تلك المعاملة التي كان يعامل بها الرعايا الفرنسيين في المدن الساحلية للإيالة؛ وقد عبرت إحدى رسائل الحاج أحمد باي قسنطينة على تلك المعاملة المفضلة التي كان يحظى بها الفرنسيون. وكان الباي قد بعث بهذه الرسالة إلى شيخ عنابة وأعيانها بعد تدمير حصن فرنسا باعتباره هدفاً عسكرياً وقاعدة عدوانية، يحثهم فيها على عدم التعرض للفرنسيين بأي أذى مع منحهم ضمانات تساعدهم على الإقامة في البلاد أو الارتحال إلى وطنهم، وذلك سعياً منه للتخفيف من عواقب الحصار وآثاره، ومما جاء في هذه الرسالة: «وأما النصارى الفرنصيص الذين في عنابة فإياكم أن يتعدى عليهم أحد أو يظلمهم أو يضيع لهم شيء من مالهم، فإن أرادوا المقام في عنابة فعليهم أمان الله لا ينالهم مكروه، وإن أرادوا الانتقال إلى بلادهم برضاهم وطواعيتهم فلا يمنعهم عن ذلك أحد ولا يتعدى عليهم، ويرفعون مالهم وأمتعتهم عن آخرها بحيث لا يضيع لهم شيء أصلاً، لكن إذا عزم على السفر برضاه لا بد أن تأخذوا خط يده على أنه ذهب طايعاً بماله بتمامه ولم يلحقه مكروه كتاباً تعرف فيه بذلك»(3).

---

(1) الجيش الذي بدأت الجزائر في إنشائه على عهد علي خوجة (1817م)، والذي لم يكتمل تكوينه نظراً للنزعة المحافظة السائدة في فرق الأوجاق القديمة التي رأت فيه منافساً لها.

(2) أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص163.

(3) Bigonet (E.), une lettre du Bey de Constantine en 1827, in Revue africaine, T. 83/ 1899, p. 167.

أما الاحتمال الآخر لتفسير الموقف السلبي للحكام الجزائريين إزاء قضية الحصار، فيتمثل في كون ميزان القوة كان في صالح فرنسا، بعد أن فقدت البحرية الجزائرية تفوقها البحري في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/القرن الثامن عشر الميلادي، وأصبحت الأساطيل الأوروبية متفوقة عليها في الرجال والأجهزة. فالأسطول الجزائري كان قد تعرض للتلف أثناء هجوم اللورد إكسموث الإنكليزي (1816م)، وفقد أغلب قطعه إثر معركة نافرين البحرية (أكتوبر 1827م)، كما تعرضت القطع الباقية منه لأضرار جسيمة في أول صدام بحري لها مع الأسطول الفرنسي يوم 4 أكتوبر 1827م.

ولم يكن ضعف البحرية الجزائرية يرجع إلى تناقص الأسطول فقط، بل يعود أيضاً لقلة الرجال العاملين في البحر ونقص كفاءتهم الحربية، وهذا ما ترك آثاراً سلبية على معنويات رجال البحر الجزائريين وجعلهم غير قادرين على مواجهة السفن الفرنسية.

وبسبب ضعف البحرية الجزائرية هذا أصبح البحارة الجزائريون لا يظهرون أي استعداد ولا يبدون أية رغبة في القتال ومواجهة العدو. ولعل هذا هو ما دفع الداي حسين باشا إلى أن يعلن على الملأ بأنه سوف يعطي لكل جزائري يستولى على مدفع للعدو مكافأة تشجيعية قدرها 1000 قرش(1).

وعلى كل فإن الحصار البحري الفرنسي يبدو لنا من خلال الأحداث التي عاشتها الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر بمثابة بداية لتطبيق خطة سياسية تبنتها بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وإنكلترا في مؤتمري فيينا (1815م) وإيكس لاشابيل (1818م)، وكانت هذه الخطة تهدف أساساً إلى القضاء على القوة البحرية الإسلامية في البحر المتوسط، وذلك لتمهيد الطريق أمام الاحتلال العسكري. وهذه الخطة الاستعمارية التوسعية كانت تتجاوب بالخصوص مع وضع فرنسا الخاص ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً على أن الأوضاع السياسية والعلاقات الدولية فرضت على

(1) Nettement, op. Cit., p. 27.

فرنسا أن تنتهج في سلوكها الدولي ومشاريعها الاقتصادية هذا النهج المتأثر بالتيارات الفكرية آنذاك كالسانسيموية والمركانتيلية. فبعد سقوط نابليون (1814م) وما نتج عنه من ضرورة التقيد بسياسة التشاور الدولي والمحافظة على التوازن الأوروبي، أصبح من الصعب على حكام فرنسا أن يجدوا مجالاً للتحرك الحربي في أوروبا، ولم يبق أمامهم سوى البحث عن ذلك خارج النطاق الأوروبي، ولا سيما في الأقاليم الأفريقية المقابلة لفرنسا والقريبة منها وعلى رأس هذه الأقاليم إيالة الجزائر الغنية.

وبهذه النظرة للأوضاع الدولية ومقتضياتها تبرز لنا تلك التهديدات التي ارتبطت بعملية الحصار وما صحبها من أسلوب دبلوماسي اتصف بالخداع والمراوغة، في شكل سياسة ماكرة تتماشى مع مطامح فرنسا ورغبتها في التوسع، وهذا ما برز بكل وضوح في إجابة القنصل الفرنسي في الجزائر دوفال للداي: «إن حكومتي لن تكتب لكم، ولا ترى فائدة في ذلك»[1].

إن هذا الاستنتاج يجعلنا نشكك في الرأي المتعارف عليه عند الكُتَّاب الفرنسيين والذي ملخصه أن الحصار البحري ما هو إلا عملية مؤقتة ومحلية اقتضتها الخلافات الدبلوماسية الحادة بين حكومة فرنسا وداي الجزائر، وذلك لأن أصحاب هذا الرأي[2] ينظرون إلى الأحداث نظرة آلية سطحية غير مترابطة. بينما النظرة البعيدة لقضية الحصار ترى في القرار الذي أصدره الملك شارل العاشر، والقاضي بتجنيد الجيش والبحرية استعداداً للغزو يوم 7 فيفري 1830م[3]، تتويجاً للحصار وتحقيقاً لمجهودات استمرت مدة قرون من طرف التجار المرسيليين[4] للسيطرة الاقتصادية على ثروات الجزائر لفائدة المحتكرين، والتحكم في مقدراتها السياسية لصالح أوروبا المسيحية وعلى

(1) Azan (P.), op. Cit., p. 24.

(2) من هؤلاء الكتاب نذكر على سبيل المثال: نيتمان Nettement، وإسكير Esquer، وآزان Azan.

(3) Nettement, op. cit., p. 37.

(4) Masson (P.), Marseille et l'expédition coloniale françaises au XIXè siècle, p. 333.

رأسها فرنسا[1].

ومما يلفت الانتباه أن نظرة الحكام الجزائريين لهذه القضية كانت مخالفة تماماً لنظرة حكام فرنسا، فبقدر ما كانت نظرة الفرنسيين بعيدة في مراميها هادفة في تخطيطها، كانت نظرة أولي الأمر من الجزائريين سطحية في إجراءاتها آنية في توقعاتها محلية في تخطيطها، فالداي ورجاله ما انفكُّوا آنذاك يتشبثون بشرعية العلاقات الدولية وتكافئها، مما يفرض على جميع الأطراف سلوكاً يتصف باحترام التقاليد الدولية في مجال السيادة الخارجية، وهذا ما فوت عليهم فرصة الانتفاع من الهفوات السياسية التي ارتكبها شارل العاشر ومعاونوه، واستغلال روح المنافسة الاستعمارية بين الإنكليز والفرنسيين.

ولعل الشيء الإيجابي الوحيد لهذا الحصار بالنسبة للجزائريين إن صح التعبير، يكمن فيما يمكنه أن يتركه من الأثر الذي تركه في نفوسهم، فالحصار كان بمثابة صدمة نفسية خطيرة تعرض لها الحكم العثماني بالإيالة الجزائرية، أشعرت الأهالي على مختلف طبقاتهم بضعف حكومتهم وقصورها، وأظهرت لهم مدى التفوق الفرنسي المعتمد على المهارة الحربية والتقنيات العسكرية، بعد أن ظل هؤلاء السكان مدة طويلة «معتادين على احتقار الكفار والاستهانة بهم»[2]. فهذه الصدمة بلا شك كان بوسعها تهيئة المناخ الملائم والنفسية المتفتحة للاقتباس الحضاري البناء، ولكن ولسوء الحظ لا يمكن لنا الآن الحكم على مدى الاستجابة لهذا التحدي والتعرف على التأثير النفسي لهذا الحصار في تحريك الهمم وإيقاظ النفوس لمواجهة التحدي الحضاري؛ لأن الغزو الفرنسي يوم 4 جويلية 1830م وما تبعه من قهر استعماري ظالم حال دون أي تقييم واستنتاج لآثار هذا التحدي.

(1) وهذا ما يظهر لنا أن مساعي علي باشا حاكم مصر للتوسط بين الجزائر وفرنسا كانت غير منطقية ولا تتماشى مع سير الأحداث آنذاك.

(2) سيمون بفايفر، المصدر نفسه، ص42.

القسم الثالث

في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

1 ـ نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني.

2 ـ فحص مدينة الجزائر: نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال.

3 ـ من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر: الشبكة المائية في العهد العثماني.

4 ـ المسالك والدروب في الهضاب العليا القسنطينية ودورها الحضاري.

5 ـ الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأوراس قبل وأثناء العهد العثماني.

6 ـ الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني.

7 ـ ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني.

8 ـ وضعية عشائر المخزن الاجتماعية في العهد العثماني.

9 ـ ليبيا كما وصفها الرحالة الجزائري الحسين الورتلاني.

نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني[1]

إن التعرف على أحداث التاريخ الجزائري الحديث، وتكوين فكرة صحيحة عن ماضي الجزائر العثمانية، مرتبط برسم صورة واضحة للحياة الاقتصادية أثناء العهد العثماني، وهذا ما نحاول إثارته في هذا العرض.

إن الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية كانت له آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنظم الإدارية والحالة الاجتماعية، بحيث لا يمكن التعرض لهذه الجوانب كلها إلا بعد التعرف على الأوضاع الاقتصادية، فنلاحظ مثلاً أن الدافع الاقتصادي كانت توجهه العلاقات الخارجية من خلال نشاط الجهاد البحري ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية، كما أن الوضع الاقتصادي ظل هو الآخر يتحكم في الصراع والتنافس بين فرق الأوجاق وجماعات الرياس، هذا فضلاً عن أن الحياة الاقتصادية كانت تبرز لنا الدوافع والأهداف الحقيقية للثورات الداخلية، ابتداءً من ثورة سويد وفليسة وانتهاء بثورتي درقاوة والتجانية، في حين أن حالة العمران ووضع الثقافة في الجزائر ارتبط بمدخول الأحباس والأوقاف، الذي كان يشكل المورد الأساسي للإنفاق على المساجد والمدارس ورعاية المدرسين والطلاب.

---

(1) عرض قدم في نطاق مائدة مستديرة بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر حول تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 15 فيفري 1981، ونشر في كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، صص49 ـ 55.

أما الجوانب التي تعكس الحياة الاقتصادية، فهي مع تشعبها، وتعدد وجوهها، يمكن أن نلخصها في أهم النشاطات الاقتصادية التي نجملها في النقاط التالية:

- الضرائب بمختلف أنواعها (اللزمة، الغرامة، المعونة، الإتاوة، العادة، الزكاة، العشور، الضيفة).
- الحرف والصناعات.
- المحاصيل والسلع.
- الأسواق والجمارك والمبادلات التجارية للدولة والمؤسسات والأفراد.
- الخزينة والعملة والأسعار.
- الجهاد البحري والإتاوات وقضية الأسرى وشؤون البحرية.
- أمانات وودائع وأملاك بيت المال ومؤسسة الأوقاف.
- شؤون الأوقاف «الحبوس» وسبل الخيرات، مع باقي المؤسسات الدينية.
- ترضيات الشيوخ والمرابطين وهدايا الحرمين الشريفين وهدايا إستانبول.
- وضعية الملكية العقارية في الريف والمدينة.

كل هذه الجوانب المختلفة من النشاطات الاقتصادية يمكن أن ندرجها في محورين أساسيين حسب نوعية الحياة في كل من المدينة والريف.

فالمحور الأول المتعلق بالنشاط الاقتصادي يتناول سكان المدينة من خلال أوضاعهم الاقتصادية وامتيازاتهم ومكاسبهم المادية بما يشكلونه من طوائف ذات انتماء مهني وجماعات ذات انتساب عرقي. فمن حيث المهنة كان ينظر إليهم على أنهم مجموعة طوائف متمايزة على رأس كل طائفة أمين، يسهر على شؤونها ويكون واسطة بينها وبين الحكام، كما أن نفس العامل الاقتصادي جعل الدولة تنظر إلى سكان المدن على أنهم جماعات من الموظفين والأجراء والعمال والبحارة والجند والتجار والحرفيين «الصناع»؛

كما أن تصنيف سكان المدن حسب الانتماء العرقي كان الهدف منه حماية الامتيازات الاقتصادية والمكاسب المادية للطوائف المحظوظة، فلو لم يكن هذا الدافع الاقتصادي لما حافظ الأتراك والكراغلة والأندلسيون والبلدية والبرانية والدخلاء على تمايزهم العرقي طيلة العهد العثماني.

أما المحور الثاني فيصنف سكان الأرياف انطلاقاً من نوعية نشاطهم الاقتصادي إلى سكان سهول يزاولون زراعة الحبوب، وفلاحي جبال يشتغلون في البساتين، وأجراء يخدمون في الفحوص، بالإضافة إلى رعاة السهوب ورحل الصحراء، كما نجد لسكان الأرياف ترتيباً آخر إذا أخذنا بعين الاعتبار ما كانوا يساهمون به من مطالب مالية وضرائب عينية وخدمات مادية، فهم من خلال هذا التصنيف إما رعية خاضعة لمختلف المطالب المخزنية، وإما عشائر متعاونة تحظى بامتيازات محددة مقابل تقديم خدمات معينة، بينما ما بقي من سكان الريف، وهم المستقلون أو المتحالفون الممتنعون عن حكم البايليك، فكانت تؤخذ منهم اللزمة، وتطلب منهم المعونة مقابل تقديم الخلع والهدايا والترضيات لشيوخهم وزعمائهم ورجال الدين منهم.

بعد هذا نتساءل عن المصادر التي يمكن أن تمدنا بالمادة الخام والمعلومات الضرورية للتعرف على الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر العثمانية، وهنا يواجه الباحث المؤرخ عدة مشاكل عويصة تتلخص فيما يلي من النقاط:

1 ـ كون الدراسات التي تمت حتى الآن ـ كما هو معلوم ـ لا تخلو من نظرة خاصة وأحكام مسبقة ومواضيع مفضلة لا تكاد تتعداها، مثل قضية القرصنة وعلاقة مدينة الجزائر بالبلاد الأوروبية، فضلاً عن أن هذه الدراسات تعكس لنا وجهة نظر أجنبية لا ترى الواقع الاقتصادي للجزائر العثمانية إلا من الخارج.

2 ـ كون الأرشيفات الموجودة في الخارج، سواء ما وجد بإستانبول أو في باقي البلاد الأوروبية أو العربية، والتي تتكون أساساً من تقارير القناصل

والرحالة والتجار ورجال الدين وبعض المراسلات الرسمية لحكام الجزائر، تعكس واقع العلاقات السياسية والقضايا الدبلوماسية وما يتصل بها من تبادل تجاري، أكثر مما تهتم بأوضاع الجزائر الاقتصادية، مما يجعل هذه المصادر ـ في نظرنا ـ ثانوية الأهمية في مجال الدراسات الاقتصادية قد يستعان بها لاستكمال الصورة التاريخية ولكن لا يستغنى بها عن الوثائق المحلية، ولذلك تعتبر مصادر مساعدة لا أكثر ولا أقل.

3 ـ كون الأرشيفات المحلية التي تتوفر فيها المادة الأساسية للتاريخ الاقتصادي لا تغطي كل الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، فهي نادرة إن لم نقل غير موجودة بالنسبة للقرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وهي قليلة وغير كافية بالنسبة لأواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، بينما نجدها متوفرة بل غنية إلى حد ما بالنسبة لأواخر القرن الثامن عشر والربع الأول من القرن التاسع عشر. وعلى كل فإن الأرشيفات المحلية تشكل المصدر الحقيقي الوحيد للحياة الاقتصادية للجزائر، وهي مودعة الآن بمركز الوثائق الوطنية بالجزائر، وإن كانت توجد أفلام لها في فرنسا بأرشيف ما وراء البحر بإيكس آن بروفانس، وتتكون هذه الوثائق من ثلاث مجموعات مختلفة هي:

ـ **المجموعة الأولى**: تتألف من سجلات البايليك وتضم 386 سجل محفوظة في 36 علبة.

ـ **المجموعة الثانية**: تتشكل من سجلات بيت المال وتشمل 64 سجلاً تضمها 11 علبة.

ـ **المجموعة الثالثة**: وهي عبارة عن وثائق شرعية غير منظمة تؤلف الجزء الأكبر من مجموعة «زاد» (Z)، أعيدت من فرنسا إلى الجزائر في شهر جوان 1975م، وتضم وثائق المحاكم الشرعية الموزعة على 152 علبة وهي قيد التصنيف وإعادة الفهرسة من جديد.

والجدير بالذكر أن هذه الوثائق المحلية بمختلف مجموعاتها تكاد تقتصر

مادتها على الحياة الاقتصادية للجزائر، فهي تسجل الأحكام الشرعية وتقاييد الحكام والموظفين المتعلقة بالأملاك العقارية وهدايا الحرمين الشريفين، وودائع بيت المال وأملاك المؤسسات الدينية مثل الأحباس (الأوقاف) والحرمين الشريفين (مكة والمدينة) وأهل الأندلس وسبل الخيرات. هذا بالإضافة إلى قوائم تتضمن مرتبات الموظفين وأجور العمال وجرايات الجند، زيادة عن قضايا تتعلق بالأسرى والغنائم وأنواع المصنوعات ومختلف السلع. كما نجد في الكثير من هذه الوثائق الشيء الكثير عن أنواع الضرائب والمطالب المخزنية مع بعض قضايا التحكيم في المنازعات مثل الفصل في الخصومات التي كانت تحدث بين أفراد العشائر وبين بعض الأسر من سكان الحواضر.

بعد هذه النبذة ننتهي إلى الاستنتاجات التالية:

1 ـ إن ما كتب أو عولج من موضوعات التاريخ الاقتصادي للجزائر العثمانية إنما هو يعكس وجهة نظر خارجية، وذلك لاعتماد هذه الكتابات على الأرشيفات الأجنبية أساساً، وبالتالي انعدمت وجهة النظر الداخلية المتمشية مع متطلبات الواقع الجزائري والحقيقة التاريخية.

2 ـ إن كل محاولة جادة للكتابة عن الجانب الاقتصادي للجزائر العثمانية لا يمكن أن تغفل أو تتجاوز المصادر الأساسية المتمثلة في الأرشيفات المحلية (سجلات البايليك ـ سجلات بيت المال ـ مجموعة الوثائق الشرعية).

3 ـ إن الأرشيفات الخارجية مع أهميتها وتنوع مادتها لا يمكن أن تقدم معلومات أساسية في المجال الاقتصادي، رغم أننا ما زلنا حتى الآن لا نستغني عنها بالنسبة للفترة الأولى من العهد العثماني، وذلك للنقص الملاحظ في الوثائق المحلية، وبالتالي لا يمكن أن نطمئن إليها إلا إذا أخذت كمصادر مساعدة لاستكمال الصورة التاريخية، هذا مع تسليمنا بأن هذه الأرشيفات الخارجية يمكن أن تستغل وتعتمد في الكتابة عن العلاقات السياسية والقضايا الدبلوماسية للجزائر العثمانية.

4 ـ بدون التعرف على القضايا الاقتصادية للجزائر العثمانية، لا يمكن التوصل إلى نتائج مهمة بل لا يمكن فهم تاريخ الجزائر حتى أثناء العهد الاستعماري؛ لأنه بدون دراسة اقتصادية حقيقية يظل العديد من القضايا التاريخية مطروحاً لا يجد له المؤرخ أو الباحث التفسير الصحيح أو التعليل المنطقي.

وختاماً لهذا العرض نذكر على سبيل المثال عدة مسائل ظلت معلقة لعدم توفر الدراسة الاقتصادية، والتي بدونها لا يمكن أن نجد جواباً مقنعاً لها، ومن هذه المسائل نذكر:

1 ـ طبيعة الحكم العثماني ووضعية العلاقات بين الجزائر وإستانبول:

أو بتعبير آخر لماذا ظهرت الجزائر في العهد العثماني في شكل جهاز دولة مستكمل الشروط وشعب مستوفي المقومات، في حين عجز عن تحقيق ذلك كلٌّ من الرستميين والحماديين والزيانيين، رغم أن العامل البشري والجغرافي والظروف التاريخية والأحداث السياسية كانت في صالحهم، مما يترك إشكالية السيادة الجزائرية في العهد العثماني قائمة.

2 ـ أسلوب الحكم العثماني للجزائر أو علاقة الحاكم بالمحكوم:

وبتعبير أدق كيف استطاعت القوة التركية الضئيلة العدد الهيمنة على مقاليد البلاد الجزائرية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، فهل الأخوة الإسلامية والخطر الخارجي كاف لجعل الجزائريين يتقبلون هذا الحكم، رغم أن ما قام به السعديون في المغرب يخالف هذا الاستنتاج؟ أم هي قضية علاقة الزوايا وشيوخ العشائر بالحكام وما تنطوي عليه من مكاسب مادية متبادلة تفسر لنا علاقة الحاكم بالمحكوم، مع أننا نعرف أنه كلما تزايدت اللزمة والغرامة على سكان الريف كلما تناقص نصيب المرابطين والشيوخ من الزيارة والهدايا، مما ينتج عنه حتماً حدوث نزاع بين الطرفين لتناقض المصالح.

3 ـ الحكم الأخلاقي على نشاط القرصنة ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية:

هذا النشاط الذي لا نجد له مبرراً إلا في نطاق العلاقات الاقتصادية، وهنا نتساءل هل كان ذلك دفاعاً مشروعاً وتعويضاً عادلاً تم التسليم به ضمنياً من طرف الأوروبيين مقابل الامتيازات التجارية التي كانوا يحظون بها، أم كان ذلك النشاط ـ كما أدعى الأوروبيون ـ عملاً عدائياً يتنافى والقانون الدولي وما تقتضيه حرية التجارة والتبادل المثمر بين الدول؟

4 ـ قضية انهيار الجزائر العثمانية دفعة واحدة وفي أول صدام مع قوة أوروبية:

وقد وقع على الأرض الجزائرية بعيداً عن البحر، فهل كان ذلك نتيجة للحالة الصحية والمعيشية والوضع الديمغرافي والحالة النفسية للأهالي؟ أم أن الحالة الاقتصادية ومتطلبات التطور الاقتصادي لأوروبا كان له دخل في ذلك؟ أم أنه يفسر في نطاق غلبة السلاح وعدم تكافؤ القوة العسكرية؟

5 ـ مسألة العلاقات الاجتماعية في كل من الريف والمدينة:

هل أن العلاقات بين الأهالي والحكام تتلخص ـ كما يرى الأوروبيون ـ في الضرائب التي ينتفع بها الحكام على حساب المحكومين، أم أن هناك روابط وصلات أخرى إيجابية؟ هل أن الحرف والصناعات كانت تنظيماتها مدعاة للركود الاقتصادي أم أنها كانت منطلقاً لتشكل الطبقات الاجتماعية في المدن؟ إلى أي مدى ساهمت المصالح المادية للجماعات المتعايشة في المدن والأرياف في إقرار مبدأ أفضلية عنصر على آخر، وبالتالي إلى أي حد أصبحت الطوائف الاجتماعية تشكل طبقات اجتماعية حقيقية، مع ربط كل ذلك بمفهوم الإقطاع والبرجوازية الذي عرفته بعض دول البحر المتوسط آنذاك.

6 ـ ما مدى تأثير أوضاع الجزائر الاجتماعية وحالتها الاقتصادية بباقي أقاليم الإمبراطورية العثمانية وما هي أوجه الاختلاف والتشابه في ذلك مع أقطار أخرى؟

وأخيراً نستفسر لماذا لم يتحول الحكم التركي بالجزائر رغم المدة التي قضاها إلى سلالة وطنية تستمد قوتها من تلاحمها مع القوى المحلية وارتباطها بغالبية السكان كما حدث في تونس على عهد الأسرة الحسينية، وفي مصر على عهد أسرة محمد علي باشا، فهل كان العامل الاقتصادي هو الذي حال دون ذلك بفعل تقوقع الطائفة التركية الحاكمة على نفسها لتحافظ على امتيازاتها ولو أدى بها الأمر إلى استخدام عناصر تركية أخرى من الأناضول، بسبب موقف الكراغلة المتذبذب والمتهالك على كسب الترضيات والقيام بدور الوساطة بين الأتراك والأهالي، حتى ولو أدى بهم هذا الوضع إلى النظر إليهم على أنهم دخلاء؛ أم أن هناك عوامل أخرى عملت على إبقاء الدايات رغم استقلالهم عن إستانبول مجرد حكام يتطلعون بأنظارهم إلى الخارج أكثر مما يتوجهون باهتماماتهم نحو الداخل، مما حال دون تحول الحكم العثماني إلى حكم وطني مرتبط بالأرض الجزائرية ومتجاوب مع مصالح غالبية السكان ومستعد للاستماتة في الدفاع عن البلاد في كل الظروف والأحوال.

كل هذه التساؤلات لا نجد لها جواباً مقنعاً أو تفسيراً منطقياً بدون الرجوع إلى وثائق الأرشيف الوطني الجزائري التي نرى فيها المنطلق الصحيح لكل دراسة تاريخية جادة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقضائية من تاريخ الجزائر الحديث.

فحص مدينة الجزائر
نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية عشية الاحتلال[1]

يتشكل فحص مدينة الجزائر من المنطقة الشرقية لإقليم الساحل التي تؤلف في حد ذاتها حاجزاً طبيعياً بين ساحل البحر وسهل متيجة الأوسط بأوديته وهضابه العديدة التي يبلغ أعلى ارتفاع لها 417م عند قمة جبل بوزريعة.

وتقدر المساحة الإجمالية لفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني بحوالي ثلث مساحة إقليم الساحل كله[2]، أي ما لا يقل عن 150 كلم2؛ وهو بهذه المساحة يمتد إلى ما يزيد على اثني عشر كيلومتراً خارج أسوار مدينة الجزائر[3]، فيتاخم من جهة الجنوب والجنوب الغربي وطن ابن خليل، ومن ناحية الشرق وطن الخشنة، أما من جهة الجنوب الشرقي فيحاذي وطن بني موسى[4].

ويمكن أن نقسم فحص الجزائر إلى ثلاث مناطق حسب موقعها

---

(1) نشر هذا المقال في مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ، العدد الأول (1406 هـ - 1985م، صرص91 - 100، وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م، الجزء الثاني، صرص141 - 151.

(2) Rousset (C.), L'Algérie de 1830 à 1840, Les commencements d'un Empire, 3éme éd., Paris, 1990, T.1.

(3) Boyer (P.), L'évolution de la démographie des populations musulmanes du Département d'Alger (1830 - 1956), in Revue africaine, 1945, p. 311.

(4) Rinn (L), La carte du Royaume d'Alger sous le dernier Dey, in Revue africaine, T. 41 - 34/1897 - 1899.

الجغرافي ونشاطها الاقتصادي، وذلك اعتماداً على الطرق الرئيسية المؤدية إليها أبواب المدينة التي تنفتح عليها، فهناك المنطقة الشمالية التي يرد ذكرها في وثائق الوقف باسم فحص باب الوادي وهي تضم النواحي التالية: السد، أبي النور، الرملة، المنية، واد قريش، آقنان، قامة الفول، زغارة، بوزريعة، عيون السخاخنة، بير طرارية، تاقليلت؛ وهناك أيضاً المنطقة الجنوبية أو الوسطى التي تعرف بفحص الباب الجديد، والتي تشتمل على البقاع التالية: الآبار، عيون حيدرة، بير الدروج، عين ابن عطية، برج حسن باشا، سيدي يحيى الطيار، القادوس، أجنان، عين الزبوجة، الوادي الأكحل، وادي الرمان، بني مسوس.

أما المنطقة الثالثة وهي الجهة الشرقية التي يمر بها الطريق السلطاني الذي يربط مدينة الجزائر بشرق البلاد عبر قنطرة وادي الحراش، وتشير إليها الوثائق عادة بفحص باب عزون، فهي تتكون من الأماكن التالية: تاجرارت، عير الربط، عين تلاواملي، عين الأزرق، الحامة، عين الرمانة، كهف النسور، العناصر، منزلة المحلة، رأس تافورة، تيفوللت، الصنانجة، عين السلطان، الوشايحية، عين العلجة، بير مراد رايس، بئر الخادم، القبة، تقصرين[1].

ومما يلاحظ أن حدود فحص مدينة الجزائر لم تكن قارة، كما أن مساحته لم تكن محددة، فقد تمتد في فترات الرخاء وعند استتباب الأمن وأثناء تزايد السكان إلى جهات أخرى، مثل نواحي دالي إبراهيم والعشور والسحاولة والدرارية والخرايصية وزمام بني ربيعة من وطن بني خليل؛ وقد

---

(1) للتعرف على تفاصيل أكثر، راجع:

Sadouni (N.), La vie rurale dans l'Algrois (1792 - 1830), Thèse, Aix - en - Provence, 1988, T. 1, pp. 44 - 76.

ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون الموريسكيون بمقاطعة الجزائر أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر، مجلة «حوليات»، جامعة الجزائر، عدد 7/ 1993م، ص ص107 ـ 129.

تنكمش نتيجة الأوبئة الفتاكة والمجاعات المهلكة أو من جراء القحط والجراد والزلازل التي اشتدت وطأتها منذ أوائل القرن الثامن عشر، فلا يتجاوز فحص مدينة الجزائر في هذه الظروف دالي إبراهيم من الجهة الجنوبية الغربية وبئر الخادم من الجهة الجنوبية الشرقية والقبة وحسين داي من ناحية الشرق.

وعلى كل فإن الفترة الأولى من الحكم العثماني للجزائر امتازت بشيوع العمران وتطور الزراعة بفحص مدينة الجزائر، وكان ذلك نتيجة للظروف الملائمة المتمثلة في أرباح الجهاد البحري التي مكنت كثيراً من الحضر والأتراك من حيازة الضياع خارج مدينة الجزائر والانتقال إليها بعد أن ضاقت المدينة بجماعات الأسرى والعبيد، كما كان لنشاط المهاجرين الأندلسيين دخل كبير في ازدهار فحص الجزائر في هذه الفترة[1]، إذ يعود إليهم الفضل في استصلاح الأراضي بسهل الحامة، وغرس الأشجار المثمرة بنواحي بئر الخادم وبئر طريلية والثغريين، حيث أصبحت أغلب الأراضي الزراعية بهذه الجهات ملكاً لأفراد الجالية الأندلسية[2]. وهذا الازدهار العمراني والتطور الزراعي هو الذي دفع الرحالة ورجال الدين الأوروبيين إلى ذكر أرقام قد يجد فيها الدارس للأوضاع الاقتصادية تجاوزاً للحقيقة وميلاً إلى المبالغة، فهايدو (ت. 1581م) مثلاً يذكر أن فحص الجزائر كان يشتمل على 1000 بستان[3]، والأب دان (زار الجزائر سنة 1634م) يسجل أن الجهات القريبة من الجزائر تتوفر على 18000 مزرعة[4].

بعد هذا لم يلبث فحص الجزائر أن فقد ازدهاره، وتردت أوضاعه الاقتصادية منذ أواخر القرن الثامن عشر، وذلك نتيجة سوء تصرف الحكام،

---

(1) Bencheneb (S.), Un acte de vente dressé à Alger en 1648, in Revue africaine, T. 89/ 1945, pp. 287 - 290.

(2) Haëdo (F. Diego de), L'Histoire des Rois d'Alger, Trad. par H. D. de Grammont, Alger, 1881.

(3) Dan (Le P.), Histoire de la Barbarie et de ses corsaires, des Royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé, Paris, 2ème éd., 1637, p. 87.

(4) Marchika, La peste en Afrique septentrionale, Alger, 1927, p. 151.

وانعدام الأمن وشيوع الاضطرابات الذي ارتبط بظهور الأمراض الفتاكة والآفات الطبيعية المدمرة. ومن أهم الأوبئة الفتاكة التي تسببت في إفقار فحص الجزائر من سكانه في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تلك التي حدثت أثناء السنوات التالية: 1787 و1812 و1816 و1819 و1822م، والتي زادت وطأتها بفعل الآفات الطبيعية كزحف الجراد (1722 و1794م)، واشتداد الجفاف (1800 و1804م)، وحدوث الزلازل المدمرة أثناء سنوات 1716، 1717، 1755م[1]. وكانت النتيجة المباشرة لهذه الكوارث الطبيعية والأمراض الخطيرة تشتت وهلاك كثير من السكان، واشتداد الضائقة الاقتصادية بفعل غلاء الأسعار وشح الأقوات وإتلاف المزروعات.

وبذلك لم يعد فحص الجزائر منطقة كثافة سكانية[2] واستغلال زراعي مكثف، بعد أن تناقص سكانه وبقيت مساحات كبيرة منه بدون زراعة، وتحول جزء هام من ملكياته إلى مؤسسة الأوقاف، في وقت لم يعد يتجاوز فيه عدد البساتين ألفي بستان بما فيها بساتين منطقة الساحل ومتيجة[3]، في الوقت الذي لم يعد فيه عدد سكان مدينة الجزائر يتجاوز الأربعين ألف نسمة[4].

ومع هذا التقهقر العمراني والانكماش الاقتصادي الذي عرفه فحص الجزائر أواخر العهد العثماني فإن مظهره العام الذي كان يتميز بمنازله الريفية التي تحيط بها الأسوار العالية[5] وتنتشر حولها البساتين والحدائق، وقد أثر هذا المنظر في بعض الكُتَّاب الفرنسيين المصاحبين للجيش الفرنسي الذي استولى على الجزائر في 1830م، فوصفوا الفحص بأنه من أكثر جهات العالم

(1) Boyer (P.), op. cit., p. 311.

(2) Peyssonnel et Desfontaines, Voyage dans les Régences de Tunis et d'Alger. pub. par M. Dureaud de la Malle, Paris, 1838, T. 1.

(3) Emerit (M.), Un document inédit sur Alger en 1661, in Annales de l'Institut des études orientales d'Alger, T. 17/1959, p.237.

(4) Esquer (G.), Les commencements d'un Empire, la prise d'Alger 1830, Paris, 1929, p. 353.

(5) Rousset (C.), op. Cit., T. I, p. 24.

انشراحاً وبهجة[1]، وأبدوا إعجابهم بتلك المنازل الريفية التي كانت تنتشر على المنحدرات المواجهة للبحر بفحص باب عزون، أو بأعالي بوزريعة وهضاب الأبيار ومصطفى والقبة، أو في منعرجات أودية بئر الخادم وبئر مراد رايس، أو بجهات دالي إبراهيم، وتقصرين[2].

ومن أهم تلك المنازل والضياع التي كانت مثار إعجاب قادة الجيش الفرنسي عام 1830م نذكر: ضيعة الداي التي شيدها الداي بابا حسن في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، على مسافة 1500م شمال باب الوادي وسخر لخدمتها بعض الأسرى المسيحيين[3]؛ والدار الحمراء بالأبيار، التي كان يقطنها في القرن السابع عشر كل من علي رايس وصالح رايس، وأصبحت قبل الاحتلال من أملاك حسين داي، الذي أوكل تسييرها إلى القنصل الإنكليزي روبيرت سان جون؛ وكذلك جنان الرايس حميدو بالأبيار الذي اتخذه دوبورمون (De Bourmont) مقراً مؤقتاً لقيادته وأمضى حسين داي في إحدى حجراته معاهدة تسليم مدينة الجزائر. كما نذكر أيضاً من المعالم العمرانية بفحص الجزائر: دار حسين داي، ودار ابن سحنون، ودار ابن شكيكن، ودار القائد أحمد، وجنان المفتي، ودار الآغا، ودار الضياف، ودار الأمير عمار، ودار ابن رضوان، ودار قايد الباب، ودار عبد اللطيف، ودار محيي الدين، ودار الكرغلي إبراهيم، ودار حسن باشا ببئر الخادم، ومنزلة المحلة بعين الربط[4].

وعلى كل فإن الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفحص الجزائر كانت تتأثر بعدة عوامل مختلفة منها الوسط الطبيعي، والعنصر البشري، والتنظيم الإداري، وطبيعة الملكية، ونوعية الإنتاج.

---

(1) Blanqui (A. - J.), Alger, Rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de L'Afrique, Paris, 1840, p. 10.

(2) Boutin, Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger (1808), pub. par G. Esquer, Alger, 1927, p. 43.

(3) Klein (H.), Feuillets d'El - Djazaïr, Collection Cahiers du Comité du Vieil Alger, T. VII, 1914, pp. 37, 44, 47, 84, 85, 104, 105.

(4) Bonnafont (Dr.), Géographie médicale d'Alger et ses environs, Alger, 1839, p. 20.

فمن حيث الوسط الطبيعي، كان فحص الجزائر يتوفر على كل الشروط المساعدة على الاستقرار البشري والتطور الزراعي، فالمناخ به صحي رطب معتدل[1]، عكس سهل متيجة الذي ترتفع فيه نسبة الرطوبة وتنتشر به المستنقعات حيث يكثر الذباب ويتسبب في إصابة السكان بحمى المستنقعات. ويضاف إلى هذا أن تربة فحص مدينة الجزائر تتميز بخصوبتها لا سيما ما يقع منها ببطون الأودية أو عند السفوح، بخلاف تربة الساحل الخفيفة المغطاة بالأعشاب والشجيرات البرية، وتربة متيجة العميقة السيئة الصرف الضعيفة التهوية.

على أن أهم ميزة طبيعية لفحص مدينة الجزائر هي ثروته المائية الضخمة التي تسد حاجة مدينة الجزائر من المياه وتوفر السقي الضروري لحدائق وبساتين الفحص[2]، فضلاً عن أنها تعتبر وسيلة اقتصادية ملائمة لتشغيل مطاحن الحبوب المقامة على نهر الحراش ووادي المغاسل، وتتوزع هذه المصادر المائية على العديد من العيون الطبيعية التي ناهز عددها أربعة وعشرون عيناً اشتهرت منها عيون: الزبوجة، وتلاوملي وبرج مولاي حسن والحامة والأزرق والسلطان[3]، وعلى بعض الآبار الغزيرة مثل الأبيار وبير طريلية وبئر مراد رايس وبئر الخادم، هذا بالإضافة إلى الأودية الطبيعية التي تستمد ماءها من العيون الطبيعية بمرتفعات الفحص، ويصب أغلب هذه الأودية في خليج الجزائر مثل: وادي المغاسل الذي يصب شمال المدينة ويسقي فحص باب الوادي، ووادي كنيس الذي تشح مياهه صيفاً ويسقي جهات بئر مراد رايس ونواحي الحامة الشرقية، ووادي الأكحل، فضلاً عن وادي الحراش الذي يفصل بساتين الفحص عن أحواش متيجة.

أما العنصر البشري باعتباره عاملاً مؤثراً على أوضاع الفحص الاقتصادية

---

(1) Perrot (A. M.), Alger, Esquisse topographique de Royaume et de la ville d'Alger, Paris, 1930, p. 36.

(2) Dalloni, Le problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger, in Bulletin de la Société de Géographie d'Alger, 1928, pp. 6 - 8.

(3) Morgan (J.), Histoire des états Barbaresques qui exercent la piraterie (Alger, Tunis, Tripoli et Maroc), Trad. par Boyer Brebaudei, Paris, 1757, T. I, pp. 306 - 307.

والاجتماعية، فهو يتصف بتعدد طوائفه واختلاف أصوله، فهناك بعض الأفراد من الأتراك وجماعات من الكراغلة والحضر وبعض النصارى يحتكرون ملكية منازله وبساتينه؛ وهناك جماعات من العمال الريفيين ينتسبون إلى قبائل متيجة أو عشائر جرجرة يتولون خدمة الأرض مقابل أجرة زهيدة لا تتعدى خمس الإنتاج وهم يعرفون بالبحارين أو الخماسين، وفي بعض المزارع يستغنى عنهم ويعوضون بجماعات من الأسرى المسيحيين[1].

ويلحق بالعمال الزراعيين بالفحص بعض الفرق من القبائل التي كانت تقيم عادة عند حدود الفحص وتضع نفسها في خدمة آغا العرب (قائد الحامية)، وتستأجر بعض أفرادها للعمل في مزارع الفحص، ومن هذه الجماعات التي كانت همزة وصل بين أوطان متيجة ومنطقة الفحص نشير إلى أولاد سوالة والدرارية وبني عربية وأولاد سرياح بجهات القادوس والدرارية، وبني مسوس وزواوة بناحية الشراقة، وأولاد فايت والشراقة بالجهات الوسطى من الفحص، وبعض العشائر من بني منديل بالنواحي الجنوبية من الفحص[2].

هذا ويخضع سكان الفحص إلى سلطة آغا العرب (آغا الصبايحية) المتحكم في قيادات الساحل وأوطان متيجة، وينوب عنه في المحافظة على النظام وتطبيق الأحكام موظف صغير يعرف بقائد الفحص أوكلت له صلاحية القيام بتنفيذ عمليات العزل والتغريم وتصفية التركات ومراقبة المقابر، وكان يعاضده في عمله هذا رجال مسلحون يعرفون بشرطة الأعياد، يسخرون عادة في تنفيذ العقوبات التي يأمر بها آغا العرب على مشهد من الناس عند باب عزون[3]، وهذا ما أعطى لفحص الجزائر وضعاً إدارياً خاصاً به يميزه عن بقية أقاليم الإيالة الجزائرية.

---

(1) Kokovtsov, Description de la côte barbaresque, Trad. par Canard, in Revue africaine, T. 95/1951, p. 213.

(2) Announi, Les populations rurales musulmanes du Sahel d'Alger, in Revue africaine, T. 67/1953, pp. 375 - 376.

(3) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, pub. par A. Devoulx, Alger, 1852, p. 22.

هذا وبفعل هذا الوضع الإداري الخاص والتركيب السكاني المتميز والشروط الطبيعية الملائمة، أصبحت طبيعة الملكية وعلاقة الإنتاج ونوعية المحاصيل تتصف بالخصائص التالية:

1 ـ أصبحت أغلب الأراضي الزراعية بالفحص في حوزة جماعة بورجوازية محلية تتألف من الموسرين من الأتراك والحضر والكراغلة واليهود وبعض التجار والقناصل الأوروبيين، الذين أقاموا المنازل الريفية، التي لا تختلف في شيء عن منازل المدينة[1]، وأنشئوا الحدائق الغناء، فاختار القناصل الأوروبيون مقر إقامتهم بأعالي باب الوادي ومرتفعات برج مولاي حسن، وفضّل اليهود نواحي بوزريعة مكاناً لتجمعهم[2]، بينما استقر الحضر من أصل أندلسي بناحية تاغرين (الثغريين) وبئر الخادم، في حين انتشر الكراغلة بنواحي الحامة وبئر مراد رايس والأبيار وباب الوادي، تاركين الأراضي الواقعة على مشارف المدينة أو الكائنة ببطون الأودية بدون استغلال[3]، لينتفعوا بها في الرعي، ولتكون مصدراً للتزود بالأخشاب كما هو الشأن بمنحدرات بوزريعة الشمالية والغربية، وهضبة أوسطا علي (أسطاوالي) التي كانت تغطيها الأدغال وتنتشر بها النباتات البرية وشجيرات النخيل الصغيرة[4].

2 ـ تعرضت جماعات العمال بالفحص من خماسين وبحارين وأسرى إلى الاستغلال من طرف هذه الطبقة الموسرة من ملاك الفحص، فساءت العلاقة بين المالكين للأرض والعاملين فيها، فرغم أن غنى مالكي الفحص

---

(1) Morgan, op. cit., T.I, p. 306.

(2) Cahen (A.), Les juifs de l'Afrique septentrionale, Constantine, 1867, p. 97.
Klein (H.), op. cit., T. III, p. 54.

(3) Announi, op. Cit., p. 376.

(4) Baudicour, De la colonisation de l'Algérie, Paris, 1856, p. 37.
Lespès (R.), Alger, Esquisse de géographie urbaine, Alger, 1930, p.175. (Cité par Dalloni, op.cit., p. 177).

وازدهار الزراعة به كانت نتيجة الأعمال المضنية والمجهودات الشاقة التي يبذلها العمال والعبيد والأسرى، إلا أن أغلب المالكين لأراضي الفحص كانوا يعاملون مستأجريهم معاملة قاسية وينظرون إليهم نظرة احتقار وازدراء، فهذا حمدان خوجة الذي كانت عائلته من مالكي أراضي الفحص يصفهم «بأنهم مجبولون على الكسل والنذالة والخيانة والحقد والدسيسة وبأنهم يحتاجون من أجل عيشهم إلى إعانات يجود بها عليهم مالكو هذه الأرض»[1].

3 ـ اختلفت الملكيات المشاعة بالفحص وتلاشت وحدة القبيلة[2]، لتحل محلها جماعات من السكان ذات أصول حضارية مختلفة وانتماءات عرقية متباينة، وأصبحت الزراعة تمارس في حدود ملكيات صغيرة لا تتجاوز مساحة الواحدة منها 40 و24 آراً[3]، وهذا عكس ما كانت تتميز به الأقاليم الجزائرية الأخرى حيث كانت القبيلة أساس التنظيم الإداري وقاعدة البناء الاجتماعي وحيث تشكل الأحواش الكبيرة للبايليك والأراضي القبلية المشاعة قاعدة نظام الملكية الذي لا يستند إلى العقود، وإنما يعتمد على العرف والتقاليد. ولقد أثار هذا الوضع المميز للملكية بالفحص تساؤل كثير من الفرنسيين عند احتلال الجزائر والمناطق المحيطة بها، وذهب كثير منهم إلى التشكيك في صحة عقود الملكية وأحكام الوقف التي كانت تخضع لها أراضي الفحص، بعد أن لاحظوا أن هذه الوقفيات وسيلة مكنت العديد من الأتراك من أن يحتفظوا بملكياتهم بالفحص بعد أن تعرض الكثير منهم إلى الطرد من أملاكهم بالمدينة[4].

4 ـ اشتهر فحص الجزائر بإنتاجه لمختلف أنواع الخضر والفواكه، التي

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1975م، ص87.

(2) Isnard (H.), La réorganisation de propriété rurale dans la Mitidja (1846 - 1867), Alger, 1948, p. 15.

(3) Emerit (M.), Le voyage de la Condamine à Alger (1731), in Revue africaine, T. XIVIII, 1954, p. 369.

(4) Raynal (Ch.), De la domination française en Afrique, Paris, 1832, p. 88.

نستدل على تنوعها بذكر ما أورده مسافر فرنسي يدعى توماس (Thomas) في وصفه لبستان إبراهيم الكرغلي، عند زيارته له وهي: البرتقال والليمون واللوز والعناب والرمان والتين والتفاح والخوخ وحب الملوك (الكرز) والتوت الأبيض والأحمر والمشمش، بالإضافة إلى مختلف أنواع الزهور كالياسمين وأصناف الخضر. هذا ولعل أحسن بساتين الفواكه بالفحص تلك التي كانت في حوزة القناصل الأوروبيين الذين استطاعوا أن يطوروا زراعة البرتقال والعنب، في الوقت الذي ظل فيه الأهالي يحافظون على الطرق التقليدية المتبعة في زراعة البساتين[1].

بهذه المزروعات استطاع الفحص أن يسد حاجة سكان مدينة الجزائر من الخضر والفواكه، في وقت كانت فيه سهول متيجة ومرتفعات الساحل وباقي الأقاليم الجزائرية الأخرى تستغل في زراعة الحبوب وغراسة الزيتون وإنتاج الشمع والعسل والصوف والجلود والأخشاب، وهي في أغلبها موجهة للتصدير الخارجي وليس للاستهلاك المحلي، هذا دون أن ننسى في هذا المجال الإشارة إلى أن فحص الجزائر كان يتوفر على مساحات كافية للرعي ومناطق غابية ملائمة للتزود بالأخشاب، مما مكن مدينة الجزائر من سد حاجتها من المواد الغذائية وساعد كثيراً على استقرار حكم الدايات بها.

---

(1) Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, Paris, 1830, p. 195.

من المظاهر الأثرية المندثرة بفحص مدينة الجزائر
الشبكة المائية في العهد العثماني[1]

إن الشبكة المائية بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني (ق 10 ـ 13هـ/ 16 ـ 19م) تقدم لنا نموذجاً ملائماً ومثالاً حياً لما يمكن أن تنتهي إليه الدراسات التاريخية ذات الطابع الأثري التي يلتقي فيها اهتمام المؤرخ باختصاص الأثري، وتستعمل فيها الوثائق التاريخية لإعطاء صورة دقيقة عن المعالم العمرانية المندثرة بغية التعرف على مستوى المعارف والتقنيات الخاصة باستغلال المياه الطبيعية واستعمالها في الري في الفترة السابقة للاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م).

هذا ونظراً لكون الشبكة المائية التي نحاول التعرف عليها في هذا البحث قد اندثرت معالمها الآن وذهبت بقاياها وزالت خططها، بعد أن اتسع عمران مدينة الجزائر وأصبحت البنايات الحديثة تغطي أغلب المناطق الزراعية التي كان يشتمل عليها فحص مدينة الجزائر فيما مضى، فإننا سوف نحاول ـ اعتماداً على المصادر المتوافرة والوثائق المتبقية والأوصاف والصور المحفوظة ـ التعرف على الشروط الطبيعية للشبكة المائية بفحص الجزائر، والتعريف بمصادرها المائية المختلفة، قبل التطرق إلى وصف طرق استخدامها ووسائل التحكم فيها وكيفية استغلالها في الزراعة وتوجيهها لتلبية الحاجات الضرورية للسكان.

---

(1) بحث عرضت خطوطه الرئيسية في ندوة أقسام الآثار والمتاحف في الجامعات العربية، صنعاء (اليمن)، 26 أفريل ـ 1 ماي 1986م، ثم نشر في شكله النهائي في الكتاب التكريمي للأستاذ د. نور الدين حاطوم «بحوث ودراسات في التاريخ العربي»، دمشق، 1992، صص157 ـ 173، ثم أعيد نشره بعد ذلك في مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ، جامعة الجزائر، العدد 9/ 1995، صص61 ـ 81.

أ ـ طبيعة الشبكة المائية بفحص مدينة الجزائر:

تتحكم في الشبكة المائية بفحص مدينة الجزائر طبيعة التضاريس وكمية الأمطار السنوية، فمن حيث التضاريس نلاحظ أن فحص مدينة الجزائر يتألف أساساً من هضاب تشرف على ساحل البحر، يشكل جبل بوزريعة أقصى ارتفاع لها (417م)، وهذه الهضاب من حيث الموقع تنتهي شرقاً وشمالاً عند ساحل البحر، ويحدها سهل متيجة من ناحية الجنوب والغرب. وقد أدى هذا الوضع الطوبوغرافي المميز لهذه الهضاب إلى تشكل العديد من الأودية وساعد على ظهور الكثير من الينابيع الطبيعية التي تزودها الجيوب المائية ذات المستويات المختلفة (Niveau aquifère) للطبقات الرسوبية (الصلصالية ـ الكلسية) التي تختفي تحتها التكوينات القديمة لجبل بوزريعة.

ونظراً لتوافر هذه الجيوب على كميات كثيرة من المياه، فإن العيون الطبيعية بفحص الجزائر كانت تتميز بغزارة وانتظام منسوب مياهها. أما من حيث كمية الأمطار التي تزود الشبكة الجوفية الطبيعية، فيمكن التعرف عليها من خلال مقدار متوسط التساقط السنوي بضواحي الجزائر، فبالرجوع إلى المعلومات التي استخلصها سلتزر (P. Seltzer) بعد مراقبته لمحطات الرصد بمدينة الجزائر وجبل بوزريعة والحراش لعدة سنوات (1911 ـ 1936م)، نلاحظ أن كمية التساقط السنوي لا تقل في أغلب الأحوال عن 600 مم ولا تزيد عن 800 مم، وهذا ما يوضحه جدول التساقط السنوي الذي يحدد توزيع كمية الأمطار السنوية حسب الشهور مع ذكر عدد الأيام الممطرة في كل شهر في المحطات التالية:

ـ محطة مدينة الجزائر: يبلغ فيها معدل الأمطار السنوي 776 مم، بنسبة 108 أيام ممطرة وذلك ابتداءً من شهر أكتوبر، حسب المقادير التالية:

كمية التساقط: 42 ـ 82 ـ 139 ـ 138 ـ 103 ـ 82 ـ 75 ـ 43 ـ 49 ـ 16 ـ 2 ـ 5 مم.

عدد الأيام الممطرة: 6 ـ 11 ـ 14 ـ 15 ـ 14 ـ 12 ـ 12 ـ 9 ـ 8 ـ 5 ـ 1 ـ 1.

ـ محطة جبل بوزريعة: التساقط السنوي فيها يبلغ 762 مم، والأيام الممطرة 133 يوماً، وأما التساقط الشهري والأيام الممطرة ابتداءً من شهر أكتوبر فهو كالتالي:

كمية التساقط: 40 ـ 78 ـ 129 ـ 136 ـ 113 ـ 84 ـ 74 ـ 41 ـ 46 ـ 15 ـ 12 ـ 4 مم.

عدد الأيام الممطرة: 7 ـ 10 ـ 14 ـ 15 ـ 15 ـ 12 ـ 13 ـ 10 ـ 9 ـ 5 ـ 1 ـ 2.

ـ محطة الحراش: التساقط السنوي بها 672 مم، وعدد الأيام الممطرة 93 يوماً وهي تتوزع منذ شهر أكتوبر كالتالي من حيث كمية التساقط وعدد الأيام الممطرة:

كمية التساقط: 39 ـ 72 ـ 105 ـ 114 ـ 99 ـ 70 ـ 68 ـ 40 ـ 42 ـ 17 ـ 1 ـ 5 مم.

عدد الأيام الممطرة: 5 ـ 8 ـ 12 ـ 13 ـ 12 ـ 11 ـ 11 ـ 8 ـ 7 ـ 4 ـ 1 ـ 1.

وتتطابق هذه الاستنتاجات إلى حد كبير مع ملاحظات صامبوك (Sumbuc) الذي رصد هو الآخر التساقط بمدينة الجزائر وضواحيها مدة طويلة ناهزت خمسين سنة انتهى فيها إلى تحديد أيام الفصل الممطر بـ 187 وأيام الفصل الجاف بـ 178 يوماً، مما يسمح لنا بالقول بأن كمية الأمطار بفحص مدينة الجزائر تعتبر غزيرة نسبياً في فصل الشتاء وقليلة إن لم تكن شحيحة في فصل الصيف، وهي بتوزيعها هذا ساعدت إلى حد كبير على المحافظة على مخزون المياه الجوفية وعملت على توفير منسوب قار للينابيع والآبار، مما ساعد على سد حاجات السكان وإقامة زراعات مروية بفحص مدينة الجزائر.

ب ـ مصادر المياه بفحص مدينة الجزائر:

تتوزع مصادر المياه بفحص مدينة الجزائر على كل من الأودية والينابيع

والآبار المنتشرة على سفوح جبل بوزريعة أو الواقعة بمرتفعات وبطون أودية الساحل المتصلة به.

1 - الأودية:

- **وادي المغاسل:** لا يتجاوز طوله 6 كلم مع أنه يشكل المصدر الأساسي للزراعة بضاحية باب الوادي غرب المدينة، ويتشكل هذا الوادي من تجمع مياه الأمطار المتساقطة بالسفوح الجنوبية والشرقية لجبل بوزريعة، كما يتزود بجزء من مياهه من مجاري عيون السخاخنة ووادي السد وبير السمن، ونظراً لانحدار سفوحه فإنه يتميز بتكرر فيضاناته في فصل الشتاء وبعدم جفافه في فصل الصيف، وهذا ما سمح لسكان الجهات الغربية لمدينة الجزائر من استغلاله في أغراضهم وحاجاتهم اليومية، وقد عرف لهذا السبب بوادي المغاسل لاعتياد سكان فحص باب الوادي غسل ملابسهم بمجراه الأسفل حيث توجد العديد من الأحواض والصهاريج المخصصة لتنظيف الصوف ومعالجة الجلود.

- **وادي كنيس** (أو وادي الخميس كما يرد في بعض المصادر المتأخرة): ينبع من المنحدرات الغربية لهضبة الأبيار، ويتجه مجراه صوب منحدر بير مراد رايس، ومن هناك يعبر ممراً ضيقاً يعرف بجرف المرأة المتوحشة، قبل أن ينتهي إلى ساحل البحر بمنطقة العناصر الواقعة بالغرب من سهل الحامة شرق مدينة الجزائر بحوالي 5 كلم. ومما يلاحظ أن هذا الوادي الذي يصرف كمية معتبرة من الأمطار يجف أغلب أشهر السنة لتسرب مياهه في التربة.

- **وادي الطارفة:** لا يتجاوز طوله الإجمالي 12 كلم، ابتداءً من منبعه من عين سي يوسف إلى ساحل البحر إلى الشرق من شبه جزيرة سيدي فرج، وتعود أهميته إلى كونه يصرف مياه السفوح الغربية لجبل بوزريعة عن طريق رافديه، وادي بني مسوس ووادي الأكحل.

- **وادي بني مزاب**، ينبع من المرتفعات الشرقية للجزائر خارج باب عزون، ويصب في البحر في المكان المعروف بعيون الربط (ساحة أول ماي حالياً).

- **وادي الكرمة**: يستمد مياهه من مرتفعات العشور على بعد كيلو مترين (2 كلم) من قرية دالي إبراهيم، ويقطع منحدرات الساحل بعد أن يرفده وادي الزبوجة ليصب بعد ذلك في نهر الحراش، غير بعيد عن مزرعة أو حوش حسن باشا المعروفة أوائل عهد الاحتلال بالمزرعة النموذجية (Ferme modèle).

2 - الينابيع والعيون الطبيعية:

تشكل بدورها مصدراً آخر للمياه بالفحص أهمها:

- **عيون السخاخنة**: غرب المدينة خارج باب الواي، تزود وادي المغاسل بمنسوب مائي لا يقل عن 2520 لتراً يومياً.

- **عيون الحامة**: شرق المدينة: خارج باب عزون، تنبع من مغارة متكونة من تجويفين تتجمع بهما المياه الجوفية قبل أن تصل في شكل ينابيع إلى سفوح المرتفعات المشرفة على سهل الحامة الصغير والمحاذي للبحر.

هذا بالإضافة إلى 24 ينبوعاً أو عيناً طبيعية أقل أهمية من العينين السابقتين تنتشر في دائرة حول مدينة الجزائر قطرها نحو عشرة كيلومترات، نذكر منها:

- **عين الجاج (الدجاج)**: بسفح جبل بوزريعة المحاذي لشاطئ البحر، خارج باب الوادي.

- **عين سليمان**: تنبع من أسفل التكوينات الجيرية لسفح جبل بوزريعة.

- **عيون القناصل**: بمنحدرات جبل بوزريعة، عرفت بتلك التسمية، لاستخدام مياهها في ري بساتين قنصليات سردينيا والصقليتين والدنمرك.

- **عين مصطفى باشا**: خارج باب الوادي بحي بولوغين حالياً.

- **عين الأزرق**: خارج باب عزون، بأعالي مرتفعات مصطفى.

جـ - طرق التحكم في المصادر المائية:

يعود الفضل في تنظيم الشبكة المائية وتسخيرها للاستغلال الزراعي وتلبية حاجات السكان إلى مبادرات الحكام في العهد العثماني، إذ حرص

العديد من الباشوات والأغوات والدايات الذين حكموا الجزائر على القيام بأعمال خيرية في مجال المنشآت العمرانية الخاصة بالمياه، مثل الآبار والعيون والحنايا والسواقي والأحواض والصهاريج والقنوات التي تشكل في مجموعها شبكة مائية كثيفة تقوم عليها الزراعة ويعتمد عليها السكان في تلبية حاجاتهم الضرورية من المياه.

ومما يلاحظ أن هذه المنشآت الخيرية التي ساهم بها الحكام المصلحون كانت لها وقفيات من الأملاك والأراضي الزراعية التي يخصص مردودها لسد النفقات المترتبة على صيانتها، هذا بالإضافة إلى المنشآت الخاصة التي أقامها ملاك الأراضي بالفحص لري أراضيهم وتوفير المياه لمنازلهم الريفية.

يمكن حصر المنشآت العمرانية للشبكة المائية بفحص الجزائر في الأصناف التالية:

1 - الآبار:

حفر أغلبها وسط الحدائق أو المنازل الريفية، بحيث أصبح لكل منزل بئر خاص به حسب ما يفهم من أقوال الرحالة وروايات المسافرين، وقد ذكر في هذا الصدد الإنكليزي مورغان (J. Morgan) (1757) أن عدد الآبار بفحص الجزائر كان يناهز الألف، ومما يلاحظ أن هذه الآبار مع كثرتها وانتشارها في جميع جهات الفحص كانت تختلف من حيث العمق والغزارة من مكان إلى آخر، ففي المرتفعات كان يتراوح عمقها ما بين 25 و30 متراً، بينما في بطون الأودية لا يتجاوز عمقها بضعة أمتار، كما هو الشأن بأسفل باب الوادي وباب عزون ونواحي الحراش وبئر الخادم وبئر مراد رايس، حيث ترتبط كثافة السكان ووفرة محاصيل الزراعة في هذه الأماكن بغزارة مياه الآبار والعيون، فعلى سبيل المثال، نشير إلى أن جهات بئر مراد رايس الواقعة على بعد عدة كيلومترات من مدينة الجزائر، كانت تتميز بزراعتها الكثيفة ومحصولها الوفير نظراً لتوفرها على احتياطي مائي قدر في إحدى الدراسات الهيدروغرافية بـ 6000 م^3.

2 ـ العيون والأحواض:

تتميز بكثرتها وجمالها الذي شد انتباه كثير من الرحالة وبعض قادة الجيش الفرنسي عام 1830م مثل الجنرال الفرنسي برتزان (Berthezène) الذي وصفها في السنوات الأولى للاحتلال بقوله: «على كافة الطرق بفحص الجزائر هناك العديد من عيون الماء المخصصة للشرب، أغلبها مزين بأعمدة من الرخام الأبيض، وهي من الجمال والذوق ما يجعلها جميلة بل تضاهي حتى مثيلاتها بباريس».

هذا وقد كانت أغلب العيون الموجودة بفحص الجزائر مجهزة بأحواض تستعمل لشرب الحيوانات من خيل وماشية، وهي ـ حسب قول أحد الفرنسيين الذين زاروا الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال، وهو مونتان (D. J. Montagne) ـ «من الكثرة ما يجعلها تضاهي العيون المنتشرة في الأقاليم الفرنسية في تلك الفترة».

وقد اشتهرت هذه العيون التي أقيمت عليها منشآت عمرانية:

ـ **عين الأزرق**: بأعالي مصطفى، أنشئت عام (1179هـ ـ 1765 ـ 1766م) من طرف الداي بابا علي أو علي باشا النقسيس المعروف ببوصبع، والذي اشتهر بإقامة العديد من العيون طيلة حكمه (1724 ـ 1732م)، وهذه العين كانت مزودة بأحواض ماء تتميز برقة زخارفها وجمال هندستها.

ـ **عين تقصريين**: يعود الفضل في إنشائها إلى الداي حسين باشا سنة (1212هـ ـ 1798 ـ 1799م)، حسب ما يفهم من الكتابة التذكارية التي تحملها.

ـ **عين سبع عيون** (Fontaine des Sept Sources): بالقرب من وادي المغاسل بالمكان المعروف اليوم ببو فريزى (Beau Fraisier) خارج باب الوادي بجوار قبة سيدي يعقوب، أنشأها الداي حسين باشا (1223هـ ـ 1823 ـ 1824م) قصد الاستفادة من ماء وادي المغاسل ووادي السد، وقد عرفت فيما بعد بعيون الجن (Fontaine des Génies) لاعتقاد العامة في صحة ما

يروى عن تأثير مائها الجار، فكانت تقديم الهدايا والقرابين في شكل دجاج مذبوح حتى يبعدوا عن أنفسهم كما يعتقدون الأرواح الخفية التي أطلقوا عليها اسم «جنون سبع عيون».

ـ **عيون عين الربط**: وهي ثلاث عيون تقع على الطريق السلطاني الذي يربط باب عزون بقنطرة الحراش، بالموضع المعروف بمنزل المحلة (ساحة أول ماي حالياً) حيث كانت تضرب خيام الحاميات العسكرية عند قدومها من الأقاليم إلى مدينة الجزائر. وهذه العيون مزودة بحوضين مخصصين لتزويد البحارة بالمياه ولغسل ملابس الجنود المعسكرين بحوش الآغا القريب منها، وكذلك لسقي المواشي والخيول المتوجهة إلى باب عزون.

ـ **عين بئر الخادم**: تقع على بعد 10 كلم من مدينة الجزائر، أنشأها الداي حسين باشا عام (1211هـ ـ 1797 ـ 1798م)، لها واجهة جميلة مدعمة بأقواس رشيقة من الرخام الأبيض، وقد استعملت تلك الأقواس كمكان استراحة يتجمع فيه الناس لتناول القهوة والاستمتاع بجمال الطبيعة، وهذه العين تصب في حوضين جميلين مخصصين لشرب المسافرين. هذا وتتفوق عين بئر الخادم من حيث الجمال والأناقة على العين الآتي ذكرها والقريبة منها وهي عين مراد رايس. ومما يلاحظ أن عين بئر الخادم تتقدمها ساريتان رشيقتان من الرخام حلزونيتا الشكل تقومان على قاعدتين مربعتي الشكل يعلوها تاجان. أما واجهة العين فقد كانت مكونة من قطع رخامية يعلوها حزام رخامي يربط بينها، ويعلو كل ذلك لوحة رخامية تحمل كتابة أثرية، أما في أسفلها فيوجد حوض رخامي جيد البناء.

ـ **عين مراد رايس**: على بعد 7 كلم من مدينة الجزائر، يعود تاريخ إنشائها إلى فترة متقدمة من العهد العثماني، مما تطلب تجديدها أواخر القرن الثامن عشر من طرف الداي حسن باشا (1208هـ ـ 1793 ـ 1794م) كما تشير إحدى اللوحات الأثرية. وهذه العين تلفت الانتباه لجمال هندستها وطريقة بنائها المتقنة، فهي مقامة من ألواح الرخام ضمن بناء تعلوه شرفات محصنة (Merlons) مستندة على جدار مسجد صغير يرجع تاريخه إلى سنة 1724م.

ـ **عين الحامة**: تم بناؤها من طرف أحد الصناع الأندلسيين المهاجرين إلى الجزائر عام 1610 ـ 1611م. وقد وقع ترميمها عدة مرات، وأخذت شكلها النهائي مع ترميم عام 1171هـ ـ 1757 ـ 1758م في عهد الداي علي باشا النقسيس، قبل أن يجدد بناءها الداي محمد عثمان باشا في 7 شوال من عام 1203هـ ـ 1788م من أجل المحافظة على مياهها من التسرب. هذا وقد زودت هذه العين الغزيرة بحوض ذي شكل غير منتظم وزينت بزخارف بسيطة لا تتعدى اللوح الرخامي الأبيض الذي يحمل تاريخ الترميم.

ـ **عين الصمّار وعين محمد**: الواقعتان بين هضبة الأبيار ووادي القلعي بالقرب من طريق البليدة عليهما صهاريج خصصت للماشية.

ـ **عين مصطفى باشا**: تقع بحي بولوغين على بعد 3 كلم من باب الوادي بالقرب من برج الإنكليز على طريق مرسى الذبان، يعود بناؤها إلى الداي مصطفى باشا عام 1219هـ ـ 1804 ـ 1805م. تتزود بالماء من نبع يقع بحي الزغارة بالمكان المعروف بجنة الصناجي حيث تجلب المياه عبر ساقية محاذية لوادي القناصل، وجهزت هذه العين بصهريج ماء مستطيل الشكل يخصص ماؤه لسد حاجة حامية حصن قامة الفول (أو برج الإنكليز) بفحص أجنان خارج باب الوادي، حسبما هو وارد في وثيقة الحبس التي تثبت النفقات والإجراءات التي تطلبها هذا العمل الخيري.

3 ـ القنوات والسواقي:

أقام الحكام منذ القرن السادس عشر شبكة من القنوات قصد جمع المياه من الأودية والينابيع الطبيعية القريبة من مدينة الجزائر بهدف الاستفادة منها وتزويد المدينة بما تحتاجه من ماء، وهذه القنوات التي كانت تنتشر في جميع أنحاء الفحص أغلبها بني من الفخار أو أقيم بالحجارة وغيرها من المواد الصالحة لإقامة السواقي، وقد أقيم بعضها فوق الأرض، وبعضها الآخر جعلت له أنفاق تحت الأرض. ونظراً لطبيعة التضاريس ونوعية مواد البناء وتكرر الهزات الأرضية في الفترة العثمانية فإن بعض أجزائها ظلت تتعرض

للتلف الذي يعود إلى الإهمال أو تتسبب فيه السيول وانزلاقات التربة، وهذا ما يتطلب الكثير من الجهد والمهارة لإصلاحها وتجديدها.

هذا وقد كانت شبكة القنوات المنتشرة في أرجاء فحص الجزائر تتألف في مجموعها من أربع سواقي رئيسية تزود مدينة الجزائر يومياً بما يقدر بـ 5385000 لتر من الماء منها 1500000 لتر يومياً توفرها القنوات القديمة التي تعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهي قنوات: التلاواملي وبيرطريلية والحامة وعين الزبوجة. هذا وللتعرف على هذه الشبكة من السواقي والقنوات يجدر بنا التعريف بهذه القنوات الأربع الرئيسية في النقاط التالية:

- **ساقية التلاواملي:** قام بإنشائها حسن باشا حوالي سنة 1550م بقصد جلب مياه المرتفعات المشرفة على خليج الجزائر والواقعة على بعد نصف مرحلة بأعالي ضاحية مصطفى بالقرب من المكان المقام به قصر الشعب حالياً. تساير هذه الساقية في انحدارها نحو مدينة الجزائر طريق المرادية المتعرج حتى تنتهي إلى أسوار المدينة عند الباب الجديد لتصب في خزان ماء مقام على ارتفاع 85م بالقرب من تحصينات القصبة، بحيث يقدر الفرق بين أعلى نقطة وأسفل نقطة لهذه الساقية بـ 31، 12م، ويبلغ طول القناة الرئيسية لهذه الساقية 4880م تضاف له بعض السواقي الثانوية التي تجلب لها الماء من المنحدرات القريبة من جرف سبع عيون والبالغ طولها 908م؛ أما منسوب المياه التي تحملها هذه الساقية فيتراوح ما بين 6 إلى 7 لترات في الثانية أي ما يقدر بـ 561 لتراً في اليوم، مما سمح لها بتزويد 29 عيناً بالثكنة الجديدة التحتية (بني قشلة) بجوار قصور الجنينة التي يعود تاريخ إنشائها إلى منتصف القرن السادس عشر.

- **ساقية بيرطريلية:** أو طرارية، تجلب مياه عيون بيرطريلية، وتتزود في طريقها نحو مدينة الجزائر من آبار وعيون عدة واقعة بمنحدرات وادي المغاسل المعروفة بالوادي الرطب (Frais Vallon)، وتنتهي إلى الأسوار القريبة من باب الوادي بعد أن تعبر الوادي المحاذي لحصن الإمبراطور. هذا ويعود الفضل في إنشاء هذه القناة سنة 1573م إلى أحد باشوات الجزائر وهو أعراب أحمد،

وقد قصد هذا الحاكم من إقامتها تأمين مياه الشرب للجزء الشمالي من مدينة الجزائر المهددة آنذاك من طرف الأساطيل الإسبانية. أما مواصفات هذه الساقية فيبلغ طولها 1700م، ومتوسط حمولتها 1,46 لتر في الثانية أي 126144 لتر في اليوم، ويصل مقدار ما تحمله من ماء في المواسم الممطرة إلى أربعة أضعاف الكمية العادية المشار إليها. هذا وقد تناقصت هذه الحمولة بسبب التلف الذي لحق بمجرى هذه القناة أواخر العهد العثماني وأوائل عهد الاحتلال الفرنسي مما جعلها أقل السواقي ماءً.

ـ **ساقية الحامة**: ينسب أمر الإشراف على بنائها إلى أحد المهندسين الأندلسيين يعرف بباسطة موسى، وقد أنهى العمل فيها عام 1610 ـ 1611م في ولاية قوصة مصطفى باشا الذي حكم الجزائر في فترتين متقاربتين (1605 ـ 1607، 1610 ـ 1613م)، ثم أدخلت عليها عدة إصلاحات فيما بعد، أهمها تلك التي تمت على يد خوجة العيون بتاريخ 7 شوال 1203هـ ـ 1758م على عهد الداي محمد باشا، وذلك حتى يحافظ على منسوب المياه في منبع هذه الساقية الذي يبعد عن مدينة الجزائر بـ 4300م بحيث لا يقل عن 9 لترات في الثانية، أي ما يقدر بـ 777600 لتر يومياً.

تطلب إقامة ساقية الحامة مد شبكة من القنوات مدعمة بحنايا وأقواس ذات طابقين مترادفين إلى الشمال من الطريق السلطاني وذلك حتى يمكن تجنب منخفض وادي بني مزاب الواقع ما بين عيون الربط ومزرعتي الآغا ومصطفى باشا. هذا وقد استعملت هذه الساقية في سد حاجة مجمع قصور الجنينة وبعض الثكنات بالإضافة إلى 29 عيناً عمومية منتشرة داخل مدينة الجزائر.

ـ **ساقية عين الزبوجة**: هي أحدث السواقي إنشاء وأكثرها طولاً، فقد قدر طولها الإجمالي مع القنوات الإضافية بـ 11540م منها حوالي 9000م للقناة الرئيسية والباقي للتفرعات التي تجلب المياه من الينابيع الطبيعية القريبة من مجراها. وقد أنشئت هذه الساقية من طرف حسين باشا آخر الدايات بغرض جمع مياه وادي عين الزبوجة وأودية هضبة ابن عكنون والأبيار

المنحدرة من السفح الشرقي لجبل بوزريعة، ونظراً للطبيعة الصعبة لهذه المنطقة فإن مجرى الساقية يتميز بتعرجات والتواءات تحاذي جرف وادي حيدرة وتتحاشي هضبة الأبيار، وقد ساعد ذلك على جمع مياه العيون الطبيعية للجيوب المائية بالحوض الأعلى لوادي الكرمة ووادي كنيس.

ومما يلاحظ أن ساقية عين الزبوجة تعبر ضاحية الثغريين (تاغاران) وتنتهي عند قصبة الجزائر على ارتفاع 131,06م عن مستوى سطح البحر بعد أن يصل انحدارها من نقطة البداية إلى نقطة النهاية عند أسوار المدينة إلى 23، 102م. وقد مكن هذا الانحدار النسبي من جلب منسوب من المياه قادر على تزويد 14 عيناً عمومية بمدينة الجزائر يتراوح ما بين 8 و9 لترات في الثانية في المواسم الممطرة أي بمعدل 734,400 لتر يومياً، بينما يقل في فترات الجفاف بحيث ينخفض هذا المعدل إلى لتر واحد في الثانية أو أقل، أي بما يزيد عن 86,400 لتر في اليوم.

هذا وقد تطلب بناء هذه الساقية أعمالاً هندسية معقدة، فرضتها طبيعة تضاريس المرتفعات الجنوبية الشرقية لمدينة الجزائر، مما استلزم شق أنفاق لمجرى الساقية تحت الأرض بمنطقة ابن عكنون بلغ طولها 1466م، كما تطلب بناء حواجز للقناة بناحية الأبيار لتجنب مرتفعات هضبة الأبيار. ومع ذلك تعرضت هذه الساقية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى الانهيارات الأرضية المتكررة لسفوح هذه الهضبة مما توجب تحويل مجرى الساقية إلى الجهة الغربية، وشق قناة تحت الأرض طولها 879م لتسهيل مرور مياهها نحو ناحية تاغاران.

د ـ استغلال الشبكة المائية بفحص مدينة الجزائر:

كان لاستخدام عنصر الماء في سد حاجة السكان اليومية وسقي البساتين أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي والتوطن البشري بمدينة الجزائر وفحوصها قبل الاحتلال الفرنسي (1830م). وهذا ما يتضح لنا في مواصفات توزيع المياه داخل مدينة الجزائر وخصائص استخدامها في الري.

١ - تزويد مدينة الجزائر بالمياه:

ظلت مدينة الجزائر طيلة العهد العثماني تتزود بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي عن طريق القنوات الأربع الرئيسية التي كانت المصدر الأساسي للأحواض والعيون والسواقي والحمامات الواقعة داخل المدينة: فالقنوات الأربع التي سبقت الإشارة إليها كانت تمد مدينة الجزائر بكمية من المياه تتراوح، حسب الفصول، من 720000 إلى 592000 لتر يومياً، مما يسمح بتغطية حاجات المدينة بنسبة مرتفعة بحيث يكون من نصيب كل فرد من سكان المدينة البالغ عددهم حوالي 60000 نسمة على كمية تتراوح ما بين 10 و30 لتراً يومياً، وهذه نسبة مرتفعة بالنسبة لحاجات السكان في تلك الفترة مقارنة مع المدن الجزائرية الأخرى، ولا أدل على ذلك من كون مدينة الجزائر ظلت تعتمد على هذه الشبكة المائية التي ورثتها عن العهد العثماني إلى أواخر القرن التاسع عشر (1880م) رغم تزايد السكان وتوسع المدينة.

هذا وتتمثل هذه الشبكة المائية الكبيرة في العديد من العيون والسواقي والصهاريج داخل المنازل وفي الساحات العامة والثكنات والحمامات والفنادق ودور الحكومة؛ فالعيون التي تشكل أهم مظهر لهذه الشبكة المائية كانت من الكثرة بحيث تجاوز عددها 100 عين، فحسب ما أورده بعض الرحالة والمسافرين الذين زاروا مدينة الجزائر أو أقاموا بها أثناء العهد العثماني، فإن عدد العيون يربو على 125 وقد يصل إلى 150 عيناً أهمها: عين مسجد علي بتشنين التي أنشئت في الربع الأول من القرن السابع عشر (1032هـ - 1622م)، وعين مسجد سيدي محمد الشريف المعروفة عند العامة بعين بير الدروج التي يعود تاريخ بنائها إلى أواخر القرن السابع عشر (1674م)، وعين البحرية الواقعة بالمرسى القديم والتي بناها علي باشا في منتصف القرن الثامن عشر (1764م)، وعين القصر بالقرب من قشلة الإنكشارية بجوار حي نادي الضابط بالقرب من ساحة بور سعيد حالياً والتي يعود إنشاؤها إلى أوائل القرن الثامن عشر على الأرجح من طرف صانعين أندلسيين هما موسى وابنه علي، وعين العطش بالقرب من زقاق سيدي عبد الله.

ومما يلاحظ أن هذه العيون الكثيرة التي اشتهرت بها مدينة الجزائر دون غيرها من المدن الجزائرية، كانت محل رعاية واهتمام الحكام الذين أحدثوا لمراقبتها وصيانتها جهازاً إدارياً أوكلوا الإشراف عليه إلى أمين الصندوق أو خوجة العيون ووضعوا تحت تصرفه مجموعة من الموظفين (الكُتَّاب والشواش) وأوقفوا عليه العديد من الأملاك لينفق مردودها على ما يتوجب من إصلاح وترميم وصيانة، مع العلم أن الجهاز الإداري الذي أوكل له أمر الإشراف على عيون المدينة لم يكن يقوم على تدخل الدولة ومساهمة الحكام فقط، بل كان يعتمد كذلك على المؤسسات الخيرية والهبات الفردية التي كانت تخضع في تنظيمها لأحكام الشرع والأعراف المحلية المعمول بها، وهذا ما مكن من تسيير هذا الجهاز بدقة وكفاءة أشاد بها موظفو الإدارة الفرنسية بعد الاحتلال بعد أن عجزوا على تعويضها واستبدالها بجهاز إداري على النمط الأوروبي، ولم يستطيعوا حتى سد النفقات المترتبة عليها والتي قدرت سنة 1834م وحدها بما لا يقل عن 24000 فرنك، بعد أن فقدت مؤسسة أوقاف العيون الكثير من الأملاك الموقوفة عليها وتناقصت عوائدها.

تطلبت شبكة العيون هذه إقامة مجموعة من الأحواض والصهاريج دعت إلى بنائها الحاجة إلى الاحتفاظ بكمية كافية من المياه واستخدامها أثناء فترات الجفاف أو أوقات الحصار أو عند حدوث الزلازل، لا سيما وأن هذه الأخيرة تتسبب في إتلاف القنوات الموصلة للمياه كما حدث فعلاً إثر الزلازل العنيفة التي دمرت جزءاً كبيراً من قنوات المياه خارج المدينة وداخلها سنتي 1716 و1755م. ولعل الخوف من انقطاع الماء من جراء الحصار هو الذي أدى بالحكام منذ أوائل القرن السادس عشر إلى حث السكان على إحداث أحواض وصهاريج صغيرة داخل المنازل لحفظ ماء المطر أو لخزن مياه السواقي، وقد أدت هذه السياسة التي انتهجها الحكام إلى ارتفاع عدد هذه الأحواض المنزلية التي توجد داخل بيوت مدينة الجزائر والتي قدرتها الإحصاءات الفرنسية عام 1840م بـ 1100 حوض تتوزع على 2000 منزل وهي في مجملها ذات حمولة متوسطة تقدر بالنسبة للحوض الواحد بنحو 70 لتراً مكعباً.

تقوم شبكة العيون والأحواض المرتبطة بها في مدينة الجزائر بتلبية حاجة الأفران والحمامات والفنادق والقشلات والدكاكين التي تستهلك نسبة كبيرة من المياه، وهذا ما يؤكد لنا أهمية هذه الشبكة المائية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الجزائر، فعدد الحمامات وحدها التي أمكن التعرف عليها من خلال وثائق الأرشيف الجزائري بلغ 74 حماماً منها 12 عادياً و62 بخارياً، أغلبها كانت تسير من طرف أفراد من جماعة بني مزاب التي اشتهرت باحتراف هذه المهنة واحتكار مزاولتها، ومن أهم هذه الحمامات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: حمام سيدي بوقدور بالقرب من سيدي محمد الشريف، وحمام سيدنا بالقصبة، وحمام البلي بالقصبة، وحمام الآغا بالقصبة العليا، وحمام الباب الجديد، وحمام سيدي عبد الرحمٰن، وحمام طاق طاق، وحمام حمزة خوجة، وحمام فويطة (أو حمام عبدي باشا)، وحمام السبوعة (أو الأسود)، وحمام كوشة موسى، وحمام باب الوادي، وحمام سيدي عبد القادر، وحمام الصباغين، وحمام الصغير، وحمام المالح، وحمام الجنينة، وحمام باب عزون، وحمام سوق الكتان وغيرها.

2 - ري بساتين وحقول فحص مدينة الجزائر:

ارتبطت زراعة الخضار والفواكه التي تشكل نوع الزراعة السائد بفحص الجزائر بنظام سقي متطور نسبياً بالمقارنة إلى معارف تلك الفترة، وهذا ما سمح بإقامة زراعة كثيفة للأشجار المثمرة والخضار والحبوب التي كانت تغطي مساحات كبيرة بالمرتفعات والأودية المحيطة بمدينة الجزائر. وقد كان نظام السقي بفحص مدينة الجزائر يقوم على مهارة عمال الأرض (أو البحارين) وفي مقدمتهم العناصر الأندلسية، وعلى صرف المياه إلى الملكيات الزراعية أساساً الخاصة أو المحبسة التي كانت تنتشر في كل جهات فحص مدينة الجزائر.

تتمثل التقنيات الزراعية المستعملة في سقي حدائق وبساتين فحص الجزائر في الأخذ بنظام ري متكامل ذي طابع تقليدي يتميز بملاءمته للظروف الطبيعية ومستوى المعارف التقنية للسكان ويتصف بمردودية مرتفعة من حيث

كمية الإنتاج ونوعيته، ويعتمد على شبكة واسعة من الآبار والعيون والسواقي والقنوات والنوريات والصهاريج استغلت بكفاءة عالية، ففي الأماكن المنحدرة كانت العيون المصدر الأساسي للسقي، مثل الجهات الغربية والشمالية للفحص التي كانت تسقى بعيون بوزريعة والبنيان وعبد الرحمٰن والسخاخنة وغيرها، وكذلك الجهات الشرقية والجنوبية بنواحي مصطفى التي اشتهرت هي الأخرى باستغلال العيون الطبيعية التي تكثر بها. أما في الجهات المرتفعة فقد كان يلجأ إلى رفع المياه بواسطة السواقي وتوزيعها عن طريق الصهاريج والأحواض، وفي الجهات السهلية كان يعتمد في رفع المياه على النوربات «الناعورات» بالقرب من الآبار المنتشرة به. وبذلك ظل فحص الجزائر طيلة العهد العثماني يوفر إنتاجاً زراعياً قادراً على تلبية حاجات سكان مدينة الجزائر وفحوصها.

كما أمكن تطوير أنظمة ملائمة للري امتازت بقلة التكاليف وارتفاع المردود لا سيما في الجهات الواقعة عند مخارج المدينة نحو الشرق من باب عزون ووادي الحراش وإلى الشمال بالقرب من باب الوادي ومرسى الذبان، فرغم آثار الخراب والتدمير المتكررة من جراء الآفات الطبيعية كالزلازل والجراد والجفاف وغيرها أمكن المحافظة على الجهود المتواصلة في مطلع القرن السادس عشر لتهيئة الأراضي وتطوير نوعية الإنتاج الزراعي. هذا وبالإضافة إلى استعمال كمية كبيرة من المياه في زراعة الفحص الكثيفة، فإن جزءاً من مياه فحص مدينة الجزائر كان يوجه إلى الصناعات التقليدية التي كانت تتطلب كميات كبيرة من الماء تستخدم في أحواض معالجة الجلود وتنظيف الصوف وصنع الآجر والخزف والجبس وغيرها.

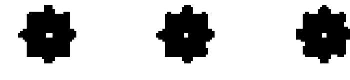
بعد هذا وفي ختام هذا البحث يتضح لنا أن مدينة الجزائر وفحوصها كانت مزودة بصفة جيدة بالماء، فلم تتعرض إلى مشكلة مستعصية فيما يخص الاستعمال اليومي أو في ري المزروعات، مما يثبت لنا مدى تقدم المعارف التقنية والمهارات الفنية في تنظيم واستغلال هذا العنصر الحيوي بالنسبة إلى معارف ذلك العصر وتقنياته.

إن الشيء الملاحظ في هذا السياق هو أن الشبكة المائية بالجزائر وفحوصها مع كونها من حيث نظامها وطريقة تسييرها كانت تندرج ضمن الأحكام والتنظيمات الإسلامية، إلا أنها ظلت تفتقر إلى قانون قار محكم ينظم المعاملات والعلاقات الناتجة عن تداخل صلاحيات المؤسسات الدينية التي تمولها والمبادرات الفردية التي تساهم فيها والإدارة الحكومية التي تشرف عليها. ومع هذا التداخل فإن دور الدولة في المحافظة على الشبكة المائية عن طريق اهتمام الحكام بها مع أهميته، إلا أنه لم يصل ـ في نظرنا ـ إلى حد التحكم في الخدمات الناتجة عن استعمال عنصر الماء في الزراعة بفحص الجزائر، نظراً لكون مؤسسة الأوقاف بما تتكفل بأعمال وخدمات حيوية، وهذا ما ينفي عن النشاط الاقتصادي للجزائر أية صلة بنمط الإنتاج الآسيوي، ويبعد عنه مواصفات اقتصاد ما قبل الرأسمالية الذي روجت له بعض الدراسات الأوروبية الحديثة المتأثرة بمفاهيم أيديولوجية غربية.

وهذا ما يؤكد لنا أن اقتصاد الجزائر العثمانية من خلال ما تتميز به الشبكة المائية وما تؤثر فيه من نشاط زراعي، لا يمكن تلمس مواصفاته وتحديد خصائصه إلا من خلال التعرف على الأوضاع المحلية والمعطيات الخاصة لمدينة الجزائر وفحوصها.

المصادر والمراجع المعتمدة

- الزهار (أحمد الشريف نقيب الأشراف بالجزائر)، مذكرات (1754 ـ 1830م)، نشر وتحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر، 1974م.
- سعيدوني (ناصر الدين)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر «الفترة الحديثة والمعاصرة»، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م.
- سعيدوني، (ناصر الدين)، دراسات في الملكية العقارية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.



- Alger, topographie, population, forces militaires, acclimatement et ressources, (S.D, S.L).
- Archives Nationales de Paris, F10/2380, Les fontaines publiques, Rapport de la commission chargée d'examiner l'avant projet des aqueducs.
- Arvieux, (le chevalier Louis Daurent d'), Mémoires (1646 - 1690), T.V, Paris, 1735.
- Baudicour (L. de), La colonisation de l'Algérie, ses éléments, Paris, Lecoffre, 1856.
- Bernard (V.) Description de la ville d'Alger et de ses environs, Alger, Bastide, 1867.
- Bertherand (Le Dr. A.), Oïoun Sekhakhna, Alger, J.A. Baillière, 1856.
- Bertherand (Le Dr. A.), Médecine et hygiène des Arabes, Paris, Germer Baillière, 1856.
- Berthezène (M. le Baron), Dix - huit mois à Alger ou Récit des événements qui s'y sont passés depuis le 1er juin 1830 jusqu' à la fin de décembre 1831, Montpellier, Av. Picard, 1834.
- Bibliothèque nationale d'Alger, Document No. 1649.

«بيان ما حما بالتركية».

- Bonnafont (Le Dr.), Géographie médicale d'Alger et ses environs, Alger, Brachat et Bastide, 1839.
- Bourgot (Dr.), «Note sur l'âge différentiel des roches qui constituent le massif d'Alger», in Bulletin de la Société géographique de France, 2ème Série, T. XVII, février 1861.
- Clauzolles (R.), Algérie pittoresque, Toulouse, Paya, 1843.
- Colin (G.), Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie, Département d'Alger, Paris, E. Leroux, 1901.
- Dalloni (M.), «Le Problème de l'alimentation en eau potable de la ville d'Alger», in Bulletin de la Société géographique d'Algérie, 1er trimester 1928.
- Dan (Le Pére), Histoire de la Barbarie et de ses corsaires, des Royaumes et des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoli, 2ème édition, Paris, 1937.
- Desprez (Le général), Journal d'un officier de l'armée d'Afrique, Paris, 1831.
- Isnard (H.), «Le Sahel d'Alger en 1830», in Actes du Congrès des Sociétés savantes d'Afrique du Nord, T. II, Constantine, 1937.
- Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger avec l'état présent de son gouvernement, Amsterdam, 1725.
- Lespès (A.), Alger, Esquisse de géographie urbaine, Paris, F. Alcan, 1930.
- Lessor et Wyld (W.), Voyage pittoresque dans la Régence d'Alger en 1833, Paris, C. Motte, 1835.
- Liautaud (Dr.), Notice topographique sur Bouzaréah, Alger, J. Saint Léger, 1872.
- Morgan (J.), Histoire des États Barbaresques, Trad. de l'anglais par Boyer de la Primaudie, T. 1 (Royaume d'Alger), Paris, 1757.
- Montagne (D.J.), Physiologie morale et physique d'Alger, Paris, Delaunay, 1834.
- Klein (H.), Feuillets d'El Djazaïr, nouvelle édition, Alger, Fontana, 1937.
- Raymond (Dr. Lucien et Piquet), Hygiène et pathologie nord - africaine, T. 1, Masson et Cie, Paris, 1922.
- Raymond (A.), Grandes villes arabes à l'époque ottomane, Paris, Sindbad 1985.
- Pivière (Ch.), Jardin du Hamma et la Société générale algérienne, Paris, imp. E. Dounaud, 1872.

- Saïdouni (N.), La vie rurale dans l'Algérois (1792 - 1830), Thèse, Aix - en - Provence, 1988, T. 1, pp. 65 - 73.
- Sumbuc (C.), Recherches sur le climat d'Alger, Thèse, Toulon,1897.
- Seltzer (P.), Le Climat de l'Algérie, Alger, 1946.
- Tableau de la situation des établissements français en Algérie, Paris, imp. Royale, 1850 - 1852.
- Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, Alger, imp. du Gouvernement général, 1852.
- Tralliert (L.E.), Statistique médicale de la province d'Alger mêlée d'observations agricoles, Lyon, L. Poitel, 1844.

المسالك والدروب في الهضاب العليا القسنطينية ودورها الحضاري(1)

يعود السبب في اختيار الموضوع إلى عدة اعتبارات منها الرغبة في التعريف بهذه المنطقة في العهد العثماني (من القرن الثاني إلى القرن الثامن للهجرة ومن القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر للميلاد) وإبراز دورها الحضاري الذي طالما حاول بعض الكُتَّاب الفرنسيين طمسه أو تشويهه بالترويج لفكرة مفادها أن الفترة الإسلامية ارتبطت خاصة بتقهقر العمران وانعدام الأمن وكثرة الثورات ولا سيما في مناطق العبور كالهضاب العليا القسنطينية مثلاً، وهذا ما لا نسلم بصحته اعتماداً على النصوص والوثائق التاريخية ونحاول دحضه في هذا البحث.

أما الدافع الثاني الذي شجعني على هذا البحث فهو محاولة ربط اهتمامات المؤرخ والأثري بمجهودات التنمية الحالية بالجزائر وذلك بالعمل على توفير الخلفية التاريخية لمشاريع النهوض بالأرياف، مع العلم بأن منطقة الهضاب العليا ـ موضوع هذا البحث ـ أصبحت لها حسبما تنص على ذلك برامج التنمية الوطنية مكانة ودوراً بارزاً مهماً في تطوير جزائر المستقبل؛ ولهذا أصبح من الضروري معرفة الغطاء النباتي للمنطقة وتتبع مسالكها ودروبها ومراكزها الحضارية، ومحاولة فهم عوامل ازدهارها وأسباب انحطاطها في

---

(1) بحث قدم في المؤتمر العاشر للآثار في البلاد العربية، تلمسان 15 ـ 18 نوفمبر 1982م، ونشر بمجلة الثقافة (الجزائر)، السنة الرابعة عشرة، عدد 80/ مارس ـ أفريل 1984م، صرص127 ـ 151. وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، صرص67 ـ 97.

الوقت الذي بدأ فيه وجه المنطقة يتغير بانتشار العمران وتطور شبكة المواصلات وتنفيذ مشروع السد الأخضر.

وهناك دافع آخر للتصدي إلى هذا البحث يرجع إلى الأهمية القصوى لهذه المنطقة في تاريخ المغرب العربي في أغلب عهوده، فقد تأثرت هذه المنطقة إلى حد ما بالنفوذ القرطاجي، وكانت ممراً لجحافل الرومان وفرسان الوندال وفيالق البيزنطيين وكتائب العرب المسلمين وفرق محلة اليولداش من الترك والكراغلة قبل أن تجتاحها جيوش الفرنسيين، وعند تخوم هذه المنطقة انحسر نفوذ الرستميين وتحددت معالم الدولة الأغلبية، وعند حافتها الشمالية تكونت النواة الأولى لدولة الفاطميين، وفي نطاقها تميزت الدولة الحمادية بالقلعة وبجاية عن شقيقتها الدولة الزيرية بأفريقيا.

وعبرها أيضاً احتدم الصراع واشتد النزاع بين القبائل الصنهاجية والزناتية، وفي ربوعها امتزجت العشائر الهلالية بالقبائل الزناتية والصنهاجية؛ ولقد عبر الجغرافي الفرنسي مارك كوت (Marc Côte) عن هذه الأحداث والتفاعلات الحضارية عندما وصف الهضاب العليا القسنطينية: «بأنها عبارة عن منزل من الزجاج تركت عليه الأحداث بصماتها، فهي تقرأ فيه كما تقرأ في كتاب مفتوح، فإن كان من السهل معرفتها فإنه من الصعب فهمها وتحليلها»[1].

هذا وللتعرف على المسالك والدروب بمنطقة الهضاب العليا القسنطينية وتأكيد أهميتها الحضارية وتحديد دورها في تعميق الانتساب الإسلامي العربي لشعوب المغرب العربي، لا بد من الإشارة إلى أن منطقة الهضاب كانت من حيث وضعها الجغرافي وطبيعة تضاريسها ومواصفات مناخها تعتبر بحق منطقة عبور وانتقال طبيعي بين إقليم أفريقية وعاصمته القيروان وأقاليم المغرب الأوسط والأقصى وحواضره الكبرى: قلعة بني حماد وتاهرت وتلمسان وفاس

(1) Cote (Marc.), Mutations rurales en Algérie, le cas des hautes plaines de l'Est, Alger, O.P. U., 1981, p. 42.

وسجلماسة، كما كانت الهضاب العليا تشكل محور مواصلات بين سواحل البحر المتوسط والنواحي الجنوبية المتاخمة للصحراء الكبرى.

فالهضاب العليا القسنطينية بموقعها هذا كانت عبارة عن سهل واسع تنتشر به بعض الجبال وتحيط به السلاسل الجبلية من الشمال (جبال مجردة ـ نوميديا ـ البابور والقرقور) ومن الجنوب (جبال تبسة والنمامشة والأوراس والحضنة)، ويتميز خاصة بقلة غاباته وكثرة مراعيه وتوفر نقاط الماء في أغلب جهاته وبتربته الخفيفة الخصبة التي تسهل خدمتها بالمحراث البسيط ولا تتطلب زراعتها سوى جهد بسيط، عكس الجهات الساحلية الرطبة والنواحي الصحراوية الجافة، فضلاً على ملاءمة الأحوال المناخية والصحية لاستقرار السكان وانتشار العمران.

ولعل هذه الشروط الطبيعية والمناخية التي جعلت من منطقة الهضاب منطقة تستقطب طرق المواصلات وتتحكم في حركة التبادل التجاري بين أفريقية وبلاد المغرب الأقصى، هي التي حدت من أهمية طريق الساحل وطريق تخوم الصحراء الواقعين خارج نطاق الهضاب العليا القسنطينية، فطريق الساحل الذي كان يصل موانئ مرسى الخرز (القالة) وبونة (عنابة) وجيجل وبجاية ومرسى بني جناد ومرسى الدجاج وجزائر بني مزغناي واشرشال (شرشال) بمراسي برشك وتنس وقصر الفلوس ووهران وأرجكوك (أرشقول)[1]، كان يتجنبه المسافرون لصعوبة مسالكه وانقطاعه في بعض الجهات، الأمر الذي يضطر كثيراً من التجار والمسافرين إلى استعمال السفن للانتقال من مرسى إلى آخر؛ أما طريق الصحراء الذي وصفه كثير من الرحالة

---

(1) البكري (أبو عبيد الله)، كتاب المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب، وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، نشر دوسلان، الجزائر، 1857، صص82 ـ 83.
ابن حوقل، (أبو القاسم النصيبي)، كتاب صورة الأرض، أو كتاب المسالك والممالك والمغاور والمهالك وذكر الأقاليم والبلدان على مر الدهور والأزمان، بيروت، مكتبة الحياة، د.ت، صص76 ـ 79.
الإدريسي (محمد الشريف)، وصف أفريقيا الشمالية، مقتبس من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، نشر هنري بيريس، الجزائر 1957، صص61 و70 ـ 74.

والجغرافيين العرب وذكروا أهم محطاته كبنطيوس وبسكرة وتهودة وباديس وقيطون[1]، فيصعب على المسافر اجتيازه لشدة حرارته وقلة مائه وانعدام الأمن به في كثير من الأحيان، وهذا ما جعل استعماله يقتصر عادة على بعض القوافل المتوجهة إلى الجريد وطرابلس والتي كان ينضم إليها الحجاج الراغبون في التوجه إلى المشرق أمثال العياشي (ت. 1679م) والورتلاني (ت. 1779م) اللذين وصفا هذا الطريق في رحلتيهما[2].

هذا وقد اشتهر من مسالك الهضاب العليا طيلة العهد الإسلامي طريقان يتوجهان من الشرق إلى الغرب: أحدهما شمالي والآخر جنوبي، ينطلق كلاهما من قاعدة أفريقيا (القيروان) ويصلانها بقلعة بني حماد والمسيلة وأشير وتاهرت، وتصل هذين الطريقين مسالك ودروب فرعية أهمها طريق الأربس ـ مسكيانة، وطريق مجانة ـ مرمجانة ـ تيجيس المار على توبوت والذي ينتهي عند قسنطينة وميلة، وطريق باغاي تيجيس المار بمسكيانة والذي يسلكه المسافرون إلى قسنطينة، وطريق سطيف ـ المسيلة والذي يتفرع منه في مدينة الغدير طريق يتوجه إلى طبنة[3] عاصمة الزيبان.

ونظراً للأهمية المحدودة للطرق الثانوية، فسوف نركز في بحثنا هذا على

---

(1) راجع: البكري، المصدر نفسه، ص60.
ابن حوقل، المصدر نفسه، ص84.
الإدريسي، المصدر نفسه، ص64.

(2) العياشي (أبو سليم عبد الله)، ماء الموائد، طبعة فاس الحجرية، 1316هـ ـ 1898م، الجزء الأول، صص46 و51.
الورتلاني (الحسين بن محمد)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ونشر محمد بن أبي شنب، مطبعة فونتانا، الجزائر، 1908م

(3) البكري، المصدر نفسه، ص96.
ابن حوقل، المصدر نفسه ص84.
الإدريسي، المصدر نفسه ص64، وكذلك:
Vonderheyden, La Berbérie orientale sous la dynastie des Banôul - Arlab, Paris, Maisonneuve, 1927, p. 53.

الطريقين الرئيسيين للهضاب العليا القسنطينية وهما طريق الشمال وطريق الجنوب.

أ ـ طريق الهضاب الشمالي:

ذكره أغلب الجغرافيين والرحالة العرب وعددوا محطاته ووصفوا المراكز العمرانية الواقعة عليه، مثل ابن الفقيه الهمذاني الذي يعود كتابه «البلدان» إلى أواخر القرن الثالث الهجري ـ أوائل القرن العاشر الميلادي (290هـ ـ 930م) والذي ذكر أن الفترة التي يستغرقها السفر عبر هذا الطريق: «بين أفريقيا وتاهرت هي مسيرة شهر بالإبل»[1]، وكذلك الإصطخري الذي يعود كتابه «المسالك والممالك» إلى أوائل القرن الرابع الهجري ـ العاشر الميلادي (322هـ ـ 934م) الذي ذكر أن مراحل هذا الطريق من القيروان إلى سطيف ست عشرة مرحلة ومثلها بين سطيف وتاهرت[2]، وفي نهاية القرن الرابع الهجري وأواخر القرن العاشر الميلادي نجد المقدسي يتعرض بدروه إلى محطات هذا الطريق في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» وذلك بعد ما زار المغرب حوالي 375هـ ـ 985م، فذكر من هذه المحطات «تيجيس (تجيس) ـ مدينة المهريين ـ تامسنت ـ دكما ـ قصر الأفريقي وركوى»[3].

ولم ينتصف القرن الخامس للهجرة ـ الحادي عشر للميلاد، حتى تمكن البكري من التوسع في وصف المراكز العمرانية بهذا الطريق اعتماداً على معلومات وتقاييد محمد بن يوسف الوراق التي تعود إلى عام 363هـ ـ 974م، فحدد مراحل هذا الطريق بين القيروان وسطيف بعشر مراحل فقط؛ وقد ذكر

(1) ابن الفقيه الهمذاني (أبو بكر محمد)، كتاب البلدان، نشر دي غويه، طبعة ليدن، 1885م، ص79.

(2) الإصطخري (ابن إسحاق إبراهيم المعروف بالكرخي)، المسالك والممالك، تحقيق جابر عبد العال الحسين، سلسلة تراثنا، القاهرة، 1961م، ص37.

(3) المقدسي، كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، نشر دي غويه، طبعة ليدن، 1906م، ص217.

في كتابه «المسالك» الذي فرغ من تحريره عام 460هـ ـ 1067م، المحطات التالية ابتداءً من القيروان: أبة بالقرب من الأربس ـ فحص بل على وادي ملاق ـ تامديت ـ تيفاش الظالمة (أو تيبازة القديمة) ـ قصر الأفريقي المعروف بقصر الصبيحي (غاديافالا الرومانية) (Gadiavfala) ـ واد الدنانير ـ تيجيس (Tigisii) حيث ينتشر بربر نفزة ـ توبوت من بلاد كتامة ـ مدينة تابسلكي عند جبل أنف النسر (جنوب عين مليلة) ـ فحص النهريين ـ تامسلت ـ دكمة ـ الغدير، ومنه إلى قلعة أبي طويل المعروفة بقلعة بني حماد[1]. أما ابن حوقل النصيبي المعاصر للبكري، والذي شجعه الإصطخري على إصلاح خريطته عندما التقى به عام 340هـ ـ 951م، فإنه ذكر هذه المراحل والمراكز العمرانية مع شيء من الاختلاف وربما يكون أقرب إلى الواقع وأعرف بحقائق الأمور، لا سيما وأنه تعرف على بلاد المغرب إثر القضاء على ثورة صاحب الحمار، وقد جاء ترتيبه لمحطات طريق الهضاب الشمالي على هذا النحو:

القيروان ـ جلولا ـ آجر ـ طافنجة ـ الأربس (لاراس الرومانية) ـ تامديت ـ تيفاش ـ قصر الأفريقي ـ أركو ـ تيجيس ـ نهروان ـ مهريين ـ تامسنت ـ دكما ـ أوجسنت ـ المسيلة[2]؛ وأغلب هذه المراكز العمرانية أثبتها الإدريسي بدوره في وصفه الذي يعود إلى فترة متأخرة نسبياً، أي إلى منتصف القرن السادس للهجرة ـ الثاني عشر للميلاد (548هـ ـ 1154م) مثل تيفاش وقصر الأفريقي وقرى أركو والبرداوان والنهروين وتامسيت ودكمة وأوسحنت والمسيلة[3].

ومما يلاحظ أن الجزء الشرقي من هذا الطريق الواقع ما بين الابس وتوبوت والمعروف عند البكري بالجناح الأخضر لكثرة أشجاره وغنى مزارعه[4] لم يطرأ عليه أي تعديل ولم يتحول عن موقعه طيلة الفترة الإسلامية، بينما الجزء الغربي الممتد ما بين توبوت وسطيف أصبح يتشكل من مسلكين متوازيين

---

(1) البكري، المصدر نفسه، صص53 ـ 54.
(2) ابن حوقل، المصدر نفسه، صص86 ـ 87.
(3) الإدريسي، المصدر نفسه، صص70.
(4) البكري، المصدر نفسه، صص54.

أحدهما يمر على المحطات التي سبق ذكرها عند الرحالة المسلمين، والآخر أصبح يعرج على مدينتي قسنطينة وميلة ونواحي تازروت قبل أن يصل سطيف ومنها يتحول إلى قلعة بني حماد عن طريق مدينة الغدير، وهذا ما نستنتجه من رواية المقدسي وأوصاف الإدريسي الذي ذكر أن المسافة بين قسنطينة وسطيف أربع مراحل(1)، وقد اكتسى هذا المسلك الشمالي أهمية متزايدة في فترة متأخرة فقد قطع جزءاً منه العبدري البلنسي في سفره من بجاية إلى بونة حيث مر بمواطن بني وارار وميلة وقسنطينة عام 688هـ(2)؛ وفضله الشيخ الورتلاني عند عودته من الحج(3)، إذ مر بالكاف وقسنطينة وبئر البقرات وأولاد الحاج قبل أن يصل إلى زمورة ويحط رحاله ببني ورتلان عام 1181هـ ـ 1768م؛ وذكره ابن مسايب في قصيدته التي يصف فيها طريق الحج(4)؛ كما أن أبا القاسم الزياني سلكه في رحلته عبر الجزائر الشرقية (1233هـ ـ 1818م).

وقد ورد في التقارير الأولى لضباط جيش الاحتلال الفرنسي ما يدل على بقاء هذين المسلكين مستعملين حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فحسب لوحة المؤسسات الفرنسية ومعلومات بربروغجي فإن الطريق بين قسنطينة وسطيف يتكون من مسلكين أحدهما يمر بمرتفعات التل (الصراوات) ويصل ميلة وفج مزالة بسطيف، والآخر يخترق الهضاب العليا مباشرة حيث تقيم قبيلة أولاد عبد النور(5).

---

(1) الإدريسي، المصدر نفسه، صرص70.

(2) العبدري، (محمد البلنسي الحاجي)، الرحلة المغربية أو ما سما إليه الناظر المطرق في خبر الرحلة إلى بلاد المشرق، تحقيق أحمد بن جدو، منشورات كلية الآداب الجزائرية، د.ت.، صرص23 ـ 33.

(3) الورتلاني، المصدر نفسه، صرص699 ـ 700.

(4) Benecheneb (M.), Itinéraire de Tlemcen à la Mekke par Ben - Messaïb. (XVIIIè siècle), in Revue africaine, N° 44/1900, pp. 261 - 282.

(5) Tableau de la situation des établissements français en Afrique du Nord, année 1840, p. 34.

Berbrugger (A.), Algérie historique, pittoresque et monumentale, Paris, 1843, T. III, p. 21.

هذا وقد ظل طريق الهضاب الشمالي - رغم وجود مسلك آخر موازٍ له يمر بقسنطينة وميلة - محافظاً على أهميته تعبره القوافل التجارية ويسلكه المسافرون والحجاج، ولعل أهم حدث تاريخي عرفه هذ الطريق هو اصطدام جموع الهلاليين وأحلافهم من أمراء صنهاجة بجيوش الموحدين المتوجهة إلى أفريقيا بقيادة عبد المؤمن بن علي الكومي، ووقوع معركة رهيبة دامت ثلاثة أيام (547هـ - 1152م) أسفرت عن قتل الكثير من فرسان الهلاليين وأسر العديد من نسائهم وأطفالهم والاستحواذ على أغلب متاعهم[1].

ولأخذ فكرة عن تطور عمران مراكز هذا الطريق الشمالي للهضاب القسنطينية نتعرض إلى الأحداث التي عرفتها مدينة سطيف في الفترة الإسلامية باعتبارها محطة رئيسية على هذا الطريق. فسطيف التي أصابها الاضمحلال في نهاية الحكم البيزنطي وبداية الفتح الإسلامي ما لبثت أن تطور عمرانها وازداد عدد سكانها، فوصفها الإصطخري في أوائل القرن الرابع الهجري بأنها «مدينة كبيرة بين تاهرت والقيروان»[2]، وذكرها ابن حوقل بهذه العبارة «مدينة سطيف كثيرة الخير تقارب ميلة والمسيلة وتصاقب القسطنطينية (أي قسنطينة)»[3]، وعقب عليها البكري بقوله: «مدينة كبيرة جليلة أولية وهي اليوم بدون سور لكنها عامرة جامعة كثيرة الأسواق»[4]، أما صاحب الاستبصار فيعرفها بقوله: «مدينة قديمة أزلية كان عليها سور ضخم رخيصة الأسعار كثيرة الفواكه

---

(1) Féraud (Ch. L.), Histoire des villes de la province de Constantine: Sétif, B.B. Ariridj, Meséla, Constantine, L. Arnolet, 1872, p. 78.

وكذلك: أبو بكر الصنهاجي المعروف بالبيدق الذي ذكر في أخبار المهدي أن الموحدين لاحقوا الهلاليين يوماً وليلة، راجع أخبار المهدي للبيدق، نشر وتحقيق عبد الحميد حاجيات، الجزائر، 1974م، ص136. ومن المصادر التي تعرضت لها أيضاً: رحلة التيجاني التي نشرها حسن حسن عبد الوهاب، تونس، 1958م، ص344.

(2) الإصطخري، المصدر نفسه، ص34.

(3) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص93.

(4) البكري، المصدر نفسه، ص76.

والثمار»[1]. وحتى في فترة متأخرة ظلت سطيف تحافظ على ازدهارها، وهذا ما يفهم من وصف أبي الفداء صاحب حماة لها في الربع الأول من القرن الثامن للهجرة (721هـ): «بأنها مدينة كبيرة»[2].

ومما يلفت الانتباه أن سطيف استطاعت أن تتغلب على الآثار المدمرة لأعمال التخريب التي تعرضت لها، وأن تظل مركزاً عمرانياً ومحطة تجارية رئيسية بمنطقة الهضاب، فلم يؤثر عليها كثيراً حصار عبد الله الشيعي لها مع جموع كتامة المناصرين له، والذين بادروا بعد مقتل واليها الأغلبي علي بن جعفر المعروف بابن عسلجة وأخيه حبيب من قبيلة أسد بن خزيمة إلى دك أسوارها وهدم مبانيها عام 904م[3]، وكان الدافع إلى ذلك حسب قول البكري رغبة كتامة في الانتقام: «وذلك أن سطيف كانت لكتامة ثم غلبتهم عليها العرب فكانوا يعشرونهم إذا دخلوها»[4]. وقد أثر على عمران مدينة سطيف وأدى إلى اضمحلالها عدم تجديد سورها وبقاؤها مصراً مفتوحاً معرضاً للتهديد، في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين صنهاجة وزناتة وأصبحت العشائر الهلالية تتحكم في الجهات القريبة من سطيف، فلم يعتبرها الإدريسي (القرن السادس للهجرة ـ الثاني عشر للميلاد) مدينة وإنما وصفها: «بأنها حصن كثير الخلق كالمدينة»[5]، وأما ياقوت الحموي في أوائل القرن السابع للهجرة ـ الثالث عشر للميلاد فيقول عنها بأنها «مدينة صغيرة»[6]، كما أن

---

(1) مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر ألفريد دي كريمر، فيينا، 1852م، ص54 (سنشير إليه لاحقاً بصاحب الاستبصار).

(2) أبو الفداء (إسماعيل صاحب حماه)، ذكر بلاد المغرب كتاب تقويم البلدان، نشر البارون ماك كوكين دیسلان، باريس، 1840م، ص141.

(3) Vonderheyden, op. Cit., p. 48.

Fournel (H.), Les Berbères, ètudes du la conquête de l'Afrique par les Arabes, Paris, Imp. Nationale, 1875, T. I, p. 62.

(4) البكري، المصدر نفسه، ص76.

(5) الإدريسي، المصدر نفسه، ص70.

(6) ياقوت الحموي، كتاب معجم البلدان، القاهرة، مطبعة السعادة، 1323هـ ـ 1906م، الجزء الثالث، ص90.

الحسن الوزان المعروف بليون الأفريقي الذي مر بسطيف في طريقه من فاس إلى تونس قبل أن يقع في الأسر عام 1520م وينتصر على يد البابا، لم يفته ذكر ماضي سطيف الحافل والإشارة إلى وضعها بقوله: «إن أحوالها ضعفت وعمرانها تلاشى ولم يبق منها قائماً سوى مائة منزل آهلة بالسكان»(1)، وبذلك اختفت سطيف كمدينة ولم تعد طيلة العهد العثماني سوى محطة للفرق التركية في انتقالها بين مدينتي الجزائر وقسنطينة.

ونفس الازدهار الذي عرفته سطيف في الفترة الإسلامية الأولى إلى غاية القرن الحادي عشر للميلاد، اشتهرت به أيضاً أغلب الجهات التي يمر بها طريق الهضاب الشمالي ولا سيما نواحي سطيف، فوصفها الإصطخري «بأنها عبارة عن كورة تشتمل على قرى كثيرة متصلة يقطنها أفراد قبيلة كتامة»(2)، وقال عنها البكري بأنها «تنتج كثيراً من الفواكه وحولها بساتين جيدة السقي تنتج الفواكه الكثيرة لا سيما اللوز الجيد الذي يحمل منها»(3)، ونعتها صاحب الاستبصار «بأنها كثيرة الفواكه والثمار غزيرة المياه والأنهار والبساتين والأشجار»(4)، ونفس الأوصاف التي تدل على خصب وغنى الأرياف القريبة من سطيف أوردها كل من أبي الفداء صاحب حماه(5)، وياقوت الحموي(6)، والإدريسي(7)، فياقوت الحموي ذكر بأنها «ذات مزارع وعشب عظيم»، والإدريسي وصفها «بأنها كثيرة المياه والشجر المثمر بضروب الفواكه ومنها يحمل الجوز لكثرته بها إلى سائر الأقطار، وهو بالغ الطيب حيث يباع بها ـ أي سطيف ـ رخيصاً».

---

(1) Léon l'Africain, Description de l'Afrique, publiée par Epaulard, Paris, Maisonneuve, 1956, T. II, pp. 362 - 363.

(2) الإصطخري، المصدر نفسه، ص34.
(3) البكري، المصدر نفسه.
(4) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه، ص54.
(5) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص92.
(6) ياقوت الحموي، المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص903.
(7) الإدريسي، المصدر نفسه، ص70.

وعلى الطريق من سطيف إلى القلعة توجد المزارع الغنية والحقول الخصبة لناحية الغدير وفحص عجيسة الذي قال عنه صاحب الاستبصار بأنه «كثير الزرع والضرع إلا أنه شديد البرد والثلج»[1]، وقد أسهب الإدريسي بدوره في وصف خصب نواحي برج الغدير إذ ذكر «أن أهالي الغدير لهم مزارع وأرض مباركة والحرث بها قائم الذات والإصابة في زروعها موجودة والبركات في معاملاتهم كثيرة»[2]، وحتى البكري الذي ذكره باسم غدير يذكر أنه «رخيص الطعام واللحم وجميع الثمار، قنطار العنب بها بدرهم»[3]، وإلى عهد متأخر ظلت هذه الناحية تشتهر بخصبها، فذكر عنها الورتلاني في رحلته عندما مر بها في طريقه إلى الحج عام 1166 و1179هـ «أن قصر الطير بادية وهو من أحسن الأوطان وأكرمها قل أن لا يكون فيه الخصب وعشبه أخضر ولو في الصيف والخريف»[4].

ب ـ طريق الهضاب الجنوبي:

يربط ما بين القيروان والمسيلة ويصل مباشرة القيروان بقلعة بني حماد وتاهرت، فهو بذلك يخترق جهات ثمودة بالظهر التونسي ويجتاز سبيبة ويصل تبسة عبر مضيق مجانة ـ مسكيانة، ليحاذي بعد ذلك السفوح الشمالية لجبال النمامشة والأوراس وبلزمة، وعندها يعرج على مدينة نقاوس ويساير السفوح الجنوبية لجبال الحضنة.

أهم مراحل هذا الطريق اعتماداً على كل من المقدسي والبكري وابن حوقل والإدريسي[5] هي: سبيبة ـ مجانة ـ تبسة ـ كرمجانة على وادي ملاق ـ

---

(1) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه، ص54.
(2) الإدريسي، المصدر نفسه، ص64.
(3) البكري، المصدر نفسه، صص59 و60.
(4) الورتلاني، المصدر نفسه، ص83.
(5) المقدسي، المصدر نفسه، ص217.
البكري، المصدر نفسه، صص49 ـ 60 و76 ـ 96.
ابن حوقل، المصدر نفسه، صص84 ـ 93.

مسكيانة - باغاي - فاساس - قبر مادغوس (مدغاسن الحالية) - سوق بن خلف - توفانة - عين العصافير - دار ملول - مدينة اللوز - بلزمة - نقاوس - طبنة - مقرة - المسيلة - قلعة بني حماد، ومنها تتفرع طرق بجاية وتنس وتلمسان وتاهرت. هذا ويستنتج من المعلومات المتعلقة بهذا الطريق والاختلاف في ذكر محطاته والإشارة إلى بعضها دون الآخر في كتب المسالك، أن هذا الطريق كان يتحول موقعه في فصل الشتاء نحو الشمال ليقترب من منطقة الشطوط الحالية (السباخ) حيث تنتشر المراعي ويسود جو دافئ نسبياً، فيمر الطريق على عين العصافير وفاساس وقبر مادغوس، بينما يتحول الطريق في الصيف إلى الجهات الجنوبية المرتفعة والتي تؤلف سفوح جبال تبسة والأوراس وبلزمة الشمالية، حيث يوجد الماء ويعتدل الجو وتتوفر المراعي الصيفية الواقعة بالقرب من مجانة وتبسة ودوفانة وسوق بن خلف ودار ملول.

ومما يلاحظ على هذا الطريق أنه أقصر السبل وأسهل المسالك بين القيروان وتاهرت وهو يساير في أغلب مراحله الطريق الروماني الشهير الذي كانت تتوزع عليه القلاع والتحصينات والخنادق التي كانت تشكل خط اللمس (Limes- Fossotum Africae) ابتداء من تيفاست (Théveste) (تبسة) وحتى طبنة القديمة (Thubannae)، ومروراً على كل من مسكولا (Mascula) (خنشلة) وباغاي (Bagai) وتيمغاد (Thamugadi) ولمبيز (Lambaes) (تازولت) حيث مقر قيادة الجيش الثالث الروماني المعسكر بأفريقيا[1].

هذا وقد شهد هذا الطريق الجنوبي للهضاب أحداثاً عسكرية حاسمة كان لها تأثير على مقدرات المغرب العربي، فبفضل التحصينات المقامة عليه تمكنت جيوش القائد البيزنطي صولومون من التصدي للزعيم الأوراسي الثائر ياداس (Yadas) الذي كان في مقدوره أن يجند ضد البيزنطيين ألفي فارس

= الإدريسي، المصدر نفسه، صص64 - 74.

(1) راجع دراستنا: الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأوراس قبل وأثناء العهد العثماني، ضمن بحوث هذا الكتاب.

وثلاثين ألفاً من المشاة، وبذلك لم يتمكن من مواجهة القوة البيزنطية واضطر أخيراً إلى الالتحاق بإقليم موريطانيا (الهضاب الغربية) عام 539م لمواصلة ثورته على البيزنطيين. كما أن هذا الطريق عرفه الفاتحون العرب الأوائل، فمر منه عقبة بن نافع الفهري ﷺ في حملته على المغربين الأوسط والأقصى، وحسب المصادر الإسلامية أن عقبة بعد أن ترك بالقيروان زهير بن قيس البلوي، قطع هذا الطريق بسرعة وهاجم باغاي ثم واجه مقاومة لمبسة (تازولت) حيث دارت معركة انتصر فيها حسبما يفهم من رواية النويري، بعدها تابع سيره على هذا الطريق حتى منطقة الزاب ونواحي طبنة حيث تقيم قبيلة أوروبة وزعيمها كسيلة[1].

وبالقرب من هذا الطريق ألحقت زعيمة الأوراس الكاهنة الهزيمة بحسان بن النعمان في معركة نهر البلاء (واد نيني) بين مسكيانة وباغاي عام 69هـ ـ 688 ـ 689م وقد استتب الأمر للكاهنة إثر هذه المعركة لتحكم إقليم أفريقيا خمس سنوات متتالية[2].

ومن أهم المراكز العمرانية الواقعة على هذا الطريق نذكر المحطات التالية مع إثبات الأوصاف التي خصها بها الرحالة والجغرافيون العرب:

1 ـ **مجانة**: ذكرها البكري بقوله: «مجانة المطاحن... بها مقطع حجارة ليس على الأرض مثله»[3].

---

(1) ابن عبد الحكم، كتاب فتوح مصر وأفريقيا والأندلس، نشر عبد المنعم عامر، القاهرة، 1961م.
ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار المغرب، بيروت، 1850م، ج. 1، صص23 ـ 26.
شهاب الدين أحمد النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، الجزء الأول، القاهرة، 1923م.

(2) اعتماداً على روايات المؤرخ بروكوب ورجوعاً إلى:
Fillas (A.), L'Alégrie ancienne et nouvelle, Paris, De Dubuisson, 1860.

(3) Fournel, op. cit., T. I, p. 166.

2 ـ تبسة: قال عنها البكري: «وهي مدينة أولية كثيرة الثمار والأشجار»[1].

3 ـ مرجانة: وصفها المقدسي: «بأنها مدينة كبيرة من عمل رستاق تبسة كثيرة الفواكه»[2]، وقال عنها ابن حوقل: «بأن لها أسواق حسنة»[3].

4 ـ مسكيانة: أشار إليها ابن حوقل بقوله: «أنها قرية عليها سور قديمة كثيرة المياه والزرع وعليها سور وماؤها جار من عيون فيها الحوت الكثير الرخيص»[4].

5 ـ باغاي: اشتهرت منذ عهد جستنيان واستقرت بها الأفارق وجماعات البربر وعائلات الجند العربي في أوائل الفتح الإسلامي ونقل إليها المنصور الفاطمي غالبية سكان ميلة عام 378هـ ـ 988م، وظلت على مكانتها فذكرها المقدسي بقوله: «مدينة كبيرة مسورة»[5]، وأشار إليها البكري بأنها «مدينة جليلة أولية»[6]، وقال عنها ابن حوقل: «وهي كبيرة وعليها سور أزلي من حجارة ولها ربض عليه سور وأسواق به، وكانت الأسواق قديماً في المدينة فنقلت»[7]، وذكرها صاحب الاستبصار بقوله: «باغاية وهي مدينة عظيمة جليلة فيها آثار للأوائل»[8]، أما الإدريسي فقد وصفها قبل مداهمة الأعراب لها بقوله: «باغاي مدينة كبيرة عليها سوران من حجر وربض وعليه سور وكانت الأسواق فيه»[9].

---

(1) البكري، المصدر نفسه، ص49.
(2) المصدر السابق، ص49.
(3) المقدسي، المصدر نفسه، ص227.
(4) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص84.
(5) المصدر السابق، ص84.
(6) المقدسي، المصدر نفسه، ص227.
(7) البكري، المصدر نفسه.
(8) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص84.
(9) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه، ص54.

ومن العلماء المشهورين الذين ينتسبون إليها نذكر المقرئ الشهير أحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الربعي الباغائي (345 ـ 401هـ) غادر مسقط رأسه باغاي ليتولى الإقراء بجامع قرطبة، وقد ذكر عنه ياقوت الحموي بأن «المؤيد بالله هشام بن الحكم رقاه إلى خطة الشورى بقرطبة»، ووصفه بأنه «كان من أهل العلم والفهم والذكاء، وكان لا نظير له في علوم القرآن والفقه على مذهب مالك»[1].

6 ـ دار ملول: وصفها الإدريسي بأنها «كانت مدينة عامرة وأسواقها قائمة وفيها حصن مطل فيه مرصد من البلد ينظر إلى مجال العرب وبلادهم»[2].

7 ـ بلزمة: قال عنها ابن حوقل بأنها: «حصن لطيف فيها رجال جلد»[3]، وذكر البكري بأنها «حصن أولي»[4]، واعتبرها الإدريسي (حصن لطيف وفي أهله عز ومنعة ولها ربض وسوق وبناؤه الحجارة الكبار القديمة) ووصف سورها فقال عنه: «بأن الراؤون من الخارج يرونه عالياً والمدينة ذاتها مردومة بالتراب والأحجار فإذا نظر الناظر السور من خارج المدينة رأى سوراً كاملاً وإذا دخل المدينة لم يجد لها سوراً لأن أرض الحصن مردومة كما ذكر وهذا غريب في البناء»[5]. ومن الأحداث التي أثرت على عمران حصن بلزمة أن إبراهيم بن أحمد بن الأغلب استدرج رجاله واستقدمهم إلى رقادة وسكنهم وأمنهم ثم أخذ أرزاقهم وقتلهم على آخرهم عام 280هـ[6].

8 ـ نقاوس: وصفها المقدسي بهذه العبارة: «باردة بلد الجوز والثمار الجبلية»[7]، ونعتها ابن حوقل بأنها «مدينة كبيرة عليها سور من حجارة قديمة

---

(1) الإدريسي، المصدر نفسه، ص74.
(2) ياقوت الحموي، المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص41.
(3) الإدريسي، المصدر نفسه، ص66.
(4) ابن حوقل، المصدر نفسه، صص91 ـ 92.
(5) البكري، المصدر نفسه، ص50.
(6) الإدريسي، المصدر نفسه، ص71.
(7) ابن حوقل، المصدر نفسه، صص91 ـ 92.

أزلية»[1]، وأشار إليها صاحب الاستبصار بأنها (مدينة كثيرة الأنهار)[2]، وذكرها الإدريسي بقوله: «سوق قائمة ومعايش كثيرة»[3]، وأعجب بها الحسن الوزان فذكر أن سكانها أغنياء يشتهرون بالكرم والأناقة مما جعل ملابسهم تشبه ملابس حضر بجاية من حيث الجودة والجمال، وإن قصدهم الغرباء وجدوا المأوى والطعام واللباس، وقد خصصت لإقامتهم إحدى مدارس المدينة وهذا ما جعل كثيراً من المسافرين والرحالة يأسفون لمغادرة نقاوس والارتحال عنها نظراً لخصال الكرم وحسن الاستقبال والضيافة التي اشتهر بها سكان نقاوس، ولم يفت حسن الوزان أن يشيد بجمال مسجدها وحسن هندسة منازلها المحاطة بحدائق الأزهار والورود، كما أشار أيضاً إلى جمال نسائها اللاتي كن يتميزن ببياض البشرة وسواد الشعر[4].

9 ـ طبنة: بالقرب من واد بيطام المعروف بواد بريكة، ظلت تعتبر من حواضر منطقة الزاب رغم انتقال مقر السلطة منها إلى مدينة المسيلة (المحمدية) في أوائل القرن الرابع الهجري، وهذا ما جعل أبا الفداء يصفها في «تقويم البلدان» بأنها «مدينة عظيمة كثيرة المياه والبساتين والأهل والزروع»[5].

10 ـ المسيلة والقلعة: كلاهما من المدن المستحدثة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فالمسيلة أنشئت على وادي سهر الخصب (وادي القصب) وسط منازل بني زروال وبني زنداج وهوارة وعجيسة؛ وقلعة بني حماد المعروفة بقلعة أبي طويل أقيمت على سفح جبل تقربست، وهذا ما أكسبها موقعاً حصيناً ومناخاً صحياً، قال عنها صاحب الاستبصار أنها: «حصينة منيعة...

(1) المقدسي، المصدر نفسه، ص230.
(2) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص91.
(3) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه، ص60.
(4) الإدريسي، المصدر نفسه، صص66 و74.
(5) Léon l'Afician, op. Cit., T. II, p. 363.

على نظر عظيم»[1]، وذكر ياقوت الحموي «أن لأهلها صحة مزاج ليس لغيرها»[2].

هذا وقد ارتبط ازدهار المراكز العمرانية الواقعة على مسالك الهضاب بتطور الاقتصاد وانتشار البساتين وكثرة الإنتاج الفلاحي، فنواحي **باغاي** كان يجلب لها الماء من جبل أوراس حسب رواية المقدسي[3]، فانتشرت بها البساتين لمسافة مرحلة من المدينة وإن كان سكانها يعتمدون في معاشهم على إنتاج القمح والشعير، وهذا ما جعل البكري يصف جهات باغاي بأنها «ذات أنهار ومزارع ومسارح»[4]، ونفس الوصف كرره صاحب الاستبصار إذ قال: «بأن لها أنهاراً عامرة وعيوناً ومزارع ومسارح»[5]. وإذا تحولنا إلى الشرق من باغاي نجد البكري يصف **تبسة** بأنها كثيرة الثمار والأشجار[6]، بينما صاحب الاستبصار يقول عن الجهات القريبة منها (الأرباض) بأن لها: «بساتين كثيرة وفواكه عجيبة ويجود فيها الجوز حتى يضرب به المثل بأفريقيا»[7]، وحتى عهد متأخر يعود إلى أوائل القرن السادس ظلت تبسة منتجة رغم قلة خصب أراضيها حسب رواية حسن الوزان[8]، وقد كانت تنتشر حولها الغابات على بعد أربعة أو خمسة أميال وتحاصرها الحدائق والبساتين من كل جهة.

أما إذا انتقلنا إلى الجهات الغربية لطريق الهضاب الجنوبي فإننا نجد فحص **بلزمة** يسقى بالمياه الجارية حسب رواية ابن حوقل[9]، ونفس هذه الصورة يثبتها البكري عندما يذكر نواحي بلزمة بأنها «كثيرة الأنهار والثمار

(1) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه، ص55.
(2) ياقوت الحموي، المصدر نفسه، الجزء الرابع، ص164.
(3) المقدسي، المصدر نفسه، ص227.
(4) البكري، المصدر نفسه، ص50.
(5) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه، ص50.
(6) البكري، المصدر نفسه، ص49.
(7) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه ص49.
(8) Léon l'Africain, op. cit., T. II, p. 371 - 372.
(9) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص91 ـ 92.

والمزارع والقرى»[1]، وإلى الغرب من بلزمة فحوص **نقاوس** التي وصفها ابن حوقل بأن «بها مياه كثيرة وأجنة عظيمة وبها جميع الفواكه كاللوز والجوز وزرعهم غزير كثير»[2]، وظلت نقاوس محافظة على هذا الازدهار الزراعي إلى عهد متأخر إذ أشار الإدريسي إلى نواحيها بأنها «تشتهر بكثرة البساتين والأشجار المثمرة كالجوز الذي يتجهز به إلى ما جاورها من الأقطار»[3]، ونفس الخبر أورده صاحب الاستبصار عندما أورد أن مدينة نقاوس «كثيرة الأنهار والثمار والمزارع كثيرة شجر اللوز منها يحمل الجوز إلى قلعة بني حماد وإلى بجاية وإلى أكثر البلدان»[4].

بعد التعرف على طبيعة العمران وحالة الاقتصاد في الحواضر والجهات المتاخمة لطريقي الهضاب الشمالي والجنوبي، يجدر بنا أن نحاول التعرف على العوامل التي ساعدت على ازدهار منطقة الهضاب العليا في الفترة الإسلامية الأولى، أي من القرن الثاني للهجرة ـ الثامن الميلادي إلى القرن الخامس للهجرة ـ الحادي عشر للميلاد، وعلى الأسباب التي أدت إلى اضمحلالها في الفترة الإسلامية المتأخرة، لا سيما بعد القرن السادس للهجرة ـ الثاني عشر للميلاد. فمن الظروف المساعدة على تطور الزراعة ونمو الحواضر في الفترة الإسلامية الأولى، خاصة القرنين الثالث والرابع للهجرة ـ التاسع والعاشر للميلاد: استقرار الحكم العربي على عهد ولاة بني أمية بالقيروان بعد أن تمكن يزيد بن حاتم من تجديد بناء القيروان عام 772م، وبعد أن تم التغلب على حركة الخوارج وتمكنت الدولة الأغلبية من بسط نفوذها وإقرار سلطتها على إقليمي أفريقيا والزاب، وقد صاحب هذا الاستقرار السياسي الذي أصبحت بفضله القيروان قاعدة للأقاليم الإسلامية الواقعة إلى الغرب من ولاية مصر تزايد السكان نتيجة النمو الديمغرافي

---

(1) البكري، المصدر نفسه، ص50.

(2) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص91.

(3) الإدريسي، المصدر نفسه صص66 و74.

(4) صاحب الاستبصار، المصدر نفسه، ص60.

المتسارع[1]، ونشاط المبادلات التجارية بين أقاليم المغرب، ويضاف إلى هذه العوامل الإيجابية ظهور حواضر إسلامية وإنشاء عواصم محلية ارتبطت بطرق المواصلات التي تصل القيروان مروراً بالهضاب القسنطينية، وهي تاهرت عاصمة الرستميين (761 ـ 908م)، وفاس التي أسست عام 193هـ، والمسيلة التي خطها علي بن حمدون المعروف بابن الأندلسي عام 313هـ ـ 927م بأمر من الحاكم الفاطمي أبي القاسم بن عبيد الله، وأشير التي شيدها زيري بن مناد عام 935م، وقلعة بني حماد التي بناها حماد بن بلكين عام 1007م لتكون عاصمة للدولة الحمادية عام 1067م. وهذا ما شجع الفلاحين بمنطقة الهضاب العليا القسنطينية على ممارسة الزراعة وتحسين الإنتاج الفلاحي والنهوض بعدة صناعات ومهن ارتبطت خاصة بإنتاج الأرض، فاشتهرت مقرة والمسيلة بإنتاج الكتان، وطبنة والمسيلة بزراعة القطن، كما تميزت مقرة وطبنة بغابات النخيل، وسطيف وبلزمة ونقاوس وتبسة بإنتاج كميات كبيرة من الجوز واللوز حسبما تفيدنا به تقاييد الرحالة والمسافرين[2]، في الوقت الذي أصبحت فيه قلعة بني حماد مركزاً مهماً لسك العملة وصناعات النسيج والفخار والزجاج، وقد ذكر ياقوت الحموي «أن قلعة بني حماد بها الأكسية الصفيقة النسيج الحسنة المطرزة بالذهب ولصوفها من النعومة والبصيص بحيث ينزل مع الذهب بمنزلة الأبرسيم»[3].

بعد هذه الفترة من الازدهار بدأت أوضاع الهضاب العليا القسنطينية تسوء مع نهاية القرن الرابع الهجري ـ العاشر الميلادي، ولم يحل القرن

---

(1) Talbi, (M.), Effondrement démographique au Maghreb du XIè, au XVè siècles in. Cahiers de la Tunisie, T. 25, N° 97 - 98/1977.

(2) أهمها: البكري، ابن حوقل، الإدريسي، صاحب الاستبصار. ومن الأبحاث المهمة التي اعتمدت على هذه المصادر، نذكر:

Vanacker (C.), Géographie économique de l'Afrique du Nord, selon les auteurs arabes in Annales économie, société et civilisation, N° 3 mai - juin 1973, pp. 659 - 680.

(3) ياقوت الحموي، المصدر نفسه، الجزء الرابع، ص164.

السادس الهجري ـ الثاني عشر للميلاد حتى اضطربت طرق المواصلات ولم يعد للقيروان مركز الصدارة، وأصبح المغرب الأقصى يعيش اقتصاداً مكتفياً بنفسه، بعد أن تخلى بولوغين عن فاس عام 986م، وتقوقعت الدولتان الحمادية والزيرية في الجزء الشرقي من المغرب العربي، ومن ذلك الوقت انعدمت الوحدة الاقتصادية لأقطار المغرب العربي، فلم يستطع الموحدون أن يوحدوا المغرب العربي اقتصادياً رغم تمكنهم من توحيده سياسياً ودينياً.

انعكس هذا الوضع المتردي على منطقة الهضاب العليا خاصة، فاختفت كثير من المراكز العمرانية، وأصبح من الصعب تحديد مكانها على الخريطة مثل مجانة ومرجانة وعين العصافير وسوق بن خلف ودار ملول ومدينة اللوز وتادميت وتابلسكي والنهروين واجسيت ودكمة وتوبوت والبردوين وغيرها، ولم تعد المدن الكبرى بالإقليم كسطيف وتبسة وباغاي وبلزمة ونقاوس تذكر في كتب الرحالة والجغرافيين إلا عرضاً.

وصاحب هذا الاضمحلال انتشار الحياة البدوية بالهضاب فاختفت الحقول والبساتين الغنية لتحل محلها المراعي، لا سيما في الجهات الشرقية والجنوبية من الهضاب وقد كان خراب المسيلة عام 324هـ، ثم انتقال العاصمة الحمادية من القلعة إلى بجاية سنة 1067م، ثم تدمير القلعة من طرف عبد الله بن عبد المؤمن الكومي وقتل الكثير من سكانها (547هـ ـ 52 ـ 1153م) قدرهم ابن خلدون بحوالي ثمانية عشر ألف شخص، كان ذلك مؤشراً واضحاً ودليلاً قاطعاً على اضمحلال الحياة العمرانية بالهضاب وانقطاع طرق المواصلات بها[1].

ويكفي الباحث أن يعود إلى رحلة العبدري التي ترجع إلى نهاية القرن السابع الهجري ـ الثالث عشر الميلادي، أو يتصفح ما كتبه الحسن الوزان في القرن العاشر الهجري ـ السادس عشر الميلادي، حتى يتأكد من اضطراب

---

(1) ابن خلدون (عبد الرحمن)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. . .، بيروت، 1958م، الجزء السادس، ص491.

الحياة العمرانية والاقتصادية بالهضاب العليا القسنطينية، التي تحولت إلى منطقة عازلة تنحدر إليها قبائل السفوح الشمالية والجنوبية لرعي قطعانها في فصل الشتاء والعودة إلى مواطنها بالمناطق الجبلية في فصل الصيف دون أن تحاول الاستقرار بها لانعدام الأمن وافتقارها إلى وسائل الدفاع، وفي هذه الظروف السيئة تحولت باغاي إلى خرائب وأصبحت أريافها خالية من إفساد العرب لها حسبما أورد الإدريسي[1]، وتحولت دار ملول إلى خرائب واختفت من مكانها وكانت قبل ذلك مدينة عامرة وأسواق قائمة حسب رواية ابن حوقل[2].

ولعل أوضح مثال على تردي الحياة العمرانية بالهضاب العليا القسنطينية الوضعية التي أصبحت عليها مدينة تبسة، إذ لم يبق من عمرانها القديم سوى قصرها الذي تجمع به السكان لحماية أنفسهم من الغارات، وهذا ما دفع الإدريسي إلى إهمال ذكرها، وجعل ياقوت الحموي يقتصر في وصفها على القول بأنها: «خراب الآن، أكثرها ولم يبق بها إلا مواضع يسكنها الصعاليك لحب الوطن لأن خيرها قليل»[3]، وذلك بعد أن تراجع إلى نواحيها بنو هلال منذ عام 1056م ووجدوا بها ملجأً آمناً إثر هزيمتهم على يد عبد المؤمن الموحدي سنة 1152م.

ومما زاد أوضاع تبسة سوءاً محاولة ابن غانية وضع يده عليها عام 1202م، ثم اضطراره إلى الانسحاب منها بعد هزيمته بنواحي عين شابرو الواقعة إلى الشمال الغربي من تبسة على بعد أحد عشر كيلومتراً، وكذلك تعرضها إلى نقمة حاكم تونس الذي كان يتجول داخل البلاد عام (915هـ ـ 1509 ـ 1510م) بسبب امتناعها عليه[4]؛ ولو لم يبادر بايات قسنطينة إلى تنصيب حاكم عليها (قايد) وإقرار حامية بها مؤلفة من حوالي 140 إنكشارياً

(1) الإدريسي، المصدر نفسه، ص74.
(2) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص85.
(3) ياقوت الحموي، المصدر نفسه، الجزء الأول، ص823.
(4) Léon l'Africain, op. cit., T. II, p. 373.

لاستخلاص الضرائب وحماية القوافل المتوجهة إلى تونس لاندثرت تبسة وتحولت إلى خرائب أثناء ثورتي الحنانشة عامي 1637 و1729م[1].

أما أسباب هذا الانحطاط الذي أصبحت تعيشه الهضاب العليا القسنطينية، فيعود إلى أحداث سياسية واضطرابات اجتماعية وأزمات اقتصادية، منها ما يعود إلى الفترة السابقة للإسلام ومنها ما بدأت أعراضه في الفترة الإسلامية الأولى ولم تظهر نتائجه إلا منذ القرن الخامس الهجري ـ الحادي عشر الميلادي، ومن أهم هذه الأحداث والأزمات التي أضرت بالهضاب العليا نذكر:

1 ـ أسلوب الإدارة الرومانية:

الرامي إلى توسيع الأراضي الصالحة للزراعة بالهضاب العليا على حساب مجال الرعي، وقد تسبب ذلك في طرد الأهالي إلى ما وراء خط التحصينات الشهير بالليمس (Limes)، مما أحدث ضغطاً بشرياً متزايداً على حدود ولاية نوميديا الجنوبية، في الوقت الذي ضعفت فيه الإدارة الرومانية بسبب الانقسامات المذهبية والثورات المحلية، ومما زاد هذا الوضع سوءاً اندلاع الثورة الدوناتية (حركة الدوارين) في القرن الرابع الميلادي، ثم فشل البيزنطيين بعد ذلك في الحد من تحركات البدو بمنطقة الهضاب التي أصبحت مجال تنقل قبائل الرحل من زناتة، وبذلك انحصرت السلطة البيزنطية في رقعة ضيقة من الهضاب لم تتجاوز في أغلب الأحيان الجهات القريبة من المدن أو المتاخمة لطرق المواصلات والمواقع الحصينة بين الجبال.

وهكذا لم تستطع الإدارة البيزنطية ولا المتعاونين معها من سكان المدن الذين اصطبغوا بالصبغة اللاتينية (الأروام والأوفارق) الحد من انحصار الحياة الزراعية المستقرة والحيلولة دون ضعف التبادل التجاري، الأمر الذي أدى إلى

---

(1) Castel (P.), Tebessa, histoire et description, Paris, H. Paulin, 1905, T. II, pp. 63 - 65.
Robert (G.), voyage travers l'Algérie, Paris, Dentu, s.d., p. 176.

إتلاف حقول الزياتين ومزارع الكروم وإلى اختناق المدن وانعزالها داخل أسوارها تترقب زحف القبائل الرحل من لواته وغيرها وتتخوف من هجوم الثائرين أمثال انثنلاس وكوتريناس وانثيلاس، ولو لم تبادر الإدارة العربية الإسلامية بالقيروان إثر الفتح الإسلامي مباشرة إلى تشجيع المواصلات وإقرار الأمن، لكان لهذا الوضع آثار سلبية مباشرة في العهد الإسلامي الأول ولما أمكن النهوض بالزراعة والتجارة بالهضاب العليا في فترة لاحقة.

2 ـ أعمال التخريب التي تنسب إلى الكاهنة:

والتي لا نأخذها على علاتها حسب ما وردت في الرواية المتداولة[1]، والتي تؤكد على أن الكاهنة بعدما ملكت المغرب إثر هزيمة حسان بن نعمان «وجهت قومها إلى كل ناحية يقطعون الشجر ويهدمون الحصون»، بل نرى من الضروري أخذ الواقع الاجتماعي وطبيعة العلاقة بين المدن والريف بعين الاعتبار، فالكاهنة بهذا المنظور تصبح رمزاً لا أكثر ولا أقل لنمط الحياة البدوية الرافضة لكل سلطة قارة قد تعيق تحركها أو تحد من مجال انتقالها، وقد وجدت الكاهنة وقومها في أول الأمر ما يساعدها على تعزيز أسلوب الحياة البدوية في بقايا الإدارة البيزنطية بالمدن، فتحالفت معهم مؤقتاً قبل أن تناصبهم العداء إثر انتصارها على العرب مما اضطر الكثير منهم إلى مغادرة مدنهم، فقد جاء في نفس الرواية العربية التي أوردها ابن عذاري: «إن كثيراً من النصارى والأفارقة خرجوا وتفرقوا على الأندلس والجزر البحرية». وعلى كل فإن مقاومة الكاهنة وكسيلة لعملية الفتح الإسلامي والتي أضرت بمنطقة الهضاب وكانت لها آثار سلبية على استقرار الأوضاع تندرج في الصراع المستمر بين البداوة والارتحال وبين حياة الاستقرار والزراعة، وقد ورد على لسان الكاهنة ما يؤكد ذلك عندما حدثت قومها: «إن العرب إنما يطلبون من

---

(1) هذه الروايات أوردها كل من ابن عبد الحكم وابن عذاري والنويري وابن خلدون والدباغ والمالكي، وقد ضخمها وحاول تفسيرها العديد من المؤرخين الفرنسيين مثل غوتييه ومارسيه وفورنال وغيرهم.

أفريقيا المدن والذهب والفضة، ونحن إنما نريد منها المزارع والمراعي، فلا نرى لكم إلا خراب بلاد أفريقيا كلها حتى ييأس منها العرب»، ولهذا لا نستغرب أن تبادر الكاهنة حسب هذه الأقوال إلى تبني أحد العرب وتشجيع ولديها على الالتحاق بجيوش المسلمين عندما لمست مدى التقارب والتشابه بين قومها والعرب في نمط الحياة وطريقة العيش.

3 ـ حركة الخوارج:

التي ظهرت بأفريقيا في القرن الثاني للهجرة ـ الثامن للميلاد، وكانت لها ميول وطنية وصبغة دينية، كما كانت تعبر عن أزمة اقتصادية تتمثل في اختلاف الأهداف وتضارب المصالح بين سياسة ولاة القيروان الرامية إلى تعزيز الحواضر وتدعيم حياة الاستقرار وإقرار الحاميات في المدن والحصون، وبين القبائل الزناتية التي رأت في هذه السياسة ما يتنافى وطبيعتها البدوية ويتعارض وسعيها في توسيع مجال الرعي في السهول الخصبة، فأصبحت بفعل هذا التوجه سهول باغاي أثناء انتفاضات الخوارج مجال رعي لبطون هوارة الأباضية كضريسة ومزاتة[1]، وتحول طريق الهضاب الجنوبي إلى مسلك مفضل تنطلق عبره جموع الثوار لمهاجمة القيروان، فقد سلكه عكاشة الصفري الخارجي في هجومه على القيروان قبل أن يهزم في معركة القرن الشهيرة (125هـ ـ 742م)[2]. كل ذلك يسمح لنا بالقول أن تراجع حركة الخوارج وارتباطها بالأقاليم الرعوية كسهل السرسو وجبل نفوسه ساعد على إبقاء منطقة الهضاب العليا خارج مجال الرعي الرئيسي رغم الآثار السلبية لهذه الحركة على تطور التجارة وازدهار الحواضر.

4 ـ ظروف قيام الدولة الفاطمية والنزاع المذهبي بين السنة والشيعة:

فالدولة الفاطمية كما هو معروف استقرت بالمهدية بعد قضائها على دولة

---

(1) Idris (H.R.), La Bérberie Orientale sous les Zirides du Xè au XIIè siècles, Paris, Maisonneuve, 1962, T. II, pp. 475 - 476.

(2) ابن عذاري، المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص62.

الأغالبة (297هـ ـ 909م)، وقد عمل دعاتها منذ أبي عبد الله الشيعي على الترويج للمذهب الشيعي على حساب آراء أهل السنة التي كان لها أنصار ومدارس في الحواضر كالقيروان وطبنة. وقد انعكست الروح العدائية بين أتباع المذهبين في الأحداث الدموية التي انتهت بتقويض أركان الدولة الأغلبية، وتضررت من جرائها مدن الأربس وباغاي، وأصاب بعضها الآخر الدمار والتخريب كسطيف وبلزمة وتيجيس ودار ملول وغيرها[1]، وقد ذكر ابن عذاري في هذا الصدد «أن أبا عبد الله الشيعي تجول عام 298هـ في بلاد البربر وحارب وقتل الرجال وأخذ الأموال وسبى الذرية وأحرق بعض المدن بالنار»[2]. وأعقب ذلك بعد فترة رد فعل معادي للحكم الفاطمي بأفريقيا، وقد تزعم هذا التيار المعادي للمذهب الشيعي الثائر الشهير أبو يزيد مخلد ابن كيداد الملقب بصاحب الحمار الذي وجد التأييد والمساندة بمناطق الأوراس والجريد والحضنة، الأمر الذي اضطر أبا القاسم الفاطمي إلى التحصن بالمهدية، وكاد صاحب الحمار أن يضع حداً للحكم الفاطمي لولا مساندة القبائل الصنهاجية وتصديها للثائرين، فأمكن وضع حد لهذه الثورة عام 336هـ بتشتيت جموعها والتمثيل بزعيمها بعد إلقاء القبض عليه وقتله في معركة جبل الكينونة بنواحي قلعة بني حماد كما هو معروف.

لقد تسببت هذه الثورة في إلحاق أضرارٍ بالغة بأرياف ومدن منطقة الهضاب العليا خاصة، فقد ذهب الدرجيني إلى حد القول أن ما خربه صاحب الحمار ناهز ثلاثين ألف قرية[3]، ورغم ما يلمس في هذا الخبر من مبالغة إلا أنه يعبر بصدق على مدى الأضرار التي أحدثتها ثورة أبي يزيد صاحب الحمار.

---

(1) Marçais (G.), La chute de la dynastie des gouverneurs Arlabites en Afrique, Alger, Bastide, 1871, pp. 17 - 18.

(2) ابن عذاري، المصدر نفسه، الجزء الأول، ص223.

(3) Talbi (M.), op. cit., p. 55.

5 ـ طبيعة النزاع العشائري بين القبائل الزناتية والصنهاجية:

الذي شجع عليه الوضع السياسي للمغرب العربي في القرن الرابع الهجري، والذي تميز خاصة بارتباط قبائل كتامة وصنهاجة بالدولة الفاطمية وموالاة قبائل زناتة للخلافة الأموية بالأندلس، الأمر الذي أدى إلى نزاع مستمر وصدام دموي كان له آثار سلبية ونتائج مدمرة على أقاليم المغرب الأوسط، ولا سيما منطقة الهضاب العليا التي كانت في تلك الفترة تمثل خط الحدود التقريبي بين مجالي زناتة الرعوي وصنهاجة الفلاحي حده التقريبي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي من مدينة تنس إلى مدينة بسكرة بمنطقة الزيبان[1]، فإلى الشرق من هذا الخط كانت تستقر بصفة عامة قبائل صنهاجة وحلفاؤها، وإلى الغرب منه كانت تتجول في الغالب زناتة ومناصروها من القبائل الأخرى، وكان لاختلاف أسلوب العيش والتفكير والنظرة للحياة دور في تعميق هذا النزاع بين المجموعتين واستمراره حتى بعد انتقال الفاطميين إلى مصر وقدوم الأعراب الهلاليين إلى بلاد المغرب، وقد نتج عنه فشل صنهاجة في بسط نفوذها على الجهات الواقعة إلى الغرب من أشير بعد أن تمكنت من إقامة الدولة الزيرية والحمادية.

إن هذا الصدام الحضاري بين مجال الزراعة والرعي أو بين الفلاحين والرعاة قد تحكم إلى حد ما في مصير المغرب الأوسط وكان سبباً رئيسياً في إتلاف الزراعة في جزء كبير من منطقة الهضاب العليا، فهو بحق أخطر انقلاب عمراني وحضاري عرفته المنطقة في القرون الوسطى.

6 ـ التغريبة الهلالية:

تعتبر إحدى العوامل الرئيسية في اضمحلال الحياة الزراعية والعمرانية بمنطقة الهضاب العليا القسنطينية، لا سيما بعد أن نجحت جموع الهلاليين من

---

(1) Diehl (Ch.), Marçais (G.), Histoire du Moyen - âge, Le monde oriental 395 - 1081 Paris, P.U.F., 1944, T. III, pp. 431 - 432.

بسط نفوذها على مناطق الظهر التونسي والتقدم منه إلى جهات الهضاب العليا بعد سنة 444هـ ـ 1052م، وقد تمكن فرسان رياح وزغبة وسليم من إلحاق الهزيمة بجيش الناصر بن حماد الذي تراجع أمامهم بعد نهب أمواله ومضاربه وقتل أخيه القاسم بن علناس عام 457هـ[1]. ومما زاد في تدعيم نفوذ الهلاليين وتعاظم شأنهم، تحالفهم مع العديد من زعماء زناتة للاستحواذ على المراعي، فتحولت بعد فترة قصيرة مساحات شاسعة من الهضاب العليا من مزارع يعيش فيها الفلاحون إلى مراعي تجوبها القبائل الرحل وتنتقل فوقها قطعان الماشية والجمال، وهذا ما لاحظه الإدريسي خاصة بنواحي باغاي[2].

ومع إقرارنا بالأثر السلبي لزحف الهلاليين، فإننا لا نسلم بأي حال من الأحوال بالفكرة التي تقول أن مجيء الهلاليين ونمط حياتهم وأسلوب معيشتهم كان السبب الرئيسي في شيوع البداوة وتخريب الحواضر وتحول اقتصاد كثير من الجهات من اقتصاد فلاحي مزدهر إلى اقتصاد رعوي منكمش، وذلك لابتعادها عن الواقع ومنافاتها للحقيقة.

ومن الكتاب والمؤرخين الذين روجوا لهذه الفكرة نذكر على سبيل المثال غوتييه الذي حاول في معرض كتابه «ماضي شمال أفريقيا: العصور المظلمة»[3]، تعليل اختفاء الفلاح الروماني وتلاشي الزراعة وتغلب البداوة بمجيء الهلاليين، وكذلك الجغرافي دي بوا[4] الذي ألقى المسؤولية على الأعراب فيما آلت إليه أوضاع تخوم نوميديا الجنوبية، ومثله بيير سلامة[5] الذي حاول هو الآخر تلمس آثار المسالك الرومانية وإرجاع سبب تلاشيها إلى

(1) ابن عذاري، المصدر نفسه، الجزء الأول، ص429.

(2) الإدريسي، المصدر نفسه.

(3) Gautier (E. F.), Le passé de l'Afrique du Nord. Les siècles obscurs, Nouvelle édition. Paris, Payot, 1952, pp. 393 - 379.

(4) Despois (J.), La Bordure saharienne de l'Afrique Orientale, in Revue africaine, 1942, pp. 116 -117.

(5) Salama (P. A.), Les voies romaines de l'Afrique du Nord, Alger, Imp. Officielle, 1951, p. 103.

زحف الهلاليين، وقد فات كل هؤلاء الكُتَّاب أن تغلب الحياة البدوية على مناطق الهضاب والسهوب تمت خلال مرحلة طويلة ابتدأت كما سبقت الإشارة في القرون السابقة للإسلام واستمرت لغاية القرن التاسع عشر، وأن الهلاليين اقتصر دورهم على تعزيز جهود زناتة في زحفها المستمر نحو المناطق الشمالية الغربية بحثاً عن المجال الحيوي للرعي، مع العلم بأن العناصر العربية التي استقرت بأفريقيا إثر الفتح وأثناء حكم الأغالبة لم يتجاوز عددها الخمسين ألف نسمة وتعود أصولها إلى مصر والشام والعراق وخراسان[1]، وكانت عنصر استقرار وعاملاً مساعداً على الازدهار، وبأن الأثر الحقيقي للعشائر الهلالية التي بالغ الكثيرون في تقدير عدد أفرادها ليس هو تعزيز البداوة وإنما يكمن فيما أحدثته من تفاعل حضاري وامتزاج عرقي أسفر على تبلور خصائص شعوب المغرب وتأكيد طابعها الإسلامي العربي.

7 ـ الأحوال المناخية والظروف الصحية والمعيشية:

ففي الوقت الذي كانت فيه أوروبا تنعم بجو دافئ معتدل أثناء القرن الرابع للهجرة ـ العاشر للميلاد، كانت ربوع المغرب العربي تتعرض لفترة جفاف غير عادية مما أضر بالغطاء النباتي وتسبب في حدوث المجاعات وانتشار الجراد وظهور الأوبئة، ومن أشهر هذه المجاعات والأوبئة التي أضرت بإقليم المغرب العربي ومن ضمنها منطقة الهضاب العليا القسنطينة تلك التي وقعت في الأعوام التالية: 307، 317، 425، 444، 461، 483، 491هـ، وصاحب ذلك تناقص في السكان فلم يأت القرن الثامن للهجرة - الرابع عشر للميلاد حتى أصبحت مناطق الهضاب تعيش انهياراً ديمغرافياً مما أدى إلى اضمحلال العمران، وهذا ما لاحظه الإدريسي مثلاً ذكر في معرض حديثه عن كتامة بأنه لم يبق منها وَقْتَ تأليفه لنزهة المشتاق «إلا نحو أربعة آلاف رجل»، وقد عقب على ذلك بقوله: «وكانوا قبل ذلك عدداً كبيراً وقبائل

(1) Djaït (H L'Afrique arabe au VIIIè siècle (86 - 184 H/705 - 800), in Annales économie, société, civilisation, maj - juin 1977, p. 611.

وشعوباً»[1]، ومما زاد الأوضاع سوءاً تردي الحالة الصحية بسبب بانتقال عدوى الطاعون الأسود من أوروبا إلى بلاد المغرب في القرن الثامن للهجرة ـ الرابع عشر للميلاد[2].

وقد بقيت منطقة الهضاب تعاني نقصاً سكانياً منذ ذلك الوقت حتى منتصف القرن التاسع عشر، فذكرت التقارير الفرنسية التي تعود إلى عام 1870م أن الكثافة السكانية في الجهات الغربية من الهضاب العليا لم تكن تتجاوز ما بين 20 و30 نسمة في الكيلو متر المربع، وفي النواحي الوسطى لم تكن تزيد عن 10 إلى 20 نسمة في الكيلو متر المربع، بينما القسم الشرقي من الهضاب كانت الكثافة السكانية به ما بين 5 و10 نسمة في الكيلومتر المربع، وهذه النسبة في مجموعها كانت تقل بست مرات عن كثافة جهات التل ومنطقة الشمال القسنطيني[3].

وفي ختام هذا البحث نشير إلى أن هذا الانهيار الديمغرافي والتقهقر العمراني والجمود الاقتصادي ارتبط خاصة بتغير العنصر البشري بالهضاب، فبفعل هذه التحولات وتأثير الظروف والأحداث، لم نعد نعرف أي شيء عن القبائل القديمة التي اشتهرت في القرن الثاني للميلاد كنوميدي (Numidae) وكوادامومسي (Koidamonssi) وطوبوكاي (Tobukae) وخيشاو (Khitouae)، ولم نعد نسمع عن قبائل القرن الثاني للهجرة ـ القرن الثامن للميلاد مثل أوروبة وجراوة وهوارة ونفزة وغيرها، كما لم يعد لأحلاف كتامة وصنهاجة وزناتة وجود، ولو لم تنحدر إلى الهضاب عشائر الحراكتة وسلاوة والكرارب وسدراته من جبال أوراس لانتهى كل أثر للأحلاف القبلية الكبرى التي تعود أصولها إلى القرون الوسطى، فضلاً على أن بطون رياح كأولاد سباع وعسكر بن سلطان تلاشت بجهات الزاب ونقاوس والحضنة، وفروع الأثبج

---

(1) الإدريسي، المصدر نفسه، ص. 70.

(2) Talbi (M.), op. cit., p. 58.

(3) Cote (Marc), op. cit., p. 103.

كدريد وعطية وأولاد سرور وتوبة انحلت عصبيتها وتفرق أفرادها بنواحي قسنطينة وباغاي، ولم تبق سوى ذكريات غامضة عن عياض وضحاك بجبال قلعة بني حماد المعروفة حالياً بجبال المعاضيد ونواحي سوق حمزة (البويرة)، رغم الدور الذي لعبته بطون الأثبج وقامت به قبائل الدواودة من رياح[1] والذي مكنها لمدة طويلة (من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر) من أن تكون لها السيادة على أقاليم الحضنة والزيبان ومجانة بعد أن نجحت في تحالفها مع بقايا القبائل الزناتية بالمنطقة.

كل تلك العناصر البشرية امتزجت في بوتقة حضارية واحدة وتفاعلت مع شروط البيئة وطبيعة الحياة لتشكل إنسان الهضاب العليا ذا الماضي الحضاري الحافل والأصالة العربية العريقة والقيم الإسلامية الخالدة، وهكذا انبثق عهد جديد لهذه المنطقة أهّلها لأن تخرج من عزلتها وتقوقعها وتطور اقتصادها لتعود محور اتصال وعقدة مواصلات وبوتقة انصهار وامتزاج للسكان كما كانت في عهدها الإسلامي الزاهر.

(1) ذكر أبو الحسن علي بن سعيد المغربي (ت. 685هـ ـ 1286م) «أن بين جبل أوراس وبين مدينة بونة مجالات العرب، ومن حد قسنطينة إلى بجاية مجالات رياح»، راجع كتاب الجغرافية لابن سعيد المغربي، تحقيق ونشر إسماعيل العربي، ط 2، الجزائر، 1982م، ص145.

الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة
دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الأوراس
قبل وأثناء العهد العثماني[1]

تتميز منطقة الأوراس بكونها إحدى الكتل الجبلية الحصينة التي يسهل الدفاع عنها ولكن يصعب اختراقها والتغلغل داخلها، وهذا ما أكسب الأحداث التي عرفتها منطقة الأوراس عبر العصور أهمية بالغة وجعلها تؤثر بصفة محسوسة ليس فقط على الجهات الشرقية من البلاد الجزائرية ولكن على جزء كبير من بلاد المغرب العربي.

فإذا رجعنا إلى الفترة القديمة من تاريخ الأوراس نجد أن توطيد الاستعمار الروماني المرتبط باستغلال الأرض وتوسيع زراعة الحبوب والزياتين بجهات نوميديا الجنوبية (الهضاب العليا القسنطينية) قد تطلب مرابطة الجيش الروماني الثالث (الفرقة الأوغسطية) بالمراكز العسكرية المتاخمة للأوراس، والتي كان يتشكل منها خط الليمس الروماني الشهير، انطلاقاً من تيفست (Théveste) (تبسة)، ومسكولة (Mascula) (خنشلة)، وباغاي (Bagai)، وتمغاد، ولمبيز (Lambaesis) (تازولت) ـ مركز قيادة هذا الجيش الروماني ـ ومروراً بطبنة (Thubunae)، وذلك قبل أن تعرج تحصينات الليمس هذه على كل من فسكرة (Vescera) (بسكرة)، وجميلي (Gemellae)، وتهودة

(1) دراسة نشرت بمناسبة انعقاد ملتقى الفكر الإسلامي بباتنة في مجلة الأصالة (العدد الخاص بمنطقة الأوراس)، عدد 60 ـ 61/ 1978م، صص115 ـ 156. وتضمنها كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984م، صص253 ـ 290.

(Thaudeos)، وبادس (Badis)، وميدياس (Medias) (تديرت)[1].

وفي نفس الفترة نجد أن الثورة الدوناتية التي حدثت في عهد متأخر من الحكم الروماني (القرن الرابع الميلادي) كانت هي الأخرى لها قواعد راسخة بمناطق الأوراس، انطلق منها الثائرون لاجتياح المستعمرات الرومانية بالهضاب العليا القسنطينية.

أما بعد الغزو الوندالي فإن محاولة إرجاع السيادة الرومانية ـ المسيحية، في شكل الإدارة البيزنطية في النصف الأول من القرن السادس الميلادي، لم تحقق الهدف المرجو منها ولم تنته إلى نتيجة حاسمة، رغم تعقب القائد البيزنطي صولومون الزعيم الثائر يبداس (Iyabdas) داخل الأوراس والتجاء هذا الزعيم الثائر عام 539م إلى موريطانيا، حسبما تفيدنا بذلك كتابات المؤرخ البيزنطي بروكوب (Procope)[2].

وفي هذا السياق من الأحداث الهامة التي عاشتها منطقة الأوراس نشير إلى ذلك العون الذي وجده كسيلة من أهالي الأوراس، والذي سمح له بتحقيق نصر أولي على الجيش العربي الفاتح بقيادة عقبة بن نافع الفهري، الذي استشهد بسفوح الأوراس الجنوبية إثر معركة ضارية بالقرب من مدينة تهودة كما هو متداول في كتب الفتح الإسلامي؛ ثم تلا ذلك تزعم الكاهنة للمنطقة وتجنيدها لسكان الأوراس وفي مقدمتهم قبيلة جراوة التي كانت تنتسب إليها، وقد أدى ذلك ـ كما هو معروف ـ إلى هزيمة حسان بن النعمان على ضفاف نهر مسكيانة[3] عام 69هـ (688 ـ 689م)، وذلك قبل أن ينتهي أمر

---

(1) لزيادة الإيضاح راجع:

Cagnat (R.), L'armée romaine d'Afrique et l'occupation de l'Afrique sous les Empereurs, Paris, Imp. nationale, 1892, pp. 562 - 600 et 753 - 759.

(2) اعتماداً على:

Courtois (Ch.), Les vandales et l'Afrique, Paris, p. 342.

(3) الراجح أن هذه المعركة وقعت على وادي نيني الذي يبعد عن باغاي بحوالي 18 كلم، وذلك اعتماداً على طبيعة الوضع الجغرافي والبشري للمنطقة.

هذه الزعيمة على يد حسان بن النعمان بعد مدة قصيرة لم تتجاوز خمس سنوات.

بعدها لم تستكن منطقة الأوراس لحكم ولاة القيروان على عهد بني أمية وأمراء الأغالبة، إذ وجد بها الخوارج التأييد والمساندة في ثوراتهم المتكررة (القرن الثاني الهجري ـ الثامن الميلادي) التي أعادت إلى الذاكرة انتفاضات الدوناتيين، وأثارت التساؤل عن مدى مقارنة الحركة الخارجية في المغرب بالدعوة الدوناتية في نوميديا، من حيث موقف الحركتين من الحكم المركزي، ونظرة دعاتهما إلى المذهب الرسمي للحكام، لا سيما وأن الثورة الخارجية (النكارية) بزعامة أبي يزيد مخلد بن كيداد، الملقب بصاحب الحمار، ضد الحكم الفاطمي (القرن العاشر الميلادي) كانت انعكاساً صادقاً لمثل هذا الموقف الذي ظل يقفه سكان المنطقة من الحكم المركزي.

على أن ما يجدر ذكره في هذا الصدد أن مثل هذا الموقف المعارض للحكام تحول مع الزمن إلى عداء مستحكم وصراع مستميت بين طرفي النزاع الرئيسيين بالمغرب الأوسط، وهما حلف كتامة المتشيعة وصنهاجة المتزعمة، وحلف زناتة الثائرة التي يتركز قسم منها بمناطق الأوراس، ولم ينته هذا النزاع المرير إلا بمجيء الأعراب الهلاليين وإحداثهم تغييرات في البنية السكانية والطابع الحضاري للبلاد المغربية.

لكن بعد هذا الماضي المضطرب وبعد كل هذه المقاومة العنيفة والثورات المدمرة التي سبقت الإشارة إلى بعضها، لم تلبث الأوراس أن تحولت إلى منطقة خامدة فاقدة الحركة، وذلك ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي، إذ لا نجد إلا ما ندر من أخبارها في الكتب التاريخية، لا سيما ما يتصل منها بالفترة العثمانية مدار هذا البحث.

وعلى كل فإن هذا الوضع الذي أصبحت عليه الأوراس يدفعنا إلى طرح عدة تساؤلات علناً نجد جواباً مقنعاً لهذا التحول الذي عاشته الأوراس، ولعل الجواب يكمن في عرض الاحتمالات التالية:

1 ـ احتمال يرجع تغير أوضاع الأوراس بهذا الشكل إلى نوعية العلاقات الاجتماعية التي أدت إلى اضمحلال المنطقة اقتصادياً وبشرياً، وبالتالي انطبق عليها حكم ابن خلدون، الذي مفاده أن كل قبيلة رئيسية من المغرب العربي، غالباً ما تتعرض للتلاشي والذوبان إذا ما تحملت عبء قيام دولة أو نشر دعوة أو تزعم حركة مناهضة أو التصدي لغزو أو الدخول في حروب مستمرة، مما يترتب عن ذلك ذوبان مثل هذه القبائل وتشتتها عبر مواطنها الأصلية أو الهجرة نحو مناطق أخرى، مع العلم بأن تاريخ الأوراس حافل بمثل هذه الأحداث، وخير شاهد على ذلك ثورة بيداس ومقاومة كسيلة مواجهة الكاهنة وانتفاضة صاحب الحمار التي سبقت الإشارة إليها، كلها قامت على كاهل المجموعات السكانية الرئيسية بالمنطقة كجراوة وزناتة وبني يفرن وضريسة ومزاتة ولواتة وهوارة ومكناسة وغيرها.

لكن هذا الاحتمال مع وجاهته لا يقنع الباحث ولا يرضي المؤرخ ما دامت المنطقة الأوراسية كما نعرف ظلت طيلة تاريخها الطويل منطقة تؤثر فيما جاورها دون أن يكون للجيوش أو الدول تأثير واضح عليها، نظراً للمنعة الطبيعية والتكوين الاجتماعي لسكانها المتميز بحب الاستقلال وعدم الخضوع لأي قوة غازية، مما أبقى على تماسك المنطقة بشرياً وحال دون تلاشي قوتها الحربية وإمكانياتها الاقتصادية.

2 ـ أما الاحتمال الثاني لتفسير هذا الركود، فيدخل في نطاق التحولات السياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر مع باقي أقطار المغرب العربي، والتي سمحت باستقرار نظم الحكم المركزي على يد الحماديين ومن أعقبهم من موحدين وحفصيين وزيانيين، وقد أدى هذا الحكم المركزي بالخصوص إلى ازدهار الحواضر الكبرى مثل بجاية وتلمسان وفاس وتونس وقسنطينة وبونة (عنابة) والجزائر، بحيث أصبح مدار اهتمام المؤرخين لا يتعلق بالمناطق الداخلية، وإنما يتركز على شؤون الحواضر الكبرى، وهذا ما جعل المنطقة الأوراسية يلفها النسيان ويكتنفها الغموض وتستبد بها العزلة، لا سيما وأن ابتعاد طرق المواصلات الرئيسية عن المنطقة نحو جهات التل عبر مدن تلمسان

والجزائر وقسنطينة وتونس، أو إلى داخل الصحراء انطلاقاً من تافلالت ومروراً على توات وورجلان وسوف، كان هو الآخر عاملاً مساعداً على إهمال المؤرخين والرحالة للمنطقة الأوراسية.

على أن هذا الاحتمال مع مطابقته للواقع السياسي للمنطقة وانعكاسه على الأوضاع المحلية للأوراس، فإنه لا يقدم لنا الدليل الكافي عن هذا التحول، فهو يكاد يكتفي بعرض الوضع دون التطرق إلى الأسباب البعيدة التي أدت إلى هذا الوضع بالذات، مما يجعلنا لا نسلم به ولا نطمئن إليه في بحثنا هذا.

3 ـ وهناك احتمال ثالث يكمن في الظروف التي أثرت على الوضع الاجتماعي وتحكمت في الحالة الاقتصادية، التي تنعكس بالخصوص في اختلال التوازن بين الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة، وقد ترتب عن هذا الاختلال أن أصبحت الأوراس من أكثر الجهات الجزائرية انزواء وانغلاقاً، إذ لم تخرجها من هذه السلبية سوى ردود الفعل الوطني العنيفة ضد التوسع الاستعماري وسياسته الجائرة، ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر وانتهاء بالثورة التحريرية التي وجدت في الأوراس حصناً منيعاً وقاعدة راسخة.

وما دامت هذه الحالة من اختلال التوازن تكاد تشكل الميزة الرئيسية للأوراس طيلة العهد العثماني، فإننا نميل إلى تأييد هذا الاحتمال الأخير، والأخذ به في دراستنا هذه. الأمر الذي يفرض علينا التعرف على الأوراس في آخر مراحل ازدهاره في الفترة الإسلامية التي تعود إلى ما قبل القرن الثاني عشر الميلادي، إذ بدون هذا الوصف لا يمكن لنا أن نتعرف على اختلال التوازن بين الإنسان الأوراسي وبيئته الخاصة الذي اتصف به الوضع الاجتماعي وتميزت به الحالة الاقتصادية أثناء الفترة العثمانية.

وفي هذا الصدد نجد أن كتب الجغرافيين والرحالة العرب تقدم لنا وصفاً حياً وصورة دقيقة للأوراس في آخر عهده بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي (ق 7هـ ـ 13م)، سواء عن طريق المشاهدة أو بواسطة الرواية، ولعل الانطباع

الأول الذي نأخذه من هذه المصادر هو أن منطقة الأوراس كانت قبل القرن الثاني عشر تشتهر بازدهار حواضرها الواقعة بمحاذاة السفوح الشمالية والجنوبية على حد سواء، كما كانت تشتهر بخصبها وكثرة زياتينها وتنوع ثمارها وتعدد أسواقها وأمن مسالكها، فابن حوقل يصف الأوراس في القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) بقوله: «وجبل أوراس. . . فيه المياه الغزيرة والمراعي الكثيرة والعمارة الدائمة»[1]؛ بينما الإدريسي (القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي) ينعت الأوراس بأن: «مياهه كثيرة وعماراته متصلة»[2].

هذا وقد تعرضت منطقة الأوراس لتحولات أثرت على المقومات الاقتصادية والشروط الطبيعية والنشاط البشري لا سيما أثناء الفترة العثمانية التي بدأت في القرن السادس عشر واستمرت لغاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر الذي عرفت فيه الجزائر الاستعمار الفرنسي الذي زاد الأوضاع سوءاً في المنطقة الأوراسية، مما ترك آثاراً سلبية لا زالت منطقة الأوراس تشكو منها حتى الآن رغم جهود التنمية الوطنية وسياسة محو الفوارق الإقليمية.

وهنا نحاول أن نتعرف أولاً عن العوامل التي أدت إلى هذا التحول السلبي الذي أصبحت تعيشه الأوراس، هذه العوامل التي نوجز بعضها في ما يلي من النقاط:

أولاً: الأثر المدمر للحروب والثورات التي اجتاحت منطقة الأوراس:

فقد تركت آثارها السلبية على المنطقة وعلى نوعية الحياة مع مرور الزمن، لا سيما بعد أن تكاثر عددها وزادت حدتها منذ انهيار الحكم الروماني

(1) ابن حوقل (أبو القاسم النصيبي)، المسالك والممالك والمفاوز والمهالك، المعروف بصورة الأرض، بيروت، دار الحياة، بدون تاريخ، ص84.

(2) الإدريسي (محمد الشريف)، وصف شمال أفريقيا، مقتبس من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق نشر من طرف هنري بيريس، الجزائر، 1957م، ص66.

وحتى قدوم العشائر الهلالية، وقد سبق أن ذكرنا بعضها في مستهل هذا البحث نظراً لأهميتها في تاريخ المقاومة الوطنية بالمنطقة، مثل ثورة يبداس التي نشرت الخراب والدمار وأشاعت النهب والفوضى خاصة بالمناطق المحيطة بالأوراس. وكذلك أعمال الكاهنة التي أرادت من خلالها، حسب رواية أغلب المؤرخين، إبعاد أنظار الفاتحين العرب بتدمير المنطقة وإشاعة الخراب بها، ويضاف إلى ذلك أسلوب أبي يزيد صاحب الحمار في مقاومة الحكم الشيعي الفاطمي، والذي انجر عنه تخريب قرى وسهول المنطقة الأوراسية وبالخصوص نواحي باغاي منها[1]. هذا دون أن ننسى طبيعة النزاع العشائري لقبائل زناتة المتحالفة مع العشائر الهلالية الذي ترك هو الآخر آثاراً مدمرة على اقتصاديات المنطقة، بدليل أن بعض الجغرافيين أشاروا إلى ذلك كالإدريسي مثلاً: «إن أرباض باغاي كانت خالية بإفساد العرب لها»[2]، وكانت هذه الجهات قبل ذلك قرى وعمارات متصلة، حسبما يفهم من أوصاف الجغرافيين العرب في العهود الإسلامية المتقدمة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ثانياً: تغلب طابع البداوة على أغلب جهات أوراس:

غلب طابع البداوة على أجزاء واسعة من منطقة الأوراس وخاصة الجهات الشرقية والجنوبية والجنوبية الشرقية، وهذا ما أضر بالحياة الحضرية، وقد كان ذلك نتيجة حتمية للسياسة التي انتهجها الرومان عند احتلالهم للمنطقة، هذه السياسة المتميزة بأسلوب الاستعمار الزراعي المعزز بسلسلة من الحصون والخطوط الدفاعية (الليمس)، والتي كانت تهدف أساساً إلى طرد البدو من مناطق الهضاب العليا وتعقبهم حتى تخوم الزيبان، وهذا ما نتج عنه مع مرور الوقت تكاثر جموع البدو وراء خط الليمس الروماني ابتداءً من جنوب تونس وطرابلس وحتى حصن مسعد (Castellum Dimidi)، فأحدث

(1) Fournel (H.), Les Berbères, études du la conquête de l'Afrique par les Arabes, Paris, Imp. nationale, 1875, T. II, pp. 228 -229.

(2) الإدريسي، المصدر نفسه، ص74.

ذلك ضغطاً بشرياً هائلاً وجد في انهيار السلطة الرومانية تدريجياً بالمنطقة فرصة سانحة للتزحزح نحو الشمال وتحويل جهات شاسعة من الأوراس كانت تمارس فيها الزراعة إلى سهوب رعوية، لا سيما بعد أن تزعمت هذا التحرك البشري قبيلة لواتة وعلى رأسها زعماؤها مثل أنتلاس وكوتريناس[1]، وبالفعل بدأت آثار هذه الهجرة البشرية السلبية تظهر للعيان عندما تحركت عشائر كثيرة من زناتة أثناء العهد البيزنطي لتحتل الجهات الشرقية والجنوبية من الأوراس ولتتجاوزها نحو الجهات الشمالية والغربية، يساعدها في ذلك الفراغ السياسي الذي أصبح يعيشه الأوراس، وهكذا تغلب طابع البداوة بصفة خاصة على نواحي الحضنة (الزاب الغربي) وعلى جزء كبير من الهضاب العليا (السباخ) حيث تتوفر الظروف الملائمة للحياة الرعوية.

حاول ولاة بني أمية والحكام الأغالبة الرامية الإبقاء على الأوضاع كما هي بمنطقة الأوراس قدر المستطاع، إلا أن تحرك زناتة، الذي عززته انتفاضة الخوارج، استمر حتى القرن السابع الميلادي الذي شهد بلوغ هذه العشائر البدوية المناطق الوسطى من الأوراس والانحدار منها نحو سهول باغاي، التي استوطنتها آنذاك بطون هوارة الأباضية من ضريسة ومزاتة وأصبحت مجالاً للرعي تنتقل عبره هذه البطون بين جهات الصحراء ونواحي الهضاب العليا[2].

كل هذا يدفعنا إلى رفض الفكرة الشائعة التي ترى في الهجرة الهلالية السبب الرئيسي في تغلب الطابع البدوي على الجهات المتاخمة للصحراء من بلاد المغرب العربي ومنها منطقة الأوراس؛ لأن كل ما في القضية هو أن عشائر الهلاليين التي بلغت المنطقة في القرن الحادي عشر الميلادي كانت خير

---

(1) لزيادة التعرف على هذا النزوح البشري راجع:

شنيتي (محمد بشير)، سياسة الرومنة في بلاد المغرب، أطروحة جامعية، الجزائر، 1975م، طبعت بعنوان: الاحتلال الروماني لبلاد المغرب «سياسة الرومنة»، ط 2، الجزائر، 1985م، صص99 ـ 139.

(2) Idris (H.R.), La Berbèrie orientale sous les Zirides du Xè au XIIè siècle, Paris, A. Maisonneuve, 1962, T. II, pp. 475 et 476.

سند للقبائل الزناتية في تعزيز سيطرتها على المراعي والوقوف في وجه منافسيها من قبائل صنهاجة وكتامة، وقد كان لهذا الحلف الواقعي المستمد قوته من طبيعة الحياة البدوية خير وسيلة لتسهيل عملية امتزاج الهلاليين بالزناتيين مكونين بطون رئيسية اسمها عربي وأصولها مغربية، مثل بطون الأثبج التي أصبحت لها السيادة على الحضنة والزيبان، وفروع الدواودة المنتمين إلى رياح والذين أصبحت لهم الكلمة المسموعة على مناطق شاسعة تمتد من واد ريغ والزيبان إلى نواحي مجانة في أقصى الشمال الغربي للهضاب العليا، هذا في وقت أصبحت فيه أسرة بني مزني تحكم بسكرة وجهات واسعة من الزيبان من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر.

كل هذا عمل على تغيير الأوضاع بالأوراس، وبالتالي لم يعد هناك مجال للأخذ بالفكرة التي ترى أن هناك تغيراً مفاجئاً للشروط الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، والتي حاول بعض الدارسين الأخذ بها من خلال دراساتهم الجغرافية ذات الطابع التاريخي مثل بيير سلامة، صاحب أطروحة المسالك الرومانية بأفريقيا الشمالية[1]، وغوتييه صاحب كتاب العصور المظلمة من تاريخ أفريقيا الشمالية[2]، وجان دي بوا الذي أرجع هو الآخر هذا التغير في التأثير المدمر للتغريبة الهلالية في دراسته الجغرافية والتاريخية للمنطقة المتاخمة للصحراء الشرقية[3].

ثالثاً: شيوع الحياة العشائرية بالمنطقة الأوراسية:

أضفى على العلاقات الاجتماعية طابع الخشونة والقسوة، والعداء والتناحر، وهذا ما الذي جعل أهالي الأوراس على استعداد دائم لمواجهة

---

(1) Salama (P. A.), Les voies Les romaines de l'Afrique du Nord, Alger, Imp. Officielle, 1951, p. 103.

(2) Gautier (E. F.), le passé de l'Afrique du Nord, Les siècles obscurs, Novelle édition, Paris, Payot, 1952.

(3) Despois (J.), La bordure saharienne de l'Algérie orientale, in Revue africaine, 1942, pp. 116 - 117.

المهاجمين دفاعاً عن استقلالهم وذوداً عن مواطنهم، وقد دفع هذا الواقع الذي أصبح يعيشه سكان هذه الجهة بعض الكُتَّاب إلى إلصاق الصفات المستهجنة ووصفهم بعبارات قاسية كثيراً ما تجاوزت جادة الصواب، مثل وصف ابن حوقل لسكان الأوراس: «بأنهم قوم سوء... وبأنهم متسلطون على من جاورهم من البربر وغيرهم... فهلكوا وأتى الله بنيانهم من القواعد»[1]، ونفس الفكرة يحملها عنهم الإدريسي الذي وصف طبيعة الحياة العشائرية لأهالي الأوراس بقوله: «جبل أوراس... وفي أهله نخوة وتسلط على من جاورهم من الناس»[2]، أما ليون الأفريقي فانه يتحامل عليهم كثيراً بسبب أسلوب معيشتهم، فهو يصفهم بأنهم كانوا «مشهورين بالسرقة وارتكاب أعمال القتل رغم أن ذكاءهم محدود»[3].

لكن الواقع عكس ذلك، فتلك الغلظة والخشونة التي اشتهر بها الأوراسيون فرضتها الوضعية الاجتماعية والحالة الاقتصادية التي كانت عليها الأوراس، والتي جعلت المحافظة على المياه وحيازة مجال الرعي ضمن رباط العشيرة أمراً حيوياً بل شيئاً مقدساً في حد ذاته لا يمكن التفريط أو التساهل فيه ولو باللجوء إلى القتال واستعمال القوة.

رابعاً: تلاشي السلطة الإدارية وغياب الحكم المركزي بمنطقة الأوراس:

وقد حدث ذلك منذ عهد مبكر قد يعود إلى فترة الحكم الفاطمي للمنطقة (906 ـ 969م) مما أدى إلى تعزيز النزعة الاستقلالية لدى سكان الأوراس، وبالتالي ساهم في إضعاف الصلات التجارية والروابط البشرية بين الأوراس وبقية الجهات الأخرى، وهذا ما لفت انتباه بعض الرحالة والجغرافيين الذين

(1) ابن حوقل، المصدر نفسه، صص84 ـ 85.

(2) الإدريسي، المصدر نفسه، ص66.

(3) Léon l'Africain (J.), Description de l'Afrique, Nouvelle édition, Tra. par A. Epaulard, Paris, A. Maisonneuve, 1956, T. II, p. 407.

أشاروا إلى أن باغاي مع كونها المركز الرئيسي للمناطق الشرقية من الأوراس كانت منذ عهد باكر مستقلة بشؤونها، فابن حوقل في هذا الصدد يذكر بأن: «باغاي عاملها على صلاتها ومعادنها ووجوه أموالها عامل بنفسه لا من تحت يد أحد»[1]، كما أن الإدريسي هو الآخر يذكر بعد قرن من ذلك: «أن باغاي، قبض معادنها وتصرف أحوالها لمشايخها»[2]، أما ليون الأفريقي فإنه يشير إلى أن سكان الأوراس قد اعتادوا التستر على الطرق والمسارب المؤدية إلى مواطنهم الجبلية الحصينة، بعد أن امتنعوا عن عقد أي صلات مع سكان المناطق المجاورة لهم، وذلك خوفاً من تعسف الأمراء وظلم الحكام المعادين لهم[3].

وهكذا تعزز استقلال المنطقة الأوراسية، بحيث أن الحفصيين رغم مد نفوذهم إلى كل من بجاية ودلس وبسكرة، إلا أنهم لم يتمكنوا من بسط نفوذهم على الأوراس، وذلك رغم المحاولات التي انتهى أغلبها بالفشل الذريع، مثل الحملة التي قام بها الأمير الحفصي أبو فارس أحمد بن أبي العباس، والتي أوردها ابن قنفذ القسنطيني في فارسيته بهذه العبارات: «وفي هذه السنة (ثمانمائة هجرية) كانت وقيعة الأوراس بوصول أمير المؤمنين (أبو فارس أحمد) إلى مكان لم يصله ملك غيره وهو أقصى الجبل، وأخطأ المنصرفون من الجند طريق الخروج وراصدهم البرابر في الشعب وفي بطن الوادي لولا أن أمير المؤمنين ثبت حتى انصرف أكثر الناس»[4].

بمثل هذه المقاومة بقيت المنطقة الأوراسية ممتنعة حتى أثناء العهد العثماني الذي شهد هو الآخر شن حملات على الأوراس سواء من بايليك

(1) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص84.

(2) الإدريسي، المصدر نفسه، ص74.

(3) Léon l'Africain op. cit., T. II, p. 407.

(4) ابن قنفذ (أبو العباس أحمد بن حسين بن الخطيب القسنطيني) (ت810هـ ـ 1407م)، الفارسية، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، تونس، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية، 1968م، صص195 ـ 196.

قسنطينة أو من الإيالة التونسية، وذلك للحد من الغارات التي كان يتعرض لها العديد من المسافرين والحجاج في طريقهم من المغربين الأقصى والأوسط نحو بلاد الجريد ومنها نحو أقطار المشرق العربي، ونذكر في هذا السياق إحدى الغارات التي تعرضت لها المنطقة على يد أحد حكام الإيالة التونسية من أجل تأمين الطرق التجارية، وتتلخص أحداث هذه الغارة في أن عشائر النمامشة امتنعوا عن تقديم رسوم مقابل اختلافهم إلى البلاد التونسية وتعاملهم مع أسواق الجريد، ثم انتهى بهم الأمر إلى التعرض لركب حجيج فاس سنة 1164هـ (1750 ـ 1751م)، وهذا ما دفع علي باشا بن علي التركي حاكم تونس إلى تجهيز حملة انتقامية ضدهم بعد أن استغاث به هؤلاء الحجاج حتى يرد لهم ما سلب النمامشة من خيل وإبل وأحمال وأموال، وقد أثبت ابن أبي الضياف في كتابه «الإتحاف» وصفاً دقيقاً لهذه الغارة نقتبس منه هذه العبارات: «وامتلأت أيديهم (يعني النمامشة) من أموال بيت المال ومسكن رسالته وتوزعوه بينهم... فأرسل إليهم وفداً فحبسوه وامتنعوا وأغلظوا في الرد... فعزم على غزوهم فخرج إليهم بمحلة عظيمة استوعب فيها المزارقية، ومحلة الترك عليها ابنه سليمان، وابنه يونس في محلة صغيرة... وطار لهم من توزر وصبحهم، وأجفلوا أمامه والخيل تأخذ بأعناقهم وتجافلهم حتى الخنقة فسرح لهم الأعراب والجنود فاستأصلتهم...» وقد مدح أبو عبد الله الورغي الباي بهذه المناسبة بقصيدة جاء فيها:

دعته جبال الزاب لما تبسطت ... يد الظلم في أوساطها والجوانب
شكت ناعم الأعشاش أقوام غلظة ... وباس شديد بالخليفة واصب
وقد جرعوا الأقيال في الحرب غصة ... لوت بصياصي تركهم والأعارب
فما رفعوا رأساً لهم بعد وقعة ... أشابت بفج (أمغيل) أسود الذوائب[1]

كل هذه العوامل السابقة عملت على إبقاء الأوراس محتفظاً بوضعه

(1) ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية، الجزء الثاني، صص162 ـ 163.

الخاص المتميز باستقلال داخلي، مما جعل الإدارة التركية لبايليك الشرق تلجأ لإقرار هيبتها وتأكيد سيطرتها على المناطق الجبلية من الأوراس إلى انتهاج عدة أساليب إدارية وإجراءات حربية نجملها في هذه النقاط:

1 ـ إقرار الحاميات العسكرية:

المكونة من الجنود الأتراك «النوبة» بالمدن الرئيسية القريبة من إقليم الأوراس، مثل حامية تبسة المكلفة بمهمة مراقبة تحركات النمامشة، وحامية بسكرة التي خولت لها صلاحيات مراقبة الجهات الجبلية حول المنعة ومشونش والخنقة والقنطرة، بالإضافة إلى حامية مركز البايليك بقسنطينة التي كانت تقوم بإقرار الهدوء بالهضاب العليا الجنوبية «السباخ» وبالتوجه إلى الجهات الشمالية والشمالية الشرقية من الأوراس بحملات تأديبية عرفت عند السكان بمحلتي الخريف والربيع.

2 ـ العمل على تنصيب عشائر المخزن في الأماكن المهمة بالإقليم:

بهدف مراقبة السكان والحيلولة دون اندلاع ثورة قد يكون فيها خطر على سلطة البايليك بالمناطق الأخرى من الشرق الجزائري، وقد تأكدت أهمية هذه القوة الحربية التي يتكون أغلب فرسانها من العشائر الحليفة للأتراك، وأصبح لها دور هام بالمنطقة منذ عهد صالح باي (1771 ـ 1792م)، إذ حسب المعلومات المتوفرة نذكر من بين قبائل المخزن: مخزن قبيلة الزمول التي اقتطعت الأراضي الصالحة للزراعة والرعي لتتمكن من حراسة الممرات الجبلية بنواحي باتنة، حتى تظل طريق بسكرة مفتوحة أمام تحركات الحاميات التركية، فضلاً عن أن هذا المخزن كان يشرف على مراقبة كتلة بلزمة الجبلية الحصينة، وكذلك قبيلة مخزن الصحاري التي كانت تحرس الجهات الشمالية والشرقية لبسكرة، ومخزن عشيرة الأعشاش بزعامة عائلة بن سديرة الذي كان فرسانه يجوبون السفوح الشمالية للأوراس ابتداءً من رأس أسرذون ـ بمحاذاة خنشلة الحالية ـ إلى نواحي بوعريف موطن هذه العشيرة المخزنية التي طالما وجدت المساندة ـ للقيام بمهمتها لحراسة هذه الجهات ـ من فرسان الحراكتة وأولاد

فاضل[1]، أما في الجهات الغربية للأوراس، فهناك فرسان مخزن ابن دايخة الذي كلف بحراسة السفوح الجنوبية الغربية حيث تنتشر قبائل أولاد سلطان القوية[2]، يعاضدهم في ذلك رجال قبيلة بني يفرن الذين منحوا الأراضي الواسعة لهذا الغرض من طرف البايليك[3].

3 ـ تدعيم المشيخات الوراثية المتعاملة مع البايليك:

أصبحت هذه المشيخات عنصراً مميزاً لأرياف الشرق الجزائري بعد أن هيمنت منذ فترة مبكرة من الحكم التركي على ثلثي بايليك الشرق بما فيها الأوراس، وهذا ما اضطر حكام البايليك أن يتعاملوا معها وفق مصالحهم، ففي المنطقة الأوراسية نجد العديد من هذه المشيخات مثل مشيخة أولاد بوعزيز بجهات بلزمة إلى الشرق من بريكة، ومشيخة أولاد عبدي بجهات المنعة، ومشيخة أولاد بوضياف بالأوراس الأوسط والشمالي، ومشيخة أولاد بلقاسم بنواحي الشلية.

يضاف إلى هذه المشيخات الأحلاف القبلية الكبرى بالمناطق الجبلية مثل حلف البرابر بنواحي مشونش الذي وجد المساندة والتأييد من بيت بوعكاز بالزيبان، وحلف الأعشاش وحلف أولاد خيار، هذا دون أن ننسى الدور المهم الذي لعبته المشيخات المجاورة المرتبطة بالحكام الأتراك مثل مشيخة العرب «ابن زكري وابن قانة» بالزيبان، ومشيخة قصر الطير بالهضاب العليا الغربية، وأحلاف أولاد عبد النور والحراكتة التي كان على رأس فرسانها بعض القادة من رجال البايليك المشهورين مثل صالح باي الذي تولى قيادة حلف الحراكتة قبل أن ينصب باياً على قسنطينة.

4ـ السعي للحصول على تأييد ومساندة شيوخ الزوايا ومرابطي الطرق الدينية:

وذلك نظراً لما كانوا يتمتعون به من نفوذ قوي وكلمة مسموعة في الجهات

---

(1) Masqueray (E.), Djebel Chechar, in Revue africaine, 1878, p. 132.

(2) الأرشيف الوطني الجزائري، مخطوط فرنسي يعود إلى أوائل عهد الاحتلال، غير مفهرس، ص17.

(3) Archives d'Outre - mer, à Aix - en - Provence, 10 H 17.

نشير إلى هذا الأرشيف في الهوامش اللاحقة هكذا: A.O.M.

الجبلية داخل الأوراس، فلم يتردد حكام قسنطينة في منح الامتيازات لمثل هؤلاء الشيوخ والمرابطين بإعفائهم من المطالب المخزنية ومنحهم الإقطاعات والهدايا وإصدار الفرمانات، ولعل أحسن شاهد على ذلك نجده في رسالتين عثرنا عليهما مؤخراً، إحداهما أصدرها الباي محمد (سنة 1241هـ ـ 1825م) والأخرى وجهها الحاج أحمد باي (سنة 1242هـ ـ 1827م) إلى إحدى العائلات ذات النفوذ والتأثير بمنطقة بلزمة[1]، مما يظهر لنا طبيعة العلاقات بين رجال البايليك وشيوخ الزوايا بالأوراس، ففي مقابل الامتيازات كان هؤلاء المرابطون يحرصون على تقديم خدمات للإدارة التركية، والقيام بدور المدافع عن مصالح البايليك، وفي هذا الصدد نذكر على سبيل المثال أن مرابطي زاوية بلعباس بالمنعة كانوا يعملون على تأمين الطرق عبر مضايق واد عبدي حتى تتمكن الحامية التركية ببسكرة «النوبة» من تجديد أفرادها بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية، وذلك رغم حالة التمرد التي كان عليها سكان تلك الجهة[2].

5 ـ شن الحملات الانتقامية المفاجئة في بعض الأوقات:

وذلك عندما لا يجد الحكام مفراً من استعمال هذا الأسلوب لفرض نفوذهم على السكان واستخلاص بعض الرسوم والضرائب، فبغض النظر عن الحملات الفصلية الاعتيادية «المحلات»، كان بعض البايات يقومون بحملات واسعة النطاق يتعقبون أثناءها العشائر الممتنعة عن الجباية، وغالباً ما تنتهي هذه الحملات بالحصول على الغنائم الوفيرة والثروات الطائلة، ومن هذه الحملات نذكر حملة شاكر باي عام 1817م على مناطق النمامشة، التي اضطرت العديد من عشائر النمامشة إلى مغادرة مواطنها قبل وصول الجند المهاجم، مما اضطر هذا الباي إلى الانتقام من جيرانهم قبائل سيدي عبيد[3]،

---

(1) سعيدوني (ناصر الدين) ثلاث رسائل تتعلق بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال، مجلة التاريخ، الجزائر عدد 7/ 1979م، صص47 ـ 66.

(2) Masqueray (E.), Note concernant les Aoulad - Daoud du Mont Aurès, Alger, A. Jourdan, 1879, p. 26.

(3) Mercier (E.), Histoire de Constantine, Constantine, 1903, p. 346.

وكذلك حملة الباي إبراهيم بن علي عام 1822م على قبائل النمامشة كذلك، وقد تمكن هذا الباي من الاستحواذ على أربعين ألف رأس من الغنم، حسب بعض المصادر[1]، وحملة الباي مصطفى الوزناجي عام 1797م على عشائر الحراكتة والتي انتهت بإخضاعهم والحصول منهم على مغانم كثيرة[2]، هذا وقد كانت هذه الحملات الكثيرة سبباً مباشراً في إعلان العصيان والقيام بثورات عديدة من طرف بعض القبائل الأوراسية في أواخر العهد التركي، مثل الثورات المتكررة التي عرفتها الجهات الشرقية والوسطى من الأوراس من 1818 إلى 1823م، والتي نتج عنها إضعاف سلطة البايليك في هذه الجهات.

وعلى كل فإن هذه الوسائل التي اتبعها الحكام وما نتج عنها من ثورات جعلت الوجود العثماني بالأوراس يتميز بفترتين متعاقبتين، أولاهما ابتدأت مع تحكم الأتراك في بايليك الشرق وانتهت بتولي صالح باي مقاليد بايليك قسنطينة سنة 1771م، والمرحلة الثانية بدأت مع حكم صالح باي واستمرت حتى سقوط قسنطينة في يد الفرنسيين (13 أكتوبر 1837م)، ولعل أهم ما يميز الفترة الأولى ـ التي لا نعرف عنها إلا القليل لندرة مصادرها ووثائقها التاريخية ـ هي محاولة أغلب البايات إقرار الأوضاع في المناطق الجبلية كما كانت عليه قبل ذلك، بانتهاج سياسة مهادنة معتمدة على خلق أحلاف محلية تستند إلى نفوذ العائلات الإقطاعية ورجال الدين نظراً لكون مصالح هذه العائلات تتماشى مع مصالح الحكام الأتراك، أما المرحلة الثانية ـ التي لا تخلو من المصادر ـ فإنها تتميز بانتهاج سياسة تعتمد في أساسها على الوسائل العديدة، التي التجأ إليها الحكام والتي سبقت الإشارة لها.

أما الإطار الإداري الذي مارست بواسطته هذه السياسة صلاحياتها فهو يتمثل في خلق قيادات محلية تشمل جهات شاسعة من الأوراس، وهذه القيادات هي كالتالي:

(1) Vayssettes (E.), Histoire des derniers Beys de Constantine, in Revue africaine, 1863, p. 115.

(2) Mercier (E.), op. cit., p. 303.

أ ـ قيادة الأوراس:

تتألف من الجهات الجبلية الوسطى الواقعة إلى الجنوب من بلاد الحراكتة والزمول، وهي تضم إحدى عشرة قبيلة رئيسية هي على التوالي: الأعشاش، أولاد بوحالة، بني وجانة، العمامرة، أهل الواد الأبيض، أهل واد عبدي، المعافر، أولاد سعيد، أولاد فاضل، بني مومنين، أولاد زيان[1]، ويتولى أمر هذه القيادة شيخ برتبة قائد يعرف بشيخ الخلعة يتسلم منصبه مقابل حق التولية الذي يتعهد به لإدارة بايليك قسنطينة، والذي كان يقدر في أواخر العهد العثماني بثلاثة آلاف بوجو «ريال فضة»[2].

هذا ويمارس قائد الأوراس «شيخ الخلعة» صلاحياته الإدارية بمعاضدة قوة من الفرسان المسلحين بالبنادق والمعروفين بالمزارقية، وقد جرت العادة أن تتكفل قبائل أولاد فاضل وبني مومنين وأولاد سعيد بتوفير هذه القوة من الفرسان المشكلة من مائة وخمسين فارساً[3]، والتي كانت تستخدم خاصة في استخلاص الضرائب وفرض الغرامات وتنفيذ أوامر البايليك.

أما إسناد منصب القيادة فغالباً ما يكون من نصيب رجال أظهروا إخلاصهم وتبعيتهم لإدارة البايليك مثل عائلة ابن بوضياف التي تولى بعض أفرادها منصب شيخ الخلعة، وكان آخرهم حسب تقارير الفرنسيين سيدي العربي بن بوضياف، الذي استولى الفرنسيون في عهده على إقليم الأوراس، ثم أعادوا تنصيبه من جديد قائداً تحت سلطتهم عام 1842م[4].

ب ـ قيادة بلزمة:

تتكون من المناطق الجبلية الغربية الممتدة من تخوم الصحراء جنوباً حتى

---

(1) Archives de Ministère de la guerre à Vincennes (AMG), H. 226, Service financier de la province de Constantine dirigé par Rousseau à Mr. Blondel, p. 8.

نشير إلى هذا الأرشيف في الهوامش اللاحقة هكذا: A.M.G

(2) A. M. G., H. 228, p. 22 - 23 et X.

(3) Idem.

(4) مخطوط فرنسي يعود إلى أوائل عهد الاحتلال، ص19.

بلاد أولاد سلّام شمالاً، حيث تتاخم قبائل عبد النور والعلمة، كما تمتد من كتلة جبال أوراس المركزية إلى بلاد أولاد سلطان بالقرب من منخفضات الحضنة، وتشتمل هذه القيادة على الكثير من القبائل المنعزلة داخل الجبال، بالإضافة إلى بعض العشائر الأخرى مثل أولاد فاطمة والأخضر والحلفاوية وأولاد شليح والحليمية[1].

ويشرف على هذه القيادة «شيخ بلزمة» الذي يماثل شيخ الأوراس من حيث الامتيازات المخولة له والإجراءات المتعلقة بمنصبه، فهو ينال «الخلعة» الخاصة بالمشيخة مقابل مبلغ مالي يقدر بحوالي ثلاثة آلاف بوجو فضة، كما أنه كان يمارس سلطته على قيادته نيابة عن البايليك بمعاضدة فرسان «المكاحلية» المنتمين إلى قبيلة بوعون، وذلك مقابل إعفاء هذه القبيلة من المطالب المخزنية من ضرائب وغرامات ورسوم مختلفة[2].

جـ - قيادة النمامشة:

تخضع لها المناطق الشرقية من الأوراس، ويتولى شؤونها قائد مقابل تقديمه حق التولية المقدر عادة بألفي بوجو فضة «ريال»، ومما يلاحظ على هذا القائد أن سلطته ظلت في أغلب الأوقات سلطة اسمية أكثر منها سلطة فعلية، فهو يستعين بمحلة البايليك الفصلية لاستخلاص الضرائب وأخذ الرسوم من سكان قيادته، أما في أوقات غياب هذه المحلة التي قد تطول لعدة سنوات في بعض الأحيان، فإنه لا يجسر أن يتجول في قيادته، وإن هو حاول ذلك فإنه غالباً ما يعرض نفسه للخطر المحقق[3].

ولعل هذا الوضع الذي كانت عليه قيادة النمامشة يعود إلى كون سكانها كانوا يعيشون حياة قوامها الارتحال والانتقال وراء قطعان المواشي بحثاً عن مصادر المياه وطلباً للمراعي، الأمر الذي ساعدهم كثيراً على التهرب من سلطة

(1) A.M.G., H. 228, pp. 22 - 23.

(2) Idem.

(3) Idem.

البايليك والامتناع عن الخضوع للقياد الذين يمثلون السلطة التركية بتلك القيادة.

وعلى كل فإن قيادة النمامشة كانت تشتهر بكثرة خيامها وشجاعة فرسانها ووفرة قطعان مواشيها، فحسب إحدى الإحصائيات التي تعود إلى أوائل عهد الاحتلال الفرنسي، نجد أن الجهات الشرقية من قيادة النمامشة كانت تضم 4500 خيمة يحرسها 3600 فارس و2150 رجل قادر على حمل السلاح، أما الجهات الغربية من نفس القيادة فهي تقدر بـ 22500 خيمة تتوفر على 1500 فارس و2000 رجل مؤهل للحرب(1).

طبيعة التنظيمات الإدارية بالأوراس:

لكن المهم في هذه التنظيمات الإدارية المتمثلة في القيادات الثلاث، أنها كانت تتماشى ومصالح سلطات البايليك، إذ كانت تعمل على توفير مصادر دخل دائمة لخزينة بايليك الشرق، كما أنها كانت ترمي إلى توثيق الروابط الاقتصادية والسياسية بين مركز الحكم بقسنطينة وبين بقية جهات الأوراس.

فبالنسبة للهدف الأول المتمثل في إيجاد مصادر دخل قارة لحكومة البايات، نذكر أن قيادات الأوراس الثلاث كانت توفر مبالغ مالية وعوائد عينية ضخمة لحكام قسنطينة، فقيادة النمامشة كانت تساهم بما يقدر بـ 3000 رأس غنم كلما توجهت لها المحلات الفصلية، هذا فضلاً عن رسم التولية «الفرح» الذي يقدمه القائد مقابل خلعة التولية والذي يتجاوز 3000 بوجو فضة، ليبلغ في بعض الأحيان 6000 بوجو فضة «ريال»، حسبما تفيدنا به بعض وثائق الأرشيف(2).

ويدخل في هذه المصادر القارة ما تقدمه قيادة الأوراس (الوسطى) عندما

---

(1) A.O.M., F 80, 538, Tribu de Nememcha, par le capitaine de l'état - major, Dieux.

(2) A.M.G., H. 228, p. 21.

A.M.G., H. 226 Ch. 8.

تتعرض لمحلة الباي ومزارقية القائد، من كميات هامة من خشب البناء ومن الفواكه الجبلية كالجوز مثلاً، مع العديد من قطعان المواشي وأعداد كبيرة من الخيل والبغال. ولأخذ مثال على ذلك نذكر أن أهالي بني فرح كانوا يدفعون كل سنة 30 دورو «ريال» لحامية بسكرة، وعندما تتوجه المحلة (الحامية) إلى مواطنهم فإنهم يضيفون إلى ذلك سبعين حصيراً[1].

أما إذا توجهت المحلة إلى أولاد عبدي فإنها تستفيد من ضيافة الأهالي بالمنعة حيث تجد التأييد من زاوية بلعباس، ولا تتحرك من هناك إلا بعد التأكد من خضوع السكان واستخلاص الغرامات المؤلفة من كميات كبيرة من البرانس والحصر تضاف إلى 30 دورو «ريال» أي ما يقدر بـ 150 فرنكاً في أوائل عهد الاحتلال الفرنسي[2].

ولا تكتمل هذه مصادر الدخل هذه التي كان يحصل عليها البايليك من قيادات الأوراس إلا بذكر ما توفره قيادة بلزمة، التي كانت هي الأخرى تزود البايليك بأعداد هامة من الخيل والبقر والغنم وبكميات ضخمة من الأخشاب المستعملة في البناء، زيادة عما تقدمه من رسوم نقدية تساهم بها خاصة العشائر الجبلية أثناء توجه الحملات العسكرية إليها[3].

على أن ما لا يلاحظ على هذه المداخيل أنها غير محددة، إذ غالباً ما ترتبط كميتها بقوة المحلة الفصلية وفعالية فرسان المكاحلية، كما ترتبط أيضاً بالوقت الذي تتوجه فيه هذه الحملات إلى المناطق الجبلية، إذ كلما زادت قوة المحلة وبرهن الفرسان على فاعليتهم في الوقت المناسب كلما تضاعفت كميات هذه المصادر النقدية والعينية التي تزود خزينة البايليك بقسنطينة، وكلما ساءت المحاصيل ولم تتمكن المحلة والفرسان المعززين لها من التوجه في الوقت الملائم كلما قلّت تلك المحاصيل واقتصرت على أعداد محدودة من

---

(1) Masqueray (E.), Documents historiques recueillis dans l'Aurès, juillet 1876, in Revue africaine, 1877, p. 101.

(2) المصدر السابق، ص122.

(3) A.M.G., H. 228, pp. 22 - 23.

المواشي وحمولات قليلة من أخشاب البناء، حسبما لاحظه روسو في تقريره المالي عن بايليك الشرق[1].

أما بالنسبة للهدف الثاني الذي كانت ترمي إليه سلطات البايليك من وراء تنصيب قيادات الأوراس، فهو يتلخص في محاولة الحكام المستمرة لربط المنطقة الأوراسية سياسياً واقتصادياً بمركز البايليك، وذلك بتسهيل التعامل التجاري لأهالي الأوراس مع الأسواق التي يشرف عليها البايليك سواء الواقعة بالهضاب العليا كأسواق السقنية والعثمانية، أو التي تقع داخل المدن الرئيسية مثل بسكرة، بالنسبة لمناطق الأوراس الجنوبية، وقسنطينة بالنسبة لمناطق الأوراس الشمالية، لا سيما وأن هذا التبادل كانت تفرضه الحاجة اليومية والإنتاج المتكامل بين جهات التل وإقليم الصحراء من جهة وبين إقليم الأوراس من جهة أخرى. فبفضل هذا التشجيع للتبادل التجاري أصبحت قسنطينة بمثابة سوق رئيسي تصرف عن طريقه منتجات الأوراس، وهذا ما يفهم من بعض التقارير الفرنسية التي تفيد بأن السلطات الفرنسية تمكنت من إلقاء القبض على شيوخ الأوراس في شهري أكتوبر ـ نوفمبر 1837م عندما قدموا إلى قسنطينة لتقديم فروض الطاعة وتسلم خلعة التولية من الباي الحاج أحمد ولم يكونوا على علم مسبق بسقوط قسنطينة، وقد اتهمهم الفرنسيون بالتآمر والجوسسة على جيش الاحتلال، ومنذ ذلك العهد لم يعد أهالي الأوراس يترددون على أسواق قسنطينة كما كانوا يفعلون سابقاً، بل أصبحوا يقصدون أسواق السقنية بالهضاب العليا التي لم تكن قد احتلت بعد، هذا إذا لم يتوجهوا رأساً إلى تونس لتصريف إنتاجهم من الصوف والحبوب والتمور[2]، الأمر الذي يسمح لنا بالقول بأن هذا النوع من العلاقات التجارية والاتصالات الإدارية التي عمل البايات جاهدين على تنميتها وتطويرها، وضع الاحتلال الفرنسي حداً لها مما زاد في عزلة الأوراس وانكماشه.

---

(1) A.M.G., H. 226 (Rapport Rousseau, p.109).

(2) A.M.G., H. 228, p. 6.

الحالة الاقتصادية بالأوراس:

بعد هذه التنظيمات الإدارية وتلك الأساليب السياسية التي سبقت الإشارة إليها، يجدر بنا أن نتعرض إلى الحالة الاقتصادية التي كانت تتميز بأنها كانت تقوم على تلبية مطالب البايليك المادية وسد الحاجات الضرورية لأهالي المنطقة الأوراسية، وهذا ما عمل على خلق توازن اقتصادي سلبي يعتمد على نشاط زراعي ـ رعوي مزدوج، يغلب عليه الطابع الاستهلاكي المحلي ويهدف إلى إيجاد علاقة متكافئة بين البنية الخاصة للأوراس وبين إمكانيات الإنسان الأوراسي ومستواه الحضاري، وهذا ما نحاول التعرض له من خلال التعرف على الأصناف التالية للنشاط الاقتصادي لتلك الفترة من تاريخ الأوراس.

1 ـ المحافظة على زراعة بسيطة معززة بنشاط رعوي محدود:

وذلك في السفوح الشمالية المتاخمة للهضاب العليا وفي بعض السهول الصغيرة المحصورة داخل الكتل الجبلية، بالإضافة إلى بطون الأودية الغنية بمصادر المياه حيث تتوفر الشروط المناخية الملائمة لقيام زراعة الحبوب البسيطة المعروفة بالشارة ولإنتاج بعض الكميات من الخضر والفواكه، على أن الشيء الجدير بالذكر أن سكان هذه الجهات غالباً ما يزاولون بجانب زراعة أراضيهم تربية المواشي، وهذا ما يضطرهم إلى الارتحال الموسمي المحدود الذي لا يتجاوز نطاقه السفوح الجنوبية للأوراس، وأحسن مثال على هذا النشاط الزراعي ـ الرعوي المتكامل نجده في أسلوب حياة قبيلة أولاد داوود، هذه القبيلة التي كانت تقضي فصل الشتاء في فلاحة سهول المدينة وتحمامات القريبة من جبلي أشمول والشلية، لتنتقل بعد ذلك بقطعانها نحو أعالي الجبال، أما في فصل الخريف فإن رجال هذه القبيلة يتوجهون بمواشيهم نحو الأودية الجنوبية حتى يبلغوا في رحلتهم الفصلية هذه قريتي البنيان ومشونش حيث يحصل رجال القبيلة على ما يحتاجونه من التمور، بعدها يعودون نحو الشمال بأحمال التمر وقطعان المواشي حتى لا يفوتهم العمل في حصاد

حقولهم في أوائل الصيف، قبل أن يتوجهوا من جديد نحو مرتفعات الجبال طلباً للكلأ المتوفر هناك[1]، وبذلك تعيش هذه القبيلة مثل غيرها من قبائل الأوراس الأخرى في رحلة موسمية دائمة تمارس أثناءها العمل الزراعي المؤقت والتبادل التجاري المحدود.

2 ـ التحول إلى الرعي الموسمي في بعض المناطق:

تتميز به المناطق غير الملائمة للزراعة مثل هضاب النمامشة ومنخفضات السباخ والسهول المتاخمة لإقليمي الحضنة والزيبان التي أصبحت تؤلف بفعل هذا الرعي الموسمي مجال تلاحم بشري يقرب أهالي جبال أوراس من سكان الجهات المجاورة من الزيبان والهضاب العليا، وقد عرف هذا المجال الرعوي توسعاً ملحوظاً أثناء العهد العثماني حتى أصبح يغطي مساحات شاسعة من الأوراس وتحول مع مرور الزمن بمثابة قطاع خاص للعديد من العشائر البدوية التي تمتهن تربية المواشي ورعي القطعان.

ويمكن تصنيف العشائر التي كانت ترتبط بمجال الرعي الموسمي حسب المراعي الشتوية أو الصيفية، فمن أهم العشائر التي كانت تقيم بالمراعي الصيفية نذكر:

ـ عرب الشراقة المقيمين بنواحي الوطاية وبلزمة والسهول القريبة من قايس.

ـ عرب الزاب الشرقي الذين يفضلون الجهات الممتدة من خنشلة إلى سريانة.

ـ عرب الصحاري الذين كانوا ينزلون جهات تازولت وباتنة والنواحي الشرقية لبريكة.

ـ أولاد ملاد وأولاد زيان الذين كانوا يقصدون السفوح الشمالية القريبة من تيمغاد وبني مناصر وباغاي.

---

(1) Masqueray, Note..., op. cit., p. 21.

ـ العلاونة والبرارشة، المنتشرون في البطاح الممتدة من خنشلة حتى باتنة.

أما العشائر التي كانت تنزل المراعي الشتوية، فهي في أغلبها عشائر جبلية تنحدر من معاقلها الحصينة نحو جهات الجنوب طلباً للدفء وبحثاً عن الكلأ في فصل الشتاء مثل:

ـ بني سليمان وأهالي مشونش وتوات وأحمر خدو الذين يستقرون شتاءً بالسفوح الجنوبية الممتدة من خنقة سيدي ناجي إلى ناحية سيدي عقبة.

ـ أولاد رشاش الذين يقصدون المراعي الشتوية الواقعة إلى الشرق من خنقة سيدي ناجي.

أولاد زيان: يقصدون الشتاء بسهول الوطاية، تاركين بساتينهم بقرى قديلة وجمورة وسويق وبرانيس التي يشتغل فيه بعض الخماسين الأجراء.

ـ البرارشة والعلاونة الذين يقضون الصيف في السفوح الشمالية كما سبقت الإشارة، ثم يتحولون شتاء فينزل البرارشة فركان، أما العلاونة فيترددون على مراعي نقرين.

ـ عرب الصحاري وعرب الزاب الشرقي يقيم الأولون بالقرب من بسكرة، بينما يفضل الآخرون نواحي الخنقة.

وقد كان لهذا الاقتصاد الرعوي الزراعي تأثير مباشر على الأوضاع الاجتماعية والعلاقات الإنسانية التي تتميز بعدة مظاهر مثل شيوع فكرة الصف وهجرة بعض الأهالي خارج المنطقة الأوراسية.

فالأحلاف العشائرية المعتمدة على فكرة الصف تستمد قوتها من واقع الحياة اليومية للإنسان الأوراسي آنذاك، الذي جعل في مقدمة المطالب الضرورية للعيش حيازة مجال ملائم للرعي مع ضمان مصادر مياه كافية، وقد وجد سكان الأوراس في هذه الأحلاف «الصفوف» وسيلة فعالة لضمان هذا المطلب ولحماية القبيلة من أي اعتداء قد تتعرض له من القبائل المجاورة، في وقت لم يكن فيه للحكومة المركزية «البايليك» مصلحة في إقرار الهدوء وحفظ النظام، لا سيما بعد أن وجد بعض الحكام الأتراك في هذا الصراع العشائري

والتنازع القبلي فرصة للتدخل في شؤون القبائل وعاملاً مساعداً على إبقاء نفوذهم بالجهات الجبلية التي يصعب السيطرة عليها.

وعلى كل فإن هذه الصراعات العشائرية يجب أن ينظر إليها من الجانب الاقتصادي وما يترتب عليه من وضع اجتماعي دون أن نعير أي اعتبار للخصائص العرقية التي حاول بعض الدارسين المغرضين من مؤرخي الاستعمار الفرنسي في الجزائر التركيز عليها في دراستهم التاريخية بهدف إبعاد المنطقة الأوراسية عن الواقع الوطني الجزائري المتكامل.

فمن خلال مفهوم التكامل الاقتصادي والاجتماعي لأقاليم الجزائر نذكر أهم الأحلاف التي عرفها الأوراس في أواخر العهد العثماني.

ـ صف الغرابة المؤلف من أولاد زيان ونارة وتاغوست وبوزينة والفضالة وبعض الفرق من بني فرح ومشونش، وكان هذا الصف في صراع مستمر مع صف أولاد عبدي المشكل من أهالي الرحا من أولاد عبدي والأرباع وبعض الأسر من المعافة وأولاد عزوز وبني بو سليمان وأولاد ملول وأولاد جانة والأعشاش[1].

ـ صف أولاد سلطان المتنافس مع صف أولاد خيار، على حيازة أراضي تاريتشة التي احتلتها قبائل النمامشة عندما تحولت إلى الهضاب الواقعة إلى الشرق[2].

ـ العشائر المتنازعة على سهول نارة والمنعة والمؤلفة من أهالي نارة في الشرق وأولاد داود في الشمال وأولاد عبدي في الوسط[3].

أما ما يخص ظاهرة الهجرة التي تأثرت بها بعض العشائر الأوراسية فإنها تعود في نظرنا إلى سببين رئيسيين، أولهما كون المنطقة الأوراسية ظلت

---

(1) Masqueray (E.), Voyage dans l'Aurès, études historiques, in Bulletin de la Société de géographie, juillet 1876, p. 15.

(2) Masqueray, Djebel Chechar..., op. cit., p. 131.

(3) Busson (H.), Les vallées de l'Aurès, in Annales de géographie de Paris T. I, 1900, p. 49.

طيلة الفترة العثمانية منقطة «طرد بشري» تفتقر إلى توفير الغذاء الكافي لسكانها نتيجة فترات الجفاف والمجاعات والحروب الأهلية، وهذا ما دفع كثيراً من السكان إلى التحول من ممارسة الزراعة إلى مزاولة الرعي، في وقت أصبحت فيه المناطق المجاورة للأوراس تمثل مناطق «جذب بشري» لتوفرها على المراعي الملائمة والأراضي الخصبة؛ أما السبب الثاني لظاهرة الهجرة، فهو يكمن في نتيجة الصراع العشائري، الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى ارتحال القبائل المنهزمة عن مواطنها بحثاً عن أماكن خارج الأوراس يتوفر فيها الأمن والهدوء[1].

أدى هذان السببان إلى حدوث عدة هجرات بشرية أفقرت الأوراس ديمغرافياً وأضعفته اقتصادياً، إذ لم تحل سياسة البايليك الرامية إلى إقرار العشائر في مواطنها وخلق نوع من التوازن البشري والاقتصادي بالمنطقة دون حدوث هجرات عديدة من الأوراس نحو الجهات الشمالية حيث مزارع التل الخصبة (الصرا) ومراعي الهضاب الغنية «السباخ»، وهذا ما جعل بعض الجهات من الهضاب العليا تتأثر بالأوراس من حيث نوعية الحياة وأسلوب الزراعة وطريقة البناء فضلاً عن التشابه في العادات واللهجات المحلية.

ومن أهم هذه الهجرات التي حدثت أثناء العهد العثماني نذكر بالخصوص هجرة العيشاوية نحو الجهات الواقعة بين إيدوغ وسطورة، وكذلك هجرة عشائر عبد النور والتلاغمة وأولاد سلام وأولاد لخضر وأولاد سلطان والسعيد وأولاد معوش نحو جهات الهضاب العليا القسنطينية القريبة من جبلي نيف النسر وقريون[2]. ويضاف إلى هذه الهجرات، انتقال النمامشة إلى الجهات الجنوبية الشرقية بعيداً عن مواطنهم القديمة فأصبح مجال انتشارهم يمتد من الشريعة شمالاً إلى نغرين جنوباً، ولعل أقرب هذه الهجرات إلى

---

(1) Masqueray, Document..., op. cit., p. 122.
Masqueray, Note..., op. cit., p. 12.

(2) A.M.G. H. 227, Notice sur la Province de Constantine, p. 8 - 9.

الذاكرة الشعبية هي هجرة عائلة العباس بن خير الدين إلى مواطن يحيى بن طالب بعد انهزامها على يد منافسيها من أسرة بلقاسم بن بوعون المعروفة ببوضياف[1]، وكذلك هجرة أولاد عزيز إلى نواحي الزمول وسلاوة بالهضاب العليا بعد أن انهزموا في صراعهم المرير مع أولاد زيان، وتذكر الروايات الشعبية التي أوردها ماسكوراي (Masqueray) في كتاباته[2] أن فرسان أولاد زيان تمكنوا من مباغتة حصن أولاد عزيز بتاغوست شمال جبل النواصر بالأوراس والاستيلاء عليه، مما عرض ساكنيه إلى الأسر والقتل، وقد اضطر من نجا منهم إلى مغادرة مواطنهم بعد أن ظلوا يتمتعون لمدة طويلة بالسيادة على قسم كبير من الأوراس، فسارعت القبائل بعد رحيلهم إلى اقتسام أراضيهم بوادي عبدي والأحمر، وذلك في فترة متقدمة من حكم البايات قد تعود إلى القرن السابع عشر.

وتضاف إلى عامل الهجرة ظاهرة اجتماعية أخرى تتمثل في تزايد نفوذ المرابطين وشيوخ الزوايا، الذين أصبحوا منذ مطلع الفترة العثمانية يحظون بالاحترام والتقدير من قبل سكان المناطق الجبلية بالأوراس، لما كانوا يقومون به من خدمات اجتماعية وثقافية كالتوسط في النزاعات وإقرار أحكام الشريعة الإسلامية والتكفل بشؤون العبادات والتعليم، وقد دفع هذا الوضع الذي كان عليه رجال الدين بالمنطقة حكام البايليك إلى منحهم الامتيازات وتقديم الهدايا لهم، وذلك حتى يجعلوا هؤلاء الشيوخ والمرابطين واسطة بينهم وبين الأهالي، فتحول بعضهم بالفعل إلى أداة طيعة يستخدمها البايات في بسط نفوذهم والتحكم في القبائل القوية بالمنطقة.

ومن أهم هذه الزوايا التي ظلت بمثابة رباطات إسلامية تعمل لغرس الروح الدينية وتعميق الحضارة الإسلامية ـ العربية بالمنطقة نذكر بالخصوص:

---

(1) الأرشيف الوطني الجزائري، مخطوط فرنسي، ص19.

(2) Masqueray, Voyage..., op. cit., pp. 6 - 7.

- زاوية ابن عباس بالمنعة المعروفة - بمول السبيل - والتي يعود تأسيسها إلى أوائل العهد العثماني، إلى المرابط محمد الشيخ ابن سيدي إبراهيم بن موسى، الذي تذكر عنه الروايات الشعبية أنه ينتسب إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني صاحب الطريقة الجيلانية، وقد أتى من نواحي الساقية الحمراء ليستقر بالمنعة، تاركاً مشيخة الزاوية لعقبه الذين ما فتئوا يقدمون خدماتهم الثقافية والدينية للعشائر المجاورة ولحكام البايليك على السواء، ومما يجدر ذكره أن آخر شيوخ هذه الزاوية في العهد العثماني، هو سيدي محمد بن عباس الذي استضاف بزاويته كلاً من الحاج أحمد باي وأحمد بلحاج خليفة الأمير أثناء مقاومتهما للتوسع الفرنسي في مناطق الجنوب[1].

- زاوية سيدي أحمد بن بوزيد، المعروفة بزاوية مولى القرقور، التي يعود تأسيسها إلى الولي الصالح سيدي أحمد بن بوزيد الذي انزوى بدشرة القرقور بجبل تلات للعبادة والذكر، بعد أن قضى شبابه في خدمة العلم عند عشائر الحراكتة، وقد اكتسب عقبه سمعة كبيرة واحتراماً فائقاً لدى أهالي بلزمة، وكان آخر شيوخ هذه الزاوية قبل الاحتلال هو سيدي محمد بن سي بلقاسم مقدم الطريقة الرحمانية بنواحي بلزمة[2].

- زاوية أولاد سيدي يحيى بن زروق، على وادي فضالة بالقرب من دشرة بني معافة، وقد كان آخر شيوخ هذه الزاوية في الفترة العثمانية هو سيدي أحمد الزروق مقدم الطريقة الرحمانية بالجهات الوسطى من الأوراس التي تقطنها عشائر بني فرح وأولاد عبدي[3].

---

(1) Dupont (O) et Coppolani (X), Les Confréries religieuses musulmanes, Alger, A. Jourdan, 1897, pp. 311 - 312.

Masquerary, Voyage..., op. cit., p. 15.

وكذلك مخطوط فرنسي بالأرشيف الجزائري، ص22.

(2) الأرشيف الوطني الجزائري، مخطوط فرنسي، ص13.

(3) المصدر السابق، ص24.

ـ زاوية بلقاضي، يعود تأسيسها إلى أحد أبناء ابن القاضي الشهير الذي كان في آخر العهد الحفصي عاملاً على بجاية وبونة قبل أن يتحالف مع الأخوين بربروسة (خير الدين وعروج) للوقوف في وجه الإسبان، لكن ما لبث أن قلب لهم ظهر المجن كما هو معروف، وانتهى أمره بالقتل إثر معركة ثنية بن عائشة (1527م)، وقد ترك ثلاثة أبناء، أحدهم بقي بمنطقة جرجرة، والثاني نزل الحضنة، أما الثالث فهو الذي قصد جهات الأوراس وأسس زاوية بناحية جرمة (بين سريانة وباتنة) عرفت فيما بعد بزاوية بلحاج، وأصبح عقبه يتمتعون بالنفوذ والاحترام بتلك الجهات، مما مكنهم أخيراً من تنصيب أنفسهم حلقة وصل بين الأهالي وسلطات البايليك، وقد كان آخر شيوخ هذه الزاوية قبل دخول الفرنسيين للمنطقة هو سيدي بلقاسم بلقاضي، الذي ترك شؤون الزاوية عند الاحتلال لابنه سي محمد بلقاضي ليواجه الأوضاع الجديدة التي خلقها الاحتلال بتلك الجهات من الأوراس[1].

ـ زاوية سيدي مسعود الشابي، الموجودة بأراضي بني بربار والتي يعود تأسيسها إلى سيدي مسعود الشابي، الذي عمل جاهداً هو ومن خلفه على رأس الزاوية من عقبه، للتوسط في النزاعات المستمرة بين قبائل النمامشة وأهالي شاشار[2].

بالإضافة إلى هذه الزوايا هناك زوايا أخرى أقل أهمية لها مكانتها الخاصة في تاريخ الأوراس مثل زاوية تمرسين، وزاوية خنقة سيدي ناجي، وزاوية البنيان، وزاوية سيار على وادي باجر بالقرب من بني بربار.

ولا تكتمل صورة هذه الأوضاع الاجتماعية إلا بالإشارة إلى المظاهر العمرانية التي أصبح يتميز بها الأوراس والتي جعلت التجمعات السكنية «الدشر» ترتبط بالأماكن المحصنة والنقاط الاستراتيجية، وذلك حتى يسهل الدفاع عنها والتحصن داخلها أثناء الغارات المفاجئة، ولعل أحسن نموذج لفن

---

(1) المصدر السابق، ص17.

(2) Masqueray, Djebel Chechar..., op. cit., p. 143.

العمارة المحصنة بالأوراس نجده في هندسة مداشر أولاد عبدي وأولاد داوود، حيث تتخذ المساكن شكلاً مستديراً يعلو الأماكن المرتفعة ويشرف على الوديان العميقة، وهذا الوضع هو الذي دفع أحد الرحالة الأوروبيين إلى القول بأن سكان الأوراس لم يروا من الضروري تحصين مدنهم لكونها ذات مناعة طبيعية[1].

على أن هذه المداشر الحصينة لم تكن رغم مناعتها في مأمن من الهجومات والحروب. وهذا ما تطلب تشييد حصون بجوارها تكون ملجأ أخيراً لسكان هذه المداشر في فترات الفتن وأوقات الهجوم. وقد تميزت هذه الحصون المعروفة محلياً بتاقلعيت، لكونها كانت تقام فوق المرتفعات المشرفة على المنحدرات الغربية للأودية الرئيسية[2]، فهي من حيث طريقة بنائها وهندستها المعمارية أشبه شيء بقصور نفوسة والجنوب التونسي أو أغادير في الجهات الجنوبية من المغرب الأقصى.

وقد كانت هذه القلاع المحصنة عرضة لمحاولات التخريب والتدمير المتكررة سواء من طرف العشائر المعادية أو من حاميات البايليك وفرسان المخزن لأنها كانت بمثابة رمز لاستقلال القبيلة الاقتصادي كما كانت دعامة استمرارها البشري[3]، مما أصبح معه إخضاع القبائل الجبلية مرهون بالسيطرة على هذه القلاع المحصنة، كما أن سقوط هذه الحصون كان أهم دافع لمغادرة السكان مواطنهم بحثاً عن ملجأ جديد مثلما فعل أولاد عزيز الذين سبقت الإشارة إليهم.

بعد هذه النبذة عن ماضي الأوراس في الفترة الإسلامية وأثناء العهد العثماني يجدر بنا أن نذكر في ختام هذا البحث بعض النتائج العامة التي

(1) Dureau de la Malle, Recueil de renseignements, Province de Constantine, Paris, Gide, 1837, p. 60.

(2) Despois (J.), Les greniers fortifiés de l'Afrique du Nord, in Cahiers de la Tunisie, n°1, 1953, p. 34.

(3) المصدر السابق، ص55 و56.

تعكس لنا الوضع الاجتماعي والحالة الاقتصادية التي كان عليها الأوراس قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر، والتي يمكن أن نوجزها في هذه النقاط:

1 ـ عرفت الأوراس منذ القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي تحولات اجتماعية وتغيرات اقتصادية عميقة نتج عنها خاصة اختلال التوازن بين إمكانيات المنطقة الاقتصادية واحتياجات الأهالي، مما أدى إلى تحول قسم كبير من السكان إلى الاشتغال بالزراعة المكملة للرعي الموسمي، أو التحول نهائياً إلى حياة البداوة المعتمدة أساساً على تربية المواشي، وذلك حسب طبيعة المناخ ونوعية الأرض، كما فرض هذا الوضع علاقات اجتماعية خاصة تميزت بالأحلاف المتصارعة التي غالباً ما دفعت بعض القبائل إلى الهجرة نحو مناطق مجاورة للأوراس طلباً للأمن وبحثاً عن وسائل العيش.

2 ـ تميزت إدارة البايليك بمنطقة الأوراس باتباعها سياسة خاصة يمكن أن توصف بأنها عملية في أسلوبها واقعية في أهدافها، فهي ترمي إلى المحافظة على الأوضاع وخلق حالة من الهدوء والأمن النسبي تمكن سلطة البايليك من الاستفادة من ثروات الأوراس بأقل كلفة ممكنة، وهذه السياسة المعتمدة على عدة عوامل سبقت الإشارة إليها حالت دون تطور المنطقة اقتصادياً وانفتاحها اجتماعياً، مما جعل علاقات الإنتاج تتصف بكونها ذات طابع عشائري يهدف إلى الإنتاج المحدود الموجه لسد الاستهلاك المحلي ولإرضاء حاجة البايليك في وقت واحد.

3 ـ يتضح لنا من خلال نوعية النشاط الاقتصادي وطبيعة العلاقات الاجتماعية ووضعية النظم الإدارية والعشائرية، أن المنطقة الأوراسية كانت أثناء العهد العثماني تتألف من منطقتين متمايزتين، إحداهما تخضع مباشرة لسلطة البايليك وتتألف من السفوح الجنوبية والشمالية وما يتصل بها من سهول وما ينفتح عليها من أودية حيث تقيم عشائر المخزن ويسود نفوذ المرابطين ويمارس الحكام الأتراك نفوذهم التام عن طريق القياد المحليين.

أما المنطقة الثانية التي ظلت ممتنعة عن سلطة البايات في أغلب

الأحيان، فهي تتكون من الجهات الجبلية الحصينة، حيث تعيش القبائل الممتنعة في شبه استقلال تام، فهي لا تتعامل مع الحكام إلا من خلال شيوخها ومرابطيها، ولا تتصل بسلطات البايليك إلا عند تعرضها للحملات الفصلية التي تقوم بها المحلة المعززة بفرسان المخزن في فصلي الخريف والربيع من كل سنة.

وهذا ما يسمح لنا، اعتماداً على التصنيف السابق الذكر، أن نعرف المنقطة الأولى «الخاضعة» بأنها تمثل الأوراس النافع الذي يعرف بأراضي المخزن، بينما المنطقة الثانية «الممتنعة أو المتحالفة» فهي بمثابة الأوراس التقليدي غير النافع، الذي هو أقرب شيء إلى أرض السيبة التي غالباً ما تنعت بأنها أرض الخلا أو البارود.

وهكذا يتضح لنا مما سبق، أن الدراسة التاريخية لمنطقة الأوراس سواء ما يتصل منها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، أو ما يتعلق منها بالوضع السياسي، تخضع لظروف خاصة وشروط محددة، تتلخص في علاقة الإنسان الأوراسي ببيئته الخاصة، دون اعتبار للنواحي الإثنوغرافية والقضايا العرقية والوضع الإقليمي الذي اهتم به بعض الدارسين المغرضين والأوروبيين المتحيزين لخدمة أغراضهم تحت غطاء النزاهة العلمية والبحث الموضوعي، متناسين أن هذه النزاهة وهذا البحث لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إبراز مساهمة الأوراس التاريخية في نطاق التكامل الوطني الجزائري، وحسب مفهوم الحضارة الإسلامية ذات الطابع العربي والروح الجزائرية الطموحة.

ملحق: قائمة بأهم القبائل التي كانت تقيم بالأوراس في أوائل عهد الاحتلال، اعتماداً على تقديرات المكاتب العربية بتاريخ 15 جويلية 1856م[1] والتي تجمل السكان بما يربو على 192199 نسمة، يتوزعون على القيادات بالنسب التالية:

---

(1) A.O.M.,10 H. 17.

1 ـ قيادة باتنة[1]:	الأخضر	9828
	أولاد سيدي يحيى بن زكري	3752
	أولاد شليح	10520
	الحراكتة	5152
	التلات	1456
	أولاد علي متاع منصور	1792
	أولاد سيدي أحمد بن السعيد	420
	أولاد سيدي أحمد بن بوزيد	896
	أولاد القاضي	1650
2 ـ قيادة أولاد سلطان:	أولاد سلطان	11428
	بني يفرن	1260
	أولاد سي لحسن	677
	أولاد سلام	10696
	أولاد علي بن صابر	12012
	أولاد دراج	30520
3 ـ قيادة أولاد بوعون:	أولاد بو عون	1392
	أولاد مهنة	1536
	أولاد سيدي حملة	144
	الهواورة	672
	أولاد أوجرتان	600
	أولاد سيدي عبد الرحمٰن	960
	الحليمية	2888
	أولاد سيدي الحاج بن عمر	1392
	حيدوسة	2256

(1) مع العلم أن قرية باتنة المعروفة في العهد العثماني بالعين الكبيرة، وهي إحدى مراحل الطريق إلى الزيبان، أصبحت مركز الإدارة العسكرية بالمنطقة عندما احتلت من طرف الدوق دومال أثناء حملته على الزيبان في شهر فيفري 1844م لتتحول بعد ذلك إلى مركز إداري وعاصمة إقليمية للأوراس.

	أولاد فاطمة	2352
	أولاد مناح	240
4 ـ قيادة الأعشاش:	الأعشاش	2286
	أولاد فاضل	3470
	أولاد فضالة	2784
	بني معافة	1152
	أولاد سي منصر	980
5 ـ قيادة أولاد داوود:	أولاد داوود	16242
6 ـ قيادة بني وجانة:	بني وجانة	11648
	المناصر	1020
7 ـ قيادة العمامرة:	أولاد سعيد	5376
	أولاد زرارة	1790
	العمامرة	8276
8 ـ قيادة أولاد عبدي:	أولاد مؤمن	3122
	أولاد عزوز	2050
	بوزينة	1080
	العرابة	950
	تاقوست	920
	أولاد عبدي	8275

الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني(1)

كانت عنابة في أول عهدها مقامة على منحدرات التل الذي بنيت عليه حديثاً كنيسة القديس أغسطين، وعندما استوطنها المسلمون بعد الفتح استقروا بجوار الخرائب الرومانية بالقرب من مجرى نهر سيبوز، وآنذاك عرفت لدى الرحالة العرب بمدينة سيبوز، ثم اكتسبت فيما بعد تسمية مدينة زاوي نسبة للأمير الزيري الذي أعطيت له ضمن الإقطاعات التي حصل عليها من الدولة الصنهاجية.

وبعد أن عرفت المدينة فترة رقي وازدهار عمراني وحضاري طيلة القرنين الخامس والسادس للهجرة (الحادي عشر والثاني عشر للميلاد)، صارت عرضة للغارات البحرية وذلك نتيجة حلول النورمان بالسواحل الأوروبية، واتخاذهم جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا قواعد لهم ينطلقون منها للإغارة على المدن الساحلية المغربية.

وقد اضطر سكان مدينة زاوي ـ عنابة الإسلامية ـ نتيجة هذا الوضع الجديد إلى طلب الأمان في مكان آخر حصين تتوفر فيه مقومات الدفاع الضرورية، لا سيما وأن مكان المدينة الإسلامية فضلاً عن تهديد الغارات البحرية له، أصبح في حد ذاته غير ملائم للاستقرار، بعد أن بدأت أكوام الرمال وترسبات الطمي تحاصره من جراء فيضانات نهر سيبوز المتكررة، بالإضافة إلى انتشار برك المستنقعات والمياه الآسنة على شكل حزام يطوق

---

(1) بحث نشر بمجلة الأصالة بمناسبة انعقاد ملتقى الفكر الإسلامي بعنابة، ونشر بمجلة الأصالة (الجزائر)، العدد الخاص بتاريخ عنابة، جمادى الثانية ـ رجب 1396هـ، يونيو يوليو 1976م، عدد 34 ـ 35، صص86 ـ 109. وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص ص199 ـ 219.

أسوار المدينة من جهة السهل، مما تسبب في ارتفاع نسبة الرطوبة وتردي الأحوال الصحية للسكان.

فكانت المرتفعات المشرفة على الساحل من الجهة الغربية، لما لها من مزايا طبيعية جمة، أحسن مكان يمكن أن تتوفر فيه عوامل الأمن والحماية لساكنيه. وبذلك استقر أغلب سكان مدينة زاوي في هذا المكان الجديد، الذي يبعد عن مدينتهم الأصلية إلى الشمال بحوالي ثلاثة أميال، والذي أصبح يعرف فيما بعد ببونة الحديثة عندما استكمل عمرانه بإقامة سور حوله 450هـ ـ 1058م، وتشييد به جامع نسب إلى الولي الصالح سيدي أبي مروان الذي وافته المنية بهذه الجهة سنة 505هـ ـ 1111م[1]. ثم لم يلبث اسم بونة الحديثة أن أصبح غير متداول بين عامة الناس، بعد أن صارت المدينة تعرف ببلد العناب، نسبة لهذا النبات الذي كان ينمو تلقائياً بالجهات القريبة من المدينة.

وهكذا لم ينته القرن الخامس عشر الميلادي حتى اكتسبت المدينة تسميتها الحالية، وهي «عنابة» عند العام والخاص، ولم يعد يرد لفظ بونة إلا في المصنفات التاريخية والتقاويم الجغرافية، رغم تشبث الفرنسيين أثناء الاحتلال بالتسمية اللاتينية وهي بون Bône القريبة في اشتقاقها من كلمة بونة العربية. وبذلك تدخل مدينة عنابة مرحلة جديدة من تاريخها الطويل تحت الحكم العثماني، وقد وجدت المكان الطبيعي الملائم لنموها وتطورها، كما اكتسبت تسميتها التي ظلت تعرف بها حتى اليوم.

ونظراً لتحكم الوضع الطبيعي والجغرافي في أهم مقومات الحياة الاقتصادية للمدينة وما يتعلق بها من نواحي عمرانية وأنشطة اجتماعية ومبادلات تجارية، وجب علينا أن نتعرض إلى الشروط الطبيعية من خلال موقع المدينة ومينائها وإقليمها.

1 ـ موقع عنابة العثمانية:

كان يتحدد فوق الهضبة الصخرية المحاذية لشاطئ البحر والمطلة على

(1) Marçais (G.), Annaba, in Encyclopdie de l'Islam, Novelle dition, Brill, 1960, p. 527.

الجهات الداخلية المواجهة للغرب، الأمر الذي جعلها غير بادية للأنظار للقادم من البحر. وكان هذا الموقع من الأهمية بمكان، إذا أخذنا بعين الاعتبار المقاييس الاستراتيجية لذلك العصر، فهو يكسب المدينة ميزة كبيرة بحيث يجعلها في مأمن من غارات الأساطيل المهاجمة، ويرد عنها طلقات المدافع المفاجئة، ومن جهة أخرى يساعد على سهولة اتصال المدينة بداخل البلاد، فوصفها ياقوت الحموي بأنها «مدينة حصينة مقتدرة»(1)، ونعتها البكري بأنها «برية وبحرية»(2).

على أن اختيار موقع المدينة فوق المرتفعات الصخرية تسبب في حرمان السكان من الماء الضروري، ولهذا كانوا يضطرون إلى جمع مياه الأمطار(3)، والاحتفاظ بها في أحواض مهيأة لهذا الغرض في أوقات الحصار، أما في الأوقات العادية فقد كان السكان في أغلب الحالات يحصلون على مياه الشرب من بئر محفورة في الحجر الصلد توجد على شاطئ البحر غير بعيدة عن أسوار المدينة. يعتبر ماؤها من أعذب المياه وأنفعها(4).

ومن الراجح أن هذه البئر الواقعة على شاطئ البحر مباشرة قديمة العهد، إذ يعود تاريخها إلى الفترة الإسلامية السابقة، فقد أشار إليها البكري في القرن الخامس الهجري بقوله: «وفي بونة على ضفة البحر بئر منقورة في حجر صلد يسمى بئر النثرة ومنها يشرب أكثر أهلها»(5).

وبغض النظر عن الوضع الطبوغرافي للمدينة فإن الشيء الذي يثير الانتباه في موقع عنابة الحفصية والعثمانية يتعلق بالنواحي العمرانية والأنشطة الاقتصادية، فقد كان عمران المدينة ينحصر في رقعة محددة نسبياً لا تتجاوز

---

(1) ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله)، معجم البلدان، ليبزغ، 1869م، ج. الأول، ص607، المادة 2254.

(2) البكري (أبو عبيد الله)، المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب وهو جزء من المسالك والممالك، باريس، 1965، صص55.

(3) Léon l'Africain (J.), Description de l'Afrique, Nouvelle édition, Tra. par A. Epaulard, Paris, A. Maisonneuve, 1956, T. 2, p. 370.

(4) Idem.

(5) البكري، المصدر نفسه، ص55.

مساحتها 1700م^2[1]، وهذا ما جعل شوارع المدينة ضيقة كثيرة الالتواء[2]، حتى أنها تصبح غير صالحة للسير تقريباً عندما يحل الليل وتلتجئ قطعان الماشية المعدة للتصدير[3] إلى داخل سور المدينة.

وقد ترتب على هذا الوضع أن أصبحت سوق الحبوب وسوق المواشي مع أهميتها تقامان في الساحات الفارغة خارج أسوار البلد[4]. كما تحكم هذا الوضع كذلك في توزيع أبواب المدينة الأربعة بحيث كانت موزعة كما يلي: باب المرسى من جهة الشرق، وهو يؤدي إلى الميناء؛ وباب الغرب تبتدئ عنده طريق قسنطينة؛ أما البابان الآخران فينفتحان في الجهة الشمالية الغربية في مواجهة حصن القصبة[5].

وقد كان لعنابة العثمانية بوضعها هذا منظر لطيف اكتسبته من منازلها الصغيرة الناصعة البياض التي تبهر العين لنصاعة بياضها حسب ما جاء في وصف أحد الرحالة الأوروبيين، أما سقوف المنازل فكان نصفها مغطى بالقرميد بينما النصف الآخر كانت تعلوه أسطح وشرفات مختلفة الأشكال[6].

وكان يشرف على هذه المنازل حصن القصبة المشيد فوق أكمة مقابلة للمدينة ومطلة على الناحية الجنوبية على ارتفاع 105م وكان يحيط بهذا الحصن سور منيع يبلغ طوله 350م[7].

وقد شيد هذا الحصن الذي كان يحتوي على قصر متين البناء[8] بأمر من

---

(1) Rozet (M.), Voyage dans la Régence d'Alger, Paris, 1833, T. III, p. 302.

(2) Dapper (D.M.D.O), Description de l'Afrique, Amsterdam, 1684, p. 187.

(3) Perrot (A. M.), Alger, Esquisse topographique et historique, p. 25.

(4) Chollet, Bône de 1830 à 1831, Diplôme d'études Supérieures, Alger, 1952, Ch. 1, p. 4.

(5) Rozet, op. cit., T. III, p. 302.

(6) Peyssonnel et Desfontaines, Voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger, publis par M. Dureau de la Malle, Paris, Gide, 1838, T. II, p. 219.

(7) Rozet, op. cit., T. III, p. 303.

(8) Perrot, op. cit., p. 25.

Peyssonnel et Desfontaines, op. cit., p. 219.

أبي زكرياء بن إسحاق الحفصي، ثم أدخلت عليه الحامية الجنوية عدة إصلاحات هامة عندما كانت تقيم به أثناء الاحتلال الإسباني للمدينة، وهذا عكس ما ذهبت إليه بعض المصادر الأوروبية التي أرجعت بناء هذا الحصن إلى الجنويين، مدعية في ذلك بأن الإمبراطور شرلكان هو الذي أمر ببناء هذا الحصن سنة 1535م قصد توطيد احتلاله للمدينة(1).

ونظراً لأهمية حصن القصبة الاستراتيجية فإنه كان طيلة الفترة العثمانية مقر الحاكم التركي ومكان استقرار الحامية المكلفة بالدفاع عن المدينة والمعروفة بـ«النوبة» والتي كان عدد أفرادها يتراوح تبعاً للظروف ما بين 50 و100 فرداً، ففي السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي كان هناك 100 جندي إنكشاري يتمركزون بالحصن تحت قيادة أحد الكراغلة أو الأتراك من ذوي النفوذ والهيبة(2)، ثم تناقص عددهم قبيل الاحتلال مباشرة إلى 50 شخصاً فقط كانوا يعيشون في معزل عن السكان بين أسوار القصبة(3).

2 ـ ميناء عنابة:

لا تكتمل أهمية موقع عنابة العثمانية إلا إذا تعرفنا على مينائها البحري الذي اكتسب طيلة الحكم العثماني أهمية خاصة باعتباره الشريان الرئيسي الذي تمر منه كل المبادلات التجارية بين بايليك قسنطينة وباقي المدن الأوروبية مثل ليفورن ومرسيليا وجنوة. ومما زاد في تدعيم مكانة ميناء عنابة العثماني كونه محمياً من الرياح الغربية وما يصاحبها من تيارات مائية، بمرتفعات إيدوغ الممتدة من السهل في الجنوب حتى رأس الحمراء في الشمال على مسافة 14كلم، فضلاً على أن الميناء في حد ذاته كان يستند إلى أسوار المدينة وتنتصب بالقرب منه قطع المدفعية المقامة في الجهة الشرقية للمدينة(4). ولعل

---

(1) Perrot, op. cit., p. 25.
Peyssonnel et Desfontaines, op. cit., p. 219.

(2) Péllissier de Raynaud: Annales algériennes, Paris, Laguionie, T. I, p. 227.

(3) Rozet, op. cit., T. III, p. 307.

(4) Peyssonnel et Desfontaines, op. cit., p. 219.

هذا الوضع الملائم للميناء هو الذي ساعد على توجه الأهالي للجهاد البحري، وذلك منذ تأسيس المدينة في القرن الحادي عشر الميلادي.

لم تخف أهمية ميناء عنابة وملاءمته للملاحة على الكثير من التجار الأوروبيين وخاصة الإيطاليين والفرنسيين منهم، فقد فضل العديد منهم الاستقرار بالقرب منه لممارسة النشاط التجاري المربح، وقد تدعم هذا الاستقرار بفعل تأسيس غرفة تجارية فرنسية مهمتها الأولى رعاية مصالح التجار المرسيليين وغيرهم من الأوروبيين بجهات الشرق الجزائري.

3 ـ إقليم عنابة:

يضاف إلى موقع المدينة ووضعية مينائها عامل ثالث كان يتحكم في اقتصاديات عنابة العثمانية ويتمثل هذا العامل الثالث في الإقليم المجاور للمدينة والمرتبط بها اقتصادياً وبشرياً[1].

ويعود تأثير هذا الإقليم الاقتصادي على المدينة إلى ما ينتجه من الحبوب والخضر وما يضمه من أعداد وفيرة من المواشي أغلبها من قطعان الأغنام والأبقار[2].

وقد ارتبطت الحالة الاقتصادية للمدينة بهذا الإقليم عندما بدأت أهميته تتزايد منذ الفترة الإسلامية، فقد ذكره ابن سعيد المغربي في القرن الثالث عشر الميلادي في وصفه لعنابة بقوله: «مدينة... خصبة الزرع كثيرة الفواكه رخية»[3].

ونفس أهمية عنابة النابعة من طبيعة إقليمها هي التي جعلت صاحب الاستبصار في عجائب الأمصار يشير إليها بقوله: «وهي أنزه البلاد وأكثرها لبناً

(1) لعب غنى إقليم عنابة دور في ازدهار المدينة وسعي الفرنسيين للحصول على امتيازات تجارية لاستغلال خيراته في تجارتهم.

(2) Léon l'Africain, op. cit, p. 370.

(3) عن أبي سعيد المغربي، نقلاً عن القلقشندي، صبح الأعشى، الباب الرابع، الجزء الخامس، القاهرة، 1922م، ص106.

ولحماً وعسلاً وحوتاً»[1]، كما لم يغفل الإشارة إلى المواصفات الطبيعية لهذا الإقليم عندما أشار إليها بقوله: «وبغربها ماء سائح يسقي بساتينها وأرضها... وهناك بركة دورها نحو عشرة أميال وفيها سمك كثير جليل»[2]. كما لم تخف أهمية هذا الإقليم عن ابن حوقل عندما ذكر إقليم عنابة بهذه العبارة: «ولها إقليم واسع وبادية وحوزة بها نتاج كثير وقل من بها تفوته الخيل والسائمة للنتاج»[3].

على أن هذه الأهمية التي كان يكتسبها إقليم عنابة لم تلبث أن تضاءلت قبيل مجيء العثمانيين، مما ترك أثراً سلبياً على اقتصاديات المدينة، وكان ذلك بفعل تغلب البداوة على السهل المحيط بها بعد أن استقر به الأعراب الهلاليون والذين كانوا في أغلبهم ينتمون إلى قبيلة مرداس وما انضم تحت لوائها من بقايا قبائل مصمودة وأوروبة، وهذا ما أشار إليه الشريف الإدريسي في القرن الثالث عشر الميلادي بقوله: «ولها إقليم وأرض واسعة تغلبت العرب عليها»[4]، دون أية إشارة إلى الثروات التي كان يشتهر بها هذا الإقليم.

لكن هذه الشروط الطبيعية من موقع المدينة ووضعية مينائها وطبيعة إقليمها لا يمكن أن تفسر لنا وحدها تطور الحياة الاقتصادية بعنابة في الفترة العثمانية، بل لا بد من الإشارة إلى بعض العوامل الأخرى التي كان لها تأثير حاسم على تطور عمرانها وفي التحكم في نشاطها التجاري والصناعي خاصة، ونظراً لكثرة هذه العوامل وتداخلها فإننا سنحاول أن نجملها في النقاط التالية:

أ ـ الغارات والهجمات البحرية:

التي كان تتعرض لها عنابة بين الحين والآخر، منذ القرن الخامس الهجري

---

(1) صاحب الاستبصار في عجائب الأمصار لمؤلف مجهول، ط كريمر، فيينا، 1852م، صص17 ـ 18.
(2) المصدر نفسه.
(3) أبو القاسم بن حوقل النصيبي، المسالك والممالك والمفاوز والمهالك، المعروف بصورة الأرض، بيروت، ط. دار الحياة، بدون تاريخ، ص77.
(4) الشريف الإدريسي، وصف شمال أفريقيا والصحراء، مقتبس من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، نشر هنري بيريس الجزائر، ص85.

(الحادي عشر الميلادي)، والتي زادت حدتها في بداية القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)، مما ترك انعكاسات سلبية على نشاط المدينة في العهد العثماني. وقد كانت هذه الغارات في مجملها من فعل الأساطيل الأوروبية مثل هجوم الجنويين وحلفائهم من سكان بيزا على مدينة عنابة سنة 425هـ ـ 1034م، والذي نتج عنه تخريب مدينة عنابة ونهبها من طرف الأسطول المغير.

وقد أعقب هذا الهجوم البحري احتلال المدينة من طرف قائد أسطول الملك روجرز النورماندي ملك صقلية، وتنصيب عامل على المدينة من آل حماد تابع للعرش النورماندي سنة 548هـ ـ 1153م. على أن أهم الغارات البحرية الكبرى التي تعرضت لها عنابة هو هجوم الأسطول الإسباني سنة 1535م، وقد نفذت هذا الهجوم قطع أسطول شرلكان في طريق عودتها من تونس إلى إسبانيا، ولكي يضمن الإمبراطور شرلكان سيطرته على المدينة نصب القائد الدون أفارزفال حاكماً عليها وأبقى معه ألفاً من المشاة الجنويين المزودين بالذخيرة الحربية والمجهزين بخمسة وعشرين حصاناً، حتى يتمكنوا من شن الغارات المفاجئة في الجهات الداخلية المحيطة بعنابة[1].

على أن موت قائد الحامية الإسبانية في إحدى الغارات التي كان يشنها على نواحي عنابة، اضطر باقي الحامية إلى مغادرة تحصيناتها والخروج من عنابة بعد تدمير جميع الحصون الموجودة في المدينة، متذرعة في ذلك بحجة أن الإمبراطور شرلكان أهملها ولم يبادر بتنصيب قائد عليها، وبذلك خرجت عنابة من السيطرة الإسبانية لتصبح أهم موانئ الإيالة الجزائرية.

إن مثل هذه الغارات البحرية المتلاحقة التي ضيقت الخناق على مدينة عنابة، كانت بمثابة عائق لازدهار المدينة الاقتصادي ونموها العمراني؛ لأن مثل هذه الغارات كانت كثيراً ما تتسبب في انقطاع حركة التبادل التجاري بين عنابة والأقطار المتعاملة معها. ولعل أحسن مثال على ذلك نجده في وصف

---

(1) De la Primaudie (F. Elie), Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, in Revue algérienne et coloniale, T. II., 1860, p. 120.

العبدري للمدينة وهي على هذه الحالة حيث يقول: «إنا صادفنا وقت المرور بها زويرقاً للنصارى لا تبلغ عمارته عشرين شخصاً وقد حصروا البلد حتى قطعوا عنه الدخول والخروج، وأسروا من البر أشخاصاً فأمسكوهم للفداء بمرسى البلد وتركناهم ناظرين في فدائهم»[1].

ب ـ تعاقب الحكام وتكرر الفتوحات:

كان لها تأثير على أوضاع عنابة الاقتصادية خاصة، فمن أهم تلك الفتوحات المتعاقبة التي أصبحت عنابة هدفاً لها قبل وأثناء الوجود العثماني نذكر على سبيل المثال: احتلال الموحدين للمدينة سنة 555هـ ـ 1160م، ثم استيلاء يحيى بن غانية الميورقي عليها مجدداً سنة 589هـ، ثم خضوعها مرة أخرى للموحدين سنة 601هـ، ثم خضوعها من بعدهم للأمراء الحفصيين في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي، وهذا ما ترك أسوء الأثر على عمران المدينة واقتصادياتها إذ أصبحت آنذاك في «ضعف وقلة عمارة»[2].

وقد ازدادت أحوال عنابة سوءاً بانهيار تجارتها واضمحلال صناعاتها، وذلك بفعل التنافس والتناحر بين فروع الأسرة الحفصية في كل من تونس وقسنطينة وبجاية، فلم تتمكن المدينة من المحافظة على سير الحياة العادية بها رغم فترة الاستقرار القصيرة التي عاشتها بين سنتي 759 و762هـ، عندما أصبحت عاصمة للأمير الفضل الحفصي.

ثم عادت أحوال عنابة إلى الانكماش والتقهقر من جديد منذ أن اقتطعها أبو العباس ملك بجاية الحفصي لابن أخيه أبي عبد الله محمد سنة 762هـ. ولهذا لم يبالغ العبدري عندما وصفها بأسلوبه الرشيق وعباراته المنمقة وهي تعاني هذه الأوضاع القاسية، بما نصه: «ثم وصلنا إلى مدينة بونة فوجدناها بلدة

(1) العبدري البلنسي (محمد)، الرحلة المغربية، المعروفة بـ: ما سما إليه الناظر المطرق في خبر الرحلة إلى المشرق، تحقيق أحمد بن جدو، قسنطينة، مطبعة البعث، د.ت، ص33.

(2) الإدريسي، المصدر نفسه، ص85.

بطوارق الغير مغبونة، مبسوطة البسيط، ولكنها بزحف النوائب مطوية مخبونة. . . تغازلها العيون من جور النوائب، وتأسى لها النفوس من الأسهم الصوائب»[1].

وكان من نتاج هذا الوضع السيء أن شق سكان عنابة عصا الطاعة على الحكام الحفصيين، وتمكنوا أخيراً من طرد عامل السلطان الحسن الحفصي، وتوجيه الدعوة إلى المجاهد خير الدين بربروسة سنة 940هـ ـ 1533م، عسى أن ينجدهم وينقذهم من هذه الحالة المؤلمة التي كانوا يعانون منها. ولم يلبث خير الدين أن لبى دعوتهم واستقر بينهم، يصلح أحوالهم ويعالج أمورهم ويستعد لمهاجمة تونس وطرد الإسبان منها.

لم يستقر الحكم العثماني بعنابة؛ لأن الإسبان بعد انتصارهم في تونس احتلوا عنابة سنة 1535م ولم يغادروها كما سبقت الإشارة إلى ذلك إلا بحلول سنة 1540م، وبذلك استتب الأمر للأتراك بعنابة طيلة حكمهم للإيالة الجزائرية، على أن الشيء الذي يلفت الانتباه هو أن المدينة لم تشهد ازدهاراً ملحوظاً بعد أن حطمت تلك الأحداث والحروب المقومات الأساسية لاقتصادها رغم المجهودات الحثيثة لحكامها الأتراك لتحسين حالة عنابة والنهوض بها، لا سيما في بداية عهدهم بها.

جـ ـ تغير البنية السكانية لعنابة:

يعتبر تغير العنصر السكاني أيضاً من العوامل المؤثرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعنابة على حد سواء، فقد كان لهذا التأثير جانب سلبي وآخر إيجابي. فالجانب الإيجابي كان يتمثل في قدوم جماعات من مهاجري الأندلس واستقرارهم بأحياء المدينة يمارسون الصنائع المختلفة والمهن اليدوية ويحتكرون الأعمال التجارية التي أصبح أغلب من يشتغل بها من العنصر الأندلسي منذ عهد مبكر. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن قدوم العنصر الأندلسي النشيط كانت له آثار إيجابية بناءة على اقتصاديات عنابة لا سيما بعد أن استقرت

(1) العبدري، المصدر نفسه، ص33.

جماعات كبيرة من الأندلسيين بالمدينة وفحصها بعد حلول الأتراك بها.

أما الجانب السلبي لتغير البناء السكاني لعنابة، فهو ناتج عن قدوم الجماعات السكانية التي كانت تعيش بضواحيها، ومع مرور الوقت بدأ عدد كثير من أفراد هذه الجماعات يستقر داخل المدينة، وكانت هذه الجماعات في أغلبها تنتمي إلى قبيلة مرداس العربية التي قدمت مع الهجرة الهلالية إلى سهول عنابة منذ القرن الخامس الهجري، وكانت آنذاك ما تزال على حالة البداوة والخشونة، مما ترك أثراً سيئاً على الحياة الاقتصادية لعنابة، وبالخصوص ما يتصل بالنشاط الزراعي بفحصها، مما جعله «في ضعف وقلة عمارة»، حسب قول الشريف الإدريسي[1].

د ـ الحالة الصحية والمعيشية بعنابة العثمانية:

كان لها تأثير حاسم على الوضع الديمغرافي والاقتصادي للمدينة، وذلك نتيجة التأثير السيئ للأمراض والأوبئة المهلكة التي كانت تجتاح المدينة في فترات متلاحقة والتي تكاد تكون غير منقطعة طيلة الفترة العثمانية، وقد أمدتنا أرشيفات ووثائق الشركة الملكية الأفريقية بمعلومات قيمة حول الوضع الصحي بعنابة طيلة القرن الثامن عشر الميلادي، ولا سيما السنوات الممتدة من 1756 إلى 1786م.

وحتى نأخذ فكرة على مدى الآثار المدمرة لهذه الأمراض بعنابة وإقليمها، فإننا نستعرض بشيء من التفصيل الحالة الصحية لمدينة عنابة سنة 1785م، مستعينين في ذلك بالتقارير التي كان يبعث بها موظفو الشركة الملكية الأفريقية إلى مسؤوليهم بمرسيليا، وذلك على سبيل المثال فقط، إذ تفيدنا تلك التقارير أنه في شهر مارس من هذه السنة (1785م) قدر عدد الوفيات من جراء مرض الوباء ما بين 5 و6 وفيات في اليوم الواحد وذلك ما بين 10 و14 من هذا الشهر (مارس)، ثم تزايدت خطورة الوباء عندما ارتفع عدد الإصابات القاتلة بعد أن عم الطاعون المدينة وانتشر في كل أحيائها منذ نهاية شهر ماي حتى بلغ عدد الإصابات، في يوم 24 ماي وحده، 103 إصابة قاتلة؛ ورغم أن الوباء قد

---

(1) الشريف الإدريسي، المصدر نفسه، ص85.

خفت وطأته في شهر جويلية عندما بدأ عدد الإصابات يتناقص بحيث لم يسجل في اليوم الرابع منه سوى ثلاثة إصابات فقط، فقد عاد إلى الظهور مرة أخرى وتزايدت خطورته في شهر أوت خاصة، عندما ارتفع عدد الوفيات الناتجة عن هذا الوباء إلى 100 وفاة في اليوم الواحد، وظلت الحالة هذه حتى أواسط شهر أكتوبر من نفس السنة حينما بدأت حدته تتناقص تدريجياً[1].

على أن هذه السنة الموبوءة التي تعرضنا لها لم تكن شاذة في حياة عنابة، فقد تعددت فترات الوباء التي كانت تجتاح المدينة وذلك بسبب اتصالها المستمر بالخارج وانفتاحها على المبادلات التجارية، فهي ملتقى للتجار من مختلف مدن البحر المتوسط، ومحطة استقبال العديد من الحجاج. وفي هذا الصدد نشير إلى أن سفينة عثمانية من نوع بولاكر (Polacre) كانت قد رست بميناء عنابة أثناء عودتها من الإسكندرية محملة بالحجاج سنة 1822م، تسببت في انتشار الطاعون بالمدينة بعد أن ظهر هذا المرض الخبيث بين المسافرين منذ إقلاعها من ميناء الإسكندرية[2]، وقد اضطر هذا الوضع مستخدمي الشركة الأفريقية أن يطلبوا من باي قسنطينة في رسالة عاجلة بتاريخ 24 جوان 1822م السماح لهم بغلق المركز التجاري التابع لهم بالمدينة، فسارع الباي إلى تلبية طلبهم في يوم 4 جويلية بعد أن استفحل الوباء وتسبب في هلاك العديد من الأشخاص[3].

على أن الشيء الجدير بالذكر في مثل هذه الأحوال هو حرص حكام عنابة على الحد من خطورة تلك الأوبئة والتقليل من أضرارها بمختلف الوسائل، وإن لم يطبقوا نظام الحجز الصحي لمدة أربعين يوماً المعروف بـ«الكرانتينه» بالنسبة للمسافرين والحجاج على حد سواء، مكتفين في ذلك بفرض الرقابة الصارمة على المناطق المصابة بمثل هذه الأمراض المعدية، بغية عزلها عن باقي الجهات. فلهذا الغرض سارع فرسان الحامية التركية المرابطة

---

(1) Berbrugger (A.), Un mémoire sur la peste en Alégrie depuis 1552 jusqu'à 1819, Paris, Imp. Royale, 1847, T. 11, pp. 211 - 215 et 229.

(2) Guyon (M.), Sur la peste d'Alger de 1817 - 1818, in Moniteur algérien, n° 108.

(3) Berbrugger, op. cit., p. 226.

بعنابة عام 1785م إلى إقامة حزام صحي حول المدينة، بغية الحيلولة دون تسرب العدوى إلى سكان المدينة من القبائل المصابة بالطاعون في جهات القالة ونواحي سهل عنابة، على أن مثل هذه الإجراءات مع صرامتها لم تحل في غالب الأحيان دون انتقال المرض إلى السكان داخل أسوار المدينة، فقد أشارت بعض التقارير المتعلقة بالأوبئة إلى أن المرض قد انتقل إلى الأهالي داخل المدينة في السنة التالية رغم الحزام الصحي.

إن هذه الأمراض تعتبر من أسباب الركود التجاري والصناعي بمدينة عنابة، وذلك أنها كانت تهلك عدداً كبيراً من الصناع والتجار، وتترك السوق مفتوحة للتجار الأجانب لتصدير الإنتاج المحلي. وفي هذا الصدد نلاحظ أنه بعد وباء عام 1787م تضاعفت كمية الأصواف المعدة للتصدير والمجلوبة من البوادي المحيطة بالمدينة خاصة، بعد أن قضى الوباء على أغلب النساجين ولم يعد هناك من يقوم بمعالجة الأصواف وحياكة البرانس[1]. هذا ولعل أدق وصف لهذه الوضعية ما جاء في تقرير أحد التجار الفرنسيين بهذه العبارة: «إذا عرفنا أن ثلثي المنازل كان موصداً، يتبين المرء بكل ألم مدى الخراب الذي تعرضت له المدينة من جراء الوباء الذي حل بها»[2].

إن هذه الأحوال الصحية المتردية لم تكن وحدها المسؤولة على سوء الحالة الاقتصادية لعنابة، فقد كانت الأوبئة في أغلب الأحيان مصحوبة بموجات من القحط والمجاعات، تختفي فيها الأقوات من السوق ويهلك الناس نتيجة الجوع والمسغبة مما يجعل الحالة المعيشية لسكان المدينة في بعض السنوات غير محتملة، ففي سنة 1800م اضطر الحكام على خلاف العادة إلى توفير الغذاء الضروري للسكان بجلب كميات كافية من حبوب مناطق البحر الأسود ووضعها تحت تصرف الأهالي، بسعر 28 ريالاً للصاع

---

(1) Valensi (L.), Le Maghreb avant la prise d'Alger, Paris 1969.

Venture de Paradis, Alger au XVIIIè siècle, Alger, Pub. par Fagnan, 1898, p. 18.

(2) المصدر نفسه، ص22، والنص الفرنسي يورد العبارة بنصها الأصلي كالتالي:

On s'aperçoit péniblement des ravages qu'elle (la peste) y a faite.

الواحد[1] خشية شيوع الفوضى والاضطراب.

وحتى نستطيع أن نبرز تأثير كل هذه العوامل السابقة والمتمثلة أساساً في تلك المجاعات والأمراض بالإضافة إلى الغارات والهجمات البرية والبحرية، على الوضع الاقتصادي لعنابة، فإننا سوف نأخذ عدد سكان المدينة كمعيار أو مقياس تقريبي لتحديد فترات الازدهار الاقتصادي والتطور العمراني. فبغض النظر عن إمكانية الوقوع في الخطأ لعدم توفر الوثائق والمعلومات الضرورية في هذا المجال، فإننا نجد، حسب هذا القياس، أن عدد سكان عنابة نظراً للعوامل السابقة الذكر لم يكن مستقراً على حالة واحدة ولا متقارباً فهو يرتفع أو ينخفض تبعاً لازدهار المدينة أو تدهورها، ففي بداية كل من القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر تضاءل عدد السكان إلى حد كبير، وهذا يجعلنا نستنتج أن كلاً من بداية ونهاية الحكم العثماني تعتبر من أسوأ الفترات في حياة عنابة الاقتصادية، بخلاف الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع عشر إلى أواسط القرن الثامن عشر التي تعتبر، حسب هذا القياس، عصر ازدهار وتطور نسبي، ويرجع ذلك إلى اختفاء كثير من هذه العوامل السلبية السالفة الذكر.

فبالنسبة لبداية الحكم العثماني لمدينة عنابة، يعلل هذا الاضمحلال بالهجمات البرية والغارات البحرية المتكررة، فبعد أن كانت عنابة طيلة الفترة الإسلامية تعتبر مدينة متوسطة ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة حسب أوصاف كتب المسالك والرحالة الإسلامية[2]، نجدها تضمحل وتنكمش عند استيلاء الأتراك عليها، فلم يعد سكانها يتجاوزن 3000 نسمة حسب ما نستخلصه من معلومات الحسن الوزان المعروف بالأسد الأفريقي التي تشير إلى أنه كان بعنابة حوالي 300 موقد لا غير[3]، ويبقى الوضع هكذا حتى مستهل القرن السابع عشر بدليل

(1) Hamdan Ben Athman Khodja, Le Miroir, Paris, 1833, p. 134.

(2) راجع: ابن حوقل، المصدر نفسه، ص77.
الإدريسي، المصدر نفسه، ص85.

(3) Léon l'Africain, op. cit., p. 370.

أن دابر (Dapper) يصفها في هذا الوقت بأنها مدينة صغيرة جداً[1].

لكن عنابة لم تلبث أحوالها الاقتصادية أن تحسنت أثناء القرن السابع عشر الميلادي إذ ارتفع عدد سكانها إلى حوالي 8000 نسمة[2]، ثم بلغت أوج ازدهارها في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي عندما أصبح عدد سكانها آنذاك يقدر بحوالي 12000 نسمة[3]، ومن الراجح أن هذا النمو المطرد هو الذي جعل الباي صالح يعمد إلى تشييد مسجد آخر بها عام 911هـ ـ 1792م، بعد أن ظلت المدينة، حسب ما تفيدنا به المصادر المتوفرة، ليس بها من المساجد الكبرى سوى جامع سيدي «أبي مروان الذي يعود تاريخ بنائه إلى سنة 1033»[4].

لكن هذا الازدهار لم يلبث أن يتلاشى، فانخفض عدد سكان عنابة من جديد في أوائل القرن التاسع عشر إلى حوالي 5000 نسمة، وذلك لتأثرهم بالوباء الذي حل بالمدينة سنة 1817م[5]، ثم استمر تناقص السكان بعد ذلك سريعاً حتى لم يعد يتجاوز 1600 نسمة عشية الاحتلال الفرنسي للمدينة (1830م)، بعد أن تكاثرت الفتن الداخلية وتكرر احتلال الجيوش الفرنسية للمدينة عدة مرات[6]، ثم تعرضها للتخريب المتعمد من طرف العشائر المجاورة لها بغية إبعاد الفرنسيين عنها، وهكذا لم يعد يقيم بالمدينة في السنوات الأولى لاحتلال الفرنسيين لها وبعد خروج كثير من العائلات منها

---

(1) Dapper, op. cit., p. 187.

(2) Shaw (Dr), Voyage dans la Régence d'Alger, Trad. par Mac Carthy, Paris, 1830, p. 344.

(3) Perrot, op. cit., p. 26.

(4) مع العلم بأن سعة المساجد وعددها كان يتماشى مع أهمية المدن الإسلامية ونمو سكانها.

(5) Perrot, op. cit., p. 26.

(6) احتل الفرنسيون مدينة عنابة لأول مرة في 12 صفر 1246هـ، ثم خرجوا منها في 28 صفر من نفس السنة (1830م) بأمر من قائد الجيوش الفرنسية بالجزائر الجنرال داموريمون، وعند ذلك بادرت العشائر المجاورة لها بتخريبها بعد أن خرج منها غالبية سكانها، ثم أعاد الفرنسيون احتلالها للمرة الأخيرة سنة 1832م.

طلباً للأمن وهروباً من المحتل الغاصب سوى 1500 ساكن ثلثاهم من اليهود[1] المتعاونين مع المحتلين الفرنسيين.

أما النشاطات الاقتصادية التي تأثرت بهذه العوامل والأوضاع التي ذكرناها، فتقوم في مجملها على المنتجات المختلفة التي يوفرها إقليم عنابة والتي كانت أساس الصناعات اليدوية والمبادلات التجارية باعتبارها المادة الأولية والقاعدة الأساسية لاقتصاد عنابة.

وهذه المنتجات الأولية يمكن تصنيفها، حسب طبيعتها، إلى منتجات حيوانية وغابية ومحاصيل زراعية ومواد معدنية:

١ ـ المنتجات الحيوانية:

أهمها الصوف والجلود، فبفضل وجود كميات وفيرة من الصوف اشتهرت عنابة منذ مطلع القرن السادس عشر بحياكة الملابس والأقمشة، ونسج الأغطية والبرانس والمعاطف والزرابي والبرادع[2]، ولعل هذه الأهمية التي اكتسبتها الصناعات النسيجية بعنابة العثمانية هي التي جعلت الحسن الوزان يخص نساجي عنابة بالذكر دون سائر الصناع الآخرين[3]، كما أن توفر الجلود بأسواق المدينة سمح لبعض الصناع بإنتاج الأدوات الجلدية المختلفة مثل السروج والأحذية والحافظات والأحزمة.

ومع أهمية هذه الصناعات المرتبطة بإنتاج الصوف والجلود إلا أن الأهمية الحقيقية لهاتين المادتين الأوليتين تكمن في كونهما من المواد التي يكثر عليها الإقبال في مجال التجارة الخارجية، فقد كان يصدر سنوياً إلى البلاد الأوروبية من عنابة 550,000 قطعة من جلود الأبقار؛ أما صوف إقليم عنابة فكانت تمتاز بجودة نوعيتها وتعرف عالمياً بصوف قسنطينة[4]، وهذا ما

---

(1) Tableau de la situation des établissements français en l'Algérie, 1830 - 1837.

(2) Shaw, op. cit, p. 344.

(3) Léon l'Africain, op. cit., p. 370.

(4) De la Primaudie, op. cit., p. 121.

زاد الإقبال عليها، فقد كانت كمية الصوف المصدرة من ميناء عنابة سنوياً وطيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر تتراوح ما بين 10,000[1] و12000 قنطار[2]، وقد بلغت في فترات الرخاء 16000[3]، مع العلم بأن القنطار الواحد من فئة 130 رطلاً كان يباع بـ 16 قرشاً[4].

ب - المنتجات الغابية من اخشاب وعسل وشمع:

أما الأخشاب فتعتبر مادة أولية تدخل في الصناعة اليدوية البسيطة وتدرج ضمن المواد المصدرة كذلك، وهي في مجملها تجلب إلى عنابة من المناطق الغابية المحيطة بها مثل غابات إيدوغ وبني صالح والقالة وسيبوز، وقد امتازت أخشاب هذه المناطق بجودة أنواعها وملاءمتها لأعمال البناء وصنع السفن الشراعية، وهذا ما ساعد على صنع الزوارق والسفن الصغيرة بميناء عنابة منذ العهد الحفصي[5]، وجعل الإنكليز يحرصون على الحصول على امتيازات تخول لهم قطع الأخشاب وحق استيرادها مقابل رسم سنوي يقدر بـ 200 ألف فرنك سنوياً[6].

أما العسل والشمع فهما من المواد النادرة التي يقبل الأوروبيون على استيرادها ولهذا بادرت حكومة الإيالة الجزائرية آنذاك إلى احتكار تجارتهما وإعطاء حق تصديرهما لشركات أجنبية مثل الشركة الملكية الأفريقية الفرنسية مقابل رسوم جمركية مرتفعة، وبذلك كان ميناء عنابة يصدر ما بين 300 إلى 400 قنطار من الشمع والعسل سنوياً وهي نفس الكمية التي كانت تصدر من ميناء الجزائر آنذاك[7].

---

(1) Shaw, op. cit., p. 344.

(2) Piquet, Aperçu sur l'état d'Alger, Tableau des objets exportés et des lieux d'exportation, p. 177.

(3) Boutin (Colonel), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger (1808), Pub. par G. Esquer, Alger, 1927, p. 78.

(4) De la Primaudie, op. cit., p. 121.

(5) Idris (H.R.), La Berbérie orientale sous les Zirides, Xè - XIIè siècles, T. II, p. 494.

(6) Baudicour (L. de), La colonisation de l'Algérie, ses éléments, Paris, Lecoffre, 1856, p. 53.

(7) Venture de Paradis, op. cit., p. 21.

جـ - المحاصيل الزراعية:

اشتهرت بها نواحي عنابة حتى وصفها ابن حوقل «بأنها بلاد خصب ورخص وفواكه وبساتين قريبة. . . والقمح والشعير في أكثر أوقاتها مما لا قدر له»[1]، وتعتبر الحبوب أهم المحاصيل الزراعية على الإطلاق بإقليم عنابة، وذلك للكميات الضخمة التي كانت تصدر منه والتي غالباً ما تتجاوز 40 حمولة[2] أي ما يعادل 16000 قيسة من الحبوب[3]، وقد تبلغ في السنوات الخصبة 100,000 صاع[4]، بحيث أصبح ميناء عنابة يحتل المرتبة الأولى مع ميناء الجزائر في تصدير الحبوب من قمح وشعير، وهذا ما جعله يتفوق بكثير على باقي الموانئ الأخرى مثل أرزيو الذي تصدر منه عادة 30 حمولة سنوياً، ودلس التي تبيع للخارج كل سنة ما بين 2 و3 حمولات[5]، هذا وتذهب أغلب كميات الحبوب المصدرة من ميناء عنابة إلى مرسيليا مباشرة ما بين 6 و8 آلاف قيسة لسد احتياجات أسواق فرنسا الجنوبية من هذا المحصول.

أما المحاصيل الزراعية الأخرى التي تضاءلت في العهد العثماني بنواحي عنابة، فتتمثل في منتوج الكتان الطبيعي ومحصول شجر العناب. فالكتان الذي كان يزرع بكثرة في السهول المحيطة بالمدينة، ويمد العاملين في نسج القماش بالمادة الأولية، تضاءلت أهميته واستعيض عنه بالصوف والوبر اللذين وفرهما النشاط الرعوي، وبذلك لم تعد المصادر تشير في العهد العثماني إلى إنتاج الكتان بعدما أكدت على أهميته كثير من المصادر في الفترة الإسلامية مثل البكري وابن سعيد المغربي والإدريسي وغيرهم. وكذلك الشأن بالنسبة لثمر العناب الذي لم يعد سكان عنابة يقبلون على تجفيفه بغية استهلاكه، منذ القرن السادس عشر الميلادي، رغم أن المدينة أخذت اسمها منه.

---

(1) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص77.

(2) Venture de paradis, op. cit., p. 21.

(3) Shaler (W.), Esquisse de l'état d'Alger,L Trad. Bianchi, Paris, Ladovcat, 1830, p. 102.

(4) Shaw, op. cit., p. 344.

(5) Venture de Paradis, op. cit., p. 21.

د ـ المواد المعدنية:

تتمثل أساساً في معدني النحاس والحديد، وذلك لتوفرهما بكثرة في الجهات القريبة من عنابة. فالنحاس كان يستخرج من نواحي عين باربار بسفوح إيدوغ الشمالية، أما الحديد فتقع مناجمه في أماكن متفرقة مثل معدن الحديد الذي يعرف الآن ببوحمرة ومناجم مجاز الرسول، وعين أم الرخاء، وحريزاز، ومعجونة[1].

ومما يؤكد أهمية هذين المعدنين ما كتبه الرحالة المسلمون مثل ابن سعيد الذي ذكر «بأن بظاهر عنابة معادن حديد»[2]، والإدريسي الذي أشار «أن بها معادن حديد كثيرة»[3]، وكذلك الشأن بالنسبة لابن حوقل الذي أكد ذلك بقوله: «إن بها معادن حديد كثيرة ويحمل منه إلى الأقطار الغزير الكثير»[4].

هذا وقد تحول أغلب الصناع بعنابة تحولوا تدريجياً عن معالجة مادة النحاس والحديد بعد أن أصبحت مغانم الجهاد البحري توفر حاجة السوق الداخلية من النحاس والحديد الجاهز للاستعمال، ولعل هذا هو السبب في سكوت المصادر المتعلقة بعنابة عن ذكر هذين المعدنين الضروريين طيلة الفترة العثمانية.

إن ما نستنتجه من ذكر هذه الأنواع المختلفة من المنتجات والثروات التي كانت تساهم بها عنابة في التجارة الدولية لذلك العصر، يمكن أن نجمله في النقاط التالية:

1 ـ ممارسة حكومة البايليك (الإدارة المحلية) بمدينة عنابة لنوع من الاحتكار يخولها صلاحية شراء المواد الأولية من الأهالي بأسعار زهيدة وبيعها بعد أن يتم جمعها في مخازن البايليك إلى التجار الأوروبيين والشركات

---

(1) Baude (Le Baron), L'Algérie, T. I, Paris, 1841.

Chollet, op. cit. (5éme point, les sources minières de la province de Bône).

(2) ابن سعيد المغربي، نقلاً عن القلقشندي، ص106.

(3) الشريف الإدريسي، ص85.

(4) ابن حوقل، ص77.

الأجنبية بثمن مرتفع نسبياً مما يوفر لخزينة البايليك أرباحاً وفيرة.

ولأخذ مثال على ذلك فإن البايليك كان يشتري الصوف من المنتجين بـ 8 قروش ليبيعها للشركات الأوروبية بـ 10 قروش للقنطار الواحد[1]. كما كان وكيل الخرج له حق احتكار شراء الجلود بسعر 6,7 موزونة للجلد الصغير و8,9 موزونة للجلد الكبير ثم يقوم ببيعها مرة أخرى للتجار الأجانب بثمن لا يقل عن 30 موزونة لقطعة الجلد سواء كان كبيراً أو صغيراً[2]. أما القمح فإن الثمن المحدد له في رحبة عنابة (السوق الأسبوعية) هو 8,80 قروش وبه يتقيد رجال البايليك عند شرائهم لكميات الحبوب، ثم يصدرونها مرة ثانية للشركات الأوروبية، بثمن لا يقل عن 26,30 قرشاً[3]. ونفس الأسلوب يتبعه رجال البايليك بالنسبة لمادة الشمع فيجمعونها من الأهالي مقابل 60 بدقة شيك للقنطار الواحد، ثم يصدرونها للتجار الفرنسيين بثمن يقدر بـ 163 بدقة شيك[4].

2 ـ أوجدت المواد الأولية المصدرة من ميناء عنابة نوعاً من العلاقات التجارية مع أوروبا كان لها تأثير كبير على اقتصاديات الشرق الجزائري كله، وذلك منذ بداية القرن السادس عشر عندما تزايد نشاط التجار الفرنسيين بميناء عنابة بعد أن تمكن «صانصون نابوليون» من عقد معاهدة سلم وتجارة مع ديوان الجزائر بتاريخ 20 سبتمبر 1628م، سمحت للفرنسيين بالتمركز في الحصن التجاري الواقع غرب القالة بحوالي 10 كلم والمعروف بحصن فرنسا، كما سمحت لهم هذه المعاهدة أيضاً بفتح وكالة تجارية فرنسية بعنابة مقابل رسم سنوي يدفعونه للداي يبلغ 26000 دوبل، مع التعهد بدفع المصاريف الإضافية المتعلقة بصيانة ورعاية مركزهم التجاري، وهي تبلغ حسبما ينص عليه هذا الاتفاق 133,74 جنيه فرنسي، تتكفل وكالة عنابة بتسديد قسط منه يقدر بـ 133,00 جنيه[5].

---

(1) Venture de Paradis, op. cit., p. 19.

(2) Idem.

(3) Idem, pp. 20 - 21.

(4) Idem.

(5) Bouyac (R.), Histoire de Bône, Bône, 1892.

وبمرور الوقت تدعمت العلاقات بين عنابة ومرسيليا بعدما تحصلت الشركة الملكية الأفريقية التي تأسست بأمر ملكي سنة 1741م، على حق تصدير المواد الأولية الرئيسية من منطقة عنابة والمتمثلة أساساً في الحبوب والصوف والشمع والعسل والمرجان مقابل رسم سنوي تتعهد به الشركة للجمارك الجزائرية تبلغ قيمته 7000 جنيه فرنسي أو ما يعادل 14,000 دوبل إسباني[1].

وقد حلت هذه الشركة بقرار من لجنة السلامة العامة سنة 1794م، بغية تصفية الامتيازات المعادية للثورة الفرنسية في الخارج، وأعقب ذلك انقطاع العلاقات بين الجزائر وفرنسا أثناء الحروب النابوليونية، فاغتنم الإنكليز الفرصة وتحصلوا على نفس الامتيازات التي كانت للفرنسيين، لكن تحسن العلاقات من جديد بين فرنسا والجزائر سمح بعودة المصالح الفرنسية إلى منطقة عنابة، وقد سمحت لهم معاهدة مارس 1817م بتأسيس الوكالة الأفريقية المؤقتة (Agence provisoire d'Afrique) سنة 1818م التي انسحبت لفائدة مؤسسة باري (Maison Paret) سنة 1822م[2]. وقد بادرت هذه المؤسسة صاحبة الامتياز إلى تنصيب وكيل تجاري لها بعنابة يمثلها ويرعى مصالحها بعد أن تحصلت من الداي على حق تصدير المواد الأولية من صوف وجلود وشمع ومرجان[3] مقابل مبلغ مالي قدر بـ 30 ألف قطعة ذهبية من صنف الدولار الإسباني أو الريال الفرنسي، يأخذ منه قائد عنابة وشيوخ القبائل المجاورة نصيباً متعارفاً عليه مقابل الخدمات التي يقومون بها، لكن فرض الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية أدى إلى إنهاء النشاط التجاري للمؤسسة بعنابة في شهر جوان من عام 1827م[4].

---

(1) De la Primaudie, op. cit., p. 121.

(2) Masson (P.), A la veille d'une conquête concessions et compagnie d'Afrique, p. 108.

(3) Julien (Ch. - A.), Histoire contemporaine de l'Algérie (d'après un document adressé au Ministère de l'intérieur, 23 août 1827).

(4) Shaler, op. cit., p. 102.

Shaw, op. cit., p. 344.

3 ـ سمح النشاط التجاري للتجار والشركات الأوروبية بالتحكم في السوق التجارية بالشرق الجزائري، فأصبحت الشركة الفرنسية لها صلاحية تحديد أسعار المواد الأولية القابلة للبيع مثل تحديد سعر القمح بـ 22 قرشاً وسعر الشعير بـ 8 قروش وسعر الفول بـ 14 قرشاً للقفة الواحدة سنة 1786م[1]. وهذا ما شجع عمليات التصدير وأدى بطبيعة الحال إلى اختفاء بعض المواد الاستهلاكية الضرورية من أسواق عنابة، في وقت كانت تسوق فيه إلى مرسيليا وغيرها من الموانئ الأوروبية كميات ضخمة من الحبوب. ففي سنة 1787م مثلاً، والتي عرف فيها الشرق الجزائري ظروفاً اقتصادية صعبة، تم شحن 33 سفينة بالحبوب إلى الموانئ الأوروبية من ميناء عنابة[2]. وقد أدى هذا النشاط التجاري إلى ممارسة نوع من التجارة غير المشروعة القائمة على التهريب والتحايل على الجمارك الجزائرية بعنابة، فرغم إصدار الأوامر المشددة والقرارات القاضية بمعاقبة كل مهرب بالإعدام[3]، كان وكلاء الشركة الأفريقية الفرنسية يعمدون إلى الحصول على ما يحتاجونه لسد حاجات السوق الفرنسية الجنوبية عن طريق المضاربات المحظورة، حتى أن ثلثي تجارة الشمع والعسل المقدرة في مجملها بـ 300 قنطار سنوياً كانت تتم بواسطة عمليات التهريب والمضاربات[4].

4 ـ إن هذا الوضع التجاري بمدينة عنابة العثمانية كانت له آثار سلبية على حياة السكان المحليين وذلك بفعل مزاحمة الأجانب لأصحاب البلد في كل الأعمال التجارية، وقد تسبب هذا الوضع في اختفاء الطبقة التجارية الموسرة بالمدينة بعد ما آلت كل الصفقات المربحة والمبادلات الهامة إلى أيدي التجار الأجانب من فرنسيين ويهود بفعل الامتيازات التي كانوا يحظون

(1) Venture de Paradis, op. cit, p. 21.

(2) Idem, p. 22.

(3) Blondel (L.), Aperu sur la situation politique, commerciale et industrielle des possessions françaises en Afrique du Nord, S.L.,1836. p. 54.

(4) Venture de Paradis, op. cit., p. 20.

بها من عمال البايليك. وهذا ما جعل الاتصال مع الخارج محدوداً في المجال التجاري المحض، فهو لم يساعد على خلق جو من التفاعل الحضاري والتبادل الثقافي البناء، وبالتالي لم يساهم مثل هذا النشاط الناتج عن الوضع التجاري لعنابة في رفع مستوى سكانها الذين ظلوا يعانون الشقاء والفقر[1]، وهذا ما أكده الكُتَّاب الأوروبيون أنفسهم والذين عرفوا بتحيزهم ومجاراتهم للمصالح الاستعمارية[2].

5 ـ كانت عنابة العثمانية، بغض النظر عن الآثار السلبية للنشاط التجاري المتصل بالاحتكارات الأجنبية، تعتبر مكاناً مفضلاً لكثير من الصناع يزاولون فيه الصناعات اليدوية المختلفة التي اتخذت في تنظيمها شكل مجموعات حرفية ذات طابع نقابي يتمركز كل فرع منها في شارع خاص به مثل الأسواق الخاصة بالخرازين والنجارين والخزافين وبائعي البرانس والحدادين[3]، وهذا ما جعل عنابة تعتبر إحدى الأسواق الرئيسية بالشمال الأفريقي، فضلاً عن أنها كانت حلقة وصل بين الجهات الشرقية للإيالة الجزائرية وباقي الأقطار الإسلامية والأوروبية الواقعة على ضفاف البحر المتوسط، وقد ساعدها على بلوغ هذه المنزلة ما كان يمتاز به سكانها من وداعة وحسن معاشرة وحفاوة بكل مسافر أو غريب[4].

(1) Perrot, op. cit., p. 26.

(2) Peyssonnel et Desfontaines, op. cit., p. 221.

(3) Chollet, op. cit, p. 45.

(4) Peyssonnel et Desfontaines, op. cit., p. 221.

ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني[1]

ظلت ورقلة ومنطقتها تشكل المحور الأساسي لأحداث الجنوب الجزائري ومركز الثقل للتطورات التي عرفتها الجهات الشرقية من الصحراء الجزائرية، وهذا ما جعل الاهتمام بماضي هذه المنطقة من الأمور الضرورية التي يفرضها تكامل التاريخ الجزائري وتحتمها وحدة الصحراء مع التل، وتدعو إليها الحاجة لإبراز مدى ارتباط الجزائر بأفريقيا عبر الصحراء.

لكن ماضي هذه المنطقة رغم الأهمية التي اكتسبها والتطورات التي شهدها ظل مهملاً وغامضاً في أغلب فتراته، فكل ما يعرف عنه لا يتعدى في واقع الأمر خطوطاً عامة لأحداث متفرقة غير مترابطة لا تغني الباحث شيئاً ولا تقدم للقارئ صورة واضحة عن أحداث الماضي وتطوراته.

ولعل أكثر الفترات غموضاً ونسياناً في حياة ورقلة ومنطقتها تلك الفترة التي تبتدئ بالقرن السادس عشر وتستمر إلى مطلع القرن التاسع عشر، والتي تغطي الوجود العثماني بالبلاد الجزائرية، ويرجع غموض هذه الفترة بالذات إلى كون المعلومات التي بين أيدينا أو التي يمكن الحصول عليها لم تتجاوز في أحسن الأحوال نبذاً متفرقة وإشارات وتلميحات عابرة لا تغني شيئاً في الكشف عن ماضي المنطقة، ولهذا يصبح الهدف من كل دراسة لهذه المنطقة

---

(1) بحث كتب بمناسبة انعقاد ملتقى الفكر الإسلامي بورقلة، ونشر بمجلة الأصالة (الجزائر)، العدد الخاص بتاريخ ورقلة ومنطقتها، عدد 41/ 1977م، صص71 - 95، وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، صص223 ـ 245.

في مثل هذه الظروف محاولة لإعادة ربط تاريخ المنطقة بباقي البلاد مع إظهار أهميته الخاصة في نطاق التاريخ الوطني الجزائري.

ولا يكون المنطلق إلى ذلك إلا بالتعرف على الوضع الطبوغرافي والعمراني للمنطقة، ففي هذا الصدد نجد مدينتي ورقلة وتوغرت تشكلان وحدة جغرافية وبشرية وتاريخية بحيث لا يمكن التعرض لإحدى المدينتين دون ذكر الأخرى رغم ارتباط توغرت بوادي ريغ إدارياً.

وتنبع هذه الوحدة من كون المدينتين ظلتا طيلة الفترة العثمانية تشكلان محوراً واحداً ومركزاً رئيسياً لتجارة السودان ومحطة قارة لجموع الحجاج، ومنطلقاً سهلاً للتوغل في أعماق الصحراء، وطريقاً طبيعياً نحو مناطق التل الخصبة بالشمال، فضلاً عن كون مصير المدينتين ظل واحداً طيلة الوجود العثماني بالجزائر، بحيث كان من النادر أن تقتصر علاقة حكام الإيالة الجزائرية ونفوذهم على مدينة دون الأخرى.

كما أن الوضع الطبوغرافي والعمراني يؤكد الوحدة الطبيعية بين مدينتي ورقلة وتوغرت، مما يجعلهما منطقة طبيعية وبشرية واحدة. فالمدينتان تقعان في أقصى جنوب المنخفض الصحراوي الكبير بين خطي عرض 33 (بالنسبة لتوغرت) و32 (بالنسبة لورقلة)، يكتنفهما العرق الشرقي الكبير من ناحية الشرق، وتحف بهما هضاب الشبكة وحمادة ميزاب وتادمايت من الغرب والجنوب، وتحاذيهما منخفضات واد ريغ والزيبان ونفزة والجريد من الجهات الشمالية والشرقية.

فهذا الوضع الطبوغرافي الخاص جعل المدينتين تتوسطان إقليمين متمايزين من الصحراء الشرقية الجزائرية، فهما واقعتان في منطقة تتميز بالميلان نحو الشرق، مما ساعد على توفر مصادر المياه الجوفية الضرورية للحياة، وذلك بفعل الترسبات السفلية لمياه وادي مية وإيغارغار.

فواحة ورقلة الواقعة على ارتفاع 129م عن سطح البحر تدين بوجودها لوادي مية، كما أن واحة توغرت الواقعة على ارتفاع 80م كانت هي الأخرى

نتيجة للآبار المقامة على مياه وادي إيغارغار الجوفية[1].

وتكمن أهمية هذه المصادر المائية الناتجة عن الوضع الطبوغرافي للمنطقة، في كونها أساساً لتطور وازدهار مدينتي ورقلة وتوغرت بحيث أصبحت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية مرهونة بمدى ارتفاع منسوب المياه وبمدى قدرة الأهالي على استغلال تلك المياه الجوفية، وذلك في أغلب الفترات التاريخية التي عاشتها المنطقة.

فورقلة بفضل هذا الموقع الطبوغرافي المتحكم في مصدر المياه وتوزيع الكثبان، كانت أثناء الفترة العثمانية عبارة عن قصر صحراوي[2]، مقام فوق مرتفع من الأرض يشرف على نخيل الواحة، يحيط به سور في أسفله خندق مملوء بالماء، يرد المهاجمين ويبعد المغيرين عليه[3].

ويتكون قصر ورقلة الذي تقدر مساحته بحوالي نصف فرسخ في مثله، من ثلاث حارات موزعة حول سوق المدينة، تتخللها طرق ومسالك وأزقة ملتوية تؤدي إلى أبواب المدينة السبع[4]، وتختص كل حارة من هذه الحارات بإحدى المجموعات السكانية الثلاث المنتمية في أصولها إلى قبيلة بني ورجلان الزناتية التي تأثرت بالدماء الزنجية عن طريق التزاوج مع العبيد، وهذه المجموعات هي بنو سيسين في الجهة الشمالية، وبنو واجين في الناحية الغربية وبنو إبراهيم في القسم الشرقي من ورقلة.

أما أماكن العبادة وهي ملتقى النشاط الاجتماعي والثقافي بورقلة

---

(1) Despois (J.), Rayrnal (R.), Géographie de l'Afrique du Nord - Ouest, Paris, Payot, 1967, pp. 421 - 440.

(2) أقيمت مدينة ورقلة الحديثة إلى الجنوب الشرقي من هذا القصر الذي هو في واقع الأمر قلعة محصنة تشرف على نخيل الواحة.

(3) عبد الله بن محمد بن بكر العياشي، الرحلة المعروفة بماء الموائد، طبعة فاس 1315هـ ـ 1898م، المجلد الأول، ص46.

(4) المصدر نفسه، ص46، غير أنه في الفترة الأخيرة يصبح عدد أبواب المدينة خمسة فقط هي: باب الربايع وباب بابا أحمد وباب أبو إسحاق وباب عمر وباب عزي.

لاشتمالها على مدارس للتعليم، فتتوزع على مسجدي المدينة الرئيسيين، وهما المسجد المالكي المعروف بجامع سيدي عبد القادر الجيلالي، حيث تجتمع جماعة البلد وأهل الرأي وتقام صلاة الجمعة ويخطب للحاكم[1]، والمسجد الخاص بأتباع المذهب الإباضي، وهو مسجد أعجب به العياشي في رحلته ووصفه بقوله: «متقن الصنعة مجصص الأرض والحيطان وعلى بابه وجوانبه أماكن معدة للوضوء ولقضاء الحاجة، ومكان معين لتسخين الماء»[2].

أما مدينة توغرت فقد ظلت هي الأخرى طيلة العهد العثماني عبارة عن قصر مقام بالقرب من التقاء مياه وادي مية ووادي إيغارغار الجوفية، يحيط به سور وحوله حفير، ويؤدي إليه بابان أحدهما يعرف بباب الخضراء والآخر بباب السلام[3]، وتتخلله أزقة عرفت في الفترة المتأخرة بأسماء محلية مثل: البلوش في الشمال وهو حي أولاد نائل، ومستاوة في الشمال الشرقي وهو حي تمتزج فيه جماعة المجارية بأفراد فرقة الرواغة التي يجتمع معظمها في الناحية الغربية خارج المدينة، وبهذا الحي توجد أماكن للعبادة مثل المسجد العتيق الذي أصبح يضم في القرن الثامن عشر ضريح الشهيد سيدي الهاشمي وكذلك المسجد الكبير الذي تم بناؤه عام 1780م من طرف أحد سلاطين بني جلاب، وهو إبراهيم بن محمد، تكفيراً عن جريمته في حق أخيه علي الكبير، وإلى الغرب من هذين المسجدين توجد مقابر أسرة بني جلاب سلاطين توغرت تتوجها قبة ذات نقوش بسيطة.

أما خارج نطاق مدينتي ورقلة وتوغرت فكانت القبائل البدوية تجوب المنطقة بحثاً عن الكلأ والمراعي، وتتردد بين الحين والآخر على هذين المركزين العمرانيين لتصريف منتجاتها والتزود بالمواد الغذائية وتقديم يد المساعدة والعون للحكام عند الحاجة، وهذا ما جعل هذه القبائل

---

(1) Trumelet (C.), Les français dans le désert, 4ème éd., Paris, Challamet aîné 1887, pp. 24 - 29.

(2) العياشي، المصدر نفسه، ص46.

(3) Daumas, Sahara algérien, Paris, Fortin - Masson, 1845, pp. 73 et 126.

البدوية تلعب دوراً رئيسياً في حياة المنطقة في العهد العثماني.

وكانت أغلب هذه القبائل تتألف من مجموعات عشائرية متمايزة تختص كل واحدة منها بمجال لا تتجاوزه في أغلب الأحيان، ومن أهم هذه العشائر البدوية نذكر:

1 ـ قبيلة سعيد:

التي ظهرت بالمنطقة في القرن الثالث عشر الميلادي على الأرجح، وكانت تتفرع في العهد العثماني إلى فرعين رئيسيين، الفرع الأول يضم أولاد مولود الذين توطنوا في نواحي توغرت، وسعيد عُطبة الذين استقروا بنواحي نقوسة، أما الفرع الثاني فهو يتكون من عشيرتين هما: سعيد عمر المستقرين بتماسين والحجيرة والمخادمة المنتشرين بين ورقلة والرويسات[1].

وقد امتازت كل من عشيرتي المخادمة وسعيد عطبة بكثرة فرسانها وشدة بأسها وتنقلها الدائم طلباً للمراعي، فالمخادمة ظلوا يترددون على مراعي وادي مية والحماد الواقعة إلى الجنوب الشرقي من ورقلة، بينما سعيد عطبة أصبح مجال تنقلهم يصل إلى الهضاب العليا، فهم بعد قضاء فصل الشتاء بجهات ورقلة ونقوسة يتوجهون مع مستهل الربيع إلى وادي ميزاب، ليعبروا بعد ذلك إلى الهضاب العليا عبر مضيق تاجرونة شرق جبل عمور، وبعد أن يقيموا كامل فصل الصيف بنواحي السرسو يعودون مرة أخرى في فصل الخريف إلى ناحية ورقلة ليعيدوا الكرة من جديد كل سنة وكأنهم بهذه الرحلة السنوية بين ورقلة والسرسو يعيدون بدون شعور منهم وبطريقة معاكسة تلك الرحلة التاريخية التي حملت جماعات الإباضيين الرستميين من تاهرت (السرسو) إلى سدراتة (ورقلة) في القرن العاشر الميلادي.

---

(1) Romey (A.), Histoire toponymée et traduction orale d'une oasis arabo - berbère (M'Goussa), Paris, C.E.M. école Pratique des Hautes études (Sorbonne), 1973- 74, p. 95.

2 ـ الشعانبة:

وفدوا إلى المنطقة وتوطنوا جهات ورقلة منذ القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)، وهم يتكونون من عشائر عديدة، أهمها: شعانبة أولاد سعيد المعروفين بالشعانبة القبالة أو مواضي القليعة نظراً لتوطنهم جهات القليعة؛ وشعانبة هب الريح جنوب ورقلة؛ وشعانبة متليلي المعروفين بالبرازقة في النواحي الغربية من ورقلة؛ ولعل أهم هذه الفروع في حياة منطقة ورقلة هو فرع شعانبة بوروبة أو شعانبة الشرق الذين يسكنون نواحي البور ويجوبون العرق الشرقي الكبير ويترددون على مدينة ورقلة في بعض الأحيان.

3 ـ بنو ثور:

وفدوا على المنطقة من جهات الجريد في أواخر القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، وانتشروا في النواحي الجنوبية لورقلة بالقرب من واحة الرويسات وعين حمار «الشط»، وكانت لهم روابط متينة مع عشيرة المخادمة، وأحلاف وطيدة مع أولاد سيدي الشيخ منذ القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، وقد ساعدتهم هذه الأحلاف على ما يظهر في توطيد نفوذهم بالمنطقة والمحافظة على مراعيهم والوقوف في وجه سعيد عطبة.

4 ـ الربايع وأولاد نائل:

رغم كون مواطنهم الأصلية تقع بالأطلس الصحراوي والهضاب العليا جنوب التيطري، إلا أن لهم علاقة خاصة بمنطقة ورقلة التي يقصدونها مع حلول فصل الشتاء لتصريف منتجاتهم والبحث عن المراعي لمواشيهم[1].

كل هذه القبائل البدوية التي كان لها أثر ملموس على الأساليب التي مارس بها حكام الجزائر العثمانية بسط نفوذهم على المنطقة، والتي تتلخص

(1) رغم وقوعها في عمق الصحراء، كانت ورقلة على صلة بمناطق الهضاب العليا والأطلس الصحراوي بفعل الروابط البشرية التي كان ينسجها تنقل البدو الموسمي.

في الحملات العسكرية والانتقال إلى مناطق التل والإبقاء على الصلات التجارية، وهذا ما نتعرض إليه في النقاط التالية:

1 ـ **الحملات العسكرية**: التي اعتاد حكام الجزائر العثمانية تجريدها على المنطقة على فترات متوالية، إثر ضم حسن آغا (1541م) مناطق الحضنة والزاب وإبقاء حامية تركية (نوبة) بمدينة بسكرة.

أ ـ وكانت **أولى الحملات** التي تعرضت لها منطقة ورقلة، هي تلك الحملة التي شنها صالح رايس باي لار باي الجزائر في شهر أكتوبر من سنة 1552م، على رأس جيش مجهز بمدفعين ومكون من 3000 من المشاة و1000 من الفرسان.

وقد تمكن صالح رايس أثناء هذه الحملة من محاصرة توغرت وإرغامها على دفع غرامة لحاكم الجزائر، بعد أن اضطرها إلى الاستسلام إثر حصار دام ثلاثة أيام.

بعدها توجه لورقلة التي رفض حاكمها تقديم الضريبة، فوصلها بعد أربعة أيام من السير، ولم يجد بها سوى أربعين تاجراً من أغنياء السودان حطوا رحالهم بالمدينة، فأخذ منهم 200 ألف ريال، ومكث بالمدينة عشرة أيام ينتظر عودة حاكمها الذي فضل الانسحاب إلى نواحي القليعة مع أربعة آلاف فارس وكثير من الأهالي[1]. بعدها قفل صالح رايس راجعاً إلى مدينة الجزائر ماراً بتوغرت، بعد أن وجه إلى حاكم ورقلة رسالة يأمره فيها بالعودة إلى مدينته، ويعده بالأمان شريطة تقديم ضريبة سنوية لديوان الجزائر لا تقل عن ثلاثين عبداً من رقيق السودان.

ومع أخذنا بمجمل المعلومات التي أوردها هايدو، فإننا نستبعد أن يكون صالح رايس قد عمد إلى إبادة سكان مدينة توغرت عن بكرة أبيهم، كما لا نسلم بأن مقاومة ورقلة وموقف حاكمها هي التي جعلت صالح رايس يعجل

(1) Haëdo (Fray D. de), Histoire des Rois d'Alger, Trad. par Grammont, in Revue africaine, 1880, pp. 271 - 272.

بالعودة إلى الشمال، بل نرى أن هذا الانسحاب السريع دون تنظيم شؤون المنطقة وإبقاء حامية بها كان ناتجاً عن الأحداث التي كانت تعيشها الجزائر والمتمثلة في هجمات الإسبان وثورات بني عباس وفليسة بالخصوص.

ب ـ أما **الحملة الثانية** على مدينتي ورقلة وتوغرت فقام بها يوسف باشا عام 1649م، ورغم الغموض الذي أحاط بهذه الحملة، فإن النتائج التي ترتبت عنها كانت أبقى وأثبت مع الزمن من سابقاتها، بدليل أن الضريبة التي اعتاد سكان المنطقة المساهمة بها في خزينة الجزائر والتي ربطت المنطقة بالحكم المركزي بالجزائر قد أقرت نهائياً بفعل هذه الحملة.

وتتلخص هذه الضريبة ـ التي جاء ذكرها في دفتر التشريفات مسجلة بتاريخ 1205هـ ـ 1790م في مساهمة تلك الجهات من الصحراء بخمسة وأربعين فرداً من رقيق السودان سنوياً، يتوزعون كالتالي: ورقلة 25 عبداً، وتوغرت 16 عبداً، وتماسين 4 عبيد(1).

جـ ـ **الحملة الثالثة** قام بها صالح باي ضد توغرت بتحريض من أحد أفراد أسرة بني جلاب المطالبين بحكم منطقة توغرت، وهو الشيخ أحمد الناقم على ابن عمه الشيخ عمر حاكم توغرت آنذاك(2)، ولم تؤد هذه الحملة على ما يظهر إلى نتائج حاسمة، فبعد حصار طويل دام ما بين 25 يوماً و6 شهور حسب اختلاف الروايات، اضطر أثناءه صالح باي إلى قطع أشجار النخيل القريبة من توغرت انتقاماً من الأهالي الذين التفوا حول الشيخ عمر حاكم المدينة للوقوف في وجه الحملة ومقاومتها في وقت كادت أن تنفذ فيه مؤن وأقوات الجيش المهاجم(3)، اضطر صالح باي في الأخير إلى شن هجوم

(1) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, Pub. par A. Devoulx, Alger, 1853. Cit par Féraud, Sahara Constantinois, 1885, p. 33.

(2) Daumas, op. cit., pp. 133 - 134.

(3) Archives du Ministère de la Guerre à Vincennes (A.M.G.), H. 227, Notice sur la province de Constantine, p. 5.

كاسح مستعيناً بقطع المدفعية التي أحدثت ثغرات في سور المدينة، وبذلك أمكن له أن يأخذ من الحاكم الجديد الذي استعان به وهو الشيخ أحمد رسماً للتولية يقدر بمليون فرنك مقابل تنصيبه حاكماً على توغرت، زيادة على تسلمه 1000 بوجو عن كل مرحلة قطعها من قسنطينة إلى توغرت[1].

ومما يلاحظ على هذه الحملة أنها كانت تختلف عن سابقتيها، فقد اقتصرت على توغرت دون ورقلة وكانت ناتجة عن دوافع شخصية وأغراض انتقامية أكثر من كونها توسعاً تفرضه مصلحة الإيالة الجزائرية، كما أنها شنت من بايليك الشرق مباشرة في وقت كانت فيه نواحي الأغواط وعين ماضي تتعرض هي الأخرى لحملة انتقامية على يد محمد الكبير باي الغرب عام 1785م.

د ـ **الحملة الرابعة** تشبه في أحداثها وظروفها الحملة السابقة، إذ إنها اكتفت بمدينة توغرت، وحدثت في وقت كان فيه الباي حسن آخر بايات وهران يقوم بحملة تأديبية بنواحي عين ماضي والأغواط انتقاماً من نشاط الطريقة التجانية المعادي لسلطة البايليك، كما أنها شنت على المنطقة من مركز بايليك الشرق (قسنطينة) عن طريق بسكرة، نتيجة تحريض فرحات بن سعيد الراغب في القضاء على سلطة بني جلاب، وإلحاق توغرت ونواحيها بمشيخته.

وقد عمد الباي أحمد المملوك أثناء الحملة الرابعة التي وقعت سنة 1815م إلى تخريب منطقة توغرت، فبادر إلى قطع نخيلها وطمس مياهها، مما جعل محمد بن جلاب يسارع إلى إرضائه وتقديم ضريبة سنوية له تقدر بـ 100 ألف ريال بسيطة، وهو ضعف المبلغ الذي كان فرحات بن سعيد يعد الباي بتقديمه له مقابل حكم المنطقة، وذلك بعد أن تمكن الباي بالفعل من قطع حوالي 200 نخلة في مدة وجيزة[2].

---

(1) Daumas, op. cit., p. 133.

(2) Féraud (L. Ch.), Le Sahara de Constantine, Notices et souvenirs, Alger, A. Jourdan, 1887, pp. 80 - 81.

ولم ينقطع حكام توغرت عن تقديم هذه الضريبة لبايات قسنطينة حتى سقوط قسنطينة عاصمة بايليك الشرق في يد الفرنسيين عام 1837م، وهذا ما ترك فراغاً في المنطقة ساعد الشيخ سي حمزة قائد أولاد سيدي الشيخ على التدخل في شؤون المنطقة عام 1847م واحتلال ورقلة عام 1853م باسم السلطات الفرنسية.

2 ـ أما المظهر الآخر للنفوذ العثماني بورقلة ومنطقتها فنلمسه في تلك العلاقة التي ربطت أهالي المنطقة بحكام الإيالة الجزائرية عن طريق الهجرة المؤقتة لمناطق التل.

وتكمن دوافع هذا الانتقال للتل والاحتكاك بسلطة البايليك في طبيعة المناخ ونوعية الإنتاج بالمنطقة الجنوبية والحاجة الملحة للحصول على المواد الأولية الضرورية للعيش(1)، فالقبائل المقيمة بنواحي ورقلة وتوغرت كانت تتردد على الأسواق الواقعة بالتل لتصريف منتجاتها المحلية من أصواف وجلود وتمور، والحصول على ما تحتاجه من حبوب ومواد استهلاكية لا تتوفر في الصحراء وإيجاد المراعي الخصبة لمواشيها في أواخر الربيع وطيلة فصل الصيف.

وتأتي في طليعة هذه القبائل البدوية التي كانت لها اتصالات منتظمة مع رجال البايليك: الشعانبة والأرباع وأولاد نائل(2)، وسعيد عطبة، وقد أدى هذا الاتصال بقبيلة سعيد عطبة إلى قبول الانخراط ضمن قبائل المخزن، وذلك لتضمن المراعي لمواشيها على حساب عشائر المخادمة وبني ثور وبعض مجموعات الشعانبة(3).

---

(1) Carette (E.), Le commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états barbaresques, Paris, Guyot, 1844, pp. 13 - 14.

(2) Emerit (M.), Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIè et début du XIXè siècles, Travaux de l'Institut de recherches sahariennes, T. X, n°1, 1954, p. 37.

(3) Romey, op. cit., p. 192.

وقد زاد في تدعيم هذا الاتصال البشري تشجيع الحكام الأتراك لهذه القبائل على الهجرة الفصلية للتل، بعد أن وجد هؤلاء الحكام في هذه العلاقة المؤقتة وسيلة فعالة لتوطيد سلطتهم وتأكيد نفوذهم على سكان الجنوب(1)، ومناسبة سانحة لأخذ ضريبة خاصة من تلك القبائل مقابل السماح لها بالتردد على الأسواق والإقامة بالمراعي، وكانت هذه الضريبة الخاصة تعرف عادة بمناطق التيطري القريبة من مدينة المدية برسم العسة أو المعونة، وهي تختلف باختلاف الجهات والقبائل والأسواق، بحيث تخفف على القبائل الموالية، ويزاد في مقدارها بالنسبة للعشائر المعادية للبايليك، مثل أولاد نائل الشراقة الذين كانوا يدفعون في شكل ضريبة العسة رسماً يقدر بـ 3150 خروفاً و270 جرة زبدة غنم و90 جملاً بالإضافة إلى مبلغ من المال حدد بـ 2700 ريال بسيطة(2).

وقد تسببت هذه الرسوم المفروضة على القبائل المهاجرة للتل في القيام ببعض الأعمال العدائية، التي زادت في حدتها الحملات التي اعتاد بايات قسنطينة ووهران والمدية شنها على مناطق الهضاب العليا والأطلس الصحراوي في فصلي الربيع والخريف.

وعلى كل حال فإن هذه الأعمال المعادية للبايليك كانت محدودة من حيث الزمان والمكان، كما أنها لم تؤثر على المصالح الحيوية لحكام الإيالة الجزائرية، فهي لم تكن تشكل أي خطر على الوجود العثماني داخل البلاد، كما أنها لم تتسبب على ما يظهر في عرقلة هجرة البدو نحو التل، وهذا راجع لكون أغلب هذه الحوادث كان يدخل ضمن الصراع المستميت والعداء المستحكم بين القبائل البدوية نفسها، مثل العداوة التقليدية بين سعيد عطبة من جهة وبين الشعانبة وبني ثور والمخادمة من جهة أخرى، على أن الشيء الذي

(1) Baudicour (L. de), La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, Sagnier et Bray, 1853, p. 290.

(2) Urbain (I.), Notice sur l'ancienne province du Titteri, in Tableau de la situation des tablissements français en Algérie, annes 1843 - 44, p. 403.

يمكن أن نستنتجه من هذه المناوشات هو أنها كانت تبرز لنا مع مطلع القرن التاسع عشر موقفاً عدائياً بدأت تتسم به علاقة هؤلاء البدو بالسلطات العثمانية الحاكمة(1).

3 ـ أما المظهر الثالث للنفوذ العثماني بمنطقة ورقلة، فكان يقوم على التبادل التجاري ويعتمد على حركة القوافل ونشاط التجار، فهو بتعبير آخر ناتج عن كون ورقلة ومنطقتها ظلت طيلة الفترة العثمانية ـ كما كانت في الفترة الإسلامية السابقة ـ ملتقى التجار وعقدة المواصلات ومحطة للقوافل التي كانت تعبر الصحراء وتربط أقاليم المغرب بوادي النيل والمشرق، وجهات التل بأقطار السودان(2).

فالطريق الرئيسي الذي أعطى لورقلة أهمية خاصة، والذي كان يعرف بطريق الواحات والقصور، كان ينطلق من تافلالت نحو غدامس، ويتفرع من ورقلة وتوغرت إلى كل من غات وتماسين والقليعة والأغواط والزيبان.

وهذا الطريق الرئيسي هو الذي سلكه ابن مليح السراج عام 1630م، ووصفه العياشي في رحلته عندما كان ذاهباً للحج سنة 1663م، «بأنه كان يمتاز باستتباب الأمن، وكثرة الأرباح التي يحصل عليها التجار بواسطته»(3)، «بحيث يصبح التاجر موسراً بعد أن يشارك في رحلة أو رحلتين عبر هذا الطريق»(4)، فضلاً عن كون هذا الطريق أقصر مسافة من طريق التل الواصل بين فاس وتلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس(5)، فهو لم يتجاوز الألف

(1) Mantran (R.), Algérie turque et Sahara, in Le Sahara, Rapports et contacts humains, 7ème Colloque d'Histoire, Faculté des Lettres d'Aix - en - Provence, 1967. p. 67.

(2) Mauroy (M.), Du Commerce des peuples de l'Afrique septentrionale, Paris, 1845, p. 63.

(3) Prax (M.), Commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan, Paris, 1849, p. 4.

(4) Emerit, op. cit., p. 39.

(5) Aucapitaine (Baron H.), étude sur la caravane de la Mecque et le Soudan de l'intrieur de l'Afrique, Paris, J. Claye, p. 4.

كيلومتر بين منطقة متليلي - ميزاب وبين مدينة تونس، مروراً على مدينة ورقلة[1].

وهناك طريق آخر لا يقل أهمية عن الطريق السابق وهو الطريق المعروف لدى الرحالة والجغرافيين العرب بطريق الذهب، الذي كان يمر بورقلة وتوغرت ويربط موانئ بلاد المغرب العربي بالمدن الرئيسية لممالك السودان كأغاديس وكانو وتومبوكتو. فبفضل هذه الطريق أصبحت ورقلة ومنطقتها محطة ومستودعاً مؤقتاً وسوقاً استهلاكية لمنتجات الصحراء والتل والسودان.

فمن الصحراء كانت ورقلة تتزود بالتمور والصوف والجلود وملح النطرون والحنة والمواشي والجمال ومختلف الأنسجة كالبرانس والحياك والأغطية، فضلاً عن ملح البارود وأنواع السكاكين والسيوف والحلي الفضية.

ومن التل كانت تستورد الحبوب والزيوت والأسلحة والعطور مع بعض المنتجات المستوردة عن طريق البحر كالأقمشة المتنوعة والقهوة والسكر والشاي والورق، بينما كان السودان مصدر البخور الأسود والعاج والفلفل والفول السوداني، مع كميات معتبرة من التبر وأعداد كثيرة من عبيد السودان[2].

هذا وقد كان لهؤلاء العبيد الذين كانت تقوم عليهم تجارة الرقيق والنخاسة أهمية خاصة في حياة ورقلة الاقتصادية طيلة العهد العثماني، بعد أن تضاءلت كميات التبر المستورد من السودان، وبعد أن ارتفعت أسعار الرقيق الأسود بصفة خاصة نتيجة تزايد الطلب بالمناطق الشمالية لاقتناء العبيد للخدمة في المنازل وبعد أن أصبح الجهاد البحري لا يوفر العدد الكافي من الرقيق الأبيض، كما يعود ارتفاع أسعار الرقيق أيضاً إلى ازدياد تكاليف النقل

---

(1) Carette, op. cit., p. 22.

(2) Mauroy, op. cit., p. 22.

Carette, op. cit., pp. 23 - 26.

Le Comte d'Escayrac de Lautune (M, Le désert et le Soudan, Paris, E. Thunot, 1853, pp. 540 - 561.

بالصحراء منذ أواخر القرن الثامن عشر، ففي هذا الصدد نجد أن مدينة توغرت مثلاً كانت تستقبل كل سنة حوالي 500 فرد من الرقيق، يقدر ثمن الواحد منهم في نفس المكان من 150 إلى 250 فرنك، لكن بعدما ينقلون إلى التل يصل ثمن الفرد الواحد منهم إلى 400 أو 500 فرنك[1]، وقد يرتفع هذا الثمن إلى 5000 بوجو (حوالي 3000 فرنك) عند توفر المواصفات والشروط المطلوبة[2].

على أن الشيء الذي يلفت انتباهنا في هذا النشاط التجاري لورقلة والمتمثل في جلب العبيد واقتناء السلع والبضائع والمبادلة بها، هو كونه إحدى الوسائل التي مكنت حكم الإيالة الجزائرية من ممارسة نفوذهم وتأكيد سلطتهم وإسماع كلمتهم لدى سكان منطقة ورقلة، في وقت كان فيه أهالي المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد الجزائرية يحرصون كل الحرص على إبقاء علاقات تجارية مع مدن الشمال؛ لأنهم كانوا يرون أن رخاء منطقتهم مرهونٌ بانتظام القوافل التجارية وزيادة حمولتها.

وقد أكد أهمية المبادلات التجارية في حياة المنطقة الحسن الوزان المعروف بليون الأفريقي، عندما ذكر بأن قبيلة سعيد (عطبة) الغنية بمواشيها، كانت تمارس التجارة مع ورقلة وتوفر اللحوم لكل الجهات المحيطة بها في فصل الصيف[3]، كما أن العياشي ذكر بأن وصوله لورقلة صادف «دخول قافلة من أعراب الأرباح قدموا بسمن كثير وغنم وإبل وزرع، اشترى الناس منهم ما احتاجوا إليه بأرخص ثمن، وقدمت قافلة أخرى بعدها بيوم واحد تحمل مثل ذلك وأكثر فتنعم الناس في اللحم والتمر والسمن»[4].

---

(1) Emerit, op. cit., p. 39.

(2) Boyer (P.), La vie quotidienne d'Alger la veille de l'intervention française, Paris, Hachette, 1963, p. 166.

(3) Léon l'Africain (J.), Description de l'Afrique, Nouvelle édition, Tra. par A. Epaulard, Paris, A. Maisonneuve, 1956, T. II, p. 439.

(4) العياشي، المصدر نفسه، ص46.

ومما يلاحظ على هذا النشاط التجاري المرتبط بالنفوذ العثماني بنواحي الجنوب، أنه تأثر سلبياً بالانكماش الاقتصادي وحالة الفوضى والاضطرابات التي بدأ الجنوب الجزائري يعيشها منذ منتصف القرن السابع عشر بالخصوص. وقد كانت هذه الحالة من الفوضى والاضمحلال الاقتصادي والانعزال السياسي بالمنطقة ناتجة عن عدة عوامل، منها:

1 ـ تحول طريق التجارة البعيدة المدى عن منطقة ورقلة، وبذلك فقد طريق الذهب الرابط بين السودان وأقطار المغرب العربي أهميته، مما ترك آثاراً سلبية على ورقلة ومنطقتها، بعد أن كان بمثابة الدعامة التي يقوم عليها ازدهار المنطقة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكما أكدته كتابات بعض الرحالة والجغرافيين العرب مثل البكري والإدريسي وابن حوقل الذين أشادوا في كتاباتهم بأهمية هذا الطريق.

ويعود هذا الانكماش الذي عرفه طريق الذهب إلى أسباب عدة، منها تمكن البرتغاليين من تغيير تجارة الذهب عن طريقها الطبيعي نحو سواحل المتوسط إلى مرافئ الأطلسي، منذ السنوات الأولى من القرن السادس عشر[1]، على أن هذا التحول في الطرق التجارية تم بصفة تدريجية وبطريقة مطردة، بحيث لم تظهر آثاره المدمرة ونتائجه السلبية على مراكز الصحراء المهمة مثل ورقلة وتوغرت وغدامس والفقيق وتافلالت، إلا بعد نهاية القرن السابع عشر، الذي أصبح فيه التعامل التجاري الصحراوي لا يتجاوز نطاقه العشائر البدوية المحلية، في وقت اختفت فيه منتجات السودان من الأسواق وأصبحت لا تدخل ضمن قائمة السلع المحلية إلا عرضاً[2].

ويضاف إلى هذا السبب الرئيسي في اضمحلال التجارة العابرة للصحراء، أسباب أخرى ثانوية تتمثل في الفوضى التي كانت تعيشها أقاليم

---

(1) Braudel (F.), Monnaie et civilisations de l'or du Soudan l'argent de l'Amérique, un drame méditerranéen, in Annales économie, société, civilisation, 1ère année, n° 1, 1946, pp. 9 et 22.

(2) Emerit, op. cit., p. 39.

السودان منذ نهاية القرن السادس عشر إثر انهيار مملكة الصنغاي عام 1591م على يد السعديين، وتفكك إمبراطورية الهوسا، في وقت اشتد فيه التنافس بين البدو والطوارق[1]، واستحكم العداء بين حكام ورقلة وبعض العشائر البدوية المجاورة.

وهذا ما ساعد على تحويل البقية الباقية من تجارة السودان عن ورقلة وتوغرت إلى إقليم فزان وحوض وادي النيل، حتى إنه في نهاية القرن الثامن عشر لم تعد تعبر منطقة ورقلة سوى مجموعة من الجمال متوجهة نحو قسنطينة، هي في حقيقة أمرها جزء من القافلة التي تتفرع في غدامس إلى كل من مدينتي تونس وطرابلس الغرب[2].

والجدير بالذكر هنا أن هذه الحالة من الفوضى والاضطراب رغم كونها عاملاً ظرفياً ومساعداً على انهيار اقتصاد المنطقة، إلا أن بعض الكُتَّاب الغربيين بالغوا في تقديرها والتأكيد عليها حتى اعتبرها البعض منهم السبب الوحيد لهذه الحالة التي أصبحت عليها المناطق الصحراوية والنتيجة الطبيعية للحكم العثماني بالجزائر، هذا الحكم المنافي لكل تقدم واستقرار وحضارة حسب زعمهم[3]، متناسين بذلك جوهر المشكلة الكامن في الاغتصاب غير الشرعي لمسالك التجارة العالمية الذي نتج عن الاكتشافات الجغرافية الأوروبية وما صاحبها من توسع استعماري غربي.

2 ـ الصراع العشائري بين المجموعات القبلية بالمنطقة، الذي استمر طيلة العهد العثماني وأدى إلى تكوين أحلاف ظلت طيلة الفترة العثمانية تتصارع من أجل الاستحواذ على نقاط المياه وحيازة المزيد من المراعي.

---

(1) Carette, op. cit.

(2) Archives Nationales de Paris, F. 80, B 1670, Lettre du 6 Février 1892 au Général Pelet.

(3) Escayrac de Lautune (D.), op. cit., p. 50.

وقد اتخذت هذه الأحلاف شكل صفين متنافسين، أحدهما يعرف لصف الغربي ويتكون من الشعانبة والمخادمة وبني ثور، يعاضدهم بنو سيسين رقلة، أما الصف الآخر فكان يعرف بالصف الشرقي ويتألف من سعيد عطبة أحلافهم من بني واجين المستقرين بورقلة[1]، ولم يبق خارج هذين الصفين سوى بنو إبراهيم القاطنون بورقلة، والذين كانوا في حالة حياد إلا إذا ضطرتهم الظروف فإنهم ينضمون إلى أحد الصفين حسبما تتطلبه مصالحهم ميولهم.

أما الغلبة في هذا الصراع المحلي بين الصفين، فكانت في أغلب لأحيان لقبيلة سعيد عطبة، وذلك لتمكنها من محالفة قبيلتي الأرباع والحرازلة جنوب التيطري، ولمناصرتها حكام ورقلة ضد تحرشات الصف الآخر معادي، وهذا ما مكن شيوخ سعيد عطبة المتمركزين بنقوسة بأن يصبحوا ادة منطقة ورقلة بأكملها، وأن تكون لهم الكلمة المسموعة لدى حكامها منذ قرن الثامن عشر.

هذا وقد عرف حكام الإيالة الجزائرية استغلال هذا الصراع الناتج عن وح الصف في فرض نفوذهم على الأهالي وربط صلاتهم مع الحكام محليين، لا سيما بعد أن أدرجوا قبيلة سعيد عطبة ضمن قبائل المخزن متعاملة معهم بمنح شيوخها حق حيازة المراعي في الهضاب على حساب شعانبة والمخادمة وبني ثور[2].

3 ـ التنافس بين الحكام المحليين والذي ظل قائماً بالمنطقة بين أفراد سر الحاكمة أو بين بعض العائلات القوية المتنافسة على توسيع نطاق لطتها وتأكيد مكانتها، منذ منتصف القرن السابع عشر، بعد أن عرفت منطقة نوعاً من الاستقرار طيلة القرن السادس عشر وحتى بداية القرن السابع

(1) Blanchet (P.), L'Oasis et le pays de Ouargla, in Annales de géographie, 9/1900, p. 155.

(2) Romey, op. cit., p. 102.

عشر تحت حكم أسر اشتهرت بالعدل والصلاح، مثل بني جلاب بتوغرت الذي ينحدرون من سلالة الشيخ أحمد بن جلاب، الذي ينتسب إلى بني مرين، ومثل عائلة مولاي علاهم بورقلة التي تنتسب على الأرجح إلى إحدى العائلات المعروفة بمدينة فاس والتي وفدت على المنطقة بطلب من أهل ورقلة عام 1011هـ ـ 1602م، بعد أن تلاشى حكم أسرة ابن أبي غلبون بورقلة، ومثل شيوخ أسرة البابية بنقوسة المنتسبين إلى الشيخ الولي الفاسي الذي حل بالمنطقة عام 1021هـ ـ 1613م.

عرفت منطقة ورقلة منذ القرن السابع عشر تنافساً حاداً بين أفراد الأسر، مما جعلها تعيش عزلة سياسية وانكماشاً اقتصادياً وتقهقراً عمرانياً، وهذا ما ساعد على جعل الكلمة الأولى في المناطق الصحراوية لشيوخ العشائر البدوية. ففي هذا المجال نجد أن أسرة بني جلاب التي كانت في أول عهدها تحكم مناطق شاسعة من وادي ريغ وإيغارغار، أصبح حكمها نتيجة هذا التنافس لا يتعدى مدينة توغرت وواحة تماسين القريبة منها، في عهد محمد بن محمد بن جلاب (1822 ـ 1830م) الذي اشتهر بأخلاقه الفاسدة التي جعلته لا يتورع في قتله إخوته ليتخلص من منافستهم له.

كما نجد أن عائلة علاهم بورقلة أدت بها تلك المنافسات إلى ارتكاب أفرادها مذابح وأعمال انتقامية تضررت منها تلك الجهات، ولعل أحسن وصف لذلك نجده لدى العياشي الذي تحدث عن إحدى هذه الحوادث الانتقامية بقوله: «وقد خلا كثير منها (إشارة إلى مدينة ورقلة وسكانها) بسبب فتنة وقعت فيها قبل قدومنا بنحو شهرين، وذلك أن طائفة منها هم بيضة البلد وعصبة أهلها اتهمهم الأمير بالقيام عليه فاتفق مع رعيته على قتلهم كلهم وأن لا يفلتوا أحداً منهم كبيراً أو صغيراً، فأمر بسد أبواب المدينة وتقدم إلى من هو خارج البلد من الأعراب أن يرتصدوا خارج السور فمن أفلت من البلد قتلوه، فقام عليهم بالسيف بغتة هو ومن معه فقتل منهم مقتلة عظيمة، نحواً من المائتين، ولم يسلم منهم إلا من تسور جدار السور إن لم يلقه الأعراب أو افتدى منهم، وهي فعلة شنيعة عدت من هفوات ذلك الأمير وأسقط ذلك

منزلته عند كثير من الناس»[1]. هذا ومما يلاحظ في هذا الصراع أنه لم يقتصر على أفراد الأسر الحاكمة، بل تعداها إلى المراكز العمرانية بالمنطقة، أصبحت العداوة والنزاع مستحكمة بين توغرت وتماسين، وبين ورقلة نقوسة[2].

ومما زاد في حدة التنافس في المنطقة، تشجيع حكام الإيالة له تحريضهم عليه، وانتصارهم لحاكم دون آخر؛ لأنهم وجدوا في الإبقاء على هذه العداوة بين الحكام المحليين، خير وسيلة لفرض نفوذهم وإقرار سلطتهم على كامل مناطق الجنوب.

ففي هذا الصدد نجد أن الباي محمد بن أحمد القبائلي يناصر بحكم المصاهرة والمصالح المشتركة عائلة بن قانة بالزيبان في نزاعها مع عائلة بني جلاب[3]، مما اضطر الشيخ إبراهيم بن جلاب إلى الفرار والتخلي عن زعامة توغرت إلى إبراهيم بن الحاج ابن قانة، لكن هذه النتيجة لم ترض الباي محمد بن أحمد القبائلي، ولهذا سعى جاهداً في تدبير مؤامرة لقتل إبراهيم بن جلاب وذلك بتحريض أفراد هذه الأسرة ضد أخيهم محمد بن جلاب للتخلص منه؛ ونفس الموقف وقفه الباي أحمد المملوك فيما بعد عندما حاول الانتقام من محمد بن جلاب ومناصرة فرحات بن سعيد من عائلة بوعكاز الراغب في حكم توغرت مقابل تقديم مبالغ مالية لخزينة البايليك، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أثناء التعرض للحملة الرابعة على المنطقة.

4 ـ كثرة الضرائب وتزايد المطالب المالية التي أثقلت كاهل سكان المنطقة وجعلتهم يعيشون في حالة فقر وعوز بعد أن كانوا في أثناء القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر يشتهرون بيسر أحوالهم وسعة عيشهم

---

1) العياشي، المصدر نفسه، ص46 ـ 47.

2) Daumas, op. cit., pp 89 et 135.

3) أحمد بن محمد القبائلي، كان متزوجاً من رقية بنت قانة شيخ العرب؛ وقد رزق منها بابنه أحمد الذي أصبح فيما بعد آخر بايات قسنطينة وعرف بالحاج أحمد باي (1826 ـ 1837م).

وكثرة ثرواتهم[1].

ومما زاد في ثقل هذه المطالب المخزنية أنها كانت تفرض عليهم من جهات متعددة، كالحكام المحليين وسلطات البايليك وشيوخ العشائر البدوية؛ فمدينة ورقلة كانت ملزمة بدفع ضريبة مرتفعة لقبيلة سعيد[2]، كما كان يتوجب عليها تقديم هدايا ثمينة لبايات قسنطينة عندما يكونون في حالة تسمح لهم بتوجيه الحملات الانتقامية ضدها[3]، هذا بالإضافة إلى الغرامة السنوية التي كانت تساهم بها في خزينة الإيالة منذ حملة يوسف باشا عام 1649م، والتي أصبحت منذ سنة 1787م تقدم في شكل هدية مؤلفة من 25 عبداً، ثم تحولت فيما بعد إلى مقدار من المال يعرف بحق البشماق وهو يساوي 928 صايمة، أي ما يعادل 165 فرنكاً[4].

ونفس الأوضاع كانت تعيشها مدينة توغرت التي ألزمها أحمد المملوك باي قسنطينة عام 1820م، بدفع ضريبة مرتفعة قدرت بحوالي 500,000 ريال بوجو[5]، وقد كانت قبل ذلك ملزمة بتقديم كمية من الحياك والأغطية الصوفية للباي، يصل عددها إلى 5000 أو 6000 حايك وغطاء، أي ما قيمته 40 أو 50 ألف فرنك[6]، هذا زيادة عن مساهمة عشيرة الأراك بـ 7000 ريال بوجو لخزينة البايليك، ويتسلمها شيخ العرب ابن قانة باسم البايليك تحت تهديد رجال القوم وفرق الحامية التركية (النوبة) المعسكرة بمدينة بسكرة[7].

هذه بعض الأسباب والعوامل التي أثرت سلباً على حياة ورقلة ومنطقتها

---

(1) Haëdo, op. cit., p. 271.

Léon l'Africain, op. cit., Vol. 1, T. II, p. 630.

وكذلك العياشي، المصدر نفسه، ص48.

(2) Léon l'Africain, op. cit., Vol. II, p. 439.

(3) A.M.G., H. 227, p. 5.

(4) Trumelet, op. cit., p. 31.

(5) Tableau de la situation des établissements français en Algérie, année 1840, p. 363.

(6) Daumas, op. cit., p. 134.

(7) A.M.G., H. 227. p. 24

اقتصادياً واجتماعياً في أواخر الفترة العثمانية، والتي ستبقى ناقصة وغير قادرة على إعطائنا صورة متكاملة وواضحة عن واقع المنطقة إلا إذا تعرضنا إلى ذكر الخصائص والمميزات التي اتصفت بها المنطقة طيلة الفترة العثمانية والتي يمكن عرضها في هذه النقاط:

1 ـ ظلت ورقلة ومنطقتها أغلب الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر خاضعة لحكام الإيالة الجزائرية بشكل مباشر عن طريق توجيه حملات عسكرية، أو بشكل غير مباشر من خلال إظهار التبعية وإبداء فروض الطاعة بذكر اسم السلطان العثماني في خطبة الجمعة، كما أكد ذلك العياشي عندما أورد أن إمام مسجد الجامع كان يدعو في خطبته «للسلطان الأعظم والخاقان الأفخم محمد بن إبراهيم بن مراد»[1]، وذلك رغم احتفاظ المنطقة بنظامها الداخلي ونمط حياتها الخاصة.

ومرد ذلك أن حكام الإيالة اكتفوا بهذا الوضع الخاص الذي لم يكلفهم كثيراً، فلم يبادروا إلى إقرار التنظيمات وسن القوانين وتنصيب الحكام وإبقاء الحاميات بكل مناطق الجنوب، باستثناء مدينة بسكرة التي ظلت كما هو معلوم ترابط بها حامية تركية مؤلفة من 64 رجلاً، موزعين، حسبما جاء في دفتر التشريفات، على أربع سفرات تضم على التوالي: 15 و16 و17 و16 رجلاً»[2].

وقد ترتب عن هذه السياسة الخاصة أن أصبح من الإطار المكاني والزمني للوجود العثماني في هذه المناطق غير قار ولا محدود، وهذا عكس ما جرى العمل به في الصحراء الليبية التي حرص العثمانيون كل الحرص على التوغل فيها حتى واحة فزان الواقعة في أعماق الصحراء.

2 ـ كان للنفوذ العثماني بمنطقة ورقلة جانبان، أحدهما سلبي يقوم على استعمال القوة وشن الحملات وفرض الضرائب والتحكم في المراعي،

---

(1) هو محمد الرابع بن إبراهيم بن مراد الرابع الذي حكم من 1648 إلى 1687م. راجع العياشي، المصدر نفسه، ص46.

(2) Tachrifat, op, cit., pp. 70 - 71.

والآخر إيجابي يعتمد على المبادلات التجارية والهجرة المؤقتة نحو الأسواق ومراعي الهضاب والتل.

وقد اكتسب الجانب الأخير، وهو الإيجابي، أهمية من كونه عاملاً مساعداً على ازدهار المنطقة في نطاق التبعية العثمانية، بينما الجانب الأول، وهو السلبي، كان يتنافى مع المصالح المشتركة لكل من البايليك وأهالي الجنوب، وذلك لما انجر عنه من روح عدائية وأعمال انتقامية، وهذا ما عمق الروح العشائرية بين بدو الصحراء، وأبعد أهالي الجنوب عن كل تعاون مع سلطات البايليك، مما سوف يكون له أثر سلبي على معنويات النضال المسلح في الجنوب ضد الاحتلال الفرنسي، لا سيما أثناء مقاومة أحمد باي بمنطقة الزيبان.

3 ـ ارتبط ازدهار منطقة ورقلة طيلة الفترات التاريخية التي عاشتها، وخاصة أثناء العهد العثماني، بمدى قدرة الأهالي على استغلال المياه الجوفية والمحافظة عليها، فهجرة الإباضيين إلى المنطقة في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) التي صادفت توسعاً زراعياً وازدهاراً عمرانياً لا تزال آثاره ماثلة في خرائب سدراته، قد ارتبط بالتحكم في المياه الجوفية والعمل على الانتفاع بها، بينما كان قدوم القبائل الهلالية للمنطقة أثناء القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) يحمل معه انكماشاً عمرانياً وتقهقراً اقتصادياً نتج أساساً عن إهمال هؤلاء البدو لاستغلال مصادر المياه الجوفية وجهلهم بطرق استعمالها والاحتفاظ بها عند الحاجة.

على أن هذا الوضع ما لبث أن تغير عندما بدأ الأهالي يتمرسون من جديد على الانتفاع بالمياه الجوفية بعد أن اضطرتهم الحاجة إلى توفير المزيد من المياه لسد حاجات مدينة ورقلة التي أصبحت منذ منتصف القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) محطة رئيسية للقوافل وملتقى المسافرين والحجاج من مختلف الجهات والأقاليم. ونستدل على الازدهار والرفاهية المرتبطة بحسن الانتفاع بالمياه الجوفية أن سكان ورقلة كان في وسعهم دفع ضريبة لحاكمهم تقدر بـ 150 ألف دقة ذهبية، كما أن حاكم ورقلة كان قادراً

على الإنفاق على حامية ضخمة مؤلفة من 1000 فارس[1].

لم تحافظ منطقة ورقلة على ازدهارها بعد أن أهملت مصادر المياه منذ منتصف القرن السابع عشر وذلك من جراء الاضطرابات والفتن والتخريب وتحول كثير من فلاحي الواحات إلى رعاة، وقد استمر هذا الوضع بالمنطقة حتى احتلال الفرنسيين لها نهائياً عام 1882م وفرضهم الحكم العسكري الظالم على أقاليم الجنوب.

4 ـ ظلت الحياة الاقتصادية بورقلة ومنطقتها يغلب عليها الطابع التجاري، رغم اشتغال قسم كبير من السكان بالأعمال الفلاحية وبعض الصناعات المحلية. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن تجارة ورقلة رغم الضعف الذي أصبحت عليه في أواخر الفترة العثمانية، ظلت تعتبر عماد اقتصاد المنطقة، ومصدر غنى سكان ورقلة بالخصوص[2]، الذين ظهرت بينهم طبقة موسرة من التجار ذات خبرة ودراية بالأعمال التجارية.

تتجلى لنا خبرة تجار ورقلة وتوغرت في تخليهم عن مبدأ المبادلة والمقايضة عند تصريف البضائع وشراء السلع، واستعمالهم العملة الجزائرية آنذاك مع العملات الأخرى كالريال التونسي المعروف بالطرباقة والدورو الإسباني[3]، وكذلك استعمالهم عملة محلية وصفها العياشي في رحلته بأنها كانت على شكل دراهم فضية، يعادل كل أربعة وعشرين درهماً منها ريالاً واحداً وذلك لما فيها من نحاس كثير[4]. كما تظهر لنا دراية تجار المنطقة في تمكنهم من تأليف قوافل مسلحة تربط كلاً من توغرت ونقوسة وورقلة بالمراكز التجارية الأخرى بالصحراء كغدامس ووادي سوف ومتليلي وميزاب، وهذا ما مكنهم من ضمان نقل بضاعتهم إلى خارج المنطقة دون الالتجاء إلى وساطة

---

(1) Léon l'Africain, op. cit., Vol. II, p. 630.

(2) Idem.

(3) Daumas, op. cit., p. 135.

(4) العياشي، المصدر نفسه، ص48.

التجار الآخرين، وبذلك وفروا مبالغ معتبرة من الأموال كان يتطلبها نقل البضاعة من مكان إلى آخر.

وحتى نتعرف أكثر على مهارة تجار ورقلة نذكر أن حمولة جمل من التمر كانت تشترى من طرف تجار ورقلة أو توغرت بـ 15 فرنكاً، لتبدل بأربع حمولات من الحبوب عند نقلها إلى التل، وعندما تعود هذه الحمولات إلى المنطقة تباع مرة أخرى للبدو بـ 400 فرنكاً، وبذلك يحصل التاجر مقابل نقل البضاعة واستبدالها على ربح يربو على 583 فرنكاً(1).

وبإزاء هذا النشاط التجاري الرئيسي، ظلت بعض المهن الصناعية والأعمال الفلاحية تؤلف نشاطاً اقتصادياً هامشياً يسد حاجات الأهالي ويتماشى مع أوضاع المناطق الصحراوية، فالفلاحة كانت تتمثل في غرس أشجار النخيل(2)، وزراعة بعض المنتجات الاستهلاكية عندما تسمح المساحة المروية من الواحة بذلك؛ أمّا الصناعة التي تتميز بطابعها المحلي التقليدي فتقوم أساساً على معالجة بعض المواد الأولية المتوفرة في عين المكان، مثل الجلود والأصواف وخردة الحديد ومعدن الفضة ومادة ملح البارود، التي مهر صناع المنطقة في تحويلها إلى سروج وألجمة وأحزمة وحافظات وأحذية وأغطية وأردية وبرانس وسكاكين وسيوف وبارود وحلي(3)، مما أكسبها جودة واتقاناً وأعطاها شهرة تجاوزت نطاق الجهات الجنوبية رغم قلة أعدادها وضآلة كمياتها.

5 ـ يعطي لنا النفوذ العثماني بمنطقة ورقلة وخضوعها لحكام الجزائر

---

(1) Emerit, op. cit., p. 39.

(2) عند توسع الفرنسيين في الصحراء سنة 1881م، كان عدد أشجار النخيل يقدر بنواحي ورقلة بـ 252,436 نخلة، في وقت كان فيه عدد سكان المدينة والقصور المجاورة لها لا يزيد على 4331 نسمة. أما مدينة توغرت فكان عدد أشجار النخيل المحيطة بها يقدر بحوالي 300 ألف نخلة تسقى بمياه 450 بئر ارتوازية، وذلك في سنة 1856م. راجع:

Blanchet, op. cit., p. 148.

(3) Raynal, op. cit., p. 435.

فكرة صحيحة عن مدى ارتباط البلاد الجزائرية بأفريقيا السوداء، وذلك لكون هذه المنطقة بوضعها الجغرافي ونشاطها الاقتصادي ظلت طيلة الفترة العثمانية تشكل حلقة وصل وبوابة طبيعية بين بلاد المغرب الأوسط وأقاليم السودان الغربية، ومعبراً حيوياً تمر منه السلع وتنتقل عبره وفود الطلبة والتجار وجماعات العبيد بين مختلف جهات الصحراء الكبرى.

وهذا ما أكسب المنطقة رسالة إنسانية سامية تمثلت خطوطها الرئيسية في ذلك الاقتباس الحضاري والتمازج العرقي الذي أصبحت معه مدينة ورقلة مركزاً مهماً يستمد منه أهالي السودان الغربي تعاليم الإسلام ومبادئ العربية وأساليب الحياة والمعيشة المتماشية مع مفهوم الحضارة الإسلامية، مما زاد العلاقة الجزائرية الأفريقية رسوخاً وتلاحماً، وأظهر من جهة أخرى مدى الأضرار التي أصابت أفريقيا في علاقتها بأوروبا، تلك العلاقة التي حولها الاستعمار الأوروبي عن اتجاهها الطبيعي فأصبحت لا تهتم إلا بنهب الثروات واستنزاف الخيرات وتشجيع تجارة النخاسة على حساب مصالح شعوب القارة الأفريقية.

6 ـ وفي الأخير يثبت لنا النفوذ العثماني بمنطقة ورقلة من جهة أخرى، تكامل إقليمي الصحراء والتل، هذا التكامل الذي يعطي للإيالة الجزائرية منذ القرن السادس عشر وحدة طبيعية، ترتكز على الترابط البشري الفعال والتبادل الاقتصادي المثمر والعمل الحضاري البناء.

وضعية عشائر المخزن الاجتماعية في العهد العثماني[1]

كانت عشائر المخزن[2] باعتبارها الوسيلة الفعالة واليد القوية للحكام الأتراك بالجزائر تمثل المحور الأساسي الذي ترتكز عليه سياسة الأتراك مع باقي سكان الإيالة الجزائرية، تلك السياسة التي كانت تهدف أساساً إلى فرض النفوذ التركي وبسط سيادته على المناطق الحيوية ذات الإنتاج الزراعي الوفير والموقع الاستراتيجي الهام. وهذا ما يجعل التعرض إلى الوضعية الاجتماعية لهذه العشائر المخزنية شيئاً ضرورياً، إذا أردنا استخلاص الخصائص والصفات الإقطاعية التي كانت قد اكتسبتها هذه العشائر أثناء ممارستها لمهامها الحربية وتمتعها بامتيازاتها الخاصة وحيازتها لمناطق نفوذ محددة؛ على أن المنطلق إلى كل هذا يرتكز على مبدأ الملكية

---

(1) نشرت هذا الدراسة في المجلة التاريخية المغربية بتونس عدد خاص بتكريم الأستاذ م. إميري، عدد 7 ـ 8/ 1977م صص69 ـ 77، وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، صص113 ـ 125.

(2) سوف نستعمل لفظ عشائر المخزن بدل قبائل المخزن، وذلك لأنه أكثر ملاءمة لوضعية هذه المجموعات السكانية المتعاملة مع الأتراك، والتي يمكن تعريفها بأنها تجمعات سكانية تعميرية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها، لتكون سنداً لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة المركزية بالجزائر.

ولزيادة الإيضاح حول تعريف هذه العشائر، راجع مقال: «دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايليك في الجزائر» (المقال الثالث في القسم الثاني).

العقارية وما يتصل بها من نظم في المعاملات وطرق استغلال الأرض.

فنظام الملكية الذي عرفته عشائر المخزن، والذي ظل يكتنفه الغموض وتثار حوله التساؤلات والاستفسارات في كثير من الأحيان، كان يعتبر الدعامة التي كانت تقوم عليها الصفة الإقطاعية التي اكتسبتها عشائر المخزن كما سنرى؛ فضلاً على أن نظام الملكية في حد ذاته يحدد لنا الطابع العام للحياة الريفية في تلك الفترة ويرسم لنا الإطار الخاص بها. على أن الشيء الذي يمكن استنتاجه بهذا الصدد هو أن الأراضي التي كانت تستقر عليها عشائر المخزن وتباشر عليها نشاطها الزراعي، والتي كانت تعرف عادة باسم المشاتي - جمع مشتى - كانت لا تباع ولا تشترى، وذلك لكونها تابعة للدولة وداخلة ضمن أملاك البايليك، وبالتالي لم تكن تتمتع العشائر المخزنية والحالة هذه بحقوق الملكية المتعارف عليها، فكل ما في الأمر هو أنها كانت تقوم باستغلال تلك الأراضي الزراعية مقابل تأدية خدمات معينة. وقد سمح هذا الوضع القانوني للبايليك (الدولة) أن يبقى مالكاً للأرض، فله الحق في طرد تلك العشائر من الأراضي المستقرة عليها، أو تحويلها من مكان إلى آخر إذا اقتضى الأمر[1].

وللإبقاء على هذا الوضع الذي كان في مصلحة الحكم العثماني بالجزائر، كان البايليك يتعامل مع تلك العشائر عن طريق شيوخها وقادة فرسانها، الذين يتسلمون الأرض المخصصة لرجالهم ليقوموا بعد ذلك بتوزيع قطع زراعية محددة على كل فرد من أفراد العشيرة حسب إمكانياته واستعداده، وذلك بعد أن تترك مساحات كافية للرعي تكون مشاعة بين أفراد عشيرة المخزن، وبذلك أصبحت أراضي المشاتي، المشاع منها للرعي والخاص لمزاولة الزراعة الفردية، لا تخضع لمعاملات الملكية الفردية، بحيث لا يسمح بكرائها لأي كان أو تأجيرها لأي فرد لا ينتسب لعشيرة المخزن المتعاملة مع

---

(1) Archives du Minisétre de la Guerre à Vincennes (A.M.G.), H. 227, Notice sur la Province de Constantine, sans date, sans nom d'Auteur, postrieure 1839, p. 12.

البايليك، كما لا يجوز اقتسامها بين الورثة في حالة وفاة الشخص المكلف باستغلالها؛ لأن ملكيتها تعود إلى الدولة مباشرة.

فبهذه الأوضاع الخاصة نرى أن أراضي المخزن كانت تدخل ضمن إقطاع غير قابل للقسمة (Fief) يتم استغلاله من طرف الفرسان مقابل شروط معينة متفق عليها ضمنياً بين أفراد العشيرة من جهة ورجال البايليك من جهة أخرى، وتتلخص تلك الشروط في أن الفرد المنتمي إلى عشيرة المخزن والذي له حق الانتفاع بالأرض، يجب أن يكون قادراً على تأدية واجبه، ويضمن له مقابل ذلك حق استغلال الأرض، وفي حالة وفاته يخول هذا الحق إلى ابنه الأكبر أو من يكون على رأس أسرته من الأخوة والأبناء الآخرين[1].

ومما يلاحظ على هذا التقليد المتبع بشأن أراضي المخزن أنه أصبح قانوناً معمولاً به ومتعارفاً عليه، منذ أواخر القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، بفعل الممارسة العملية، بحيث كان البايات (حكام المقاطعات) بمقتضى هذا التقليد يكتفون في مختلف أقاليم الإيالة بتسجيل اسم المنتفع من أفراد عشائر المخزن في دفتر المشتى من طرف أحد الكُتَّاب التابعين لخزناجي البايليك، وذلك بعد ترشيح المنتفع بالأرض من قبل شيخ الدوار أو قائد الفرسان[2]، ويعمد إلى هذا الإجراء على سبيل تأكيد ارتباط الفارس بالأرض وحثه على تقديم خدماته للبايليك في الوقت المناسب.

ولكن الأحوال السياسية والظروف العسكرية التي عرفتها البلاد الجزائرية في أواخر الفترة العثمانية والمتميزة بانعدام الأمن وكثرة الثورات مع توقع الهجمات، وانحراف كثير من الموظفين وميل الحكام إلى الاستبداد، زيادة على سوء الحالة الاقتصادية وتردي القدرة المالية للإيالة، كل ذلك كان له

---

(1) Bache (E.L.), De la Propriété arabe en Algérie avant 1830, in Revue algérienne et coloniale, T. III, 1860, pp. 698 - 699.

(2) Idem, p. 698.

دخل كبير في جعل هذا التقليد أو القانون الخاص باستغلال أراضي المخزن التابعة للبايليك، غير محترم ولا متبع منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، مما فرض إدخال بعض التغيير والتحوير عليه، كان في صالح فرسان المخزن وعلى حساب امتيازات البايليك.

ونتيجة لهذا التغيير أصبح البايات يسلمون تحت الحاجة وعند الضرورة بحق ملكية بعض عشائر المخزن التامة للأراضي التي كانت تقيم عليها وتتكفل بحراستها واستغلالها، فكانوا لا يتورعون في هذا الصدد من إصدار عقود تصبح بمقتضاها الأراضي الخاصة بأفراد المخزن ملكاً شخصياً لهؤلاء الأفراد. ونظراً لأهمية تلك العقود ولكونها إجراءً قانونياً يسمح للحكام بتسلم مبالغ مالية ضخمة يزودون بها خزينة البايليك في وقت أصبحت فيه الموارد شحيحة والحاجة ماسة إلى كل دعم مالي، فإن إصدار صكوك التملك كان محل عناية خاصة، بحيث كان يحمل عند إصداره طوابع أحد القضاة الكبار للحواضر الرئيسية كقسنطينة والمدية وتلمسان ومازونة ووهران.

وقد نتج عن هذا التطور في نظام ملكية أراضي المخزن أن تحولت مساحات شاسعة من أراضي البايليك المخصصة لفرسان المخزن إلى ملكيات خاصة، عندما تمكنت بعض العائلات المنتمية إلى المخزن من الاستحواذ على الجزء الأكبر من أراضي المشاتي التي كانت تعيش عليها، وأصبح في استطاعة هذه الأسر أن تمارس حق الملكية بأتم معنى الكلمة من توارث وبيع وشراء وغير ذلك[1].

لكن الشيء المؤكد أن هذا التطور والتغير الذي طرأ على هذه التقاليد الخاصة بالأرض المخزنية لم يكن له من الشمول والتأثير ما يؤهله لأن يصبح الصفة الغالبة على أراضي فرسان المخزن، وبذلك ظلت الخطوط العامة لوضعية هذه الأراضي على ما هي عليه حتى مجيء الفرنسيين، هذا إذا استثنينا بعض المساحات المحدودة التي تغيرت طبيعة الملكية بها بفعل هذا التغيير.

(1) Idem, p. 699.

وعلى كل فإن أهمية وضعية أراضي المخزن تكمن في أنها أكسبت عشائر المخزن صفة إقطاعية كان لها تأثير ملموس على حياة جانب كبير من سكان الريف الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي. وترتبط هذه الصفة الإقطاعية بكيفية استغلال الأرض وبطريقة حيازتها ونوع الخدمات والارتباطات المترتبة عليها، وبذلك يصبح النظام الإقطاعي للمخزن نابعاً من علاقة الفارس بالأرض التي يعيش عليها، وبدون أخذ هذه العلاقة والصفات المترتبة عنها بعين الاعتبار يجد الباحث نفسه أمام العديد من أصناف الإقطاع بالجزائر العثمانية، بعضها يرتبط بالسادة والأشراف ذوي النسب الشريف والمكانة الدينية، والبعض الآخر يتمثل في تلك المشيخات الوراثية الحليفة للأتراك، ونوع آخر يمثله الموظفون السامون والقادة العسكريون، حتى يتبادر إلى الذهن أن الإيالة الجزائرية جمعت كل أصناف الإقطاع الذي عرفته أوروبا أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، حسب تعبير رين (Rinn)[1].

وهذا ما نرفضه إذا أخذنا بالصفات المحددة للنظام الإقطاعي والمنبثقة من علاقة الفارس بالأرض الممنوحة له، فبهذه المواصفات نجد النظام الإقطاعي ممثلاً في عشائر المخزن دون سواها، فهي النموذج الوحيد للإقطاع الريفي الجزائري، وبذلك لا نأخذ في الاعتبار، عند التعرض للحياة الإقطاعية لتلك الفترة، سوى أراضي العزل التي حصل عليها البايليك عن طريق الاستحواذ والمصادرة أو التي دخلت ضمن أملاك بيت المال لعدم توفر ورثة شرعيين، شريطة أن ينتفع بهذه الأراضي فرسان المخزن نظير خدمات حربية وإدارية محددة، لا مقابل حكور أو أجور كراء معينة.

فبهذه المواصفات ننفي الصفة الإقطاعية على أنواع الأراضي الأخرى التابعة للأوقاف والأحباس وسبل الخيرات وكذلك أراضي العرش والملكيات والأحواش الخاصة، وكذلك الأراضي التي منحها الحكام للمرابطين وشيوخ

(1) Rinn (L.), Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, in Revue africaine, 1897, p. 128.

ورؤساء القبائل وبعض الموظفين مقابل أجور وترضيات ومنح لا غير؛ كما نَنفي الصفة الإقطاعية عن جميع أنواع الأراضي التي أعطيت لبعض الأفراد لاستغلالها وتقديم كراء عنها للبايات، مثل عزل الخماسة وعزل جبري التي يعمل بها الفلاحون مقابل اثني عشر صاعاً من القمح ومثلها شعيراً للجابدة الواحدة، ونفس الشيء بالنسبة لعزل الغراب التي ينتفع بها الفلاحون إذا تعهدوا برعاية وتربية مواشي البايليك مع تقديم عشر الإنتاج وبعض الضرائب العينية[1]؛ ويضاف إلى ذلك نوع من الأراضي التي كانت في أصلها تعود لفرسان المخزن ولكن لظروف خاصة تحولت إلى ما يشبه الكراء أو الحكور، مثل عزل بايليك الشرق التي يتقاضى عنها البايات بعض الرسوم الخاصة في شكل زكاة وحكور، بحيث أصبح كراؤها شيئاً متعارفاً عليه ومعمولاً به حتى عهد الحاج أحمد باي (1826 ـ 1837م)، الذي قام بتحديد رسوم كرائها بعشر قطع نقدية من فئة 2،5 فرنك على كل جابدة، مع إمكانية تخفيض الكراء إلى 12 ريالاً لبعض العشائر مقابل خدماتها الخاصة[2].

كما نستثني من النظام الإقطاعي، عملاً بالمواصفات السابقة، عزل بايليك التيطري التي كانت تقيم عليها عشائر رحمان، والزناخرة، والعبادلية، وأولاد سيدي عامر، وأولاد سيدي موسى، وأولاد الصوفي، وعزيز، رغم أن بعض كُتَّاب الفترة الاستعمارية يصنفون هذه المجموعات السكانية ضمن إقطاعات المخزن[3].

بعد تحديد النظام الإقطاعي وحصره في عشائر المخزن دون سواها من المجموعات السكانية، يصبح من المفيد التعرف على بعض أوجه التشابه والاختلاف بين هذا النظام الإقطاعي لعشائر المخزن وبين بقية الأنظمة الإقطاعية الأخرى في الأقطار المجاورة.

---

(1) Archives Nationales d'Outre - Mer Aix - en - Provence (A.O.M.), F. 80, 522.

(2) A.M.G., H. 227, op. cit., p. 12.

(3) Federmann et Aucapitaine, Notice sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titteri, in Revue africaine, T. XI, 1860, p. 115.

فالنظام الاقتصادي لعشائر المخزن نجده يتشابه مع غيره من الأنظمة الإقطاعية للأقطار العثمانية الأخرى في النقاط التالية:

1 ـ أن الصفة الإقطاعية التي تميزت بها كل من مجموعات فرسان المخزن بالجزائر وجماعات الصبائحية في الأقاليم العثمانية بالمشرق، نتجت عن تحول اقتصادي عميق عرفته كل من المنطقة العربية والأناضول، بفعل انتقال النشاط التجاري العالمي من حوض المتوسط إلى موانئ المحيط الأطلسي، واضطراب طريق الحرير بين الأناضول والشام وبين وسط وشرق آسيا، وكذلك اضمحلال طريق الذهب عبر الصحراء التي كانت تربط بين بلاد السودان وسواحل المتوسط، بالإضافة إلى تزايد قوة الدول الأوروبية حربياً واقتصادياً وضياع الأندلس وما انجر عنه من اشتداد الهجمات البحرية، واكتفاء المسلمين بتقليد نظرية الحكم حسب أصول الدولة الإسلامية الأولى المعتمدة على مبدأ الولاء للحكام.

وقد بدأت ملامح هذا التحول الجذري في موازين القوى العالمية ترتسم في الحياة الاقتصادية، بتقهقر الأعمال التجارية والمبادلات النقدية لسكان الريف مع تدعيم للأساليب التقليدية في الزراعة والرعي؛ وذلك منذ ظهور البويهيين ببغداد (القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي)، وتسلط السلاجقة على بعض الأقاليم الشرقية (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، وبانتشار الهلاليين ببلاد المغرب (القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي)، ثم زاد هذا التحول الاقتصادي رسوخاً أثناء حكم الأيوبيين والمماليك لمصر والشام (القرن السادس ـ العاشر الهجري/الثاني عشر ـ السادس عشر الميلادي)، وانقسام المغرب إلى زيانيين وحفصيين ومرينيين (القرن السابع ـ العاشر الهجري/الثالث عشر ـ السادس عشر الميلادي)، وبذلك أصبح هذا التغير المتصف بالطابع الإقطاعي أساس الحياة الريفية للإمبراطورية العثمانية التي ورثت هذه الأوضاع التاريخية وعملت على المحافظة عليها وتشجيعها.

وهكذا نرى أن الجذور التاريخية لتقاليد المخزن تعود إلى تطور تاريخي

سبق مجيء العثمانيين إلى الجزائر، وقد أدى تجاهل هذا الواقع ببعض الكُتَّاب الفرنسيين الذين لم يكلفوا أنفسهم مشقة البحث وتقصي حقيقة الوضع السائد والعوامل التي أثرت فيه، إلى القول بأن الحكام الأتراك لم يعملوا أي شيء ضروري لحكم البلاد وإنما اكتفوا فقط بالانتفاع بما وجد من معاملات وتقاليد[1]، والواقع أنهم عملوا على تدعيم هذا التطور وتشجيعه.

2 ـ إن مبدأ حيازة الأرض الذي انعدمت فيه الملكية الخاصة لعشائر المخزن، كان يتماشى مع وضعية أراضي فرسان الصبائحية في الأقطار العثمانية الأخرى مثل الأناضول والروميلي حيث يحرص الحكام على التقيد بالنظرية العثمانية التي مفادها أن كل رعايا الإمبراطورية بمثابة عبيد للسلطان، وبالتالي يصبح شخص السلطان المالك الحقيقي لما في حيازة رعاياه من الثروات والأراضي. وهذا ما يؤكد لنا أن الإقطاع في الأقطار العثمانية، بما فيها الجزائر، يخضع في أساسه إلى خدمة الأرض لا إلى ملكيتها والتمتع بها.

3 ـ إن المهام الإقطاعية التي أنيطت بكل من مخزن الجزائر وصبائحية الولايات العثمانية في المشرق، جعلت علاقة الحكام بسكان الريف علاقة تقوم على الخوف والعداء والاحتقار المتبادل بين هذه التجمعات الإقطاعية وبقية السكان الخاضعين لها. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن طبيعة الحكم العثماني للريف، ولا سيما الجزائري منه، قائمة على أسس إقطاعية عسكرية تعتمد على القوة لا على الإقناع والمصلحة المتبادلة.

4 ـ أن الصبائحي في الولايات العثمانية في المشرق مثله مثل فارس المخزن بالإيالة الجزائرية كلاهما ليس له الحق في ملكية تيماره أو عزله[2]، ومع ذلك يعتبر كلاهما بحكم العرف الإقطاعي صاحب الأرض الفعلي، وذلك لأن الأنظمة السائدة آنذاك كانت ترمي إلى خلق نظم عسكرية تقوم قبل كل

(1) Esterhazy (W.), d'apèrs Bernard, Histoire des Colonies françaises, T. II, Algérie, Paris, Plon, 1930, p.62.

(2) تعرف أراضي المخزن في الجزائر بالعزل ولهذا استعملناه مقارنة بالتيمار.

شيء على الأرستقراطية العسكرية المعتمدة على الفارس الأفضل والمرتزق ذي المدخول المضمون الذي لا يثقل كاهل الدولة[1].

أما أوجه الاختلاف في الوضعية الإقطاعية بين المخزن الجزائري وصبائحية المشرق، فتعود إلى الظروف التاريخية والعوامل الجغرافية بالخصوص، وأهم ما يلفت النظر فيها هو أن الإقطاع العثماني بالمشرق كان يقوم على طبقة دخيلة على المجتمعات المحلية بالشرق العربي من حيث لغتها وعاداتها وأسلوب معيشتها، باعتبارها جماعات نازحة منذ البويهيين والسلاجقة وحتى الأتراك والشراكسة والأرناؤوط، وهذا ما لم تعرفه الجزائر لأن عشائر المخزن الإقطاعية كانت تربطها بالسكان المحليين أواصر اللغة والأصل والعادات، فهي حسب تعبير إسترهازي (Esterhazy): «قوة مأخوذة من البلاد لحكم البلاد»[2].

وعلى كل فإن أوجه الاختلاف في الأوضاع الإقطاعية بين الجزائر وبقية الأقطار العثمانية ضئيلة إذا قورنت بالاختلاف الذي نجده قائماً بين النظام الإقطاعي للمخزن الجزائري والأنظمة الإقطاعية التي عرفتها أوروبا في فترة سابقة تعود إلى بداية العصور الحديثة، ففي هذا الصدد نلاحظ أن الإقطاع الأوروبي يتميز عن إقطاع المخزن بما يلي:

1 ـ أن التطور الإقطاعي لأوروبا الغربية جعل طبقة سادة الإقطاع ينحدرون من أحفاد الأمراء والرؤساء المحليين الذين استمدوا حقوقهم الإقطاعية من قوة السلاح وتأصل العادات واحترام التقاليد، بينما مجموعات فرسان المخزن في الجزائر لم تنل امتيازاتها الإقطاعية كما هو معروف عن طريق نسبها أو نبلها وإنما بعملها وخدماتها فقط، فلم تكن للتقاليد أو العادات أي أهمية بإزاء كون هؤلاء الفرسان أداة فعالة في يد الحكام الأتراك.

---

(1) Barkane, Problmes fonciers dans l'Empire Ottoman, in Annales d'Histoire sociale, 1ère année, n° 3, 1939, p. 273.

(2) Esterhazy (W.), Domination turque dans l'ancienne Régence d'Alger Paris, Ch. Gosslin, 1840, p. 25.

2 ـ أصبحت طبقة الإقطاع في أوروبا بمرور الزمن تتمتع بنفوذ قائم في الأصل على وظيفة اجتماعية هي الدفاع عن عامة الشعب ضد الغزاة، بخلاف المخزن الذي استمد مهامه ودعم وضعه الاجتماعي من الأعمال الحربية الرامية إلى إخضاع قسم من سكان الريف وهم قبائل الرعية للحكام الأتراك، فكانت وظيفة المخزن تقوم على مراقبة السكان وقمعهم لا على حمايتهم والدفاع عن مصالحهم كما هو الشأن في أوروبا.

3 ـ كانت مصلحة الدولة في أوروبا تتعارض مع بقاء الإقطاع بصفة عامة؛ لأنه كان يحول دون قيام حكم وطني مركزي يكون للملك فيه الكلمة الأولى والأخيرة، بينما كان جهاز الحكم في الإيالة الجزائرية تقتضي مصالحه وتتطلب أهدافه المحافظة على هذا النوع من الإقطاع الذي يمارسه فرسان المخزن، وذلك لكون هذا الجهاز الحكومي يرمي إلى خدمة العنصر التركي الحاكم وإرضاء المؤيدين له من أعيان ووجهاء ومرابطين وشيوخ عشائر.

4 ـ أدى التطور الإقطاعي الأوروبي إلى إبعاد السادة الإقطاعيين عن الاستغلال المباشر للأرض بحيث لم تعد لهم أي صلة أو تعامل مع سكان الريف، وأصبحت تلك المعاملات يقوم بها نيابة عنهم أتباعهم بواسطة حقوق التوكيل التي تكفل لهؤلاء الأتباع التصرف باسم السادة الإقطاعيين، بخلاف رؤساء عشائر المخزن الذين ظلوا طيلة الفترة العثمانية يستغلون الأرض مباشرة وبدون أية واسطة أو توكيل منهم لأعيان قبائل الرعية.

5 ـ نتج عن التطور الإقطاعي لأوروبا اكتساب حق الوراثة وما يترتب عليه من ملكية خاصة، وهذا ما لم تعرفه إقطاعات المخزن التي ظلت حسب القاعدة العامة في الإمبراطورية العثمانية، هذه القاعدة التي لا تقر مبدأ الملكية الخاصة ولا تسلم بوراثة الفارس لأرضه، بدليل أن البايليك كان له الحق في أن يستولي على الإقطاعات المخزنية عند تعرض الفارس للعقاب أو إخلاله بشروط العمل.

كل هذه المقارنات المتعلقة بوضعية عشائر المخزن الإقطاعية، تؤدي بنا إلى استخلاص بعض الآثار التي ترتبت على هذا الوضع الإقطاعي حتى

تستكمل الفائدة، ويمكن الخروج من هذا البحث ببعض النتائج والآراء:

فمن هذه الآثار التي ترتبت عن تواجد عشائر المخزن بالإيالة الجزائرية ما يلي:

1 ـ التأثير السلبي على الزراعة بالأرياف:

الذي تسبب فيه النشاط الحربي لفرسان المخزن، بحيث أصبحت المهام العسكرية لهؤلاء الفرسان تشكل عائقاً أمام تطور الإنتاج وتحسين طرق استغلال الأرض، وتطور معارف الفلاح وتفتح مواهبه وخبراته. ويبرز هذا التأثير السلبي على الفلاحة بالخصوص في السهول الوهرانية التي كانت 78% من مساحتها مخصصة لعشائر المخزن، والتي ظلت تغطي أغلب جهاتها الحشائش البرية والأشجار غير المنتجة[1]، فهي في ذلك لا تختلف كثيراً عن السهول العليا القسنطينية ونواحي الشلف وجهات التيطري الجنوبية حيث ظلت العشائر المخزنية تربي قطعان الماشية من أغنام وماعز مع بعض الأبقار وتمارس زراعة بسيطة متنقلة لا تتعدى إنتاج كمية قليلة من القمح والشعير؛ لأن اهتمام فرسان المخزن المقيمين بها كان منصباً على المشاركة في الحملات العسكرية والأعمال الحربية التي تدر عليهم أسلاباً وغنائم وفيرة.

2 ـ التأثير على توزيع الكثافة السكانية بالأرياف الجزائرية:

ومرد ذلك أن استقرار عشائر المخزن بالمناطق السهلية وحيازتها للأراضي الخصبة تسبب في إحداث ضغط على بقية السكان، مما اضطر الكثير منهم إلى الالتجاء إلى المناطق الجبلية أو السهول المقفرة والواحات النائية، بحيث أصبحت هذه المناطق أكثر سكاناً من السهول الخصبة رغم كونها مناطق طاردة للسكان بطبيعتها المناخية القاسية ومنتجاتها الزراعية الشحيحة.

وقد كان لهذا الاختلال في التوزيع والذي ارتبط بالتقهقر الديمغرافي،

---

(1) Emerit (M.), La Situation économique de la Régence d'Alger en 1830, in Information historique, n° 2, 1952, p. 169.

أثر واضح على مستقبل الجزائر في المدى البعيد؛ لأنه ساعد على إيجاد فراغ نسبي أمام التوسع الاستيطاني الأوروبي في القرن التاسع عشر، فقد بادر الفرنسيون بالاستيلاء على المناطق المحيطة بقسنطينة ووهران ومعسكر بحجة أن هذه الأراضي التي كانت تقيم عليها العشائر المخزنية تابعة للبايليك وليس لها أي تجمعات سكانية كثيفة تحول دون الاستيلاء عليها.

3 ـ التأثير على نظرة سكان الريف للحكم العثماني بالجزائر:

حيث استخدم الموظفون الأتراك فرسان المخزن كسلاح رهيب يجردونه في أي وقت شاؤوا ضد المناهضين لهم والمتمردين على حكمهم من الأهالي، مما ترك أثراً سلبياً على نفسية سكان الريف ونظرتهم إلى الحكم المركزي للبايليك، وأضعف فيهم روح المقاومة ودفعهم إلى حياة التعاسة والشقاء، بحيث قنع جلهم بخدمة الأرض، التي وصفها ابن خلدون «بأنها معاش المستضعفين وبأن أهلها يختصون بالذلة»[1]، وبذلك قل ارتباط الفرد الجزائري بالأرض، وأصبح موقفه سلبياً من الحكام، فهو لا يستجيب بسهولة لأي عمل جماعي، وهمه الوحيد انتظار وتوقع الحملات الانتقامية لفرسان المخزن وما تتسبب فيه من نهب للثروات ومصادرة للأراضي، وهذا ما كان له في رأينا انعكاس ضار على المقاومة الوطنية في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي.

وحتى نبرز هذا الأثر السلبي للنشاط العسكري للمخزن نأخذ على سبيل المثال بعض النماذج لهذه الأعمال التي كان فيها لقبائل المخزن دور بارز. ففي بايليك الشرق مثلاً، أدت حملة أحمد المملوك باي قسنطينة عام 1816م على سلاطين بني جلاب بتوغرت إلى حصوله على 10,000 ريال بسيطة، كما نتج عنها قطع 200 نخلة[2]؛ وبيايليك الغرب تمكن الباي محمد الكبير بفضل

---

(1) ابن خلدون (عبد الرحمٰن)، المقدمة، ط. باريس، ج 2، ص296.

(2) Féraud (Ch. L.), Le Sahara de Constantine, Notices et souvenirs, Alger, A. Jourdan, 1887, p. 80.

جيش مكون في أغلبيته من فرسان المخزن (13,000 فارس و2000 إنكشاري من نهب 14 أو 15 دواراً والاستحواذ على 6,700 خروف وعنزة و000 جمل و630 بغلاً و720 بقرة وأسر 60 شخصاً أغلبهم من النساء[1].

أما بايليك التيطري فنجد به الباي بومزراق سنة 1825م يستولي بمؤاز فرسان المخزن على 10700 جمل بيعت في مكانها لقبائل القوم الحليفة، ك أحضر معه 120 من أعيان قبيلة الأربعاء كرهائن، ونفس المصير تعرض أولاد مختار الشراقة على يد هذا الباي عام 1826م، فقد غنم منهم بمساعا المخزن 500 جمل و4000 خروف[2].

4 ـ التأثير على التصنيف الاجتماعي لسكان الريف:

بحيث أمكن تصنيفهم إلى قسم متعامل مع الحكام الأتراك وهم عشا المخزن، وإلى قسم آخر خاضع للحكومة المركزية بالجزائر وهم قبائل الرعية وإلى صنف ثالث ظل ممتنعاً أو مستقلاً عن نفوذ الحكام بفعل انعزاله ف المناطق النائية بالجنوب أو تحصنه بالجهات الجبلية بالشمال.

وهذا التصنيف لسكان الريف حسب علاقتهم بالحكام يحمل في طيا علاقة غير متكافئة وليست عادلة؛ لأن واقع الصلة بين المخزن والرعية يجعا ننظر إلى هذه العلاقة بأنها علاقة دافع الضرائب بمستلمها أو علاقة الآك بالمأكول على حد تعبير إسترهازي[3].

كما أن هذا التنصيف يعطي لنا فكرة محددة عن مدى توغل نفوذ الحك العثماني داخل البلاد الجزائرية، لا سيما وأن هذا النفوذ لم يكن في يوم ، الأيام ثابتاً أو دائماً على حال واحدة، وإنما كان يتوسع كلما قويت شو الحكومة وزاد نفوذ الحكام وأذعن الأهالي للرضوخ والطاعة، ويتقلص كل كثرت الثورات وشاعت الفوضى وضعف الحكام.

---

(1) ıerit (M.), Les aventures de Thédenat, in Revue africaine, 1948, p. 40.

(2) dermann et Aucapitaine, op. cit., 9/1865, p. 301.

(3) :erhazy (W.), d'après Bernard..., op. cit., p. 62.

وتعتبر ظاهرة امتداد النفوذ وانحصاره ظاهرة عامة اشتركت فيها الجزائر مع بقية أقطار المغرب العربي المجاورة ولا سيما بلاد المغرب الأقصى، بحيث أصبح تاريخ هذه الأقطار عبارة عن العلاقة بين المناطق التي يسود فيها نفوذ الدولة والمعرفة ببلاد البايليك أو المخزن وبين المناطق المستعصية على سلطة الحكام والتي تطلق عليها تسمية بلاد السيبة أو أرض الخلاء والبارود.

أما الأهمية التي تكمن في هذا التصنيف فهي كون عشائر المخزن أصبحت بفضله تعتبر طبقة وسطى في الريف الجزائري تماثل طبقة الكراغلة بالمدن، وذلك باعتبارها طائفة اجتماعية تشد الحاكم إلى المحكوم، وتخدم مصالح الجماعة الحاكمة على حساب سكان الريف، مما يجعلها تؤلف في نظرنا قوة حربية عازلة لا طبقة اجتماعية رابطة، وعامل تفرق وتشتيت لأهالي الريف لا وسيلة جمع وتأليف بين السكان، وقد ساعد هذا الدور الذي قامت به قبائل المخزن على تدعيم نزعة الولاء للقبيلة وحال دون قيام طبقة وطنية أرستقراطية مرتبطة بالأرض وقادرة على الدفاع عن مصالحها، كما وقف حجر عثرة أمام حدوث تغيرات اجتماعية في الأرياف كانت ستؤدي لو تهيأت الظروف إلى ظهور حكم وطني حقيقي يعتمد على فكرة تكامل الأمة ويهدف لخدمة مصالح مجموع سكان الجزائر.

بعد كل هذه الآثار السلبية لعشائر المخزن، تفرض علينا النظرة الموضوعية للأحداث أن نتعرض لبعض الجوانب الإيجابية لهذه العشائر المخزنية؛ فقد كانت هذه العشائر عاملاً مساعداً على الحد من الحياة البدوية والانتقال التدريجي من الارتحال إلى الاستقرار في الأرض، هذا الاستقرار الذي حدث على ثلاث مراحل متعاقبة. فالمرحلة الأولى عاش أثناءها فرسان المخزن تحت الخيام يمارسون زراعة بسيطة ويقومون بتربية قطعان الماشية بسهول وهران وغريس وعريب وبعض الجهات من الهضاب العليا بجنوب قسنطينة. وفي المرحلة الثانية أصبحت بعض العشائر تعيش على نشاط اقتصادي متكامل ترتبط فيه الزراعة بتربية الماشية، وصاحب هذا التحول في نوعية الاقتصاد عزوف عن حياة الارتحال وميل نحو الاستقرار في منازل

بسيطة «القرابي» المقامة من الطين والمغطاة بالأخشاب وغصون الأشجار، وذلك حتى تتلاءم أوضاعهم مع الظروف المناخية لمناطق حوض ساباو ومجانة وفرجيوة حيث يزيد معدل المطر السنوي عن 400مم. أما المرحلة الثالثة التي لم تعرفها سوى بعض العشائر المخزنية، فقد اتخذ فيها الاستقرار شكل تجمعات سكانية عرفت بالدواوير أو المشاتي المقامة بالقرب من أبراج وحصون الحراسة والمراقبة التي كانت تتوسط في غالب الأحيان الأراضي الخصبة والمراعي المشاعة.

لكن الشيء الملاحظ على هذا التطور نحو حياة الاستقرار لم يكن متحداً ومتماثلاً في كل الجهات والأقاليم، بل اختلف من حيث الفترة الزمنية التي وقع فيها أو الرقعة الجغرافية التي تم عليها، فأغلب الجهات الشرقية والوسطى من البلاد عرفت هذا التطور منذ القرن السابع عشر، بينما تأخرت الجهات الغربية بالخصوص نتيجة عدم استقرار الأوضاع لتواجد الإسبان بوهران، وعداء درقاوة.

إن هذا التطور نحو الاستقرار يؤدي بنا إلى رفض أفكار بعض المؤرخين الفرنسيين التي تقوم على فكرة مفادها أن البداوة في شمال أفريقيا وخاصة الجزائر منها لم تجد حداً لانتشارها منذ حلول الهلاليين بالبلاد، إلا بفضل الوجود الفرنسي وسياسته الإسكانية التعميرية وما صاحبها من قرارات تتعلق بالأرض، كمرسوم سيناتوس كونسولت (Sénatus Consulte) لعام 1863م المتعلق بالملكية العقارية، متناسين بذلك الأوضاع الداخلية لسكان البلاد التي كانت منذ قيام الحكم العثماني المركزي بالجزائر تسير نحو استقرار وضعية الأرض، ومتجاهلين كذلك الغزو الاستعماري الذي كان عائقاً لهذا التطور الحضاري للبلاد لما أحدثه من اضطراب وهجرة نحو المناطق القاحلة.

أما الأثر الإيجابي الآخر لتواجد عشائر المخزن ببعض النواحي فهو مساهمتها بصفة محسوسة في الإسراع بانتشار اللغة العربية في مناطق ظل الأهالي بها يتكلمون لهجات محلية، مثل مناطق الونشريس وطرارة وحوض ساباو السفلي وسهول عريب ومرتفعات القرقور والجهات الشرقية من التيطري.

وأحسن مثال على ذلك انتشار اللغة العربية بالسهول العليا المحاذية للأوراس بفضل استقرار قبائل الزمول المخزنية التي أقطعها صالح باي أراضي شاسعة بتلك الجهة، وبذلك استبدلت قبائل عبد النور والتلاغمة وأولاد سلطان وأولاد سلام اللهجة المحلية باللسان العربي بعد احتكاكها بجماعات الزمول المخزنية.

وهكذا نستنتج من كل ما تقدم أن وضعية قبائل المخزن الاجتماعية ساهمت بصورة فعالة في تعميق الصفة الإقطاعية للمجتمع الريفي الجزائري، لما تركته من بصمات واضحة في مداشر ودواوير الجزائر العثمانية، بحيث لو أردنا أن نجد ميزة للريف الجزائري آنذاك لما وجدنا أفضل من أن نصفه بأنه فترة إقطاع قامت أثناءها عشائر المخزن بدور الطابور الخامس والدركي المتنقل والعين الساهرة على مصالح رجال البايليك بالريف الجزائري طيلة الفترة العثمانية (1517 ـ 1830م).

ليبيا كما وصفها الرحالة الجزائري الحسين الورتلاني[1]

لقد كان الدافع إلى تناولي هذا الموضوع الذي لا يتصل مباشرة بحياة ابن غلبون وإنتاجه، وإن كان يتعلق بعصره ويتناول الوسط الذي عاشه والبيئة التي تأثر بها، عدة اعتبارات قد تكون مبررة لهذا الاختيار في مثل هذا المؤتمر العلمي الحافل:

1 ـ أن الرحالة الحسين بن محمد الورتلاني صاحب هذا الوصف معاصر لابن غلبون، وإن لم يكن قد تعرف عليه أو سمع عنه وإن لم يذكره في رحلته لعدة دواعي سنشير إليها فيما بعد.

2 ـ أن وصف الورتلاني لأوضاع ليبيا وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية، توفر للباحث مادة خصبة ومعلومات قيمة تصلح لأن تكون موضوع مقارنة مع ما كتبه ابن غلبون ومعاصروه من الليبيين، ولهذا أتمنى أن تكون هذه المساهمة المتواضعة التي أقدمها الآن في هذا الملتقى التاريخي باعثة على تخصيص دراسة مستفيضة ومنطلقاً لبحث متكامل حول الصلات الثقافية والروابط الاجتماعية بين أقطار المغرب العربي.

3 ـ أن التطورات والانطباعات التي سجلها الورتلاني حول ليبيا تعكس بصدق نظرة أغلب الجزائريين الذين تعرفوا على هذا البلد الشقيق ورأوا فيه

---

(1) بحث قدم بعنوان «ليبيا كما وصفها مؤرخ معاصر لابن غلبون» في ندوة ابن غلبون مؤرخ ليبيا التي نظمها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 14 ـ 16 مارس 1981م، ونشرت بمجلة البحوث التاريخية، طرابلس، السنة الرابعة، العدد الأول، 1982م، صرص115 ـ 132، وفي كتاب دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م، الجزء الثاني، صرص99 ـ 119.

باب الشرق وهمزة وصل بين بلادهم وباقي أقطار العروبة، كما تبرز لنا تلك الانطباعات أيضاً مدى الروابط الأخوية وأواصر القربى التي استمرت وتدعمت في ظل الرابطة الإسلامية وفي نطاق الخلافة العثمانية.

4 ـ أن الورتلاني وابن غلبون، رغم تمايز كل منهما بنظرته الخاصة وشخصيته المميزة، ينتميان إلى فضاء فكري وثقافي واحد عاشته الأقطار العربية أثناء العهد العثماني.

بعد هذا يجدر بنا أن نتعرف على الرحالة الورتلاني، وذلك حتى تتضح لنا نوعية اهتماماته وطبيعة وصفه لليبيا، فهو الشيخ الحسين بن محمد السعيد الورتلاني، الذي ينسب إلى مسقط رأسه قرية بني ورتلان، حيث استقرت عائلته التي كانت تنتسب إلى الأشراف، وتتوارث العلم وتشتهر بالتقوى والصلاح، بعد أن غادرت موطنها الأصلي بجاية في عهد جده المعروف بابن علي البكاي، مفضلة الإقامة بين عشيرة بني ورتلان بمنطقة القرقور بالقبائل الصغرى؛ وقد ولد الشيخ الحسين الورتلاني عام 1125هـ ـ 1713م، وتلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ببني ورتلان، وعندما شب اختلف إلى بعض الزوايا ومعاهد العلم بناحية القرقور وجهات جرجرة، ثم استكمل معارفه الفقهية واللغوية بالتتلمذ على علماء عصره أمثال الشيخ البليدي والحفناوي والجوهري والنفزاوي والعمروسي والصعيدي وخليل المغربي من علماء الأزهر الشريف بمصر[1]، ثم زاد اطلاعه على ثقافة عصره بعد أن عقد الصلات مع بعض علماء الشرق أثناء تردده على البقاع المقدسة ثلاث مرات بغرض تأدية فريضة الحج، فقد كانت حجته الأولى عام 1159هـ وهو ابن الثامنة عشرة، وأثناءها كان بصحبة أبيه، أما الحجة الثانية فقد أداها عندما بلغ الواحدة والأربعين عام 1166هـ، بينما أتم الحجة الثالثة عام 1181هـ، التي استمرت ثلاث سنوات،

(1) الحسين بن محمد الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ونشر محمد بن أبي شنب، الجزائر، مطبعة فونتانا، 1908م. سوف نشير فيما يأتي من الهوامش بعبارة «الرحلة».

وتعرف أثناءها على كل من تونس وطرابلس ومصر، قبل أن ينتهي به المطاف في الحجاز، وبعد عودته من الحج اعتكف للعبادة وانقطع للتدريس والوعظ والإرشاد بمسجد عائلته ببني ورتلان، فاشتهر أمره وقصده الزوار وطلبة العلم من مختلف الجهات، حتى وافته المنية عام 1193 أو 1194هـ عن سن يناهز 68 أو 69 سنة، تاركاً وراءه ذكراً حسناً وتراثاً علمياً يتمثل في عدة مصنفات وتآليف عرف منها شرحه للمنظومة القديمة في التصوف للشيخ عبد الرحمٰن الأخضري، وحاشيته على السكاكي والمرادي، وحاشية أخرى على صغير الخرشي، كما نظم قصيدة في مدح النبي ﷺ[1].

إن أهم ما اشتهر به الورتلاني وعرف به هو رحلته التي سجل فيها أسفاره داخل الجزائر وخارجها وضمنها بالخصوص أخبار رحلته إلى الحج، وقد وضع لها عنواناً طريفاً يناسب مضمونها، وهو «نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار». وقد نشرت هذه الرحلة من طرف الباحث الجزائري محمد بن أبي شنب، اعتماداً على عدة نسخ مخطوطة حاول المحقق جاهداً مقارنتها وتسجيل ما ورد فيها من اختلاف أو حذف أو تحريف أو إضافة، وقد طبعت بمطبعة فونتانا بالجزائر العاصمة عام 1326هـ ـ 1908م[2]، وقد كانت هذه الرحلة موضوع تعليق ضاف ودراسة تحليلية نشرها الأستاذ الحاج الصدوق في المجلة الأفريقية تحت عنوان «مع الرحالة الورتلاني عبر المغرب الأدنى في القرن الثامن عشر الميلادي»[3]، وقد اكتفى فيها بما يهم الجزائر من هذه الرحلة. وعلى كل فإن رحلة الورتلاني تعتبر مصدراً تاريخياً لا يمكن الاستغناء عنه لمعرفة أوضاع الجزائر وتونس وليبيا ومصر والحجاز في منتصف

---

(1) المصدر السابق.

(2) ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999م (ترجمة الورتلاني والتعريف برحلته، صص418 ـ 424).

(3) Hadj Sadok (M.), à travers la Berbrie orientale au XVIIIè siècle avec le voyageur El - Wartilani, in Revue africaine, T. 95/1951, pp. 364 - 382.

القرن الثامن عشر الميلادي، وذلك لما تضمنته من أوصاف دقيقة وما احتوته من معلومات كثيرة عاشها المؤلف وعاينها وحاول التثبت منها بالرجوع إلى الرحالة السابقين الذين وصفوا هذه الأقطار أمثال العبدري والبكري والعياشي وابن ناصر الدرعي وغيرهم.

والجدير بالذكر أن طريقة الورتلاني في سرد الأحداث وتسجيل الوقائع وعرض الروايات والأقاويل المختلفة كانت تتصف ببعض الخصائص التي تعرف الباحث على أسلوب وطريقة الورتلاني وتزيده ثقة في أقواله وصدق روايته فمن هذه الخصائص نذكر:

1 ـ التزامه بالصدق في كل ما سجله من أحداث ووقائع، فهو يدلي برأيه بكل صراحة ويجاهر بالحق إن رأى في ذلك مصلحة عامة حتى أنه في معرض حديثه عن حاكم طرابلس علي باشا لم يتردد أن يدلي إليه بهذه النصيحة: «وقلت له عند اجتماعي به فلا بد أن تجعل محلاً يصل إليه جميع الناس يبثون إليك شكواهم... وأما الآن فلا يراك إلا أهل دولتك فربما أظهروا لك غير ما كان شراً أو خيراً»[1].

2 ـ اتصافه بالورع والتصوف والتواضع، فكان يكثر أثناء ذكره للأشخاص الذين تعرف عليهم من عبارات الشكر والمديح والإجلال، كما كان يبدي تقربه وتعلقه برجال العلم، ويهتم بزيارة أضرحة الأولياء والدعاء عندها، وقد رأى فيهم قدوة حسنة، حتى أنه ذكر أن الغرض من تسجيل رحلته «إنما يكمن في ذكر الإخوان المحبين وبيان أوصافهم ليتحقق السامع بأحوالهم ويتصف بأوصافهم»[2].

3 ـ تحريه وبحثه عن الحقيقة في كل ما عاينه أو سمعه، حتى أنه كان يلتجئ في بعض الأحيان إلى الاقتباس من كتب الرحالة السابقين، أمثال أبي سالم العياشي وابن ناصر والتجاني، والعبدري، والبكري، حتى يؤكد روايته

---

(1) الرحلة، 634.

(2) الرحلة، 141.

ويستكمل وصفه فهو مثلاً لم ير مانعاً من الاستعانة بوصف البكري للتعرف على أوضاع برقة وأوصافها.

4 ـ ابتعاده عن الخرافات والأوصاف المبالغ فيها، فهو لا يميل إلى تسجيلها وإن اضطر إلى التعرض لها والإشارة إليها فهو غالباً ما يعقب عليها بقوله والله أعلم، ويعلق عليها بذكر الأحكام الشرعية والآراء الفقهية المتصلة بها، وغالباً ما يدرجها تحت عنوان نوادر أو لطائف أو انعطاف أو تتمة، أو أثر كلمة نعم أو تنبيه أو قلت ونحوها.

5 ـ تميزه بأسلوب تغلب عليه المحسنات اللفظية ويكثر فيه ترادف الكلمات وتوارد العبارات في شكل موزون مع بعض الاقتباسات من القرآن الكريم والحديث الشريف، مما يضطره في بعض الأحيان إلى إدراج كلمات يفهم منها المبالغة والإطناب مثل وصفه إجدابية بأنها أحسن الأرضين وسرت بلدة طيبة لا نظير لها... وبأنها أخصب البلاد وأمرأها، وفيها فاكهة ونخل ورمان، وبأن بساتين ساحل حامد روضة من الرياض، كما أن خصب الجبل الأخضر لا نظير له ومصراته وصفها بأنها بلدة طيبة ورب غفور[1]. وعلى كل فإن هذه الأوصاف لا تنقص من دقة وصف الورتلاني وقيمة معلوماته وصدق روايته.

6 ـ اعتباره التاريخ وسيلة تعليمية تهذب النفس وتحث على التمسك بالعقيدة الإسلامية، وتحث على الأخلاق الكريمة؛ فالغاية من كتاب الأخبار وتسجيل الروايات عند الورتلاني تكمن في كون هذه الأخبار والروايات عبرة وموعظة للإنسان المؤمن، فهو يذكر في هذا الصدد: «أن أوصاف الطريق وبأن المواضع فيه اعتبار ودلالة على آثار قدرة الله تعالى وتسخير الأكوان لنا والتنقل من حالة لحالة ليترقى بذلك صالح السلوك وأن هذا الطريق أشبه شيء بطريق الآخرة، وناهيك بشيء يكون سبباً للوصول إلى مرضاته... ومن أجل التبصر والتسلي والتأسي»[2].

---

(1) الرحلة، 210.

(2) الرحلة، 141.

بعد هذا نتساءل هل تعرف الورتلاني على ابن غلبون أو سمع عنه، وهذا ما نرجحه رغم إغفال الورتلاني له، لكون الورتلاني كان معاصراً لابن غلبون وله معرفة بأقاليم ليبيا وكما كان له اتصال بحكامها من أسرة القرمانلي، وهم على التوالي: أحمد باشا (1123 ـ 1157هـ ـ 1711 ـ 1745م)، ومحمد باشا (1157 ـ 1161هـ ـ 1745 ـ 1754م)، وعلي باشا (1167 ـ 1207هـ ـ 1754 ـ 1793م)، وقد ذكر الورتلاني في رحلته ما يؤكد تعرفه على هؤلاء الحكام حيث قال: «ومن أقبل إلينا ووفق لمحبتنا. . . السيد علي باشا نجل الوالي محمد باشا نجل الوالي أحمد باشا، وفي الحجة الأولى أدركت جده وفي الثالثة أدركت أباه، وفي الطلعة والرجعة أدركته هو جعل الله عاقبته خيراً من أوله»[1]. هذا في حين نلاحظ أن ابن غلبون رجع إلى ليبيا سنة 1133هـ ـ 1720م بعد أن درس بالأزهر ليشتغل في التدريس بمسجد بلدة مصراته كما هو معروف، مع العلم بأن الورتلاني أثناء ذهابه وإيابه من الحج توقف بمصراته وتعرف على معالمها سنوات 1153 و1166 و1179هـ، ومع ذلك فإنه أغفل ذكر ابن غلبون ولم يتعرض له رغم أنه كان يكثر من ذكر كل ما صادفه أو سمع عنه أثناء مروره بالأقاليم الليبية.

وهنا نتساءل هل هذا يعود إلى كون الورتلاني كان يهتم أساساً بالحكام وأولي الأمر؟ حتى أنه كان يصف علي باشا القرمانلي حاكم طرابلس بأنه «السلطان الأفخم والأمير الأعظم»، ويذكر أنه «بالغ في تعظيمه وإكرامه وخدمته»، ويصفه بأنه كان «يتقرب إلى الأولياء ويهتم بالمرابطين وشيوخ الزوايا»، في حين كان ابن غلبون يأنف عن معاملة الحكام ولا يميل إلى الاهتمام بالأولياء والمرابطين، وهذا ما لم يسمح له بالتعرف على الورتلاني؛ على أن الشيء الذي يثير الانتباه ويبعد هذا الاحتمال هو كون الورتلاني، مع إهماله لذكر ابن غلبون، نجده في معرض وصفه لمصراته يقتبس عبارة لأحد أقارب ابن غلبون وهو سيدي عبد الله بن غلبون، نقلاً عن أبي سالم العياشي،

---

(1) الرحلة، 144.

الذي التقى بهذا الشخص أثناء ذهابه وعند رجوعه من الحج عام 1074هـ، فقال في معرض كلامه عن مصراته اقتباساً من العياشي هذه العبارة: «وقد أخبرني سيدي عبد الله بن غلبون أنه رآها ورسومها تدل على عمارة قوية وبها آثار... وقال أن بها قبراً مشهوراً يزار ويزعم أعراب البلد أنه قبر نبي، فقلت له الغالب أنه قبر صحابي... فإن كثيراً من العوام يطلقون اسم النبي على الصحابي... فلما أخبرته بذلك فرح وقال لي ليس الأمر إلا كما ذكرت... قال: ولما رجعنا من الحجاز سنة أربع وسبعين لقيته بمصراته وقال لي: ذهبت بعدك إلى المكان المذكور وتأملت القبر وعليه كتابة وإمارات ربما تدل على صحة ما ذكرت، قال لي: وذكرت كلامك لبعض الأمراء في درنة ففرح بذلك وأمر بالبناء على القبر والتنويه به والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً»[1].

كما نقل الورتلاني أيضاً عن أحمد بن ناصر كلاماً نسبه أيضاً إلى عبد الله بن غلبون إذ قال: «أقول إذا قال شيخ شيوخنا سيدي أحمد بن ناصر ما نصه: لما كنا بروضة الشيخ... حجة تسع وتسعين وألف خطر لنا من سبب سكن هذا الإمام الأعظم والشيخ المكرم في هذه البلدة البعيدة عن المدن والحواضر، فنطق أخونا في الله سيدي عبد الله بن غلبون: إنه مطلع على ما في ضمائرنا والله عليم بذات الصدور، فقال سؤال الشيخ ﷺ عن سكناه في هذه البلدة فأمر خارج عن قياس النظر غير مصحوب بالجزم ولا معقود لشيء نعلمه بل اتفاقي ظهر وجوده فلزم موجوده إلى ما يقتضيه الحق»[2]. وذكر الورتلاني أيضاً في معرض كلامه هذا عمن تعرف عليهم بمصراته، فذكر أولاد ابن غلبون الذين حظي بكرمهم وحسن ضيافتهم له[3].

وبعد هذا نتطرق إلى ما يتصل بليبيا من هذه الرحلة، فنحاول أن نجمله في عدة نقاط تتعلق بمختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي:

---

(1) الرحلة، 219.

(2) الرحلة، 200.

(3) الرحلة، 219.

أ ـ نوعية الإدارة وأسلوب الحكم.

ب ـ وضعية المجتمع وطبيعة العمران.

جـ ـ حالة الزراعة وتطور التبادل التجاري.

د ـ المسالك ومحطات القوافل ونقاط الماء.

أ ـ نوعية الإدارة وأسلوب الحكم:

وردت في رحلة الورتلاني بعض الإشارات المتعلقة بأسلوب الحكم ونوعية الإدارة وطبيعة العلاقات بين الحكام والأهالي، هذا بالإضافة إلى تعرضه لبعض الأحداث الحربية التي عرفتها إيالة طرابلس الغرب، وتأثرت بها أوضاع البلاد الليبية مثل حصار الفرنسيين لطرابلس الغرب عام 1096هـ ـ 1685م، الذي رواه عن الشيخ سيدي محمد بن مساهل، وقال فيه أن الأسطول المهاجم والمتكون من اثنتين وعشرين سفينة حاصر مدينة طرابلس أربعة أيام وضربها بالمدافع مما اضطر كثيراً من السكان إلى مغادرتها، والاستعداد للدفاع عنها رغم تخاذل الحاكم وميله لمهادنة النصارى.

وقد أنهى الورتلاني حديثه عن هذا الحصار بقوله: «ثم أجلى الله الكفرة عن المدينة يوم الخميس بعد تمام المهادنة وإمضاء شروطها، وفرح المسلمون بانتقالهم عنهم وإقلاعهم عن البحر غاية الفرح، أخزى الله الكفرة وأذلهم وأعز أهل الإسلام وأحاطهم»[1].

كما وصف الورتلاني أيضاً أسلوب الحكم وطبيعة السلطة وتعرض إلى ما كان تتمتع به الأقلية الحاكمة من أجناد ومماليك وكراغلة وأتراك من نفوذ وقوة، حال دون تعرف حاكم الإيالة القرمانلي على أوضاع البلاد وحالة الرعية، إذ بقي بعيداً عن أعين العامة يحيط به الحجاب ويتقرب إليه أصحاب الثروة والنفوذ، وهذا ما دفع الورتلاني إلى القول بأن علي باشا القرمانلي حاكم طرابلس الغرب «كان لا يحب مفارقتي... وإنما منعني من الاجتماع

(1) الرحلة، 154.

معه كثرة الحجابين وأهل الحظوة من الدولة وأعني المماليك والقواد والعمال وغيرهم من رؤساء العسكر وأهل الوجوه من أهل البلد ولهذا... لا تصل إليه شكوى لقوة خفائه وعدم ظهوره مع أنه رحيم بالمؤمنين... مقبل الشفاعات، صاحب خير وله حسن اعتقاد في أهل الخير...»[1].

ومما نستفيده من رحلة الورتلاني أن نفوذ الأسرة القرمانلية كان يشمل جل الأراضي الليبية الحالية إذ يذكر في هذا الصدد أن حكم الباشا نافذ في بني غازي[2]، وبأن لصاحب طرابلس عامل وعسكر بسلوك، وبأن سكان الجبل الأخضر تحت إيالة صاحب طرابلس الغرب وفي سر طاعته[3]، كما يشير إلى أن حدود إيالة طرابلس الغرب مع إيالة تونس هي المنطقة التي تلتقي فيها قبيلتا النوائل وورغة إذ يقول: «وورغة هي منتهى عمل تونس الشرقية والنوائل هي منتهى عمل طرابلس الغربية»[4].

ويذكر كذلك بعض العبارات المتعلقة بنوعية العلاقات بين إيالتي تونس وطرابلس إذ يقول: «عندما خرجنا من الزوارة وحكمها تلاقينا مع أصحاب سكان طرابلس قادمين بالهدية من تونس»[5]، مما يؤكد توثق الصلات وتبادل الهدايا بين حكام الإيالتين في بعض الفترات.

ب ـ وضعية المجتمع وطبيعة العمران:

يفهم من وصف الورتلاني لأقاليم ليبيا بأنها كانت تتميز في النصف الأول من القرن الثامن عشر بازدهار المراكز العمرانية، حتى أن الورتلاني وصف الزاوية الغربية آنذاك بأنها «قوية العمارة... واسعة الأطراف... جمعت ووعت أجناس الخلق وأصنافه من عرب وأولاد الترك»[6]، ويصادف

---

(1) الرحلة، 634 ـ 635.
(2) الرحلة، 611.
(3) الرحلة، 222.
(4) الرحلة، 650.
(5) الرحلة، 646.
(6) الرحلة، 644.

هذا الازدهار الذي لاحظه الورتلاني في حجته الأولى الفترة الأولى من حكم أحمد القرانلي (1711 ـ 1767م) التي تميزت حقاً بالهدوء والاستقرار.

لكن أوضاع ليبيا ما لبثت في الفترة الأخيرة من حكم مؤسس الأسرة القرمانلية أن ساءت فاختل النظام وظهرت بوادر الفوضى والاضطراب بمختلف الأقاليم الليبية، واستمر تردي الأوضاع الاجتماعية وسوء الحالة الاقتصادية حتى تولى الحكم علي باشا الذي أقر النظام ومنع الفتن في الفترة الممتدة من 1754 إلى 1790م[1]، وقد لاحظ الورتلاني في حجته الأخيرة (1179 ـ 1181هـ) هذا الضعف الذي أصاب ليبيا رغم عودة الهدوء إليها وحاول أن يرجعه إلى عدة أسباب نثبت بعضها فيما يلي من النقاط:

1 ـ حلول القحط وظهور المجاعة وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة في سنوات متعاقبة: 1767 و1786 و1794 و1795م، وسوف نتعرض لهذه الكوارث الطبيعية عند كلامنا عن الزراعة.

2 ـ انعدام الأمن وكثرة المظالم من جراء استبداد حكام المدن، فالورتلاني يذكر أن: «معطن النعيم أرضه طيبة غير أن الظلم أخلى هذا الوطن»[2]، وبأن «بلاد سرت من أخصب البلاد... وعربها أهل رفاهية إلا أن الجور أجلاهم من بلادهم وشتت شملهم»[3]، ومدينة طرابلس الغرب والنواحي القريبة منها «ضاقت على أهلها المعيشة... ونقصت حسناً لأنها الآن لم يوجد فيها إلا حمامان وكذا الرباط فيها ومثلها الأسواق»[4].

3 ـ النزاع بين العشائر البدوية من أجل المياه والمراعي، مما أدى ـ حسب رواية الورتلاني ـ إلى شن هجمات وغارات متبادلة أدت إلى اضمحلال العمران وإقفار الأقاليم الخصبة من سكانها. فالجبل الأخضر قال

(1) رودلفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، القاهرة 1961م، صص90 ـ 119.
(2) الرحلة، 217.
(3) الرحلة، 217.
(4) الرحلة، 227 و154.

عنه الورتلاني «بأن عربه يتعدى بعضهم على بعض فهم متغلبون، فالجبل لمن غلب منهم»[1]، وبأن نفس هذا الصراع أدى إلى عداوة مستمرة بين عشيرة النوائل وقبيلة ورغة، وقد شاهد الورتلاني في طريقه إلى الحج إحدى المعارك العديدة بين هاتين القبيلتين، فوصفها بقوله «التقى الجمعان ونشأ بينهم الحرب والفتنة والأخذ الموت فانجلى النوايل من بلادهم، أجلوهم من جهة المغرب وورغة ومن نجا سبيلهم من حليفهم من جهة المشرق وهم العجيلات والزوارات وغير ذلك يحالفهم المرابطون أعني أولاد مريم والحمارنة مع ورغة، فوقع لهم بعض التعدي بسبب مجاورتهم ومحبتهم إياهم»[2].

وهكذا تسبب هذا الصراع القبلي في إقفار بعض النواحي من سكانها مثل جهات الشمامة التي أصبحت خالية من العرب رغم توفر ماء المطر بها، ونواحي التميمي التي تفرقت عشائرها «وأصبح الغالب منهم يسلب المغلوب على أنهم مسلوبون إن تعدى عليهم عرب آخرون»[3].

ولم تسلم الحواضر من هذه الفتن والصراعات، فقد تسبب العرب الذين نزحوا إلى مدينة بني غازي حسب رواية الورتلاني في إحداث الفوضى والاضطرابات بالمدينة حيث قال: «إن العرب قد جاروا عليها وعلى أهلها... وامتلأت بالعرب وهم أعداد، فمنهم ملتجئ بها ومنهم قاصد لأخذهم»[4]، ونفس الصراعات وقعت فيها الطوائف المختلفة التي كانت تقطن الزاوية الغربية من حضر وكراغلة وأعراب، إذ قال عنهم الورتلاني: «لما فسد رأيهم اضطرمت فيهم الفتنة وعظم فيهم الهرج وصاروا إلى القتال»[5].

وعلى كل فإن الورتلاني لم يقتصر على ذكر هذه الأوضاع السيئة التي كانت عليها الحالة الاجتماعية بل تعرض إلى وصف أخلاق السكان وما

---

(1) الرحلة، 610.
(2) الرحلة 650 ـ 651.
(3) الرحلة، 229.
(4) الرحلة، 611.
(5) الرحلة، 644.

اشتهروا به من خصال، إذ يصف النوائل بأنهم طائفة صعبة[1]. وبأن سكان الزاوية الغربية رغم اختلاف أصولهم «فضلاء وعباد وعلماء وهم أهل شجاعة وحدة نفس بحيث كانت طاعتهم للعرب مشوبة بالعصيان»[2]، وبأن سكان مصراته «جبلوا على السماحة وحسن الخلق»[3]، وبأن زليتن «فيها الخير العظيم ديناً ودنيا»، كما ذكر سكان جبل نفوسة ووصف أخلاقهم وحدد مواطنهم التي قال عنها: «بأنها تنتهي بزوارة الغربية وتمتد إلى جربة»[4].

جـ ـ حالة الزراعة وتطور التبادل التجاري:

نستنتج من رحلة الورتلاني أن الوضع الاقتصادي لأقاليم ليبيا كان يتميز بوفرة الإنتاج وتنوعه رغم حدوث القحط والمسغبة وحلول كوارث طبيعية بين الحين والآخر. ففيما يخص وفرة الإنتاج نلاحظ أن الورتلاني خص أقاليم ليبيا بوصف ضاف تعرض فيه لبيان مختلف أصناف إنتاجها الزراعي وأوضح فيه ما كانت تشتهر به من خصب ووفرة إنتاج، فهو يصف الجبل الأخضر بقوله: «كثير واسع الأطراف كثير الشجر عام الخصب»[5]، ويذكر أن جهات بني غازي «طيبة المزارع وبها بساتين»[6]، وإجدابية قال عنها: «أرضها طيبة فيها خصب وزرعها طيب»[7]، أما جهات شرق برقة الواقعة ما بين عين غزالة ومقرب فذكر «أن فيها شجر التين والخروب، ولعل بها شجر الرمان وغيرها»[8].

وإذا انتقلنا إلى إقليم طرابلس مع الورتلاني فإننا نتعرف على عاصمة

---

(1) الرحلة، 650.
(2) الرحلة، 130 و645.
(3) الرحلة، 147.
(4) الرحلة، 184 و646.
(5) الرحلة، 610.
(6) الرحلة، 611.
(7) الرحلة، 615.
(8) الرحلة، 233.

الإقليم مدينة طرابلس التي وصفها بأنها بلدة واسعة المزارع[1]، وعلى بلاد سرت ذات المزارع الكثيرة التي تعتمد على الأمطار، فزراعتها بعلية «أي بلا سقي وإنما تسقى بالمطر»[2]، وكذلك زلتين التي تشتهر بأشجارها، فهي أكثر من ساحل حامد الذي قال عنه الورتلاني بأنه: «عبارة عن بلدة طيبة ذات زيتون ونخل... لا نظير لها لكثرة مائها واتساع أرضها مع استوائها وجودة ترابها فبساتينها روضة من الرياض»[3]، وإذا تجاوزنا هذا الساحل إلى الزاوية الغربية فإننا نجدها حسب وصف الورتلاني كثيرة النخل، لكن الزاوية الشرقية أو الكبرى أو كوصي كما يعرفها الورتلاني «أكثر مساحة وإنتاجاً»[4]، وكذلك مسلاته فهي «تشمل على زيتون عظيم لا تكاد تكون بلدة مثله فيها، وهي في ذلك تماثل بلدة قرقاس»، أما توجرة «فهي فيها فاكهة ونخل ورمان»[5].

ويتصل بوفرة الإنتاج وتنوعه تميز بعض المحاصيل بأصنافها الجيدة التي أثارت انتباه الورتلاني فوصفها ببعض الأوصاف البليغة، مثل رمان تاجورة الذي وصفه بأنه لا نظير له فيما رأى[6] وزياتين مسلاته وساحل حامد وزليتن وقرقاس التي انفردت بكثرتها وجودة مردودها، وتمر تورغا الذي نعته بكثرة الإنتاج وجودته، فهو أحسن من تمر طرابلس[7] وأجود من تمر ساحل حامد «الذي قل جيده، وأصبح أكثره يوضع في المساليخ ولا ييبس إلا بعد إزالة النوى منه، ومع ذلك يبقى كقطع الجلد لا قوة فيه ولا حلاوة ولا طعم»، حسب تعبير الورتلاني[8].

لكن رغم تنوع الأشجار المثمرة وكثرة إنتاجها إلا أن البلاد الليبية قد

---

(1) الرحلة، 637.
(2) الرحلة، 217.
(3) الرحلة، 178.
(4) الرحلة، 645.
(5) الرحلة، 225 و636 و271.
(6) الرحلة، 172.
(7) الرحلة، 214.
(8) الرحلة، 183.

عرفت حسبما يستنتج من رحلة الورتلاني ضائقة اقتصادية وكوارث طبيعية تسبب فيها الجفاف وأدت إلى هلاك كثير من السكان، فالورتلاني يذكر «أن أهل برقة كانوا يموتون بالجوع موتاً كثيراً عند أبواب الديار وهم يسألون العون والإغاثة»[1]، كما يشير إلى خراب بعض القرى واضمحلال كثير من المراكز العمرانية، فهو يذكر في معرض كلامه عن إقليم برقة «بأن هناك قرية معلومة قيل أنها آخر عمارة برقة وهي حديثة العهد بالخراب»، حتى أنها ظلت رغم خرابها «قائمة على أصولها وفيها آبار لا ماء فيها وآثار بنيانها ظاهرة وأسوارها متطاولة وأزقتها مشهورة»[2]. وبالجهات القريبة منها وصف عرب التميمي بهذه العبارات «متفرقين أكثرهم بلا بيوت قد أضرهم الجوع إذ قتل أميرهم ووضع القحط فيهم سنين متعددة وبلادهم في غاية الجدب، وسمعت منهم أن بعضهم لم يذق الطعام نحو الشهر أو الشهرين وإنما يأكل النباتات من الخضر ليس غير»[3]. وقد تسبب هذا الجفاف في اختفاء الأقوات وارتفاع الأسعار بدليل أن الورتلاني يذكر عن بني غازي بأنها «قد غلا سعرها غلاء فاحشاً»[4]. أما إقليم طرابلس فكانت حالته الاقتصادية لا تقل سوءاً عن أوضاع برقة، حتى أن الورتلاني ذكر: «أن طرابلس وعمالتها قد ضاقت على أهلها المعيشة وما هي إلا بالكد والجد والسعي الكثير ومع ذلك لا يستقرون على طائل»[5].

أما بخصوص التبادل التجاري فقد أورد الورتلاني بعض المعلومات التي يفهم منها أهمية هذا التبادل الذي كان سبباً رئيسياً في المحافظة على مكانة بعض الحواضر، مثل بني غازي التي قال عنها: «بأنها بلدة طيبة لا بأس بها لكونها مرسى»[6]، ومصراته التي ذكر عنها أنها «بلدة صغيرة ومع ذلك يكثر

---

(1) الرحلة، 612.
(2) الرحلة، 228.
(3) الرحلة، 229.
(4) الرحلة، 612.
(5) الرحلة، 211.
(6) الرحلة، 611.

الواردون إليها»[1]، نظراً لوقوعها على الطريق التجاري المحاذي للسواحل الليبية.

ويفهم من رحلة الورتلاني أيضاً أن المراسي والمدن الساحلية كانت تحتكر جل التبادل التجاري حيث كانت السفن تفرغ حمولتها من السلع والبضائع الواردة عن طريق البحر من مختلف أقاليم الدولة العثمانية وبعض البلاد الأوروبية، فقد ذكر الورتلاني في هذا الصدد أن مدينة بني غازي كانت تتوفر على كميات كبيرة «من الميرة (أي الأقوات)؛ لأنها تأتي من بر الترك إليها أو من أرض المغرب ولا سيما أفريقيا»[2]. ونفس النشاط التجاري كانت تتميز به درنة وطرابلس ومصراته، مما سمح للمسافرين من تجار وحجاج وطلبة وجند التزود بالمؤونة، فقافلة الحج التي كان برفقتها الورتلاني اضطرت مثلاً، إلى المكوث مدة يومين بسلوك حتى تتمكن من التجهز من بني غازي بما تحتاجه من «شعير وسمن وعسل وبعض الإبل»[3]، كما أن نفس القافلة توقفت بمحطة التميمي منتظرة «الميرة والفواكه من مدينة درنة»[4]. ومما زاد هذا النشاط التجاري تدعيماً ورواجاً حرص القبائل البدوية على مبادلة منتجاتها الخاصة من سمن وجلود ومنسوجات وصوف وتمر وأنعام بالسلع والبضائع التي هي في حاجة إليها، فالبدو الرحل كانوا من أجل هذا يترقبون القوافل في محطات الطريق أو يتوجهون مباشرة نحو المراكز العمرانية.

وتأتي في طليعة مراكز المبادلات مع البدو محطة سلوك التي ذكر عنها الورتلاني «بأن الأعراب كانوا يتعرضون فيها للأركاب لقصد التسويق ويحملون إليها كثيراً من السمن والزرع واللحم والإبل»[5]. ومن العشائر التي اشتهرت بذلك قبيلة الخوابص أو الجوابص وأحلافها بنواحي الشمامة، حيث كان

---

(1) الرحلة، 147

(2) الرحلة، 612.

(3) الرحلة، 224.

(4) الرحلة، 606.

(5) الرحلة، 222.

فرسانها يترقبون الحجاج ويلحون عليهم في الطلب على أن يتبادلوا معهم ما يحملونه من زاد وسلع بإنتاجهم المحلي «وربما أدى بهم ذلك إلى الإلحاح في الطلب»[1] لحاجتهم إلى بعض السلع والأقوات، وهذا رغم تخوف الحجاج من التعامل مع هذه القبائل البدوية مما يدفعهم في بعض الأحيان إلى الابتعاد عنها وتجنبها، فالورتلاني يذكر في هذا الشأن أن قافلة الحجاج التي كان فيها «لما رأت جموع الأعراب بمعطن الأحمر تخوفت من اعتدائهم، فجدت في السير حتى تجاوزت هذا المعطن وابتعدت عن الأعراب»[2]، رغم كون القافلة كانت في حاجة إلى التزود من ماء هذا المعطن.

ولم يقتصر هذا التبادل التجاري على المبادلات الداخلية أو استيراد بعض السلع عن طريق البحر بل شمل كذلك تصدير بعض المنتجات والمواد الخام المتوفرة بالبلاد الليبية مثل الملح والكبريت، فالورتلاني يذكر في هذا الصدد أن الملح كان يشحن في السفن «من سبخة قرب قصر الملح، كان ملحها مفضل على سائر السباخ»[3]، وأن الكبريت كان يستخرج بكميات كبيرة من آبار كثيرة تقع في أعلى سبخة مقطع الكبريت ويحمل إلى طرابلس وكذلك إلى القاهرة والإسكندرية، في شكل كتل طينية، وهذا ما شجع كثيراً من الحجاج على المتاجرة به ونقل أحمال كثيرة منه إلى مصر وهم في طريقهم إلى الحج[4].

د ـ المسالك ومحطات القوافل ونقاط الماء:

لعبت محطات القوافل ونقاط الماء دوراً أساسياً في تدعيم التبادل التجاري وتشجيع المسافرين من حجيج وطلبة وتجار على تفضيل طريق البر الليبي المحاذي للساحل، على طريق البحر الذي كان غير مأمون العواقب وباهظ التكاليف، وهذا ما جعل البلاد الليبية منطقة عبور ومرحلة انتقال بين

(1) الرحلة، 237.
(2) الرحلة، 216.
(3) الرحلة، 605.
(4) الرحلة، 218.

ربوع المغرب العربي وبقية الأقطار العثمانية بالمشرق الإسلامي.

ومن أهم محطات الطريق الساحلي الليبي التي كانت توفر للمسافرين الراحة وتمدهم بالطعام والماء وتمكنهم من استبدال وسائل النقل أو تجديدها من جمال وخيل وبغال، نذكر المحطات التالية، اعتماداً على رحلة الورتلاني، مرتبة حسب مواقعها من الغرب إلى الشرق: برج الملح - ولوال - الزوارة الخالية - الزوارة العامرة - زواغة - الزاوية الغربية - زنزور - قرقاش - طرابلس الغرب - المنشية - تاجورة - وادي المسيد - وادي الرمل - ساحل حامد - مسلاته - زليتن - مصراته - أبو كدية - تورغة - العوينات - بئر حسان - بئر مطراو - الزعفران - معطن الأحمر - بلاد سرت - النعيم - العقيلة - اليهودية - إجدابية - صعدة - سلوك - التميمي - عين غزالة - مقرب - طرفاوي - جرجوب - الجمينة - الشمامة - المدار - العقبة الكبيرة.

أما نقاط الماء التي أطلق عليها الورتلاني لفظ المعاطن (ج. معطن) وأطنب في ذكر أهميتها ووصف مياهها وتحديد مواقعها لأهميتها في الطرق الصحراوية، فنستعرضها بالرجوع إلى أقوال الورتلاني حسب الترتيب التالي، مع إثبات مواصفاتها وخصائص مياهها:

- معطن المسيد «برملة على ساحل البحر على يسار السبخة»[1].
- معطن وادي الرمل «متسع عذب الماء لا ينقطع ومبدؤه الجبل»[2].
- معطن ساحل حامد «ماؤه مالح»[3].
- معطن مصراته «ماؤه خبيث المساغ»[4].
- معطن تورغة «ماؤه قبيح لا يصلح للشرب»[5].

(1) الرحلة، 617.
(2) الرحلة، 174.
(3) الرحلة، 182.
(4) الرحلة، 215.
(5) الرحلة، 214.

ـ معطن العوينات «ماؤه متعزق كثير فيه ملوحة»[1].

ـ معطن بئران (جرف) «هو بئر منقور في الحجر»[2].

ـ معطن مطراو «ماء عزيز مستجم فيه ميل إلى مرارة»[3].

ـ المعاطن ما بين مصراته والزعفران «ماؤها لا يصلح للشراب لمرارته وملوحته»[4].

ـ المعاطن بين الزعفران والنعيم «على ساحل البحر عذبة»[5].

ـ معطن النعيم «ماؤه عذب وحلو طيب أحلى ما يذاق»[6] وهو «ماء بساحل البحر، عليه كثبان»[7].

ـ معطن اليهودية «لا يصلح ولو للدواب»[8].

ـ معطن سلوك «هي آبار متعددة كآبار إجدابية في وصفها ومائها، وهي معطن عظيم ماؤه عذب وآباره متفرقة لا تكاد توجد في غير هذا الموضع»[9].

ـ معطن التميمي «فيه آبار وحسيات أو حسيان قرب البحر، غير أن ماء البئر ليس طيباً بل فيه بعض ملوحة، والذي ثبت عند الحجاج واستقر عليه أمرهم أن ماء الحسيات أطيب وأعذب منه غير أنه يحتاج إلى معالجة وتنقية رمل»[10].

ـ معطن عين غزالة «هي عين جارية ماؤها عذب فيه بعض ملوحة تصب

---

(1) الرحلة، 215.

(2) الرحلة، 215.

(3) الرحلة، 617.

(4) الرحلة، 211.

(5) الرحلة، 616.

(6) الرحلة، 217.

(7) الرحلة، 229.

(8) الرحلة، 616.

(9) الرحلة، 222 و615.

(10) الرحلة، 229.

في بحيرة منقطعة عن البحر يدور عليها قصب من أكثر جهاتها وليس في برقة كلها ماء يجري إلا هذا»[1].

- المعاطن بين عين غزالة ومقرب «هي آبار بماء المطر»[2].
- معطن مقرب أو أم مقرب «ماؤه عذب طيب»[3].
- معطن الجمينة «ماؤه لا يصلح إلا للإبل»[4].
- معطن الشمامة «ماؤه قبيح من أقبح مياه برقة»[5].
- معطن المدار «ماؤه طيب لا بأس به»[6].

ولا تكتمل الفائدة من ذكر نقاط الماء (المعاطن) ومحطات الطريق، إلا بالإشارة إلى المسافة التي تفصل هذه المعاطن والمحطات، والتي حددها الورتلاني بالمراحل بحيث كانت كل مرحلة تستغرق مسيرة يوم حسب السير الجزائري المتوسط، خلافاً للسير الفاسي الخفيف، وهي كالتالي:

- من مصراته إلى الزعفران = خمس مراحل، وهي «صعبة الاجتياز لكون ماء معاطنها لا يصلح للشرب لمرارته وملوحته»[7].
- من الزعفران إلى النعيم = مرحلتان، بها ماء عذب على ساحل البحر.
- من النعيم إلى المنعم = خمس مراحل، ومن أصعب مراحل الطريق.
- من المنعم إلى إجدابية = ثلاث مراحل.
- من إجدابية إلى سلوك = مرحلتان وزيادة، إذ يستغرق قطعها يومان وبعض اليوم الثالث.

---

(1) الرحلة، 232.
(2) الرحلة، 233.
(3) الرحلة، 607.
(4) الرحلة، 606.
(5) الرحلة، 606.
(6) الرحلة، 606.
(7) الرحلة، 242.

ـ من سلوك إلى التميمي = سبع مراحل بمفازة السروال التي ينعدم فيها الماء، ويصعب على الحجاج قطعها[1].

ـ من التميمي إلى مقرب = خمس مراحل وزيادة.

ـ من مقرب إلى الشمامة = أربع مراحل.

ـ من الشمامة إلى وادي الرهبان = ثلاث مراحل.

بعد هذا يجدر بنا أن نشير في ختام هذا العرض إلى أن هذا الوصف الذي خص به الورتلاني الأقاليم الليبية بالرغم من أنه يعطي لنا صورة مفصلة عن أوضاع ليبيا في منتصف القرن الثامن عشر، إلا أن الفائدة منه لا تكتمل إلا إذا قورن بأوصاف الرحالة العرب الآخرين، وأضيفت إليه معلومات الرحالة الأجانب وتقارير القناصل والتجار الأوروبيين الذين كتبوا عن ليبيا في العهد العثماني، ولا سيما في فترة حكم الأسرة القرمانلية.

وعلى كل فإني أعتبر بحثي هذا مساهمة متواضعة ودعوة ملحة للاستفادة من المصادر العربية بمختلف أنواعها، وبالخصوص تقاييد الرحالة العرب المسلمين التي تعكس لنا بصدق وجهة النظر الداخلية المنبثقة من الواقع والمتماشية مع المعطيات التاريخية، عكس الكتابات الغربية والأرشيفات الأوروبية التي لا تقدم لنا في أغلب الأحيان سوى وجهة النظر الخارجية، التي قد تتناول الأحداث من خلال وجهة نظر تعكس اهتمامات الأوروبيين ولا تتماشى وطبيعة الأحداث ولا تتلاءم مع التطورات والظروف التي عاشتها البلاد العربية الإسلامية.

---

(1) الرحلة، 224.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

دار البصائر

للنشر والتوزيع

العنوان : 50 شارع طرابلس ـــ حسين داي / الجزائر

الهاتف/الفاكس : 021 77 36 21 / 021 77 36 27

الفاكس: 021 77 36 25

البريد الالكتروني : darelbassair@yahoo.fr